مُعْجَمُ
مَنْ رُمِيَ بِالتَّدْلِيسِ

الطَّبعةُ الأولى
١٤٢٩هـ ـــ ٢٠٠٨م

مُعْجَمُ
مَنْ رُمِيَ بِالتَّدْلِيسِ

تأليف
أبي عمر نادر بن وهبي بن مصطفى النَّاطور القنِّيريّ
عفا اللَّه عنه

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبِهِ نستعينُ

الحمدُ للَّهِ المستحقِّ للتَّقديسِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على عبدِهِ ورسولِهِ محمَّدِ بنِ عبد اللَّه المُبيِّن عن ربِّهِ من غير تلبيسٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ المُبلِّغينَ عنه من غير قصدِ تدليسٍ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ التدليسَ من العللِ المؤثِّرةِ في السَّندِ؛ فقد قال **الحافظُ ابنُ حَجَرٍ** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعَنْعَنَةُ المُدلِّسِ علَّةٌ في الخبرِ»(١)، لذا بحث أئمَّتنا الأجلَّاءُ التَّدليسَ في كتبِهِمْ، وأَوْلَوْه عنايةً خاصَّةً، وأفردوا لمن وُصِفَ به المصنَّفات، غير أنَّها ـ على كثرتها ـ لا تروي غليلاً، ولا تسدُّ جَوْعَةً؛ لاختصارها الشديد، فرأيت الحاجة مُلِحَّةً لمثل هذا «**المعجم**»؛ الَّذي جمعتُ فيه ولَخَّصْتُ (٢) ما وقفت عليه من كتبِ القومِ المصنَّفة في هذا

---

(١) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (١/ ٤٠٧).

(٢) يقول **الإمامُ ابنُ الجوزيِّ** رَحِمَهُ اللَّهُ في: «صيد الخاطر» (ص: ١٨١ ـ ١٨٢): «فينبغي للعَالِمِ أنْ يتوفر على التصانيف إنْ وفِّق للتَّصنيفِ المفيدِ، فإنَّه ليس كلُّ مَنْ صنَّفَ صنَّفَ، وليس المقصود جمع شيء كيف كان، وإنَّما هي أسرار يُطلعُ اللَّه ﷻ عليها مَنْ شاء مِنْ عباده، ويوفِّقُه لكشفها، فيجمع ما فُرِّق، أو يرتِّب ما شُتِّت، أو يشرح ما أُهمل، هذا هو التَّصنيفُ المفيدُ».

ومثله قول **حاجي خليفة** في: «كشف الظُّنون» (١/ ٣٥): «ثمَّ إنَّ التَّأليفَ على سبعةِ أقسامٍ، لا يؤلِّفُ عَالِمٌ عاقلٌ إلَّا فيها؛ وهي: إمَّا شيءٌ لم يُسبقْ إليه فيخترعه، =

الشأنِ، وغيرها من كتبِ الجرحِ والتعديلِ، والعللِ، والسُّننِ، والتاريخِ؛ ممَّا ستقف عليه في قائمة المراجع، وألحقت به زيادات[١] وفوائد نافعة، ونبَّهت فيه على أخطاءٍ وأوهامٍ وقعت لبعض المعاصرين ممَّن صنَّف في التَّدليسِ والمُدلِّسينَ.

فهذا «**المعجمُ**» الَّذي بين يديك هو حصيلةُ جهد استغرق من مُصنِّفه قرابة خمس سنوات ما بين تقميشٍ وتفتيشٍ، وهو ممَّا يؤكِّدُ ـ لك ـ صحَّةَ المثلِ السَّائرِ: كَمْ تركَ الأوَّلُ للآخرِ، وغلط القائل: ما تركَ الأوَّلُ للآخرِ.

فاللَّه ﷻ قد يدَّخر لبعض المتأخِّرين؛ ما عَسُرَ وخفي على كثير من المتقدِّمين، يقول الإمام **ابنُ الجوزيِّ** رحمه اللَّه: «فقد أَطْلَعَ اللَّه ﷻ الخَضِرَ على ما خفي من موسى ـ عليهما السَّلام ـ، فخزائن اللَّه مملوءة، وعطاؤه لا يقف على شخصٍ...، وكم من متأخِّرٍ سبقَ مُتقدِّماً، وقد قيل:

إنَّ اللَّيالِيَ والأيامَ حاملةٌ وليس يعلمُ غير اللَّهِ ما تَلِدُ»[٢].

وقرنت في هذا «**المعجمِ**» ما بين مُدلِّسي الإسنادِ ومُدلِّسي الشُّيوخِ، وهذا الصِّنْفُ الأخير لم أقم باستيعابه؛ لأنِّي لو ذهبت أتتبعهم لما

= أو شيءٌ ناقصٌ يتمُّهُ، أو شيءٌ مُغْلَقٌ يشرحُهُ، أو شيءٌ طويلٌ يختصرُهُ ـ دون أنْ يُخِلَّ بشيءٍ من معانيه ـ ، أو شيءٌ متفرِّق يجمعُهُ، أو شيءٌ مختلطٌ يرتِّبُه، أو شيءٌ أخطأ فيه مُصنِّفُهُ فيصلحُه».

(١) يقولُ برهانُ الدِّينِ الحَلَبيُّ في آخر كتابه «التبيين لأسماءِ المُدلِّسين» (ص: ٢٧٢): «هذا آخر ما علَّقته من المُدلِّسين وحكمهم، فمن وجد بعد ذلك أحداً فَلْيُلْحِقْهُ في مكانه، فإنَّه قابلٌ للزِّيادةِ».

(٢) «صيد الخاطر» (ص: ٤٠).

وسعهم مثل هذا «**المعجم**»، ويغني عن ذلك الرجوع إلى كتاب: «**مُوضِّحِ أوهامِ الجمعِ والتفريقِ**» للخطيبِ البغداديِّ، فهو أصلٌ في هذا البابِ.

وشرطي في «**معجمي**» هذا؛ أنْ أذكر فيه كلّ من وُصِفَ بالتدليس، أو أشير إلى تدليسه إشارةً قويَّةً، ولا يلزم من ذلك أنَّ كلَّ من ذكرته فيه يعتبر مُدلِّساً عندي، بل إنِّي أذكر بعضهم ممَّن وُصِفَ بذلك ـ ولا يثبت عليه ـ للذَّبِ عنه، والذَّوْدِ عن حياضِهِ؛ ليس إلَّا.

ونهجي الذي اتَّبعته فيه؛ هو أنِّي جزَّأْتُـهُ إلى فصلينِ:

الفصلُ الأوَّلُ: وضمَّنْتُهُ عدداً من المباحث المتعلِّقة بالتدليس والمدلِّسين، غير أنِّي لم أتوسع في هذه المباحث توسعاً مُفرطاً؛ لأنَّ ذلك ليس من مقصود «**معجمنا**» الموضوع أصلاً للرُّواةِ المدلِّسين، ولأنَّ غيري ـ ممَّن سبقني في التصنيف ـ قد توسَّع في ذلك بما يغني عن إعادة الجهد وتكرار العمل، وإليك سرد هذه المباحث:

- المبحثُ الأوَّلُ: تعريفُ التَّدليسِ.
- المبحثُ الثَّاني: أقسامُ التَّدليسِ .
- المبحثُ الثَّالثُ: ما جاءَ في ذمِّ التَّدليسِ وأهله.
- المبحثُ الرَّابعُ: تشدُّدُ شعبة بن الحجاج في التَّدليسِ، وسؤالُهُ عن السَّماعِ.
- المبحثُ الخامسُ: بواعثُ التَّدليسِ.
- المبحثُ السَّادسُ: مفاسدُ التَّدليسِ.
- المبحثُ السَّابعُ: طرقُ معرفةِ التَّدليسِ.
- المبحثُ الثَّامنُ: هل لأهل الأعصار المتأخِّرة الحكم على

راوٍ بأنَّه مُدلِّس ـ إنْ وُجد مقتضى ذلك ـ ممَّن لم يصفه أحد من الأئمَّة بذلك؟

- المبحثُ التَّاسعُ: إرسالُ الصَّحابةِ.
- المبحثُ العاشرُ: ما جاءَ في كثرةِ عددِ المدلِّسين.
- المبحثُ الحادي عشرَ: التَّدليسُ في أهلِ البلادِ.
- المبحثُ الثَّاني عشرَ: مراتبُ المدلِّسين.
- المبحثُ الثَّالثُ عشرَ: حكمُ التَّدليسِ.
- المبحثُ الرَّابعُ عشرَ: حكمُ روايةِ المدلِّسِ.
- المبحثُ الخامسُ عشرَ: مِنْ اعتبارات قَبول عَنْعَنَة المدلِّس.
- المبحثُ السَّادسُ عشرَ: حكمُ عَنْعَنَة المدلِّسِ في «الصَّحيحين».
- المبحثُ السَّابعُ عشرَ: العَنْعَنَةُ في السَّند هل هي من الشيخ؟ أم من تصرُّف التلميذ ومَنْ دونه؟
- المبحثُ الثَّامنُ عشر: من الأخطاءِ الشَّائعةِ في الحكمِ على روايةِ المدلِّسِ.
- المبحثُ التَّاسعُ عشر: المصنَّفاتُ في التدليس والمدلِّسين.
- المبحثُ العشرون: زياداتُ هذا «**المُعْجَـمِ**».

الفصلُ الثَّاني: واشتمل على أسماء من رُمِيَ بالتَّدليسِ من الرُّواة، مُرتَّبين على حروفِ المعجمِ في الاسْمِ واسْمِ الأبِ، مع ذكر مُنْتَهَى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه، ليسهل تناوله، ومن كانت له رواية منهم في شيءٍ من الكتب السِّتَّة رقمت على اسمه رقمه المشهور عند أهل

الحديث، وإذا كان اسم المدلِّس يشتبه باسم غيره أذكر في أوَّل ترجمة من أشتبه بالواحد منهم رمز: [تمييز]، وما كان من زياداتي رمزت له بـ: [ز]، ثمَّ أذكر رتبة المدلِّس ـ إنْ كان من مُدلِّسي الإسناد ـ ونوع تدليسه، ولا أذكر في ترجمة المدلِّس إلَّا ما يتعلَّق بتدليسه.

هـذا؛ وسمَّيْتُـهُ بـ: «**مُعْجَـمِ مَنْ رُمِيَ بالتدْليسِ**»، واللَّهَ أسألُ أنْ يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ ينفع به قارئه وكاتبه والنَّاظر فيه.

ولا أنسى أنْ أشكر أخي وصديقي الأستاذ مدين بن جمال الصالح؛ الذي أمدَّني ببعض المراجع، والتي استفدت منها في بحثي هذا، فله منِّي جزيل الشكر والمنَّة.

وهذا أوان الشروع في المقصود، مُستمِّداً من اللَّه المعونة والتدبير، إنَّه نعم المولى ونعم النَّصير.

كتبـــه
أبو عمر نادر بن وهبي النَّاطور القنِّـيريُّ[(١)]
في يوم عرفة، الخميس ٩ من ذي الحجة ١٤٢٢هـ
الموافق ٢١ شبـاط سنة ٢٠٠٢م
الزرقـــاء ـ الأردن

(١) قنِّير: قرية من قرى فلسطين، تقع جنوب حيْفا.

الفصل الأول

ويشتمل على عدَّة مباحث

المبحثُ الأوَّلُ

تعريفُ التَّدليسِ

❖ **التدليسُ في اللُّغــةِ:**

الدَّلَسُ ـ بالتَّحريكِ ـ: الظُّلْمَةُ، **والمُدَالَسَةُ** : المُخَادَعةُ، **والتَّدْليسُ** في البيع: كِتْمانُ عيبِ السِّلْعَةِ عن المشتري، **وانْدَلَسَ** الشيءُ: إذا خَفِيَ، **والدَّوْلَسِيُّ** : الذَّرِيعةُ المُدَلَّسَةُ، **والتَّدْليسُ**: إخفاءُ العَيْبِ [1].

يقول الحافظُ **ابنُ حَجَرٍ** رحمه اللَّه: «هو مشتقٌّ من **الدَّلَسِ**؛ وهو: الظَّلامُ؛ قاله ابنُ السّيد، وكأنَّه أظلم أمره على النَّاظر لتغطية وجه الصواب فيه»[2].

❖ **التَّدليسُ في الاصْطِلَاحِ:**

أمَّا تعريف **التَّدليسِ** في اصطلاحِ المحدِّثين فيختلف باختلاف أقسامه، وسيأتي بيان ذلك في المبحث التالي.

❁ ❁ ❁

(١) «لسان اللِّسان» (١/ ٤١٥).

(٢) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦١٤).

المبحثُ الثـاني

أقسامُ التَّدْليسِ

ينقسمُ التَّدليسُ إلى قسمينِ رئيسينِ:

● **الأوَّل: تدليسُ الإسنادِ؛ وهو على ستَّةِ أضربٍ:**

أ ـ تدليسُ الإسقاطِ: وقد اختلفت الأقوال في تعريفه، لذا سأذكر أشهر تعريفين له:

التعريفُ الأوَّل: هو رواية الراوي عمَّن عاصره ولم يلْقه، فيُتوهَّم أنَّه سمع منه، أو عمَّن لقيه ما لم يسمعه منه.

وممَّن رأى هذا الرأي: ابن الصَّلاحِ في «مقدِّمته»، ووافقه على ذلك كثير ممَّن جاء بعده؛ كالنَّوويِّ، والعراقيِّ، وابن كثيرٍ، والطِّيبيِّ.

وصنيع عدد كبير من أئمَّة هذا الشأنِ يدلُّ على رؤيتهم لهذا الرأي؛ منهم: الإمام أحمد، ويحيى ابن معين، والبُخاريُّ، والعِجْليُّ، ويعقوب الفَسَويُّ، وابنُ حبَّانَ، وابن عَدِيٍّ، والخليليُّ، وغيرهم.

التعريف الثاني: هو أنْ يروي الراوي عمَّن قد سمع منه ما لم يسمع منه، موهماً السَّماع من غير أن يذكر أنَّه سمعه منه.

هكذا عرَّفه وشهره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، ومن جاء بعده؛ لِمَا فهموه من كلام أبي بكرٍ البزَّار، وأبي الحسن ابن القطَّان، وابنِ عبدِ البرِّ، والعلائيِّ.

■ الفرقُ بين التَّعْريفين:

يقول الأخ **عوَّاد بن حسين** ـ بعد ذكره التعريفين السَّابقين ـ: «أصحابُ التَّعريفِ الأوَّل يطلقون التدليس على رواية الراوي عن المعاصر له؛ سواء سمع منه غير هذا الحديث الذي دلَّسه، أو لم يسمع، موهماً السَّماع في الحالين، وعلى هذا ما يُعرف بالإرسالِ الخفيِّ عند الحافظِ ابنِ حَجَرٍ هو قسم من أقسام التدليس عند المتقدِّمين.

أمَّا الحافظُ ابنُ حَجَرٍ فقد ميَّز بين رواية الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمع منه، وبين رواية الرَّاوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه موهماً السَّماع، فأطلق على الأولى مصطلح: تدليس الإسناد، وعلى الثانية مصطلح: المرسل الخفي.

■ ما يترتَّب على ما سبق:

لا يكمن الإشكال في مجرَّد التسمية، بل الإشكال في عدم معرفة اصطلاح القوم، ومن ثَمَّ بناء نتائج لا أساس لها من الصِّحَّة، وإليك تفصيل ذلك:

إنَّ جمهور المحدِّثين كانوا يطلقون مصطلح التدليس على رواية الراوي عمَّن عاصره ولم يلْقه إذا أوهم السَّماع، أمَّا إذا لم يوهم السَّماع، أو عُلم عدم سماعه ممَّن يروي عنه مطلقاً، فإنَّ روايته عنه عندهم مرسلة وإنْ كان معاصراً له؛ فجمهور العلماء كانوا يطلقون لفظة التدليس على ما لا يعتبر تدليساً عند الحافظِ ابنِ حَجَرٍ ومن تبعه، فكانوا يطلقونه على رواية الراوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه إذا أوهم السَّماع.

ومن هنا ندرك أنَّ عدداً لا بأس به من الرُّواة وُصفوا بالتَّدليسِ عند

المتقدِّمين وهم ليسوا كذلك على اصطلاح الحافظِ ابنِ حَجَرٍ ومن تبعه.

صحيح إنَّ المتقدِّمين لم يُعلُّوا الإسناد بعنعنة أي مدلِّس؛ وذلك لدرايتهم بأنَّهم أطلقوا اسم التدليس على حالات لا تستدعي ردّ العنعنة مطلقاً، لكن عدداً من المتأخِّرين ـ بل ومن المعاصرين ـ لمجرد قراءته كلمة: (مُدلِّس) في ترجمة الراوي أعلَّ الحديث بعنعنة هذا الراوي، من غير نظر إلى اصطلاح القوم، ودون تمييز لنوع التدليس الذي وُصف به الراوي، فليس كلّ مُدلِّس تُرد عنعنته، وليس كلّ نوع من أنواع التدليس يحتاج صاحبه إلى تصريح بالسَّماع، وإذا ما نظرت في كثير من تحقيقات المعاصرين وجدت خلطاً بيِّناً في هذه القضيّة، ولو شئت لسمَّيت، ولكن هذا ليس من مقصود بحثي.

ومن نتائج هذا الخلط أنَّك ترى من يُعِلُّ إسناداً بعنعنة مُدلِّس من مدلِّسي الشيوخ مع أنَّه روى عن شيخ معروف، وقد تجد آخر يضعِّف إسناداً بسبب عنعنة مُدلِّس مع أنَّ هذا المدلِّس من مدلِّسي الصِّيغ، أو يُعِلُّ إسناداً لعنعنة مُدلِّس مع أنَّه من أصحاب المرتبة الأولى أو الثانية ممَّن احتمل الأئمَّة عنعنته.

لوجود مثل هذه الأخطاء آثرت ذكر التعريفين، لأنَّ الحافظ ابنَ حَجَرٍ ومن تبعه فرَّقوا في اصطلاحهم بين تدليس الإسناد والإرسال الخفي ـ حيث يكفي لنفي الإرسال الخفي ثبوت سماع الراوي عن شيخه ولو مرَّة، بخلاف تدليس الإسناد ـ، ولأنَّ جمهور المحدِّثين شملوا في اصطلاحهم تدليس الإسناد والمرسل الخفي الذي أشار إليه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ عند إيهام السَّماع، مع إدراكهم الفرق بينهما، وبالتالي نرى اختلاف أحكامهم على أحاديث المدلَّسين كلٌّ بحسبه، لكن الاختلاف

في الحكم ـ بل الخطأ ـ سيقع إذا ما طبَّقنا أحكام المتأخِّرين على اصطلاح المتقدِّمين مطلقاً، وذلك لأنَّ اصطلاح الحافظِ ابنِ حَجَرٍ ومن تبعه أضيق من اصطلاح المتقدِّمين، واللَّه أعلم»(١).

ب ـ تدليسُ التَّسْويـةِ: هو أنْ يروي المدلِّس حديثاً فيه راوٍ ضعيف بين ثقتين ـ لقي أحدهما الآخر ـ فيحذف الضعيف، ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة للاتصال، ويُسمِّيه القدماء: تجويداً؛ فيقولون: جوَّده فلان؛ أي ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم.

ويرى الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ رحمه اللَّه ـ أنَّ تدليس التَّسوية ليس مقيَّداً بإسقاط الضعيف؛ بل يشمل إسقاط الثقة أيضاً، وذكر على ذلك مثالاً انظره في: «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢١).

قلت: وممَّا يؤيدُ ما ذهب إليه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ما قاله الخطيبُ البغداديُّ عند ذكره لتدليس التَّسوية؛ حيث قال: «وربَّما لم يسقط المدلِّس اسم شيخه الذي حدَّثه؛ لكنَّه يُسقط ممَّن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية، أو صغير السنِّ، ويحسن الحديث بذلك»(٢)، فقوله: (أو صغير السنِّ) يشمل الضعيف وغير الضعيف.

■ الفرقُ بين تدليسِ التَّسْويـةِ والتَّسْويـة من غير تدليسٍ:

تدليسُ التَّسويةِ: هو إسقاط راوٍ ـ سواء كان ثقة أو ضعيفاً ـ بين ثقتين لقي أحدهما الآخر.

أمَّا **التَّسويةُ من غيرِ تدليسٍ** : فهي إسقاط راوٍ بين ثقتين لم يلْقَ

(١) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٥٦ ـ ٥٨).
(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٤).

أحدهما الآخر، وانظر مثالاً لذلك في ترجمة مالك ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في «**معجمنا**» هذا.

يقول **الدكتور مِسْفر الدّمينيُّ**: «ولا شكَّ أنَّ معنى التدليس اللُّغوي واقع في التسوية ـ سواء سمَّيناها تدليساً أو لم نسمِّها تدليساً ـ، وهو التغطية والتلبيس والغش»(١).

ج ـ تدليسُ العطفِ: وهو أنْ يصرِّح بالتحديث عن شيخ له، ويعطف عليه شيخاً لم يسمع منه ذلك المروي، مُضمراً في الكلام محذوفاً، وهو نادرٌ جدّاً، لم نعرف له إلَّا مثالاً واحداً؛ انظره في ترجمة هُشيم بن بَشير.

د ـ تدليسُ القطعِ: وهو أنْ يحذف الصِّيغة ويقتصر على قوله مثلاً: الزُّهري عن أنس.

هـ ـ تدليسُ السُّكوتِ: وهو أنْ يذكر صيغة التحمُّل، ثمَّ يسكت قليلاً، ثمَّ يقول: فلان، انظر مثالاً عليه في ترجمة عمر بن علي بن عطاء المُقدَّميِّ.

و ـ تدليسُ الصِّيغِ: وهو أنْ يذكر الراوي صيغة التحمُّل عن شيخه على غير ما تواضع عليه أهل الاصطلاح، كأنْ يصرِّح بالإخبار في الإجازة، أو التحديث في الوِجَادَةِ، أو فيما لم يسمعه، وانظر مثالاً عليه في ترجمة أبي نُعيمٍ الأصبهانيِّ.

● **الثَّـاني: تدليسُ الشيوخِ:**

قال **ابنُ الصَّلاحِ**: «هو أنْ يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسمِّيه،

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٦٠).

أو يكنِّيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف»[١].

يقول **الحافظُ ابنُ حَجَرٍ**: «ليس قوله: (بما لا يعُرف به) قيداً فيه؛ بل إذا ذكره بما يُعرف به إلَّا أنَّه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً»[٢].

وسيأتي في «**معجمنا**» هذا أمثلة كثيرة عليه.

قال **الحافظُ ابنُ حَجَرٍ**: «ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد، كما إذا قال المِصْري: حدَّثني فلان بالأندلس؛ وأراد موضعاً بالقرافة، أو قال: بزقاق حلب؛ وأراد موضعاً بالقاهرة، أو قال البغدادي: حدَّثني فلان بما وراء النهر؛ وأراد نهر دجلة، أو قال: بالرّقة؛ وأراد بستاناً على شاطىء دجلة، أو قال الدِّمشقي: حدَّثني بالكرك؛ وأراد كرك نوح، وهو بالقرب من دمشق.

ولذلك أمثلة كثيرة، وحكمه الكراهة؛ لأنَّه يدخل في باب التشبع وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلَّا إنْ كان هناك قرينة تدلُّ على عدم إرادة التكثير فلا كراهة، واللَّه الموفق»[٣].

● تنبيهٌ:

قسَّم الحاكمُ أبو عبد اللَّه ـ وتبعه أبو نُعيمٍ [٤] ـ التَّدليسَ إلى ستَّةِ أقسامٍ؛ يقول الحاكمُ:

«فالتدليس عندنا على ستَّةِ أجناسٍ:

ـ فمن المدلِّسين من دلَّس عن الثِّقاتِ الَّذين هم في الثقة مثل

---

(١) «المقدِّمة» (ص: ٧٤).

(٢) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦١٥).

(٣) المرجع السَّابق (٢/ ٦٥١).

(٤) ذكر ذلك الحافظ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكت» (٢/ ٦٢٢).

المحدِّث، أو فوقه، أو دونه، إلَّا أنَّهم لم يخرجوا من عداد الذين يُقبل أخبارهم.

- وأمَّا الجنسُ الثَّاني من المدلِّسينَ: فقومٌ يدلِّسونَ الحديثَ فيقولون: قال فلان، فإذا وقع إليهم من يُنقِّر عن سماعاتهم ويلحّ ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم.
- والجنسُ الثَّالثُ من التَّدليسِ: قومٌ دلَّسوا عن أقوامٍ مجهولين لا يُدْرَى من هم ومِنْ أين هم.
- والجنسُ الرَّابعُ من المدلِّسينَ: قومٌ دلَّسوا أحاديث رَوَوْها عن المجروحين، فغيَّروا أساميهم وكناهم كي لا يُعرفوا.
- الجنسُ الخامسُ من المدلِّسينَ: قومٌ دلَّسوا عن قومٍ سمعوا منهم الكثير، وربَّما فاتهم الشيء عنهم فيدلِّسونه.
- والجنسُ السَّادسُ من التَّدليسِ: قومٌ رووا عن شيوخٍ لم يروهم قطُّ ولم يسمعوا منهم، إنَّما قالوا: قال فلان؛ فحُمل ذلك عنهم على السَّماعِ، وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازل»(١).

يقول **الحافظُ ابنُ حَجَرٍ** رحمه اللَّه: «وليست هذه الأقسام متغايرة؛ بل هي متداخلةٌ، وحاصلها يرجع إلى القسمين اللَّذين ذكرهما ابنُ الصَّلاحِ ـ أي تدليس الإسناد والشُّيوخ ـ، لكن أحببت التنبيه على ذلك لئلا يعترض به من لا يتحقَّق»(٢).

❁ ❁ ❁

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣ ـ ١٠٩).
(٢) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢٢).

المبحثُ الثالثُ

ما جاءَ في ذمِّ التَّدليسِ وأهلِهِ

وردتْ آثارٌ كثيرةٌ في ذمِّ التَّدليسِ والتَّشْنيعِ على فاعلِهِ، وإليك بعض ما وقفنا عليه من ذلك:

- قال **شعبةُ بنُ الحجَّاجِ**: «**التَّدْليسُ أخو الكذبِ**»[(١)].

- وقال سليمان بن حرب: سمعت **جرير بن حازم** يقول ـ وذكر التَّدليسَ والمدلِّسين فعابه ـ وقال: «أدنى ما يكون فيه أنَّه يُرِي النَّاس أنَّه سمعَ ما لم يسمعْ»[(٢)].

- وقال **أبو أسامة حمَّاد بن أسامة**: «خرَّب اللَّهُ بيوتَ المُدلِّسينَ؛ ما هم عندي إلَّا كذَّابون»[(٣)].

- وقال **حمَّاد بن زيد**: «التَّدليسُ كذبٌ، ثمَّ ذكر حديث النَّبيِّ ﷺ: (المُتَشَبِّعُ بما لم يُعطَ كلابسِ ثَوْبَيْ زُورٍ)؛ قال حمَّاد: ولا أعلمُ المدلِّسَ إلَّا مُتشبِّعاً بما لم يُعطَ»[(٤)].

---

(١) «الكامل» (١/ ٣٣)، و«الكفاية» (ص: ٣٥٥).

(٢) «الكفاية» (ص: ٣٥٦).

(٣) «الكامل» (١/ ٣٣)، و«الكفاية» (ص: ٣٥٦).

(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣)، و«الكامل» (١/ ٣٣)، و«الكفاية» (ص: ٣٥٦).

- وقال **عبد اللَّه بن المبارك**: «لأنْ نَخِرَّ من السَّماءِ أحبُّ إِلَيَّ من أنْ ندلِّسَ حديثاً»(١).

- وقال عَبْدان: «ذُكر **لعبد اللَّه بن المبارك** رجلٌ ممَّن كان يُدلِّسُ، فقال فيه قولاً شديداً؛ وأنشد فيه:

دلَّسَ للنَّاسِ أحاديثه
واللَّهُ لا يَقبلُ تدْليساً»(٢)

- وقال **عبد الوارث بن سعيد**: «التدليسُ ذلٌّ»(٣).

- وقال محمَّد بن عيسى الزَّجَّاج: حدَّثنا **أبو عاصم - الضَّحَّاك بن مَخْلَد -**، عن ابن جُريج بحديثٍ؛ فقلت لأبي عاصم: ذكر ابن جُريج؛ فقال: «كلُّ شيءٍ حدَّثتك به حدَّثوني به، وما دلَّستُ حديثاً قطُّ، إني لأرحم من يُدلِّسُ»(٤).

- وحكى ابنُ أبي خيثمة أنَّ **يزيد بن زُرَيْع** سُئل عن التَّدليسِ؟ فقال: «التَّدليسُ كذبٌ»(٥).

- وقال رَوح بن عبد المؤمن: سمعت **يزيد بن زُرَيْع بن يزيد بن التوأم** يقول: «لأنْ أخِرَّ من السَّماءِ أحبُّ إِلَيَّ من أنْ أُدلِّسَ»(٦).

---

(١) «الكفاية» (ص: ٣٥٦).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣)، و«السِّير» (٨/ ٤٠٨)، و«النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٣٢).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣١).
(٤) «السِّير» (٩/ ٤٨٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٩٦).
(٥) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٨٦).
(٦) «العلل ـ رواية عبد اللَّه بن أحمد» (نص: ٣٠٣٩).

- وقال **أبو عاصم النَّبيل الضَّحَّاك بن مَخْلَد**: «أقلُّ حالاتِ المُدلِّسِ عندي أنَّه يدخل في حديث النَّبيِّ ﷺ: (المتشبِّعُ بما لم يُعطَ كلابسِ ثَوْبَيْ زُورٍ)»[١].

وقال **هاشم بن زهير**: «كان وكيعٌ ربَّما قال في الحديث: حدَّثنا، وربَّما لم يقلْ، قال: فقلنا لجارٍ لنا يُقال له: أبو الوفاء ـ وكان لا يُحسن شيئاً ـ: سَلْهُ لِمَ يقول في بعضِهِ حدَّثنا ولا يقول في بعضِهِ؟ قال: فتقدَّم إليه فسأله؛ قال: فقال له **وكيعٌ**: أَمَا وَجَدَ القومُ خطيباً غيرك، نحن لا نستحلُّ التَّدليس في الثِّيابِ، فكيف بالحديث؟!»[٢].

- وقال **مِسْعَر بن كِدَام**: «التَّدليسُ من دناءةِ الأخلاقِ»[٣]، وقد جاء عنه أنَّه قال ـ أيضاً ـ في التَّدليسِ: «هو حلوٌ دني»[٤].

- وقال يعقوب بن سفيان: «حدَّثنا محمَّد بن عبد اللَّه بن عمَّار؛ قال: سمعت المُعَافَى يقول: سمعت **شعبة** يقول: لئن أزني أحبُّ إليَّ من أنْ أدلِّس، قلت له: يا **أبا مسعود**، ما تقول أنت في التَّدليسِ؟ قال: أدنى [٥] ما فيه التَّزيين»[٦].

- وقال **حمَّاد بن زيد**: «إنِّي أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً

---

(١) «الكامل» (١/ ٣٤)، و«النكت» (٢/ ٦٣٢).
(٢) «الكفاية» (ص: ٣٥٦ ـ ٣٥٧)، و«النكت» (٢/ ٦٣٢).
(٣) «الكامل» (١/ ٣٣)، و«الحلية» (٧/ ٢١٣).
(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٤).
(٥) جاء في «المعرفة والتاريخ»: أرى، وهو تحريف، والمثبت من «الكفاية».
(٦) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٨٠ ـ ٧٨١)، و«الكفاية» (ص: ٣٥٦).

أنْ أقول: قال أيوب كذا وكذا؛ فيظنُّ النَّاسُ أنِّي قد سمعته منه»[١].

- وقال الإمام **أحمد بن حنبل**: «التَّدليسُ من الرِّيبةِ»[٢]، وقال مرَّةً: «أكرهُهُ»[٣].
- وقال مُهنَّا: «سألت **أبا عبد اللَّه** ـ أي **أحمد بن حنبل** ـ عن هُشَيْم؟ فقال: ثقةٌ إذا لم يُدلِّس، فقلت له: أَوَالتَّدليسُ عيبٌ هو؟ قالَ: نعم»[٤].
- وقال **عبد الرَّزَّاق بن همَّام**: «قدمت مكَّة، فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث، فمضيت وطفت وتعلَّقت بأستار الكعبة وقلت: يا ربِّ؛ ما لي؟أَكَذَّابٌ أنا؟ أَمُدَلِّسٌ أنا؟ قال: فرجعت إلى البيت فجاؤوني»[٥].
- وقال **سليمان بن داود المِنقريُّ الشَّاذَكونيُّ**: «التدليسُ والغِشُّ والغرورُ والخداعُ والكذبُ يحشر يوم تُبلى السرائر في نفاذٍ واحدٍ»[٦].
- وقال محمَّد بن موسى السَّواق: قال **ابنُ الشَّاذَكونيِّ** لَمَّا حضرته الوفاة: «اللَّهم ما اعتذرت فإنِّي لا أعتذر أنِّي قذفتُ محصنةً، ولا دلَّستُ حديثاً»[٧].

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٦)، و«الكفاية» (ص: ٢٩٠).
(٢) «العلل ـ رواية المروذي وغيره» (نص: ٣٠).
(٣) «شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٤).
(٤) «بحر الدم» (نص: ١١٠٠).
(٥) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٧٦) و«الكفاية» (ص: ٣٥٧).
(٦) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣).
(٧) «الكامل» (٣/ ٢٩٥).

- وقال **أبو إسحاق الشِّيرازيُّ**: «التدليسُ أخو الكذبِ»[١].
- وقال **الإمامُ الذَّهبيُّ**: «هو داخل ـ أي المدلِّس ـ في قوله تعالى: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

وقال ـ أيضاً ـ: والمدلِّسُ فيه شيء من الغِشِّ، وفيه عدم نُصح للأمَّةِ، لا سيَّما إذا دلَّس الخبر الواهي، يُوهم أنَّه صحيح، فهذا لا يحلُّ بوجهٍ، بخلاف باقي أقسام التدليس»[٢].

❁ ❁ ❁

(١) «السِّير» (١٨/ ٤٥٦).
(٢) «السِّير» (٧/ ٤٦٠).

المبحثُ الرَّابعُ

تشــدُّدُ شُعْبَةُ بنُ الحجَّاجِ في التَّدليسِ وسؤالُهُ عن السَّماعِ

اشْتُهِرَ شُعْبَةُ بنُ الحجَّاج بتشدُّده في التدليسِ، فقد قال عنه الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه اللَّه ـ: «كان شعبةُ يتشدَّد في التَّدليسِ»[١]، وكان يرهقُ شيوخَهَ بإيقافهم على السَّماعِ، لذا كان البعض يضجر بصنيعه هذا، وإليك النُّصوص الدَّالة على ما ذكرناه:

● **أوَّلاً: تشــدُّدُهُ في التَّدليسِ**

- نقلنا في المبحثِ السَّابقِ قوله: «التَّدليسُ أخو الكذبِ»، لذلك قيل للإمام أحمد بن حنبل: «قال شعبةُ: هو كذبٌ! قال أحمد: لا؛ قد دلَّسَ قومٌ ونحنُ نروي عنهم»[٢].
- قال عبد الرحمن بن مَهْدي: «قال شعبة يوماً: «حدَّثني رجلٌ عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم بكذا، ثمَّ قال: ما يسرُّني أنِّي قلت: قال منصور؛ وأنَّ لي الدُّنيا كلَّها»[٣].
- وقال عبد الرحمن بن مَهْدي ـ أيضاً ـ: سمعت شُعْبَةَ، أو حدَّثني

(١) «العلل ـ رواية المرُّوْذِيِّ وغيره» (نص: ٣٦)، و«بحر الدم» (نص: ٤٣٧).
(٢) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٥٨٤).
(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٣)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٤).

رجلٌ عن شعبة أنَّه قال: «كلُّ شيءٍ حدَّثتكم به فذلك الرَّجلُ حدَّثني به أنَّه سمعه من فلانٍ، إلَّا شيئاً أُبَيِّنُهُ لكم».

قال ابن أبي حاتمٍ: «فذكرته لأبي؛ قال: يعني أنَّه كان لا يُدلِّسُ»[(١)].

- وقال أبو نُعيمٍ: سمعت **شعبة** يقول: «لأنْ أزني أحبُّ إليَّ من أنْ أدلِّسَ»[(٢)].

- وقال هشام بن عبد الملك: سمعت **شعبة** يقول: «لأنْ أخرَّ من السَّماءِ أحبُّ إليَّ من [أنْ] [(٣)] أقول: زعم فلان؛ ولم أسمع منه»[(٤)].

- وقال محمَّد بن جعفر ـ غُنْدر ـ: سمعت **شُعْبَةَ** يقول: «لأنْ أقعَ من فوقِ هذا القصرِ ـ لدارٍ حياله ـ على رأسي؛ أحبُّ إِلَيَّ من أنْ أقول لكم: قال فلانٌ؛ لرجل ترون أنَّه قد سمعت ذاك منه ولم أسمعه»[(٥)].

- وقال بِشر بن عمر، ووهبٌ: قال **شُعْبَةُ**: «لأنْ أخرَّ من السَّماءِ أو من فوق هذا القصرِ؛ أحبُّ إِلَيَّ من أنْ أقول: قال الحَكَمُ؛ لشيءٍ لم أسمعه منه»[(٦)].

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٣).

(٢) «الكامل» (١/ ٣٣)، و«الجرح والتعديل» (١/ ١٧٣)، و«الحلية» (٧/ ١٥١)، و«الكفاية» (ص: ٢٩٠).

(٣) زيادة يقتضيها السِّياق.

(٤) «الكامل» (١/ ٦٨)، و«الجرح والتعديل» (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

(٥) «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٤).

(٦) «الحلية» (٧/ ١٥١)، و«السِّير» (٧/ ٢٢١).

- وقال عفَّانُ: سأل رجلٌ **شُعْبَةَ** عن حديثٍ؛ فقال: «لأنْ أخرَّ من السَّماءِ؛ أحبُّ إِلَيَّ من أنْ أدلِّسَ»[١]، وجاء مثله عن أبي زيدٍ الهَرَوِيِّ [٢].

• ثانياً: سؤالُهُ عنِ السَّماعِ.

- قال أبو داودَ: سمعت أحمدَ قال: «جاء **شعبةُ** إلى حُمَيْدٍ الطَّويلِ، فحدَّث بحديثٍ؛ فقال: أسمعته؟ قال: فجعل حُمَيْدٌ يقول: هكذا ـ وجعل أحمدُ يُقلِّبُ كفَّه ـ، قال: فلمَّا قام؛ قال حُمَيْدٌ: ما فيه حديثٌ إلَّا سمعته، ولكنَّه شَدَّدَ؛ فشُدِّدَ عليه»[٣].
- وقال أبو داودَ ـ أيضاً ـ: «حدَّثنا **شعبةُ**؛ قال: قلت لمعاويةَ بنِ قُرَّةَ ـ وذكر حديثاً ـ فقلتُ له: مَنْ حدَّثكَ؟ قال: حدَّثنيه فلانٌ، استرحتُ من رَهَقِكَ يا **شعبةُ**» [٤].
- وأخرج الترمذيُّ من طريق أبي داودَ قال: «حدَّثنا **شعبةُ**؛ قال: كنت أسمع سِمَاكَ بنَ حربٍ يقول: أحدُ ابْنَيْ أمِّ هانىء حدَّثني، فلقيت أنا أفضلهما، وكان اسمه: جعدة ـ وكانت أمُّ هانىءٍ جدَّته ـ، فحدَّثني عن جدَّته؛ أنَّ رسول اللَّه ﷺ دخل عليها فَدَعَى بشرابٍ فشربَ، ثمَّ ناولها فشربت؛ فقالت: يا رسول اللَّه؛ أَمَا إنِّي كنت صائمة، فقال رسول اللَّه ﷺ: (الصَّائمُ المتطوِّعُ أمينُ نفسِهِ، إنْ شاءَ صَامَ، وإنْ شاءَ أَفْطَرَ)، قال **شعبة**: فقلت له: أَأَنتَ سمعت هذا من

---

(١) «المجروحين» (١/ ٩٢)، و«الحلية» (٧/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٢) «السِّير» (٧/ ٢١٦، ٢٢٠)، و«تذكرة الحفَّاظ» (١/ ١٩٤).

(٣) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (نص: ٤٨١)، و«الحلية» (٧/ ١٥٠).

(٤) «الحلية» (٧/ ١٥٢).

أمِّ هانىءٍ؟ قال: لا؛ أخبرني أبو صالحٍ، وأهْلُنَا، عن أمِّ هانىءٍ»[١].

- وقال محمَّد بن نصر المَرْوَزيُّ: «حدَّثنا عُبيد اللَّه بن معاذ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا **شُعْبةُ**، عن عَدِيٍّ بن ثابت؛ قال: سمعت البراء بن عازب يُحدِّث عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال في الأنْصَارِ: (لا يُحبُّهم إلَّا مؤمنٌ، ولا يبغضُهم إلَّا منافقٌ، مَنْ أحبَّهم أحبَّه اللَّهُ، ومن أبغضهم أبغضه اللَّهُ)، قال **شُعْبةُ**: فقلت لعَدِيٍّ: سمعته من البراء؟ قال: إيَّايَ حدَّث»[٢].

وأخرج النَّسائيُّ من طريق **شعبةَ**، عن ثابتٍ البُنَانيِّ، عن أنسٍ؛ قال: كان النَّبيُّ ﷺ لا يرفع يديه في شيءٍ من دعائِهِ إلَّا في الاستسقاءِ. قال **شُعْبةُ**: «فقلت لثابتٍ: أنت سمعته من أنسٍ؟ قال: سبحانَ اللَّهِ! قلت: سمعته؟ قال: سبحانَ اللَّهِ!»[٣].

- وقال أبو داود الطَّيالسيُّ: «حدَّثنا **شُعْبةُ**، أخبرنا قتادةُ، عن أنسٍ؛ قال: ـ قلت له: أنت سمعته منه؟ قال: نعم؛ نحن سألناه عن ذلك ـ قال: صلَّيت خلف رسول اللَّه ﷺ، وخلف أبي بكرٍ، وخلف عمر، وخلف عثمان يستفتحون بالحمدِ للَّهِ ربِّ العالمين»[٤].

---

(١) «السُّنن» (رقم: ٧٣٢)، وأخرجه الدَّارقطنيُّ ـ أيضاً ـ في «سننه» (٢/ ١٧٤) من طريق أبي داودَ، به نحوه.

(٢) «تعظيم قدر الصلاة» (رقم: ٤٧٣)، وانظر ـ أيضاً ـ: «المسند» للإمام أحمد (٤/ ٢٨٣، ٢٩٢).

(٣) «السُّنن» (٣/ ٢٤٩).

(٤) «منحة المعبود» (١/ ٩٢ ـ رقم: ٤٠٠).

- وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «سمعت عبد الرحمن ـ وذكر **شُعْبَةَ** ـ فقال: سمعته يقول: كنت أتفقَّدُ فمَ قتادةَ؛ فإذا قال: سمعتُ وحدَّثنا؛ تحفَّظته، فإذا قال: حدَّث فلانٌ؛ تركته»(١).

- وقال عبد الرحمن بن مَهْدي: «سمعت **شُعْبةُ** يقول: كنت أنظر إلى فَم قتادةَ؛ فإذا قال للحديثِ: حدَّثنا؛ عنيت به فوقفته عليه، وإذا لم يقلْ: حدَّثنا؛ لم أُعْنَ به، وإنَّه حدَّثنا عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن النَّبيِّ ﷺ؛ قال: (سَوُّوا صفوفَكُمْ، فإنَّ تسويةَ الصَّفِّ من تمامِ الصَّلاةِ)، فكرهت أنْ أوقفه عليه فيفسدُه عَلَيَّ، فلم أوقفه عليه»(٢).

- وقال ابنُ أبي حاتمٍ: «حدَّثني أبي، حدَّثنا محمَّدُ بنُ يزيدٍ الأَسْفَاطيُّ، حدَّثنا يحيى بن كثير العَنْبريُّ، حدَّثنا **شُعْبةُ**، عن قتادةَ، عن سعيدِ بنِ جبيرٍ، عن ابنِ عمرَ؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن نَبيذِ الجرِّ. قال **شُعْبةُ**: فقلت لقتادةَ: ممَّن سمعته؟ قال: حدَّثنيه أيُّوب السَّخْتيانيُّ، قال **شُعْبةُ**: فأتيت أيوبَ فسألته؛ فقال: حدَّثنيه أبو بِشْرٍ، قال **شُعْبةُ**: فأتيت أبا بِشْرٍ فسألته؛ فقال: أنا سمعت سعيد بن جُبير، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه نهى عن نبيذِ الجرِّ»(٣).

- وقال همَّام: «كان **شعبة** يوقف قتادة، قال: فحدَّث **شعبة** ذات يومٍ بحديثٍ؛ فقال قتادة: من حدَّثك؟ أو مَنْ ذكر ذلك؟ فقال: نسألك فتغضب، وتسألنا؟!»(٤).

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦١، ١٦٩).

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠) و (٢/ ٣٤)، و«تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» (نص: ٧٠٣)، و«الإرشاد» للخليلي (٢/ ٤٨٧).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٩).

(٤) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٦).

- وقال **شعبة**: «نصصت على قتادة سبعين حديثاً كلّها يقول: سمعت من أنس، إلَّا أربعة»[١].

- وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي وذكر حديث عبد اللَّه بن دينار، عن ابن عمر؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن بيع الولاءِ وعن هبته.
قال **شعبة** : استحلفت عبد اللَّه بن دينار هل سمعتها من ابن عمر؟ فحلف لي»[٢].

- وقال **شعبة**: «سألتُ الحَكَمَ عن دِيَةِ اليهوديِّ والنَّصرانيِّ؟ فقال: قال سعيد بن المسيَّب: أنَّ عمر جعل دِيَةَ اليهوديِّ والنَّصرانيِّ أربعة آلاف أربعة آلاف، ودِيَةَ المجوسيِّ ثماني مائة، فقلت للحَكَمِ: أنت سمعته من سعيد بن المسيَّب؟ فقال: لو شئت؛ سمعت من ثابت الحدَّاد، قال **شعبة**: فأتيت ثابتاً الحدَّاد؛ فحدَّثني عن سعيد ابن المسيَّب، عن عمر، مثله»[٣].

قلت: كان الإمام **شُعْبَةُ** أُمَّةً وحده في هذا الشَّأنِ ـ كما قال الإمام أحمد بن حنبل [٤] ـ، حتى أنَّ رجلاً قال له يوماً: «قُلْ حدَّثني أو أخبرني، فقال له **شعبة**: فقدتك وعدمتك، وهل جاء بهذا أحدٌ قبلي؟»[٥]، لذلك يقول يحيى بن سعيد: «كلُّ شيءٍ يحدِّث به **شعبة** عن رجلٍ فلا تحتاج أنْ تقول عن ذاك الرجل أنَّه سمع فلاناً، قد كفاك أمره»[٦].

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٠).
(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٣ ـ ١٦٤، ١٧٠).
(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٠).
(٤) «السِّير» (٧/ ٢٢٦).
(٥) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٦).
(٦) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٢) و (٢/ ٣٥).

وتابعه على هذا النَّهجِ ـ حذو القُذَّةِ بالقُذَّةِ ـ تلميذه وخليفته من بعده: يحيى بن سعيد القطَّان؛ فقد قال عنه الحافظ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ: «يحيى القطَّان لا يحمل من حديثِ شيوخِهِ المدلِّسين إلَّا ما كان مسموعاً لهم، صرَّح بذلك الإسماعيلي»(١).

وجاء عنه أنَّه كان يوصي كَتَبَةَ الحديثِ بالآتي: «ينبغي لكتبةِ الحديث أنْ يكون ثبت الأخذ، ويفهمُ ما يُقالُ له، ويبصرُ الرَّجلَ ـ يعني المحدِّث ـ، ثمَّ يتعاهد ذلك منه ـ يعني نطقَهُ ـ يقول: حدَّثنا، أو سمعت، أو يرسله، فقد قال هشام بن عروة: إذا حدَّثك رجلٌ بحديثٍ فقلْ: عمَّن هذا؟ أو فمِمَّن سمعته؟ فإنَّ الرَّجُلَ يُحدِّثُ عن آخَرَ دونه ـ يعني دونه في الإتقانِ والصِّدقِ ـ، قال يحيى: فَعَجِبْتُ من فِطْنَتِهِ»(٢).

❁ ❁ ❁

(١) «فتح الباري» (١/ ٣٠٩).

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٤)، و«معرفة علوم الحديث» (ص: ١٥) مختصراً.

المبحثُ الخامسُ

بواعثُ التَّدليسِ[١]

بواعثُ التَّدليسِ كثيرةٌ، وأسبابُهُ عديدةٌ، **نوجزها لك فيما يلي**:

١ ـ تحسينُ الحديثُ: قال عثمان بن سعيد الدَّارميُّ: «وسمعت يحيى وسُئِلَ عن الرَّجلِ يُلْقِي الضَّعيفَ من بين ثقتين، يُوصِلُ الحديثَ ثقةً عن ثقةٍ؛ ويقول: أُنْقِصُ من الحديثِ، وأَصِلُ ثقةً عن ثقةٍ، يحسن الحديث بذلك؟ فقال: لا يفعل، لعلَّ الحديث عن كذَّابٍ ليس بشيءٍ، فإذا هو قد حسَّنه وثبَّته، ولكن يُحدِّث به كما رُوي»[٢].

٢ ـ الدَّعوةُ إلى اللَّهِ: يقول الحاكمُ أبو عبد اللَّه: «ففي هذه الأئمَّة المذكورين بالتدليس من التابعين جماعة وأتباعهم، غير أنِّي لم أذكرهم، فإنَّ غرضهم من ذكر الرواية أنْ يدعوا إلى اللَّه ﷻ؛ فكانوا يقولون: قال فلان ـ لبعضِ الصَّحابةِ ـ، فأمَّا غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة»[٣].

٣ ـ أنْ يكونَ شيخه غير ثقةٍ في اعتقاده، أو في أمانته، أو في ضبطه، أو يكون مجهولاً لا يُدرى مَنْ هو ولا مِنْ أين هو؟ أو مجروحاً، وسواء كان ثقة عنده غير ثقة عند غيره، أو كان غير ثقة مطلقاً، كلُّ هذه

(١) تمَّ اختصار هذا المبحث من كتاب: «التدليس في الحديث» (ص: ٨٣ ـ ٩٣).
(٢) «تاريخ عثمان الدَّارميِّ عن ابن معين» (نص: ٩٥٢)، «الكفاية» (ص: ٣٦٥).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٤).

الأمور تحمل المدلِّس على حذف ذلك الشَّيخ، أو تسميته بغير اسمه، أو تكنيته بغير كنيته؛ لئلا يُعرف.

٤ ـ **صِغَرُ سنِّ الشَّيْخِ**: والدَّافعُ إلى تدليسِهِ هو عدمُ التَّواضعِ من الطَّالبِ، أو لغيرِ ذلك، وهذا السَّببُ مذمومٌ لِمَا فيه من الأَنَفَة من الرِّوايةِ عمَّن حدَّثه، وذلك خلافُ موجب العدالةِ ومقتضى الدِّيانةِ من التَّواضعِ في طلبِ العلمِ، وتركِ الحَمِيَّةِ في الإِخْبَارِ بأخذِ العلمِ عمَّن أخذَهُ.

٥ ـ **أنْ تكون أحاديثه التي عنده عنه كثيرة،** فلا يحبُّ تكرار الرِّوايةِ عنه؛ فيُغيِّر حاله.

٦ ـ **قال الحاكم أبو عبد اللَّه**: «من المدلِّسين قوم دلَّسوا عن قومٍ سمعوا منهم الكثير، وربَّما فاتهم الشيء عنهم فيدلِّسونه»[1].

٧ ـ **أنْ تتأخرَ وفاةُ الشَّيْخِ فيشاركه في الرِّوايةِ عنه جماعة دونه في السَّماع منه.**

٨ ـ **إيهامُ علوِّ الإسنادِ**: وهذا من أكثر أغراض المدلِّسين، ومن كان هذا غرضه فإنَّه ربَّما حذف الثقة ـ أو الثقات ـ من الإسناد ليتحقَّق هدفه من العلوِّ، ومن هؤلاء: سفيان بن عُيَيْنة، فقد قال إبراهيم بن بشَّار الرَّماديُّ: حدَّثنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمَّد بن علي؛ قال: كان النَّبيُّ ﷺ إذا جاءه مالٌ لم يُبيِّته ولم يُقيِّله.

قال: فقال له رجلٌ: يا أبا محمَّد؛ سماعٌ من عمرو بن دينار؟ قال: دَعْهُ؛ لا تفسده، قال: يا أبا محمَّد؛ سماعٌ من عمرو بن دينار؟ قال: ويحك لا تفسده؛ ابن جُريجٍ عن عمرو بن دينار، قال: يا أبا

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٨).

محمَّد؛ سماعٌ من ابن جُريجٍ؟ قال: ويحك لِمَ تفسده؟ الضَّحَّاك بن مَخْلَد أبو عاصم عن ابن جُريجٍ، قال: يا أبا محمَّد؛ سماعٌ من أبي عاصم؟ قال: ويحك لِمَ تفسده؟؛ حدَّثني عليُّ بن المدينيِّ، عن الضَّحَّاك بن مَخْلَد، عن ابن جُريجٍ، عن عمرو بن دينار، قال ابن عيينة: تلوموني على عليِّ بنِ المدينيِّ، لَمَا أتعلم منه أكثر ممَّا يتعلَّم منِّي (١).

ففي هذا المثالِ حَذَفَ ابنُ عُيَيْنَةَ ثلاثاً من الثِّقاتِ ليعلو سنده، ولِيَسْلَمَ من الرِّوايةِ عن عليِّ ابنِ المدينيِّ؛ لأنَّه أصغرُ منه.

٩ ـ إيهامُ كثرةِ الشُّيوخِ: يقول ابنُ دَقِيقِ العيدِ: «وأكثرُ مقصودِ المُتأخرينَ في التَّدليسِ طَلَبُ العلوِّ، أو إيهامُ كثرةِ المشايخِ»(٢).

١٠ ـ أنْ يخشى الرَّاوي تصديق النَّاس للشَّيخِ فيما يتَّهمه به إنْ صرَّح باسمه، فيلجأ إلى إهماله، أو نسبته بما لا يُعرف به، وإنَّما روى عنه لأنَّه عنده ثقة، وقد عذره فيما تأوَّله، وهذا الغرض مستنبطٌ من قصَّةِ البُخاريِّ مع شيخه الذُّهْليِّ ـ كما سيأتي ذلك في ترجمته ـ، ولا شيء في فاعل هذا إنْ كان غرضه مثل غرض البُخاريِّ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ.

١١ ـ أنْ يخشى عدم أخذ الحديث منه إنْ صرَّح باسمه، مع الحاجة إلى حديثه هذا، وربَّما كان عنده ثقة.

١٢ ـ امتحانُ الأذهانِ في استخراجِ التَّدليساتِ، وإلقاء ذلك إلى من يُراد اختبار حفظه، ومعرفته بالرِّجالِ، مثال ذلك ما رواه الحاكمُ؛ حيث قال: «حدَّثنا أبو زكريا العَنْبريُّ، سمعت محمَّد بن يونس، سمعت الحسين بن محمَّد القَبَّانيَّ يقول: حدَّثنا محمَّد بن بشَّار، حدَّثنا يحيى...،

---

(١) «الكفاية» (ص: ٣٥٩ ـ ٣٦٠)، و«الإرشاد» للخليليِّ (١/ ٣٣٩).

(٢) «الاقتراح» (ص: ٢١١).

فلمَّا فرغ قال: أتدرون عمَّن حدَّثتكم؟ قالوا: حدَّثتنا عن بُنْدار، عن يحيى القطَّان، قال: لا واللَّه؛ حدَّثنا محمَّد بن عبد السَّلام بن بشَّار، حدَّثنا يحيى بن يحيى»[(١)].

١٣ ـ أنْ يكون المدلِّس حَيّاً، وعدم التَّصريح به أبعد عن المحذور، حيث قال الشافعيُّ: «إيَّاك والرِّواية عن الأحياء»[(٢)]، ومثال ذلك ما حكاه ابنُ أبي حاتم؛ حيث قال: «سألت أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزَاريُّ، عن رجلٍ من أهل الشَّام، عن أبي عثمانَ، عن أبي خِدَاشٍ؛ قال: كُنَّا في غزاةٍ، فَنَزَلَ النَّاسُ مَنْزِلاً، فقطع النَّاس الطَّريقَ ومدُّوا الحبالَ على الكلأ، فلمَّا رأى ما صنعوا قال: سبحان اللَّه! لقد غزوت مع رسول اللَّه ﷺ غزوات فسمعته يقول: (النَّاس شركاء في ثلاثٍ: في الماء، والكلأ، والنار)؟ قال أبي: هذا الرجل من أهل الشَّام هو عندي بقيَّة، وأبو عثمان هو عندي حَرِيز بن عثمان، وأبو خِداش لم يدرك النَّبيَّ ﷺ إنَّما حكى عن رجلٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ كذلك؛ حدَّثنا أبو اليمان، وعليُّ بن جَعْدٍ، عن حَرِيز كما وصفت، وإنَّما لم يُسمِّه أبو إسحاق لأنَّه كان حَيّاً في ذلك الوقت»[(٣)].

١٤ ـ أنْ يقصدَ التَّنويعَ في اسمِ الشَّيخِ تفنُّناً في الرِّوايةِ، ومنه ما فعله الخطيبُ البغداديُّ في بعض شيوخه.

١٥ ـ **أنْ يُوهِمَ الرِّحْلَةَ في طلبِ الحديثِ**، وهذا قصدُ من وقعَ في تدليسِ البُلدانِ.

---

(١) «السِّير» (١٣/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

(٢) «الكفاية» (ص: ١٤٠).

(٣) «العلل» (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، و«المراسيل» (ص: ٢٥٤ ـ ٢٥٥، رقم: ٩٤٥).

١٦ ـ أنْ يُجِلَّ بعض الأئمَّة عن الرِّوايةِ عن الضُّعفاءِ، فيدلِّسُهُمْ على شيخِهِ، ومن ذلك ما وقع فيه الوليد بن مسلم في تدليسه عن الأوزاعيِّ؛ حيث قال له الهيثم بن خارجة: «قد أفسدت حديث الأوزاعيِّ، قال: وكيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعيِّ عن نافعٍ، وعن الأوزاعيِّ عن الزُّهريِّ، وعن الأوزاعيِّ عن يحيى بن أبي كثير، وغيرك يُدخل بين الأوزاعيِّ وبين نافعٍ: عبد اللَّه ابن عامر الأَسْلميَّ، وبينه وبين الزُّهريِّ: قُرَّة وغيره، فما يحملك على هذا؟ قال: أُنَبِّلُ الأوزاعيَّ أنْ يَرْوِيَ عن مثل هؤلاء الضُّعفاءِ، قلت: فإذا روى الأوزاعيُّ عن هؤلاء الضُّعفاءِ مناكير، فأسقطتهم أنت وصيَّرتها من رواية الأوزاعيِّ عن الثِّقاتِ؛ ضَعُفَ الأوزاعيُّ، قال: فلم يلتفِتْ إلى قولي»(١).

١٧ ـ الإِغْرَابُ: قال ابنُ دَقِيقِ العيدِ ـ في كلامٍ له عن التَّدليسِ ـ: «... إنَّما المقصود منه الإغراب»(٢).

١٨ ـ أنْ يقصدَ المدلِّسُ إشباعَ حاجةٍ في نفسِهِ؛ فهذا هُشيم بن بشير عندما سُئِلَ: «ما يحملك على هذا ـ يعني التدليس ـ؟ قال: إنَّه أشهى شيء»(٣).

١٩ ـ أنْ يقصدَ الطَّالبُ التَّغطيةَ على شيخِهِ؛ ليتوفر عليه من المال ما جرت عادة شيخه بأخذه عن تحديثه بحديث ذاك المُدلِّس، وهذا أخف الأغراض وأظرفها، وهو مستنبطٌ من صنيعِ أحدِ طلبة العلم الفقراء مع

(١) «السِّير» (٩/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، و«الميزان» (٤/ ٣٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٣٥).
(٢) «الاقتراح» (ص: ٢١٣).
(٣) «الكفاية» (ص: ٣٦١).

ابنِ النَّقُّور ـ مُسنِد العراق ـ، فقد كان ابنُ النَّقُّور يأخذ على جزء طالوت ديناراً، فجاء غريبٌ، فأراد أنْ يسمَعَه، فقرأه عليه، وما صرَّح؛ بل قال: حدَّثنا أبو عثمان الصيرفيُّ، فما تفطَّن لها ابن النَّقُّور، وحصل للغريب الجزءُ كذلك (١)، لأنَّ ابنَ النَّقُّور لم يعلمْ أنَّ أبا عثمان الصيرفيَّ هو طالوت.

❁ ❁ ❁

---

(١) «السِّير» (١٨/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤).

المبحثُ السَّادسُ

مفـــاســـدُ التَّدليسِ(١)

للتَّدليسِ مفاسد كثيرة، منها ما يجرح فاعله في دينه، أو إخلاصه، أو تواضعه، ومنها ما يؤثر على الحديث النَّبوي سواء بتقويته وليس هو كذلك، أو بتضعيفه وهو في الأصل صحيح أو حسن، إلى غير ذلك ممَّا سيأتي بيانه:

١ ـ أعظم مفاسده وأهمُّها: **أنَّه سبيلٌ إلى الكذبِ على رسول اللَّه ﷺ**، وإفساد للدِّين؛ بتحليل الحرام، وتحريم الحلال، وهذا من الكبائر، بل من أكبر الكبائر، ذلك أنَّ المدلِّس إذا حذف شيخه أو شيخ شيخه الضَّعيف أو الكذَّاب، وسوَّى الإسناد من الثِّقات صحَّ الحديث أو حَسُن بينما هو ضعيفٌ أو موضوعٌ.

وكذا إذا سمَّى شيخه الضَّعيف أو الكذَّاب بما لا يُعرف به، ووافق اسم شيخ له ثقة، ربَّما حُمِلَ الحديث عنه على أنَّه عن الثقة وصار صحيحاً، وهو في الحقيقة ضعيفٌ أو موضوعٌ، وفي ذلك كلِّه كذب وغش للمسلمين، بل فيه خيانة للَّه ولرسوله ﷺ، وهذه المفسدة ترجع إليها كثير من المفاسد التالية.

٢ ـ ومن مفاسدِ التَّدليسِ: **التَّزَيُّن،** وأثره على إخلاص العمل للَّه بيِّن وواضح، حيث يُرِي المدلِّسُ النَّاس أنَّه سمع ما لم يسمع، وذلك

(١) تمَّ اختصار هذا المبحث من كتاب: «التدليس في الحديث» (ص: ٩٤ ـ ٩٨).

مقارب الإخبار بالسَّماع ممَّن لم يسمع منه، وهو بذلك داخل في حديث النَّبيِّ ﷺ: «المُتَشَبِّعُ بما لم يُعْطَ كلابسِ ثَوْبَيْ زُورٍ».

٣ ـ **تضييعُ المروي عنه**؛ قال ابنُ دَقِيقِ العيدِ: «فإنَّه قد يخفى ويصير الراوي مجهولاً، فيسقط العمل بالحديث لكون الرَّاوي مجهولاً عند السَّامعِ، مع كونه عَدْلاً معروفاً في نفس الأمر، وهذه جنايةٌ عُظمى، ومفسدةٌ كُبرى»(١)، وانظر مثالاً على ذلك في ترجمة: الجرَّاح بن مَليح.

٤ ـ **تضييعُ الحديثِ المروي**: وهذه المفسدة وإنْ كانت مترتبة على السَّابقة إلَّا أنَّها تستحق الإفراد.

٥ ـ **الأَنَفَةُ من الرِّوايةِ عمَّن حدَّثه**؛ وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الدِّيانة من التواضع في طلب العلم.

٦ ـ **توعيرُ طريقِ معرفةِ الرَّاوي**: وهذا بيِّنٌ في تدليسِ الشُّيوخِ.

٧ ـ **عدوله عن الكشف إلى الاحتمال**؛ وذلك خلاف موجب الورعِ والأمانةِ.

٨ ـ **عدمُ النُّصحِ، وترويجُ الباطلِ**، حيث غشَّ المسلمين بروايته عن الضعفاء والكذَّابين وتدليس حديثهم، أو عن الثقات وتوعير طريق معرفتهم.

٩ ـ **تضعيفُ بعض الثِّقاتِ**: كما في قصة الوليد بن مسلم حيث حذف شيوخ الأوزاعيِّ الضعفاء وسوَّى الإسناد، فقال له الهيثم بن خارجة: «فإذا روى الأوزاعيُّ عن هؤلاء الضعفاء مناكير، فأسقطتهم

---

(١) «الاقتراح» (ص: ٢١٤).

أنت، وصيَّرتها من رواية الأوزاعيِّ عن الثِّقاتِ، ضَعُفَ الأوزاعيُّ...»[١].

١٠ ـ **فيه تزويرٌ وإيهامٌ لما لا حقيقة له**، وهذا يؤثر في صدقه، خاصَّةً إذا استُكْشِفَ فلم يُخبر باسم من يروي عنه.

١١ ـ **التدليسُ ـ في بعض صوره ـ يُعتبر جَرْحاً لِمُزَاولِهِ.**

١٢ ـ **التدليسُ ذلٌّ؛ لسؤاله: أسمع أم لا؟**

١٣ ـ **إيهامُ الرِّحلةِ في طلبِ الحديثِ.**

١٤ ـ **إيهامُ علوِّ الإسنادِ.**

١٥ ـ **إيهامُ كثرةِ الشُّيوخِ.**

وهذه الثلاثة الأخيرة وإنْ كانت أغراضاً للتدليس إلَّا أنَّ فيها مفسدة أيضاً، لذا ذكرناها في الموضعين.

❁ ❁ ❁

(١) ذكرنا القصة كاملة في المبحث السَّابق.

المبحثُ السَّابعُ

طُرُقُ معرفةِ التَّدليسِ [١]

١ ـ يُعْرفُ التَّدليسُ بإخبار المدلِّسِ عن نفسه بذلك، كما وقع لهُشَيْم بن بشير حيث اجتمع جماعة من أصحابه يوماً على أنْ لا يأخذوا منه التَّدليس، ففطن لذلك، فكان يقول في كلِّ حديثٍ يذكره: حدَّثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: دَلَّستُ لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حَرْفاً ممَّا ذكرته، إنَّما قلت: حدَّثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي [٢].

٢ ـ أنْ يُسأل عن سماعه من ذلك الشيخ ويُراجَع فيه حتى يُخبِر باسم من سمعه منه، وأمثلة هذا النوع كثيرة؛ تقدَّم بعضها في المبحث الرابع في سؤال شُعبة شيوخه عن السَّماع.

٣ ـ أنْ ينصَّ على ذلك أحد النُّقَّادِ، وأمثلته كثيرة في كتب العلل، وسيأتي في ثنايا هـذا «**المعجم**» بعض ذلك.

٤ ـ ويُعرف التدليس أيضاً بالتاريخ، وذلك بمراجعة كتب التراجم والمراسيل والعلل وغيرها لمعرفة سماعات الرواة وأحوالهم، فإذا وجدنا فيها ـ مثلاً ـ أنَّ فلاناً لم يسمع من فلان إلَّا حديث كذا، أو أربعة

(١) هذا المبحث تمَّ اختصاره أيضاً من كتاب: «التدليس في الحديث» (ص: ٩٩ ـ ١٠١) بتصرُّفٍ.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٥).

أحاديث أو عشرة ونحوها، ثمَّ وجدناه قد روى عنه أكثر ممَّا ذُكر؛ علمنا أنَّ ذلك ممَّا دَلَّسه عنه.

٥ ـ جمع طرق الحديث، فإذا وجدنا في إحدى الطرق زيادة راوٍ على غيرها، فإنْ صرَّح بالسَّماع في موضع الزيادة؛ كانت الناقصة مُعَلَّةً بالزائدة، فإذا كان الراوي مُدلِّساً عُرِف أنَّ ذلك ممَّا دَلَّسه.

يقول أبو الحسن بن القطَّان: «إذا روى المدلِّس حديثاً بصيغةٍ محتملةٍ، ثمَّ رواه بواسطة تبيَّن انقطاع الأوَّل عند الجميع».

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ ـ مُعقِّباً عليه ـ: «وهذا بخلاف غير المدلِّس، فإنَّ غير المدلِّس يُحمل غالب ما يقع منه من ذلك على أنَّه سمعه من الشيخ الأعلى، وثبَّته فيه الواسطة»(١).

٦ ـ ما يُعرف ـ لظهوره ـ من تدليس الشُّيوخ، فإذا ذكر من اشتهر باسمه أو بكنيته بغير ما اشتهر به عند النَّاس كان تدليساً لا يحتاج إلى دليل.

❊ ❊ ❊

(١) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢٥).

المبحثُ الثَّامنُ

هل لأهلِ الأعصارِ المتأخِّرةِ الحكم على راوٍ بأنَّه مُدلِّسٌ ــ إنْ وُجد مقتضى ذلك ــ ممَّن لم يصفه أحد الأئمَّة بذلك؟

يقول الأخ **خالد منصور الدريس**: «وممَّا يجب التنبيه عليه هنا: أنَّ مَنْ لم يصفه أحد أئمة الجرح والتعديل بالتَّدليسِ فلا ينبغي أنْ يوصف بذلك، فإنَّ بعض الرواة يقع فيما يروونه ما يتطابق مع تعريف التَّدليس، ولم نجد من الأئمة من وصفهم، كما هو الحال في رواية سعيد بن المسيَّب عن عمر بن الخطَّاب ﵁، فإنَّه لم يسمع منه إلَّا القليل وروى عنه الكثير، ولم أجد من وصف سعيداً بالتدليس رغم وجود صورة التَّدليسِ فيما رواه، فلا يجوز لأحد أنْ يصف راوياً بالتَّدليسِ إلَّا من وصفه الأئمة من أهل الحديث بالتَّدليسِ»(١).

قلت: هذه المسألة التي ذكرها الأخ خالد الدريس لم يتطَرَّق إليها أحد غيره ـ فيما أعلم ـ، ويُرَدُّ عليه بفعل أئمَّة هذا الشأن ـ من المتأخِّرين ـ ممَّن صنَّفوا في أسماء المدلِّسين، أو نظموا أسمائهم، كالإمامِ الذَّهبيِّ، والعلائيِّ، وبرهانِ الدِّينِ الحَلَبيِّ، والحافظِ ابنِ حَجَرٍ، حيث ذكروا أسماء لبعض المدلِّسين ممَّن لم ينصّ على تدليسهم أحدٌ قبلهم، مستفيدين الحكم عليهم بالتَّدليسِ من خلال بعض النُّصوص الواردة في تراجمهم، وانظر أمثلة لذلك تراجم كلٍّ من:

(١) «موقف الإمامين البخاري ومسلم» (ص: ٣٤٤).

- أحمد بن عبد الجبَّار العُطَارِديِّ.
- أشعث بن عبد الملك الحُمرانيِّ.
- أيوب بن أبي تميمة السَّخْتِيانيِّ.
- أيوب بن النَّجَّار اليَمَانيِّ.
- ثور بن يزيد الكَلَاعيِّ.
- زيد بن أسلم العَـدَويِّ.
- سلمة بن تمَّام الشَّقَـريِّ.
- شعيب بن محمَّد بن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص.
- صالح بن أبي الأخضر اليَمَامـيِّ.
- طاووس بن كيسان اليَمَانـيِّ.
- عبد اللَّه بن عطاء الطَّائفـيِّ.
- عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود الهُذَلـيِّ.
- عمرو بن شعيب السَّهمـيِّ.
- يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعـيِّ.
- يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفـيِّ.
- أبو عُبيدة بن عبد اللَّه بن مسعود الهُذَلـيِّ.

لهـذا؛ أرى ـ واللَّه أعلم ـ أنَّ من استحكمت مَلَكَتُهُ بهذا العلمِ، وقويتْ فيه معرفتُهُ، إنْ وقف على نصٍّ فيه إشارة واضحة قويَّة على تدليس راوٍ؛ جاز له حينئذٍ أنْ يصفه بالتَّدليس، ولكن ينبغي مراعاة عدم التسرع في ذلك، والتريث قدر الإمكان، وذلك من خلال المطالعة الموسَّعة لحال الرَّاوي وما قيل فيه، والاعتماد على مصادر شتَّـى، وملازمة

الاستشارة والاستخارة، فإنَّه كما قيل: «ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار».

وسترى في هذا «**المعجم**» التنبيه على بعض الأخطاء التي وقعت لبعض المعاصرين ممَّن صنَّفوا في المدلِّسين، وسبب ذلك ومرجعه عدم المراعاة لما ذكرناه، واللَّه الموفِّق ـ سبحانه ـ.

❁ ❁ ❁

المبحثُ التَّاسعُ

إرســالُ الصحــابـــةِ

- أخرج الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٢٨٣) و «العلل ـ رواية عبد اللَّه» (٢/ ٥٦٦)، وابن عَدِيٍّ في «الكامل» (١/ ١٥٧)، والرَّامَهُرْمُزيُّ في «المحدِّث الفاصل» (رقم: ١٣٣)، وابنُ شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» (رقم: ١٦٤٤، ١٦٤٥)، والحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٤)، والخطيبُ البغداديُّ في «الجامع» (١/ ١١٧) و«الكفاية» (ص: ٣٨٥) ـ واللَّفظ له ـ من طريق أبي إسحاق، عن البراء بن عازب؛ قال: ليس كُلُّنا كان يسمع حديث رسول اللَّه ﷺ، كانت لنا ضَيْعَة وأشغال، ولكن النَّاس لم يكونوا يكذبون يومئذٍ، فيحدِّث الشاهدُ الغائبَ [(١)].

وجاء لفظه عند الإمامِ أحمد: ما كلُّ ما نحدِّثكموه سمعناه من رسول اللَّه ﷺ، ولكن حدَّثنا أصحابنا، وكانت تشغلنا رعية الإبل.

أمَّا لفظه عند ابنِ عَدِيٍّ فجاء هكذا: ما كلُّ ما نحدِّثكم عن رسول اللَّه ﷺ سمعناه منه، منه ما سمعناه، ومنه ما حدَّثنا أصحابنا، ونحن لا نكذب.

- وأخرج ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (١/ ١٥٧)، والخطيبُ البغداديُّ في

(١) هذا إسنادٌ صحيحٌ، وله شاهدٌ من حديثِ أنسٍ كما سيأتي.

«الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» (١/ ١١٧ ـ ١١٨) ـ واللَّفظ له ـ من طريق حُمَيْدٍ الطَّويلِ؛ أنَّ أنس بن مالك حدَّث بحديثٍ عن رسول اللَّه ﷺ، فقال رجلٌ: أنت سمعته من رسول اللَّه؟ فغضب غضباً شديداً؛ وقال: واللَّه ما كلُّ ما نحدِّثكم سمعناه من رسول اللَّه، ولكن كان يحدِّث بعضنا بعضاً، ولا يتَّهم بعضنا بعضاً.

وأخرجه الخطيبُ البغداديُّ ـ أيضاً ـ في «الكفاية» (ص: ٣٨٥ ـ ٣٨٦) من طريق الحسن، عن أنسٍ؛ نحوه.

ـ وأخرج الخليليُّ في «الإرشاد» (١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد اللَّه بن عمرو؛ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ اللَّهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ...».

قال **الخليليُّ**: «هذا حديثٌ من الأصول المُتَّفق عليها، أخرجه البخاريُّ عن ابن أبي أُويس، عن مالك، عن هشام بن عروة، والحُفَّاظُ يَجْمَعُونَ من رواه عن هشام قريباً من ستمائة نفس، وقد رواه الزُّهريُّ ويحيى بن أبي كثير وأبو الزِّناد، عن عروة، عن عبد اللَّه بن عمرو.

ورواه موسى بن عقبة، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة.

وقد سألني عنه الحاكمُ أبو عبد اللَّه؟ فقلت: كلاهما محفوظان: عائشة، وعبد اللَّه بن عمرو، فقال: ما العِلَّةُ فيه؟ فقلت: ما حدَّثناه عليُّ بن عمر الفقيه، وغيره؛ قالا: حدَّثنا محمَّد بن حمدويه بن سهل المَرْوَزِيُّ، حدَّثنا محمود بن آدم، حدَّثنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ

قال: «إنَّ اللَّه لا يَقْبِضُ العِلْمَ...»، قال عروة: فقلت لعائشة: سَمِعْتِيهِ من النَّبيِّ ﷺ؟ فقالت: يا بُنَيَّ حدَّثني عبد اللَّه بن عمرو، عن النَّبيِّ ﷺ، قال عروة: فلقيت عبد اللَّه بن عمرو في الطَّواف بعد سنةٍ؛ فسألته عنه؟ فحدَّثني أنَّه سمع [من] رسول اللَّه ﷺ ذلك. فاستجادَ الحاكمُ، واسْتَحْسَنَ».

- وقال يزيد بن هارون: سمعت **شعبة** يقول: «كان أبو هريرة يُدلِّسُ»(١).

قال الحافظ **ابنُ كثيرٍ** ـ مُعقِّباً على كلام شعبة ـ: «وكأنَّ شعبة يشير بهذا إلى حديثه: (من أصبحَ جُنُباً فلا صيامَ له)، فإنَّه لَمَّا حُوقِقَ عليه؛ قال: أخبرنيه مخبر، ولم أسمعه من رسول اللَّه ﷺ»(٢).

قلت: كلُّ هذه النُّصوص تُبيِّن أنَّ الصَّحابةَ ـ رضوان اللَّه عليهم ـ وقعت لهم صورة التَّدليسِ، وغرضهم من ذلك يختلف عن غرض من جاء بعدهم، وهو لا يضرُّهم؛ لأنَّهم لا يدلِّسونَ إلَّا عن صحابة مثلهم، والصَّحابة كلُّهم عدولٌ، مع أنَّ البعض منهم تورَّع عن ذلك.

فقد أخرج الحاكمُ في «المستدرك» (٣/ ٥١٢)، والخطيبُ البغداديُّ في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٣٥، ١٣٦) من طريق شعبة، عن أشعث بن أبي الشَّعْثاء، عن أبيه؛ قال: رأيت أبا أيوب يُحدِّث عن

---

(١) أخرجه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/ ٦٨)، وانظر أيضاً: «السِّير» (٢/ ٦٠٨)، و«البداية والنهاية» (٤/ ٥٠٤).
قلت: استغلَّ بعض الحاقدين على الإسلام كلام شعبة هذا؛ فطعن في أبي هريرة ﷺ ـ راوية الإسلام ـ، وقد قام الأخ مكي حسين الكبيسيُّ بالردِّ عليهم في كتابه: «الإمام شعبة بن الحجَّاج» (ص: ٢٦٢ ـ ٢٦٥) ببحثٍ جيِّدٍ؛ فانظره.
(٢) «البداية والنهاية» (٤/ ٥٠٤).

أبي هريرة؛ فقلت له: تُحدِّث عن أبي هريرة وأنت صاحب رسول اللَّه ﷺ؟! فقال: إنَّه قد سمع، ولأنْ أحدِّث عن أبي هريرة، عن رسول اللَّه ﷺ؛ أحبُّ إليَّ من أنْ أحدِّث عن رسول اللَّه ﷺ (١).

قال الحافظُ **ابنُ كثير** رحمه الله: «يعني: ما لم أسمعه منه»(٢).

يقول الحافظ **ابنُ حِبَّان** رحمه الله: «وإنَّما قبلنا أخبارَ أصحابِ رسول اللَّه ﷺ ما رَووها عن النَّبيِّ ﷺ وإنْ لم يُبيِّنوا السَّماع في كلِّ ما رَووا، وبيقينٍ نعلمُ أنَّ أحدَهم ربَّما سمعَ الخبرَ عن صحابيٍّ آخر، ورواه عن النَّبيِّ ﷺ من غير ذكر ذلك الذي سمعه منه؛ لأنَّهم ـ رضي اللَّه عنهم أجمعين ـ كُلَّهم أئمَّةٌ سادةٌ قادةٌ عدولٌ، نزَّه اللَّه ﷻ أقدار أصحاب رسول اللَّه ﷺ عن أنْ يُلزق بهم الوَهَنُ، وفي قوله ﷺ: (أَلا لِيُبَلِّغَ الشاهِدُ منكمُ الغائبَ) أعظم الدَّليلِ على أنَّ الصَّحابة كُلَّهم عدولٌ ليس فيهم مجروحٌ ولا ضعيفٌ، إذ لو كان فيهم مجروحٌ، أو ضعيفٌ، أو كان فيهم أحدٌ غيرُ عدلٍ؛ لاستَثْنى في قوله ﷺ وقال: أَلا ليبلِّغ فلانٌ وفلانٌ منكم الغائبَ، فلمَّا أجملهم في الذكر بالأمرِ بالتبليغ مَنْ بعدهم، دلَّ ذلك على أنَّهم كُلَّهم عُدولٌ، وكفى بمن عدَّله رسولُ اللَّه ﷺ شرفاً»(٣).

وقال الإمامُ **الذَّهبيُّ** رحمه الله: «تدليسُ الصَّحابةِ كثيرٌ، ولا عيب فيه؛ فإنَّ تدليسهم عن صاحبٍ أكبر منهم؛ والصَّحابةُ كُلُّهم عُدولٌ»(٤).

ويقول الحافظُ **ابنُ حَجَرٍ** رحمه الله: «من ذُكر بالتدليس أو الإرسال إذا

(١) إسناده صحيحٌ.
(٢) «البداية والنهاية» (٤/ ٥٠٤).
(٣) «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبَّان» (١/ ١٥١).
(٤) «السِّير» (٢/ ٦٠٨).

ذَكَرَ بالصيغة الموهمة عمَّن لقيه فهو: تدليسٌ، أو عمَّن أدركه ولم يلْقَه فهو: المرسل الخفي، أو عمَّن لم يدركه فهو: مطلق الإرسال.

واعلم أنَّ التعريف الذي ذكرناه للمرسل ينطبق على ما يرويه الصَّحابة عن النَّبيِّ ﷺ ممَّا لم يسمعوه منه، وإنَّما لم يطلقوا عليه اسم التَّدليسِ أدباً، على أنَّ البعض أطلق ذلك؛ روى أبو أحمد بن عَدِيٍّ في «الكامل» عن يزيد بن هارون، عن شعبة؛ قال: كان أبو هريرة رضي الله عنه ربَّما دلَّسَ.

والصَّوابُ ما عليه الجمهور من الأدبِ في عدم إطلاق ذلك، واللَّهُ الموفِّقُ»(١).

قلت: وهذا ما اتَّبعناه في تسمية هذا المبحث؛ حيث سمَّيناه: إرسالُ الصَّحابةِ، مع أنَّ محتواه عن تدليسهم، ليس أدباً معهم فقط، بل ولأنَّ هذا المصطلحَ ـ أي مصطلح التَّدليسِ ـ عُرْفٌ حادث لم يكن معهوداً في زمانهم.

يقول العلَّامة **عبدُ الرَّحمنِ المعلِّميُّ** رحمه الله مُوضِّحاً هذه المسألة: «... ذكر الخطيبُ ما يؤخذ على المدلِّسِ، وهاك تلخيصه بتصُّرفٍ:

أوَّلاً: إيهامه السَّماع ممَّن لم يسمع منه.

ثانياً: إنَّما لم يبيِّن لعلمه أنَّ الواسطة غير مرضي.

ثالثاً: الأنفة من الرواية عمَّن حدَّثه.

---

(١) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤).

رابعاً: إيهام علوِّ الإسناد.

خامساً: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال.

أقول: هذه الأمورُ مُنْتَفِيَةٌ فيما كان يقع من الصَّحابةِ ﷺ من قول أحدهم فيما سمعه من صحابي آخر عن النَّبيِّ ﷺ: قال النَّبيُّ ﷺ.

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّ الإيهام إنَّما نشأ منذ عُنِيَ النَّاس بالإسناد، وذلك عقب حدوث الفتنة،... فمن حينئذٍ؛ التزم أهل العلم الإسناد، فأصبح هو الغالب حتى استقر في النفوس، وصار المتبادر من قول من قد ثبت لقاؤه لحذيفة: (قال حذيفة: سمعت النَّبيَّ ﷺ يقول...) أو نحو ذلك أنَّه أسند، ومعنى الإسناد: أنَّه ذكر من سمع منه، فيفهم من ذلك القول أنَّه سمع من حذيفة، فلو قال قائل مثل ذلك، مع أنَّه لم يسمع ذاك الخبر من حذيفة وإنَّما سمعه ممَّن أخبر به عن حذيفة؛ كان موهماً خلاف الواقع.

وهذا العُرْفُ لم يكن مستقراً في حقِّ الصَّحابةِ ـ لا قبل الفتنة، ولا بعدها ـ، بل عُرفهم المعروف عنهم؛ أنَّهم كانوا يأخذون مِنَ النَّبيِّ ﷺ بلا واسطة، ويأخذ بعضهم بواسطة بعض، فإذا قال أحدهم: «قال النَّبيُّ ﷺ . . .»، كان محتملاً أنْ يكون سمع ذلك من النَّبيِّ ﷺ، وأن يكون سمعه من صحابيٍّ آخر عن النَّبيِّ ﷺ فلم يكن في ذلك إيهام.

وأمَّا الثَّاني: فلم يكن ثَمَّ احتمال لأنْ يكون الواسطة غير مرضي؛ لأنَّهم لم يكن أحد منهم يرسل إلَّا ما سمعه من صحابيٍّ آخر ـ يثق به وثوقه بنفسه ـ عن النَّبيِّ ﷺ، ولم يكن أحدٌ منهم يرسل ما سمعه من صبيٍّ، أو من مغفلٍ، أو قريبِ العهدِ بالإسلامِ، أو من مغموصٍ بالنفاقِ، أو من تابعي.

وأمَّا الثَّالثُ: فلم يكن من شأنهم ﭫ.

وأمَّا الرَّابعُ: فتبع للأوَّل.

وأمَّا الخامسُ: فلا ضرر في الاحتمال مع الوثوق بأنَّه إنْ كان هناك واسطة فهو صحابيٌّ آخر»[١].

❁ ❁ ❁

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص: ١٥٩ ـ ١٦١) مختصراً.

المبحثُ العاشرُ

ما جاءَ في كثرةِ عددِ المُدلِّسينَ

وصلتنا بعضُ النُّصوصِ الدَّالةِ على أنَّ المدلِّسينَ عددهم كثيرٌ، ولكنَّ النَّاظر في الكتبِ المصنَّفةِ في المدلِّسينَ يجدُ خلافَ ذلك، ويُمكن الإجابة عن ذلك بأمورٍ:

١ ـ أنَّ بعض هذه النُّصوص يمكن أنْ يكون مبالغ فيها؛ كقول **شعبة**: «ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلَّا يُدلِّس إلَّا عمرو بن مُرَّة، وابن عَوْن»(١)، يقول الشيخ **شعيب الأرنؤوط** ـ مُعلِّقاً على كلامه ـ: «هذا من مبالغات شعبة، فإنَّ كثيراً من المحدِّثين غيرهما لا يوصفون بالتدليس كما يُعلم من مراجعة كتب التراجم»(٢).

٢ ـ أنَّ بعض هذه النُّصوص لا يُراد بها العموم، ولكن يُقصد بها أهل بلدٍ معيَّنين؛ كالنَّصِّ السَّابق عن شعبة يُمكن حمله على أهل الكوفة وأهل البَصْرة، فإنَّ عمرو بن مُرَّة كوفي، وعبد اللَّه بن عَوْن بَصْري.

كذلك ما جاء عن **خلف بن سالم** أنَّه قال: «سمعت عدَّةً من مشايخ أصحابنا تذاكروا كثرة التدليس والمدلِّسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم، فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن، وإبراهيم بن يزيد

(١) «السِّير» (٥/ ١٩٧) و (٦/ ٣٦٧).

(٢) «السِّير» (٥/ ١٩٧).

النَّخَعيِّ، ...»[1]، يمكن حمله ـ أيضاً ـ على أهل الكوفة والبَصْرة، فإبراهيم النَّخَعيُّ كوفيٌّ، والحسن بن أبي الحسن بَصْريٌّ.

٣ ـ أنَّ بعض أئمَّة هذا الشأن أَحْجَمَ ـ تورُّعاً ـ عن ذكر أسماء المدلِّسين صيانة للحديث ورواته، ومن هؤلاء: **الحاكم أبو عبد اللَّه**؛ حيث يقول: «ولم أستحسن ذكرَ أسامي من دلَّسَ من أئمَّةِ المسلمين صيانةً للحديثِ ورواتِهِ»[2].

٤ ـ أنَّ بعض الأئمَّة اكتفى بالإجمال دون التفصيل لأسمائهم، ومن أمثلة ذلك:

ـ قولُ **ابنِ سَعْدٍ** في ترجمة المطَّلب بن عبد اللَّه: «وعامَّة أصحابه يُدلِّسون»[3].

ـ وقولُ **أحمد بن صالح** في أصحاب ابن لَهِيعة أنَّهم كانوا يُدلِّسون تدليس التَّسوية [4].

ـ وقولُ **ابنِ حبَّانَ** في أصحاب بقيَّة بن الوليد أنَّهم كانوا يدلِّسون تدليس التَّسوية أيضاً [5].

ـ وقولُ **ابنِ حبَّانَ** ـ أيضاً ـ عند ذكره لأجناس من أحاديث الثقات

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٨).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١١).
(٣) «الطبقات الكبرى ـ القسم المتمِّم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم» (ص: ١١٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٦٢).
(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٣٤)، و«السِّير» (٨/ ١٨).
(٥) «المجروحين» (١/ ٩٤، ٢٠٠ ـ ٢٠٢).

التي لا يجوز الاحتجاج بها: «الجنسُ الثَّالثُ: الثقاتُ المدلِّسون الذين كانوا يُدلِّسون في الأخبار؛ مثل: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش، وأبي إسحاق، وابنِ جُريجٍ، وابنِ إسحاق، والثوريِّ، وهُشيم، ومن أشبههم ممَّن يكثر عددهم من الأئمَّة المرضيين، وأهل الورع في الدِّين»(١)، فالإمامُ ابنُ حبَّانَ هنا بعدما فصَّل أجمل؛ لكثرة عدد المدلِّسين، وكذلك قوله بعد ذكره للجنسِ السَّادسِ ـ وهم الثقات الَّذين كانوا يُسوُّون الأخبار ـ: «في جماعةٍ مثل هؤلاء يكثر عددهم»(٢).

ـ وقولُ **الحاكمِ أبي عبد اللَّه**: «ولم أستحسن ذكر أسامي من دلَّس من أئمَّة المسلمين صيانةً للحديث ورواته، غير أنِّي أدلُّ على جملة يهتدي بها (٣) الباحث عن الأئمَّة الَّذين دلَّسوا، والَّذين تورَّعوا عن التدليس»(٤).

لهذا؛ قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره لأسماء المدلِّسين في كتابه «النُّكت»: «وكلُّ مَنْ ذُكر هنا؛ فهو بحسب ما رأيت التصريح بوصفه بالتدليس من أئمَّة هذا الشأن على التفصيل، وإلَّا فلو أخذنا به من حيث الجملة لتضاعف هذا العدد جدّاً»(٥).

٥ ـ أنَّ الكتب المتقدِّمة والتي أُلِّفَتْ في المدلِّسين كلَّها مفقود؛ ككتاب: عليِّ بنِ المدينيِّ، وحسين الكرابيسيِّ، والنَّسائيِّ، والدَّارقطنيِّ،

---

(١) «المجروحين» (١/ ٩٢).

(٢) «المجروحين» (١/ ٩٤).

(٣) جاء في الأصل: إليها، وما أثبتناه أليق للسِّياق.

(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١١).

(٥) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٥٠ ـ ٦٥١).

والخطيبِ البغداديِّ، وكلُّ ما في أيدينا ـ الآن ـ من الكتب المطبوعة هو من تصنيف المتأخِّرين، ولعلَّ هذا كان سبباً في ضياع كثير من النُّصوص التي تتعلق بالمدلِّسين وأخبارهم، واللَّه أعلم.

❁ ❁ ❁

المبحثُ الحادي عشر

التَّدليــسُ في أهلِ البـــــــلادِ

١ ـ أهلُ الحجازِ والحرمين والعوالي:

يقول **الحاكم أبو عبد اللَّه**: «ليس التَّدليسُ من مذهبهم»(١).

وقال **الخطيب البغداديُّ**: «أصحُّ طرق السُّنن ما يرويه أهل الحرمين ـ مكة والمدينة ـ، فإنَّ التَّدليسَ فيهم قليلٌ، والاشتهارَ بالكذبِ ووضع الحديث عندهم عزيز»(٢).

٢ ـ أهلُ العــراقِ:

أ ـ **أهل الكوفة**: قال **يزيد بن هارون**: «قدمت الكوفة فما رأيت بها أحداً إلَّا وهو يُدلِّس؛ إلَّا مِسْعَر بن كِدَام، وشريكاً»(٣)، قال الحافظُ **ابنُ حَجَرٍ** ـ مُعقِّباً على كلامه ـ: «وقد ذُكِر شريك في المدلِّسين أيضاً، فما سلم منهم على رأي يزيد بن هارون إلَّا مِسْعَراً، ولكن هذا بحسب ما رآهم هو»(٤).

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١١).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٨٦).

(٣) «الكفاية» (ص: ٣٦١)، و«التمهيد» (١/ ٣٣).

(٤) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٥١).

وقال **الحاكمُ أبو عبد اللَّه**: «أكثر المحدِّثين تدليساً أهل الكوفة»[(١)].

ب ـ **أهل البَصْرة**: كان نصيب أهل البَصْرة من التدليس أقلّ بكثيرٍ من أهل الكوفة، يقول **الحاكم** : «وأكثر المحدِّثين تدليساً أهل الكوفة، ونفرٌ يسيرٌ من أهل البَصْرة»[(٢)].

ج ـ **أهل بغداد** ـ مدينة السَّلام ـ: يقول **الحاكمُ أبو عبد اللَّه**: «فأمَّا مدينةُ السَّلام ـ بغداد ـ فقد خرج منها جماعة من أئمَّة الحديث؛ مثل: أبي النَّضر هاشم بن القاسم، وأبي نوح عبد الرحمن بن غزوان، وأبي كامل مُظَفَّر بن مُدْرِك، وأبي محمَّد يونس بن محمَّد المؤدِّب، وهم في الطبقة الأولى من أهل بغداد، لا يُذكر عنهم وعن أقرانهم من الطبقة الأولى التَّدليس.

ثمَّ الطَّبقة الثانية بعدهم: الحسن بن موسى الأشيب، وسُرَيْج بن النُّعمان الجَوْهَريُّ، ومعاوية بن عمرو الأَزْديُّ، والمعلى بن منصور، وأقرانهم من هذه الطبقة لم يُذكر عنهم التَّدليس.

ثمَّ الطَّبقة الثالثة: إسحاق بن عيسى بن الطبَّاع، ومنصور بن سَلَمة الخُزَاعيُّ، وسليمان بن داود الهاشمي، وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التَّمَّار، لم يُذكر عنهم وعن طبقتهم التَّدليس.

ثمَّ الطبقة الرابعة منهم؛ مثل: الهيثم بن خارجة، والحكم بن

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١١)، و«المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» (ص: ٧٣).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١١).

موسى، وخلف بن هشام، وداود ابن عمر الضَّبِّيّ؛ لم يُذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس.

ثمَّ الطَّبقة الخامسة؛ مثل: إمامِ الحديثِ أحمد بن حنبل، ومُزكِّي الرُّواةِ يحيى بن معين، وصاحب المُسْنَد أبي خيثمة زهير بن حرب، وعمرو بن محمَّد النَّاقد؛ لم يذكر عن واحد منهم التَّدليس.

ثمَّ الطَّبقة السَّادسة والسَّابعة: فلم يُذكر عنهم ذلك، إلَّا أبي بكر محمَّد بن محمَّد بن سليمان البَاغَنْدِيِّ الواسطيِّ، فحدَّثني أبو عليٍّ الحافظ؛ قال: كنت يوماً عند أبي بكر بن البَاغَنْدِيِّ وهو يُمْلي عليَّ؛ فقال لي: أبو يزيد عمرو بن يزيد الجَرْميُّ، فأمسكت عن الكتابة، ثمَّ أعاد ثانياً، ثمَّ قال: حديث سرَّار بن مُجَشِّر، فقلت: قد أغناك اللَّه عنه يا أبا بكر، فقد حدَّثنا أبو عبد الرحمن النَّسائيُّ؛ قال: حدَّثنا أبو يزيد.

فإنْ أخذ أحدٌ من أهل بغداد التَّدليس فعنِ البَاغَنْدِيِّ وحده»[(١)].

قال أحمد بن الفضل: سمعت **بشر بن بكر** يقول: «ذهب أهل العراق بحلاوة الحديث؛ يقولون: عن فلان عن فلان، ولا يقولون: حدَّثنا ولا أخبرنا»[(٢)].

ويقول الإمامُ **البيهقيُّ**: «وإنَّما رغب بعض السَّلف عن رواية أهل العراق؛ لِمَا ظهر من المناكير والتَّدليس في روايات بعضهم»[(٣)].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١١ ـ ١١٢).
(٢) «الكفاية» (ص: ٢٨٩).
(٣) «معرفة السُّنن والآثار» (١/ ١٥٠ ـ ١٥١).

٣ ـ أهـلُ مِـصْــرَ:

يقول **الحاكمُ أبو عبد اللَّه**: «ليس التَّدليسُ من مذهبهم»[١].

ويقول الدكتور **عبد الكريم الوريكات**: «ولم ينتشر الكذب والتدليس بمِصْر كثيراً، ويبدو أنَّ هذا يعود أيضاً لتأثُّرهم بمذهب أهل المدينة في ذمِّهما»[٢].

٤ ـ أهلُ خُراسانَ والجبالِ وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النَّهر:

يقول **الحاكمُ**: «لا يُعلمُ أحدٌ من أئمَّتهم دَلَّس»[٣].

❁ ❁ ❁

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١١).
(٢) «الوهم في روايات مختلفي الأمصار» (ص: ٤٦٦).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١١).

المبحثُ الثَّاني عشر

مراتبُ المُدلِّسينَ

قسَّمَ العلماءُ المدلِّسينَ إلى مراتب؛ لِيُعْلَمَ أنَّهم ليسوا على حدٍّ واحدٍ، وحتى لا يُتوقَّف في حديثِ كلِّ من لم يُصرِّح منهم بالسَّماعِ، وهذه المراتب قد ذكرها الإمامُ العلائيُّ في «جامع التَّحصيل»(١)، ثمَّ أفردها الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في تصنيفٍ خاصٍّ (٢)، ذكر فيه أسماء المدلِّسين المنتسبين إلى هذه المراتب، وهي خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلَّا نادراً جدّاً؛ بحيث أنَّه لا ينبغي أنْ يُعدَّ فيهم، كيحيى بن سعيد الأنصاريِّ، وهشام بن عروة، وموسى بن عقبة.

الثَّانية: من احتمل الأئمَّة تدليسه، وأخرجوا له في الصَّحيحِ؛ لإمامته وقلَّة تدليسه في جنب ما روى؛ كسفيان بن سعيد الثوريِّ، أو كان لا يُدلِّس إلَّا عن ثقة كسفيان بن عُيَيْنَة.

الثَّالثةُ: مَن أكثرَ من التَّدليس، فلم يحتجّ الأئمَّة من أحاديثهم إلَّا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قَبِلَهم؛ كأبي الزُّبير المكيِّ، وقَتَادة، وأبي إسحاق السَّبِيعيِّ.

---

(١) «جامع التحصيل» (ص: ١١٣ ـ ١١٤).

(٢) هو كتاب: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس».

الرَّابعةُ: مَن اتُّفِقَ على أنَّه لا يُحتجّ بشيءٍ من حديثهم إلَّا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل؛ كمحمَّد بن إسحاق، وبقيَّة بن الوليد، وحجَّاج بن أرطاة.

الخامسةُ: مَن ضُعِّف بأمرٍ آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرَّحوا بالسَّماع؛ كأبي جَنَابٍ الكَلْبِيِّ، وأبي سَعْدٍ البقَّال.

❊ ❊ ❊

المبحثُ الثَّالث عشر

حكمُ التَّدليسِ

أ ـ **أمَّا تدليسُ الإسنادِ**: فهو مكروهٌ جدّاً عند أكثر أهل العلم، وقد عظَّم بعضهم الشأن في ذمِّه، وبالغ فيه، وقد ذكرنا أقوالهم في ذلك في المبحث الثَّالثِ والرَّابع.

ب ـ **وأمَّا تدليسُ التَّسويةِ**: فهو أشدُّ كراهةً من سابقه، وهو شرُّ أقسامِ التَّدليسِ، يقول الحافظُ **العلائيُّ** ـ رحمه اللَّه ـ عنه: «وبالجملة فهذا النَّوع أفحش أنواع التَّدليسِ مطلقاً وشرُّها، لكنَّه قليلٌ بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلِّسين»(١)، ويقول الحافظُ **العراقيُّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا قادحٌ فيمن تَعَمَّدَ فِعْلَه»(٢).

ج ـ **وأمَّا تدليسُ الشُّيوخِ**: فكراهته أخف من تدليس الإسناد، لأنَّ المدلِّس لم يُسْقِطْ أحداً، وإنَّما الكراهة بسبب تضييع المروي عنه، وتوعير طريق معرفته على السَّامع، وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه (٣).

❁ ❁ ❁

(١) «جامع التحصيل» (ص: ١٠٤).

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص: ٩٧).

(٣) انظر: «تيسير مصطلح الحديث» (ص: ٨٢ ـ ٨٣) لشيخنا محمود الطَّحَّان، و«التدليس في الحديث» (ص: ١٠٥ ـ ١٠٨) للدكتور مِسْفر الدّمينيِّ.

المبحثُ الرَّابعُ عشر

حكمُ روايةِ المدلِّسِ(١)

اختلف العلماء في قَبول رواية المدلِّس على أقوال؛ أشهرها:

- **القولُ الأوَّلُ**: ردُّ رواية المدلِّس مطلقاً ـ وإنْ بيَّن السَّماع ـ؛ لأنَّ التدليس نَفْسَه جَرْحٌ، ولأنَّه يتضمَّن الإيهام لِمَا لا أصل له، وترك تسمية من لعلَّه غير مرضي ولا ثقة، وطلب توهم علوِّ الإسناد وإنْ لم يكن الأمر كذلك، وبه قال فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث.

- **القولُ الثَّاني**: القَبول مطلقاً ـ صرَّح بالسَّماع أو لم يصرِّح ـ، وإلى هذا ذهب خلق كثير من أهل العلم؛ وهم: جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث، وزعموا أنَّ نهاية أمره أنْ يكون التدليس بمعنى الإرسال، ولأنَّهم لم يجعلوا المدلِّس بمثابة الكذَّاب.

- **القولُ الثَّالثُ**: التفصيل؛ وذلك بأنَّ خبر المدلِّس لا يُقبل إلَّا أنْ يُورده على وجه مبيَّن غير محتمل للإيهام، فإنْ أورده على ذلك قُبل، وبمعنى آخر: إذا صرَّح المدلِّس بالاتصال قُبل منه، وإلَّا فلا.

---

(١) تمَّ اختصار هذا المبحث بتصرُّفٍ من كتاب: «التدليس في الحديث» (ص: ١١٠ ـ ١٢١).

وممَّن ذهب إلى هذا التفصيل الإمامُ الشافعيُّ، وابنُ معين، وابنُ المدينيِّ، وأبو الفتح الأزديِّ.

يقول الإمامُ **الشافعيُّ** رَحِمَهُ اللهُ: «ومن عرفناه دَلَّسَ مرَّةً فقد أبان لنا عَوْرَتَهُ في روايتِه، وليست تلك العورةُ بالكذبِ فنرُدَّ بها حديثه، ولا النَّصيحَةِ في الصدقِ، فَنَقْبَلَ منه ما قَبِلْنَا من أهلِ النَّصيحةِ في الصدقِ، فقلنا: لا نقبلُ من مُدَلِّسٍ حديثاً حتى يقول فيه: حدَّثني، أو سمعت»(١).

وقال **يعقوب بن شيبة**: «سألت يحيى بن معين عن التَّدليسِ؟ فكرهه وعابه، قلت له: أفيكون المدلِّس حجَّة فيما روى؛ أو حتى يقول: حدَّثنا وأخبرنا؟ فقال: لا يكون حجَّة فيما دلَّس»(٢).

وقال **يعقوب** ـ أيضاً ـ: «سألت عليَّ بنَ المدينيِّ عن الرجل يُدلِّس أَيكون حجَّة فيما لم يقل حدَّثنا؟ قال: إذا كان الغالب عليه التَّدليس فلا حتى يقول: حدَّثنا»(٣).

وقال **أبو الفتح الأزديُّ**: «التَّدليسُ على ضربين: فإنْ كان تدليساً عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شيء؛ وقُبِل منه، من كان يُدلِّس عن غير ثقة؛ لم يقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدَّثني فلان، أو سمعت»(٤).

قال **الخطيبُ البغداديُّ** ـ بعد ذكره لهذا المذهب ـ: «وهذا هو

(١) «الرسالة» (ص: ٣٧٩ ـ ٣٨٠).
(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٢).
(٣) المرجع السَّابق.
(٤) المرجع السَّابق.
(٥) «الكفاية» (ص: ٣٦١).

الصَّحيحُ عندنا»[1]، وقال الحافظُ **العلائيُّ**: «والصحيحُ الذي عليه جمهور أئمَّة الحديث والفقه والأصول الاحتجاج بما رواه المدلِّس الثقة ممَّا صرَّح فيه بالسَّماع؛ دون ما رواه بلفظٍ محتملٍ»[2]، وقال الحافظُ **ابنُ حَجَرٍ**: «وحكم من ثبت عنه التدليس ـ إذا كان عدلاً ـ أنْ لا يُقبل منه إلَّا ما صرَّح فيه بالتحديث على الأصحِّ»[3].

أمَّا من وُصِفَ بتدليس التَّسْوية وكان مُكثراً من التَّدليسِ عن الضُّعفاء والمجهولين؛ مثل: بقيَّة بن الوليد، والوليد بن مسلم، وغيرهم، فالأَوْلى أنْ لا يُقبل من حديثهم إلَّا ما صرَّحوا فيه بالسَّماع ـ من أوَّل الإسناد إلى آخره ـ، لاحتمال أنَّهم سوُّوا الحديث وجوَّدوه، وكما أنَّنا لا نقبل من مُدلِّس حديثاً حتى يقول: حدَّثنا وسمعت؛ فكذلك من وُصِف بالإكثار من تدليس التَّسويةِ لا يُقبل منه حديث إلَّا على تلك الصفة من أوَّل الإسناد إلى آخره.

أمَّا الَّذين قلَّ تدليسُهُمْ عن الضُّعفاءِ والمتروكين، ولم يوصفوا بتدليسِ التَّسويةِ إلَّا قليلاً؛ مثل: الثوريِّ، والأعمشِ، ونظرائهما، فهؤلاء يُقبل منهم ما صرَّحوا فيه بالسَّماعِ كغيرهم ممَّن وُصِفَ بالتَّدليسِ، واللَّه أعلم.

❁ ❁ ❁

---

(١) «جامع التحصيل» (ص: ٩٨).

(٢) «نزهة النَّظر» (ص: ٤٣).

المبحثُ الخامسُ عشر

من اعتباراتِ قَبولِ عَنْعَنَــةِ المدلِّـــسِ (١)

قدَّمنا أنَّ المدلِّسَ إذا روى بالعَنْعَنَةِ لا تُقبل روايته، وهذا الحكمُ وإنْ كان عامًّا إلَّا أنَّه يُستثنى منه حالات خاصَّة تُقْبلُ فيها عَنْعَنَةُ المُدلِّسِ؛ وهي:

١ ـ كون المدلِّس من المرتبة الأولى أو الثانية من مراتب المدلِّسين.

٢ ـ مجيء الحديث مصرَّحاً فيه بالسَّماع من طريق أخرى.

٣ ـ أنْ تكون رواية المدلِّس عن شيخه مقرونة بغيره.

٤ ـ أنْ يكون المدلِّس من أثبت النَّاس في شيخه، وحَمْلُ عنعنة المدلِّس عمَّن أكثر عنه ولازمه على الاتصال هو منهج أئمَّة الحديث؛ كالحُميديِّ، والبخاريِّ، ومُسْلمٍ، وغيرِهِمْ.

يقول أخي وصديقي **أبو أيوب ممدوح بن فتحي البَرْقُويُّ**: «قاعدةٌ في المدلِّسين ينبغي التَّنبيه عليها: اعلم أنَّ المحدِّث إذا أكثر من التَّدليسِ عن شيخٍ له؛ دلَّ ذلك أنَّه لم يُحِطْ بحديثه، وأنَّه ليس بذاك الصَّاحب الآخذ عنه، خاصَّةً إنْ أكثر تدليس الضُّعفاء؛ لأنَّه لو كان عالماً بحديثِ

(١) استفيد هذا المبحث ـ بتصرُّفٍ وزيادة ـ من كتاب: «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٦٨ ـ ٧١)، و«التدليس في الحديث» (ص: ١٢١ ـ ١٢٤).

شيخِهِ ما احتاج إلى الهَلْكَى لإتمام ما عنده من نقصٍ، بل إنَّ المدلِّسَ المكثر إذا روى عن شيخٍ قد لازمه مدَّة طويلة، وكان فيه ثقة ثَبْتاً، وكان عالماً بحديثه، مُقَدَّماً فيه فإنَّه لا يُدلِّس عنه، فهذا ابنُ جُريجٍ كان كثير التدليس، وكان يُدلِّس الضُّعفاء، قال الدَّارقطنيُّ: (تجنَّب تدليس ابن جُريجٍ فإنَّه قبيح التدليس، لا يُدلِّس إلَّا فيما سمعه من مجروحٍ؛ مثل: إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما) اهـ.

ومع ذلك فإنَّ ابنَ جُريجٍ كان إذا روى عن كبار شيوخِهِ كعطاء، وابن أبي مُلَيْكة؛ لا يُدلِّس عنهم، ولو روى عنهم بالعَنْعَنَةِ، وكذلك الأعمش ربَّما دلَّس عن شيوخه؛ قال الذَّهبيُّ: (إلَّا في شيوخٍ أكثر عنهم كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالحٍ السَّمَّان، فإنَّ روايته عن هذا الصِّنْفِ محمولةٌ على الاتصال) اهـ»[1].

٥ ـ كلُّ شيءٍ يرويه شعبة عن شيوخه المدلِّسين فهو على السَّماع؛ يقول **يحيى بن سعيد القطَّان**: «كلُّ شيءٍ يُحدِّث به شعبة عن رجلٍ فلا تحتاج أنْ تقول عن ذاك الرَّجلِ أنَّه سمع فلاناً، قد كفاك أمره»[2]، ومن ذلك قول **شعبة** عن نفسه: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»[3]، يقول الحافظُ **ابنُ حَجَرٍ** ـ مُعقِّباً على ذلك ـ: «فهذه قاعدةٌ جيِّدةٌ في أحاديث هؤلاء الثلاثة، أنَّها إذا جاءت من طريق شعبة دلَّت على السَّماعِ ولو كانت مُعَنْعَنَةً»[4].

(١) «التَّحقيقُ النَّافعُ في سماعِ الأوزاعيِّ من نافعٍ» (ص: ١٥ ـ ١٦)، وهو بحثٌ مكتوبٌ بخطِّ يده، عندي صورة عنه.

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٢) و (٢/ ٣٥).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٥١).

(٤) المرجع السَّابق.

٦ ـ كلُّ ما يرويه يحيى بن سعيد القطَّان عن شيوخه المدلِّسين فهو على السَّماع أيضاً؛ يقول الحافظُ **ابنُ حَجَرٍ**: «يحيى القطَّان لا يحمل من حديث شيوخه المدلِّسين إلَّا ما كان مسموعاً لهم، صرَّح بذلك الإسماعيلي»(١)، ومن شيوخه المدلِّسين:

أ ـ إسماعيل بن أبي خالد البَجَليُّ؛ يقول **عليُّ بنُ المدينيِّ**: «قلت ليحيى ـ يعني القطَّان ـ: ما حملت عن إسماعيل عن عامر ـ أي الشَّعْبي ـ هي صحاحٌ؟ قال: نعم؛ إلَّا في حديثين أخاف أنْ لا يكون سمعهما. قلت ليحيى: ما هما؟ قال: قال (٢) عامر في رجلٍ خيَّر امرأته فلم تختر حتى تفرَّقا، والآخر: قول عليٍّ رضي الله عنه في رجلٍ تزوَّج امرأة على أنْ يُعتق أباها»(٣).

ب ـ سفيان بن سعيد الثوريُّ؛ يقول عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: سمعت **أبي** يقول: «قال يحيى بن سعيد: ما كتبت عن سفيان شيئاً إلَّا ما قال: حدَّثني أو حدَّثنا، إلَّا حديثين، ثمَّ قال أبي: حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن سِمَاك، عن عكرمة ومغيرة، عن إبراهيم ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النِّساء: ٩٢] قالا: هو الرَّجلُ يُسْلِمُ في دار الحرب فيقتل، فليس فيه دِيَةٌ، فيه كفَّارة. قال أبي: هذين الحديثين الَّذي زعم يحيى أنَّه لم يسمع سفيان يقول فيهما: حدَّثنا، أو حدَّثني»(٤).

ج ـ عليُّ بن المبارك الهُنَائيُّ؛ يقول **محمَّد بن عبد اللَّه بن عمَّار**:

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٣٠٩).

(٢) كذا جاء في الأصل، ولعلَّ الصواب: قول.

(٣) «تحفة التحصيل» (ص: ٢٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٥٥).

(٤) «العلل» (١/ ٥١٧).

«سمعت يحيى بن سعيد القطَّان ـ وذكر علي بن المبارك ـ فقال: كان له كتابان ـ أي عن يحيى بن أبي كثير ـ: أحدهما سمعه، والآخر لم يسمعه، فأمَّا ما رويناه نحن عنه فممَّا سمع، وأمَّا ما رواه الكوفيون عنه فالكتاب الَّذي لم يسمع»(١)، وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «قال يحيى ـ يعني القطَّان ـ: كان عنده كتاب واحد سمعه من يحيى ـ أي ابن أبي كثير ـ، والآخر تركه عنده، وقيل له ـ أي لابن المدينيِّ ـ: فرواية يحيى بن سعيد عنه؟ قال: لم يسمع منه يحيى إلَّا ما سمعه من يحيى»(٢).

د ـ مبارك بن فَضَالة البَصْريُّ؛ يقول عليُّ بنُ المدينيِّ: سمعت **يحيى بن سعيد** يقول: «كنَّا كتبنا عن مبارك بن فَضَالة في ذلك الزَّمان حديث الحسن، عن عليٍّ: إذا سَمَّاها فهي طالِقٌ. قال يحيى: ولم أقبل منه شيئاً؛ إلَّا شيئاً يقول فيه: حدَّثنا»(٣).

٧ ـ يحيى بن سعيد القطَّان لا يرضى أنْ يأخذ عن زهير بن معاوية ما ليس بسماعٍ لأبي إسحاق السَّبِيعيِّ، ذكر ذلك الإسماعيليُّ في «مستخرجه على الصَّحيح»، قال الحافظُ **ابنُ حَجَرٍ** ـ مُعقِّباً على ذلك ـ: «وكأنَّه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطَّان، أو بالتصريح من قوله»(٤).

٨ ـ يقول الإمامُ **البخاريُّ** رحمه الله: «ولا أعرف لسفيان الثوريِّ عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، وذكر

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٨٣).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٢٩).
(٣) «الجعديَّات» (٢/ ٤٦٩)، و«السِّير» (٧/ ٢٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٨).
(٤) «هدي الساري» (ص: ٣٤٩)، و«فتح الباري» (١/ ٢٥٨).

مشايخ كثيرة، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقلَّ تدليسه»(١).

٩ ـ روايةُ حفص بن غياث عن الأعمش؛ يقول الحافظُ **ابنُ حَجَرٍ**: «اعتمد البخاريُّ على حفصٍ هذا في حديث الأعمش، لأنَّه كان يُميِّز بين ما صرَّح به الأعمش بالسَّماع وبين ما دلَّسه، نبَّه على ذلك أبو الفضل بن طاهر»(٢).

١٠ ـ روايةُ عبد الرحمن بن مَهْدي عن مبارك بن فَضَالة عن الحسن؛ قال **نُعيم بن حمَّاد**: «سمعت عبد الرحمن بن مَهْدي يقول: مبارك بن فَضَالة يُدلِّس، وكنَّا لا نكتب عنه إلَّا ما قال: سمعت الحسن»(٣).

١١ ـ روايةُ يزيد بن زُرَيْع عن يونس بن عُبيد عن الحسن؛ قال **ابن أبي خيثمة**: «وحدَّثنا عُبيد اللَّه ابن عمر، عن يزيد بن زُرَيْع؛ قال: ما منعني أنْ أحمل عن يونس أكثر ممَّا حملت عنه؛ إلَّا أنِّي لم أكتب عنه إلَّا ما قال: سمعت، أو سألت، أو حدَّثنا الحسن»(٤).

١٢ ـ روايةُ أبي نُعيم عن أبي جَنَابٍ الكَلْبِيِّ؛ قال **أبو نُعيمٍ**: «وما سمعت منه شيئاً؛ إلَّا شيئاً قال فيه: حدَّثنا»(٥).

١٣ ـ روايةُ محمَّد بن فُضيل عن مغيرة بن مِقْسَم عن إبراهيم

(١) «العلل الكبير» للترمذيِّ (ص: ٣٨٨)، و«التمهيد» (١/ ٣٥).
(٢) «هدي الساري» (ص: ٣٩٨).
(٣) «الجعديَّات» (٢/ ٤٦٨)، و«الضعفاء» للعقيليِّ (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).
(٤) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٩١).
(٥) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٨).

النَّخَعيِّ؛ قال **ابنُ فُضيلٍ** : «كان مغيرة يُدلِّس، وكنَّا لا نكتب إلَّا ما قال: حدَّثنا إبراهيم»(١).

١٤- روايةُ اللَّيث بن سعد عن أبي الزُّبير المكيِّ عن جابر بن عبد اللَّه محمولة على السَّماع عند ابن حَزْم وإنْ عنعن فيها، وتبعه أبو الحسن بن القطَّان على ذلك، ومستند ابن حَزْم في ذلك حكاية اللَّيث المشهورة مع أبي الزُّبير، وقام بتعقُّبه الإمام الذَّهبيُّ، انظر ذلك مفصَّلاً في ترجمة أبي الزُّبير.

١٥ ـ روايةُ هُشَيْم بن بشير عن حُصين بن عبد الرَّحمن، قال الإمام أحمد ـ في روايةِ الأثرم ـ: «هُشيم لا يكادُ يَسْقُطُ عليه شيءٌ من حديثِ حُصينٍ، ولا يكادُ يُدلِّسُ عن حُصينٍ»(٢).

١٦ ـ أنْ يتابع المدلِّسَ من هو ليس بمُدلِّسٍ ممَّا يرفع شبهة التدليس.

١٧ ـ معرفةُ الواسطة بين المدلِّس والمدلَّس عنه إنْ كان هناك تدليس، انظر مثالاً لذلك في ترجمة حُميد الطويل.

١٨ ـ روايةُ ابنِ حِبَّانَ خبر المدلِّس في «صحيحه «إنْ كان مُعَنْعَناً فهو محمولٌ على السَّماع، وذلك لقول **ابنِ حِبَّانَ** في مقدِّمةِ «صحيحه»: «فإذا صحَّ عندي خبرٌ من رواية مُدلِّسٍ أنَّه بيَّن السَّماع فيه، لا أبالي أنْ أذكُرَهُ من غير بيانِ السَّماع في خبره بعد صحَّته عندي من طريق آخر»(٣).

(١) «السِّير» (٦/ ١١)، و«الميزان» (٤/ ١٦٦).
(٢) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٧٣٩) و (٢/ ٨٥٧).
(٣) «صحيح ابن حِبَّان» (١/ ١٥١ ـ ترتيب ابن بَلَبَان).

١٩ ـ أنْ يكون الرَّاوي مُدلِّساً تدليس صيغ.

٢٠ ـ أنْ يكون الرَّاوي مُدلِّساً تدليس عطف.

٢١ ـ أنْ يكون الرَّاوي مُدلِّساً تدليس شيوخ.

❁ ❁ ❁

المبحثُ السَّادسُ عشر

حكمُ عَنْعَنَةِ المُدلِّسِ في «الصَّحيحيْنِ»

يقول الأخ **عوَّاد حسين الخلف**:

«اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

الأوَّلُ: أنَّها محمولةٌ على الاتصال والصحَّة، وهذا الرأي عليه عدد كبير من المحدِّثين، وجعلوا قَبولهم للعنعنة هنا محمول على ثبوت سماع المدلِّس من جهة أخرى، وممَّن قال بهـذا الرأي: ابن الصَّلاحِ، والنَّوويُّ، والقطبُ الحَلَبيُّ، والعلائيُّ فيما نقله عن غيره في «جامعه».

الثَّاني: معاملة المدلِّس في «الصَّحيحيْنِ» كمعاملته في خارجهما، وذهب إلى هذا الرأي عدد لا بأس به من علمـاء الحديث؛ منهم: ابنُ دَقِيقِ العيدِ، وابنُ المُرَحِّلِ، والصَّنْعانيُّ، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ.

فقد قال **ابنُ دَقِيقِ العيدِ**: «لا بدَّ من الثبات على طريقةٍ واحدةٍ، إمَّا القبول مطلقاً في كلِّ كتاب، أو الردّ مطلقاً في كلِّ كتاب، وأمَّا التفرقةُ بين ما في الصَّحيحِ من ذلك وما خرج عنه، فغاية ما يُوَجَّه به أحد أمرين:

إمَّا أنْ يدَّعي أنَّ تلك الأحاديث عرف صاحبُ الصَّحيحِ صحَّةَ السَّماعِ فيها؛ قال: وهذا إحالة على جهالة، وإثبات أمر بمجرد الاحتمال.

وإمَّا أنْ يدّعي أنَّ الإجماع على صحَّة ما في الكتابين دليلٌ على وقوعِ السَّماعِ في هذه الأحاديث، وإلّا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطإِ، وهو ممتنع»[١].

وقال الحافظُ **ابنُ حَجَرٍ**: «... وأمَّا دعوى الانقطاع فمرفوعة عمَّن أخرج لهم البُخاريُّ لِمَا عُلِمَ من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذُكر من رجاله بتدليسٍ أو إرسالٍ: أنْ تُسْبر أحاديثهم الموجودة عنه بالعَنْعَنَةِ، فإنْ وجد التصريح بالسَّماع فيها اندفع الاعتراض، وإلَّا فلا»[٢].

قلت ـ أي الأخ عوَّاد ـ: لا شكَّ أنَّ للصحيحين مكانة وهيبة في النُّفوس، وإنَّ تلقِّي الأمَّة بالقبول لهذين الكتابين ـ سوى أحرفٍ يسيرةٍ ـ، وإحسان الظنِّ بالشيخين، كلُّ ذلك يدفعنا إلى قبول كلّ حديث من أصول الصَّحيحين، وذلك لتوافر شروط الصحَّة كلِّها فيه، ومن أراد الطعن في عنعنة مُدلِّس في «صحيح مُسلم» مثلاً؛ فإنَّه لن يُسلَّم لـه ذلك، وذلك إمَّا لورود الحديث نفسه مصرَّحاً فيه بالسَّماع في مكانٍ آخر من الصحيح، أو خارج الصحيح، أو تكون عنعنة المدلِّس في المتابعات لا في الأصول»[٣].

ويقول الدكتور **مِسْفر الدّميني**: «ولا نظنُّ بالشَّيخين قلَّة احتياط أو ورع، ولا عدم تثبت في الدِّين، بل هما أنصح علماء الأمَّة للأمَّة، وما دَوَّنا الصَّحيحين إلَّا لحفظ الدِّين وتشييد أركانه، فَحَمْلُ المعنعن الوارد في كتابيهما من طريق المدلِّسين على أنَّهما علما السَّماع من طريق آخر

(١) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٣٥).

(٢) «هدي الساري» (ص: ٣٨٥).

(٣) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٦٦ ـ ٦٨).

هو الأمر الذي يُظَنُّ بهما، ودلائله كثيرة جدّاً؛ منها:

قولُ البُخاريِّ: «أحفظ مائة ألف حديثٍ صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيحٍ»، وقال ـ أيضاً ـ: «ما نِمْتُ البارحة حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث فإذا نحو مائتي ألف حديث»، وقيل له: «تحفظ جميع ما أدخلت في مصنَّفاتك؟ فقال: لا يخفى عليَّ جميع ما فيها . . .»، بل قال الفَلَّاس: «حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث».

وقيل في مسلمٍ نحو ذلك، قال أحمد بن سلمة: «رأيت أبا زُرْعَة وأبا حاتم يُقدِّمان مسلم بن الحجَّاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»، وقال مسلمٌ: «صنَّفتُ هذا الصَّحيحَ من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة».

وإذن فالشيخان انتقيا أحاديث الصحيحين من ثلاثمائة ألف حديث، أو من مائة ألف حديث صحيح، وجميع ما في الصَّحيحين لا يبلغ عُشْرَ هذا العدد، فأين الباقي؟ لا شكَّ أنَّ فيما لم يخرجاه ما يدلُّ على اتصال تلك الأحاديث المعنعنة في كتابيهما، لكنهما اكتفيا بتلك الطريق المعنعنة لأمر من الأمور التالية:

١ ـ لعلمهما بمجيئها من وجه آخر مصرَّح فيه بالسَّماع، أو:

٢ ـ لوقوعها من جهة بعض النُّقَّاد المحقِّقين الذين تبيَّنوا سماع المعنعن لها، حيث يستثنى مثلاً: رواية شعبة عن الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة؛ لقوله: كفيتكم تدليس ثلاثة؛ وذكرهم، ورواية يحيى القطَّان عن زهير عن أبي إسحاق...، وغير ذلك.

٣ ـ أو لكون المُعَنْعِن لا يُدلِّس إلَّا عن ثقة، أو عن بعض شيوخه؛ مثل: سفيان بن عيينة.

٤ ـ أو لإمامة المُدلِّس وقلَّة تدليسه في جنب ما روى؛ مثل: سفيان الثوري، قال البخاريُّ: «لا يُعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، ولا عن كثير من مشايخه تدليس، ما أقلّ تدليسه».

٥ ـ أو لأنَّهما عَرَفَا لحديثه من التوابع ما يدلُّ على صحَّته ممَّا لو ذكراه لطال، فاختارا إسناد الحديث إلى المُدلِّس لجلالته وإمامته، وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه، ولم يكن في المتابعين الثقات الذين تابعوا المُدلِّس من يماثله ولا يقاربه فضلاً وشهرةً، مثل أن يكون مُدلِّس الحديث سفيان الثوري، أو الحسن البَصْري، أو نحوهما، ويتابعه على روايته عن شيخه أو عن شيخ شيخه بالسَّماع من هو دونه من أهل الصدق ممَّن هو ليس بمُدلِّس.

٦ ـ ولأنَّ التَّدليسَ الصَّادر عن الثِّقاتِ الرُّفعاءِ مثل: تدليس سفيان الثوريِّ، والحسن البَصْريِّ، ونحوهما؛ نوعٌ من الضعف القريب المُختلف في قبوله، فهو ممَّا ينجبر بالمتابعات والشواهد حتى يصير بهما صحيحاً لغيره، وقد قال مسلمٌ: إنَّه يروي الحديث بالإسناد الضعيف لعلوِّه، ويترك الإسناد الصحيح النازل لشهرته عند أهل هذا الشأن، فيحصل للإسناد الضعيف بشهرة الإسناد الصحيح جابر متابع وشاهد....

٧ ـ ولأنَّه إذا ثبت عن الثقة البصير بالفنِّ الفارس فيه ـ كالشَّيخين ـ أنَّه لا يقبل المُدلِّس بـ (عن)، وأنَّ التدليس عنده مذموم، ثمَّ رأيناه يروي أحاديث على هذه الصِّفةِ ويحكم بصحَّتها، كان نصُّه على عدم قبولها ـ

الذي فرضناه ـ يدلُّ على أنَّه قد عرف اتصالها من غير تلك الطريق، فهذا حكم لأئمَّة الصحيح بأنَّ ما رووه عن المُدلِّسين فإنَّه صحيح.

٨ ـ وتقدَّم قول الحاكم أبي عبد اللَّه: «إنَّ المتبحر في هذا العلم يُمَيِّز بين ما سمعوه وبين ما دلَّسوه»، ولا شكَّ أنَّ الشَّيخين من المتبحرينَ في هذا العلمِ، بل هم أئمَّةٌ يُقتدى بهم، وكلُّ من جاء بعدهم عيال عليهم.

٩ ـ ولأنَّ التعليل باحتمال الإرسال في حديث المُدلِّس إذا عنعن يشبه الجرح المُبهم، والجرح المُبهم إذا كان في ثقةٍ معروفٍ غير مقبول عند أئمَّة الفنِّ، وكذا تعليل ما أخرجه الشَّيخان من حديث المُدلِّسين بأنَّه يحتمل أنَّه لم يسمعه من شيخه؛ غير مقبول ما لم يأت دليل على أنَّه لم يسمع هذا الحديث، ولا يُعلَّل الحديث الصحيح باحتمال متوهم.

قال أبو بكرٍ الشافعيُّ الصيرفيُّ: «كلُّ من عُلِمَ له سماع من إنسان فحدَّث عنه فهو على السَّماع حتى يُعلم أنَّه لم يسمع منه ما حكاه، وكلُّ من عُلِم له لقاء إنسان فحدَّث عنه فحكمه هذا الحكم»، والشَّيخان قد عَلِمَا لقاء ذلك الموصوف بالتَّدليس لشيخه، وحديثه محمولٌ على الاتصال؛ حتى يتبيَّن عدم سماعه لحديث معيَّن منه، وهذا حكم خاصٌّ ـ كما قدَّمنا ـ بالصَّحيحين، واللَّه أعلم»[١].

❁ ❁ ❁

---

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ١٣٢ ـ ١٣٥).

المبحثُ السَّابعُ عشر

العَنْعَنَةُ في السَّندِ هلْ هي من الشَّيْخِ أم مِنْ تَصَرُّفِ التِّلْميذِ ومَنْ دُونه؟

يقول الأخُ **خالد منصور الدريس**:

«قد يكون من المُسلَّم به لدى البعض الاعتقاد بأنَّ العَنْعَنَةَ في السَّندِ هي من لفظ الرَّاوي عن المروي عنه، فسفيان بن عيينة إذا روى عن الزُّهريِّ عن أبي سلمة عن عائشة، فإنَّ الزُّهريَّ هو الذي قال: (عن أبي سلمة)، وأبو سلمة هو الذي قال: (عن عائشة).

ولكن الأمر ليس على إطلاقه، وإنْ كان البعض يتوهم ذلك، والذي أُرجِّحه أنَّ العنعنة قد تكون من تصرُّف التلاميذ أيضاً، بل ذهب الشَّيخُ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّميُّ إلى أكثر من ذلك؛ فقال: «كلمة (عن) ليست من لفظ الرَّاوي الذي يذكر اسمه قبلها، بل هي مِنْ لفظ مَنْ دونه»[(١)].

وسأذكر فيما يلي نصوصاً فيها ما يشير إلى أنَّ رواة الأسانيد قد يتصرَّفون في إبدال لفظ (حدَّثنا) و (سمعت) إلى لفظ (عن):

١ - قال الخطيبُ البغداديُّ: «إنَّما استجاز كتبة الحديث الاقتصار على العنعنة لكثرة تكررها، ولحاجتهم إلى كتب الأحاديث المجملة

(١) «التنكيل» (١/ ٨٦).

بإسناد واحد، فتكرار القول من المُحدِّث: حدَّثنا فلان عن سماعه من فلان؛ يشق ويضعف، لأنَّه لو قال: أحدِّثكم عن سماعي من فلان، وروى فلان عن سماعه من فلان، وفلان عن سماعه من فلان، حتى يأتي على أسماء جميع مسندي الخبر إلى أنْ يرفع إلى النَّبيِّ ﷺ في كلِّ حديثٍ يرد مثل ذلك الإسناد؛ لطال وأضجر، وربَّما كثر رجال الإسناد حتى يبلغوا عشرة وزيادة على ذلك، وفيه إضرار بكتبة الحديث، وخاصَّةً المقلِّين منهم، والحاملين لحديثهم في الأسفار، ويذهب بذكر ما مثلناه مدَّة من الزَّمان، فساغ لهم لأجل هذه الضرورة استعمال (عن فلان)»[١].

٢ ـ قال الحاكمُ: «قرأت بخط محمد بن يحيى: سألت أبا الوليد: أكان شعبة يفرِّق بين (أخبرني) و (عن)؟ فقال: أدركت العلماء وهم لا يفرِّقون بينهما»[٢].

وعقَّبَ ابنُ رَجَبٍ على ذلك بقوله: «وحمله البيهقيُّ على من لا يُعْرفُ بالتَّدليسِ، ويمكن حمله على من ثبت لقيه أيضاً»[٣].

٣ ـ قال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: «سمعت عبد الرَّحمن بن إبراهيم ـ دُحيماً ـ؛ قال: حدَّثنا الوليد؛ قال: كان الأوزاعيُّ إذا حدَّثنا يقول: حدَّثنا يحيى؛ قال: حدَّثنا فلان؛ قال: حدَّثنا فلان، حتى ينتهي، قال الوليد: فربَّما حدَّثت كما حدَّثني، وربَّما قلت: عن عن عن، تخفَّفنا من الإخبار»[٤].

(١) «الكفاية» (ص: ٣٩٠).
(٢) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٥٨٨).
(٣) المرجع السَّابق.
(٤) «الكفاية» (ص: ٣٩٠).

٤ ـ وسأل عبد اللَّه بن أحمد أباه: «أبو معاوية فوق شعبة ـ أعني في حديث الأعمش ـ؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم ـ يعني علمه بالأعمش ـ، وشعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والإخبار، أبو معاوية عن عن...»(١).

٥ ـ وقال الإمامُ أحمد: «كنت أسأل يحيى بن سعيد عن أحاديث إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر، عن شريح وغيره، فكان في كتابي: (إسماعيل قال: حدَّثنا عامر، عن شريح)، فجعل يحيى يقول: إسماعيل عن عامر، فقلت: إنَّ في كتابي: حدَّثنا عامر، حدَّثنا عامر!، فقال لي يحيى: هي صحاح؛ إذا كان ممَّا ليس يسمعه إسماعيل من عامر أخبرته»(٢).

٦ - وقال الإمامُ أحمد: «قال عفَّان: جاء جرير بن حازم إلى حمَّاد بن زيد؛ فجعل يقول: حدَّثنا محمَّد؛ قال: سمعت شُرَيْحاً، حدَّثنا محمَّد؛ قال: سمعت شُرَيْحاً، فجعل حمَّاد يقول: يا أبا النَّضر؛ عن محمَّد عن شُرَيْح، عن محمَّد عن شُرَيْح»(٣).

فبعضُ الرُّواةِ من المُحدِّثين طلباً للتخفيف يتصرَّفون في صيغ الأداء،فيبدِّلون (حدَّثنا) و(سمعت) و (أخبرنا) إلى صيغة أخف وأسهل هي: (عن)، ولكن أيقتصر تصرّف بعض الرُّواة على صيغ الأداء الثابتة الاتصال، أم أنَّ التصرّف يمكن أنْ يكون أيضاً بتبديل صيغ الأداء المحتملة كالصِّيغة: (حدَّث فلان)، (قال فلان)، (ذكر فلان)، (كان فلان يقول)، ممَّا ليس بصريح في الاتصال؟

---

(١) «العلل» (١/ ٣٩٩).
(٢) «العلل» (١/ ٢٠٨) و (٢/ ٦٥ ـ ٦٦، ١٥٢).
(٣) «العلل» (٢/ ١٤٦).

تولَّى العلَّامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّميُّ الإجابة عن هذا السؤال؛ فقال: «اشتهر في هذا الباب العنعنة مع أنَّ كلمة (عن) ليست من لفظ الراوي الذي يذكر اسمه قبلها، بل هي من لفظ من دونه، وذلك كما لو قال همَّام: (حدَّثنا قتادة، عن أنس)، فكلمة (عن) من لفظ همَّام، لأنَّها متعلِّقة بكلمة (حدَّثنا)، وهي من قول همَّام، ولأنَّه ليس من عادتهم أنْ يبتدىء الشيخ فيقول: (عن فلان)، وإنَّما يقول: (حدَّثنا)، أو (أخبرنا)، أو (قال)، أو (ذكر)، أو نحو ذلك، وقد يبتدىء فيقول: (فلان...)، كما ترى بعض أمثلة ذلك في بحث التَّدليس من «فتح المغيث»، وغيره، ولهذا يكثر في كتب الحديث إثبات (قال) في أثناء الإسناد قبل (حدَّثنا) و (أخبرنا)، وذلك في نحو قول البخاريِّ: (حدَّثنا الحُميديُّ؛ قال: حدَّثنا سفيان؛ قال: حدَّثنا يحيى بن سعيد)، وكثيراً ما تحذف فيزيدها الشُّرَّاح أو قرَّاء الحديث، ولا تُثبت قبل كلمة (عن)، وتصفَّح إنْ شئت: «شرح القسطلانيِّ على صحيح البُخاريِّ».

فبهذا يتَّضح أنَّه في قول همَّام: (حدَّثنا قتادة، عن أنس) لا يُدرى كيف قال قتادة، فقد يكون قال: (حدَّثني أنس)، أو قال: (قال أنس)، أو (حدَّث أنس)، أو (ذكر أنس)، أو (سمعت أنساً)، أو غير ذلك من الصِّيغ التي تصرِّح بسماعه من أنسٍ أو تحتمله، لكن لا يُحتمل أنْ يكون قال: (بلغني عن أنس) إذْ لو قال هكذا لزم همَّاماً أنْ يحكي لفظه أو معناه؛ كأن يقول: (حدَّثني قتادة عمَّن بلغه عن أنس)، وإلَّا كان همَّام مُدلِّساً تدليس التسوية، وهو قبيحٌ جدّاً»(١) اهـ.

وما قاله الشيخ المعلِّميُّ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ هو الصَّوابُ في

(١) «التنكيل» (١/ ٨٦).

نظري، إلَّا أنَّني لا أرى التعميم في أنَّ صيغة (عن) هي من التلميذ وليست من الشَّيخ ـ كما يقول هو رحمه اللَّه ـ؛ لأنَّه أحياناً قد يبتدىء بهذا الشَّيخ لتلاميذه، ويشهد لذلك:

١ – ما أخرجه أبو زُرْعة الدِّمشقيُّ في «تاريخه» إذْ قال: «حدَّثني عبد الرحمن بن إبراهيم، عن عمرو بن أبي سلمة؛ قال: قلت للأوزاعيِّ في المناولة أقول فيها: حدَّثنا؟ قال: إنْ كنت حدَّثتك فقلْ، فقلت: أقول: أخبرنا؟ قال: لا، قال: قلت: فكيف أقول؟ قال: قلْ: قال أبو عمرو، وعن أبي عمرو»[(١)].

٢ – أخرج مسلمٌ في «صحيحه» هذا الحديث الذي قال فيه: «وحدَّثني أبو أيوب الغيلانيُّ ـ سليمان بن عبد اللَّه ـ، وحجَّاج بن الشَّاعر؛ قالا: حدَّثنا عبد الملك بن عمرو، حدَّثنا قُرَّة، عن أبي الزُّبير، حدَّثنا جابر بن عبد اللَّه؛ قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: (مَنْ لقيَ اللَّه لا يُشرك به شيئاً؛ دخل الجنَّة، ومن لقيه يُشرك به؛ دخل النَّار)، قال أبو أيوب: قال أبو الزُّبير: عن جابر»[(٢)].

فأثبت أبو أيوب الغيلانيُّ أنَّ كلمة (عن) مُتعلِّقة بقول أبي الزُّبير، فهو قائلها.

٣ – قال الذَّهبيُّ: «فإذا قال الوليد أو بقيَّة: عن الأوزاعيِّ؛ فواهٍ، فإنَّهما يُدلِّسان كثيراً عن الهَلْكى»[(٣)].

(١) «تاريخ أبي زُرعة الدِّمشقيِّ» (١/ ٢٦٤).
(٢) «صحيح مسلم» (١/ ٩٤).
(٣) «الموقظة» (ص: ٤٦).

فنسبَ الذَّهبيُّ إلى الوليدِ وبقيَّةَ كلمة (عن) على أنَّهما قد قالاها.

٤ - قال النَّسائيُّ في شأن بقيَّة بن الوليد: «إذا قال: حدَّثنا، وأخبرنا؛ فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان؛ فلا يؤخذ عنه، لأنَّه لا يُدرى عمَّن أخذه»(١).

وهنا جعل النَّسائيُّ قائل كلمة (عن) هو بقيَّة فأضافها إليه، وبقيَّة بن الوليد، والوليد بن مسلم مشهوران بالتَّدليسِ، ومعروفان به.

ولا شكَّ في أنَّ ما ذهبَ إليه المعلِّميُّ مذهبٌ قويٌّ ومتينٌ، والملاحظة التي أبديتها تقتصر فقط على جانب التعميم الذي يُفهم من كلامه، فإذا تقرَّر أنَّ بعضَ الرُّواةِ يُبدِّلونَ الصِّيغةَ (عن) بصيغة الأداء الدَّالَّة على السَّماع أو المحتملة له، وأنَّه ليست كلّ كلمة (عن) في السَّند هي من تصرُّف رواة السَّند، بل قد تكون من الشَّيخ يبتدىء بها مجلسه فيحملها الرُّواة عنه دون تصرُّف منهم.

إذا تقرَّر ذلك تتَّضح لنا أهمية هذا المبحث إذْ يكون من المحتمل في الأسانيد المُعَنْعَنَةِ التي لم يثبت فيها لقاء أو سماع أنَّ الراوي قال في حديثه عن شيخه: (حدَّثني)، أو (حدَّثنا)، أو (سمعت)، أو (أخبرنا)، ونحو ذلك، ولكن التلميذ أو أحد من رواة السَّند طلباً للتخفيف اختصر وقال: (عن) عِوضاً عن (حدَّثني) أو (سمعت)، ومن المحتمل أيضاً أنَّ الراوي قد قال: (ذكر فلان)، أو (قال فلان)، إلَّا أنَّ التلميذ أو أحد رواة السَّند قال: (عن).

فقد يكون السَّماع ثابتاً، ولكنَّ السَّند المنقول ليس فيه إلَّا العنعنة

(١) «تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٧).

دون لفظ السَّماع، وهذا الاحتمال يكون قائماً في الأسانيد المعنعة التي لم يثبت لقاء بعض رواتها من بعض، أو يرد سماع بعضهم من بعض، فتصبح عملية مراعاة القرائن مع قيام ذلك الاحتمال أمراً وجيهاً، بل يكون متعيِّناً»(١).

❁ ❁ ❁

(١) «موقف الإمامين البخاري ومسلم» (ص: ٦٥ ـ ٧٠)، بتصرُّفٍ بعض الشيء.

المبحثُ الثَّامنُ عشر

من الأخطاءِ الشَّائعةِ في الحكمِ على روايةِ المُدلِّسِ

يقول الشَّيخُ **عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ محمَّد العثيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«نجد أنَّ النَّاس في هذا العصر يتفاوتون في الحكم على رواية المُدلِّس، وينقسمون إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: أنَّه إذا كان بين يديه حديث يريد أنْ يحكم عليه وهو من طريق هذا المُدلِّسِ، وقد رواه بالعَنْعَنَةِ، ويوجد له تصريح بالسَّماع في مكانٍ ما، كأنْ يكون الحديث عند أبي داود والتصريح عند ابن خُزيمة، نجده في حكمه على هذه الرِّواية لا يلتفت إلى ذلك التصريح، زعماً منه أنَّ هذه الرِّواية رويت بالعَنْعَنَةِ فيجب الحكم عليها بالعنعنة لذلك.

والحقُّ خلاف ذلك؛ لأنَّ عنعنة المُدلِّس فيها احتمال عدم الاتصال، وذلك أنَّه يحتمل أنَّ المُدلِّس أسقط شيخه الضعيف، ونسب الحديث إلى شيخ شيخه، سواء كان هذا في شيخه أو بقيَّة السَّند، وقصده من ذلك تجويد السَّند، فإذا وُجد التصريح زال هذا الاحتمال، في أيِّ مكان وُجد فيه التصريح، مع الشرط أنْ يكون بقيَّة رجال ذلك السَّند ثقات، أو فيهم ضعيف ضعفه محتمل، لأنَّ الضعيف وإنْ كان حديثه ضعيفاً إلَّا أنَّ التصريح الموجود في طريقه أزال الاحتمال الذي وُجد في الطَّريقِ المُعَنْعَنِ.

القسمُ الثَّاني: ما يوجد من التَّساهل في الحكم على رواية المُدلِّس

إذا كانت بالعَنْعَنَةِ ولم تكن عند الشَّيخين أو أحدهما، وذلك أنَّهم يأخذون تصريحه بالسَّماع من ذلك الشَّيخ في حديثٍ ما؛ فيحكمون على ضوء ذلك التصريح على حديثٍ آخر، كأن يكون الحديث الأوَّل في الطَّهارة، والثَّاني في الزَّكاة، فيعمد إلى حديثه الذي في الزَّكاة المروي بالعَنْعَنَةِ فيقول: فيه فلان مُدلِّس، ورواه بعن، لكنَّه صرَّح بالسَّماع من هذا الشيخ في مكان كذا ـ فيشير إلى الحديث الذي في الطَّهارة ـ، وهذا الأمر لم يفعله أحد من المُتقدِّمين والمتأخِّرين العارفين بسنة رسول اللَّه ﷺ.

ومثل هذا لا يستعمل إلَّا إذا كان هناك خلافٌ في سماع راوٍ ما من شيخه؛ هل سمع منه، أم لا؟ فإذا وُجد له تصريحٌ بالسَّماع من ذلك الشيخ عُمِّمَ هذا الحكم على جميع مرويَّاته، وأصبح دليلاً صريحاً على سماعه منه.

ففرقٌ في رواية الـمُدلِّسِ ورواية غير الـمُدلِّسِ الَّذي اخْتُلِفَ في سماعِهِ من شيخِهِ.

القسمُ الثَّالثُ: إذا أخرج الشَّيخان ـ أو أحدهما ـ حديثاً لهذا المُدلِّس بالعنعنة يجب أنْ يحكم على حديثه بالاتصال والصِّحَّة، لأنَّهما ينتقيان من حديث ذلك المُدلِّس ما وُجد فيه التصريح، لكن أخرجا في صحيحيهما الرواية المعنعنة لعلوٍّ في الإسناد، أو لثقة رواته، أو لم يقفا على تصريح له بالسَّماع؛ لكن هذا الحديث المروي بالعَنْعَنَةِ معروف لديه أنَّه يروي ذلك الحديث عن ذلك الشيخ من غير واسطة؛ لأمور:

أوَّلاً: أنَّه اشتهر عند بعض أئمَّة الحديث برواية ذلك الحديث (١)

(١) جاءت العبارة في الأصل هكذا: أنَّه اشتهر عند بعض أئمَّة هذا الحديث هذا برواية... الخ، وأرى أنَّ الصَّواب ما أثبت.

عن ذلك الشَّيخ، كأن ينصَّ عليه شعبة أو غيره، وقد ذكر العلماء أنَّ شعبة إذا روى عن قتادة حديثاً يُحمل ذلك على الاتصال ولو بالعنعنة، لأنَّ شعبة عُرِفَ بانتقاء حديث قتادة، فلا يروي عنه إلَّا ما ثبت عنده أنَّه لم يُدلِّس فيه.

ثانياً: دلَّت قرائن على أنَّ ذلك المُدلِّس رواه عن ذلك الشَّيخ من غير واسطةٍ؛ كأنْ يقول راوٍ متابع لهذا الرَّاوي: كنت أنا وفلان في مجلس ذلك الشَّيخ فحدَّث هذا الحديث، أو يكون ذلك المُدلِّس ممَّن عُرِفَ بملازمة ذلك الشَّيخ ملازمةً تامَّةً.

ومن المؤسفِ أنَّ بعض المتأخِّرين يحكمون على حديث ذلك المُدلِّس إذا كان بالعَنْعَنَةِ ـ وإنْ كان عند الشَّيخين أو أحدهما ـ بالضَّعفِ.

ومن ذلك ما ذكره علَّامة هذا العصر فضيلة الشَّيخ الألباني ـ أمدَّ اللَّه في عمره ـ [١] في حديث جابر بن عبد اللَّه الأنصاريِّ الذي أخرجه مسلمٌ.

قال فضيلته: «حديث: (لا تذبحوا إلَّا مُسنَّةً، فإنْ عزَّ عليكم فاذبحوا الجذع من الضَّأن) ضعيف، فإنَّه عند مُسلمٍ وأبي داود و . . .، ومدار الطَّريقين على أبي الزُّبير، وهو مُدلِّس معروفٌ بذلك، خاصَّةً عن جابر، فَيُتَّقى حديثه عنه ما لم يصرِّح بالتحديث، وكان معنعناً، كما فعل في هذا الحديث في [جميع المصادر المخرِّجة له، وقد كنت اغتررت بُرهة من الزَّمن بهذا الحديث][٢] مُتوهِّماً صحَّته لإخراج مُسْلِمٍ إيَّاه في

(١) كلامه هذا كان قبل وفاة الشيخ رحمه اللَّه.

(٢) سقط في الأصل، استدركناه من «الإرواء».

«صحيحه»، ثمَّ تنبَّهت [لعلَّته هذه، فنبَّهت][1] عليها في «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة» (١/ ٩١ ـ طبع المكتب الإسلامي)»[2].

وقد طوَّل الكلام على هذا الحديث في «الأحاديث الضَّعيفة»؛ وقال فيه: «وكان محور اعتمادي في ذلك على حديث جابر المذكور من رواية مُسْلِم عن أبي الزُّبير عنه مرفوعاً، وتصحيح الحافظِ ابنِ حَجَرٍ إيَّاه، ثمَّ بدا لي أنِّي كنت واهماً في ذلك تبعاً للحافظِ . . .».

والحقّ أنَّ حديث أبي الزُّبير هذا صحيح لإخراج مُسْلِم له، وأنَّه صرَّح عند أبي عَوَانة (٥/ ٢٢٨) بالتحديث، وذكر له طرقاً، وفيه: رواه محمَّد بن بكر، عن ابن جُريجٍ، حدَّثني أبو الزُّبير؛ أنَّه سمع جابراً يقول: . . . وذكر الحديث.

وانظر الكلام على هذا الحديث في «مسند جابر بن عبد اللَّه الأنصاريِّ» في كتاب الهَدْيِ والأضاحي، باب النَّهي عن الأضحية إلَّا بالمُسنَّة (رسالة دكتوراه).

وهذا ممَّا يدلُّ على أنَّ الشَّيخين لا يخرِّجان لمُدلِّس بالعَنْعَنَةِ إلَّا إذا وُجد له التَّصريح بالسَّماعِ، واللَّه أعلم»[3].

---

(١) سقط في الأصل، استدركناه من «الإرواء».
(٢) «إرواء الغليل» (٤/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩).
(٣) «دراسة الأسانيد» (ص: ١٠٨ ـ ١١١).
قلت: وممَّن تابع الشيخ الألبانيَّ ﷺ على هذا الخطإ كلٌّ من الشيخ شعيب الأرنؤوط، والشيخ عبد القادر الأرنؤوط، حيث حكما على الحديث بالضعف بسبب تدليس أبي الزُّبير في تخريجهم لأحاديث «زاد المعاد» (٢/ ٣١٧).

ويقول الدكتور حمزة بن عبد اللَّه المليباريُّ في كلامه على نفس المسألة السَّابقة:

«وكذلك عنعنة المُدلِّس فإنَّها لا تضرّ الحديث إلَّا إذا جاء عنه بغير تصريح بالسَّماع في جميع الطرق؛ ولم يكن شيخه ممَّن لازمهم ملازمة طويلة وأكثر السَّماع منهم بحيث لم يفت له شيء من أحاديثهم، فعنعنته لا تعكر في صحَّة الحديث والاعتماد عليه لندرة احتمال التَّدليس.

وفي الصَّحيحين أحاديث كثيرة من هذا النوع، فليس من المنطق أنْ يستدرك الباحث على الشيخين أو غيرهما من النُّـقَّاد إذا صحَّحوا حديث المُدلِّس الذي عنعن فيه؛ ويقول: (فيه مُدلِّس، وقد عنعن، والحديث ضعيف، أو الإسناد ضعيف)، فإنَّهم أدقّ نظراً وتتبُّعاً وجمعاً، وأشدّ تحفّظاً فيما يرويه المُدلِّس بالعَنْعَنَةِ، اللَّهم إلَّا إذا تبيَّن له من خلال تتبُّعه الواسع أنَّ الحديث لا يُعرف إلَّا معنعناً، وأنَّ المُدلِّس قد تفرَّد به، وأنَّ شيخه لم يكن ممَّن أكثر السَّماع منهم، فعندئذٍ يصبح الاستدراك علمياً ومقبولاً»(١).

قال الشَّريفُ حاتم بن عارف العونيُّ: «إنْ وجدت قاعدة من قواعد علوم الحديث المنصوص عليها في كتب علومه تخالف تطبيقات أهل المصطلح، وتناقض صريح تصرفاتهم، فاعلم أنَّ تلك القاعدة منسوفة من أساسها، مُقتلعة من أصولها؛ لأنَّ ذَاكِرَ تلك القاعدة إنَّما يذكرها على أنَّها مستنبطة من تطبيق الأئمَّة، فإذا وجدنا تطبيق الأئمَّة يناقضها فقد قُضِيَ على استنباطه من قاعدة استنباطه!.

(١) «الموازنة بين المتقدِّمين والمتأخِّرين» (ص: ٩٠).

والكارثة ـ حقاً ـ أنْ تجد القضية معكوسة، كالفطرة المنكوسة!، حيث نسمع ونقرأ لمن ينتقد مثلاً أحاديثَ في الصَّحيحين؛ لأنَّها مُعَنْعَناتُ بعض مشاهير المُدلِّسين!!! فنقول لهذا المسكين، أو العَالِم المُخطىء: علامَ اعتمدتَ في انتقادك لعَنْعَنَةِ المُدلِّسِ؟ أَوَلَيْسَ على قواعد مبثوثة في كتب علوم الحديث؟! ثمَّ أَوَلَيْسَتْ تلك القواعد إنَّما استُنبطتْ من تطبيقات أئمَّة الحديث ونقَّاده في قرونه السَّوالف؟! فإذا وجدنا أنَّ تلك القواعد منتقضةٌ، أو منتقضٌ بعضها، بمثل صريح تصرُّف صاحبي الصَّحيح، فكيف تنتقدُ بالمُنْتَقدِ؟! وتبني على قاعدةٍ منسوفةٍ؟!» اهـ (١).

قلت: ومن الأخطاء التي يمكن وقوعها لبعض الباحثين ـ إضافةً لما سبق ـ ولها تعلُّق برواية المدلِّس؛ أنْ يقف أحدهم على حديثٍ في إسناده راوٍ مُدلِّس قد عنعن، فيحكم على الحديث أنَّه صحيح على شرط الشَّيخين أو أحدهما، لكون هذا الإسناد بعينه أخرجه البخاريُّ ومُسْلمٌ أو أحدهما، وهذا الأمر لا يصحّ، لأنَّا نعلم في الجملة أنَّ الشَّيخين لم يخرجا من رواية المُدلِّسين بالعَنْعَنَةِ إلَّا ما تحقَّقا أنَّه مسموع لهم من جهة أخرى، لذا لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مُدلِّس قد عَنْعَنَهُ بأنَّه على شرطهما وإنْ كانا أخرجا ذلك الإسناد بعينه، إلَّا إذا صرَّح المُدلِّس من جهة أخرى بالسَّماع، فحينئذٍ يوصف بكونه على شرطهما، أو على شرط أحدهما، نبَّه على ذلك الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ (٢).

❁ ❁ ❁

---

(١) «المنهج المقترح لفهم المصطلح» (ص: ٢٥٧).
(٢) انظر: «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦).

المبحثُ التَّاسعُ عشر

المصنَّفاتُ في التَّدليسِ والمُدلِّسينَ

١ ـ المُدلِّسون:

● عليُّ بن عبد اللَّه بن جعفر، المعروف بابن المدينيِّ (ت: ٢٣٤هـ).

قلت: هو أوَّلُ كتابٍ صُنِّفَ في المُدلِّسين، وهو يقع في خمسة أجزاء، يرويه عنه أبناؤه: محمَّد وعبد اللَّه، ذكره الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٧١)، والخطيبُ البغداديُّ في «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» (٢/ ٣٠١)، و«تاريخ بغداد» (١٠/ ٩)، والذَّهبيُّ في «السِّير» (١١/ ٦٠)، وذكر الخطيبُ البغداديُّ أنَّ هذا الكتاب من كتب ابنِ المدينيِّ التي انقرضت.

٢ ـ أسماءُ المُدلِّسين:

● الحسين بن علي بن يزيد، الكَرَابِيسيُّ (ت: ٢٤٨، أو ٢٤٥هـ).

ذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تعريف أهل التَّقديس» (ص: ٢٤)، و«النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٥٠)، وسمَّاه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٦٥)؛ وقال: «هو أوَّل من أفردهم بالتَّصنيف»، **قلت**: بل ابن المدينيِّ هو من حاز قصَبَ السَّبْقِ في ذلك كما ذكرنا آنفاً، وكتاب الكَرَابيسيِّ هذا من الكتب التي ذمَّها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله،

يقول المَرُّوْذِيُّ: «أَوَّلُ من أظهر مسألة اللَّفظِ حسين بن علي الكَرَابيسيُّ، وكان من أوعية العلم، ووضع كتاباً في المُدلِّسين، يَحُطُّ على جماعة؛ فيه أنَّ ابن الزُّبير من الخوارج، وفيه أحاديث يقوِّي به الرَّافضة، فأُعلم أحمدُ، فَحَذَّر منه، فبلغ الكَرَابيسيَّ، فتنمَّر؛ وقال: لأقولنَّ مقالةً حتى يقولَ ابنُ حنبل بخلافها فيكفر، فقال: لفظي بالقرآن مخلوق»[(١)].

قلت: وكتابه هذا كان ذريعة لبعض المعتزلة للطَّعن في كبار المحدِّثين، فهذا الحافظُ ابنُ حَجَرٍ يقول في ترجمة عبد اللَّه بن أحمد بن محمود البَلْخيِّ ـ وهو من كبار المعتزلة ـ: «واشتمل كتابه في المحدِّثين على الغضِّ من أكابرهم، وتتبع مثالبهم، سواء كان عن صحَّة أم لا، وسواء كان ذلك قادحاً أم غير قادح، حتى أنَّه سَرَدَ كتاب الكَرَابيسيِّ في المُدلِّسين، فأفاد أنَّ التَّدليس بأنواعه عيبٌ عظيمٌ»[(٢)]، ولم يصلنا كتاب الكَرَابيسيِّ؛ فهو في عدادِ المفقودِ.

---

(١) «السِّير» (١١/ ٢٨٩).

(٢) «لسان الميزان» (٣/ ٣٠٨).

أقول: بعد كتابتي لهذه الكلمات، وقفت على كلامٍ للحافظِ ابنِ رَجَبٍ الحنبليِّ في «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٩٢ ـ ٨٩٣) يوافق ما خططته هنا، فقد قال في مَعْرِضِ حديثه عن علم عللِ الحديثِ: «وقد ذَكَرَ أبو داودَ في رسالته إلى أهل مكَّةَ: أنَّه ضررٌ على العامَّةِ أنْ يُكْشَفَ لهم ما كان من هذا البابِ فيما مضى من عيوبِ الحديثِ؛ لأنَّ علمَ العامَّةِ يَقْصُرُ عن مثل هذا.

وهذا كما قال أبو داود فإنَّ العامَّةَ تقصر أفهامهم عن مثل ذلك، وربَّما ساءَ ظنُّهم بالحديثِ جملةً، إذا سمعوا ذلك، وقد تسلَّطَ كثيرٌ ممَّن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيءٍ من هذه العلل، وكان مقصوده بذلك الطَّعن في أهلِ الحديث جملةً، والتَّشكيك فيه، أو الطَّعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكَرَابيسيُّ في كتابه الَّذي سمَّاهُ بكتاب المُدلِّسين. =

٣ ـ كتابُ النَّسـائيِّ:

● أحمد بن شعيب، النَّسـائيُّ (ت: ٣٠٣هـ).

ذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تعريف أهل التقديس» (ص: ٢٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٥٠)، لكنَّه لم يُشر إلى اسم كتابه، وقد وصلتنا منه قطعة احتوت على سبعة عشر مُدلِّساً، ذكرها الدَّارقطنيُّ في «سؤالات أبي عبد الرحمن السُّلَميِّ له» (نص: ٤٤٢)، والذَّهبيُّ في «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤)، وهذا الكتاب في عداد المفقود أيضاً.

= وقد ذُكِرَ كتابه هذا للإمامِ أحمد فذمَّهُ ذمّاً شديداً، وكذلك أنكرهُ عليه أبو ثور وغيره من العلماء.

قال المرّوذيُّ: مضيتُ إلى الكَرَابيسيِّ، وهو إذْ ذاك مستورٌ يَذُبُّ عنِ السُّنَّةِ، ويُظْهِرُ نُصْرَةَ أبي عبد اللَّه، فقلت له: إنَّ كتاب المُدلِّسين يُريدون أنْ يعرضوه على أبي عبد اللَّه، فَاَظْهِرْ أنَّك قد ندمت حتى أُخْبِرَ أبا عبد اللَّه، فقال لي: إنَّ أبا عبد اللَّه رجلٌ صالحٌ مثله يوفَّقُ لإصابةِ الحقِّ، وقد رضيتُ أنْ يُعْرَضَ عليه، وقال: قد سألني أبو ثور وابنُ عقيل وحبيش أنْ أَضْرِبَ على هذا الكتاب فأَبَيْتُ عليهم؛ وقلت: بل أزيدُ فيه، ولَجَّ في ذلك وأَبَى أنْ يرجع عنه، فجيءَ بالكتابِ إلى أبي عبد اللَّه، وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتابِ الطَّعن على الأعمش والنُّصْرة للحسن بن صالح، وكان في الكتابِ: إنْ قُلْتُمْ: إنَّ الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج فهذا ابنُ الزُّبيرِ قد خَرَجَ. فلمَّا قُرِىءَ على أبي عبد اللَّه؛ قال: هذا قد جمع للمخالفين ما لم يُحسنوا أنْ يحتجُّوا به، حذِّروا عن هذا، ونهى عنه.

وقد تسلَّطَ بهذا الكتابِ طوائف من أهلِ البدعِ من المعتزلة وغيرهم في الطَّعن على أهل الحديث، كابنِ عبَّادٍ الصَّاحب، ونحوه، وكذلك بعض أهلِ الحديثِ ينقلُ منه دسائسَ ـ إمَّا أنَّه يخفى عليه أمرها، أو لا يخفى عليه ـ في الطَّعن في الأعمشِ ونحوهِ، كيعقوب الفَسَويِّ، وغيره» اهـ.

٤ ـ كتابُ الدَّارقطنــيِّ:

● عليُّ بن عمر بن أحمد، الدَّارقطنــيُّ (ت: ٣٨٥هـ).

ذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تعريف أهل التَّقديس» (ص: ٢٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٥٠)، وهو في عداد المفقود أيضاً.

٥ ـ التَّبييــنُ لأسمــاءِ المُدلِّسينَ:

● أحمد بن علي بن ثابت، الخطيبُ البغداديُّ (ت: ٤٦٣هـ).

ذكره الخطيبُ في كتابه «الكفاية» (ص: ٣٦١)، وهو في عداد المفقود أيضاً.

٦ ـ الموضِّحُ لأوهامِ الجمعِ والتَّفريقِ:

● أحمد بن علي بن ثابت، الخطيبُ البغداديُّ (ت: ٤٦٣هـ).

ذكره الخطيبُ البغداديُّ في كتابه «الكفاية» (ص: ٣٦٨)، والظاهرُ أنَّ هذا الكتابَ هو المقصود بقول الخطيبِ في «الكفاية» (ص: ٣٥٧): «والتَّدليس على ضربين، قد أفردنا في ذكر كلِّ واحد منهما ـ بشرحه وبيانه ـ كتاباً، إلَّا أنَّا نورد في هذا الكتاب شيئاً منه، إذْ قد كان مقتضياً له»، لأنَّه بعد ذلك ذكر الضرب الأوَّل ـ وهو تدليسُ الإسنادِ ـ ثمَّ أحال على كتابه «التَّبيين»، وذكر الضرب الثَّاني ـ وهو تدليس الشُّيوخ ـ ثمَّ أحال على كتابه «الموضِّح».

وهذا الكتاب قد طبع عدَّة طبعات.

٧ ـ كتابُ ابنِ عساكر:

● عليُّ بن الحسن بن هبة اللَّه، المعروف بابنِ عساكر (ت: ٥٧١هـ).

أشار السيوطيُّ في «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٦٧) إلى أنَّ له كتاباً في المدلِّسين.

٨ ـ جامعُ التَّحصيلِ في أحكامِ المراسيلِ:

● خليل بن كيكلدي، العلائيُّ (ت: ٧٦١هـ).

وكتابه هذا وإن كان موضوعاً للمرسل من الحديث، إلَّا أنَّه ضمَّنه بحثاً عن التَّدليس والمُدلِّسين ومراتبهم، وقد طُبع في العراقِ، نشر وزارة الأوقاف، بتحقيق الشَّيخ حمدي عبد المجيد السّلفيِّ، وبلغ عدد الرُّواة الذين وصفهم بالتَّدليس ثمانية وستين راوياً، وآخر ذكره في المرسلين وهو: سلمة بن تمَّام الشَّقَريُّ، وقال: «وكأنَّه مُدلِّسٌ، فينبغي أنْ يُذْكَرَ في المُدلِّسين».

٩ ـ منظومةٌ في المُدلِّسينَ:

● أبو محمود أحمد بن محمَّد، المقدسيُّ (ت: ٧٦٥هـ).

وهي مطبوعةٌ بتحقيق وشرح الدكتور عاصم بن عبد اللَّه القريوتيِّ، وتقع في (٢٣) بيتاً، وعدد الذين ذكرهم فيها (٥٧) راوياً، وقد سبق أنْ نشر هذه المنظومة الشَّيخ حمَّاد الأنصاريُّ في خاتمة بحثه عن التَّدليس والمُدلِّسين؛ الَّذي نُشِرَ في «مجلة الجامعة الإسلامية»، ثمَّ طبع تحت مُسمَّى: «إتحاف ذوي الرُّسوخِ بمن رُمِيَ بالتَّدليسِ من الشُّيوخِ».

١٠ ـ منظومةُ الذَّهبيِّ:

● محمَّد بن أحمد بن عثمان، الذَّهبيُّ (ت: ٧٨٤هـ).

وهذه المنظومة ذكرها تاج الدين السُّبْكيُّ في «طبقات الشَّافعية الكُبرى» (٩/ ١٠٧ ـ ١٠٩)، وأوردها الشَّيخ حمَّاد الأنصاريُّ في آخر كتابه: «إتحاف ذوي الرُّسوخ».

١١ ـ ذيلُ الحافظِ أبي الفضل العراقيِّ على كتاب العلائيِّ:

● أبو الفضل عبد الرَّحيم بن الحسين، العراقيُّ (ت: ٨٠٦هـ).

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تعريف أهل التَّقديس» (ص: ٢٤): «ثمَّ ذيَّلَ شيخُنا حافظُ العصرِ أبو الفضل بن الحسين في هوامش كتاب العلائيِّ أسماء وقعت له زائدة»، وذيله هذا مطبوع في هوامش النُّسخة التي حقَّقها الشَّيخ حمدي السّلفيُّ.

١٢ ـ أخبارُ المُدلِّسينَ:

● وليُّ الدِّين أبو زُرعة أحمد بن عبد الرَّحيم بن الحسين، العراقيُّ (ت: ٨٢٦هـ).

ذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تعريف أهل التَّقديس» (ص: ٢٤)، وقد ضمَّ فيه زيادات والده إلى من ذكره العلائيُّ، وجعله تصنيفاً مستقلاً، وزاد من تَتَبُّعه شيئاً يسيراً، والكتاب طبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي، والدكتور نافذ حسين، دار الوفاء، سنة ١٤١٥هـ.

١٣ ـ التَّبيينُ لأسماءِ المُدلِّسينَ:

● برهانُ الدِّين إبراهيم بن محمَّد بن خليل، المعروف بسِبْطِ ابنِ العجميِّ (ت: ٨٤١هـ).

والكتاب طبع عدَّة طبعات، وهو يحتوي على (٩٦) راوياً ممَّن وُصفوا بالتَّدليس.

١٤ ـ تعريفُ أهلِ التَّقديسِ بمراتبِ الموصوفينَ بالتَّدليسِ:

● أحمد بن علي بن حَجَرٍ، العسقلانيُّ (ت: ٨٥٢هـ).

والكتاب طبع عدَّة طبعات، وبلغ عدد المدلِّسين فيه (١٥٢) مُدلِّساً، وقد وَهِمَ الحافظ ابنُ حَجَرٍ في أحدهم فذكره في المرتبة الثَّالثة، ثمَّ أعاده في الخامسة؛ وهو: عبد العزيز بن عبد اللَّه القرشيُّ الكَلَاعيُّ، والكتاب مُرتَّبٌ حسب مراتب المُدلِّسين.

١٥ ـ أسمـاءُ المُدلِّسـينَ:

● عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمَّد، السُّيوطيُّ (ت: ٩١١هـ).

وهي رسالةٌ لطيفةٌ، مُرتَّبَةٌ حسب حروف المعجم، وقد اشتملت على (٧٠) مُدلِّساً، يقول الدكتور مِسْفر الدّمينيُّ في كتابه «التَّدليس في الحديث» (ص: ١٦١ ـ ١٦٢): «ولم يزد فيها على من تقدَّم شيئاً من أسماء المُدلِّسين»، **قلت**: بل زاد فيها راوياً؛ وهو: مَعْمَر بن راشد.

والرِّسالة طُبعت عدَّة طبعات، والطَّبعة التي حقَّقها الأخ عليٌّ الحلبيُّ سقط منها راوٍ؛ وهو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وتحرَّف اسمه في النُّسخة التي حقَّقها الدكتور محمَّد زينهم محمَّد عزب إلى: إسماعيل بن أبي يحيى، وهي نسخةٌ سقيمةٌ عقيمةٌ، مليئةٌ بالسَّقْطِ والتَّحريفِ.

١٦ ـ الجوهرُ النَّفيسُ بمنْ رُمِيَ بتدليسٍ:

● مؤلفٌ مجهـولٌ.

وهي منظومةٌ موجودةٌ ضمن مجلدٍ فيه «إعراب القرآن، وفضائل سيدنا عليٍّ رضي الله عنه» في الخزانة العامَّة بالرِّبَاط، وفي مكتبة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية صورة عنه برقم: (١١١ـ رجال)، وتقعُ المنظومةُ في خمسِ ورقاتٍ، وحَوَتْ (١٨٠) بيتاً، وناظمها فصَّل أحوال المُدلسين

حسب مراتبهم، مُستفيداً من الحافظين العلائيِّ وابنِ حَجَرٍ، كما ذكر ذلك في مقدِّمته.

١٧ ـ إتحافُ ذوي الرُّسوخِ بمنْ رُمِيَ بالتَّدليسِ منَ الشُّيوخِ:

● الشَّيْخُ حمَّاد بن محمَّد، الأنصاريُّ رَحِمَهُ اللهُ.

وقد نشرته مكتبة المُعَلَّا بالكويت عام ١٤٠٦هـ، وبلغ عدد المُدلِّسين فيه (١٦١) مُدلِّساً، وكان قد نُشر في حلقات في «مجلة الجامعة الإسلامية» قبل ذلك.

١٨ ـ التَّأنيسُ بشرحِ منظومة الذَّهبيِّ في التَّدليسِ:

● الشَّيخُ عبد العزيز الغُمـاريُّ.

وقد شرح في هذا الكتاب منظومة الإمام الذَّهبِّي المذكورة سابقاً، واعتمد على ما في «طبقات السُّبْكيِّ» منها.

١٩ ـ بحثٌ عن التَّدليسِ والمُدلِّسينَ:

● الدكتور بشير الترابيُّ، السُّودانيُّ.

وهو عبارةٌ عن رسالةِ ماجستير.

٢٠ ـ التَّدليسُ والمُدلِّسـونَ:

● الدكتور نصر إبراهيم فضل البنَّا، وهو من الأُردنِّ.

وهو عبارةٌ عن بحثٍ جامعيٍّ، زاد فيه على الحافظِ ابنِ حَجَرٍ (٢٢) راوياً ـ كما أخبرني بذلك بنفسه ـ، لا كما ذكر الدكتور القريوتيُّ أنَّه لم يزد إلَّا راوياً واحداً.

٢١ ـ بحثٌ في المُدلِّسينَ:

● لباحثٍ مِصْريٍّ ـ غالباً ـ .

استفاد من بحث الشَّيخ حمَّاد الأنصاريِّ.

٢٢ ـ جزءٌ منظومٌ في أسماءِ المُدلِّسينَ:

● الشَّيخُ أبو محمَّد بديع الدِّين شاه، الرَّاشديُّ، السِّنْديُّ، المكِّيُّ.

نُشر في «مجلة الجامعة السَّلفية» بالهند، سنة ١٤٠٦هـ، المجلد الثامن عشر، العدد الأوَّل، وتقع المنظومة في (٧٩) بيتاً،وهي مرتَّبةٌ بحسب مراتب المُدلِّسين عند العلائيِّ والحافظِ ابنِ حَجَرٍ.

٢٣ ـ الجليسُ الأنيسُ في شرحِ الجوهرِ النَّفيسِ في نظمِ أسماءِ ومراتبِ الموصوفينَ بالتَّدليسِ:

● محمَّد بن علي بن آدم، الأثيوبيُّ.

وهو كتابٌ شرح فيه مؤلِّفُهُ ما استغلق من نظمه لأسماء الموصوفين بالتَّدليس ومراتبهم، وبلغ عدد أبيات نظمه (١١٨) بيتاً، وهي مرتَّبةٌ حسب مراتب المُدلِّسين عند الحافظِ ابنِ حَجَرٍ، والكتاب نشرته دار علماء السَّلف بمكَّة المكرَّمة.

٢٤ ـ الملحقُ الأوَّلُ: مَنْ رُمِيَ بالتَّدليسِ ممَّنْ ليسَ في تعريفِ أهلِ التَّقديسِ.

● الدكتور عاصم بن عبد اللَّه، القريوتيُّ.

وهو عبارةٌ عن زياداتٍ وقعت للدكتور القريوتيِّ، ألحقها بكتاب الحافظ ابنِ حَجَرٍ الَّذي قام بتحقيقه، ونشرته مكتبة المنار بالأردن، وبلغ عددها (٢٢) زيادة.

٢٥ ـ الملحقُ الثَّاني: مَنْ رُمِيَ بالتَّدليسِ ممَّن ليسَ في تعريفِ أهلِ التَّقديسِ.

● الدكتور عاصم بن عبد اللَّه، القريوتـيُّ.

وهي زياداتٌ أخرى وقعت له، بلغت (١٢) زيادة، وهي ملحقة بشرحه لقصيدة الحافظ أبي محمود المقدسيِّ، المطبوع سنة ١٤٠٧هـ.

٢٦ ـ التَّأسيسُ بذكرِ مَنْ وُصِفَ بالتَّدليسِ:

● الدكتور عاصم بن عبد اللَّه، القريوتـيُّ.

وهي عبارةٌ عن رسالةٍ على شكل جدول جمع فيها أسماء من وُصف بالتَّدليس، مستفيداً ذلك من «منظومة» الذَّهبيِّ، وكتاب «التَّبيين» لسِبْطِ ابنِ العجميِّ، و«جامع التحصيل» للعلائيِّ، و«التَّعريف» للحافظِ ابنِ حَجَرٍ، وملاحقه السَّابقة، وهي منشورةٌ في آخر شرحه لقصيدة الحافظ أبي محمود المقدسيِّ.

٢٧ ـ التَّدليسُ في الحديثِ، حقيقتُهُ، وأقسامُهُ، وأحكامُهُ، ومراتبُهُ، والموصوفونَ بِهِ:

● الدكتور مِسْفر بن غرم اللَّه، الدّمينـيُّ.

وهذا الكتابُ هو من أجمعِها، وأغزرِها مادَّةً، وبلغ عدد المُدلِّسينَ فيه (٢٣١) مُدلِّساً، وجمع فيه بين مُدلِّسي الإسنادِ ومُدلِّسي الشُّيوخِ، وعددُ المُدلِّسينَ الَّذين زادهم (٨٠) مُدلِّساً، وهو واسعُ الخطوِ في الوصف بالتَّدليسِ، لذا وقعت له أوهامٌ نبَّهنا عليها في «**معجمنا**» هذا، وقد طُبع الكتاب سنة ١٤١٢هـ.

٢٨ ـ رواياتُ المُدلِّسينَ في صحيحِ البُخاريِّ، جَمْعُها، تخريجُها، الكلامُ عليها:

● عـوَّاد حسين الخلف.

وهو كتابٌ قيِّمٌ في بابه، نشرته دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٩ ـ رواياتُ المُدلِّسينَ في صحيحِ مُسْلِمٍ، جَمْعُها، تخريجُها، الكلامُ عليها:

● عـوَّاد حسين الخلف.

وهو كسابقِهِ، نشرته دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٢١هـ.

٣٠ ـ الرُّواةُ المُدلِّسونَ الَّذين خالفَ فيهم الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العلائيَّ:

● نعمان سلمان صالح.

وهو بحثٌ نشرته «مجلة الحكمة»، العدد العاشر، سنة ١٤١٧هـ، ويقع في الصفحات (ص: ١٧٥ ـ ١٩٧).

٣١ ـ المرسلُ الخفيُّ وعلاقتُهُ بالتَّدليسِ، دراسةٌ نظريَّةٌ وتطبيقيَّةٌ على مروياتِ الحسنِ البَصْريِّ:

● الشريف حاتم بن عارف، العونـيُّ.

وهو كتابٌ نفيسٌ، بذل فيه مؤلِّفه جهداً ملحوظاً، والكتاب نشرته دار الهجرة بالرياض، سنة ١٤١٨هـ.

٣٢ ـ التَّدليسُ، وأحكامُهُ، وآثارُهُ النقديَّـة:

● صالح بن سعيد عومار، الجزائـريُّ.

نشرته دار ابن حزمٍ للطِّباعة والنَّشر ببيروت، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٣ ـ التَّدليسُ وحكمُهُ عند المحدِّثـين:

● الدكتور حارث سليمان، الضّـاري.

وهو بحثٌ منشورٌ في مجلة كلية الإمام الأعظم، العدد الثالث، مطبعة العاني، بغداد سنة ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٣٤ ـ معجمُ المُدلِّسينَ:

● محمَّد بن طلعت.

وهو أوسعُها، وأشملُها، وقد وافقني في بعضِ الزِّياداتِ، إلَّا أنَّهُ يفتقرُ إلى حُسْنِ التَّرتيبِ، وقد قامتْ بنشرِهِ دارُ أضواءِ السَّلفِ، الرِّياض، عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٥ ـ ضوابطُ قبولِ عَنْعَنَةِ المُدلِّس، دراسةٌ نظريَّةٌ، وتطبيقيَّةٌ:

● الدكتور عبد الرَّزَّاق بن خليفة، الشَّايجي

من منشوراتِ جامعةِ الكويتِ، عام ٢٠٠٢م.

٣٦ ـ منهجُ المُتقدِّمينَ في التَّدليسِ:

● ناصر بن حمد الفهد.

قامتْ بنشرِهِ دارُ أضواءِ السَّلفِ، الرِّياض، عام ٢٠٠١م.

٣٧ ـ تدليسُ التَّسويةِ:

● مجدي بن عرفات.

نشرتهُ دارُ الهُدى، مصر.

هذا آخرُ ما وقفت عليه ممَّا له تعلُّقٌ بالتَّدليسِ والمُدلِّسين، فللَّهِ الحمدُ في الأُولى والآخرةِ.

❀ ❀ ❀

المبحثُ العشرونَ

زيـــاداتُ هـــذا المعجـــمِ

احتوى هذا «**المعجـم**» على مائتين وستَّة عشر مُدلِّساً من مُدلِّسي الإسنادِ، مع مراعاة أنَّ البعض منهم لم يثبت عليه ذلك، وبلغت عدد زياداتي التي زدتها على من سبقني ـ ممَّا تفضَّل اللَّه به عليَّ ـ (٣٦) زيادة، وإليك قائمة بأسمائهم:

١ ـ إبراهيم بن زكريا، أبو إسحاق، العِجْليُّ.

٢ ـ إبراهيم بن عثمان بن خواستي، أبو شَيْبة، العَبْسيُّ.

٣ ـ إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، الأنصاريُّ.

٤ ـ جرير بن عبد الحميد بن قُرْط، أبو عبد اللَّه، الضَّبِّيُّ.

٥ ـ جعفر بن حيَّان، السَّعْدي، أبو الأشهب، العُطَارِديُّ.

٦ ـ جعفر بن مُسافر بن راشد، أبو صالح، التِّنِّيسيُّ.

٧ ـ حجَّاج بن محمَّد، أبو محمَّد، المِصِّيصيُّ، الأعور.

٨ ـ الحكم بن نافع، البَهْرانيُّ، أبو اليمان، الحِمْصيُّ.

٩ ـ حمَّاد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة، البَصْريُّ.

١٠ ـ خالد بن يزيد، أبو عبد الرَّحيم، الجمحيُّ، المِصْريُّ.

١١ ـ داود بن الزِّبْرِقان، الرَّقاشيُّ، أبو عمرو، البَصْريُّ.

١٢ ـ ذُؤَيْب بن عمامة، أبو عبد اللَّه، السَّهْمِيُّ، المدينيُّ.

١٣ ـ سعيد بن أبي سعيد كَيْسان، المَقْبُرِيُّ، أبو سَعْدٍ، المدنيُّ.

١٤ ـ سعيد بن أبي هلال، أبو العلاء، اللَّيثيُّ، المِصْريُّ.

١٥ ـ سليمان بن حيَّان، أبو خالد، الأحمر، الكوفيُّ.

١٦ ـ سليمان بن أبي سليمان، القَافْلَانيُّ.

١٧ ـ سِمَاك بن حرب بن أوس، الذُّهْليُّ، الكوفيُّ.

١٨ ـ عبد السَّلام بن حرب، أبو بكرٍ، النَّهديُّ، المُلائيُّ، الكوفيُّ.

١٩ ـ عُبيد اللَّه بن رُمَاحس، القَيْسيُّ، الرَّمْليُّ.

٢٠ ـ عثمان بن محمَّد بن أحمد، أبو عمرو، المَخْرَميُّ.

٢١ ـ عطاء بن أبي رباح، أبو محمَّد، المكِّيُّ.

٢٢ ـ عمر بن حسن بن علي بن الجُمَيّل بن دِحْيَةَ، الكَلْبيُّ، أبو الخطَّاب، الأَنْدَلُسيُّ.

٢٣ ـ كثير بن هشام، الكلابيُّ، أبو سهل، الرَّقِّيُّ.

٢٤ ـ اللَّيث بن سعد، أبو الحارث، المِصْريُّ.

٢٥ ـ محمَّد بن سيرين، البَصْريُّ.

٢٦ ـ محمَّد بن عمر بن واقد، أبو عبد اللَّه، الواقديُّ، المدنيُّ.

٢٧ ـ مُطَرِّف بن مازن، أبو أيوب، الصَّنْعانيُّ.

٢٨ ـ النُّعمان بن ثابت بن زوطى، أبو حنيفة، الكوفيُّ، إمام أهل الرَّأي.

٢٩ ـ نُعيم بن حمَّاد، أبو عبد اللَّه، المَرْوَزيُّ.

٣٠ ـ نوح بن أبي مريم، أبو عِصْمة، المَرْوَزيُّ، المعروف بـ: نوح الجامع.

٣١ ـ هشام بن عمَّار بن نُصير، أبو الوليد، الدِّمشقيُّ.

٣٢ ـ يحيى بن عبد الحميد، الحِمَّانيُّ، أبو زكريا، الكوفيُّ.

٣٣ ـ يسار، المدنيُّ، مولى ابن عمر.

٣٤ ـ أصحاب بقيَّة بن الوليد.

٣٥ ـ أصحاب عبد اللَّه بن لَهِيعة.

٣٦ ـ أصحاب المطَّلب بن عبد اللَّه بن المطَّلب المخزوميِّ.

❁ ❁ ❁

الرموز المستخدمة في هذا المعجم

خ:	البخاري في «صحيحه»
خت:	البخاري تعليقاً
م:	مسلم في «صحيحه»
مق:	مسلم في مقدِّمة «صحيحه»
د:	أبو داود في «سننه»
ت:	الترمذي في «سننه»
س:	النَّسائي في «سننه»
ق:	ابن ماجه في «سننه»
ع:	لما أخرجه الجماعة
٤:	لما أخرجه الأربعة سوى الشيخين
[تمييز]:	لمن ذُكر ليتميَّز عن غيره
[ز]:	لمن زدته من الرواة على من سبقني

الفصـل الثـانـي

أسمـاءُ مَنْ رُمِي بالتَّدليـسِ مرتَّبين على حروف المعجم

(حرفُ الألـــــــفِ)

[من الأخطاء] ـ (د) أَبَان بن أبي عيَّاش فيروز، وقيل: دينار، أبو إسماعيل، مولى عبد القَيْس، البَصْـريُّ [١].

وصفه الدكتور مِسْفر الدّمينيُّ بالتَّدليسِ، وجعله من المرتبة الخامسة، ولم أَرَ من سبقه إلى ذلك، وليس في ترجمته ما يدلُّ على أنَّه مُدلِّسٌ، فقد كان رجلاً صالحاً فيه غفلة، يَهِمُ ويُخْطِىءُ في الحديثِ، لذا استحقَّ الترك.

ومن الأمثلة على وهمِهِ وخطئِهِ؛ ما قاله ابنُ حبَّانَ: «سمع من أنس بن مالكٍ أحاديث، وجالس الحسن؛ فكان يسمع كلامه، ويحفظه؛ فإذا حدَّث ربَّما جعل كلام الحَسَنِ الذي سمعه من قوله عن أنس عن النَّبيِّ ﷺ وهو لا يَعْلَمُ، ولعلَّه روى عن أنسٍ أكثر من ألفٍ وخمسمائة حديثٍ ما لكبير شيءٍ منها أصل يُرْجعُ إليه»[٢].

علَّقَ الدكتور مِسْفر على كلامِ ابنِ حبَّانَ السَّابق بقوله: «وهذا أيضاً من التَّدليسِ، فروايته عن أنس ما سمعه من الحسن ينطبق عليه تعريف تدليس الإسناد، ولم أجِدْ أحداً ذكره في المُدلِّسين، وأُراه من أهل المرتبة الخامسة، واللَّه أعلم»[٣].

قلت: كلامُ الدكتور مِسْفر هذا فيه نظرٌ، فأَبَان بن أبي عيَّاش لا يروي

(١) **انظر: «التدليس في الحديث» (رقم: ١٨٢).**
(٢) «المجروحين» (١/ ٩٦)، و«الميزان» (١/ ١٢).
(٣) «التدليس في الحديث» (ص: ٤٠٠).

عن أنسٍ ما سمعه من الحسن عن أنسٍ، بل هو يجعلُ كلامَ الحَسَنِ أحاديث مرفوعةً إلى النَّبيِّ ﷺ من طريق أنسٍ، كما هو ظاهر كلامِ ابنِ حبَّانَ، ولذلك كثرت روايته عن أنسٍ حتى بلغت أكثر من ألفٍ وخمسمائة حديثٍ.

١ ـ إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بَشِير، أبو إسحاق، البغداديُّ، الحربيُّ[(١)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

ذكره الخطيبُ البغداديُّ فيمن يُدلِّس تدليس الشُّيوخِ؛ فقال: «وإبراهيم الحَرْبيُّ حدَّث عن عليِّ بن داود القَنْطَريِّ؛ فقال: حدَّثنا علي ابن أبي سليمان»[(٢)].

وعدَّه الدكتور مِسْفر في المرتبة الأولى؛ وقال: «وهذا من تدليسِ الشُّيوخِ، وهو غير مؤثِّر في مثله؛ لِمَا قدَّمنا في حكمه، وأحسبه من أهل المرتبة الأولى، واللَّه أعلم»[(٣)].

٢ ـ إبراهيم بن راشد بن سليمان، أبو إسحاق، الأَدَمِيُّ[(٤)] [ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الحافظُ عبدُ اللَّهِ بنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمة عبَّاد بن صهيب البَصْريِّ ـ: «ومن الرُّواة من إذا حدَّث عنه يقول: حدَّثنا أبو بكرٍ الكُليبيُّ، ولا يُسمِّيه لضعفَهِ عنده».

ثمَّ أخرج من طريق إبراهيم بن راشد الأَدَمِيِّ قال: حدَّثنا أبو بكرٍ

---

(١) انظر: «التدليس في الحديث» (رقم: ٩).
(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٩).
(٣) «التدليس في الحديث» (ص: ١٨٠).
(٤) انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٦/ ٧٤)، و«الميزان» (١/ ٣٠).

الكليبيُّ، حدَّثنا سعيد بن أبي عَروبة، ... الخ [(١)].

فعُلِم أنَّه المقصود بكلام ابنِ عَدِيٍّ.

٣ ـ إبراهيم بن زكريا، أبو إسحاق، العِجْليُّ، البَصْريُّ، الواسطيُّ، الضَّريرُ[(٢)] [ز].

● **نوع التدليس: الإسناد ـ إنْ ثبت عليه ـ**

● **المرتبة : الخامسة**

قال عنه ابنُ حبَّانَ: «يأتي عن الثقات ما لا يُشبه حديث الأثبات، إنْ لم يكن بالمتعمِّد لها فهو المدلِّس عن الكذَّابين؛ لأنِّي رأيته قد روى أشياء عن مالكٍ موضوعة، ثمَّ رواها عن موسى بن محمَّد ابن البلقاويِّ عن مالكٍ»[(٣)].

قلت: وبما أنَّه ضعيفٌ، وحديثه منكرٌ ـ كما قال أبو حاتمٍ ـ، فقد جعلته من أهل المرتبة الخامسة، واللَّه أعلم.

٤ ـ (م، ٤) إبراهيم بن سعيد، الجوهريُّ، أبو إسحاق، الطَّبريُّ الأصل، البغداديُّ، الحافظُ[(٤)] [ز].

● **نوع التدليس: الشُّيوخ**

قال الحافظُ عبدُ اللَّهِ بنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمة عبد العزيز بن أَبَان، أبي خالد القرشيِّ ـ: «وإبراهيم ابن سعيد يقول: أبو خالدٍ القرشيُّ، ولا

---

(١) «الكامل» (٤/ ٣٤٦)، وانظر أيضاً: «لسان الميزان» (٣/ ٢٨١).

(٢) **انظر ترجمته: «الميزان» (١/ ٣١).**

(٣) «المجروحين» (١/ ١١٥ ـ ١١٦).

(٤) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٦/ ٩٣).**

يُسمِّيه لضعفه، وهو: عبد العزيز بن أَبَان»[١].

قلت: وهذا هو تدليسُ الشُّيوخِ، وهو لا يضرُّهُ.

٥ ـ (ت، ق) إبراهيم بن سليمان، الأَفْطَسُ، الدِّمشقيُّ[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثانية [٣]**

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «قال أبو حاتمٍ: لا بأس به، وأشار البُخاريُّ إلى أنَّه كان يُدلِّس»[٤].

قلت: ذكر البُخاريُّ أنَّه كان يرسلُ عن مكحولٍ، ولم أقف على ما ذكره الحافظ ابن حجر عنه من إشارته إلى تدليسِهِ.

[ومن الأخطاء] ـ إبراهيم بن عبد اللَّه بن خالد، المِصِّيصيُّ [٥].

قال ابن حبَّان: «يُسوِّي الحديث، ويسرقه، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم»[٦].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ مُفسِّراً كلامَ ابنِ حبَّانَ السَّابق ـ: «ومعنى

---

(١) «الكامل» (٥/ ٢٨٨).

(٢) **انظر: «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٣٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٠).**

(٣) جعله الدكتور مِسْفر في المرتبة الأولى، وأرى أنَّ ما أثبتناه هو الصَّواب، واللَّه أعلم.

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٩).

(٥) انظر ترجمته: «الميزان» (١/ ٤٠)، وهو من زيادات الدكتور مِسْفر.

(٦) «المجروحين» (١/ ١١٦).

تسوية الحديث: أنَّه يحذف من الإسناد من فيه مقالٌ (١)، وهذا يطلق عليه تدليس التَّسوية»(٢).

قلت: كذا فسَّره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، لكنَّ الحافظَ برهانَ الدِّين الحَلَبيَّ فسَّرَ التَّسْوية هنا بالوضع؛ حيث قال: «ويُسوِّيه مقتضاه أنَّه يضع»(٣)، وتفسيره هذا هو الأقرب للصواب من تفسير الحافظِ ابنِ حَجَرٍ، لأنَّ الحافظَ ابنَ عَدِيٍّ ذكر في ترجمة سفيان بن محمَّد الفَزَاريِّ أنَّه: «يسرقُ الحديثَ، ويسوِّي الأسانيدَ»(٤)، وفسَّر تسوية الإسناد بتغيير الإسناد، وإبدال رجاله برجال آخرين.

فقد أخرج ابنُ عَدِيٍّ من طريق سفيان بن محمَّد الفَزَاريِّ قال: حدَّثنا منصور بن سلمة، حدَّثنا سليمان بن بلال، عن جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إذا رأيتُم على مِنْبري فاقتلوه ـ يعني فلاناً (٥) ـ».

ثمَّ قال ابنُ عَدِيٍّ: «فسوَّاه سفيان الفَزَاريُّ هذا؛ فقال: عن جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن جابر، ورواه عن منصور بن سلمة، عن سليمان بن بلال، وسليمان ثقة، ومنصور لا بأس به، وإنَّما يروي جعفر بن محمَّد عن جماعةٍ من أهل بَدْرٍ، عن النَّبيِّ ﷺ، حدَّثناه ابنُ سعيدٍ، حدَّثنا أبو شيبة ابن أبي بكر ابن أبي شيبة، عن خالد بن مخلد، عن سليمان بن

---

(١) جاء في الأصل: فقال، والصَّواب ما أثبتناه.
(٢) «لسان الميزان» (١/ ١٦٩).
(٣) «الكشف الحثيث» (ص: ٤٢).
(٤) «الكامل» (٣/ ٤١٩).
(٥) جاء في الأصل: فلان، والصواب ما أُثبت.

بلال، عن جعفر»[١].

ثمَّ قال في آخر ترجمة سفيان: «وفي أحاديثه موضوعات، وسرقات يسرقها من قومٍ ثقاتٍ، وفي أسانيد ما يرويه تبديل قومٍ بدل قوم، واتصال الأسانيد، وهو بيِّن الضَّعف»[٢].

وكذلك أخرجَ ابنُ عَدِيٍّ في ترجمة سيفِ بنِ محمَّد ابن أخت سفيان الثوريِّ من طريقه قال: حدَّثنا عبد العزيز بن رفيع، عن عامر بن واثلة، عن أبي مسعود الأنصاريِّ؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لو يعلمِ النَّاسُ ما في الصَّفِ الأوَّلِ؛ ما أصابوه إلَّا بقرعةٍ».

قال ابنُ عَدِيٍّ: «قال لنا ابنُ صَاعِدٍ: بيَّن سيفٌ ضعفه في إسناد هذا الحديث وتسويته، وإنَّما هو عن عامر بن مسعود.

والذي قاله ابنُ صَاعِدٍ كما قال، وسيف بن محمَّد جعل بدل عامر بن مسعود: عامر بن واثلة، وعامر بن واثلة هو: أبو الطُّفيل، ثمَّ زاد في الإسناد أيضاً: عن أبي مسعودٍ الأنصاريِّ، عن النَّبيِّ ﷺ، وليس لأبي مسعود ولا لعامر بن واثلة في هذا الإسناد ذكر، وقد رواه عن عبد العزيز بن رفيع جماعة من الكوفيين، وغيرهم، عن عامر بن مسعود، عن النَّبيِّ ﷺ مرسلاً»[٣].

قلت: فأنت ترى هنا أنَّ تسوية الأسانيد إذا جاءت مقترنةً بسرقةِ

---

(١) «الكامل» (٣/ ٤١٩).
(٢) المرجع السَّابق (٣/ ٤٢٠ ـ ٤٢١).
(٣) «الكامل» (٣/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣).

الحديثِ فالمقصود بها: تغيير الإسناد، وتبديل رجاله، وقد وافق ابنَ عَدِيٍّ على هذا التفسير الإمام ابنُ الجوزيِّ حيث قال: «وقد كان بعضهم يضع الحديث فيسرقه الآخر، ويغيِّر إسناده»(١)، فعبارةُ ابنِ الجوزيِّ مُفَسِّرةٌ لقول من قال: «يسرقُ الحديثَ، ويسوِّي الأسانيدَ».

لذا؛ أرى أنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ قد جانب الصَّوابَ في تفسيره هذا، أمَّا استدراكه على شيخه العراقيِّ حيث قال: «ذكر شيخنا ـ العراقيُّ ـ ممَّن عُرفَ بالتَّسويةِ جماعةً، وفاته أنَّ ابنَ حِبَّانَ قال في ترجمة ... إبراهيم بن عبد اللَّه المِصِّيصيِّ: كان يُسوِّي الحديث»(٢)؛ فهو مردودٌ بما بيَّنَّاه آنفاً، وقد تابع الدكتور مِسْفر الحافظَ ابنَ حَجَرٍ في تفسيره للتَّسويةِ، فذكر إبراهيم بن عبد اللَّه المِصِّيصيَّ في كتابه: «التَّدليس في الحديث»(٣)، وجعله في المرتبة الخامسة.

٦ ـ (ت، ق) إبراهيم بن عثمان بن خواستي، أبو شَيْبَة، العَبْسِيُّ مولاهم، الكوفيُّ، قاضي واسط، وهو جدُّ بني أبي شَيْبَة(٤)[ز].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الخامسة**

قال الحافظُ ابنُ عَدِيٍّ: حدَّثنا محمَّد بن أحمد بن الحسين الأهوازيُّ، حدَّثنا عبد الرحمن بن معاوية العتبيُّ؛ قال: سمعت عمرو بن خالد الحَرَّانيَّ يقول: سمعت أبا شَيْبَة إبراهيم بن عثمان يقول: «ما

---

(١) «الموضوعات» (١/ ١٧٧).
(٢) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢٢).
(٣) برقم: (١٨٣).
(٤) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢/ ١٤٧).

سمعت من الحَكَمِ إلَّا حديثاً واحداً، قال: وكان الحَكَمُ زوج أُمِّهِ»[(١)].

قلت: أورد له ابنُ عَدِيٍّ عن الحَكَم بن عتيبة عدَّة أحاديث، وهذا يقتضي تدليسه، ولكن يُعَكِّرُ على ذلك أَنَّ هذه الرِّواية التي ذكرها ابن عَدِيٍّ هي عن شيخه محمَّد بن أحمد بن الحسين الأهوازيِّ؛ وقد قال عنه تلميذه ابنُ عَدِيٍّ: «يروي عمَّن لم يَلْقَه، قد كتبت عنه بتنِّيس، وسألت عنه عَبْدان فقال: كذَّابٌ، كتب عنِّي أحاديث ابنِ جُريجٍ وادَّعاها عن شيوخٍ»[(٢)].

٧ ـ إبراهيم بن علي بن يوسف، الفَيْروزاباديُّ، أبو إسحاق، الشِّيرازيُّ، الشَّافعيُّ[(٣)] [ز.]

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «قيل: إنَّ ظاهراً النَّيسابوريَّ [(٤)] خرَّج لأبي إسحاق جُزْءاً؛ فقال: أخبرنا أبو علي بن شاذان، ومرَّةً: أخبرنا الحسن بن أحمد البزَّاز، ومرَّةً: أخبرنا الحسن بن أبي بكرٍ الفارسيُّ، فقال: مَنْ ذا؟ قال: هو ابن شاذان، فقال: ما أريدُ هذا الجزءَ، التَّدليسُ أخو الكذبِ»[(٥)].

٨ ـ (ع) إبراهيم بن محمَّد بن الحارث، أبو إسحاق، الفَزَاريُّ، الكوفيُّ[(٦)] [ز].

---

(١) «الكامل» (١/ ٢٣٩).

(٢) «الميزان» (٣/ ٤٥٥).

(٣) **انظر ترجمته: «السِّير» (١٨/ ٤٥٢).**

(٤) هو: الشَّيخُ الحافظ أبو محمَّد ظاهر بن أحمد، السَّليطيُّ، النَّيسابوريُّ، (ت: ٤٨٢هـ)، انظر ترجمته: «السِّير» (١٩/ ٨٩).

(٥) «السِّير» (١٨/ ٤٥٦).

● **نوع التدليس: الشيوخ**

لم يثبت عليه أنَّه كان يُدلِّسُ تدليسَ الإسنادِ، فقد قال العلائيُّ: «وأبو إسحاق الفَزَاريُّ ليس بمدلِّس»(١)، ولكنَّه كان يُدلِّسُ تدليسَ الشُّيوخ، قال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزَاريُّ، عن رجلٍ من أهلِ الشَّام، عن أبي عثمانَ، عن أبي خِداش؛ قال: كنَّا في غزاةٍ، فَنَزَلَ النَّاسُ مَنْزِلاً، فقطع النَّاسُ الطَّريقَ، ومدُّوا الحبالَ على الكلإِ، فلمَّا رأى ما صنعوا؛ قال: سبحان اللَّه! لقد غزوت مع رسول اللَّه ﷺ غزوات فسمعته يقول: «النَّاسُ شركاءَ في ثلاثٍ: في الماء، والكلإِ، والنَّار»؟ قال أبي: هذا الرجلُ من أهلِ الشَّام هو عندي: بقيَّة، وأبو عثمان هو عندي: حَرِيز بن عثمان، وأبو خِداش لم يدرك النَّبيَّ ﷺ، إنَّما حكى عن رجلٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ كذلك.

حدَّثنا أبو اليمان، وعليُّ بن الجعد، عن حَريز كما وصفت، وإنَّما لم يُسمِّه أبو إسحاق لأنَّه كان حيّاً في ذلك الوقت»(٢).

٩ ـ إبراهيم بن محمَّد بن عَرَفَة بن سليمان، أبو عبد اللَّه، العَتَكيُّ، الأَزْدِيُّ، الواسطيُّ، النَّحْويُّ، المشهور بـ: نِفْطَوَيْه(٣) [ز]..

● **نوع التدليس: الشُّيوخ**

حدَّثَ عن محمَّد بن يونس الكُدَيميِّ ـ أحدُ المتروكين ـ فقال: حدَّثنا محمَّد بن عبد الوهَّاب القرشيُّ، وقال مرَّةً: حدَّثنا محمَّد بن

---

(١) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢/ ١٦٧).

(٢) «جامع التحصيل» (ص: ١٤١).

(٣) «العلل» (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، و«المراسيل» (ص: ٢٥٤، ٢٥٥ ـ رقم: ٩٤٥) وجاء فيه: أبو خِراش ـ بالراء ـ، وهو خطأ، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٨).

(٤) انظر ترجمته: «السِّير» (١٥/ ٧٥).

موسى بن يزيد الساميُّ [١].

قال ابنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمة محمَّد بن يونس الكُدَيميِّ ـ: «اتُّهِمَ بوضعِ الحديثِ، وبسرقته، وادَّعى رؤية قومٍ لم يرهم، ورواية عن قومٍ لا يُعرفون، وترك عامَّة مشايخنا الرِّواية عنه، ومن حدَّث عنه نسبه إلى جدِّه موسى؛ لئلَّا [٢] يُعرف»[٣].

١٠ ـ (ق) إبراهيم بن محمَّد بن أبي يحيى، الأَسْلَميُّ، أبو إسحاق، المدنيُّ [٤].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبــة: الخامسة**

قال سفيان بن عبد الملك: «سألتُ ابنَ المباركِ: لِمَ تركتَ حديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ قال: كان مُجاهراً بالقَدَرِ، وكان صاحبَ تدليسٍ»[٥].

وقال الإمامُ الشَّافعيُّ: «كان في إبراهيم بن أبي يحيى حمقٌ، وكان يُدلِّسُ في الحديثِ»[٦].

وقال أبو بكرٍ الأثرم أحمد بن محمَّد: «سمعت أبا عبد اللَّه ـ يعني

---

(١) انظر: «موضِّح الجمع والتفريق» (٢/ ٤٤١).

(٢) جاء في الأصل: بأن لا، والمثبت من «تهذيب التهذيب».

(٣) «الكامل» (٦/ ٢٩٢).

(٤) **انظر: «جامع التحصيل» (رقم:٢)، و«التبيين» (رقم:١)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:١٢٩)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٨٤).**

(٥) «السِّير» (٨/ ٤٥١)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٩).

(٦) «مناقبُ الشَّافعيِّ» للبيهقيِّ (١/ ٥٣٢).

أحمد بن حنبل ـ ذكر إبراهيم بن أبي يحيى فقال: يأخذُ حديثَ النَّاسِ فيجعلُهُ في كتبِهِ، ويرويه عنهم يُدلِّسه، فقيل له: مَنْ هذا؟ فقال: إبراهيم بن أبي يحيى»[١].

وذكر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ أنَّ الإمامَ الدَّارقطنيَّ وصفه بالتَّدليسِ أيضاً[٢].

١١ ـ (ع) إبراهيم بن يزيد بن شَرِيك، التَّيْمِيُّ، أبو أسماء، الكوفيُّ[٣].

- **نوع التدليس: الإسنـاد**
- **المـرتبــة : الثانيــة**

قال حسين بن علي الكَرَابيسيُّ: «حدَّث عن زيد بن وهب قليلاً أكثرها مُدلَّسة»[٤].

قلت: لم يذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «طبقاتِ المُدلِّسينَ»؛ مع أنَّه قال في «التقريب»: «ثقة؛ إلَّا أنَّه يُرسل ويُدلِّس»[٥].

لذلك استدركه الدكتور عاصم القريوتيُّ على الحافظِ، وكذلك الدكتور مِسْفر، وجعله في المرتبة الثَّانية.

تنبيـهٌ: قال الدكتور مِسْفر: «وقال القطَّان ـ في رواية إبراهيم التَّيْمِيِّ

(١) «الضعفاء» للعقيليِّ (١/ ٦٣).
(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٣٧).
(٣) «الملحق الثاني على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٧٥).
(٤) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٥٤).
(٥) «التقريب» (رقم: ٢٦٩).

عن أنسٍ في القُبْلَةِ للصَّائمِ ـ: لا شيء، لم يسمعه من أنس. انتهى، قلت ـ أي الدكتور مِسْفر ـ: قد روى عن أنسٍ كثيراً، وقد أدركه ومات قبله سنة (٩٢)، أو (٩٤) من الهجرة، وهذا هو التَّدليسُ»[١].

قلت: قد أخطأ الدكتور مِسْفر في إيراده لقول يحيى بن سعيد القطَّان السَّابق في ترجمة إبراهيم بن يزيد التَّيْميِّ، فقول يحيى القطَّان هذا ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» حيث نقل عن عليِّ بن المدينيِّ أنَّه قال: «وسألتُ يحيى عن حديث التَّيْميِّ، عن أنسٍ؛ في القُبْلَةِ للصَّائمِ؟ فقال: لا شيء، لم يسمعه»[٢].

فعليُّ بنُ المدينيِّ في سؤاله ليحيى القطَّان لم يحدِّد مَنْ هو التَّيْميُّ هذا؟ وعند البحث وجدنا أنَّ المقصود هنا هو: سليمان بن طَرخان التَّيْميُّ، وليس إبراهيم بن يزيد التَّيْميّ، فقد أخرج الطبرانيُّ في «الأوسط» (رقم: ٤٤٥٢)، و«الصَّغير» (رقم: ٦١٤ ـ الرَّوض الداني) من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أنسٍ؛ قال: سُئل رسول اللَّه ﷺ: أَيُقبِّل الصَّائم؟ فقال: «وما بأس ذلك؟ ريحانة يشمُّها».

وقد تنبَّه الحافظُ العلائيُّ لهذا الأمرِ فقال: «وأظنُّ هذا القول من يحيى عن سليمان التَّيْميِّ»[٣].

والَّذي أوقع الدكتور مِسْفر في هذا الخطإِ هو متابعته للحافظِ ابنِ حَجَرٍ، حيث ذكر الحافظُ قول يحيى بن سعيد القطَّان السَّابق في ترجمة

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٤٩).
(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٣٧).
(٣) «جامع التحصيل» (ص: ١٤٣)، و«تحفة التحصيل» (ص: ١٩).

إبراهيم بن يزيد التَّيْميِّ؛ نقلاً عن الحافظِ ضياءِ الدِّينِ المقدسيِّ دون التحقُّق في نقله هذا، ولعلَّ الحافظ الضّياء هو الذي حدَّد المقصود بالتَّيْميِّ، فتبعه ابنُ حَجَرٍ في ذلك، وتبعهم الدكتور مِسْفر، وهو من متابعة السَّاهِي السَّاهيَ.

١٢ ـ (ع) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، النَّخَعيُّ، أبو عمران، الكوفيُّ، الفقيهُ[١].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الثانية**

قال خلف بن سالم: «سمعت عدَّةً من مشايخ أصحابنا تذاكروا كثرة التَّدليس والمُدلِّسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم، فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن، وإبراهيم بن يزيد النَّخَعيِّ؛ لأنَّ الحسن كثيراً ما يدخل بينه وبين الصَّحابة أقواماً مجهولين. وربَّما دَلَّس عن مثل: عُتَي بن ضَمْرة، وحنتف بن السجف، ودغفل بن حنظلة، وأمثالهم، وإبراهيم ـ أيضاً ـ يُدخل بينه وبين أصحاب عبد اللَّه مثل: هُنَيِّ بنِ نُوَيرة، وسهمِ بنِ منجاب، وخزامة الطائيِّ، وربَّما دَلَّس عنهم»[٢].

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ١)، و«التبيين» (رقم: ٢)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٣٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٧٦).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٨).

١٣ ـ أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العبَّاس، الجُرْجانيُّ، أبو بكرٍ، الإسماعيليُّ[١].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال السَّهْمِيُّ ـ في ترجمة محمَّد بن أحمد الغطريفيِّ ـ: «وحدَّث عنه أبو بكرٍ الإسماعيليُّ ـ في الصَّحيح وغيره ـ أكثر من عشرين حديثاً، روى عنه قال مرَّةً: حدَّثنا محمَّد بن أبي حامد النَّيسابوريُّ، وقال مرَّةً: محمَّد بن أحمد العبقسيُّ، وقال في حديثٍ آخر: محمَّد بن أحمد العَبْديُّ، وقد قال: الثَّغريُّ ـ أيضاً ـ، وقال: محمَّد بن أحمد بن الحسين»[٢].

وقال ابنُ الكيَّالِ ـ في ترجمة الغطريفيِّ أيضاً ـ: «وقد حدَّث عنه الحافظُ أبو بكرٍ الإسماعيليُّ في «صحيحه»، إلَّا أنَّه دَلَّس اسمه؛ فقال مرَّةً: حدَّثنا محمَّد بن أبي حامد النَّيسابوريُّ، وقال مرَّةً: حدَّثنا محمَّد بن أحمد البغويُّ، وقال مرَّةً: حدَّثنا محمَّد بن أحمد بن الورديِّ، وقال مرَّةً: حدَّثنا محمَّد ابن أبي حامد، وقال مرَّةً: حدَّثنا محمَّد بن أحمد العبقسيُّ، وقال مرَّةً: حدَّثنا محمَّد بن أحمد بن الحسين؛ ولم ينسبه.

ونسبةُ الغطريفيِّ إلى أحد أجداده، ولم يُدلِّسه الإسماعيليُّ لضعفه، ولكن لكونه ليس في مرتبة شيوخه، وإنَّما هو من أقرانه، وكان نازلاً في مَنْزِلِ الإسماعيليِّ، وتوفي الإسماعيليُّ قبله في سنة: إحدى وسبعين وثلاثمائة، في غُرَّةِ رجبٍ، وتأخَّر الغطريفيُّ ست سنين، فتوفي سنة:

(١) «الملحق الثاني على طبقات المدلِّسين» للقريوتي (رقم:٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١)، وجعله في المرتبة الأولى.

(٢) «تاريخ جرجان» (ص: ٤٣٠ ـ رقم:٧٧٩).

سبع وسبعين، في شهر رجب أيضاً، فلذلك أبهم نَسَبَهُ»[١].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «حدَّث عنه رفيقه الإمامُ أبو بكرٍ الإسماعيليُّ في تواليفه أكثر من مئة حديث، فمرَّةً يقول فيه: حدَّثنا محمَّد بن أحمد العَبْديُّ، ومرَّةً: حدَّثنا محمَّد بن أبي حامد الثَّغريُّ، ومرَّةً: النَّيسابوريُّ، ومرَّةً: العبقسيُّ، يُدلِّسه لكونه باقياً عنده بالبلد»[٢].

١٤ ـ أحمد بن عبد اللَّه بن أحمد بن إسحاق، أبو نُعَيمٍ، المِهْرانيُّ، الأصبهانيُّ، صاحب «الحِلْيَة»[٣].

● نوع التدليس: الصِّيَغ

● المرتبة : الأولى

قال الحافظُ أبو بكرٍ الخطيبُ: «وقد رأيت لأبي نُعيم أشياءَ يتساهلُ فيها؛ منها: أنْ يقول في الإجازة: أخبرنا؛ من غير أنْ يُبيِّنَ، واللَّه أعلم»[٤].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «هذا مذهبٌ رآه أبو نُعَيمٍ وغيرُهُ، وهو ضربٌ من التَّدليسِ»[٥].

وقال ـ أيضاً ـ: «قول الخطيبِ: كان يتساهل . . . إلى آخره، هذا

(١) «الكواكب النَّيِّرات» (ص: ٤٠٤ ـ ٤٠٥).

(٢) «السِّير» (١٦/ ٣٥٤)، وانظر أيضاً: «معجم البلدان» لياقوتٍ الحمويِّ (٢/ ٨١).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢).

(٤) «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (١٩/ ٥١)، و«السِّير» (١٧/ ٤٦٠)، و«تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ١٠٩٦)، و«طبقات السُّبكيِّ» (٤/ ٢٣).

(٥) «الميزان» (١/ ١١١).

شيءٌ قلَّ أنْ يفعلَه أبو نُعَيم، وكثيراً ما يقول: كتبَ إِلَيَّ الخُلْديُّ، ويقول: كتبَ إِلَيَّ أبو العبَّاس الأصمُّ، وأخبرنا أبو الميمون بن راشد في كتابه، ولكنِّي رأيتُه يقولُ في شيخِه عبد اللَّه بن جعفر بن فارس الَّذي سمع منه كثيراً، وهو أكبر شيخ له: أخبرنا عبد اللَّه بن جعفر ـ فيما قُرِئَ عليه ـ، فيُوهمُ أنَّه سمعه، ويكونُ ممَّا هو له بالإجازةِ، ثمَّ إطلاق الإخبارِ على ما هو بالإجازةِ مذهبٌ معروفٌ قد غلبَ استعمالُهُ على مُحدِّثي الأندلس، وتوسَّعوا فيه، وإذا أطلق ذلك أبو نُعيم في مثل الأصَمِّ، وأبي ميمون البَجَليِّ، والشُّيوخ الذين قد عُلِم أنَّه ما سَمِع منهم، بل له منهم إجازة؛ كان له سائغاً، والأحوطُ تجنُّبُهُ.

وقال الحافظُ أبو زكريا يحيى بن أبي عمرو: سمعت أبا الحسين القاضيَّ، سمعت عبد العزيز النَّخْشَبيَّ يقولُ: لَمْ يسمَعْ أبو نُعيم «مُسند الحارث بن أبي أسامة» بتمامه من أبي بكر بن خلَّاد، فحدَّث به كُلِّه، فقال الحافظُ ابنُ النَّجَّار: قد وَهِمَ في هذا، فأنا رأيتُ نسخةَ الكتابِ عتيقةً وخطُّ أبي نُعيم عليها يقول: سمع منِّي فلانٌ إلى آخر سماعي من هذا «المسند» من ابن خلَّاد، ويُمكِنُ أنْ يكون رَوَى الباقي بالإجازة»[1].

وقال الإمامُ زكيُّ الدِّينِ عبدُ العظيم المنذريُّ: «أبو نُعيم هذا هو الإمام الذي اشتهرت إمامته وعدالته في آفاق الأرضِ، ويُعوَّل عليه فيما ينقله ويقوله، فلا يُنقصه هذا القول شيئاً، إذْ أبو نُعَيْم رَحِمَهُ اللَّهُ يقول في معظم تصانيفه: أخبرنا فلانٌ إجازةً، وعلى تقدير أنْ يُطْلِقَ في الإجازةِ أخبرنا من غير أنْ يُبيِّن؛ فهو مذهب جماعة من العلماء كابن جُريج وغيره، ومذهب الإمام مالك وأهل المدينة أيضاً جوازه، فلا يَبْعُد أنْ يكون مذهباً

(١) «السِّير» (١٧/ ٤٦٢).

له، ومثل هذا لا يقدح في الأئمَّة»(١).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «كانت له إجازة من أُناسٍ أدركهم ولم يلْقهم، فكان يروي عنهم بصيغة أخبرنا ولا يُبيِّن كونها إجازة، لكنَّه كان إذا حدَّث عمَّن سمع منه يقول: حدَّثنا، سواء ذلك قراءةً أو سماعاً، وهو اصطلاحٌ له تبعه عليه بعضهم، وفيه نوع تدليسٍ بالنسبةِ لمن لا يعرف ذلك»(٢).

١٥ ـ أحمد بن عبد الجبَّار بن محمَّد، العُطَارِديُّ، التَّميميُّ، أبو عمر، الكوفيُّ (٣).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبــة : الثالثـة (٤)**

قال ابنُ عَدِيٍّ: «لا يُعْرَفُ له حديثٌ منكرٌ رواه، وإنَّما ضَعَّفُوه أنَّه لم يَلْقَ من يُحدِّث عنهم»(٥).

وقال محمَّد بن عبد اللَّه الحضرميُّ: «أحمد بن عبد الجبَّار العُطَارديُّ كان يكذبُ، قال لي بعض شيوخنا: إنَّما طعن على العُطَارديِّ من طعن عليه بأن قال: الكتب التي حدَّث منها كانت كتب أبيه، فادَّعى سماعها معه»(٦).

---

(١) حاشيته على «الضُّعفاء والمتروكين» لابن الجوزيِّ (١/ ٧٧).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٢٧).

(٣) **انظر: «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٦٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٧٤).**

(٤) جعله الدكتور مِسْفر في المرتبة الثانية.

(٥) «الكامل» (١/ ١٩١)، وقال الإمام الذَّهبيُّ في «السِّير» (١٣/ ٥٦) مُعقِّباً على كلامه هذا: «قد لَقِيهم وله بضعَ عشرةَ سنةً».

(٦) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٣).

قلت : أمَّا أبو عُبيدة السَّرِيُّ بنُ يحيى فقد قال عنه: «ثقة»[(١)]، وأثنى عليه أبو كُرَيب محمَّد بن العلاء، فقد سأل حمزة بن يوسف الإمام أبا الحسن الدَّارقطنيَّ عن أحمد بن عبد الجبَّار العُطَارديِّ؟ فقال: «لا بأس به، أثنى عليه أبو كريب، وسُئِلَ عن مغازي يونس بن بُكير؟ فقال: مُرُّوا إلى غلام بالكناس يُقال له: العُطَارديُّ، سمع معنا مع أبيه، فجئنا إليه؛ فقال: لا أدري أين هو، ثمَّ وجده في برج الحَمَامِ؛ فحدَّث به»[(٢)].

وقال الحسين بن حُميد بن الرَّبيع: «ابتدأ أبو كُرَيب محمَّد بن العلاء يقرأ علينا كتاب «المغازي» ليونس بن بكير، فقرأ علينا مجلساً أو مجلسين، فَلَغَطَ بعضُ أصحابِ الحديث، فقطعَ قراءتَه، وحلفَ لا يقرأه علينا، فعُدنا إليه فسألناه، فأبى؛ وقال: امضُوا إلى عبد الجبَّار العُطَارديِّ، فإنَّه كان يحضُر سماعه معنا من يونس، فقلنا له: فإنْ كان قد مات؟ قال: اسمعوه من ابنه أحمد فإنَّه كان يحضره معه، فقمنا من عنده ومعنا جماعة من أصحاب الحديث، فسألنا عن عبد الجبَّار؟ فقيل لنا: قد مات، وسألنا عن ابنه؟ فدللنا على منـزله، فجئناه، فاستأذنا عليه، وعرَّفناه قصتنا مع أبي كُرَيب، وأنَّه دلَّنا على أبيه وعليه، وكان يلعبُ بالحَمَامِ الهُدّى؛ فقال لنا: مُذْ سمعناهُ ما نظرتُ فيه، ولكن هو في قَمَاطِر فيها كتبٌ فاطلبوه، فقمت فطلبتُه، فوجدتُه وعليه ذَرْقُ الحَمَامِ، وإذا سَمَاعه مع أبيه بالخَطِّ العتيق، فسألتُه أنْ يدفعَه إليَّ ويجعلَ وراقتَه لي، ففعل»[(٣)].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٣)، و«السِّير» (١٣/ ٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥).
(٢) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٤)، و«السِّير» (١٣/ ٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥).
(٣) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٤)، و«السِّير» (١٣/ ٥٦ ـ ٥٧).

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «جرى هذا سنةَ نيِّفٍ وأربعين ومئتين، ثمَّ عاش بعد ذلك بِضْعاً وعشرين سنة، وتكاثر عليه المُحدِّثون»(١).

وقال الخطيبُ البغداديُّ مُدافعاً عن العُطَارِديِّ: «كان أبو كُرَيبٍ من الشُّيوخ الكبارِ الصَّادقين الأبرار، وأبو عُبيدة السَّرِي بن يحيى شيخ جليل أيضاً ثقة من طبقة العُطَارِديِّ، وقد شهد له أحدهما بالسَّماع، والآخر بالعدالةِ، وذلك يفيد حُسْن حالته، وجواز روايته، إذْ لم يثبت لغيرهما قول يُوجب إسقاط حديثه، واطِّراح خبره.

فأمَّا قول الحضرميِّ في العُطَارِديِّ أنَّه كان يكذب(٢)؛ فهو قولٌ مُجْملٌ يحتاج إلى كشفٍ وبيانٍ، فإنْ كان أراد به وضع الحديث؛ فذلك معدوم في حديث العُطَارِديِّ، وإنْ عنى أنَّه روى عمَّن لم يدركه؛ فذلك أيضاً باطل؛ لأنَّ أبا كُرَيبٍ شهد له أنَّه سمع معه من يونس بن بكير، وثبت أيضاً سماعه من أبي بكر بن عيَّاش، فلا يُستنكر له السَّماع من حفص بن غياث، وابنِ فضيلٍ، ووكيع، وأبي معاوية؛ لأنَّ أبا بكر بن عيَّاش تقدَّمهم جميعاً في الموت، وأمَّا ابنُ إدريس فتوفِّي قبل أبي بكرٍ بسنةٍ، وليس يمتنع سماعه منه؛ لأنَّ والده كان من كبار أصحاب الحديث فيجوز أنْ يكون يكذبه، وقد روى العُطَارديُّ عن أبيه عن يونس بن بكير أوراقاً من «مغازي» ابن إسحاق، ويشبه أنْ يكون فاته سماعها من

---

(١) «السِّير» (١٣/ ٥٧).

(٢) تقدَّم قوله سابقاً، وقد تعقَّبه الإمام الذَّهبيُّ أيضاً بقوله: «يعني في لَهْجَتِه، لا أنَّه يكذب في الحديث، فإنَّ ذلك لم يُوجدْ منه، ولا تفرَّدَ بشيءٍ، وممَّا يُقوِّي أنَّه صدوقٌ في باب الرِّوايةِ: أنَّه رَوى أوراقاً مِنَ «المغازي» بِنُزُولٍ عن أبيه، عن يونس ابن بُكَير».
انظر: «السِّير» (١٣/ ٥٧).

يونس، فسمعها من أبيه عنه، وهذا يدلُّ على تحرِّيه للصدقِ، وتثبُّتِه في الرِّوايةِ، واللَّه أعلم»[١].

قلت: لذا أرى أنَّ الصَّواب عدم ذكره في المدلِّسين، ولولا ذكر الحافظِ ابنِ حَجَرٍ له ما ذكرته، ولم أَرَ أحداً سبق الحافظَ إلى ذكره.

تنبيـه: قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥): «[روى] عنه أبو داود فيما قيل»، وقال في «التقريب» (رقم: ٦٤): «لم يثبت أنَّ أبا داود أخرج له»، لذلك لم يذكره الحافظُ الذَّهبيُّ في «الكاشف»، ولم يرقم له برمز أبي داود في كلٍّ من «السِّير»، و«ميزان الاعتدال»، لهذا لم أرقم له برمز أبي داود في صَدْرِ ترجمته هنا.

١٦ ـ أحمد بن عليِّ بن ثابت بن أحمد، البغداديُّ، أبو بكرٍ، الخطيبُ، صاحب «تاريخ بغداد»[٢].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الحافظُ ابنُ ماكُولا ـ عند ذكره لشيخه أبي الحسن أحمد بن محمَّد بن أحمد بن منصور العتيقيِّ البغداديِّ ـ: «قال لي: إنَّه رويانيُّ الأصلِ، وانتقل أهله إلى طرسوس، ثمَّ خرجوا عنها بعد، سمع الكثير، وخرَّج الصَّحيحين، وكان ثقةً، مُتْقناً، يَفْهَمُ ما عنده، وكان الخطيبُ ربَّما دَلَّسه وروى عنه وهو في الحياةِ؛ يقول: أخبرني أحمد بن[أبي] جعفر القطيعيُّ، لسكناه في قطيعة أمِّ عيسى»[٣].

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(٢) «الملحق الثاني على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٣)، وجعله في المرتبة الأولى.

(٣) «الإكمال» (٧/ ١٥٠)، وانظر أيضاً: «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٠٣).

وقال ياقوتُ الحَمَويُّ ـ عند ذكره للحسن بن محمَّد بن علي بن محمَّد الصوفيِّ، البلخيِّ، أبي الوليد، المعروف بـ: الدَّرْبَنْديِّ ـ: «وأكثر عنه أبو بكر بن علي الخطيبُ في «التاريخ»، مرَّةً يُصرِّح بذكره، ومرَّةً يُدلِّس ويقول: أخبرنا الحسن بن أبي بكر الأشقرُ»(١).

وقال الحافظُ ابنُ الصَّلاح: «والخطيبُ الحافظُ يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهريِّ، وعن عُبيد اللَّه بن أبي الفتح الفارسيِّ، وعن عُبيد اللَّه بن أحمد بن عثمان الصَّيرفيِّ، والجميعُ شخصٌ واحدٌ من مشايخه.

وكذلك يروي عن الحسن بن محمَّد الخلَّال، وعن الحسن بن أبي طالب، وعن أبي محمَّد الخلَّال، والجميع عبارة عن واحد.

ويروي ـ أيضاً ـ عن أبي القاسم التنوخيِّ، وعن علي بن المُحَسِّنِ، وعن القاضي أبي القاسم علي بن المُحَسِّن التنوخيِّ، وعن علي بن أبي علي المعدَّل، والجميعُ شخصٌ واحدٌ، وله من ذلك الكثير، واللَّه أعلم»(٢).

وقال ـ أيضاً ـ: «وأمَّا القسمُ الثَّاني ـ أي تدليس الشُّيوخ ـ فأمره أخف، وفيه تضييعٌ للمروي عنه، وتوعيرٌ لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته، ويختلفُ الحالُ في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه، . . . وتسَمَّحَ بذلك جماعة من الرُّواة المُصنِّفين؛ منهم: الخطيبُ أبو بكرٍ فقد كان لهجاً به في تصانيفه، واللَّه أعلم»(٣).

---

(١) «معجم البلدان» (٢/ ٤٤٩).
(٢) «مقدِّمته» (ص: ٣٢٤ ـ ٣٢٥).
(٣) المرجع السَّابق (ص: ٧٦).

١٧ ـ أحمد بن علي بن المثنَّى بن يحيى، أبو يَعْلَى، التَّميميُّ، المَوْصِلِيُّ، صاحب: «المُسند»[(١)] [ز.]

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الحافظُ ابنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمة عمَّار بن هارون، أبي ياسر المُسْتَملي ـ: «بَصْريٌّ، ضعيفٌ، يسرقُ الحديثَ، كان أحمد بن علي بن المثنَّى إذا حدَّثنا عنه يقول: حدَّثنا عمَّار أبو ياسر، ولا ينسبه؛ لضعفه عنده»[(٢)].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ ـ في ترجمة سليمان بن داود الشَّاذَكُونيِّ ـ: «وقال ابنُ عَدِيٍّ: كان أبو يَعْلَى، والحسن بن سفيان إذا حدَّثا عنه يقولان: حدَّثنا سليمان بن أيوب، لم يزيدا، فيدلِّسانه، ويسترانه»[(٣)].

وقال ـ أيضاً ـ: «حدَّث عنه .....، والحسن بن سفيان وأبو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ، وكانا يُدلِّسانه؛ ويقولان: حدَّثنا أبو أيوب المِنقريُّ»[(٤)].

١٨ـ أحمد بن علي بن محمَّد، أبو الفضل، الكنانيُّ، العسقلانيُّ، المِصْريُّ، الحافظُ، الشهير بـ: ابنِ حَجَرٍ [(٥)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الحافظ السَّخاويُّ: «ومنه ـ يعني من أمثلة تدليسِ الشُّيوخِ ـ

---

(١) **انظر ترجمته: «السِّير» (١٤/ ١٧٤).**

(٢) «الكامل» (٥/ ٧٥).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٠٥)، جاءت عبارة ابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٣/ ٢٩٥) هكذا: «وكان أبو يَعْلى والحسن بن سفيان إذا حدَّثا عنه يقولان: حدَّثنا سليمان أبو أيوب، ولا ينسبانه».

(٤) «السِّير» (١٠/ ٦٧٩).

(٥) «التدليس في الحديث» (رقم: ٤)، وجعله في المرتبة الأولى.

قول شيخِنا ـ يعني الحافظَ ابنَ حَجَرٍ -: أخبرنا أبو العبَّاس بن أبي الفرج بن أبي عبد اللَّه الصحراويُّ بقراءتي عليه بالصَّالحية، وعنى بذلك: الولي أبا زُرْعة ابن شيخه الزين أبي الفضل العراقيَّ، ولم يتنبَّه له إلَّا أفراد، مع تحديثه بذلك حتى لجماعةٍ من خواص الولي وملازميه، وما علموه»(١).

١٩ ـ أحمد بن عمر بن محمَّد بن عبد اللَّه، أبو نصر، الأصبهانيُّ، الغازي (٢).

● نوع التدليس: الصِّيَــغ

● المـرتبــة: الأولـى

قال ابنُ السَّمعانيِّ: «كان لا يفرِّق بشيءٍ بين السَّماع والإجازة»، قال الذَّهبيُّ: «يعني أنَّهما عنده في الاحتجاج سواء، لا أنَّه يجعلها هي ذات السَّماع»(٣).

ونقل الحافظُ ابنُ حَجَرٍ عن الذَّهبيِّ قوله: «يريد أنَّ السَّماع والإجازة سواء في الاتصال، أو الاحتجاج، وإلَّا فمن له أدنى معرفة يريد ـ أي يفهم ـ أنَّ السَّماع شيء، والإجازة شيء»، ثمَّ قال الحافظُ ـ مُتعقِّباً الذَّهبيَّ ـ: «ما أظنُّه أراد ما فهم الذَّهبيُّ، وإنَّما مراده أنَّه إذا حدَّث لا يُمَيِّز هذا من هذا، بل يقول مثلاً في كلٍّ منهما: أخبرنا، ولا يُعيِّن في الإجازة كونها إجازة»(٤).

قلت: هذا الذي ذُكِرَ عن الغازي أنَّه لا يُفرِّق بين السَّماع

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ٢٢٣).
(٢) «التدليس في الحديث» (رقم: ٥)، وانظر ترجمته: «السِّير» (٢٠/ ٨).
(٣) «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٢٧٧).
(٤) «فتح المغيث» (٢/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩).

والإجازة؛ ويقول في كلٍّ منهما: أخبرنا، داخل في تدليس الصِّيغ، وهو مذهب جماعة من العلماء، كما ذكرنا سابقاً في ترجمة أبي نُعَيْمٍ الأصبهانيِّ، وأرى أنَّه من أهل المرتبة الأولى؛ لثقته وإتقانه.

٢٠ ـ أحمد بن عيسى بن زيد، اللَّخميُّ، التِّنِّيسيُّ، المِصْريُّ، الخشَّابُ[1] [ز].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمة إبراهيم بن مالك الأنصاريِّ ـ: «حدَّثنا عليُّ بن محمَّد بن حاتم، حدَّثنا أحمد بن عيسى الخشَّاب، حدَّثنا إبراهيم بن مالك الأنصاريُّ، حدَّثنا حمَّاد بن زيد، عن أيوب، عن الحسن، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «هذا جبريل يخبرني عن اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ: ما أحبَّ أبا بكرٍ وعمر إلَّا مؤمن تقي، ... الخ»[2].

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لإبراهيم بن حِبَّان الأنصاريِّ ـ: «وهو إبراهيم بن مالكٍ الأنصاريُّ الذي روى عنه أحمد بن عيسى الخشَّابُ»[3]، ثمَّ قال: «أحمد بن عيسى الخشَّابُ نسبه إلى جدِّه الأعلى مالك والد أنسٍ، وأسقطَ ما بينهما من الأسماءِ، وقد قال بعضُ النَّاسِ[4] في حديثٍ رواه عنه: حدَّثنا إبراهيم بن حِبَّان النَّجَّار، وقصد ـ بذلك ـ جدّ القبيل من الأنصار المعروفين ببني النَّجَّار، وكان أنس بن مالك

(١) **انظر ترجمته: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٧)، وقد ذكره الحافظ ابنُ حَجَرٍ تمييزاً.**
(٢) «الكامل» (١/ ٢٥٤)، وانظر أيضاً: «موضِّح أوهام الجمع التفريق» (١/ ٤٠٩).
(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٠٩).
(٤) المقصود بالبعض هنا هو: الحسن بن سعيد المَوْصِلِي، ذكر ذلك الذَّهبيُّ في «الميزان» (١/ ٢٢)، وابن ماكُولا في «الإكمال» (٢/ ٣١٢).

منهم؛ وإنَّما كثر الاختلاف في نسب هذا الرجلِ لأجل ضعفه ووهاء رواياته، وكان من أهل البَصْرةِ، فَنَزَلَ المَوْصِلَ، وحدَّث بها وبغيرها من البلدان أحاديث منكرة عن مالك وشعبة والحمَّادين وشريك، فغيَّر نسبه من سمع منه تدليساً للرواية عنه، واللَّه أعلم»[١].

وقال الذَّهبيُّ ـ في ترجمة إبراهيم بن مالك، وبعد إيراده للحديثِ السَّابقِ ـ: «وعندي أنَّ إبراهيم هذا هو: ابن البراء المذكور، دَلَّسوه، ونسبوه إلى الجدِّ الأعلى»[٢].

[تمييز] ـ أحمد بن عيسى بن جمهور، أبو عيسى، المعروف بـ: ابن صلَّار، الخشاب [٣]

قلت: هذا بغداديٌّ ثقةٌ، وهو متوفَّى سنة: (٣٤٤هـ)، أمَّا الذي قبله فهو مِصْريٌّ ضعيفٌ، وقد توفي سنة: (٢٧٣هـ)، وإنَّما ذكرته للتمييز.

[تمييز] ـ أحمد بن عيسى بن حسَّان، المِصْريُّ، المعروف بـ: ابنِ التُّسْتَرِيِّ [٤].

قلت: هذا مِصْريٌّ ـ أيضاً ـ، وهو مُتكلَّم فيه بلا حُجَّةٍ، حدَّث عنه: السِّتَّة سوى الترمذي، مات سنة: (٢٤٣هـ)، ذكرته للتمييز.

---

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤١٠).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٤).

(٣) انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٨١).

(٤) انظر ترجمته: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٦)، و«الميزان» (١/ ١٢٥).

٢١ ـ (د) أحمد بن الفرات بن خالد، الضَّبّيُّ، أبو مسعودٍ، الرَّازيُّ، نزيل أصبهان[١].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ أبي حاتم: «سألت أبي عن خالد بن الهيثم المدائنيِّ؟ فقال أبي: جاءني سعيدٌ البَرْذَعيُّ [٢]؛ فقال: حدَّثنا أبو مسعود بن الفرات، عن خالد، عن بكر بن مضر، عن راشد بن أبي سكنة، عن معاوية، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي ...».

قال أبي: فأنكرت ذلك، وأنكره أبو زُرعة؛ وجعلوا يقولون: هو غريبٌ، فقلت: لم يروِ خالد عن بكر بن مضر شيئاً، فقيل لأبي زُرعة: مَنْ خالد هذا؟ قال: لا أدري من هو، واعلم أنَّ الحديث منكر، فقلت أنا: هو خالدٌ المدائنيُّ، فقيل لأبي زُرْعةَ؛ فقال: صدق، يُشبه أنْ يكون من حديث خالد، ولم يكن أبو مسعود بيَّن لهم مَنْ خالد هذا لكي يحسبوا أنَّه غريب»[٣].

٢٢ ـ أحمد بن محمَّد بن إبراهيم بن حازم، أبو يحيى، السمرقنديُّ، الكَرَابيسيُّ[٤].

● نوع التدليس: الصِّيَغ

● المرتبة : الأولى

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «مُحدِّثٌ مشهورٌ، سمع محمَّد بن نصر

---

(١) انظر ترجمته: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٧).

(٢) جاء في الأصل: البردعي ـ بالدَّال المهملة ـ ، والصَّواب ما أثبت كما في «السِّير» (١٤/ ٧٧).

(٣) «العلل» (١/ ٣٢٢).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (رقم:٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٦).

المَرْوَزيَّ، ومحمَّد بن إسحاق بن خُزَيمة، قال الإِدْريسيُّ: أكثر عن محمَّد بن نصر فاتُّهِم في ذلك، يعني أنَّه دَلَّس عنه الإجازة، فإنَّ له منه إجازة صحيحة، قال الإدريسيُّ: رأيتها بخطِّ محمَّد بن نصر»[(١)].

٢٣ ـ (ع) أحمد بن محمَّد بن حنبل بن هلال، الشَّيْبانيُّ، أبو عبد اللَّه، المَرْوَزيُّ، نزيل بغداد [ز].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «كان أبي يُحدِّثنا عن عمرو بن عُبيد، وربَّما قال: رجل، لا يُسمِّيه، ثمَّ تركه بعد ذلك، وكان لا يُحدِّث عنه»[(٢)].

وقال عبد اللَّه بن أحمد: «حدَّثني أبي، حدَّثنا رجلٌ؛ قال: قلت ليحيى بن سعيد ـ في ربيع الأوَّل، سنة تسعين ومائة ـ: كم لك من سنة؟ قال: إذا مضى شهر ـ أو شهران ـ استوفيت سبعين؛ ودخلت في إحدى، قيل له: في أي سنة ولدت؟ قال: في سنة عشرين ومائة، في أوَّلها».

قال الخطيب البغدادي ـ عقب هذا الخبر ـ: «والرَّجلُ الذي روى هذا الخبر عنه أحمد بن حنبل ولم يُسمِّه هو: عليُّ بن المدينيِّ»[(٣)].

قلت: والظاهرُ أنَّ إبهام الإمام أحمد لاسم عليِّ بنِ المدينيِّ بسبب الجفوة التي حصلت بينهما لأجل إجابته في محنة خلق القرآن، فقد جاء

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٣٠)، وانظر أيضاً: «الميزان» (١/ ١٢٩)، و«لسان الميزان» (١/ ٣٨٠ ـ رقم: ٧٩٦).
(٢) «العلل ـ رواية عبد اللَّه بن أحمد» (٢/ ٣٧١)، و«تاريخ بغداد» (١٢/ ١٨٤).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٤٣).

عن أبي زُرعة أنَّه قال: «كان أحمد لا يرى الكتابة عن أبي نَصْرٍ التَّمَّار، ولا عن أبي مَعْمَر، ولا عن يحيى بن معين، ولا أحداً مِمَّن امْتُحِنَ فأجاب»[(١)]، واللَّه أعلم.

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «ويُروى عن عبد اللَّه بن أحمد أنَّ أباه أمسك عن الرِّوايةِ عن ابنِ المدينيِّ، ولم أَرَ ذلك، بل في «مسنده» عنه أحاديث، وفي «صحيحِ البُخاريِّ» عنه جملةٌ وافرةٌ»[(٢)].

قلت: الذي قصده عبد اللَّه بن أحمد أنَّ أباه أمسك عن الرواية عنه في كتاب «العلل» خاصَّةً، فقد جاء ذلك بيِّناً واضحاً في رواية العُقَيْليِّ عنه، قال العُقَيْليُّ: «وقرأت على عبد اللَّه بن أحمد كتاب «العلل» عن أبيه، فرأيت فيه حكايات كثيرة عن أبيه، عن عليِّ بن عبد اللَّه، ثمَّ ضَرَبَ على اسمه، وكتب فوقه: حدَّثنا رجل، ثمَّ ضَرَبَ على الحديث كلِّه، فسألت عبد اللَّه؟ فقال: كان أبي حدَّثنا عنه، ثمَّ أمسك عن اسمه، وكان يقول: حدَّثنا رجلٌ، ثمَّ ترك حديثه بعد ذلك»[(٣)].

٢٤ ـ أحمد بن محمَّد بن سعيد، أبو العبَّاس، الكوفيُّ، الحافظُ، المعروف بـ: ابن عُقْدَة[(٤)].

- **نوع التدليس:الشُّيوخ**

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لعبد اللَّه بن عَدِي الجرجانيِّ،

(١) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٣٩) ترجمة أبي مَعْمَر إسماعيل بن إبراهيم القطيعيِّ.
(٢) «السِّير» (١١/ ٥٩)، و«الميزان» (٣/ ١٣٨).
(٣) «الضُّعفاء» (٣/ ٢٣٩).
(٤) **انظر ترجمته: «السِّير» (١٥/ ٣٤٠).**

صاحب: «الكامل» ـ: «وهو عبد اللَّه بن عبد اللَّه، روى عنه أبو العبَّاس بن عُقْدة الكوفيُّ»(١).

وقال أبو سَعْدٍ المالينيُّ: «قال لي أبو أحمد بن عَدِيٍّ: سمع منِّي أبو العبَّاس بن عُقْدة كتاب «الجعفرية» عن ابن الأشعث، وحدَّث بها عنِّي؛ قال: حدَّثني عبد اللَّه بن عبد اللَّه»(٢).

قلت: ابنُ عَدِيٍّ معدودٌ في تلاميذِ ابن عُقْدة، فلعلَّ ابن عُقْدة دَلَّس اسمه لأجل ذلك، واللَّه أعلم.

[ومن الأخطاء] ـ أحمد بن محمَّد بن عبد الكريم، أبو طلحة، الفَزَارِيُّ، الوساوسيُّ(٣).

قال الإمامُ الذَّهبيُّ ـ في ترجمته ـ: «[روى] عن نصر بن علي الجهضميِّ، وطبقته»(٤).

قلت: نقل الحافظُ ابنُ حَجَرٍ كلامَ الذَّهبيِّ هذا في «لسان الميزان»، ولكن وقع تحريفٌ في الطَّبعةِ الهندية من «اللِّسانِ»، فقد جاء فيها: «أحمد بن محمَّد بن عبد الكريم، أبو طلحة، الفَزَارِيُّ، الوشا، دلَّس عن نصر بن علي الجهضميِّ، وطبقته»(٥)، فحُرِّفت: «الوساوسي» إلى:

---

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٣٧).

(٢) المرجع السَّابق» (٢/ ٢٣٨).

(٣) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٥/ ٥٧).**

(٤) «الميزان» (١/ ١٤٥).

(٥) «لسان الميزان» (١/ ٢٨٥ ـ الطبعة الهندية)، وجاء في طبعة دار الكتب العلمية المحقَّقة (١/ ٣٨٩): «الوساوسي، دلَّس»، وهو خطأ أيضاً.

«الوشا دلَّس»، وجاءت العبارة على الصَّواب في طبعة دار إحياء التراث المحقَّقة بإشراف محمَّد مرعشلي[١].

٢٥ ـ أحمد بن محمَّد بن يحيى بن حمزة بن واقد، أبو عبد اللَّه، الحضرميُّ، البَتَلْهِيُّ، الدِّمشقيُّ[٢].

- **نوع التدليس: الصِّيَغ**
- **المرتبة: الأولى**

قال أبو عَوَانة الإسْفَرايينيُّ في «صحيحه» ـ بعد أنْ روى عن أحمد بن محمَّد البَتَلْهِيِّ ـ: «سألني أبو حاتم: ما كتبت بالشَّام قدمتي الثالثة؟ فأخبرته بكتابتي مائة حديثٍ لأحمد بن محمَّد بن يحيى بن حمزة[٣] كلّها عن أبيه، فساءه ذلك؛ وقال: سمعت أنَّ[٤] أحمد يقول: لم أسمع من أبي شيئاً، فقلت[٥]: لا يقول: حدَّثني أبي؛ إنَّما يقول عن أبيه إجازة»[٦].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ مُعقِّباً على كلام أبي عَوَانة الإسْفَرايينيِّ ـ: «يعني: ولم يبيِّن كونها إجازة»[٧].

---

(١) (٤٢٧/١).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٧)، وانظر ترجمته: «تاريخ دمشق» (٥/ ٤٦٦)، و«الميزان» (١/ ١٥١).

(٣) جاء في «تاريخ دمشق»: مائة حديث ليحيى بن حمزة كلّها غرائب.

(٤) جاء في «تاريخ دمشق»: أبا أحمد.

(٥) جاء في «تاريخ دمشق»: فيقول.

(٦) «تاريخ دمشق» (٥/ ٤٦٧) وعبارته فيها خلل وسقط، و«لسان الميزان» (١/ ٤٤٤).

(٧) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٣١).

26 ـ أحمد بن موسى بن العبَّاس بن مجاهد، أبو بكرٍ، البغداديُّ، المُقرئُ[1].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الخطيبُ البغداديُّ: «وحدَّث أبو بكر بن مجاهد عن أبي بكر بن أبي داود السِّجستانيِّ؛ فقال: حدَّثنا عبد اللَّه بن أبي عبد اللَّه[2]، وحدَّث أيضاً عن محمَّد بن الحسن بن زياد النَّقَّاش؛ فقال: حدَّثنا محمَّد بن سند[3]»[4].

وقال ابنُ الصَّلاحِ ـ عند ذكره مثالاً على تدليس الشُّيوخ ـ: «مثاله: ما رُوي لنا عن أبي بكر ابن مجاهد الإمام المقرىء أنَّه روى عن أبي بكر عبد اللَّه بن أبي داود السِّجستانيِّ؛ فقال: حدَّثنا عبد اللَّه بن أبي عبد اللَّه، وروى عن أبي بكر محمَّد بن الحسن النَّقَّاش المفسِّر المقرىء؛ فقال: حدَّثنا محمَّد بن سند، نسبه إلى جدٍّ له، واللَّه أعلم»[5].

27 ـ إسحاق بن إدريس، الأسواريُّ، البَصْريُّ، أبو يعقوب[6] [ز].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لإبراهيم بن أبي يحيى ـ: «وهو

(1) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» (رقم: 22)، و«التدليس في الحديث» (رقم: 8).

(2) وانظر: «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (2/ 235).

(3) وانظر: المرجع السَّابق (2/ 450).

(4) «الكفاية» (ص: 369).

(5) في «مقدِّمته» (ص: 74).

(6) **انظر ترجمته: «الميزان» (1/ 184).**

أبو إسحاق الأَسْلَميُّ الذي روى عنه إسحاق بن إدريس، والواقديُّ أيضاً»[١].

وقال ابنُ الجوزيِّ ـ في ترجمة إبراهيم بن محمَّد بن أبي يحيى ـ: «وكانوا يُبَهْرِجُونَهُ؛ لأنَّه ليس بثقةٍ، فكان ابنُ جُريجٍ يقول: حدَّثنا إبراهيم بن محمَّد بن أبي عطاء، ويقول تارةً: حدَّثنا أبو الذئب، وكان يحيى بن آدم يقول: إبراهيم بن أبي يحيى المدني، وكان الواقديُّ يقول: أبو إسحاق بن محمَّد، وربمَّا قاله[٢] إسحاق بن إدريس، وكان مروان بن معاوية يقول: عبد الوهَّاب المغربيُّ[٣]، . . .، إلى غير ذلك»[٤].

٢٨ ـ (خ،٤) إسحاق بن راشد، الجَزَريُّ، أبو سليمان، الحَرَّانـيُّ[٥].

- **نوع التدليس: الصِّيَـغ**
- **المـرتبــة : الأولـى**

أخرجَ الحاكمُ أبو عبد اللَّه من طريق أبي الوليد الطَّيالسيِّ قال: «حدَّثني صاحب لي ـ من أهل الرَّيِّ ـ يُقال له: أشرس؛ قال: قدم علينا محمَّد بن إسحاق فكان يُحدِّثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد فجعل يقول: حدَّثنا الزُّهريُّ، وحدَّثنا الزُّهريُّ، قال:

---

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٨).
(٢) جاء في الأصل: قال، والصَّواب ما أثبتناه.
(٣) جاء في الأصل: المقرىء، والصواب ما أُثبت، وانظر لذلك ترجمة: مروان بن معاوية في «**معجمنا**» هذا.
(٤) «الموضوعات» (٣/ ٢١٧).
(٥) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١١).

فقلت له: أين لقيت ابن شهاب؟ قال: لم أَلْقَهُ، مررتُ ببيتِ المقدسِ فوجدتُ كتاباً له ثَمَّ»(١).

قال السَّخاويُّ: «وَوُصِفَ غيرُ واحدٍ بالتَّدليسِ ممَّن روى عمَّن رآه ولم يجالسه بالصِّيغة الموهمة، بل وُصِف به من صرَّح بالإخبار في الإجازة؛ كأبي نُعيم، أو بالتحديث في الوِجَادَةِ؛ كإسحاق بن راشد الجَزَرِيِّ»(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «كان يُطْلِقُ حدَّثنا في الوِجَادَةِ»(٣).

قلت: لكنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ نقل عن أبي بكر بن أبي خيثمة أنَّه قال: حدَّثنا عبد اللَّه بن جعفر، سمعت عُبيد اللَّه بن عمرو، وأبا المليح يقولان: قال إسحاق بن راشد: بعث محمَّدُ بنُ عليٍّ زيدَ بنَ عليٍّ إلى الزُّهريِّ قال: يقول لك أبو جعفر: استوص بإسحاق خيراً؛ فإنَّه منَّا أهل البيت.

ثمَّ قال الحافظُ ـ مُعقِّباً على هذه الرِّوايةِ ـ: «هذا يدلُّ على أنَّه لقي الزُّهريَّ»(٤).

يقول الدكتور مِسْفر: «هذه القصَّةُ كما تحتمل لقيه للزُّهريِّ تحتمل ـ أيضاً ـ أنَّه لم يَلْقَه، إذِ الكتابة إلى الزُّهريِّ ليستوصي بإسحاق خيراً لا

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص:١١٠)، في الجنس السَّادس من التَّدليسِ، وانظر تعليق الحافظِ العلائيِّ على هذه الحكاية في «جامع التحصيل» (ص: ١٠٠).

(٢) «فتح المغيث» (١/ ٢١١).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٣١).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٢)، وقال في «هدي السَّاري» (ص:٣٨٩): «وروى ابن أبي خيثمة ـ بإسنادٍ جيِّدٍ ـ عن إسحاق أنَّه لَقِيَ الزُّهريَّ».

تعني أنَّه لقيه، فربَّما لم يسافر إليه إسحاق وقتها، أو سافر ولم يَلْقَ الزُّهريَّ، أو لم يصل إلَّا بعد موت الزُّهريِّ، وما دام الأمر محتملاً فعلينا أنْ نأخذ بالنَّصِّ الآخر الصريح في عدم لقائه له: (قال: لم ألْقَه . . .)، وهذه القصة وإنْ كان في إسنادها نظر لقول أبي الوليد الطَّيالسيِّ: حدَّثني صاحب لي من أهل الرَّيِّ يُقال له: أشرس؛ قال: قدم علينا محمَّد بن إسحاق . . . القصة، لكنَّها مع ضعفها لم تخالف نصّاً صريحاً، إنَّما نفت احتمالاً متوهَّماً، ولعلَّها تكفي في ثبوت عدم لقيه، وتنفي الاحتمال المفهوم من الكتابة إلى الزُّهريِّ للتوصية به.

وقد تكلَّم في سماعه وحديثه عن الزُّهريِّ يحيى بن معين؛ قال: ليس في الزُّهريِّ بذاك، وقال الذُّهْليُّ: مضطربٌ من حديث الزُّهريِّ، وقال الدَّارقطنيُّ: تكلَّموا في سماعه من الزُّهريِّ»(١).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «غالبُ ما أخرجَ له البُخاريُّ ما شاركه فيه غيره عن الزُّهريِّ، وهي مواضع يسيرة»(٢).

● إسماعيل بن أبي إسحاق، المُلائيُّ، هو: ابن خليفة، يأتي.

[ومن الأخطاء] ـ إسماعيل بن أوسط، البَجَليُّ، أمير الكوفة(٣).

قال الحافظُ ابنُ حِبَّانَ: «لا يصحُّ له صحبة لصحابيٍّ، وتلك كلُّها أخبارٌ مُدلَّسةٌ؛ لا أعتمد على شيءٍ منها»(٤).

---

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ١٨٢).
(٢) «هدي الساري» (ص: ٣٨٩).
(٣) «الملحق الثاني على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٨٥).
(٤) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٦٣).

قلت: الظاهرُ من كلامِ ابنِ حِبَّانَ أنَّه قصد الإرسال، فهو كثيراً ما يستخدم هذه العبارة في كتابه «مشاهير علماء الأمصار»، ويستخدمها بعض الشيء في كتابه «الثقات»؛ ومراده منها هذا الذي ذكرناه، فمثلاً قال عن عطاءٍ الخُراسانيِّ: «وعطاء لم يَرَ أحداً من الصَّحابةِ، روايته عنهم كلُّها مُدلَّسة»[١]، فابن حِبَّان ممَّن يتوسع في التَّدليس فيدخل فيه بعض صور الإرسال، وقد جاء هذا صريحاً عنه؛ حيث قال ـ في النَّوع الثامن عشر من أنواع جرح الضُّعفاء ـ: «ومنهم المُدلِّس عمَّن لم يَرَه»[٢]، لذا لا أرى إدخاله في المدلِّسين، خلافاً لمن أدخله من المعاصرين، واللَّه أعلم.

٢٩ ـ (ع) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، الأنصاريُّ، الزُّرَقيُّ مولاهم، أبو إسحاق، القارئ[٣] [ز].

- **نوع التدليس: التَّسْوية**
- **المرتبة : الأولى**

أشارَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ إلى تدليسه تدليس التَّسْوية ـ عند ذكره للقسمِ الرَّابعِ من أقسامِ مُدْرج الإسناد ـ حيث قال: «رابعها: أنْ يكون المتنُ عند الراوي إلَّا طَرفاً منه، فإنَّه لم يسمعه من شيخه فيه، وإنَّما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه، فيدرجه بعض الرُّواةِ عنه بلا[٤] تفصيل، وهذا ممَّا يشترك فيه الإدراج والتَّدليس.

(١) «الثقات» (٨/ ٣٠٨).
(٢) «المجروحين» (١/ ٨٠).
(٣) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣/ ٥٦).**
(٤) جاء في الأصل: فلا، وأرى أنَّ الصَّواب ما أثبته.

مثالُ ذلك: حديث إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنسٍ رضي الله عنه في قصَّة العُرَنِيِّينَ، وأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لهم: «لو خرجتم إلى إبلنا فشربتم من ألبانها وأبوالها»، ولفظة:

«وأبوالها» إنَّما سمعها حميدٌ من قتادة، عن أنسٍ رضي الله عنه.

بيَّنه يزيد بن هارون، ومحمَّد بن أبي عَدِيٍّ، ومروان بن معاوية، وآخرون، كلُّهم يقول فيه: «فشربتم من ألبانها»، قال حميد: قال قتادة، عن أنسٍ رضي الله عنه: «وأبوالها».

فروايةُ إسماعيل على هذا فيها إدراجٌ وتسويةٌ، واللَّه أعلم»(١).

وقد تعقَّب الدكتور ربيع بن هادي الحافظَ ابنَ حَجَرٍ؛ فقال: «في قول الحافظِ هذا نظر، وذلك أنَّ عبد الوهَّاب الثَّقفيَّ، وابن وهب عن عبد اللَّه بن عمر وغيره، وهُشيم قد تابعوا إسماعيل بن جعفر في حميد، فرووا عنه لفظة: «وأبوالها» بدون فصل، فلم يذكروا عن حميد: قال قتادة: «وأبوالها».

أمَّا روايةُ عبد الوهَّاب: ففي ابنِ ماجه (رقم:٢٥٨٧)، ولفظها: «لو خرجتم إلى ذودٍ لنا فشربتم من ألبانها وأبوالها».

وأمَّا روايةُ ابنِ وهبٍ، عن عبد اللَّه بن عمر وغيره، عن حميد: ففي النَّسائيِّ (٧/ ٨٧)،ولفظها: «فبعثهم النَّبيُّ ﷺ إلى ذودٍ له؛ فشربوا من ألبانها وأبوالها».

وأمَّا روايةُ هُشَيْمٍ؛ فهي عن عبد العزيز بن صهيب، وحميدٌ الطَّويل: وهي في مُسْلِمٍ (١١/ ١٥٤ ـ شرح النَّوويِّ)، ولفظها: «إنْ شئتم

(١) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٨٣٤ ـ ٨٣٥).

أنْ تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها».

كلُّ هذه الرِّوايات ليس فيها فصل، وهـذا ممَّا يبعد إسماعيل بن جعفر عن وصمة التَّدليسِ والإدراج، والظاهر أنَّ هذا من تصرّف حميد، فكان ـ واللَّه أعلم ـ تارةً يروي الحديث ولا يُبيِّن ما سمعه مباشرة ممَّا سمعه بواسطة قتادة، وأخرى يُبيِّن ويفصل بين ما سمعه من أنس مباشرة، وما سمعه بواسطة قتادة، فحدَّث كلٌّ من أصحابه بما سمع»(١).

قلت: وبما أنَّ إسماعيل بن جعفر ثقةٌ ثبتٌ، ولم أَرَ من أشار إلى تدليسِهِ في غير هذا الحديث؛ فأرى أنَّه من أهل المرتبة الأولى، واللَّه أعلم.

٣٠ ـ (ع) إسماعيل بن أبي خالد، أبو عبد اللَّه، البَجَليُّ، الأَحْمَسيُّ مولاهم، الكوفيُّ(٢).

- **نوع التدليس: الإسناد، الشيوخ**
- **المرتبة : الثانية**

أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا هُشيم؛ قال: أخبرنا يونس، عن الحسن، وإسماعيل بن أبي خالد، عن الشَّعْبيِّ، والمغيرة، عن إبراهيم أنَّهم قالوا: في دِيَةِ الخطإ أخماساً ما دون النَّفس.

(١) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٨٣٥ ـ الحاشية).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ٣)، و«التبيين» (رقم:٣)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:٣٦)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٧٧).

سمعت أبي يقول: «قال يحيى بن سعيد ـ في حديث إسماعيل هذا ـ: لم يسمعه من الشَّعْبيِّ»[١].

قلت: إسماعيل بن أبي خالد سمع من الشَّعْبيِّ، وهو من أعلم النَّاس وأثبتهم فيه ـ كما قال سفيان الثوري[٢] ـ، فيكون قد دَلَّس هذا الحديث عنه، يقول الحافظُ العِجْليُّ: «كان ثَبْتاً في الحديث، وربَّما أرسل الشيءَ عن الشَّعْبيِّ، وإذا وُقِفَ أَخْبَرَ»[٣].

قاعدةٌ: قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «قلت ليحيى ـ يعني القطَّان ـ: ما حملت عن إسماعيل، عن عامر؛ هي صحاحٌ؟ قال: نعم؛ إلَّا في حديثين أخاف أن لا يكون سمعهما، قلت ليحيى: ما هما؟ قال: قال عامر في رجلٍ خيَّرَ امرأتَهُ فلم تختر حتى تفرَّقا، والآخر: قول عليٍّ رضي الله عنه في رجلٍ تزوَّج امرأةً على أنْ يُعْتِقَ أباها»[٤].

قلت: هذه قاعدةٌ حسنةٌ، فكلُّ حديثٍ يرويه يحيى بن سعيد القطَّان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشَّعْبيِّ؛ فهو على السَّماعِ، إلَّا هذين الحديثين المُسْتَثْنَيَيْنِ؛ فلا نجزم فيهما بسماعٍ، واللَّه أعلم.

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: قال يحيى بن سعيد: «حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن قيسٍ، عن[٥] عبد اللَّه: كنَّا عنده . . .؛ حديث الصَّومِ. قد

(١) «العلل» (٢/ ٢٦٦).
(٢) «السِّير» (٦/ ١٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٥٥).
(٣) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٥٥).
(٤) «تحفة التحصيل» (ص: ٢٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٥٥).
(٥) جاء في الأصل: قيس بن عبد اللَّه، وأرى أنَّ هذا خطأ، والصَّواب ما أثبتناه.

رواه أبو إسحاق عن قيسٍ، لم يسمعه إسماعيل من قيسٍ، إنَّما سمعه من أبي إسحاق»[١].

قلت: قد روى إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم وأكثر عنه؛ حتى قال عنه العِجْلِيُّ: «وكان راويةً عن قيس بن أبي حازم الأحمسيِّ، تابعيٌّ، لم يكن أحدٌ أروى عنه منه»[٢]، فروايته للحديثِ السَّابقِ عن قيس دون أنْ يسمعه منه ـ وهو مكثرٌ عنه ـ دليلٌ على تدليسه.

ووصفه النَّسائيُّ[٣]، والحاكمُ[٤] بالتدليسِ.

ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ

قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: «سمعت يحيى يقول ـ وسألته عن حديثٍ يرويه الفَزَاريُّ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن ابن عبَّاسٍ؛ في قوله: ﴿طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ [الشُّعراء: ١٤٨]؟ ـ فقال يحيى: عمرو بن أبي عمرو هذا عندي: أبو إسحاق السَّبِيعيُّ، هو عمرو، وأبوه أبو عمرو»[٥].

وقال العُقَيْليُّ: «حدَّثنا محمَّد بن عيسى؛ قال: حدَّثنا عمرو بن علي؛ قال: كان يحيى وعبد الرحمن لا يُحدِّثان عن نُفَيع أبي داود[٦]. وسمعت عبد الرحمن يقول: عن سفيان، عن إسماعيل، عن رجلٍ، عن

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٤٥).
(٢) «الثقات» (رقم: ٨٤ ـ ترتيب الهيثمي).
(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).
(٤) «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص: ٧٣).
(٥) «تاريخ ابن معين» (٣/ ٥٧٠ ـ نص: ٢٧٩٥).
(٦) هو: نفيع بن الحارث، أبو داود الأعمى، وهو متروك.

أنسٍ، فقال له رجلٌ: هذا أبو داود، قال: لم يسمِّه»(١).

قلت: فمن خلال هاتين الرِّوايتين يتبيَّن لنا أنَّه كان يُدلِّسُ تدليسَ الشُّيوخِ أيضاً.

[تمييز] ـ إسماعيل بن أبي خالـد، الفَـدَكـيُّ.

قلت: هذا من أهلِ المدينةِ، وقد ذكرته لتمييزه عن سابقِـهِ.

٣١ ـ (ت، ق) إسماعيل بن خليفة، العَبْسيُّ، أبو إسرائيل بن أبي إسحاق، المُلائيُّ، الكوفيُّ(٢).

• نوع التدليس: الإسناد

• المـرتبـــة : الخامسة(٣)

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ضعَّفوه، وأشارَ الترمذيُّ إلى أنَّه كان يُدلِّسُ»(٤).

قلت: أخرجَ الترمذيُّ في «سننـه» (رقم: ١٩٨) من طريـق أبي إسرائيل، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال؛ قال: قال لي رسول اللَّه ﷺ: «لا تُثَوِّبنَّ في شيءٍ من الصَّلوات؛ إلَّا في صلاة الفجر».

قال الترمذيُّ: «وأبو إسرائيل لم يسمع هذا الحديث من الحَكَم بن

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤١٩).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ٦٥)، و«التبيين» (رقم: ٩٣)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٣٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٥٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٧٨).

(٣) جعله الدكتور مِسْفر في المرتبة الثانية.

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٣٨).

عُتَيْبَة، قال: إنَّما رواه عن الحسن بن عُمَارة، عن الحكم بن عُتَيْبَة».

قال الشَّيخُ الألبانيُّ ﷺ: «قد صرَّح أبو إسرائيل بالتحديث عن الحَكَمِ في روايةٍ لأحمد[١]، لكن الظاهر أنَّ أبا إسرائيل كان لا يقطع بذلك، فقد روى العُقَيْليُّ[٢] عن البُخاريِّ قال فيه: «يضعفه أبو الوليد، قال: سألته عن حديث ابن أبي ليلى، عن بلال ـ وكان يرويه عن الحَكَمِ في الأذان ـ؟ فقال: سمعته من الحَكَمِ، أو من الحسن بن عُمارة».

فالأَوْلى أنْ يُقال في حديثه هذا أنَّه اضطربَ فيه؛ فتارةً قال: عن الحكم، وتارةً: حدَّثنا الحَكَمُ، وتارةً: حدَّثنا الحَكَمُ، أو الحسن بن عُمارة، فلا يصحُّ الجزم بأنَّه لم يسمع الحديث من الحَكَم كما صنع الترمذيُّ، بل يُتوقف في ذلك لاضطرابه فيه، ولذلك قال فيه العُقَيْليُّ[٣]: في حديثه وَهَمٌ واضطرابٌ» انتهى كلام الشَّيخِ الألبانيِّ[٤].

● **إسماعيل بن داود بن عبد اللَّه بن مخراق، المدنيُّ[٥].**

قال ابنُ حِبَّانَ: «يسرق الحديث، ويُسوِّيه»[٦].

قلت: فسَّر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ التَّسوية في مثل هذه العبارةِ بتدليسِ التَّسويةِ، وقد بيَّنَّا خطأه في ذلك في ترجمة: إبراهيم بن عبد اللَّه المِصِّيصيِّ، وذكرنا أنَّ المقصود بالتَّسوية في مثل هذه العبارة هو: تغيير الإسناد، وإبدال رجاله، فانظره، وإنَّما ذكرته في «**معجمي**» هذا حتى لا يُستدرك عَلَيَّ.

---

(١) في «المسند» (٦/ ١٤).
(٢) في «الضعفاء» له (١/ ٧٥ ـ ٧٦).
(٣) في «الضعفاء» له (١/ ٧٥).
(٤) «إرواء الغليل» (١/ ٢٥٣).
(٥) **انظر ترجمته: «المجروحين» (١/ ١٢٩)، و«الميزان» (١/ ٢٢٦).**
(٦) «المجروحين» (١/ ١٢٩).

٣٢ ـ (٤) إسماعيل بن عيَّاش بن سُليم، أبو عُتْبة، الحِمْصيُّ، العَنْسيُّ[١].

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة : الثالثة

قال مُضَر بن محمَّد الأَسَديُّ، عن يحيى بن معين: «إذا حدَّث عن الشَّاميين وذكر الخبر؛ فحديثه مستقيم، وإذا حدَّث عن الحجازيين والعراقيين؛ خلَّط ما شئت»[٢].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «مُختلفٌ في توثيقه، وحديثه عن الشَّاميين مقبولٌ عند الأكثر، وأشارَ ابنُ معين ثمَّ ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقات» إلى أنَّه كان يُدلِّس»[٣].

قلت: لم أقف على إشارةِ ابنِ حبَّانَ إلى تدليسه.

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم:٦٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١١)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٠٩).

(٢) «تاريخ دمشق» (٩/ ٤٩) ـ وعنه الذَّهبي في «السِّير» (٨/ ٣١٨)، والمزِّي في «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٤) ـ .

أقول: هكذا جاءت العبارة عن يحيى بن معين في «تاريخ دمشق» من رواية مضر عنه، لكنَّ الحافظ ابن حبَّان أخرجها في كتابه «المجروحين» (١/ ١٢٤) من طريق مضر بسياقٍ آخر؛ فقال: أنبأنا إبراهيم بن عبد الواحد العَنْسيُّ ـ بدمشق ـ ؛ قال: سمعت مضر بن محمَّد الأَسَديُّ يقول: سألتُ يحيى بن معين عن إسماعيل بن عيَّاش، فقال: إذا حدَّثَ عن الشَّاميين ـ صفوان وحَرِيز [جاء في الأصل: وجرير، وهو تحريف] ـ فحديثه صحيحٌ، وإذا حدَّث عن العراقيين والمدنيين خلَّطه ما شئت». فلم يُشِرْ إلى تدليسه.

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص:٨٢)، **قلت** : له ترجمةٌ في «المجروحين» (١/ ١٢٥)، ولم أَرَ له ترجمةً في «الثقات».

٣٣ ـ (خت، ٤) أشعث بن عبد الملك، أبو هانىء، الحُمْرانيُّ، البَصْريُّ[(١)].

● نوع التدليس: الإسناد

● المـرتبـــة : الثانيـــة

قال عمرو بن علي: سمعت معاذ بن معاذ يقول: سمعت الأشعث يقول: كلُّ شيءٍ حدَّثتكم عن الحَسَنِ فقد سمعته منه؛ إلَّا ثلاثةَ أحاديث: حديثُ زيادٍ الأعلم، عن الحسن، عن أبي بكرة أنَّه ركع قبل أنْ يَصِلَ إلى الصَّفِّ، وحديث عثمان البَتِّيِّ، عن الحَسَنِ، عن عليٍّ في المِلَاصِ[(٢)]، وحديث حمزة الضَّبِّيِّ، عن الحسن؛ أنَّ رجلاً قال: يا رسول اللَّه، متى تحرم علينا الميتة؟ قال: «إذا رَوِيتَ من اللَّبن، وجاءت مِيْرة أهلك»[(٣)].

قلت: وهذا يقتضي تدليسه، لذا ذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في المُدلِّسين، ولم يسبقه أحدٌ إلى ذكره.

٣٤ ـ أيوب بن أبي تميمة، السَّخْتِيانيُّ، أبو بكرٍ، العَنَزِيُّ مولاهم، البَصْريُّ[(٤)].

● نوع التدليس: الإسناد

● المـرتبـــة : الأولـى

قال ابنُ أبي حاتمٍ: حدَّثنا أبي، حدَّثنا محمَّد بن يزيد

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم:٣٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٧٩).

(٢) هكذا جاء في «الكامل» لابن عديٍّ، و«تهذيب التهذيب» لابن حَجَرٍ، وجاء في «طبقات المدلِّسين» (ص:٥٣)، و«السِّير» (٦/ ٢٧٩): الخلاص، وأرى أنَّ الصَّواب ما أُثبت، والمِلَاصُ: هو أنْ تُزْلِقَ المرأة الجنين قبل وقت الولادة سقطاً.

(٣) «الكامل» (١/ ٣٦١)، و«السِّير» (٦/ ٢٧٩)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣١٣).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (رقم:٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٢).

الأَسْفَاطيُّ[١]، حدَّثنا يحيى بن كثيرٍ العَنْبريُّ[٢]، حدَّثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن نبيذِ الجرِّ. قال شعبة: قلت لقتادة: سمعته من سعيد بن جبير؟ قال: حدَّثني به أيوب، فلقيت أيوب؛ فسألته، فحدَّثني به عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ، فقلت لأيوب: سمعته من سعيد بن جبير؟ قال: لا؛ حدَّثني به أبو بشرٍ، فلقيت أبا بشرٍ؛ فسألته، فحدَّثني أنَّه سمع سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه نهى عن نبيذِ الجرِّ[٣].

قلت: في هذه القصَّةِ دلالةٌ واضحةٌ على تدليسِ أيوبَ، ولم أقفْ على من استشهدَ بها على ذلك.

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «رأى أنساً ولم يسمع منه، فحدَّث عنه بعدَّة أحاديث بالعَنْعَنَةِ، أخرجها عنه الدَّارقطنيُّ والحاكمُ في كتابيهما»[٤]، **قلت**: كلامُ الحافظِ هذا فيه ردّ على قول الذَّهبيِّ: «قد رأى أنس بن مالك، وما وجدنا له عنه رواية، مع كونه معه في بلد، وكونه أدركه وهو ابنُ بضعٍ وعشرين سنة»[٥].

قال الدكتور مِسْفر: «وقد اعتبره الحافظ مُدلِّساً على قاعدته: أنَّ من روى عمَّن رآه ولم يجالسه فهو مُدلِّسٌ، وإذا ثبتت رؤيته لأنسٍ وروايته عنه ما لم يسمعه منه فهو مُدلِّسٌ، لكن لمَّا كان هذا منه نادراً، وهو ثقة؛

(١) جاء في «العلل»: الأسقاطي، والصَّواب ما أثبت.

(٢) جاء في «العلل»: البَصْري، وكلاهما صحيح.

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٩)، و«العلل» (٢/ ٢٨ ـ رقم: ١٥٦١).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٣٢).

(٥) «السِّير» (٦/ ١٦).

جعله الحافظ في المرتبة الأولى، وهو كما قال»[١].

٣٥ ـ (خ، م، س) أيوب بن النَّجَّار بن زياد، الحَنَفيُّ، أبو إسماعيل، اليَمَاميُّ[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الأولى**

قال يحيى بن معين: «ثقةٌ، صدوقٌ، وكان يقول: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير إلَّا حديثاً واحداً: التقى آدم وموسى[٣]»[٤].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «صحَّ أنَّه قال: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير إلَّا حديثاً واحداً، وقد روى عنه أكثر من حديثٍ»[٥].

❁ ❁ ❁

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ١٨٤).
(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٣).
(٣) قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ في «هدي الساري» (ص: ٣٩٢): «ما أخرج له الشَّيخان غيره، وهو عندهما متابعة».
(٤) «تهذيب الكمال» (٣/ ٥٠٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٦٢).
(٥) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٣٣).

(حرفُ الباءِ)

[ومن الأخطاء] ـ (٤) بَاذَام، أبو صالح، مولى أُمِّ هانىء بنت أبي طالب، الكوفيُّ[١].

ذكره الدكتور القريوتي، ونقل عن الحافظِ ابنِ حَجَرٍ في «التقريب» أنَّه قال: «ضعيفٌ، مُدلِّسٌ».

قال الدكتور مِسْفر: «قال الحافظُ: (ضعيفٌ، مُدلِّسٌ)، كذا في طبعة دار المعرفة، بتحقيق: عبد الوهَّاب عبد اللَّطيف[٢]، وفي طبعةِ الرَّشيد، بتحقيق: محمَّد عوَّامة قال: (ضعيفٌ، يُرْسِلُ)[٣]، ولم أجد من وصفه بالتَّدليسِ من المتقدِّمينَ، وقد قال ابنُ حِبَّانَ: «يُحدِّث عن ابنِ عبَّاسٍ ولم يسمع منه»[٤]»[٥].

قلت: وجاء في نسخةِ «التَّقريبِ» التي حقَّقها أبو الأشبال صغير: «في نسخة المؤلِّف: يُرْسلُ، وعلى هامش (ح): صح: يُرْسلُ»[٦].

(١) «الملحق الأول على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم:١)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٨٦)، وجعله في المرتبة الخامسة.

(٢) «التقريب» (١/ ٩٣).

(٣) «التقريب» (ص: ١٢٠).

(٤) «المجروحين» (١/ ١٨٥).

(٥) «التدليس في الحديث» (ص: ٤٠٤).

(٦) «التقريب» (ص: ١٦٣ ـ الحاشية).

٣٦ ـ بشر بن محمَّد بن أَبَان بن مُسلمٍ، الواسطيُّ، أبو أحمد، السّكريُّ، سكنَ بغداد[١][ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ أبي حاتم ـ في ترجمةِ عبدِ الملكِ بنِ وهبٍ المَذْحِجيِّ ـ: «روى عنه بشر بن محمَّد السّكريُّ، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: قال بعضُ أصحابِنا أنَّ عبد الملك بن وهب هذا معمول عن اسمه؛ وهو: سليمان بن عمرو بن عبد اللَّه بن وهب النَّخَعيُّ، نَسَبَهُ إلى جدِّه وهبٍ؛ وسمَّاه: عبد الملك، والنَّاسُ مُعبَّدونَ؛ عبيدُ اللَّهِ»[٢].

وقال ـ أيضاً ـ: «سمعتُ أبي وذكر حديث أمِّ معبد في الصِّفَةِ[٣]، الذي رواه بشرُ بنُ محمَّدٍ السّكريُّ، عن عبدِ الملكِ بنِ وهبٍ المَذْحِجيِّ، عن الحُرِّ بنِ الصَّبَّاحِ؛ فقال: قيل لي: إنَّه يُشبه أنْ يكون من حديث سليمان بن عمرو النَّخَعيِّ؛ لأنَّ سليمان بن عمرو هو: ابنُ عبدِ اللَّهِ بنِ وهبٍ النَّخَعيُّ، فترك (سليمان) وجعل (عبد الملك)؛ لأنَّ النَّاس كلَّهم عبيدُ اللَّهِ، ونسب إلى جدِّه وهبٍ، والمَذْحِج قبيلة من نَخَع، قال أبي: يُحتملُ أنْ يكونَ هكذا؛ لأنَّ الحُرَّ بنَ الصَّبّاح ثقةٌ، روى عنه شعبةُ، والثَّوريُّ، والحسنُ بنُ عُبيدِ اللَّهِ النَّخَعيُّ، وشَرِيكٌ، فلو أنَّ هذا الحديثَ عن الحُرِّ كان أوَّل ما يسأل عنه، فأين كان هؤلاء الحفَّاظ عنه؟!»[٤].

قال العلَّامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّميُّ اليمانيُّ ـ مُعلِّقاً على كلام أبي حاتمٍ ـ: «سليمان بن عمرو النَّخَعيُّ كذَّبوه، وبشر بن محمَّد بن

---

(١) **انظر ترجمته: «التَّاريخ الكبير» (٢/ ٨٤)، و«الجرح والتَّعديل» (٢/ ٣٦٤)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ٥٤)، و«الميزان» (١/ ٣٢٤)، و«لسان الميزان» (٢/ ٣٩).**

(٢) «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٧٣).

(٣) أي: صفة رسول اللَّه ﷺ.

(٤) «العلل» (٢/ ٣٩٢).

أَبَان السّكريُّ فيه كلام، وبشر يروي عن سليمان، فالمعنى هنا أنَّه دَلَّس اسم سليمان فسمَّاه: عبد الملك، عنى تأويل أنَّ كلَّ إنسانٍ عبدٌ لمالكِ المُلْكِ ـ سبحانه ـ، ونَسَبَهُ إلى جدِّه الأعلى، ونَسَبَهُ إلى مَذْحِج؛ لأنَّ النَّخَع من مَذْحِج»[(١)].

٣٧ ـ بشـير بن زاذان، من أهل الكوفـة[(٢)].[(٣)]

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبــة: الخامسة**

أورد ابنُ الجوزيِّ حديثاً من طريقه في فضل بعض الصَّحابة ـ رضوان اللَّه عليهم ـ، ثمَّ قال عقبه: «والمتَّهم به عندي بشير بن زاذان، إمَّا أنْ يكون من فعله، أو من تدليسه عن الضُّعفاء»[(٤)].

٣٨ ـ (م،٤) بشـير بن المُهَاجِـر، الغَـنَوِيُّ، الكوفـيُّ[(٥)].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبــة: الثانيـة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «وقد روى عن أنسٍ ولم يَرَهُ، دَلَّسَ عنه»[(٦)].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٧٣ ـ الحاشية).

(٢) قال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١/ ١٩٢): «شيخ من أهل الكوفة»، وقال يحيى بن معين «رواية الدَّقَّاق عنه» (ص: ٥١): «كان نحو المدينة».

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٣١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٨٧).

(٤) «الموضوعات» (٢/ ٣٠)، وانظر أيضاً: «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٤٢٨).

(٥) «التبيين» (رقم: ٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٣٨)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٨٠).

(٦) «الثقات» (٦/ ٩٨).

يقول الدكتور مِسْفر: «أمَّا رؤيته لأنس فقد أثبتها له المِزِّيُّ[١]، بينما نفاها ابنُ حِبَّانَ، وإذا كان الحافظ وغيره قد اعتمد قول ابنِ حِبَّانَ في وصفه بالتَّدليسِ لأنَّه روى عن أنسٍ ولم يره، فإنَّ هذا يخالف تعريف التَّدليسِ الذي قرَّره، وهو أنَّه لا بدَّ من السَّماع أو اللِّقاء، أو حتى الرؤية ولو لم يجلس إليه، وما دام لم يَرَ أنس بن مالك؛ فروايته عنه مرسلة لا مُدلَّسة، أمَّا إذا توسَّعنا في تعريف التَّدليسِ ليشمل المعاصرة مع إمكان اللِّقاء، أو رجَّحنا رؤيته لأنس ولو لم يسمع منه، فإنَّه يصحّ وصفه بالتدليس، وإذن فالأمر محتمل إذْ لم يترجَّح لي رؤيته له أو عدم رؤيته»[٢].

٣٩ ـ (خت، م، ٤) بَقيَّة بن الوليد بن صائد بن كعب، الكَلَاعيُّ، أبو يُحْمِد، الحِمْيريُّ، ثمَّ المَيْتميُّ، الحِمْصيُّ[٣].

- **نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، التَّسوية)، والشُّيوخ**
- **المرتبة: الرَّابعة**

أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.

أ ـ تدليسُ الإسقاطِ:

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وكان كثيرَ التَّدليسِ عن الضُّعفاءِ والمجهولين، وصفه الأئمَّة بذلك»[٤].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤/ ١٧٦).

(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٥٥).

(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٤)، و«التبيين» (رقم: ٥)، و«طبقات المدلَّسين» (رقم: ١١٧)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٦٥).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٢١).

قال أبو مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر الغسَّانيُّ: «احذر حديث بقيَّة، وكن منه على تقيَّة، فإنَّها غير نقيَّة»[١].

وقال أبو عليٍّ الحسين بن علي الحافظُ: «سألت أبا عبد الرَّحمن النَّسائيَّ: ما تقول في بقيَّة؟ قال: إنْ قال: أخبرنا، أو حدَّثنا؛ فهو ثقةٌ، وإنْ قال: عن فلان؛ فلا يُؤْخذُ عنه، لا يُدْرى عمَّن أخذه»[٢].

وقال الوليد بن القاسم: «سمعت أبا عبد الرحمن النَّسائيَّ ـ وسُئل عن بقيَّة بن الوليد؟ ـ فقال: إذا قال: حدَّثني، وحدَّثنا؛ فلا بأس»[٣].

وقال أحمد بن الحسن الترمذيُّ: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «توهَّمتُ أنَّ بقيَّة لا يُحدِّث المناكير إلَّا عن المجاهيل؛ فإذا هو يُحدِّث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتِيَ»[٤].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ مُعقِّباً على كلام الإمام أحمد -: «أُتِيَ من التَّدليسِ»[٥].

وقال الحافظُ ابنُ حِبَّانَ: «ولقد دخلت حِمْصَ وأكثر همِّي شأن بقيَّة، فتتبَّعت حديثه، وكتبتُ النُّسخ على الوجه، وتتبَّعتُ ما لم أجد بعلوٍّ من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقةً، مأموناً؛ ولكنَّه كان مُدلِّساً، سمع من: عُبيد اللّه بن عمر، وشعبة، ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثمَّ سمع عن أقوامٍ كذَّابين ضعفاء متروكين عن عُبيد اللَّه بن عمر، وشعبة، ومالك؛ مثل: المجاشع بن عمرو، والسَّري بن عبد الحميد، وعمر بن موسى

---

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٢٤)، و«الكامل» (٢/ ٧٢)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ١٩٨).
(٢) «تارخ بغداد» (٧/ ١٢٦)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ١٩٨)، و«السِّير» (٨/ ٥٢٢).
(٣) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٢٦).
(٤) «السِّير» (٨/ ٥٢٣)، و«الميزان» (١/ ٣٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٨).
(٥) «تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٨).

المَيْتَمي[١]، وأشباههم، وأقوام لا يُعرفون إلَّا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتَّدليسِ ما سمع من هؤلاء الضُّعفاء، وكان يقول: قال عُبيد اللَّه بن عمر عن نافع، وقال مالك عن نافع كذا، فحملوا عن بقيَّة عن عُبيد اللَّه، وبقيَّة عن مالك، وأُسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقيَّة، وتخلَّص الواضع من الوسط، وإنَّما امتحن بقيَّة بتلاميذ له كانوا يُسْقِطون الضُّعفاء من حديثه، ويُسوُّونه، فالتزق ذلك ـ كلُّه ـ به»[٢].

وقال الحافظ أبو الحسن بن القطَّان: «ففي هذا ـ كما ترى ـ رمي بقيَّة باستباحة التَّدليسِ بإسقاط الضُّعفاء، وهو مُفْسِدٌ لعدالته ـ إنْ صحَّ ذلك عنه ـ، بخلاف التدليس بإسقاط الثقات»[٣].

قال الإمام الذَّهبيُّ ـ مُعقِّباً على كلامه ـ: «نعم ـ واللَّه ـ صحَّ هذا عنه أنَّه يفعله، وصحَّ عن الوليد بن مسلم، بل وعن جماعة كبار فعله، وهذه بليَّةٌ منهم؛ ولكنَّهم فعلوا ذلك باجتهادٍ، وما جوَّزوا على ذلك الشَّخص الذي يُسقطون ذِكْرَه بالتدليس أنَّه تعمَّد الكذبَ، هذا أَمْثَلُ ما يُعتذر به عنهم»[٤].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ ـ أيضاً ـ: «فإذا قال الوليد، أو بقيَّة: عن الأوزاعيِّ؛ فواهٍ؛ فإنَّهما يُدلِّسان كثيراً عن الهَلْكَى»[٥].

---

(١) جاء في الأصل: المثيمي، والصَّواب ما أثبتناه.

(٢) «المجروحين» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٦٨ ـ رقم: ١٦٣٣).

(٤) «الميزان» (١/ ٣٣٩)، وقال في «السِّير» (٨/ ٥٢٨): «نعم؛ تَيَقَّنَّا أنَّه كان يفعله، وكذلك رفيقه الوليد بن مسلم، وغيرُ واحدٍ، ولكنَّهم ما يُظنُّ بهم أنَّهم اتَّهموا مَنْ حدَّثهم بالوضع لذلك، فاللَّه أعلم».

(٥) «الموقظة» (ص: ٤٦).

وقال الحافظُ صلاحُ الدِّينِ العلائيُّ: «والذي استقرَّ عليه الأمر من قول الأئمَّة؛ أنَّ بقيَّة ثقة في نفسه؛ لكنَّه مُكثرٌ من التَّدليسِ عن الضُّعفاء والمتروكين؛ يُسقطهم ويعنعن الحديث عن شيوخهم، وهو قد سمع من أولئك الشيوخ؛ كالأوزاعيِّ، وابنِ جُريج، ومالكٍ، وغيرِهم[١]، فلا يُحتجُّ بحديثه إلَّا ما قال فيه: حدَّثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، وجماعة من أئمَّة أهل الحديث مشُّوا حال بقيَّة، وقبلوا ما قال فيه: عن، لكنَّ الرَّاجح ما تقدَّم»[٢].

● **أمثلـةٌ على تدليسِــهِ:**

قال ابنُ أبي حاتم: «سمعت أبي روى عن هشام بن خالد الأزرق؛ قال: حدَّثنا بقيَّة بن الوليد؛ قال: حدَّثنا[٣] ابنُ جُريجٍ، عن عطاء، عن ابن عبَّاسٍ؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته؛ فلا ينظر إلى فرجها، فإنَّ ذلك يورث العمى»، وعن ابن عبَّاسٍ؛ قال: [قال][٤] رسول اللَّه ﷺ: «من أُصيب بمصيبةٍ ـ من سقمٍ أو ذهاب

---

(١) في الأصل: وغيره، والصَّواب ما أُثبت.

(٢) «أجوبته على الأحاديث التي انتقدها السِّراج القزوينيُّ على المصابيح وزعم أنَّها موضوعة» نقلاً عن: «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٢٥٩)، واسم كتابه هذا: «النَّقد الصَّحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح»، ولم أقف على كلامه هذا فيه، فلعلَّ هذه الأجوبة غير هذا الكتاب الذي سمَّيناه، وللحافظ ابنِ حَجَرٍ العسقلانيِّ أجوبة على هذه الأحاديث التي انتقدها القزوينيُّ، وهي مطبوعة وملحقة بـ: «مشكاة المصابيح» للتبريزيِّ، بتحقيق الشيخ محمَّد ناصر الدِّين الألبانيِّ ﷺ، طبعة المكتب الإسلامي (٣/ ١٧٧٣).

(٣) جاء في الأصل: حديث، والتصويب من «العلل» أيضاً حيث كرَّر هذا الإسناد (٢/ ١٢٦ ـ رقم: ١٨٧١).

(٤) سقطت من الأصل، واستدركناها من الموضع الآخر المشار إليه آنفاً.

مالٍ ـ فاحتسب، ولم يَشْكُ إلى النَّاس؛ كان حقّاً على اللَّه أنْ يغفر له»، وقال رسول اللَّه ﷺ: «لا تأكلوا بهاتين: الإبهام والمشيرة، ولكن كلوا بثلاث؛ فإنَّها سُنَّة، ولا تأكلوا بخمسٍ؛ فإنَّها أكلة الأعراب»، قال أبي: هذه الثلاث الأحاديث موضوعة لا أصل لها، وكان بقيَّة يُدلِّس، فظنَّ هؤلاء أنَّه يقول في كلِّ حديثٍ: حدَّثنا، ولم يفتقدوا الخبر منه»[1].

وقال ـ أيضاً ـ: «سألت أبي عن حديثٍ رواه بقيَّة، عن الأوزاعيِّ، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ اللَّه ﷻ يحبُّ المُلحِّين في الدُّعاءِ»؟، قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ، نرى أنَّ بقيَّة دَلَّسه عن ضعيفٍ، عن الأوزاعيِّ»[2].

وقال ابنُ حِبَّان: حدَّثنا سليمان بن محمَّد الخزاعيُّ ـ بدمشق ـ، حدَّثنا هشام بن خالد، حدَّثنا بقيَّة، عن ابنِ جُريجٍ، عن عطاء، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ مرفوعاً: «مَنْ أَدْمَنَ على حاجبيه بالمشطِ عُوفِيَ من الوباء».

قال: «وهذا من نُسخةٍ كتبناها بهذا الإسناد، كلُّها موضوعة، يُشبه أنْ يكون بقيَّةُ سمعه من إنسانٍ واهٍ، عن ابنِ جُريجٍ؛ فدلَّس عنه، والتزق به»[3].

ب ـ تدليسُ التَّسويـةِ:

قال الخطيبُ البغداديُّ: «وربَّما لم يُسقط المدلِّس اسم شيخه الذي حدَّثه؛ لكنَّه يُسقط ممَّن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية،

(١) «العلل» (٢/ ٢٩٥ ـ رقم: ٢٣٩٤).
(٢) «العلل» (٢/ ١٩٩ ـ رقم: ٢٠٨٧).
(٣) «الميزان» (١/ ٣٣٣)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٨).

أو صغير السِّنِّ؛ ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش، وسفيان الثوري، وبقيَّة بن الوليد يفعلون مثل هذا».

ثمَّ أخرج من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي ـ وذكر الحديث الذي رواه إسحاق ابن راهويه، عن بقيَّة؛ قال: حدَّثني أبو وهبٍ الأَسَديُّ؛ قال: حدَّثنا نافع، عن ابنِ عمر؛ قال: «لا تحمدوا إسلام امرىء حتى تعرفوا عُقْدَةَ رأيِهِ» ـ، قال أبي: هذا الحديث له علَّةٌ قلَّ من يفهمها، روى هذا الحديث عُبيد اللَّه بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ، وعُبيد اللَّه بن عمرو وكنيته أبو وهبٍ هو: أَسَديٌّ(١)، وكان بقيَّة بن الوليد كنَّى عُبيد اللَّه، ونسبه إلى بني أَسَد لكيلا يُفطن له(٢)، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسطِ لا يهتدى [له](٣)، وكان بقيَّة من أفعل النَّاس لهذا.

وأمَّا ما قال إسحاق في روايته عن بقيَّة، عن أبي وهبٍ: حدَّثنا نافع؛ فهو وهم، غير أنَّ وجهه عندي أنَّ إسحاق لعلَّه حفظ عن بقيَّة هذا الحديث ولم يفطن لما عمل بقيَّة من تركه إسحاق من الوسط، وتكنيته عُبيد اللَّه بن عمرو، فلم يفتقد لفظ بقيَّة في قوله: حدَّثنا نافع، أو عن نافع.

قال الخطيبُ: وقولُ أبي حاتمٍ ـ كلُّه ـ في هذا الحديثِ صحيح، وقد رُوي الحديث عن بقيَّة كما شرحٍ؛ قبل أن يغيِّره ويُدلِّسه لإسحاق.

---

(١) قال الخطيبُ في «الموضِّح» (٢/ ٢٥٧) ـ عند ذكره لعُبيد اللَّه بن عمرو ـ : «وهو أبو وهبٍ الأَسَديُّ الذي روى عنه بقيَّة بن الوليد».

(٢) في «الكفاية»: به، والمثبت من «العلل».

(٣) سقطت من «الكفاية»، واستدركناها من «العلل».

أخبرنا أبو بكرٍ البرقانيُّ؛ قال: أخبرنا الحسين بن علي التميميُّ؛ قال: حدَّثنا محمَّد بن المسيَّب أبو عبد اللَّه؛ قال: حدَّثنا موسى بن سليمان؛ قال: حدَّثنا بقيَّة؛ قال: حدَّثنا عُبيد اللَّه بن عمرو، عن إسحاق بن عبد اللَّه بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «لا تعجبوا بإسلام امرىء حتى تعرفوا عُقْدَةَ عَقْلِهِ»(١)»(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وبقيَّةُ صدوقٌ، أخرجَ له مُسْلِمٌ، وإنَّما عابوا عليه التَّدليسَ والتَّسوية»(٣).

ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: «وبقيَّة يُذكر بحفظٍ، إلَّا أنَّه يشتهي المُلَحَ والطرائفَ من الحديثِ، ويروي عن شيوخٍ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث؛ فيكنِّي الضعيف المعروف بالاسم، ويُسمِّي المعروف بالكنية باسمه»(٤).

وقال عبد اللَّه بن المبارك: «أعياني بقيَّة؛ كان يُسمِّي الكُنى، ويكنِّي الأسامي»(٥).

---

(١) هذا الحديث أخرجه القضاعيُّ في «مسند الشهاب» (٢/ ٨٨ ـ رقم: ٩٤٢ و٩٤٣) من طريق جندل بن والق، عن عُبيد اللَّه بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، به؛ ولفظه: «لا يُعجبكم إسلامُ رجلٍ حتى تعلموا عُقْدة عقله»، وفي لفظ آخر: «كُنْه عقله».

(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٤ ـ ٣٦٥)، و«العلل» (٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

(٣) «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٥٨).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٢٤)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ١٢٤).

(٥) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٢٤)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٢٤).

وقال ـ أيضاً ـ: «نِعْمَ الرَّجلُ بقيَّة؛ لولا أنَّه كان يكني الأسامي، ويُسمِّي الكُنَى، كان دَهْراً يحدِّثنا عن أبي سعيد الوُحَاظِيِّ، فنظرنا فإذا هو: عبد القدُّوس»(١).

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: «سُئل يحيى بن معين عن بقيَّة؟ فقال: إذا حدَّث عن الثقات؛ مثل: صفوان بن عمرو، وغيره؛ فاقبلوه، أمَّا إذا حدَّث عن أولئك المجهولين؛ فلا، وإذا كنَّى الرجل ولم يُسمِّه؛ فليس يساوي شيئاً»(٢).

وقال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: «وقد قال أهلُ العلمِ: بقيَّة إذا لم يُسمِّ الذي يروي عنه وكنَّاه؛ فلا يُساوي حديثه شيئاً»(٣).

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناس من أحاديث الثِّقات التي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «والجنسُ الثَّاني: قومٌ ثقات كانوا يروون عن أقوامٍ ضعفاء كذَّابين ويُكنُّونهم حتى لا يُعرفوا، فربَّما أشبه كنيةُ كذَّابٍ كنيةَ ثقةٍ؛ فيتوهَّم المتوهِّم أنَّ راوي هذا الخبر ثقة؛ فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، ...، ومثل بقيَّة إذا قال: حدَّثنا الزُّبيديُّ، عن نافع؛ فيتوهَّم أنَّه أراد به محمَّد ابن الوليد الزُّبيديَّ، وإنَّما أراد زُرعة بن

(١) أخرجه مسلمٌ في مقدِّمة «صحيحه» (١/ ١١٦،١١٧ ـ النَّووي) قال: وحدَّثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظليُّ؛ قال: سمعت بعض أصحاب عبد اللَّه قال: قال ابن المبارك:...، فذكره. قال النَّوويُّ في «شرحه»: «قوله: (سمعت بعض أصحاب عبد اللَّه) هذا مجهولٌ، ولا يصحُّ الاحتجاج به، ولكن ذكره مسلم متابعةً لا أصلاً»، وانظر أيضاً: «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٢٤) و (٣/ ٤٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/ ١٩٧)، وانظر أيضاً: «تاريخ ابن معين» (نص:٥٠٤٣ ـ رواية الدُّوري)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ١٢٦)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣٥).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ١٢٤).

عمرو الزُّبيديَّ[١]، وما يُشبه هذا، فلا يجوز الاحتجاج بخبرٍ في

(١) كذا جاء في «المجروحين» لابنِ حبَّانَ، والذي وقفت عليه ممَّن يُسمَّى زُرعة من شيوخ بقيَّة هو: زُرعة بن عبد اللَّه بن زياد الزُّبيديُّ، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٠٦) ونقل عن أبيه قوله فيه: «شيخٌ مجهولٌ، ضعيفُ الحديثِ»، أمَّا الذَّهبيُّ في «الميزان» (٢/ ٧٠) فقد ذكر اثنين ممَّن يُسمَّون زُرعة، وهم من شيوخ بقيَّة؛ الأوَّل: زُرعة بن عبد اللَّه، ولم ينسبه؛ وقال فيه: «من أشياخ بقيَّة، قال الأزديُّ: مجهول»، والثاني: زُرعة بن عبد الرحمن الزُّبيديُّ؛ وقال فيه: «شيخ لبقيَّة، متروك، والخبرُ باطل»، فلعلَّ الكلَّ شخصٌ واحدٌ، واللَّه أعلم.

قلت: ولبقيَّة شيخٌ ثالثٌ نسبته: الزُّبيدي؛ هو سعيد بن عبد الجبَّار الزُّبيديُّ، وهو نفسه سعيد بن أبي سعيد الزُّبيدي، يقول الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ في «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٢٤): «وكان ربَّما روى عن سعيد بن عبد الجبَّار الزُّبيديِّ، أو عن زُرعة بن عمرو الزُّبيديِّ، وكلاهما ضعيف الحديث؛ فيقول: حدَّثنا الزُّبيديُّ، فيظنّ أنَّه محمَّد بن الوليد الزُّبيديُّ، صاحب الزُّهريِّ.

وقد تقدَّم له عنه ـ في كتاب الصِّيام في باب الكحل للصَّائم ـ حديث رواه عن الزُّبيديِّ، وظنَّه بعضهم محمَّد بن الوليد، فنسبه كذلك، وأخطأ، وإنَّما هو: سعيد بن عبد الجبَّار».

ويقول الدكتور عبد الكريم الوريكات في كتابه «الوهم في روايات مختلفي الأمصار» (ص: ٤٣٨ ـ ٤٤٠): «روى بقيَّة بن الوليد كثيراً عن شيخه ـ الثقة ـ محمَّد بن الوليد الزُّبيديِّ، وروى عن شيخٍ آخر له ضعيف؛ سمَّاه: الزُّبيدي تدليساً؛ ليوهم أنَّه محمَّد بن الوليد الثقة، وهو غيرُ ذلك.

فأخرج ابن ماجه (رقم:١٦٧٨) ـ بسنده ـ عن بقيَّة بن الوليد؛ قال: حدَّثنا الزُّبيديُّ، عن هشام، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: اكتحل رسول اللَّه ﷺ وهو صائم.

وشيخ بقيَّة الزُّبيديُّ هذا هو: أبو عثمان سعيد بن أبي سعيد، ووهم الطبرانيُّ في «معجمه الصغير» (١/ ١٤٣) إذْ أخرج الحديث من طريق بقيَّة، عن محمَّد بن الوليد الزُّبيديِّ؛ به، فسمَّاه: محمَّد ظانّاً أنَّه الثقة المعروف.

وتعقَّب الخطيبُ البغداديُّ في «بيان المهمل «الطبرانيَّ، فذكر بأنَّه وهم في تسميته، وإنَّما هو «سعيد» كما قال كثير بن عُبيد؛ فيما أخرجه ابن عَدِيٍّ في «الكامل» =

رواته[١] كنية إنسان لا يُدرى من هو، وإنْ كان دونه ثقة؛ لأنَّه يحتمل أنْ يكون كذَّاباً كُنِّي عن ذكره»[٢].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «يأتي بالعجائب عن المتروكين والمجهولين، ويُدلِّسُ الأسماءَ، ويُغْرِبُ كثيراً عن الثقات»[٣].

● أمثلـةٌ على تدليسِـهِ:

أخرجَ الدَّارقطنيُّ في «سننه» (١/ ٤٢١) من طريق علي بن حجر، حدَّثنا بقيَّة، حدَّثني عمر بن أبي عمر، عن مكحول، عن عبد اللَّه بن عبَّاس؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إذا نسي أحدكم الصلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة؛ فليبدأ بالتي هو فيها، فإذا فرغ منها صلى التي نسي».

= (٣/ ١٢٤١)، وأشار إليه المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (١٢/ ١٤٨).

وتابع كثيراً على ذلك: عبد الجبَّار بن عاصم، وأحمد بن أبي الطَّيّب، وأخرج حديث عبد الجبَّار: ابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٣/ ١٢٤١)، وأشار إليه المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (١٢/ ١٤٨).

وأمَّا متابعة أحمد ابن أبي الطَّيّب: فأخرجها البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (٤/ ٢٦٢)، وأشار إليها ابنُ حَجَرٍ في كتابه «النُّكت الظّراف» (١٢/ ١٤٧).

وجزم أبو بكر بن أبي داود بأنَّ الزُّبيديَّ هذا هو: سعيد بن عبد الجبَّار ـ وهو سعيد بن أبي سعيد الزُّبيديُّ ـ ؛ وقال: إنَّ الحديث منكر.

وعدَّ البيهقيُّ سعيداً هذا من مجاهيل شيوخ بقية بن الوليد، والصحيح ضعفه لا جهالته، وكذَّبه بعضهم، فهو علَّة الحديث» اهـ.

قلت: وكذلك جهَّله الذَّهبيُّ في «الميزان» (٢/ ١٤٠)؛ فقال: «لا يُعرف، وأحاديثه ساقطة».

(١) جاء في الأصل: روايته، وأرى أنَّ الصَّواب ما أثبته.

(٢) «المجروحين» (١/ ٩١).

(٣) «ذيل الضُّعفاء والمتروكين» (ص: ٢٥ ـ رقم: ٨١).

قال الدَّارقطنيُّ: «عمر بن أبي عمر مجهول».

قلت: كذا قال الدَّارقطنيُّ؛ لكنَّ الإمامَ الذَّهبيَّ قال: «عمر بن أبي عمر الكَلَاعيُّ الدِّمشقيُّ، عن: مكحول، وعمرو بن شعيب، وعنه: بقيَّة، منكر الحديث؛ قاله ابن عَدِيٍّ، ثمَّ ساق لبقيَّة عنه عجائبَ وأَوَابِدَ، وأحسبه عمر بن موسى الوجيهي، ذاك الهالك، ويقال: إنَّما هو أبو أحمد بن علي الكَلَاعيُّ الذي روى له ابنُ ماجه حديث: «ترِّبوا الكتاب؛ فإنَّ التراب مبارك»، وكذا سمَّاه ولم يَرْوِ عنه غير بقيَّة. قلت: بكلِّ حالٍ هو ضعيفٌ»[١].

وقال ابنُ الجنيد: سمعت يحيى بن معين يقول: «عمر بن موسى الشَّاميُّ الذي يحدِّث عنه بقيَّة هو: الوجيهي، كذَّابٌ، ليس بشيء»[٢].

وقال ابنُ أبي حاتمٍ: «سألت أبي عن حديثٍ رواه بقيَّة عن عمر الدِّمشقيِّ، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع؛ أنَّ رسول اللَّه ﷺ[٣] يوم خيبر جعلت له مأدبة، وأكل متكئاً، واطَّلى بنَورة، وأصابته الشمس، ولبس البُرْطُلَة[٤]؟ قال أبي: هو عمر بن موسى الوجيهيُّ، وهذا حديثٌ باطلٌ»[٥].

وأخرج ابنُ عَدِيٍّ من طريق سليمان بن سلمة، حدَّثنا بقيَّة، حدَّثنا يوسف بن السَّفْر، عن الأوزاعيِّ، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة؛

---

(١) «الميزان» (٣/ ٢١٥).

(٢) «سؤالات ابن الجنيد» (نص: ٥٧٤).

(٣) جاء في الأصل: أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال، وأرى أنَّ الصَّواب حذف: قال.

(٤) البُرْطُلُ: قَلَنْسُوَة.

(٥) «العلل» (٢/ ٢٩١ ـ رقم: ٢٣٧٨).

قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «إنَّ اللَّه يحبُّ المُلحِّين في الدُّعاءِ».

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا كان بقيَّة يرويه عن الأوزاعيِّ نفسه؛ فأسقط[1] يوسف لضعفه، وربَّما قال: حدَّثنا يوسف بن السَّفْر، عن الأوزاعيِّ، وربَّما كنَّاه؛ فيقول: عن أبي الفيض، عن الأوزاعيِّ، وكلّ ذلك يضعفه؛ لأنَّ هذا الحديث يرويه يوسف، عن الأوزاعيِّ»[2].

وقال ابنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمة علي بن أبي علي القرشيِّ ـ: «يُحدِّث عنه بقيَّة، مجهول، ومنكر الحديث، وربَّما قال: حدَّثني علي المقري، وربَّما [قال][3]: حدَّثنا علي القرشيُّ؛ ولا ينسبه»[4].

وقال هلال بن العلاء: سمعت أبا يوسف محمَّد بن أحمد الرَّقيَّ يقول: «إذا قال بقيَّة: حدَّثنا أبو مسكين الرَّقيُّ؛ فاعلم أنَّه طلحة بن زيد»[5].

وقال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لعبد القدُّوس بن حبيب الشَّاميِّ ـ: «وهو أبو سعيد الوحاظيُّ ...، وهو أبو عبد السَّلام الذي روى عنه بقيَّة ...، المشهور أنَّ كنيته أبو سعيد، وإنَّما غيَّر بقيَّة كنيته»[6].

---

(١) في الأصل: فسقط، والصَّواب ما أثبتناه.

(٢) «الكامل» (٧/ ١٦٤).

(٣) زيادة يقتضيها السِّياق.

(٤) «الكامل» (٥/ ١٨٣).

(٥) «الكامل» (١/ ٣٠).

(٦) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

٤٠ ـ بكَّار بن بشر، الفَزَاريُّ[(١)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

ذكره الخطيبُ البغداديُّ فيمن يُدلِّس تدليس الشيوخ؛ فقال: «وبكَّار بن بشر الفَزَاريُّ حدَّث عن عليِّ بن غراب؛ فقال: حدَّثنا عليُّ بن عبد العزيز»[(٢)].

٤١ ـ (ت، ق) بكر بن خُنَيْس، الكوفيُّ، العابدُ، نزيل بغداد [ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال أبو داود: وسمعت أحمد قال: «محمَّد بن أبي قيس هو: ابن سعيد، وهو الذي أراه؛ قال: يُكنيه بكر بن خُنَيس أبا عبد الرحمن الشَّاميّ»[(٣)].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ ـ في ترجمة محمَّد بن سعيد المصلوب ـ: «قال ابنُ الجوزيِّ: من دَلَّس كذَّاباً فالإثم له لازم؛ لأنَّه آثر أنْ يؤخذ في الشريعة بقولٍ باطل، فقد روى عنه بكر بن خُنَيْس فقال: حدَّثنا أبو عبد الرحمن الشَّاميُّ»[(٤)].

---

(١) «التدليس في الحديث» (رقم:١٨٨)، وجعله في المرتبة الخامسة.
قلت: ولعلَّه بكَّار الفَزَاري الذي أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١٠) ونقل عن أبيه أنَّه قال فيه: «هو مجهول».

(٢) «الكفاية» (ص:٣٦٩)، وانظر أيضاً: «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٠٦).

(٣) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (نص: ١٢١)، وانظر أيضاً: «الموضِّح» (٢/ ٣٩٥).

(٤) «الميزان» (٣/ ٥٦٣)، وانظر أيضاً: «الموضوعات» لابن الجوزيِّ (١/ ٢٨٠).

وقال الترمذيُّ: حدَّثنا أحمد بن منيع، حدَّثنا أبو النَّضر، حدَّثنا بكر بن خُنَيْس، عن محمَّد القرشيِّ، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولانيِّ، عن بلالٍ؛ أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «عليكم بقيام اللَّيل؛ فإنَّه دأبُ الصَّالحين قبلكم، . . . الخ».

قال الترمذيُّ: سمعت محمَّد بن إسماعيل يقول: «محمَّدٌ القرشيُّ هو: محمَّد بن سعيد الشَّاميُّ، وهو: ابن أبي قيسٍ، وهو: محمَّد بن حسَّانٍ، وقد تُرِك حديثه»(١).

٤٢ ـ بكر بن سهل بن إسماعيل، الدمياطيُّ، أبو محمَّد، مولى بني هاشم(٢) [ز].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لإبراهيم بن حبَّان الأنصاريِّ ـ: «فبكر بن سهل نسبه إلى جدِّه الأدنى وأسقط اسم أبيه(٣)، وأحمد بن عيسى الخشَّاب نسبه إلى جدِّه الأعلى مالك والد أنس، وأسقط ما بينهما من الأسماء(٤)، وقد قال بعض النَّاس(٥) في حديثٍ رواه عنه: حدَّثنا إبراهيم بن حبَّان بن النَّجَّار، وقصد بذلك جدَّ القبيل من الأنصار المعروفين ببني النَّجَّار، وكان أنس بن مالكٍ منهم، وإنَّما كثر الاختلاف في نسب هذا الرَّجلِ لأجل ضعفه ووهاء رواياته، وكان من أهل البَصْرةِ، فَنَزَلَ المَوْصِلَ، وحدَّث بها وبغيرها من البلدان أحاديث منكرة عن مالك

(١) «سنن الترمذيِّ» (حديث رقم: ٣٥٤٩).
(٢) **انظر ترجمته: «الميزان» (١/ ٣٤٥).**
(٣) فقال: حدَّثنا إبراهيم بن البراء بن النَّضر بن أنس بن مالك.
(٤) فقال: حدَّثنا إبراهيم بن مالك الأنصاري.
(٥) هو: الحسن بن سعيد الموصلي.

وشعبة والحمَّادين وشريك، فغيَّر نسبه من سمع منه تدليساً للرواية عنه، واللَّه أعلم»[(١)].

وقال ابنُ ناصرِ الدِّين الدِّمشقيُّ: «وأمَّا إبراهيم بن حِبَّان بن البراء بن النَّضْر بن أنس ابن مالك الرَّاوي عن الحمَّادين أيضاً؛ فاسم أبيه بكسر المهملة والموحَّدة المشدَّدة، وقيل فيه: إبراهيم بن البراء، نُسب إلى جدِّه، وقيل: إبراهيم بن حِبَّان بن النَّجَّار، وقيل: إبراهيم بن حَيَّان ـ بالفتح والمثناة تحت المشدَّدة ـ بن البختري، فيما ذكره أبو الفتح الأزديُّ، وكأنَّ هذا الاختلاف تدليس له لضعفه، واللَّه أعلم»[(٢)].

[ومن الأوهام] ـ بُكَيْـر بن سليمـان، الكـوفـيُّ[(٣)].

انظر الكلام عليه في ترجمة: تَلِيـد بن سليمان الكوفيِّ؛ الآتي بعده.

❁ ❁ ❁

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤١٠).
(٢) «توضيح المشتبه» (٢/ ١٦٠).
(٣) «التبيين» (رقم: ٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٨).

(حرفُ التاءِ)

٤٣ ـ (ت) تَلِيد بن سليمان، المُحاربيُّ، أبو سليمان، ويقال: أبو إدريس، الأعرجُ، الكوفيُّ[(١)].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الخامسة**

قال أحمد بن عبد اللَّه العِجْليُّ: «لا بأسَ به، وكان يتشيَّعُ ويُدلِّسُ»[(٢)].

وقال الحافظ أبو محمود المقدسيُّ:

أبو عُبيد يونس سعيد ابن أبي عَروبة تَلِيد[(٣)]

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وأوَّله مثنَّاة بوزن: عظيم، وقد وهم فيه العلائيُّ، وتبعه العراقيُّ والحَلَبيُّ؛ فذكروه ترجمتين ونسبوه للعِجْليِّ، إحداهما هكذا، والأخرى: بُكير ـ بالموحَّدة وكاف مُصغَّراً[(٤)] ـ، وقد راجعت كلام العِجْليِّ فلم أَرَهُ ذكره إلَّا في موضع واحدٍ، ونقله منه أبو

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٥)، و«التبيين» (رقم: ٧)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٣٢)، و«النُّكت» (٢/٦٤٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٨٩).

(٢) «الثقات» (ص: ٨٨ ـ رقم:١٧٦).

(٣) «قصيدته في المدلِّسين» (البيت رقم:٥).

(٤) جاء في الأصل: وكان مظفَّراً، وهو تحريف، والصَّواب ما أثبتناه.

العرب[١] في كتاب «الضعفاء»، وذكره بالمثنَّاة واللَّام»[٢].

قلت: الَّذي في «جامعِ التَّحصيلِ «للعلائيِّ ذِكْرُ تَلِيدٍ فقط، ولا ذِكْرَ لبُكَيْرٍ كما قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

❁ ❁ ❁

(١) جاء في الأصل: أبو القرب، وهو تحريف، والصَّواب ما أثبت.
(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٣٩).

(حرفُ الثَّاءِ)

٤٤ ـ (ع) ثابت بن أسلم، البُنَـانيُّ، أبو محمَّد، البَصْريُّ[١].

- **نوع التدليس: الصِّيـغ**
- **المـرتبــة : الأولـى**

قال عليُّ بنُ المدينيِّ ـ عند ذكره لحديث الحسن: خطبنا ابنُ عبَّاسٍ بالبَصْرةِ ـ: «إنَّما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن الحصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا عليٌّ»[٢].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ في مَعْرِض ذكر أمثلة تدليس الصِّيغ ـ: «ومن أمثلة ذلك: قول ثابتٍ البُنَانيِّ: خطبنا عمران بن حصين رضي الله عنه، وقوله: خطبنا ابن عبَّاسٍ ـ رضي اللَّه عنهما ـ»[٣].

قال الدكتور مِسْفر: «هذا نادرٌ عن ثابت، ولم أجد في ترجمته ما يومىء إلى تدليسه، كما لم يُشيروا إلى روايته عن عمران بن حصين، ولذا أراه من أهل المرتبة الأولى، واللَّه أعلم»[٤].

---

(١) «التدليس في الحديث» (رقم: ١٤)، وهو من زياداته.
(٢) «العلل» له (ص: ٥١)، وانظر أيضاً: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٣٣).
(٣) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢٦).
(٤) «التدليس في الحديث» (ص: ١٨٦).

٤٥ ـ (خ، ٤) ثور بن يزيد بن زياد، الكَلَاعيُّ، أبو خالدٍ، الحِمْصيُّ[١].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الأولى**

قال أبو داود: حدَّثنا موسى بن مروان، ومحمود بن خالد الدِّمشقيُّ - المَعْنَى -؛ قالا: حدَّثنا الوليد، قال محمود: أخبرنا ثور بن يزيد، عن رجاء بن حَيْوَةَ، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة؛ قال: وضَّأْتُ النَّبيَّ ﷺ في غزوة تبوكٍ؛ فمسح أعلى الخفَّين وأَسْفَلَهُما.

قال أبو داودَ: «وبلغني أنَّه لم يَسْمعْ ثور هذا الحديث من رجاء»[٢].

قلت: لأجلِ قولِ أبي داودَ هذا أورده الحافظُ برهانُ الدِّينِ الحلبيُّ في المدلِّسين، ولم يذكره أحدٌ غيره ممَّن صنَّف في المدلِّسين[٣]، وفي إيراده هذا نظرٌ، وإليك بيان ذلك:

هذا الحديثُ أخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (٤/ ٢٥١)، والترمذيُّ في «سننه» (رقم: ٩٧)، و«العلل الكبير» (رقم: ٧٠)، وابنُ ماجه في «سننه» (رقم: ٥٥٠)، و الدَّارقطنيُّ في «سننه» (١/ ١٩٥)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكُبرى» (١/ ٢٩٠) من طريق الوليد بن مسلم؛ به.

قال الإمامُ الترمذيُّ: «وهذا حديثٌ معلولٌ، لم يُسْنِدْهُ عن ثور بن

(١) «التبيين» (رقم: ٨)، و«الملحق الأول على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٢٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٥).

(٢) «سنن أبي داود» (رقم: ١٦٥).

(٣) أعني من المتقدِّمين لا المعاصرين.

يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زُرْعة ومحمَّد بن إسماعيل عن هذا الحديث؛ فقالا: ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ ابن المبارك روى هذا عن ثورٍ، عن رجاء بن حَيْوَة؛ قال: حُدِّثتُ عن كاتب المغيرة؛ مُرْسلٌ عن النَّبيِّ ﷺ، ولم يُذْكُرْ فيه المغيرة»(١).

هكذا جاءت العبارة عن الترمذيِّ؛ بينما قال الدَّارقطنيُّ: «رواه ابن المبارك، عن ثور؛ قال: حُدِّثت عن رجاء بن حَيْوَة، عن كاتب المغيرة، عن النَّبيِّ ﷺ مرسلاً ليس فيه المغيرة».

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «قال الأثرمُ عن أحمد أنَّه كان يُضعِّفه؛ ويقول: ذكرته لعبد الرحمن بن مَهْدي؛ فقال: عن ابن المبارك، عن ثور: حُدِّثت عن رجاء، عن كاتب المغيرة ـ ولم يذكر المغيرة ـ، قال أحمد: وقد كان نُعيم بن حمَّاد حدَّثني به عن ابن المبارك كما حدَّثني الوليد بن مسلم به عن ثور؛ فقلت له: إنَّما يقول هذا الوليد، فأمَّا ابن المبارك فيقول: حُدِّثت عن رجاء، ولا يذكر المغيرة؟ فقال لي نُعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إليَّ كتابه القديم ـ بخطٍّ عتيقٍ ـ فإذا فيه ملحق بين السَّطرين ـ بخطٍّ ليس بقديمٍ ـ: عن المغيرة، فأوقفته عليه، وأخبرته أنَّ هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للنَّاس بعدُ ـ وأنا أسمع ـ: اضربوا على هذا الحديث»(٢).

لذلك قال الشَّيخ أحمد شاكر رحمه الله: «فكلام أحمد وأبي داود والدَّارقطنيِّ يدلُّ على أنَّ العلَّة أنَّ ثوراً لم يسمعه من رجاء، وهو ينافي ما نقله الترمذيُّ هنا عن البخاريِّ وأبي زُرْعة: أنَّ العلَّة أنَّ رجاءً لم يسمعه

---

(١) «سنن الترمذيِّ» (١/ ١٦٣).
(٢) «التلخيص الحبير» (١/ ١٥٩).

من كاتب المغيرة، وأنا أظنُّ أنَّ الترمذيَّ نسي؛ فأخطأ فيما نقله عن البخاريِّ وأبي زُرْعة»[١].

قلت: وأمَّا محاولةُ الشَّيخِ أحمد شاكر تصحيحه لهذه الزِّيادة الواردة من طريق الوليد بن مسلم ـ وهي: «وأَسْفَلَهُما» ـ فهي مغالطة منه، فهذه الزِّيادةُ غير محفوظة، فقد قال ابن أبي حاتمٍ: «سمعت أبي يقول في حديث الوليد، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حَيْوَة، عن كاتبِ المغيرة، عن المغيرة؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله. فقال: ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح»[٢]، وقال البُخاريُّ: «حدَّثنا محمَّد بن الصَّبَّاح، حدَّثنا ابن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن عروة ابن الزُّبير، عن المغيرة: رأيت رسول اللَّه ﷺ يمسح على خفَّيه ظاهرهما. قال: وهذا أصحُّ من حديث رجاء عن كاتب المغيرة»[٣].

وقولُ الشَّيخِ أحمد شاكر بأنَّ الوليد بن مسلم ثقةٌ حافظٌ متقنٌ، وأنَّ زيادة الثقة مقبولة؛ فيردُّ عليه بأنَّ ما قاله صحيح؛ ولكن الوليد بن مسلم مع ثقته يُدلِّسُ ويُسوِّي، ولا يبعد أن تكون هذه الزِّيادة من طريق أحد الضُّعفاء؛ فأسقطه الوليد بن مسلم من الإسناد وسوَّاه، فإلصاق التدليس بالوليد في هذا الحديث أولى من إلصاقها بثورٍ الذي لم يعهد عليه تدليس، واللَّه أعلم.

وأمَّا ما ذكره الشَّيخ أحمد شاكر من أنَّ الدَّارقطنيَّ والبيهقيَّ روياه من طريق داود بن رُشَيْد ـ وهو ثقةٌ ـ: «حدَّثنا الوليد بن مسلم، عن ثور بن

---

(١) «سنن الترمذيِّ» (١/ ١٦٤ ـ الحاشية).
(٢) «العلل» (١/ ٥٤ ـ رقم: ١٣٥).
(٣) «التاريخ الأوسط» نقلاً عن: «التلخيص الحبير» (١/ ١٥٩).

يزيد، حدَّثنا رجاء بن حَيْوَة»، فقد صرَّح ثور في هذه الرواية بالسَّماع من رجاء؛ فقد كفانا مؤونة الردِّ عليه الحافظ ابن حَجَرٍ حيث قال: «ووقع في سنن الدَّارقطنيِّ ما يوهم رفع العلَّة وهي: ...»، فذكر رواية الدَّارقطنيِّ السَّابقة؛ ثمَّ قال: «فهذا ظاهره أنَّ ثوراً سمعه من رجاء فَتَزُولُ العلَّة، ولكن رواه أحمد بن عُبيد الصَّفَّار في «مسنده» عن أحمد بن يحيى الحلوانيِّ، عن داود بن رُشَيْد؛ فقال: عن رجاء، ولم يقل: حدَّثنا رجاء، فهذا اختلاف على داود يمنع من القول بصحَّةِ وصله، مع ما تقدَّم في كلام الأئمَّة»(١).

قلت: فعلَّةُ الانقطاعِ والإرسالِ ما تزالُ قائمةً، وأمَّا متابعةُ إبراهيم بن أبي يحيى للوليد بن مسلم التي ذكرها الشَّيخُ فلا يُفْرحُ بها؛ لأنَّ إبراهيم بن أبي يحيى متروكُ الحديثِ، بل رماهُ البعضُ بالكذبِ، فمثله لا يصلح للمتابعة، وجَرْحُ الأئمَّةِ له ـ وَهُمْ كُثُرٌ ـ مُقدَّمٌ على توثيق تلميذه الشَّافعيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

فالَّذي أميلُ إليه أنَّ ثوراً ليس بمدلِّسٍ، ولولا ذِكْرُ الحَلَبيِّ له في المدلِّسين ما ذكرته، وإنَّما أدخلته في «**معجمي**» هذا للذَّبِّ عنه، وقد أَحْسَنَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ وأجادَ بعدمِ ذكره لثور بن يزيد في كتابه «تعريف أهل التقديس»، مع أنَّه اطَّلع على كتابِ بُرهانِ الدِّينِ الحَلَبيِّ واستفاد منه، فالظاهر أنَّه لم يثبت لديه وصفه بالتَّدليسِ، واللَّه أعلم.

❁ ❁ ❁

---

(١) «التلخيص الحبير» (١/ ١٦٠).

(حرفُ الجيمِ)

٤٦ ـ (ع) جابر بن زيد، أبو الشَّعْثاء، الأَزْديُّ، اليَحْمُدِيُّ، الخَوْفيُّ[١]، البَصْريُّ[٢][ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال يحيى بن معين: حدَّثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن جابر بن زيد؛ قال: أنبأنا عَيْن، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال يحيى: «يريد جابر بقوله: عَيْن؛ عكرمة، ولكن كَنَّى عنه»[٣].

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لعكرمة مولى ابن عبَّاسٍ ـ: «وهو عَيْن الذي روى عنه أبو الشَّعْثاء جابر بن زيد، وكان يكني بذلك عنه»[٤].

وأخرجَ الدَّارقطنيُّ ـ واللَّفظ له ـ، وابنُ عَدِيٍّ من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشَّعْثاء، عن عَيْن، عن ابن عبَّاسٍ؛

---

(١) كذا ضبطه الإمام الذَّهبيُّ في «السِّير» (٤/ ٤٨١)، ونصَّ عليه في «مُشتبه النسبة» و«تاريخ الإسلام»، وتبعه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «التبصير»، إلَّا أنَّه في «تهذيب الكمال» للمزيِّ (٤/ ٤٣٥) و«معجم البلدان» لياقوت الحمويِّ (٢/ ١٨٧) يُنْسبُ إلى درب الجوف بالبَصْرةِ، واخْتُلف أيضاً في ضبط الخوف التي في عمان، فقيل: بالجيم والحاء والخاء.

(٢) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٣٤).**

(٣) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدوريِّ» (نص: ٩٣٨)، و«الكامل» (٥/ ٢٦٨).

(٤) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٤٦).

قال: إذا ذبحَ المسلمُ فلمْ يذكرِ اسمَ اللَّهِ فليأكل، فإنَّ المسلمَ فيه اسمٌ من أسماءِ اللَّهِ[١].

قال الدَّارقطنيُّ: «قوله: عَيْن؛ يعني به عكرمة».

قلت: عكرمة مولى ابنِ عبَّاسٍ قال عنه الإمامُ الذَّهبيُّ: «أحدُ أوعيةِ العلم، تُكلِّمَ فيه لرأيه لا لحفظه، فاتُّهِمَ برأي الخوارج، وقد وثَّقه جماعَةٌ، واعتمده البخاريُّ، وأمَّا مُسْلِمٌ فتجنَّبه، وروى له قليلاً مقروناً بغيره، وأعرض عنه مالك وتحايده؛ إلَّا في حديثٍ أو حديثين»[٢].

وأمَّا جابرُ بنُ زيدٍ فقد كان يرتضيه، ويروي عنه، لكن كان يَحِيدُ عن اسمِهِ ويكنِّي عنه، قال عمرو بن دينار: «رُفع إلى جابر بن زيد مسائل سُئل عنها عكرمة، فجعل جابر بن زيد يقول: هذا مولى ابن عبَّاس، هذا البَحْرُ فاسألوه»[٣].

٤٧ ـ (د، ت، ق) جابر بن يزيد بن الحارث، الجُعْفيُّ، أبو عبد اللَّه، ويقال: أبو يزيد، الكوفيُّ[٤].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الخامسة**

قال أبو نُعيمٍ الفضل بن دُكين: سمعت سفيان ـ يعني الثوريَّ ـ

(١) «سنن الدارقطني» (٤/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦)، و«الكامل» (٥/ ٢٦٨)، ومن طريق الدَّارقطنيِّ أخرجه الخطيبُ البغداديُّ في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٤٧).

(٢) «الميزان» (٣/ ٩٣).

(٣) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (٣/ ٣٧٤)، و«الميزان» (٣/ ٩٣).

(٤) «جامع التحصيل» (رقم:٦)، و«التبيين» (رقم:٩)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٣٣) وتحرَّف عنده إلى حسَّان، وسيأتي الكلام عليه في حرف الحاء، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٢١)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٩٠).

وذكر جابر بن يزيد الجُعْفيَّ قال: «إذا قال لك: حدَّثني أو سمعت؛ فذاك، وإذا قال: قال؛ فكأنَّه يُدلِّس»(١).

وقال يحيى بن أبي بُكير، عن شعبة: «كان جابر إذا قال: حدَّثنا وسمعت؛ فهـو من أوثقِ النَّاس»(٢).

وقال يحيى بن أبي بُكير ـ أيضاً ـ، عن زهير بن معاوية: «كان إذا قال: سمعت أو سألت؛ فهو من أصدقِ النَّاسِ»(٣).

وقال العِجْليُّ: «كان ضعيفاً يغلو في التَّشيُّع، وكان يُدلِّسُ»(٤).

٤٨ ـ (م، ٤) جُبَيْر بن نُفَيْر بن مالك بن عامـر، الحَضْرمـيُّ، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عبد اللَّه، الحِمْصيُّ(٥).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبــة : الثانيــة**

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «وكان من أجلَّة العلماء، حديثه في الكتب كلِّها سوى «صحيح البخاريِّ»؛ وما ذاك للينٍ فيه، ولكنَّه ربَّما دَلَّس عن قدماء الصَّحابةِ، والبُخاريُّ لا يقنع إلَّا بأنْ يصرِّح الشَّيخ بلقاء من روى عنه»(٦).

---

(١) «العلل ـ رواية ابنه عبد اللَّه» (٢/ ٢٩٢)، و«طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٤٥)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٧٤).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤١)، و«الكامل» (٢/ ١١٨).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤١).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٣).

(٥) «التبيين» (رقم: ١٠)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٣٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٢٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٦).

(٦) «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ٥٢).

وقال الإمامُ ابنُ عبدِ الهادي: «لم يُخرِّجْ له البخاريُّ؛ لأنَّه ربَّما دَلَّس عن قدماء الصَّحابة»[1].

يقول الدكتور مِسْفر الدّميني: «وما دام ثقةً جليلاً، ربَّما دلَّس عن قدماءِ الصَّحابةِ، فكان الأَوْلى أنْ يكون في المرتبة الأُولى من مراتب المدلِّسين لا الثانية حيث وضعه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، ولو قارنت بين قول الذَّهبيِّ فيه: «ربَّما دلَّسَ عن كبارِ الصَّحابةِ»، وقول الذَّهبيِّ ـ نفسه ـ في لاحق بن حميد أبي مجلز: «من ثقات التابعين؛ لكنَّه يُدلِّس»، لعرفت أنَّه من الأولى لا الثانية، وفرقٌ كبيرٌ بين: «ربَّما دَلَّس»، وبين: «يُدلِّس»، ومع ذلك ذكره الحافظ في المرتبة الأولى، وعندي أنَّ جُبَيْر بن نُفَيْر من أهل المرتبة الأولى أيضاً.

ثمَّ إنَّ الذَّهبيَّ يُسمِّي الإرسالَ تدليساً؛ حيث لا يشترط اللِّقاء ولا السَّماع فيه، وأخشى أنَّ روايته عنهم مُرسلة لا مُدلَّسة، واللَّه أعلم»[2].

٤٩ ـ (م، د، ت، ق) الجرَّاح بن مَليح بن عَدِيٍّ، الرُّؤاسيُّ، أبو وكيعٍ، الكوفيُّ[3][ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرجَ الإمامُ أحمدُ في «مسنده» (٤/ ٢٧٨ و ٣٧٥)، وابنُهُ في «زوائده على المسند» (٤/ ٣٧٥) من طريق أبي وكيعٍ الجرَّاح بن مَليح، عن أبي عبد الرحمن، عن الشَّعْبيِّ، عن النُّعمان بن بشير؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «الجماعةُ رحمةٌ، والفُرْقةُ عذابٌ».

---

(١) «طبقات علماء الحديث» (١/ ١٠٩ ـ رقم: ٣٣).

(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ١٨٩).

(٣) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٤/ ٥١٧).

قلت: أبو عبد الرحمن هذا الَّذي يروي عنه الجرَّاح بن مَليح هو: القاسم بن الوليد الهمدانيُّ، وقد جاء مصرَّحاً باسمه عند ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (ص: ٤٤ ـ رقم: ٩٣) حيث قال: حدَّثنا أبو يحيى محمَّد بن عبد الرَّحيم، حدَّثنا يونس بن محمَّد، عن أبي وكيعٍ، عن القاسم بن الوليد، عن الشَّعْبيِّ، عن النُّعمان بن بشير؛ به مثله.

فَعَدَلَ الجرَّاحُ عنِ اسمِ القاسم إلى كنيته ـ وهو غير مشهور بها ـ؛ فوعَّر على غيره معرفته، فهذا الهيثميُّ يقول في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٨٢) ـ عَقِبَ هذا الحديث ـ: «راويه عن الشَّعبيِّ لم أعرفه، وبقيَّة رجالِهِ ثقاتٌ»، وهذا من مفاسد تدليس الشُّيوخِ، لِمَا فيه من تضييع المروي عنه، وتضييع الحديث المروي، يقول ابنُ دَقِيقِ العيدِ: «فإنَّه قد يخفى ويصير الراوي مجهولاً، فيسقط العمل بالحديث؛ لكون الراوي مجهولاً عند السَّامع؛ مع كونه عدلاً معروفاً في نفس الأمر، وهذه جنايةٌ عُظمى، ومفسدةٌ كُبرى»(١).

[تمييز] ـ الجـرَّاح بن مَليح، البَهْرانيُّ، أبو عبد الرحمن، الشَّاميُّ، الحِمْصيُّ(٢).

قلت: هذا حِمْصيٌّ من أهل الشَّامِ، والَّذي قبله كوفيٌّ، وإنَّما ذكرته للتمييز.

---

(١) «الاقتراح» (ص: ٢١٤).

(٢) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٤/ ٥٢٠).

٥٠ ـ (ع) جرير بن حازم بن زيد بن عبد اللَّه، الأَزْديُّ، ثمَّ العَتَكيُّ، أبو النَّضْر، البَصْريُّ[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبـــة: الأولـى**

جاء عنه أنَّه ذمَّ التَّدليسَ وأهلَهُ، قال يعقوب بن شَيْبَة: سمعت سليمان بن حرب يقول: سمعت جرير بن حازم يقول ـ وذكر التَّدليس والمدلِّسين ـ فعابه وقال: «أدنى ما يكون فيه أنَّه يُري النَّاسَ أنَّه سمع ما لم يسمع»[٢].

ومع ذلك فقد نسبه يحيى الحِمَّانيُّ إلى التَّدليسِ، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «أحدُ الثِّقاتِ، وصفه بالتَّدليسِ يحيى الحِمَّانيُّ في حديثه عن أبي حازم، عن سهل بن سَعْد في صفة صلاة النَّبيِّ ﷺ»[٣].

٥١ ـ (ع) جرير بن عبد الحميد بن قُرْط، أبو عبد اللَّه، الضَّبِّيُّ، الكوفيُّ[٤] [ز].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبـــة: الأولـى**

قال يعقوب بن شَيْبَة السَّدُوسيُّ: حدَّثني عبد الرَّحمن بن محمَّد؛ قال: سمعت سليمان بن داود الشَّاذَكُونيَّ يقول: قدمت على جرير فأُعْجِبَ بحفظي، وكان لي مُكْرِماً، قال: فقدم يحيى بن معين

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٢٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٧).

(٢) «الكفاية» (ص: ٣٥٦).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٣٣).

(٤) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٤/ ٥٤٠).

والبغداديون الذين معه وأنا ثَمَّ، قال: فرأوا موضعي منه، فقال له بعضهم: إنَّ هذا إنَّما بعثه يحيى وعبد الرحمن لِيُفْسِدَ حديثك عليك، ويتتبع عليك الأحاديث، قال: وكان جرير قد حدَّثنا عن مغيرة، عن إبراهيم في طلاق الأخرس، قال: ثمَّ حدَّثنا به بعد عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: فبينا أنا عند ابن أخيه يوماً؛ إذْ رأيتُ على ظهرِ كتابٍ لابنِ أخيه: عن ابنِ المباركِ، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم. قال: فقلت لابنِ أخيه: عمُّكَ هذا مرَّةً يحدِّث بهذا عن مغيرة، ومرَّةً: عن سفيان، عن مغيرة، ومرَّةً: عن ابنِ المباركِ، عن سفيان، فينبغي أنْ نسأله ممَّن سمعه، قال سليمان: وكان هذا الحديث موضوعاً، قال: فوقفتُ جريراً عليه؛ فقلت له: حديثُ طلاقِ الأخرسِ؛ ممَّن سمعته؟ فقال: حدَّثنيه رجلٌ من أهل خُراسان، عن ابنِ المباركِ، قال: فقلت له: فقد حدَّثت به مرَّةً: عن مغيرة، ومرَّةً: عن سفيان، عن مغيرة، ومرَّةً: عن رجلٍ، عن ابنِ المباركِ، عن سفيان، عن مغيرة، ولستُ أراك تَقِفُ على شيءٍ، فمَن الرَّجلُ؟ قال: رجلٌ كان جاءنا من أصحاب الحديث، قال: فوثبوا بي؛ وقالوا: ألم نقل لك: إنَّما جاء لِيُفْسِدَ عليك حديثك؟ قال: فوثب بي البغداديُّون، قال: وتعصَّب لي قوم من أهل الرَّيِّ حتى كان بينهم شرٌّ شديد»(١).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ مُعلِّقاً على هذه القصَّة ـ: «إنْ صحَّت حكاية الشَّاذَكُونيِّ؛ فجريرٌ كان يُدلِّسُ»(٢).

قلت: صاحبُ هذه القصَّةِ هو: سليمان بن داود الشَّاذَكُونيُّ، وهو

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٦٠)، و«السِّير» (٩/ ١٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٥ ـ ٦٦).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٦).

ضعيفٌ، قال عنه البُخاريُّ: «فيه نظرٌ»، وقال النَّسائيُّ: «ليس بثقة»، وكذَّبه يحيى بن معين في حديثٍ ذُكِرَ له عنه[١]، فالقصَّةُ في ثبوتها نظرٌ، لكن جاء وَصْفُ جرير بن عبد الحميد بالتَّدليسِ على لسانِ الإمامِ الترمذيِّ في «سننه» فيما نقله عن غيره بصيغة التَّمريضِ، وهو ممَّا خَفِيَ على الحافظِ ابنِ حَجَرٍ ومَنْ تقدَّمه ممَّن صنَّف في المدلِّسين، فقد أخرجَ الترمذيُّ من طريق عمر بن علي المقدَّميِّ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قضى أنَّ الخَرَاجَ بالضَّمانِ.

قال الترمذيُّ: «وقد روى مسلمُ بن خالدٍ الزَّنْجِيُّ هذا الحديث عن هشام بن عروة، ورواه جريرٌ عن هشام ـ أيضاً ـ، وحديث جرير يُقال تدليسٌ دَلَّس فيه جريرٌ، لم يسمعه من هشام بن عروة»[٢].

قلت: فجرير بن عبد الحميد ثقةٌ أخرجَ له الجماعةُ، والظَّاهرُ أنَّه نادرُ التَّدليسِ، ولعلَّه لم يُدلِّسْ إلَّا في هذا الحديث الواحد، وممَّا يدلُّ على نُدْرَةِ تدليسِهِ أنَّه ذُكِرَ للإمام أبي خَيْثَمة زهير بن حرب إرسالُ جرير الحديث، وأنَّه لم يكن يقول: حدَّثنا، وقيل له: تُراه كان يُدلِّسُ؟ فقال أبو خَيْثَمة: «لم يكن يُدلِّس؛ لأنَّا كنَّا إذا أتيناه وهو في حديث الأعمش أو منصور أو مغيرة ابتدأ، فأخذ الكتاب؛ فقال: حدَّثنا فلانٌ، ثمَّ يُحدِّثُ عنه منهم[٣] في حديثٍ واحدٍ، ثمَّ يقول بعد ذلك: منصور منصور، والأعمش الأعمش، لا يقول في كلِّ حديثٍ: حدَّثنا حتى يفرغ من المجلس»[٤].

---

(١) «الميزان» (٢/ ٢٠٥)، وقال ابنُ حَجَرٍ في «هدي السَّاري» (ص: ٣٩٥): «وروى الشَّاذَكُونيُّ عنه ما يدلُّ على التدليس، لكنَّ الشَّاذَكُونيَّ فيه مقالٌ».

(٢) «سنن الترمذيِّ» (رقم: ١٢٨٦).

(٣) جاء في «الميزان»: متَّهم، وهو تحريف.

(٤) «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٥٩)، و«السِّير» (٩/ ١٥)، و«الميزان» (١/ ٣٩٥).

وكذلك قيل ليحيى بن معين: فإنَّ جريراً لم يرو عن الأسود بن قيس؟ قال: «الأسودُ خيرٌ منه ومن أبيه، وهو يروي عن الطَّرارين[1]، لم نره كلّ شيء، طلب جرير الحديث خمس سنين، عشرة آلاف حديث، قيل له: كان يُدلِّس؟ قال: لَيْتَه يُحْسن يُحدِّث ما عنده، لم يكن يُحْسن يُدلِّس، ليس يُدلِّس إلَّا كلُّ عَنَدٍ شيطانٍ، وجريرٌ صدوقٌ ثقةٌ»[2].

فلهذا؛ أرى أنَّه من أهل المرتبة الأولى، واللَّه أعلى وأعلم.

[ومن الأخطاء] ـ جعفر بن إياس، أبو بشر بن أبي وَحْشِيَّة، اليشكريُّ، الواسطيُّ[3].

ذكره الدكتور مِسْفر في المدلِّسين، وهو من زياداته، والنُّصوص التي أوردها في ترجمته غير صريحة في تدليسه، بل هي محتملة، وهي تشير إلى إرساله، لذا ذكره الأئمَّة في كتب المراسيل، وهو ما أميل إليه، واللَّه أعلم.

٥٢ ـ (ع) جعفر بن حيَّان، السَّعْديُّ، أبو الأَشْهَب، العُطَارِديُّ، البَصْريُّ، الخَرَّاز[4] [ز].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الثانية**

قال أبو داود: «سمعت أحمد ـ يعني ابن حنبل ـ قال: أبو الأشهب كانوا يرون أنَّه يُدلِّسُ عن الحسن.

---

(١) الطَّرَّارُ: هو النَّشَّالُ يشقُّ ثوبَ الرَّجلِ ويَسُلُّ ما فيه، انظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ٥٧٤).

(٢) «من كلام يحيى بن معين في الرجال ـ رواية أبي خالد الدَّقّاق» (نص: ٦٤).

(٣) «التدليس في الحديث» (رقم: ٨١)، وعدَّه من أهل المرتبة الثانية.

(٤) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٢).

قلت لأحمد ـ وذكر أبا الأشهب ـ فقال: زعموا كان يأخذ عن أصحاب الحسن ـ يعني عن الحسن ـ.

قلت لأحمد: هو أكثر من مبارك؟ قال: نعم، مبارك كان يُدلِّس عن الحسن»(١).

وقال الفضل بن زياد: «قلت له ـ أي لأحمد بن حنبل ـ: فأبو الأشهب؟ قال: ثَمَّ شيء؟ قلت: أليس قال بهز: وقفناه فوقف لنا؟ قال: نعم، كان إذا وقف، ثمَّ قال: قد دلَّس قوم، ثمَّ ذكر الأعمش، قال: كان هُشيم يُكثر ـ يعني التدليس ـ، وسفيان بن عيينة أيضاً، ثمَّ كان أبو حُرَّة صاحب تدليس، ثمَّ قال: كان أبو الأشهب يُدلِّس؛ إلَّا أنَّه في كتاب إبراهيم بن سعد يُبيِّن؛ إذا كان سماعاً قال: حدَّثني، وإذا لم يكن قال: قال أبو الزِّناد، ذكر أبو الزِّناد، قال فلان»(٢).

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «سمعت يحيى بن سعيد القطَّان يقول: شهدت سفيان(٣) يقول لأبي الأشهب: قُلْ: سمعت، قُلْ: سمعت»(٤).

قلت: أبو الأشهب احتجَّ به الجماعةُ، وأخرجوا له، واحتملوا تدليسه، بخلاف مبارك بن فضالة؛ فإنَّ البُخاريَّ لم يخرِّج له إلَّا بعض التعاليق، ولم يرو له مسلم، وجعله الحافظُ ابنُ حَجَرٍ من أهل المرتبة الثالثة، لذا أرى أنَّ أبا الأشهب من أهل المرتبة الثانية، واللَّه أعلم.

---

(١) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (نص: ٤٦٣).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).

(٣) يحيى بن سعيد القطَّان يروي عن سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحيثُ أَطْلَقَ فالمقصود به: الثوري.

(٤) «الجرح والتعديل» (١/ ٨٢)، و«الجعديَّات» (٢/ ٤٤٢ ـ رقم: ٣١٨٤).

فائدةٌ: أخرجَ البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ٧١٥٠) ـ واللَّفظ له ـ، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (١٢/ ٢١٤ ـ النَّووي) من طريق أبي الأشهب، عن الحسن؛ أنَّ عُبيد اللَّه بن زياد عَادَ معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه، فقال له معقل: إنِّي مُحدِّثك حديثاً سمعته من رسول اللَّه ﷺ، سمعت النَّبيَّ ﷺ يقول: «ما من عبدٍ يسترعيه اللَّهُ رعيَّةً فلم يَحُطها بنصحه؛ لم يجد رائحة الجنَّة».

قلت: هذا الحديثُ ممَّا رواه أبو الأشهب عن الحسن، ولم يصرِّح فيه بالسَّماع، وهو في «الصَّحيحين»، وقد نبَّه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ على أنَّ الإسماعيليَّ قام بوصله من طريق شيبان، عن أبي الأشهب قال: حدَّثنا الحسن[1]، فرُئِبَ الصَّدْعُ، وسُدَّ الثَّغْرُ، وللَّهِ الحمدُ.

[تمييز] ـ جعفر بن الحارث، الواسطيُّ، أبو الأشْهَب.

قال الحافظُ ابنُ حِبَّانَ: «وليسَ هذا بأبي الأَشْهَبِ العُطَارِديِّ، ذلك بَصْريٌّ، وهذا من أهلِ واسطٍ»[2].

ذكرته للتميـيز.

٥٣ ـ (د، س، ق) جعفر بن مُسافر بن راشد، التِّنِّيسيُّ، أبو صالحٍ، الهذليُّ[3] [ز].

● نوع التدليس: التَّسويـة ـ إنْ ثبت عليه ـ

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ في ترجمة جعفر بن مُسافر ـ: «وقفتُ له

(١) «فتح الباري» (١٣/ ١٢٧).
(٢) «الثقات» (٦/ ١٣٩).
(٣) لم أحدِّد له رتبة؛ لأجل التردُّد فيه.

على حديثٍ معلولٍ أخرجه ابن ماجه[١] عنه، عن كثير بن هشام، عن جعفر بن بُرْقَان، عن ميمون بن مهران، عن عمر في الأمر بطلب الدُّعاءِ من المريضِ.

قال النَّوويُّ في «الأَذْكَارِ»: صحيحٌ أو حسنٌ، لكنَّ ميموناً لم يدرك عمر. فمشى على ظاهر السَّند، وعلَّته أنَّ الحسن بن عرفة رواه عن كثير فأدخل بينه وبين جعفر رجلاً ضعيفاً جدّاً؛ وهو: عيسى بن إبراهيم الهاشميُّ، كذلك أخرجه ابنُ السُّنِّيِّ والبيهقيُّ من طريق الحسن، فكأنَّ جعفر كان يُدلِّس تدليس التَّسوية، إلَّا أنِّي وجدت في نسختي من ابن ماجه تصريح كثير بتحديث جعفر له[٢]، فلعلَّ كثيراً عنعنه؛ فرواه جعفر عنه بالتصريح؛ لاعتقاده أنَّ الصِّيغتين سواء من غير المدلِّس، لكن ما وقفت على كلام أحد وصفه بالتدليس، فإنْ كان الأمر كما ظننت أوَّلاً؛ وإلَّا فَيَسْلم جعفر من التَّسوية، ويثبت التدليس في كثير، واللَّه أعلم»[٣].

[ومن الأخطاء] ـ جميل بن زيـد، الطَّائـيُّ، الكوفـيُّ[٤].[٥]

ذكره الدكتور عاصم القريوتيُّ في جُملةِ المدلِّسين؛ وقال: «قال البَغَويُّ في «معجمـه»: قـد روى عن ابن عمر يقول فيها: سألت ابن عمر، مع أنَّـه لم يسمع من ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا»، وتابعه على ذلك الدكتور مِسْفر، وعدَّه من أهل المرتبة الخامسة.

(١) «سنن ابن ماجه» (رقم: ١٤٤١).
(٢) وهو كذلك في النُّسخة المطبوعة بتحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي.
(٣) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٩١ ـ ٩٢)، و«النُّكت الظِّراف» (٨/ ١١١).
(٤) نسبه بذلك الإمام الدَّارقطنيُّ في كتابه «الضُّعفاء والمتروكين» (رقم: ١٥٢).
(٥) «الملحق الأول على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم:٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٩١).

قلت : قد أخطأ كلٌّ من الدكتور القريوتيُّ والدكتور مِسْفر في جعلهم جميلاً هذا من المدلِّسين؛ لأنَّ ادِّعاءه سماع ما لم يسمع كذب وليس بتدليس، فقد روى أبو بكر بن عيَّاش عن جميل قوله: «هذه أحاديث ابن عمر، ما سمعت من ابنِ عمرَ شيئاً، إنَّما قالوا لي: اكتب أحاديث ابن عمر، فقدمت المدينة فكتبتها»(١).

ولَفْظَةُ: «سألت» من الألفاظِ الصَّريحة في السَّماع، وجاء في روايةٍ أخرى ذكرها الذَّهبيُّ: «حدَّثنا ابن عمر»(٢).

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ: «المُدلَّسُ ما رواه الرَّجلُ عن آخَرَ ولم يسمعه منه، أو لم يدركه، فإنْ صرَّح بالاتصال وقال: حدَّثنا؛ فهذا كذَّابٌ»(٣).

٥٤ ـ جُنيد بن العلاء بن أبي دَهْرَة(٤)، وقيل: ابن أبي نمرة، أبو حازم، التَّيْميُّ، الكوفيُّ(٥).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبــة: الرابعة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «كان يُدلِّسُ عن محمَّد بن أبي قيس المَصْلُوبِ،

---

(١) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (١/ ١٩١)، و«المراسيل» (رقم:٣)، و«الميزان» (١/ ٤٢٣).

(٢) «الميزان» (١/ ٤٢٣). (٣) «الموقظة» (ص: ٤٧).

(٤) جاء في «المجروحين» (١/ ٢١١)، و«الميزان» (١/ ٤٢٥)، و«لسان الميزان» (٢/ ١٤١): ابن أبي وهرة، وهو تصحيفٌ، والمثبت من «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٣٥) و«الجرح والتعديل» (٢/ ٥٢٧) و«الثقات» للعِجْليِّ (رقم:٢٢٣) و«تاريخ يحيى بن معين» (نص:١٤٧٣) و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (نص:١٨٣)، وقد وثَّقه ابنُ معين والعِجْليُّ، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وذكرنا قول ابنِ حبَّان فيه، لذلك أورده الذَّهبيُّ في «ميزانه»، وتبعه ابنُ حَجَرٍ في «لسانه» مع أنَّه أشار إلى صدقه في «النُّكت» (٢/ ٦٤٤).

(٥) «النُّكت» (٢/ ٦٤٤)، و«الملحق الثاني على طبقات المدلِّسين» (رقم:٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٦٦).

ويروي ما سمع منه عن شيوخه، فاستحقَّ مجانبة حديثه على الأحوالِ كلِّها؛ لأنَّ ابن أبي قيس كان يضعُ الحديثَ»(١).

قلت: وقد ذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكتِ على كتابِ ابنِ الصَّلاحِ»، ولم يورده في «طبقات المدلِّسين»، وجعله الدكتور مِسْفر من أهل المرتبة الرابعة.

❁ ❁ ❁

(١) «المجروحين» (١/ ٢١١).

(حرفُ الحَاءِ)

٥٥ ـ الحارث بن محمَّد بن أبي أسامة، أبو محمَّد، التَّميميُّ، البغداديُّ، صاحبُ «المُسْنَدِ»(١).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

ذكره الخطيبُ البغداديُّ فيمن يُدلِّس تدليس الشُّيوخ؛ فقال: «والحارث بن أبي أسامة حدَّث عن أبي بكر بن أبي الدُّنيا ـ المُصَنِّف ـ وقال: حدَّثنا أبو بكرٍ الأمويُّ، وقال في موضع آخر: حدَّثنا أبو بكر بن سفيان الكوفيُّ»(٢)، «ومرَّةً: عبد اللَّه بن عُبيد، ومرَّةً أخرى: عبد اللَّه بن سفيان الأموي، وتارةً: أبو بكر بن عُبيد»(٣)، وسبب ذلك كون الحارث أكبر منه(٤)(٤).

وقال الخطيبُ ـ أيضاً ـ: «وحدَّث الحارث بن أبي أسامة عن أخيه محمَّد؛ فقال: حدَّثنا محمَّد ابن أبي سليمان»(٥).

---

(١) «التدليس في الحديث» (رقم:١٨)، وجعله في المرتبة الأولى.

(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٩)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٣١).

(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣١).

(٤) «فتح المغيث» (١/ ٢٢٣).

(٥) «الكفاية» (ص:٣٦٩)، جاء في كتاب «التدليس في الحديث» (ص:١٩٠) للدكتور مِسْفر: «وروى الحارث ـ أيضاً ـ عن محمَّد بن داود القنطريِّ؛ فقال: حدَّثنا محمَّد بن أبي سليمان! **قلت**: وهذا النقل خطأ سببه سبق نظرٍ، فقد وقع نظرُ الدكتور على السَّطرِ الذي قبل هذا والذي جاء فيه: «وإبراهيم الحربي حدَّث عن علي بن داود القنطريِّ، فقال: حدَّثنا علي بن أبي سليمان»؛ فوقع بمثل هذا الخلط.

٥٦ ـ (ع) حبيب بن أبي ثابت، الأَسَديُّ مولاهم، أبو يحيى، الكوفيُّ[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثالثة**

روى أبو بكر بن عيَّاش، عن الأعمشِ قال: «قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أنَّ رجلاً حدَّثني عنك ما باليتُ أنْ أرويه عنك»[٢]، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «يعني: وأسقطته من الوسط»[٣].

وقال الإمامُ ابنُ خُزيمة: «حبيبُ بنُ أبي ثابت مُدلِّسٌ»[٤].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «وكان مُدلِّساً»[٥].

وقال ـ أيضاً ـ: «كان من خيارِ الكوفيينَ ومتقنيهم على تدليسٍ فيه»[٦].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ثقةٌ، فقيهٌ، جليلٌ، وكان كثيرَ الإرسالِ والتَّدليسِ»[٧].

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٧)، و«التبيين» (رقم: ١١)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٦٩)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٢٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١١٠).

(٢) «الثقات» (٤/ ١٣٧)، و«طبقات المدلِّسين» (ص: ٨٤).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٨٤).

(٤) «صحيح ابن خُزيمة» (١/ ٢٢٩)، و«التوحيد» (ص: ٣٨).

(٥) «الثقات» (٤/ ١٣٧).

(٦) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٠٨ ـ ١٠٩).

(٧) «التقريب» (رقم: ١٠٨٤).

٥٧ ـ حجَّاج بن أَرْطاة بن ثور، النَّخَعيُّ، أبو أَرْطاة، الكوفيُّ، القاضي[١].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبـــة: الرابعة**

قال يحيى بن معين: «الحجَّاجُ بنُ أَرْطاة،كوفيٌّ، صدوقٌ، ليس بالقويِّ، يُدلِّسُ عن محمَّد بن عُبيد اللَّه العَرْزَميِّ، عن عمرو بن شعيب» ـ يعني فيُسقط العَرْزَميَّ ـ[٢].

وقال ـ أيضاً ـ: «الحجَّاجُ بن أَرْطاة ضعيفٌ يُدلِّسُ»[٣].

وقال عبد اللَّه بن المبارك: «وكان الحجَّاجُ مُدلِّساً، يُحدِّثنا بالحديثِ عن عمرو بن شعيب ممَّا يحدِّثه محمَّد العَرْزَميُّ، والعَرْزَميُّ متروكُ الحديثِ لا نَقْرَبُه»[٤].

وقال ـ أيضاً ـ: «رأيتُ الحجَّاجَ بنَ أَرْطاة يحدِّث في مسجد الكوفة، والنَّاس مجتمعون عليه، وهو يحدِّثهم بأحاديث محمَّد بن عُبيد اللَّه العَرْزَميِّ يُدلِّسُها حجَّاجٌ عن شيوخ العَرْزَميِّ، والعَرْزَميُّ قائمٌ يصلي ما يَقْربه أحد، والزِّحامُ على الحجَّاجِ»[٥].

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم:٨)، و«التبيين» (رقم:١٢)، و«طبقات المدلسين» (رقم: ١١٨)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٢٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٦٧).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٣)، و«السِّير» (٧/ ٧٠).

(٣) «تاريخ أسماء الضعفاء والمتروكين» لابن شاهين (نص:١٤٩).

(٤) «الضعفاء الصغير» (رقم:٧٥)، و«الكامل» (٢/ ٢٢٥)، و«الضعفاء» للعقيليِّ (١/ ٢٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٣).

(٥) «الكامل» (٢/ ٢٢٤).

وأخرجَ ابنُ عَدِيٍّ من طريق شعبة، عن عمرو بن مُرّة، عن عبد اللَّه بن أبي أوفى قال: كان النَّبيُّ ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم، ... فذكر الحديث. قال شعبة: فسمعت حجَّاج بن أَرْطاة يحدِّث عن عمرو بن مُرّة؛ فقلت له: سمعته من عمرو بن مُرّة؟ فقال: إذا حدَّثني به ثقة مثلك لم أبال أنْ لا أسمعه[1].

وقال مجاهد بن موسى: سمعت أبا معاوية وهو يقول: «قال لنا الحجَّاج: لا تقولوا: مَنْ حدَّثك؟ قال: فكان يَسْرُدُها سَرْداً»[2].

وفي روايةٍ: قال أبو معاوية الضَّرير: «قال لي حجَّاج: لا يسألني أحد عن الخبر ـ يعني إذا حدَّثتكم بشيءٍ ـ، فلا تسألوني من أخبرك به؟»[3]، وفي روايةٍ أخرى: «لا توقفوني على السَّماع»[4].

وقال يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: «كنت عند الحجَّاج بن أَرْطاة يوماً، فأمر بغلق الأبواب؛ ثمَّ قال: لم أسمع من الزُّهريِّ شيئاً، ولم أسمع من إبراهيم، ولا من الشَّعْبيِّ إلَّا حديثاً واحداً، ولا من فلانٍ، ولا من فلانٍ، حتى عدَّ سبعة عشر أو بضعة عشر كلّهم قد روى عنه الحجَّاج، ثمَّ زعم بعد روايته عنهم أنَّه لم يلْقهم، ولم يسمع منهم»[5].

وقال إسماعيل القاضي: «مضطربُ الحديثِ؛ لكثرة تدليسه»[6].

(١) «المجروحين» (١/ ٨٠ ـ ٨١)، و«الكامل» (١/ ٧٤).
(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٠٣).
(٣) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ١٧٤).
(٤) «المجروحين» (١/ ٢٢٧).
(٥) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، و«المجروحين» (١/ ٢٢٦).
(٦) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٤).

وقال محمَّد بن نصر: «الغالب على حديثه الإرسال، والتَّدليس، وتغيير الألفاظ»[١].

وقال أبو نُعيم: «لم يسمع الحجَّاج من عمرو بن شعيب إلَّا أربعة أحاديث، والباقي عن محمَّد بن عُبيد اللَّه العَرْزَميِّ»[٢]، قال ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ ـ مُعَقِّباً على كلام أبي نُعيمٍ ـ: «يعني أنَّه يُدلِّسُ بقيَّة حديثه عن عمرو عن العَرْزَميِّ»[٣]

وقال أبو طالب أحمد بن حميد: «سألت أحمد بن حنبل عن حجَّاج بن أَرْطاة؟ فقال: كان يُدلِّس، كان إذا قيل له: مَنْ حدَّثك؟ مَنْ أخبرك؟ قال: لا تقولوا: مَنْ أخبرك، مَنْ حدَّثك؟

قولوا: مَنْ ذكره؟»[٤].

وقال يحيى بن سعيد القطَّان: «لم يسمع الحجَّاج بن أَرْطاة من الشَّعْبيِّ إلَّا حديثاً واحداً: (لا تجوز صدقة حتى تقبض)»[٥].

ووصفه النَّسائيُّ بالتدليس[٦].

وقال أبو حاتم: «حجَّاجُ بن أَرْطاة صدوقٌ يُدلِّسُ عن الضُّعفاءِ، يُكْتَبُ حديثُهُ، وإذا قال: حدَّثنا؛ فهو صالحٌ لا يُرتابُ في صدقه وحفظه إذا بيَّن السَّماعَ، ولا يُحتجُّ بحديثه»[٧].

---

(١) المرجع السَّابق.

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٤٨ ـ رقم: ١٦٥).

(٣) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٥٥).

(٤) «الكامل» (٢/ ٢٢٥)، و«السِّير» (٧/ ٧٣).

(٥) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤٦)، و«المجروحين» (١/ ٢٢٧).

(٦) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).

(٧) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٦)، و«العلل» (١/ ٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٣).

وقال أبو زُرعة: «صدوقٌ مُدلِّس»[(١)].

وقال الدَّارقطنيُّ: «والحجَّاج فرجلٌ مشهورٌ بالتَّدليسِ، وبأنَّه يُحدِّثُ عن من لم يلْقَهُ، ومن لم يسمع منه»[(٢)].

وقال أبو يَعْلى الخليليُّ: «عالمٌ، ثقةٌ، كبيرٌ، ضعَّفوه لتدليسِهِ»[(٣)].

وقال السَّاجيُّ: «كان مُدلِّساً صدوقاً، سيءَ الحفظِ، ليس بحجَّةٍ في الفروعِ والأحكامِ»[(٤)].

وقال العِجْليُّ: «جائزُ الحديثِ، وكان له فقه، وكان على البَصْرة، وكان على الشُّرْطة، وكان فقيهاً، وكان أحد مُفتي الكوفة، وكان فيه تِيْه، وكان يقول: قتلني حبُّ الشَّرَفِ، ووَلِيَ القضاءَ، إلَّا أنَّه صاحبُ إرْسالٍ، كان يُرْسِلُ عن يحيى بن أبي كثير ولم يسمع منه شيئاً، ويُرسلُ عن مجاهد ولم يسمع منه شيئاً، ويُرْسلُ عن مكحول ولم يسمع منه شيئاً، ويُرْسلُ عن الزُّهريِّ ولم يسمع منه شيئاً، فإنَّما يعيب النَّاس منه التدليس»[(٥)].

وقال البزَّارُ: «كان حافظاً مُدلِّساً»[(٦)].

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «إنَّما عابَ النَّاسُ عليه تدليسَهُ عن الزُّهريِّ وعن غيره، وربَّما أخطأ في بعض الرِّوايات، فأمَّا أنْ يتعمَّد الكذب فلا، وهو ممَّن يكتب حديثه»[(٧)].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٦)، و«العلل» (١/ ٤٨).
(٢) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ١٧٤)، وانظر أيضاً: «السُّنن الكبرى» للبيهقيِّ (٨/ ٧٥).
(٣) «الإرشاد» (١/ ١٩٥ و ٣٥٠).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٤).
(٥) «الثقات» (رقم: ٢٥١).
(٦) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٤).
(٧) «الكامل» (٢/ ٢٢٩).

وقال ابنُ خُزيمة: «لا يحتجُّ به إلَّا فيما قال: أخبرنا، وسمعت»[١].

وقال ابنُ حبَّانَ: «كان الحجَّاجُ مُدلِّساً عمَّن رآه وعمَّن لم يره، وكان يقول: إذا حدَّثتني أنت بشيءٍ عن شيخٍ لم أُبالِ أنْ أرويه عن ذلك الشَّيخِ، وكان يروي عن أقوامٍ لم يرهم»[٢].

وقال أبو الحسن ابن القطَّان: «وهو ضعيفٌ مُدلِّسٌ عن الضُّعفاءِ»[٣].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ، كثيرُ الخطإِ والتَّدليسِ»[٤].

٥٨ ـ (ع) حجَّاج بن محمَّد، المِصِّيصيُّ، الأعور، أبو محمَّد، الترمذيُّ الأصل، نزل بغداد، ثمَّ المِصِّيصة[٥] [ز].

- **نوع التدليس: التَّسوية**
- **المرتبة : الأولى**

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «قال أبي: رأيت سُنيداً عند الحجَّاج بن محمَّد وهو يسمع منه كتاب «الجامع» ـ يعني لابنِ جُريجٍ ـ، فكان في الكتاب: ابن جُريجٍ قال: أُخبرت عن يحيى بن سعيد، وأُخبرت عن الزُّهريِّ، وأُخبرت عن صفوان بن سليم، فجعل سُنيد يقول لحجَّاج:

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٤).
(٢) «المجروحين» (١/ ٨٠ و ٢٢٦).
(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ١٢١ و ٣٥١).
(٤) «التقريب» (رقم: ١١١٩).
(٥) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٥١).**

قُلْ يا أبا محمَّد: ابن جُريج عن الزُّهريِّ، وابن جُريج عن يحيى بن سعيد، وابن جُريج عن صفوان بن سليم، فكان يقول هكذا، ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجَّاج، وذمَّه على ذلك.

قال أبي: وبعض هذه الأحاديث التي كان يُرسلها ابنُ جُريج أحاديث موضوعة، كان ابن جُريج لا يُبالي من أين يأخذه ـ يعني قوله: أُخبرت، وحُدِّثت عن فلانٍ ـ»(١).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقد ذكر أحمد أنَّ سُنيداً لزم حجَّاجاً، إلَّا أنَّه كان يحمله على تدليس التَّسوية، وعابه بذلك، وكأنَّ هذا هو السَّبب في تضعيف من ضعَّفه، واللَّه أعلم»(٢).

وقال أيضاً ـ عند ذكره لسُنيد بن داود في سياق أسماء من طُعِنَ فيه من رجالِ «صحيحِ البُخاريِّ» ـ: «سُنيد بن داود المِصِّيصيُّ، صاحبُ التَّفسيرِ، حُكِيَ عن أحمد بن حنبل أنَّه حضر معه عند الحجَّاج في سماع «الجامع» لابنِ جُريجٍ، وكان يحمل حجَّاجاً على أنْ يُدلِّس تدليس التَّسْوية»(٣).

قلت: حجَّاجٌ أحدُ الأثباتِ، وقد أجمعوا على توثيقه، لكنَّه تغيَّر في آخر عمره واختلط، وتلقين سُنيد له كان في حال تغيُّره، فقد قال الخلَّال: «ورُوِيَ أنَّ حجَّاجاً كان هذا منه في وقت تغيُّره، ويرى أنَّ أحاديث النَّاس عن حجَّاج صحاح إلَّا ما روى سُنيد»(٤)، لذا تدليسه هذا

(١) «العلل» (٢/ ٥٥١ ـ ٥٥٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

(٢) «فتح الباري» (٨/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٣) «هدي السَّاري» (ص: ٤٠٨).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، وللعلَّامة المعلِّميِّ اليَمَانيِّ في «التنكيل» (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧) كلاماً حسناً في هذا الأمر؛ فانظره لزاماً.

مقيَّد برواية سُنيد عنه لا على إطلاقه، فما دام الأمر كذلك؛ نرى أنَّه من أهل المرتبة الأولى، واللَّه أعلم.

[ومن الأخطاء] ـ حسَّان بن يزيد، الجُعْفيُّ.

قلت: هو تحريفٌ وقع في نسخِ «طبقات المدلِّسين» للحافظِ ابنِ حَجَرٍ، وصوابه: جابر بن يزيد الجُعْفيّ، ولا يوجد في الرُّواةِ من يُسمَّى بهذا الاسمِ، وقد تابع على هذا الخطإ بعض المعاصرين ـ ممَّن صنَّف في المدلِّسينَ ـ؛ منهم: الشَّيخُ حمَّاد الأنصاريُّ، فقد ذكره في كتابه: «إتحاف ذوي الرسوخ»(١) ولم يُنبِّه عليه، وكذلك ذكره الشَّيخُ بديعُ الدِّينِ الرَّاشديُّ السِّنديُّ في: «منظومته في أسماء المدلِّسين»؛ فقال:

وجابرٌ الجُعْفيُّ وحسَّان الجُعْفيُّ وبشير بن زاذان(٢)

وذكره الشَّيخُ محمَّد ابن الشَّيخ علي بن آدم الأثيوبيُّ في: «الجوهر النَّفيس في نظم أسماء ومراتب الموصوفين بالتَّدليسِ»؛ فقال:

كذا ابنُ زاذانَ وحسَّانُ الحَسَنْ تَلِيدُ إسماعيل أيضاً ذو وَهَنْ(٣)

أمَّا الشَّيخُ عبد العزيز الغُماريُّ فقد قال في كتابه: «التأنيس بشرح منظومة الذَّهبيِّ في أهل التَّدليس»: «ولم يذكر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله في «طبقاته» جابراً الجُعْفيَّ ...»(٤)، ومثله ما وقع للدكتور ربيع بن هادي في

---

(١) «الإتحاف» (رقم: ٣١).

(٢) وهي مطبوعة في: «مجلة الجامعة السَّلفية»، المجلد (١٨)، العدد الأول، (ص: ٦٢ ـ ٦٦)، البيت (رقم: ٧٢).

(٣) «الجوهر النَّفيس» (ص: ٧)، البيت (رقم: ٩٤).

(٤) «التأنيس» (ص: ١٥).

تحقيقه لكتاب: «النُّكت على كتاب ابنِ الصَّلاحِ»[(١)]، وقد تعقَّبهم الدكتور عاصم القريوتيُّ، ونبَّه على وهمهم هذا في شرحه لـ: «قصيدة الحافظ أبي محمود المقدسيِّ في المدلِّسين»[(٢)].

٥٩ ـ (ع) الحسن بن أبي الحسن ـ يَسَار ـ، البَصْريُّ، أبو سعيدٍ، الأنصاريُّ مولاهم[(٣)].

● نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، الصِّيَغ)

● المرتبة: الثالثة

أ ـ تدليسُ الإسقاطِ:

قال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا حمَّاد بن سلمة، أخبرنا علي بن زيد؛ قال: «حدَّثت الحسن بحديثٍ وهو عندي متوارٍ في مَنْزِلي، فاستعاده ستّ مرَّاتٍ، فلمَّا أنْ ظهر جعل يحدِّث بذاك الحديث، فقلت: يا أبا سعيد، مَنْ حدَّثك بهذا الحديث؟ قال: دعنا منك، فلمَّا أكثرت عليه؛ قال: أنت حدَّثتنيه»[(٤)].

وقال خلف بن سالم: «سمعت عدَّةً من مشايخ أصحابنا تذاكروا كثرة التدليس والمدلِّسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم، فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن، وإبراهيم بن يزيد النَّخَعيِّ؛ لأنَّ الحسن كثيراً ما يُدخل بينه وبين الصَّحابة أقواماً مجهولين، وربَّما دَلَّس عن مثل: عُتَي بن

(١) «النُّكت» (٢/ ٦٤٨ ـ الحاشية).
(٢) «قصيدة أبي محمود المقدسيِّ» (ص: ٥٠).
(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٩)، و«التبيين» (رقم:٣)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٤٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٢٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١١١).
(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٦).

ضَمْرة، وحنتف بن السّجف، ودغفل بن حنظلة، وأمثالهم، ...»[١].

ووصفه الإمامُ النَّسائيُّ بالتَّدليسِ[٢].

وقال الحافظُ ابنُ حِبَّانَ: «وكان يُدلِّس»[٣]، وقال أيضاً: «وكان مُعرَّى عمَّا قُذِفَ به من القَدَرِ، على تدليس كان منه في الروايات»[٤].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «وهو مُدلِّسٌ؛ فلا يُحتجُّ بقوله: (عن) في من لم يدركه، وقد يُدلِّس عمَّن لقيه، ويسقط من بينه وبينه، واللَّه أعلم»[٥].

وقال ـ أيضاً ـ: «والحسن مع جلالته فهو مُدلِّسٌ، ومراسيلُه ليست بذاك»[٦].

وذكر العلائيُّ وبرهانُ الدِّينِ الحَلَبيُّ أنَّه من المشهورين بالتَّدليسِ[٧].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وكان يُرسل كثيراً ويُدلِّسُ»[٨].

● مسألـةٌ في سماعِ الحسنِ من سَمُرَة بنِ جُنـدبٍ:

اخْتُلِفَ في سماعِ الحسنِ من سَمُرَةَ على ثلاثةِ مذاهب:

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٨).
(٢) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).
(٣) «الثقات» (٤/ ١٢٣).
(٤) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٨٨).
(٥) «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ٧٢).
(٦) «السِّير» (٤/ ٥٧٢).
(٧) «جامع التحصيل» (ص: ١٠٥ و ١٦٢)، و«التبيين» (رقم: ٣).
(٨) «التقريب» (رقم: ١٢٢٧).

❖ **الأوَّل: سماعه مطلقـاً.**

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «والحسن قد سمع من سَمُرَة؛ لأنَّه كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، ومات سَمُرَة في عهد زياد»[١].

وقال البُخاريُّ: قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «وسماع الحسنِ من سَمُرَة صحيحٌ، واحتجَّ بهذا الحديث ـ أي حديث: (صلاة الوسطى صلاة العصر) ـ»[٢].

وقال البُخاريُّ: «وسماعُ الحسنِ من سَمُرَة بن جُندب صحيحٌ»[٣].

وقال الترمذيُّ: «قلت للبُخاريِّ: قولهم: إنَّ الحَسَنَ لم يسمع من سَمُرَة إلَّا حديث العقيقة، قال: قد سمع منه أحاديث كثيرةً، وجعل روايته عن سَمُرَة سماعاً، وصحَّحها»[٤].

وقال الحاكمُ أبو عبد اللَّه: «لا يَتوهَّم مُتوهِّمٌ أنَّ الحَسَنَ لم يسمع من سَمُرَة؛ فإنَّه قد سمع منه»[٥].

وقال الشَّيخ العلَّامةُ أحمد شاكر: «في سماعِ الحسن من سَمُرَة خلافٌ طويلٌ قديمٌ، والصَّحيحُ أنَّه سمع منه»[٦].

❖ **الثَّانـي: لم يسمع منه شيئـاً.**

قال يحيى بن معين: قال أبو النَّضر هاشم بن القاسم، عن شعبة؛

---

(١) «العلل» (ص: ٥٣ ـ رقم: ٥٧).
(٢) «سنن الترمذيِّ» (١/ ٣٤٣).
(٣) «العلل الكبير» للترمذيِّ (ص: ٣٨٦).
(٤) «الاستذكار» (٥/ ١٩، ٢٠ ـ رقم: ٥٦٨٦).
(٥) «المستدرك» (١/ ٢١٥).
(٦) «سنن الترمذيِّ» (١/ ٣٤٣ ـ الحاشية).

قال: «لم يسمع الحسن من سَمُرَة»[١].

وقال عثمان بن سعيد الدَّارميُّ: «قلت ليحيى بن معين: الحسن لقي سَمْرَة؟ قال: لا»[٢].

وقال يحيى بن معين ـ أيضاً ـ: «لم يسمع الحسن من سَمُرَة شيئاً، هو كتاب»[٣].

وقال يحيى بن سعيد القطَّان في أحاديث سَمُرَة رواية الحَسَنِ: «سمعنا أنَّها من كتاب معن القزَّاز»[٤]، وذلك لا يقتضي الانقطاع[٥].

❖ **الثَّالثُ: سماعه حديث العقيقة فقط.**

قال الإمامُ البُخاريُّ: حدَّثني عبد اللَّه بن أبي الأسود، حدَّثنا قريش بن أنس، عن حبيب بن الشَّهيد؛ قال: «أمرني ابنُ سيرينَ أنْ أسأل الحسنَ ممَّن سمع حديث العقيقة، فسألته؛ فقال: من سَمُرَة بن جُندب»[٦].

وكذلك أخرجه عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل والترمذيُّ والنَّسائيُّ من طريق قريش بن أنس به؛ نحوه[٧].

---

(١) «التاريخ ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٤٠٥٣).
(٢) «تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارميِّ» (نص: ٢٧٧)، و«المراسيل» لابن أبي حاتمٍ (نص: ٩٦).
(٣) «التاريخ ـ رواية الدُّوري» (نص: ٤٠٩٤).
(٤) «السِّير» (٤/ ٥٦٧)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ١١).
(٥) «تحفة التحصيل» (ص: ٧٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٣٤).
(٦) «صحيح البخاريِّ» (رقم: ٥٤٧٢ ـ فتح).
(٧) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٣ ـ رقم: ٤٠٤٤)، و«سنن الترمذيِّ» (١/ ٣٤٢)، و«سنن النَّسائيِّ» (٧/ ١٦٦).

قال الترمذيُّ: وأخبرني محمَّد بن إسماعيل، حدَّثنا عليُّ بنُ المدينيِّ، عن قريش بن أنس؛ بهذا الحديث[(١)].

وقال النَّسائيُّ: «الحسن عن سَمُرَة كتاباً، ولم يسمع الحسن من سَمُرَة إلَّا حديث العقيقة، واللَّه تعالى أعلم»[(٢)].

وقال ـ أيضاً ـ: «الحسن عن سَمُرَة قيل: إنَّه من صحيفةٍ غير مسموعة؛ إلَّا حديث العقيقة، فإنَّه قيل للحسن ممَّن سمعت حديث العقيقة؟ قال: من سَمُرَة، وليس كلّ أهل العلم يصحِّح هذه الرواية ـ قوله: قلت للحسن: ممَّن سمعت حديث العقيقة؟ ـ»[(٣)].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقد توقَّفَ البَرْدِيجِيُّ[(٤)] في صحَّة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش، وزعم أنَّه تفرَّد به، وأنَّه وهم، وكأنَّه تبع في ذلك ما حكاه الأثرم عن أحمد أنَّه ضعَّف حديث قريش هذا؛ وقال: ما أراه بشيء. لكن وجدنا له متابعاً أخرجه أبو الشَّيخ والبزَّار عن أبي هريرة كما سأذكره، وأيضاً فسماع علي بن المديني وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه، فلعلَّ أحمد إنَّما ضعَّفه لأنَّه ظنَّ أنَّه إنَّما حدَّث به بعد الاختلاط»[(٥)].

---

(١) «سنن الترمذيِّ» (١/ ٣٤٢).
(٢) «سنن النَّسائيِّ» (٣/ ٩٤).
(٣) «السُّنن الكبرى» (٤/ ٢١٨ ـ رقم: ٦٩٣٩).
(٤) جاء في الأصل: البرزنجي، وأرى أنَّه تحريف، وأنَّ الصَّواب ما أثبتناه، وهو الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجيُّ البرذعيُّ المتوفى سنة ٣٠١ هـ.
(٥) «فتح الباري» (٩/ ٥٩٣).

وقال الإمامُ الدَّارقطنيُّ: «الحسن مختلف في سماعه من سَمُرَة، وقد سمع منه حديثاً واحداً، وهو حديث العقيقة؛ فيما زعم قريش بن أنس عن حبيب بن الشَّهيد»(١).

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «اختلف النُّقَّادُ في الاحتجاج بنسخة الحسن عن سَمُرَة، وهو نحوٌ من خمسين حديثاً، فقد ثبت سماعه من سَمُرَة، فذكر أنَّه سمع منه حديث العقيقة»(٢).

قلت: جاء ما يدلُّ على سماعه لحديث النَّهْي عن المُثْلة من سَمُرَة أيضاً، فقد قال الإمام أحمد: حدَّثنا هُشيم، حدَّثنا حُميد، عن الحسن؛ قال: جاءه رجل فقال: إنَّ عبداً له أبق وإنَّه نذر إنْ قدر عليه أنْ يقطع يده، فقال الحسن: حدَّثنا سَمُرَة؛ قال: قلَّما خطب النَّبيُّ ﷺ خطبة إلَّا أمر فيها بالصدقة، ونهى فيها عن المُثْلة(٣).

وأشارَ الذَّهبيُّ لذلك؛ فقال: «قد صحَّ سماعُه في حديث العقيقة، وفي حديث النَّهْي عن المُثْلة من سَمُرَة»(٤).

وهذا المذهب الثالث مقتضاه أنَّ بقيَّة أحاديث الحسن عن سَمُرَة تعتبر أحاديث مُدلَّسة.

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ: «قال قائل: إنَّما أعرضَ أهلُ الصَّحيح عن كثير ممَّا يقول فيه الحسن: عن فلان، وإنْ كان ممَّا ثبتَ لُقِيُّهُ فيه لفلانٍ

(١) «سنن الدَّارقطنيِّ» (١/ ٣٣٦).
(٢) «السِّير» (٤/ ٥٨٧).
(٣) «المسند» (٥/ ١٢).
(٤) «السِّير» (٤/ ٥٦٧).

المُعَيَّن؛ لأنَّ الحسن معروف بالتَّدليسِ، ويُدلِّسُ عن الضُّعفاءِ، فيبقى في النَّفسِ مِنْ ذلك؛ فإنَّنا وإنْ ثَبَّتْنا سماعه من سَمُرَة، يجوز أنْ يكون لم يسمع فيه غالبَ النُّسخةِ التي عن سَمُرَة، واللَّه أعلم»[١].

ب ـ تدليسُ الصِّيَغِ:

قال عليُّ بنُ المدينيِّ ـ في حديث الحَسَنِ: خطبنا ابنُ عبَّاسٍ بالبَصْرةِ ـ: «إنَّما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن الحصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا عليٌّ، وكقول الحسن: إنَّ سُراقة بن مالك بن جعشم حدَّثهم، وكقوله: غزا بنا مجاشع بن مسعود. الحسن لم يسمع من ابنِ عبَّاسٍ، وما رآه قطّ، كان ابن عبَّاسٍ بالبَصْرة»[٢]، وجاء نحوه من قول أبي حاتمٍ[٣].

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ ـ أيضاً ـ: «وروى الحسن بن أبي الحسن أنَّ

---

(١) «السِّير» (٤/ ٥٨٨).

(٢) «العلل» (ص: ٥١)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٣٣)، قال الإمامُ الترمذيُّ في «العلل الكبير» (١/ ٢٢٧): «سألت محمداً ـ يعني البُخاريَّ ـ عن حديث الحسن: خطبنا ابنُ عبَّاسٍ فقال: إنَّ رسول اللَّه ﷺ فرض صدقة الفِطْرِ؟ فقال: روى غير يزيد بن هارون عن حُميد عن الحسن قال: خَطَبَ ابنُ عبَّاسٍ، وكأنَّه رأى هذا أصح، وإنَّما قال محمَّد هذا؛ لأنَّ ابنَ عبَّاسٍ كان بالبَصْرَةِ في أيام عليٍّ، والحسن البَصْري في أيام عثمان، وعليٌّ كان بالمدينة» اهـ.
وقد عقَّبَ الدكتور همَّام عبد الرحيم سعيد على كلام الترمذيِّ هذا ـ في «شرح علل الترمذيِّ» لابنِ رجَبٍ (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣) ـ بقوله: «وبهذا يُظْهِرُ لنا البُخاريُّ ﵀ علَّةَ هذا الحديث، ومدارها على يزيد بن هارون الذي قال: خطبنا، وقد حاول بعض النُّقَّادِ التماس تأويلٍ للحَسَنِ البَصْريِّ، وقالوا: خطبنا، أي خطب النَّاس، ولو تنبَّهوا لمثل ما تنبَّه له البُخاريُّ لأدركوا العلَّةَ، ولما احتاجوا لمثلِ هذا التأويل البعيدِ».

(٣) «المراسيل» (ص: ٣٤).

سُراقة حدَّثهم في رواية علي بن زيد بن جدعان، وهو إسناد ينبو عنه القلب أنْ يكون الحسن سمع من سُراقة، إلَّا أنْ يكون معنى حدَّثهم: حدَّث النَّاس، فهذا أشبه»(١).

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «وإنَّما كان قول: (حدَّثنا) أخفض في الرُّتبة من قول: (سمعت)؛ لأنَّ بعض أهلِ العلم كان يقول فيما أجيز له: حدَّثنا، ورُوِي عن الحسن أنَّه كان يقول: حدَّثنا أبو هريرة، ويتأوَّل أنَّه حدَّث أهل البَصْرة، والحسن منهم، وكان الحسن إذْ ذاك بالمدينة، فلم يسمع منه شيئاً، ولم يستعمل قول: (سمعت) في شيء من ذلك»(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقال البزَّار في «مسنده» في آخر ترجمة سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة: سمع الحسن البَصْري من جماعة، وروى عن آخرين لم يدركهم، وكان يتأوَّل فيقول: حدَّثنا، وخطبنا ـ يعني قومه الذين حُدِّثوا وخُطبوا بالبَصْرةِ ـ»(٣).

وقال الحافظُ ابنُ المُلقِّن: «وقد يكون التَّدليسُ خفيّاً جدّاً، ولذلك مثالان: أحدهما: أنَّهم اختلفوا في سماعِ الحسنِ من أبي هريرة، فَورَدَ في بعض الرِّوايات: عن الحسن حدَّثنا أبو هريرة، فقيل: إنَّه أراد: حدَّث أهل بلدنا، وهذا إنْ لم يَقُمْ دليلٌ قاطعٌ على أنَّ الحسنَ لم يسمعْ من أبي هريرة لم يَجُزْ أنْ يُصارَ إليه... الخ»(٤).

---

(١) «العلل» (ص: ٥٤)، و«المراسيل» (ص: ٤٠).

(٢) «الكفاية» (ص: ٢٨٤).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٣٥).

(٤) «المقنع في علوم الحديث» (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠)، وقد عقَّب شيخنا الفاضل ـ المحقِّق المدقِّق ـ عبد اللَّه بن يوسف الجُديع ـ حفظه اللَّه ـ على كلام ابن المُلقِّن هذا =

قلت: ردَّ الحافظُ العلائيُّ نسبة هذا النَّوع من التَّدليسِ إلى الحسن بتحقيقٍ قيِّمٍ؛ فقال: «فيه نظرٌ من وجوهٍ:

= بقوله: «وهذا هو الصَّواب، فإنَّ الحسن ـ وهو البَصْريُّ ـ ثقة كبير القدر من أئمَّة المسلمين، لكن التحقيق عدم صحَّة سماعه من أبي هريرة، وهو قول جمهور أصحابه وغيرهم.

قال شعبة: قلت ليونس بن عبيد: الحسن سمع من أبي هريرة؟ قال: «لا؛ ولا رآه قط».

وقال أيوب السَّخْتيانيُّ وعلي بن زيد بن جدعان: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة».

قلت: وهؤلاء أصحاب الحسن.

وقال شعبة: قال قتادة: «إنَّما أخذ الحسن عن أبي هريرة»، قال شعبة: قلت له: زعم زيادٌ الأعلمُ أنَّ الحسن لم يلقَ أبا هريرة، قال: «لا أدري».

قلت: زيادٌ الأعلم هو: ابن حسَّان، ثقة من أصحاب الحسن وافق الجماعة، وقتادة قال قولاً موهماً السَّماع، فلمَّا أُخبر بقول زياد أخبر بعدم علمه، فمن قطع بنفي السَّماع أولى بقبول قوله ممَّن لم يَدْرِ.

ووافقهم في النَّفي الأئمَّة النُّقَّاد، فنفى سماعَه بَهْز بن أسد وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأبو زُرعة وأبو حاتم الرَّازيَّان، وغيرهم.

وأمَّا ما رُوي أنَّه قال: «حدَّثنا أبو هريرة» فقد رواه عنه ربيعة بن كلثوم ـ فيما ذكر أبو حاتم الرَّازي ـ وقال: «لم يعمل ربيعة شيئاً، لم يسمع الحسن من أبي هريرة»، كما نقل صالح بن أحمد عن أبيه إنكار صحَّة هذا القول، وحكم عليه أبو زُرعة بالخطإ.

يؤيِّده أنَّ ربيعة هذا صدوق؛ لكن فيه بعض اللِّين، فمخالفته للجماعة لا تقوم.

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: إنَّ سالماً الخيَّاط روى عن الحسن قال: سمعت أبا هريرة؟ قال: «هذا ممَّا يبيِّن ضعف سالم». قلت: فالمصير إلى قول الجمهور لا يحسن الإعراض عنه بحال». انتهى كلام شيخنا ـ حفظه اللَّه ـ.

وقد وقفت على كلامٍ مختصرٍ للحافظِ ابنِ حَجَرٍ يوافق فيه ما ذهب إليه الحافظُ العلائيُّ وشيخنا الجُديع؛ حيث يقول: «وأمَّا الحسن البَصْري فلم يسمع من أبي هريرة عند الحفَّاظ النُّقَّاد، وما وقع في بعض الرِّوايات ممَّا يخالف ذلك فهو محكوم بوهمه عندهم». انظر: «فتح الباري» (٦/ ٤٣٧)

أحدها: أنَّه لا نعلم أحداً من المدلِّسين المقبول قولهم أطلق حدَّثنا أو أخبرنا فيما لم يتحمَّله من شيخه، وقد اتَّفق أئمَّة الحديث قاطبة على قَبول ما قال فيه المُدلِّس الثقة: حدَّثنا أو أخبرنا، فمتى تطرَّق وهم التدليس إلى هاتين اللَّفظتين أدَّى ذلك إلى أنَّه لا يقبل من مُدلِّس خبر أبداً، والإجماع على خلافه.

وثانيهما: أنَّ ما ذكره عن الحسن من قوله: (حدَّثنا أبو هريرة) فلا يرد على ذلك لأحد وجهين: إمَّا أنْ يثبت للحسن السَّماع من أبي هريرة رضي الله عنه كما قاله بعضهم، وإمَّا أنْ يكون ذلك من غلط الرواة عنه، اعتقدوا أنَّه سمع منه فغيَّروا لفظة (عن) بـ (حدَّثنا)، وهذا هو اختيار أبي زُرعة؛ يقول: لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره، فقيل له: فمن قال عنه: حدَّثنا أبو هريرة؟ قال: يُخطىء.

قال ـ أي ابن أبي حاتم ـ: وسمعت أبي ذكر حديثاً حدَّثه مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا ربيعة بن كلثوم، سمعت الحسن يقول: حدَّثنا أبو هريرة رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث . . .، قال: لم يعمل ربيعة بن كلثوم شيئاً، لم يسمع الحسن من أبي هريرة، فقلت لأبي: إنَّ سالماً الخيَّاط روى عن الحسن قال: سمعت أبا هريرة؟ قال: هذا ممَّا يبيِّن ضعف سالم»[(١)].

يقول الدكتور مِسْفر: «ولمَّا كان الحَسَنُ كثير التَّدليسِ رأيت أنَّه من أهل المرتبة الثَّالثة لا الثانية كما صنع الحافظُ، ولو قيل: روايته في الصَّحيحين بالعنعنة وقد احتملوا عنعنته وأخرجوا له فيه؛ لقلت: الصَّحيحان قد استثنيناهما من ذلك، ولو كلّ من أخرج له الشَّيخان ذكرناه

(١) «جامع التحصيل» (ص: ١٣٢ ـ ١٣٣).

في المرتبة الثانية؛ لكان الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ممَّن فعل ذلك، لكنَّه ذكر كثيرين في الثَّالثة، وهو في نظري منهم، وأيضاً فالعلائيّ جعله من أهل المرتبة الثالثة، وهو الصَّواب إنْ شاء اللَّه تعالى»(١).

قلت: ما ذكره الدكتور مِسْفر هو ما نميل إليه، لذا جعلناه في المرتبة الثالثة في «**معجمنا**» هذا، واللَّه أعلم.

[تمييز] ـ الحسن بن أبي الحسن، البغداديُّ، المؤذِّنُ(٢).

يروي عن ابنِ عُيَيْنَةَ، وهو منكرُ الحديثِ، قاله ابنُ عَدِيٍّ، ذكرناه للتمييز.

٦٠ ـ (خ، د، ت، ق) الحسن بن ذَكْوان، أبو سلمة، البَصْريُّ(٣).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثالثة**

قال أحمد بن محمَّد بن هانيء: «قلت لأبي عبد اللَّه: الحسن بن ذكوان؛ ما تقول فيه؟ فقال: أحاديثه أباطيل، يَرْوي عن حبيب بن أبي ثابت، فقلت له: نعم؛ غير حديث عجيب عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍّ في المسألة وعسب الفحل، فقال أبو عبد اللَّه: هو لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت، إنَّما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطيِّ»(٤).

---

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٩٣).

(٢) **انظر ترجمته: «الميزان» (١/ ٤٨٣).**

(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ١٠)، و«التبيين» (رقم: ١٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ١٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٢٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٦٨).

(٤) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (١/ ٢٢٣).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «ذكرت لأبي حديث عبد الصَّمد، عن أبيه، عن الحسن بن ذكوان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ قال: نهى رسول اللَّه ﷺ أنْ يمشي الرَّجل في نعلٍ واحد، أو خفٍّ واحدٍ. فقال أبي: هذا حديثٌ منكر، قيل له: إنَّ غير عبد الصَّمد يقول: عبد الوارث، عن الحسن، [عن][(١)] عمرو بن خالد، عن حبيب، قال أبي: عمرو بن خالد ليس يسوى حديثه شيئاً، ليس ثقة»[(٢)].

وقال الآجريُّ: «قلت له ـ أي لأبي داود ـ: سمع من حبيب بن أبي ثابت؟ قال: سمع من عمرو بن خالد عنه»[(٣)].

وقال يحيى بن معين: «بين الحسن وحبيب رجل غير ثقة»[(٤)].

وقال عبَّاس بن محمَّد الدُّورِيُّ عن يحيى بن معين: «الحسن بن ذكوان لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت شيئاً، إنَّما سمع من عمرو بن خالد عنه، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً، إنَّما هو كذَّاب»[(٥)].

وقال ابنُ المدينيِّ: «أحاديث حبيب عن عاصم بن ضمرة لا تصحُّ؛ إنَّما هي مأخوذة عن عمرو بن خالد الواسطيِّ»[(٦)].

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (٣/ ٢٦٨).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٤٢).

(٤) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٢٧).

(٥) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوري» (نص: ٤٧٠٠)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٤٦ ـ نص: ١٥٧).

(٦) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٢٨).

وأخرج الحاكمُ أبو عبد اللَّه من طريق محمَّد بن نصر؛ قال: حدَّثني جماعةٌ، عن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، عن أبيه، عن الحسن بن ذكوان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن ثمن الميتة، وعن ثمن الخمر، والحُمُر الأهليَّة، وكسب البغي، وعن عسب كلِّ ذي فحل.

قال أبو عبد اللَّه محمَّد بن نصر: «وهذا حديثٌ لم يسمعه الحسن بن ذكوان من حبيب بن أبي ثابت، وذلك أنَّ محمَّد بن يحيى حدَّثنا قال: حدَّثنا أبو معمر؛ قال: حدَّثني عبد الوارث، عن الحسن ابن ذكوان، عن عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، وعمرو هذا منكر الحديث، فدلَّسه الحسن عنه»(١).

وقال ابنُ عَدِيٍّ ـ مُعقِّباً على هذا الحديث ـ: «وهذا الحديث يرويه الحسن بن ذكوان، عن عمرو بن خالد، وعمرو متروك الحديث، ويسقطه(٢) الحسن بن ذكوان من الإسناد لضعفه»(٣).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: حدَّثنا يحيى بن محمَّد بن صَاعِد؛ قال: حدَّثنا علي بن مسلم؛ قال: حدَّثنا عبد الصَّمد بن عبد الوارث؛ قال: سمعت أبي يقول: حدَّثنا الحسن بن ذكوان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «من سأل مسألة عن ظهر غنى استكثر بها من رضخ جهنَّم»، قال: وما ظهر غنى؟ قال: «عشاء ليلة».

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٩).
(٢) في الأصل: ويسقط، والصَّواب ما أثبت.
(٣) «الكامل» (٥/ ١٢٥)، وانظر أيضاً: «الضُّعفاء» للعقيليِّ (١/ ٢٢٤).

قال لنا ابنُ صَاعِد: «وهذا الحديث رواه الحسن بن ذكوان، عن عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت؛ بهذا الإسناد، وعمرو بن خالد يكتب حديثه»(١).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذه الأحاديث التي يرويها الحسن بن ذكوان، عن حبيب بن أبي ثابت نفسه بينهما عمرو بن خالد؛ فلا يُسمِّيه لضعفه»(٢).

وأخرج العُقَيْليُّ من طريق مَعْمَر قال: أخبرني الأشعث، عن الحسن، عن عبد اللَّه بن مُغَفَّل؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا يبولنَّ أحدكم في مستحمِّه ثمَّ يتوضأ فيه، فإنَّ عامَّة الوسواس منه».

وأخرج من طريق يحيى بن سعيد القطَّان، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن عبد اللَّه بن مُغَفَّل؛ قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن البول في المغتسل.

قال يحيى: قيل له: أسمعته من الحسن؟ قال: لا.

قال العُقَيْليُّ: «ولعلَّ حسن بن ذكوان أخذه عن أشعث الحُدَّانيِّ»(٣).

٦١ ـ الحسن بن سعيد بن مهران، أبو عليٍّ، الصَّفَّار، المقرىءُ، المَوْصِليُّ [ز](٤).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لإبراهيم بن حِبَّان الأنصاريِّ ـ:

(١) المرجع السَّابق.
(٢) «الكامل» (٥/ ١٢٦).
(٣) «الضُّعفاء» (١/ ٢٩).
(٤) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٢٤).**

«فبكر بن سهل نسبه إلى جدِّه الأدنى، وأسقط اسم أبيه، وأحمد بن عيسى الخشَّاب نسبه إلى جدِّه الأعلى مالك والد أنس؛ وأسقط ما بينهما من الأسماء، وقد قال بعض النَّاس في حديثٍ رواه عنه: حدَّثنا إبراهيم بن حِبَّان بن النَّجَّار، وقصد بذلك جدَّ القبيل من الأنصار المعروفين ببني النَّجَّار، وكان أنس بن مالك منهم، وإنَّما كثر الاختلاف في نسب هذا الرَّجل لأجل ضعفه ووهاء رواياته، وكان من أهل البَصْرة، فَنَزَلَ الموصل وحدَّث بها وبغيرها من البلدان أحاديث منكرة عن مالكٍ وشعبة والحمَّادين وشريك، فغيَّر نسبه من سمع منه تدليساً للرواية عنه، واللَّه أعلم»(١).

قلت: والبعض الذي أبهم اسمه الخطيب هنا هو: الحسن بن سعيد الموصلي، فقد صرَّح باسمه الإمامُ الذَّهبيُّ وابنُ ماكُولا.

قال الذَّهبيُّ ـ في ترجمة إبراهيم بن البراء بن النَّضْر ـ: «وقد روى عنه الحسن بن سعيد الموصلي؛ فقال: حدَّثنا إبراهيم بن حِبَّان بن النَّجَّار، حدَّثنا أبي، عن أبيه النَّجَّار، عن جدِّه أنس . . .؛ فذكر حديثاً، فأظنُّه دلَّسَهُ»(٢).

وقال ابنُ ماكُولا: «وحدَّث عنه ـ أي إبراهيم بن حِبَّان الأنصاري ـ الحسن بن سعيد الموصليُّ فنسبه خلاف النَّسب الذي سقناه؛ أخبرنا الحسن بن أبي بكر، وعثمان بن محمَّد بن يوسف؛ قالا: أخبرنا أبو بكرٍ الشافعيُّ، حدَّثنا الحسن بن سعيد الموصلي، حدَّثنا إبراهيم بن حِبَّان بن النَّجَّار، حدَّثنا حِبَّان ـ يعني أباه ـ، عن أبيه النَّجَّار، عن جدِّه أنس بن

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤١٠).
(٢) «الميزان» (١/ ٢٢).

مالك؛ قال: سألت رسول اللَّه ﷺ فقلت: بأبي وأمِّي يا رسول اللَّه، إنَّا لندعو لموتانا، ونصَّدَّق، ونحجّ عنهم، فهل يصل ذلك إليهم؟ فقال: «إنَّه ليصل إليهم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدي إليه»(١).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ في ترجمة إبراهيم بن النَّجَّار ـ: «وأظنُّه إبراهيم بن البراء المتقدِّم؛ فإنَّه من بني النَّجَّار، فلعلَّ بعض الرواة دَلَّسه فنسبه إلى أعلى جدٍّ ينسب إليه»(٢).

٦٢ ـ الحسن بن سفيان بن عامر، أبو العبَّاس، الشَّيْبانيُّ، الخُراسانيُّ، النَّسَويُّ، صاحب «المُسْنَد» [ز](٣).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وكان أبو يَعْلى والحسن بن سفيان إذا حدَّثا عنه ـ أي سليمان بن داود الشَّاذَكُوني ـ يقولان: حدَّثنا سليمان أبو أيوب، ولا ينسبانه»(٤)، قال الذَّهبيُّ: «فيدلِّسانه ويسترانه»(٥).

وقال الذَّهبيُّ أيضاً ـ في ترجمة الشَّاذَكُونيِّ ـ: «حدَّث عنه . . .، والحسن بن سفيان وأبو يَعْلى الموصلي، وكانا يُدلِّسانه؛ ويقولان: حدَّثنا أبو أيوب المِنقريُّ»(٦).

(١) «الإكمال» (٢/ ٣١٢).
(٢) «لسان الميزان» (١/ ٢١٨).
(٣) **انظر ترجمته: «السِّير» (١٤/ ١٥٧).**
(٤) «الكامل» (٣/ ٢٩٥).
(٥) «الميزان» (٢/ ٢٠٥).
(٦) «السِّير» (١٠/ ٦٧٩).

٦٣ ـ (ت، ق) الحسن بن عَرَفَة بن يزيد، العَبْديُّ، أبو عليٍّ، البغداديُّ(١) [ز].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمة علي بن يزيد الصُّدائيِّ ـ: «وقال ابنُ عَرَفَةَ: حدَّثنا أبو الحسن صاحب الأكفان؛ ولا يُسمِّيه(٢)، وهو علي بن يزيد هذا»(٣).

٦٤ ـ (د، س) الحسن بن علي بن راشد، الواسطيُّ، نزيل البَصْرة(٤).

• نوع التدليس: الإسناد

• المرتبة: الثانية

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ، رُمِيَ بشيءٍ من التَّدليسِ»(٥).

قلت: لم أَرَ من سبق الحافظ إلى وصفه بالتدليس، ولا يوجد في ترجمته ما يشير إلى ذلك، وقد نفى عنه الدكتور مِسْفر تهمة التدليس في بحثٍ قرَّره(٦)، وعدَّه من أهل المرتبة الثانية.

---

(١) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٦/ ٢٠١).**

(٢) قال ابنُ حَجَرٍ في «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٧٩): «يعني لضعفه».

(٣) «الكامل» (٥/ ٢١٢).

(٤) «الملحق الأول على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٨٢).

(٥) «التقريب» (رقم: ١٢٦٨).

(٦) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٥٦ ـ ٢٥٧).

٦٥ ـ الحسن بن علي بن محمَّد، أبو عليٍّ، التَّميميُّ، البغداديُّ، الواعظُ، ابنُ المُذْهِب[(١)].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبــة : الثانيــة**

قال الخطيبُ البغداديُّ: «وكان يروي عن ابنِ مالك القطيعيِّ «مُسْنَد» أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحاً، إلَّا في أجزاءٍ منه، فإنَّه ألحق اسمه فيها، وكذلك فعل في أجزاءٍ من «فوائد» ابن مالك، وكان يروي عن ابن مالكٍ أيضاً كتاب «الزُّهد» لأحمد بن حنبل، ولم يكن له به أصلٌ عتيقٌ، وإنَّما كانت النُّسخة بخطِّه، كتبها بأَخَرة، وليس بمحلّ للحجَّة.

حدَّثنا ابنُ المُذْهِب في مجلسه بالجانب الشرقي في مسجد ابن شاهين ـ إملاءً ـ قال: حدَّثنا ابن مالكٍ، وأبو سعيد الحُرْفي[(٢)]؛ قالا: حدَّثنا أبو شعيب الحَرَّانيُّ، حدَّثنا البَابْلُتِّيُّ، حدَّثنا الأوزاعيُّ، حدَّثنا هارون بن رِئاب؛ قال: «من تبرَّأ من نسبِهِ لدِقَّته فهو كفرٌ، ومن ادَّعاهُ فهو كفرٌ».

قال الخطيبُ: وجميع ما كان عند ابن مالكٍ، عن أبي شعيب جزءٌ واحدٌ، وليس هـذا الحديث فيه»[(٣)].

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٤١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ (رقم: ٢٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٩).

(٢) جاء في الأصل: الحرقي ـ بالقاف ـ ، والصَّواب ما أثبتناه، وهو أبو سعيد الحسن ابن جعفر بن محمَّد بن الوضاح الحرفيُّ، انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٩٢).

(٣) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «لعلَّه استجاز روايته بالوِجَادَةِ، فإنَّه قرن مع القطيعيِّ أبا[(١)] سعيد الحُرْفيُّ؛ قالا: أنبأنا أبو شعيبٍ الحَرَّانيُّ»[(٢)].

وقال أبو بكر بن نُقطة: «ليت الخطيب نبَّه في أيِّ مسندٍ تلك الأجزاء التي استثنى، ولو فعل لأتى بالفائدة، وقد ذكرنا أنَّ مُسْنَدي فَضَالة بن عُبيد، وعوف بن مالك لم يكونا في نسخة ابن المُذْهِب، وكذلك أحاديث من مسند جابر لم توجد في نسخته، رواها الحَرَّانيُّ عنِ القَطِيعيِّ، ولو كان ممَّن يُلْحِق اسمه كما قيل، لأَلْحَقَ ما ذكرناه أيضاً، والعجب من الخطيب يردُّ قولَه بفعْلِه، فقد روى عنه من «الزُّهد» لأحمد في مُصنَّفاته»[(٣)].

قال الذَّهبيُّ ـ مُعقِّباً على ابن نُقطة ـ: «وأمَّا قول ابنِ نُقطة: (ولو كان ممَّن يُلْحِق اسمه) لا شيء، فإنَّ إلحاقَ اسمِهِ من بابِ نقل ما في بيتِهِ إلى النُّسخة، لا من قبيل الكذب في ادِّعاء السَّماع، وفي ذلك نزاعٌ، وما الرَّجل بمُتَّهم»[(٤)].

وقال ابنُ الجوزيِّ: «وقد ذكر الخطيبُ عنه أشياء لا توجب القدح عند الفقهاء، وإنَّما يقدح بها عوام المحدِّثين؛ فقال: كان يروي عن ابن مالك «مُسْنَد» أحمد بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلَّا في أجزاء فإنَّه ألحق اسمه فيها.

(١) جاء في الأصل: أخبرنا، وهو خطأ، والصَّواب ما أثبتناه كما في «تاريخ بغداد»، وأظنّ أنَّه جاء في النُّسخة الأصل: (أبا) فَصُحِّفت إلى: (أنا)، فظنَّها محقِّق الكتاب أنَّها اختصار: أخبرنا، واللَّه أعلم.
(٢) «الميزان» (١/ ٥١١).
(٣) «السِّير» (١٧/ ٦٤٢).
(٤) «السِّير» (١٧/ ٦٤٣).

قال ابنُ الجوزيِّ: وهذا لا يوجب القدح لأنَّه إذا تيقَّن سماعه للكتاب جاز أنْ يكتب سماعه بخطِّه لإجلال الكتب، والعجب من عوام المحدِّثين كيف يجيزون قول الرَّجل: أخبرني فلان، ويمنعون إنْ كتب سماعه بخطِّ نفسه، أو إلحاق سماعه فيها بما يتيقَّنه، ومن أين له إنَّما كتب ولم يُعارض به أصلاً فيه سماعه»[1].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ولعلَّ ما ذكره الخطيبُ أنَّه ألحقه كان يعرف أنَّه سمعه أو رواه بالإجازة»[2].

٦٦ ـ (خت، ت، ق) الحسن بن عُمارة بن المُضَرِّب، البَجَليُّ مولاهم، أبو محمَّد، الكوفيُّ[3].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الخامسة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «كان بليَّة الحسن بن عُمارة أنَّه كان يُدلِّسُ عن الثِّقاتِ ما وضع عليهم الضُّعفاء، كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطوف وأَبَان بن أبي عيَّاش وأضرابهم، ثمَّ يُسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلمَّا رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوامٍ ثقاتٍ أنكرها عليه، وأطلق عليه الجرح، ولم يعلم أنَّ بينه وبينهم هؤلاءً الكذَّابين، فكان الحسن بن عُمارة هو الجاني على نفسه بتدليسهم عن هؤلاء، وإسقاطهم من الأخبار حتى التزق الموضوعات به»[4].

(١) «المنتظم» (٨/ ١٥٥). (٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٥٧).
(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٣٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٢٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٩٢).
(٤) «المجروحين» (١/ ٢٢٩).

● **مثـالٌ على تدليسِـــهِ:**

قال ابنُ حِبَّانَ: والحسن بن عُمارة هو صاحب حديث الدُّعاء بعد الوتر، روى عن داود بن علي، عن أبيه، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يختم وتره بهذا الدُّعاء وهو جالس حين يفرغ من الوتر: «اللَّهم إنِّي أسألك رحمة من عندك . . .» الحديث.

قال الدَّارقطنيُّ: «هذا حديثٌ مشهورٌ بابن أبي ليلى، عن داود بن علي، وأظنُّ أنَّ الحسن بن عُمارة دَلَّسه على ابن أبي ليلى»[(١)].

٦٧ ـ الحسن بن مسعود بن الحسن، أبو عليٍّ، ابنُ الوزيرِ، الدِّمشقيُّ[(٢)].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبـــة: الثانيــة**

قال الحافظُ ابنُ عساكر: «وكان يُدلِّسُ عن شيوخِهِ ما لم يسمعْ منهم»[(٣)].

٦٨ ـ الحسين بن عطاء بن يَسَـار، المدنـيُّ[(٤)].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبـــة : الخامسة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «يخطىءُ ويُدلِّسُ»[(٥)].

---

(١) «تعليقات الدَّارقطنيِّ على كتاب المجروحين لابن حِبَّان» (ص: ٧٠).

(٢) «التبيين» (رقم: ١٥)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٤٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٣٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٨٣).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٣/ ٣٩٣).

(٤) «التبيين» (رقم: ١٦)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٣٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٣٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٩٤).

(٥) «الثقات» (٦/ ٢٠٩).

٦٩ ـ الحسين بن علي بن جعفر بن عبد اللَّه، أبو عبد اللَّه، الحنبليُّ، الأصبهانيُّ [ز][١].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

جاء عنه أنَّه روى عن الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبرانيِّ ـ صاحب المعاجم الثلاثة ـ أحاديث فدلَّس اسمه؛ فقال: أخبرنا عبد اللَّه بن أحمد اليَمَانيُّ ـ أراد أنَّه لخمي ـ، وقال مرَّةً: أخبرنا عبد اللَّه بن أحمد المدينيُّ ـ نسبة إلى سكناه مدينة أصبهان ـ، وقال مرَّةً: أخبرنا عبد اللَّه بن أحمد بن مُطير.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «غيَّر الحسين بن علي اسم الطبرانيِّ في هذه الأحاديث وسمَّاه عبد اللَّه، وهو: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مُطير اللَّخميُّ»[٢].

٧٠ ـ (خ) الحسين بن محمَّد بن زياد، العَبْديُّ، النَّيسابوريُّ، أبو عليٍّ، القَبَّانيُّ[٣] **[ز]**.

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الحاكمُ: «حدَّثنا أبو زكريا العَنْبريُّ، سمعت محمَّد بن يونس، سمعت الحسين بن محمَّد القَبَّانيَّ يقول: حدَّثنا محمَّد بن بشَّار، حدَّثنا يحيى، . . .، فلمَّا فرغ قال: أتدرون عمَّن حدَّثتكم؟ قالوا: حدَّثتنا عن بُنْدَار، عن يحيى القطَّان، قال: لا واللَّه؛ حدَّثنا محمَّد بن عبد السَّلام بن

(١) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٨/ ٧٧).**
(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٢٨).
(٣) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٦/ ٤٧٦).**

بشَّار، حدَّثنا يحيى بن يحيى»[١].

قلت: الظاهر من فعل القَبَّانيِّ أنَّه أراد امتحان تلامذته، واختبار حفظهم ومعرفتهم بالرِّجال، وهذا الغرض لا شية فيه، بل فيه مصلحة ومنفعة تعود على التلميذ، واللَّه أعلم.

٧١ ـ (خت، م، ٤) الحسين بن واقد، المَرْوَزيُّ، أبو عبد اللَّه، القاضي[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ**
- **المرتبة : الأولى**

❖ **أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.**

وصفه الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ[٣].

وقال أبو يَعْلى الخليليُّ: «قد روى عن عكرمة جماعةٌ ممَّن لم يَلْقَوْهُ، وإنَّما يُدلِّسون، كالحسين بن واقد المَرْوَزيِّ، وغيره»[٤].

يقول الدكتور مِسْفر: «وفي تسمية هذا تدليس عند الحافظِ ابنِ حَجَرٍ نظر؛ لأنَّه يروي عن عكرمة وهو لم يَلْقَه، ورواية الراوي عمَّن لم يَلْقَه يُسمِّيها الحافظ إرسالاً لا تدليساً»[٥].

---

(١) «السِّير» (١٣/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم:١١)، و«التبيين» (رقم:١٧)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٧)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ١١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٣٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٢٠).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٣٤).

(٤) «الإرشاد» (١/ ٣٤٩).

(٥) «التدليس في الحديث» (ص: ١٩٤).

❖ **ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.**

قال الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ ـ عند ذكره من روى عن ضعيف وسمَّاه باسمٍ يُتوهَّم أنَّه اسم ثقة ـ: «ومنهم حسين بن واقد يروي عن أيوب، عن نافعٍ، عن ابن عمر، وعنده عن أيوب السَّخْتيانيِّ، وعن أيوب بن خوط، وأيوب بن خوط ضعيف جدّاً، فالمنكرات التي عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ إنَّما هي عن أيوب بن خوط، ذكره ابن حِبَّان»[١].

٧٢ ـ حفص بن غِيَاث بن طَلْق بن معاوية، النَّخَعيُّ، أبو عمر، الكوفيُّ، القاضي[٢].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبـــة: الأولـى**

ذكر الأثرم عن أحمد بن حنبل أنَّ حفصاً كان يُدلِّسُ[٣].

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «سمعت أبي يقـول في حديث حفص، عن الشَّيْبانيِّ، عن عبد اللَّه بن عُتبة: سُئل عن امرأة تزوجت ولها ولدٌ رضيعٌ؟ قال: لا ترضعه وإنْ مات.

قال أبي: هذا ممَّا لم يسمعه حفص من الشَّيْبانيِّ، كان يُدلِّسُهُ، ليس فيه شكٌّ، والحديث حدَّثني به أبي، سمعه من حفص»[٤].

---

(١) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٢٤).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ١٢)، و«التبيين» (رقم: ١٨)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٩)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٧)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ١٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٣٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢١).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٥٩).

(٤) «العلل ـ رواية عبد اللَّه» (٢/ ١٨٤ ـ نص: ١٩٤١).

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: حفص ـ أعني ابن غياث ـ لم يسمع من أشعث ابن عبد الملك؟ قال: نعم، وأشعث بن سوَّار، وربَّما لم يُبيِّن»(١).

وقال ابنُ سعدٍ: «وكان ثقةً مأموناً ثَبْتاً، إلَّا أنَّه كان يُدلِّسُ»(٢).

ووصفه الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ(٣).

٧٣ ـ (ع) الحكم بن عُتَيْبَة، أبو محمَّد، الكِنْديُّ، الكوفيُّ(٤).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثانية**

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: سمعت يحيى بن سعيد قال: «كان شعبة يقول: أحاديث الحكم عن مِقْسم كتاب إلَّا خمسة أحاديث، قلت ليحيى: عدَّها شعبة؟ قال: نعم؛ حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزمة الطَّلاق، وحديث جزاء مثل ما قتل من النِّعم، والرَّجل يأتي امرأته وهي حائضٌ»(٥).

قلت: نفى أبو حاتمٍ الرَّازيُّ سماعه لحديث الحائض، قال ابن أبي حاتمٍ: «سألت أبي عن حديث مِقْسم، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ في

(١) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (نص: ١١).

(٢) «الطبقات» (٦/ ٣٩٠).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٣٥).

(٤) «جامع التحصيل» (رقم: ١٣)، و«التبيين» (رقم: ١٩)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٤٣)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ١٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٣٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٨٤).

(٥) «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٠)، و«سنن الترمذيِّ» (رقم: ٥٢٧ و ٨٨٠).

الذي يأتي امرأته وهي حائضٌ؟ فقال: اختلفت الرِّواية؛ فمنهم من يروي عن مِقْسم عن ابنِ عبَّاسٍ موقوفاً[١]، ومنهم من يروي عن مِقْسم عن النَّبيِّ ﷺ مرسلاً، وأمَّا من حديث شعبة فإنَّ يحيى بن سعيد أسنده، وحكى أنَّ شعبة قال: أسنده لي[٢] الحكم مرَّةً، ووقفه مرَّةً، وقال أبي: لم يسمع الحكم من مِقْسم هذا الحديث»[٣].

قلت: شعبة من أعلم النَّاس بحديث الحكم بن عُتيبة، وفي ذلك يقول الإمام أحمد بن حنبل: «روى شعبة عن نحو من ثلاثين شيخاً لا يروي عنهم سفيان الثوري، لو لم يكن إلَّا الحكم بن عُتيبة، ولولا شعبة من كان يروي عن الحكم؟ وشعبة حسن الحديث عن أبي إسحاق، وعن كلِّ من يحدِّث عنه»[٤]، وقال أيضاً: «شعبة أعلم بحديث الحكم، ولولا شعبة ذهب حديث الحكم»[٥]، وأنت ترى أنَّ شعبة قد جزم ـ في الرواية السَّابقة ـ بأنَّ الحكم قد سمع خمسة أحاديث من مِقْسم، والباقي كتاب، ولكن جاءت نفس الرواية ـ وبنفس الطَّريق ـ عند يعقوب بن سفيان الفَسَويِّ في «تاريخه» بلفظ: «أربعة أحاديث»، وإليك سياقها:

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: قال يحيى: قال شعبة: «سمع الحكم من مِقْسم أربعة[٦] أحاديث: عزم الطَّلاق، والوتر، والصَّيد، وحديث

---

(١) في الأصل: موقوف، والصَّواب ما أثبت.
(٢) في الأصل: إلى، والتصويب من «التلخيص الحبير» (١/ ١٦٦).
(٣) «العلل» (١/ ٥٠، ٥١ ـ رقم: ١٢١).
(٤) «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٦).
(٥) «الجرح والتعديل» (١/ ١٢٨).
(٦) جاء في الأصل: أربع أحاديث.

القنوت ـ قنوت عمر السُّورتين ـ، وحديث الحائض عن عبد الحميد، والباقي كتاب»[١].

فشعبة هنا عدَّد الأحاديث الأربعة التي سمعها الحكم من مِقْسم، وذكر أنَّ حديث الحائض إنَّما سمعه الحكم من عبد الحميد عن مِقْسم، وهي بذلك متوافقة مع قول أبي حاتم، وكذلك هي متوافقة مع ما نقله الإمام أحمد عن شعبة؛ فقد ذكر عبد اللَّه بن أحمد عن أبيه أنَّه قال: قال شعبة: «ولم يسمع الحكم من مِقْسم إلَّا أربعة أحاديث»[٢]، ومتوافقة ـ أيضاً ـ مع ما أخرجه الحاكم ـ بسنده ـ عن عليِّ بنِ المدينيِّ؛ قال: «الحكم عن مِقْسم عن ابنِ عبَّاسٍ إنَّما سمع منه أربعة أحاديث، والباقي كتاب»[٣]، لذا أرى أنَّ الرواية التي جاءت عن شعبة في أنَّ الحكم سمع من مِقْسم خمسة أحاديث رواية داخلها الخطأ والوهم، وما ذكرناه عن هؤلاء الأئمَّة يثبت ذلك، واللَّه أعلم.

وقال شعبة: «سألت الحكم عن دِيَةِ اليهوديِّ والنَّصرانيِّ؟ فقال: قال سعيد بن المسيَّب: إنَّ عمر جعل دِيَةَ اليهوديِّ والنَّصرانيِّ أربعة آلاف أربعة آلاف، ودية المجوسي ثماني مائة، فقلت للحكم: أنت سمعته من سعيد بن المسيَّب؟ فقال: لو شئت، سمعت من ثابت الحدَّاد، قال شعبة: فأتيت ثابتاً الحدَّاد؛ فحدَّثني عن سعيد بن المسيَّب، عن عمر؛ مثله»[٤].

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٨٤).
(٢) «العلل» (٣/ ٣٥).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٠).
(٤) «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٠)، و«سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ١٤٦).

وسُئل عليُّ بنُ المدينيِّ: سمع ابن أبي نَجِيح التفسير من مجاهدٍ؟ قال: لا، قال سفيان: لم يسمعه أحد من مجاهدٍ؛ إلَّا القاسم بن أبي بَزّة أملاه عليه، وأخذ كتابه الحكم وليث وابن أبي نَجِيح[١].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «ما سمع التفسير عن مجاهد أحد غير القاسم بن أبي بَزّة، نظر الحكم بن عُتيبة، وليث بن أبي سليم، وابن أبي نَجِيح، وابن جُريجٍ، وابن عيينة في كتاب القاسم، ونسخوه، ثمَّ دلَّسوه عن مجاهد»[٢].

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: سمعت يحيى ـ يعني ابن سعيد القطَّان ـ يقول: «قال شعبة: أحاديث الحكم عن مجاهد كتاب؛ إلَّا ما قال: سمعت»[٣].

ووصفه النَّسائيُّ بالتدليس[٤].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان يُدلِّسُ»[٥].

وذكره الحاكمُ في الجنس السَّادس من التَّدليسِ[٦].

[تمييز] ـ الحكم بن عُتيبة بن النَّهَّاس، العِجْليُّ، قاضي الكوفة.

ذكرته لتمييزه عن سابقه.

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٥٤).

(٢) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٤٦)، و«الثقات» (٧/ ٣٣١).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٧٣).

(٤) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).

(٥) «الثقات» (٤/ ١٤٤).

(٦) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٠).

٧٤ ـ (ع) الحكم بن نافع، البَهْرانيُّ مولاهم، أبو اليَّمان، الحِمْصيُّ[(١)] [ز].

- **نوع التدليس: الصِّيَـغ**
- **المـرتبــة: الأولـى**

قال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: حدَّثني سليمان بن الكوفيُّ؛ قال: «قلت لأبي اليمان: ما لي أسمعُك إذا ذكرتَ صفوان بن عمرو تقول: حدَّثنا صفوان، وإذا ذكرتَ أبا بكر بن أبي مريم تقول: حدَّثنا أبو بكر، وإذا ذكرتَ شعيب بن أبي حمزة قلت: أخبرنا شعيب؟ فغضب، فلمَّا سكن؛ قال لي: مرض شعيب مرضه الذي مات فيه، فأتاه إسماعيل بن عيَّاش، وبقيَّة بن الوليد، ومحمَّد بن حِمْيَر في رجال من أهل حِمْص ـ أنا أصغرهم ـ؛ فقالوا: كنَّا نحبُّ أنْ نكتبَ عنك، وكنت تمنعُنا، فدعا بقفة له؛ فقال: ما في هذه إلَّا ما سمعته من الزُّهريِّ، وكتبته، وصحَّحته، فلم يخرج من يدي، فإنْ أحْبَبْتُم فاكتبوها، قالوا: فنقول ماذا؟ قال: تقولون: أنبأنا شُعيب، وأخبرنا شُعيب، وإنْ أحْبَبْتُم أنْ تكتبوها عن ابني، فقد قرأتها عليه»[(٢)].

وقال أبو بكرٍ الأثرم: «سُئل أبو عبد اللَّه عن أبي اليمان؛ فقال: أمَّا حديثه عن صفوان وحريز فصحيح، قال: وهو يقول: أخبرنا شُعيب، واستحلَّ ذلك بشيءٍ عجيب. قال أبو عبد اللَّه: كان أمر شعيب في الحديث عسراً جدّاً، وكان عليُّ بنُ عيَّاش سمع منه، وذكر قصةً لأهل حِمْص، أراها أنَّهم سألوه أنْ يأذن لهم أنْ يرووا عنه، فقال لهم: لا، ثمَّ

(١) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٧/ ١٤٦).
(٢) «السِّير» (٧/ ١٩٠).

كلَّموه، وحضر ذلك أبو اليمان؛ فقال لهم: أرووا عنِّي تلك الأحاديث. فقلت لأبي عبد اللَّه: مناولة؟ قال: لو كان مناولة كان لم يعطهم كتباً ولا شيئاً، إنَّما سمع هذا فقط، فكان ابن شعيب يقول: إنَّ أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب منِّي بعدُ وهو يقول: أخبرنا»(١).

وقال إبراهيم بن الحسين بن دِيْزِيل: سمعت أبا اليمان الحكم بن نافع يقول: «قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شُعيب؟ قلت: قرأت عليه بعضه، وبعضه قرأ عليَّ، وبعضه أجازه لي، وبعضه مناولة، فقال: قُلْ في كلِّه: أخبرنا شُعيب»(٢).

وقال أحمد بن حنبل: «شُعيب بن أبي حمزة كان لا يكاد يُحدِّث، فلمَّا حضرته الوفاة قال: اجمعوا لي فلاناً وفلاناً، فاجتمع بقيَّة، ويقولون: أبو اليمان، وقد ذكروا علي بن عيَّاش، فلا أدري كان أم لا؟ فقال: هذه كُتُبي اروُوها عنِّي، فكان أبو اليمان يقول: حدَّثني شُعيب، ولا أدري كان معهم أم لا؟»(٣).

وقال أحمد ـ أيضاً ـ: «قال بشر بن شعيب: جاء إليَّ أبو اليمان بعد موت أبي، فأخذ كتابه، والسَّاعة يقول: أخبرنا شُعيب، فكيف يستحلُّ هذا؟!، قال أحمد: فكأنَّه استحلَّ ذلك بأن سمع شُعيباً يقول لهم: ارووه عنِّي»(٤).

---

(١) «الكفاية» (ص: ٣٣٠)، و«الميزان» (١/ ٥٨٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٧٩).

(٢) «الكفاية» (ص: ٣٣٣)، و«الميزان» (١/ ٥٨١)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

(٣) «العلل ـ رواية المروذي وغيره» (نص: ٢٣٣).

(٤) «الميزان» (١/ ٥٨٢)، و«الكفاية» (ص: ٣٣٠).

وقال الآجريُّ، عن أبي داود: «لم يسمع أبو اليمان من شُعيب إلَّا كلمة»[١].

وقال أبو زُرعة الدِّمشقيُّ: حدَّثنا أبو اليمان؛ قال: «دخلنا على شُعيب حين احتُضِر؛ فقال: هذه كتبي، فمن أراد أنْ يأخذها؛ فليأخذْها، ومن أرادَ أنْ يعرض؛ فليعرض، ومن أراد أنْ يسمع؛ فليسمعْها من ابني، فإنَّه سمعها منِّي»[٢].

وقال سعيد بن عمرو البَرْذَعيُّ: سمعت أبا زُرعة ـ هو الرَّازيُّ ـ يقول: «لم يسمع أبو اليمان من شُعيب بن أبي حمزة إلَّا حديثاً واحداً، والباقي إجازة»[٣].

وقال عبد المؤمن بن خلف النَّسفيُّ: «سألت أبا علي صالح بن محمَّد البغداديَّ عن أحاديث أبي اليمان عن شُعيب عن الزُّهريِّ؟ فقال: يُقال: لم يسمع أبو اليمان من شُعيب، ولا شُعيب من الزُّهريِّ، ولكنَّه كان كتاب، فقلت لأبي علي: يُصحَّح الحديث من هذا الوجه؟ فقال: نعم»[٤].

وقال أبو الفتح الأَزديُّ: «سماعه من شُعيب مناولة»[٥].

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨١)، و«الميزان» (١/ ٥٨٢).
(٢) «تاريخ أبي زُرعة الدِّمشقيِّ» (نص: ١٠٥٥، ٢٢٨١)، و«الكفاية» (ص: ٣٢٢)، و«السِّير» (٧/ ١٩٠).
(٣) «أبو زُرعة وجهوده في السُّنَّة النَّبوية» (٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦)، و«الكفاية» (ص: ٣٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨٠).
(٤) «الكفاية» (ص: ٣٤٨).
(٥) «الميزان» (١/ ٥٨٢).

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ ـ مُلخِّصاً هذه الأقوال ـ: «فهذا يدلُّك على أنَّ عامَّة ما يرويه أبو اليمان عنه بالإجازة، ويُعبِّر عن ذلك بـ (أخبرنا)، وروايات أبي اليمان عنه ثابتة في «الصَّحيحين»، وذلك بصيغة: أخبرنا، ومَنْ روى شيئاً من العلم بالإجازة عن مثل شُعيب بن أبي حمزة في إتقان كتبه وضبطه؛ فذلك حُجَّة عند المحقِّقين، مع اشتراط أنْ يكونَ الرَّاوي بالإجازة ثقةً ثَبْتاً أيضاً، فمتى فُقِدَ ضبطُ الكتاب المُجاز، وإتقانه، وتحريرُه، أو إتقان المجيز أو المُجاز له، انحطَّ المرويُّ عن رتبة الاحتجاج به، ومتى فُقدت الصِّفات كلُّها لم تصح الرِّواية عند الجمهور.

وشُعيب ﷺ فقد كانت كتبه نهايةً في الحُسْنِ والإتقانِ والإعرابِ، وعَرَف هو ما يُجيز ولمن أجاز، بل رواية كتبه بالوِجَادَةِ كافٍ في الحُجَّةِ، وفي روايةِ أبي اليمان عنه بذلك دليل على إطلاق (أخبرنا) في الإجازة كما يتعاناه فضلاء المحدِّثين بالمغرب، وهو ضَرْبٌ من التَّدليسِ؛ فإنَّه يُوهم أنَّه بالسَّماع، واللَّه أعلم»[(١)].

٧٥ ـ (ع) حمَّاد بن أسامة بن زيد، القرشيُّ مولاهم، أبو أسامة، الكوفيُّ[(٢)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثانية**

جاء عنه أنَّه ذمَّ المُدلِّسينَ؛ فقد قال: «خرَّب اللَّه بيوت المُدلِّسين ما هم عندي إلَّا كذَّابون»[(٣)]، وروى الحاكم من طريق أبي عُبيدة بن أبي

(١) «السِّير» (٧/ ١٩٠ ـ ١٩١).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٤٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ١٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٣٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٨٥).

(٣) «الكفاية» (ص: ٣٥٦).

السَّفَر أنَّه قال: «كنَّا عند أبي أسامة؛ فقال: يحيى بن سعيد، فقال له رجلٌ: أُذْكُرِ الخبر، فقال: أتروني أُدلِّس لكم؟! واللَّه لأَنْ أُعْفَى عن مجلسي هذا أحبُّ إليَّ من مائة ألف حديث؛ حدَّثني يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري عن سعيد بن المسيِّب بن حَزَن القرشيِّ»(١)، ومع ذلك فقد ذُكِرَ عنه أنَّه يُدلِّسُ، قال ابنُ سعدٍ: «وكان ثقةً مأموناً، كثير الحديث، يُدلِّس، وتبيَّن تدليسُهُ»(٢)، وقال المُعَيْطيُّ(٣): «كان كثيرَ التَّدليسِ، ثمَّ بعد ذلك تركه»(٤).

قلت: ولعلَّ قوله السَّابق في ذمِّ المُدلِّسين كان بعد تركه التدليس، واللَّه أعلم.

٧٦ ـ (خت، م، ٤) حمَّاد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة، البَصْريُّ، النَّحْويُّ، البزَّاز(٥) [ز].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثانية**

قال ابنُ حِبَّانَ: «وربَّما أروي في هذا الكتاب ـ أي: «الصَّحيح» ـ، وأحتجُّ بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمَّتنا؛ مثل: سِمَاكِ بنِ حربٍ، وداودَ بنِ أبي هند، ومحمَّد بن إسحاق بن يسار، وحمَّاد بن سلمة، وأبي بكر بن عيَّاش، وأضرابهم ممَّن تَنَكَّب عن رواياتهم بعض أئمَّتنا، واحتجَّ بهم

---

(١) «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص: ٧٤).
(٢) «الطَّبقات» (٦/ ٣٩٥).
(٣) كذا جاء في «الميزان»، وجاء في «طبقات المدلِّسين»: القفطي، وهو تحريف.
(٤) «الميزان» (١/ ٥٨٨)، و«طبقات المدلِّسين» (ص: ٥٩).
(٥) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٥٣).**

البعض، فمن صحَّ عندي منهم بالبراهين الواضحة، وصحَّة الاعتبار على سبيل الدِّين أنَّه ثقة؛ احتججتُ به، ولم أُعرِّج على قول مَنْ قدح فيه، ومن صحَّ عندي بالدلائل النَّيِّرة، والاعتبار الواضح على سبيل الدِّين أنَّه غيرُ عدل؛ لم أحتجَّ به، وإنْ وثَّقه بعضُ أئمَّتنا.

وإنِّي سأُمثِّلُ واحداً منهم، وأتكلَّم عليه، ليستدركَ به المرءُ من هو مثلُه، كأنَّا جئنا إلى حمَّاد بن سلمة، فمثَّلناه، وقلنا لمن ذبَّ عمَّن ترك حديثه: لِمَ استحقَّ حمَّادُ بن سلمة تركَ حديثه، وكان رحمة اللَّه عليه ممَّن رحل وكتب، وجمع وصنَّف، وحفظ وذاكر، ولزم الدِّينَ والورع الخفي، والعبادة الدائمة، والصَّلابة في السُّنَّة، والطَّبْقَ على أهلِ البدعِ؟ ولم يَشُكَّ عوامُّ البَصْرة أنَّه كان مستجابَ الدَّعوة، ولم يكن بالبَصْرة في زمانه أحدٌ ممَّن نُسب إلى العلم يُعَدُّ من البدلاء غيره، فمن اجتمع فيه هذه الخصال، لِمَ استحقَّ مجانبة روايته؟ . . .

فإنْ قال: كان حمَّاد يُدلِّس، يُقال له: فإنَّ قتادة، وأبا إسحاق السَّبِيعيَّ، وعبد الملك بن عُمَيْر، وابن جُريجٍ، والأعمش، والثوريَّ، وهُشَيْماً، كانوا يُدلِّسون، واحتججتَ برواياتهم، فإنْ أوجب تدليسُ حمَّادٍ في روايته ترك حديثه، أوجبَ تدليس هؤلاء الأئمَّة ترك حديثهم»[1].

قلت: لم أَرَ من أشار إلى تدليسِهِ غير الحافظِ ابنِ حِبَّانَ، والظَّاهر أنَّه قليلُ التَّدليسِ، لذا جعلته في المرتبة الثانية، واللَّه أعلم.

---

(١) «صحيح ابن حِبَّان» (١/ ١٤١ ـ ١٤٣، ترتيب ابن بَلَبَان).

٧٧ ـ (قرنه م، ٤) حمَّاد بن أبي سليمان ـ مسلم ـ، الأشعريُّ مولاهم، أبو إسماعيل، الكوفيُّ، الفقيه[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثانية**

قال ابنُ أبي حاتم: «حدَّثنا ابنُ عبدِ الحكم: سمعت الشَّافعيَّ يقول: قال شعبة: حدَّثني حمَّادٌ بحديثٍ عن إبراهيم، فقلت: مَنْ أخبرك؟ سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا، فقلت: مَنْ أخبرك؟ قال: أخبرني منصورٌ، قال: فجئت إلى منصورٍ؛ فقلت: أخبرني حمَّادٌ عنك بحديثٍ عن إبراهيم؛ أسمعته من إبراهيم؟ قال: لا؛ أخبرني مغيرة عن إبراهيم، فلقيت مغيرة؛ فقلت: رَوَيْتَ عن إبراهيم كذا وكذا؟ قال: نعم. قلت: سمعته منه؟ قال: لا؛ أخبرني حمَّادٌ. قال فحرصتُ أنْ أعرف ممَّن خرج أوَّلُ الحديث فلم أقْدِره.

فذكرت هذا الحديث لأبي؛ فقال: هذا حديث إبراهيم عن النَّبيِّ ﷺ أنَّ أعرابيـّاً ضحك في الصَّلاة، فأمره النَّبيُّ ﷺ أنْ يُعيدَ الوضوءَ والصَّلاة»[٢].

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا مؤمل، عن حمَّاد بن زيد؛ قال: حدَّثني محمَّد بن ذكوان؛ قال: كتبت إلى حمَّاد: أخبرني بما حدَّثتنا به عن إبراهيم؛ أسمعته من إبراهيم؟ قال:

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم:٤٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٣٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٢٢).

(٢) «آداب الشافعيِّ ومناقبه» (ص:٢١٨ ـ ٢٢٠)، و«مناقب الشافعي» للبيهقيِّ (١/ ٥٢٧)، و«معرفة السُّنن والآثار» (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، و«الكامل» (٢/ ٢٣٥).

منه ما سمعت، ومنه ما حدَّثني به غيره عن إبراهيم، ومنه ما قست برأيي على إبراهيم»(١).

وقال شعبة: «كنت أسأل حمَّاداً فيجيبني؛ فأقول: عن إبراهيم؟ فيقول: لا توقفني فإنِّي لا أدري لعلِّي أكون نسيت»(٢).

وقال شعبة ـ أيضاً ـ: «قال لي حمَّاد بن أبي سليمان: يا شعبة لا توقفني على إبراهيم؛ فإنَّ العهد قد طال، وأخاف أنْ أنسى، أو أكون قد نسيت»(٣).

يقول الأخ عوَّاد حسين الخلف: «جعله الحافظُ في الثانية من مراتب المُدلِّسين، ولم أقف على غير الحافظ وصفه بالتَّدليسِ، بل الحافظ ـ نفسه ـ في «النُّكت» لم يذكره في أسماء المُدلِّسين الذين في «الصَّحيحين» أو غيرهما عند سرده لهم!!!.

علماً بأنَّ «النُّكت» متأخر في تصنيفه عن «تعريف أهل التقديس»، فقد أشارَ الحافظُ في «النُّكت» إلى كتاب «تعريف التقديس» غير مرَّة، انظر مثلاً: (٢/ ٦٥٠)»(٤).

قلت: بل وصفه الحاكمُ أبو عبد اللَّه بالتَّدليسِ في كتابه: «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص: ٧٣).

(١) «العلل» (٣/ ٢٧٦).
(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٥).
(٣) المرجع السَّابق.
(٤) «روايات المدلِّسين» (ص: ٨٩).

٧٨ ـ (ع) **حُمَيْد بن أبي حُميد الطَّويل، أبو عُبيدة، البَصْريُّ**[(١)].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الثالثة**

قال حمَّاد بن سلمة: «عامَّة ما يحدِّث به حُميدٌ الطَّويلُ عن أنسٍ سمعه من ثابتٍ»[(٢)].

وقال شعبة: «لم يسمع حُميدٌ من أنسٍ إلَّا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها أو ثبَّته فيها ثابت»[(٣)]، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «فهذا قولٌ صحيحٌ»[(٤)].

وقال أبو داود: سمعت أحمدَ قال: «جاء شعبة إلى حُميدٍ الطَّويلِ، فحدَّث بحديث؛ فقال: أسمعته؟ قال: فجعل حُميدٌ يقول هكذا ـ وجعل أحمدُ يُقلِّبُ كفَّه ـ قال: فلمَّا قام؛ قال حُميدٌ: ما فيه حديث إلَّا سمعته، ولكنَّه شدَّد؛ فشُدِّد عليه»[(٥)].

وقال حمَّاد بن سلمة: «جاء شعبة إلى حُميدٍ فسأله عن حديثٍ

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ١٤)، و«التبيين» (رقم: ٢٠)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ١٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٣٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١١٢).

(٢) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (١/ ٢٦٦، ٢٦٧)، و«الكامل» (٢/ ٢٦٨)، و«السِّير» (٦/ ١٦٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٥).

(٣) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٤٥٨٢)، و«تاريخ الثقات» للعجليِّ (رقم: ٣٤٥)، و«الكامل» (٢/ ٢٦٨).

(٤) «هدي السَّاري» (ص: ٣٩٩).

(٥) «سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل» (نص: ٤٨١).

يحدِّث به؛ قال: أسمعته؟ قال: أحسب، قال: فقال شعبة بيده هكذا ـ أي لا أريده ـ، قال: فلمَّا قام وذهب قال: قد سمعته من أنس عن أبي جابرٍ البياضيِّ، قال: دعه»(١).

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش: «في حديثه شيءٌ، يُقال: إنَّ عامَّة حديثه عن أنسٍ إنَّما سمعه من ثابت»، قال الذَّهبيُّ: «يريد أنَّه كان يُدلِّسُها»(٢).

قال زهير بن معاوية: «قدمت البَصْرة فأتيت حُميداً الطَّويل ـ وعنده أبو بكر بن عيَّاش ـ فقلت له: حدِّثني، فقال: سَلْ، قلت: ما معي شيء أسأل عنه، قال: فحدَّثني بثلاثين حديثاً، قلت: حدِّثني، فحدَّثني بتسعة وأربعين حديثاً، فقلت: ما أراك إلَّا قد قاربت، فجعل يقول: سمعت أنساً، والأحيان يقول: قال أنسٌ، فلمَّا فرغ؛ قلت: أرأيت ما قد حدَّثتني به عن أنسِ بنِ مالكٍ؛ أنت سمعته منه؟ فقال أبو بكرٍ: هيهات، فاتك ما فاتك! يقول: كان ينبغي لك أنْ تَقِفْهُ عند كلِّ حديثٍ وتسأله، فكأنَّ حُميداً وجد في نفسه؛ فقال: ما حدَّثتك بشيءٍ عن أحد فعنه أحدِّثك، قال: فلم يشف قلبي»(٣).

قال الإمامُ البُخاريُّ ـ مُعقِّباً على هذه الحكايةِ ـ: «يعني أنَّه لم يقل: سمعت أنساً، وسمعت عمَّن أحدِّث عنه، وكان حُمَيْدٌ يُدلِّسُ»(٤).

وقال عيسى بن عامر بن الطّيب، عن أبي داود، عن شعبة: «كلُّ

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣١)، و«حلية الأولياء» (٧/ ١٥٠).

(٢) «السِّير» (٦/ ١٦٥)، و«تهذيب الكمال» (٧/ ٣٥٩).

(٣) «العلل الكبير» للترمذيِّ (ص: ١٣٠)، و«السِّير» (٦/ ١٦٥).

(٤) «العلل الكبير» (ص: ١٣٠).

شيءٍ سمع حُميدٌ عن أنسٍ خمسة أحاديث»[١].

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ورواية عيسى بن عامر ـ المتقدِّمة ـ أنَّ حُميداً إنَّما سمع من أنسٍ [خمسة][٢] أحاديث قول باطل، فقد صرَّح حُميدٌ بسماعه من أنسٍ بشيءٍ كثيرٍ، وفي «صحيح البخاريِّ» من ذلك جملة، وعيسى بن عامر ما عرفته»[٣]، وقال ـ أيضاً ـ: «فالرَّاوي لذلك عن أبي داود غير معتمدٍ»[٤].

وقال الحافظُ ـ أيضاً ـ: «وقد قيل: إنَّه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث، والبقيَّة سمعها من أصحابه عنه؛ كثابت، وقتادة، فكان يُدلِّسها فيرويها عن أنسٍ بلا واسطة، والحقّ أنَّه سمع منه أضعاف ذلك، وقد أكثر البُخاريُّ من تخريج حديث حُميدٍ عن أنسٍ، بخلاف مُسْلِمٍ؛ فلم يخرِّج منها إلَّا القليل لهذه العلَّة، لكنَّ البُخاريَّ لا يخرِّج من حديثه إلَّا ما صرَّح فيه بالتحديث، أو ما قام مقام التصريح، ولو باللّزوم، كما لو كان من رواية شعبة عنه؛ فإنَّ شعبة لا يحمل عن شيوخه إلَّا ما عرف أنَّهم سمعوه من شيوخهم»[٥].

وقال الحافظُ ـ أيضاً ـ: «قد أخرجَ البُخاريُّ من حديثِ حُمَيدٍ عن أنسٍ أشياء كثيرة بغير واسطةٍ مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنسٍ»[٦].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٥)، و«هدي السَّاري» (ص: ٣٩٩).
(٢) زيادة يقتضيها السِّياق.
(٣) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٦).
(٤) «هدي السَّاري» (ص: ٣٩٩).
(٥) «فتح الباري» (١٢/ ٢١٧)، وانظر أيضاً: «هدي السَّاري (ص: ٣٩٩).
(٦) «فتح الباري» (٤/ ٧٩).

وقال الحُميديُّ: حدَّثنا سفيانُ؛ قال: «كان عندنا شويبٌ بَصْريٌ يُقال له: دُرُسْت، فقال لي: إنَّ حُميداً قد اختلطَ عليه ما سمع من أنسٍ، ومن ثابتٍ وقتادةَ عن أنسٍ؛ إلَّا بشيءٍ يسيرٍ، فكنت أقول له: أخبرني بما يثبتُ عن غير أنسٍ، فأسأل حُميداً عنها فيقول: سمعت أنساً»(١).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ مُعلِّقاً على هذه الحكايةِ ـ: «وحكايةُ سفيانَ عن دُرُسْت ليست بشيءٍ، فإنَّ دُرُسْتَ هالكٌ»(٢).

ووصفه النَّسائيُّ بالتَّدليسِ(٣).

وقال ابنُ سعدٍ: «كان ثقةً كثيرَ الحديثِ؛ إلَّا أنَّه ربَّما دلَّسَ عن أنسِ بنِ مالكٍ»(٤).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «وكان يُدلِّسُ، سمع من أنسِ بنِ مالكٍ ثمانية عشر حديثاً، وسمع الباقي من ثابت، فدلَّس عنه»(٥).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وأمَّا ما ذُكِرَ عنه أنَّه لم يسمعْ من أنسٍ إلَّا مقدار ما ذُكِرَ وسمع الباقي من ثابت عنه، فإنَّ تلك الأحاديث يُميِّزها من كان يتهمه أنَّه عن ثابتٍ؛ لأنَّه قد روى عن أنسٍ، وروى عن ثابت عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابه أنَّ الذي رواه عن أنسٍ البعض ممَّا يُدلِّسه عن

---

(١) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (١/ ٢٦٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٦).

(٣) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).

(٤) «الطَّبقات» (٧/ ٢٥٢).

(٥) «الثقات» (٤/ ١٤٨)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٥١).

أنسٍ، وقد سمعه من ثابت، وقد دلَّس جماعةٌ من الرُّواةِ عن مشايخَ قد رأوهم»[١].

وقال أبو بكرٍ البَرْدِيجيُّ: «وأمَّا حديثُ حُميدٍ فلا يحتجُّ منه إلَّا بما قال: حدَّثنا أنسٌ»[٢].

وقال الحافظُ العلائيُّ: «فعلى تقدير أنْ تكونَ أحاديثُ حُميدٍ مُدلَّسةً؛ فقد تبيَّنَ الواسطةُ فيها، وهو ثقةٌ صحيحٌ»[٣].

٧٩ ـ حُميد بن الرَّبيع بن حُميد، أبو الحسن، اللَّخْميُّ، الخزَّاز، الكوفيُّ[٤].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الرَّابعة[٥]**

قال محمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شَيْبةَ: قال: قال لي أبي: «أنا أعلمُ النَّاسِ بحُميْدِ بنِ الرَّبيعِ الخزَّازِ، هو ثقةٌ، ولكنَّه شَرِهٌ يُدلِّسُ»[٦].

وقال الخليليُّ: «طعنوا عليه في أحاديث تُعرف بالقدماءِ فرواها عن هُشيمٍ»، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وهذا هو التَّدليسُ»[٧].

---

(١) «الكامل» (٢/ ٢٦٨).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٥).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٦).

(٤) «التبيين» (رقم: ٢١)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١١٩)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٣٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٩٥).

(٥) جعله الدكتور مِسْفر من أهل المرتبة الخامسة.

(٦) «تاريخ بغداد» (٨/ ١٦٤)، و«الميزان» (١/ ٦١٢)، و«لسان الميزان» (٢/ ٦٨٨).

(٧) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٢٦).

٨٠ ـ (د، س، ق) حَوْشَب بن عقيل، أبو دِحْية، البَصْريُّ[(١)].

• نوع التدليس: الصِّيَغ

• المرتبة : الأولى

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: سمعت عبدَ الرَّحمنِ بنَ مَهْديٍّ يقول: «حدَّثنا حَوْشَبُ بنُ عقيلٍ بكتابٍ عن سعيد بن عبد اللَّه بن جروة، قال عبدُ الرَّحمنِ: فلا أعلمه إلَّا كان يقول: حدَّثنا، ثمَّ قال بعدُ: هذا كتاب دفعه إليَّ سعيدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ جروةَ»[(٢)].

قلت : حَوْشَبُ بنُ عقيلٍ ثقةٌ من الثِّقاتِ، والظَّاهرُ أنَّه كان ممَّن يرى جواز إطلاق لفظ التَّحديثِ على المناولةِ، وقد أجاز غيرُ واحدٍ من الأئمَّةِ ذلك؛ منهم: الحسن، والإمام مالك.

لذا؛ قال الخطيبُ البغداديُّ: «وإنَّما كان قول: (حدَّثنا) أخفض في الرتبة من قول: (سمعت)؛ لأنَّ بعض أهل العلم كان يقول فيما أجيز له: حدَّثنا»[(٣)].

وعدَّ البعضُ ذلك ضرباً من ضروبِ التَّدليسِ؛ لِمَا فيه من إيهام السَّماعِ، هذا وقد جعله الدكتور مِسْفر من أهلِ المرتبةِ الثَّانيةِ[(٤)]، وأنا أرى أنَّه بأهلِ المرتبةِ الأولى أليقُ، وبهم ألحقُ، واللَّه أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) «التدليس في الحديث» (رقم: ٨٦)، وهو من زياداته.

(٢) «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٨٧)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (١/ ٢٩٨).

(٣) «الكفاية» (ص: ٢٨٤).

(٤) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٦٠).

(حرفُ الخاءِ)

٨١ - (ت، ق) خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجَّاج، الخُراسانيُّ، السَّرْخَسيُّ[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الخامسة**

قال يحيى بن يحيى: «كان خارجة بن مصعب يُدلِّس عن غياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره»[٢].

وقال مسلمُ بنُ الحجَّاج: سمعت يحيى بن يحيى وسُئل عن خارجة بن مصعب؟ فقال: «خارجة عندنا مستقيم الحديث، ولم يكن ينكر من حديثه إلَّا ما كان يُدلِّس عن غياث، فإنَّا قد كنَّا عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض له»[٣].

وقال البُخاريُّ: «تركه وكيع، وكان يُدلِّسُ عن غياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره»[٤].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان يُدلِّسُ عن غياث بن إبراهيم وغيره، ويروي ما سمع منهم ممَّا وضعوه على الثِّقات عن الثِّقات الذين رآهم، فمن هنا

---

(١) «التبيين» (رقم:٢٢)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:١٣٦)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٤٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٩٦).

(٢) «الكامل» (٣/ ٥٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٧٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٨).

(٤) «الضُّعفاء الصغير» (رقم:١٠٨)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ٢٠٥)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ٢٥).

وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات، لا يحلُّ الاحتجاج بخبره»[(١)].

● **مثـالٌ على تدليسِـهِ:**

أخرجَ ابنُ الجوزيِّ من طريق الحاكم أبي عبد اللَّه؛ قال: أنبأنا محمَّد بن الحسن بن الحسين بن منصور، حدَّثنا أبي، حدَّثنا محمَّد بن عبد الوهَّاب، حدَّثنا محمود بن حرب المقري، حدَّثنا خارجة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «مَنْ قال الحمد للَّه ربّ العالمين أربع مرَّاتٍ، فإنْ قالها الخامسة نادى مَلَكٌ من حيث لا يسمع صوته: إنَّ اللَّه قد أقبل إليك فَسَلْهُ».

قال الحاكمُ: «أنا متعجِّبٌ لهذا الحديثِ لخارجة، وقد كان خارجة يأخذ عن الضُّعفاء ثمَّ يُدلِّس، وهذا الحديث يُشبه أنَّه أخذه من غياث بن إبراهيم»[(٢)].

٨٢ ـ (ت) خالد بن طَهْمان، أبو العلاء، الخَفَّـاف، الكوفـيُّ[(٣)] [ز].

● **نوع التدليس: الشُّيوخ**

أخرجَ الترمذيُّ من طريق خالد بن طَهْمان ـ أبي العلاء الخَفَّاف ـ؛ قال: حدَّثني نافع بن أبي نافع، عن معقل بن يسار، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ قال حين يُصبح ثلاث مرَّاتٍ: أعوذ باللَّه السَّميع العليم من الشَّيطان الرجيم ...، الحديث»[(٤)].

---

(١) «المجروحين» (١/ ٢٨٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٨).

(٢) «الموضوعات» (٣/ ١٦٥).

(٣) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٨/ ٩٤).**

(٤) «سنن الترمذيِّ» (رقم: ٢٩٢٢).

قلت: نافع بن أبي نافع هذا الذي يروي عنه خالد بن طَهْمان هو: أبو داود نُفيع بن الحارث النَّخَعيُّ ـ أحد الهَلْكَى ـ، ذكر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ أنَّ خالد بن طَهْمان دلَّس اسمه؛ فسمَّاه بما لم يشتهر به وكنَّاه[1]، وأشار الذَّهبيُّ إلى ذلك فقال ـ في ترجمة نُفيع بن الحارث ـ: «وقد دلَّسه بعض الرواة؛ فقال: نافع بن أبي نافع»[2].

[ومن الأخطاء] ـ خالد بن عبد الرحمن، المعروف بـ: العَبْد[3].

ذكره الدكتور مِسْفر في المدلِّسين، ولا يُسلَّم له ذلك، وهو واسعُ الخطوِ في وصفِ الرُّواةِ بالتَّدليسِ، وقد نبَّهنا على عددٍ من أخطائه في «**معجمنا**» هذا، واستدل على تدليس خالد العَبْد بأمور:

أُولاها: قول عبد الصَّمد بن عبد الوارث: «سمعت خالداً العَبْد يقول: قال الحسن: صَلَّيْتُ خلف ثمانية وعشرين كلّهم يقنت قبل الركوع. قلت: مَنْ حدَّثك عن الحسن؟ قال: ميمون المَرَئي، فلقيت ميموناً فسألته؛ فقال: قال الحسن مثله، قلت: مَنْ حدَّثك؟ قال: خالد العَبْد»[4].

قال الدكتور مِسْفر: «ممَّا تقدَّم يتبيَّن تدليسه، وقد ذكروا ميموناً المَرَئي في المدلِّسين للخبر الأوَّل، وخالد مثله، فقد حدَّث عن الحسن

(١) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٦٧).
(٢) «الميزان» (٤/ ٢٧٢).
(٣) «التدليس في الحديث» (رقم: ١٩٧)، وهو من زياداته، وعدَّه من أهل المرتبة الخامسة.
(٤) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ١٢).

فلمَّا حوقق؛ قال: حدَّثني ميمون»[١].

قلت: نعم؛ ذكروا ميموناً المَرَئيَّ في المدلِّسين، ولم يذكروا خالداً؛ لأنَّ ميموناً لمَّا حوقق في سماعه ذكر أنَّ خالداً العَبْد هو الذي حدَّثه، فرجع الإسناد إلى خالد، وعُلِمَ أنَّ مدار الإسناد عليه، فالقصَّة تدلُّ على تدليس ميمون لا خالد.

ثانيها: قول مسلم بن قتيبة: «أتيت خالداً العَبْد، فإذا معه دُرْجٌ فيه: حدَّثنا الحسن، حدَّثنا الحسن[٢]، فأفلت الدُّرْجُ من يده؛ فإذا في أوَّلِه: هشام بن حسَّان ـ وقد محاه ـ، قلت له: ما هذا؟ قال: كتبت أنا وهشام عن الحسن، فقلت: تكتب مع هشام، وتكتب فيه: حدَّثنا هشام! فقال: ما أَعْرَفَني بك، أَلَسْتَ خرجت مع إبراهيم[٣]؟»[٤].

قلت: هذه القصَّةُ تدلُّ على كذبِ خالدٍ، وادِّعائه سماع ما لم يسمع[٥]، ولا دلالة فيها على التَّدليس، لذا كذَّبه الدَّارقطنيُّ، ورماه عمرو بن علي الفَلَّاس بالوضعِ[٦]، وممَّا يدلُّ على كذبه، وعدم سماعه من الحسن أنَّ الأصمعيَّ قال: «رأيت أبا جزي جاء بخالدٍ العَبْد يقوده

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٤١٤).
(٢) جاء في «الضُّعفاء» للعقيليِّ: «حدَّثنا الحسن، كما حدَّثنا الحسين»، والمثبت من «التاريخ الكبير» (٣/ ١٦٥).
(٣) هو: إبراهيم بن عبد اللَّه بن الحسن أخو محمد بن عبد اللَّه، خرج على أبي جعفر المنصور بالبَصْرةِ سنة: ١٤٥ هـ.
(٤) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ١٢)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ١٦٥).
(٥) قال ابن حِبَّان في «المجروحين» (١/ ٢٨٠): «كان يسرق الحديث، ويحدِّث من كتب النَّاس من غير سماع».
(٦) انظر: «الميزان» (١/ ٦٣٣).

إلى مبارك بن فضالة؛ فقال: أسألك باللَّه؛ هل رأيت هذا عند الحسن قطّ؟ فقال: لا»[١]، فمبارك بن فضالة صحب الحسن ولازمه ثلاث عشرة سنة، أو أربع عشرة[٢]، فهو من أدرى النَّاس به، وبجلسائه، واللَّه أعلم.

٨٣ ـ (ع) خالد بن مَعْدَان بن أبي كريب، الكَلَاعيُّ، أبو عبد اللَّه، الشَّاميُّ، الحِمْصيُّ[٣].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثانية**

قال الإمام الذَّهبيُّ: «وهو أحدُ الأثباتِ غير أنَّه يُدلِّسُ ويُرْسِلُ»[٤].

قلت: لم أَرَ من سبق الإمامَ الذَّهبيَّ إلى وصفه بالتَّدليسِ، ولا يوجد في ترجمته ما يدلُّ على تدليسه، والمذكور عنه أنَّه كثيرُ الإرسالِ، لذا أدخلوه في كتب المراسيل.

٨٤ ـ (ع) خالد بن مِهران، الحذَّاء، أبو المَنَازِل، البَصْريُّ[٥].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الأولى**

أخرجَ الترمذيُّ في «العلل الكبير» (ص: ٢٤ ـ رقم: ٦)من طريق أبي

(١) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ١٢).

(٢) «السِّير» (٧/ ٢٨١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٧).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٤٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٤١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٨٧).

(٤) «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ٩٣ ـ ٩٤).

(٥) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٤٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٣).

عَوَانة[١]ـ واللَّفظ له ـ، والدَّارقطنيُّ في «سننه» (١/ ٥٩) من طريق أبي عَوَانة، والقاسم ابن مطيب، ويحيى بن مطر ـ كلُّهم ـ عن خالدٍ الحَذَّاء، عن عِرَاك بن مالك، عن عائشة؛ قالت: ذكرتُ لرسول اللَّه ﷺ أنَّ قوماً يكرهون أنْ يستقبلوا القبلة بغائطٍ أو بولٍ، فأمر بخلائِهِ فاستُقْبِل به القِبْلة.

قال الدَّارقطنيُّ: «بين خالد وعِرَاك: خالد بن أبي الصَّلت».

وقال أيضاً: «هكذا رواه أبو عَوَانة والقاسم بن المطيب ويحيى بن مطر، عن خالد الحَذَّاء، عن عِرَاك، ورواه علي بن عاصم وحمَّاد بن سلمة، عن خالدٍ الحذَّاء، عن خالد بن أبي الصَّلت، عن عِرَاك، وتابعهما عبد الوهَّاب الثَّقفيُّ؛ إلَّا أنَّه قال: عن رجلٍ»[٢].

قلت: رواية علي بن عاصم أخرجها: أحمد في «مسنده» (٦/ ١٨٤)، والدَّارقطنيُّ في «سننه» (١/ ٥٩ ـ ٦٠)، والبيهقيُّ في «سننه» (١/ ٩٢ ـ ٩٣) وقال: «وزاد فيه خالد بن أبي الصَّلت، وهو الصَّواب».

أمَّا روايةُ حمَّاد بن سلمة فأخرجها: أحمد في «مسنده» (٦/ ١٣٧، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٣٩)، وابنُ ماجه في «سننه» (رقم: ٣٢٤)، والدَّارقطني في «سننه» (١/ ٦٠).

أمَّا روايةُ عبد الوهَّاب الثَّقفيِّ فأخرجها: أحمد في «مسنده» (٦/ ١٨٣)، والدَّارقطنيُّ في «سننه» (١/ ٦٠).

(١) جاء في «العلل الكبير»: عن أبي عبد اللَّه، وهو خطأ، وصوَّبناه من «سنن الدَّارقطنيِّ».

(٢) سأل الترمذيُّ الإمام البُخاريَّ عن هذا الحديث؛ فقال: «هذا حديث فيه اضطرابٌ، والصَّحيح عن عائشة قولها». انظر: «العلل الكبير» (ص: ٢٤).

قال الذَّهبيُّ ـ في ترجمة خالد بن أبي الصَّلت ـ: «عن عِرَاك بن مالك، عن عائشة بحديث: «حوِّلوا مقعدتي نحو القِبْلة، أَوَقَدْ فعلوها»، لا يكاد يُعرف، تفرَّد عنه به خالد الحَذَّاء، وهذا حديثٌ منكرٌ، وتارةً رواه الحذَّاء عن عِرَاك مُدلَّساً، وتارةً يقول: عن رجلٍ، عن عِرَاك»(١).

٨٥ ـ (ع) خالد بن يزيد، الجمحيُّ، أبو عبد الرَّحيم، المِصْريُّ، مولى ابنِ الصبيغ(٢) [ز].

● نوع التَّدليس: الإسناد ـ إنْ ثبت عليه ـ

● المرتبـــة: الأولـى

قال البرذعيُّ: «قال لي أبو زُرعة: خالد بن يزيد المِصْريُّ، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربَّما وقع في قلبي من حُسْنِ حديثهما. قال: وقال لي أبو حاتمٍ: أخاف أنْ يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان».

يقول ابنُ رَجَب الحنبليُّ ـ شارحاً كلام أبي حاتمٍ السَّابق ـ: «ومعنى ذلك: أنَّه عرض حديثهما على حديث ابنِ أبي فروة وابنِ سمعان فوجده يُشبهه ولا يُشبه حديثَ الثِّقاتِ الَّذين يُحدِّثان عنهم، فخاف أنْ يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ودلَّساه عن شيوخهما»(٣).

❁ ❁ ❁

---

(١) «الميزان» (١/ ٦٣٢).

(٢) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٠٩).**

(٣) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٦٧ ـ ٨٦٨).

(حرفُ الدَّال)

٨٦ ـ (ت، ق) داود بن الزِّبْرِقَان، الرَّقاشيُّ، أبو عمرو، البَصْريُّ، نزيل بغداد[١] [ز].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الخامسة**

قال إسحاق بن إبراهيم بن هانىء: «وسُئل ـ أي الإمام أحمد بن حنبل ـ عن داود بن الزِّبْرِقان؟ قال: إنَّما كتبت عنه حديثاً، وقال: ما أُراه يكذب، ولكن كان يُدلِّس»[٢].

وقال يحيى بن معين: «داود بن أبي القَصَّاف، يروي عنه سعيد بن أبي عَروبة، ويروي عنه داود ابن الزِّبْرِقان يُدلِّس عنه»[٣].

قلت: لم أَرَ من سبقني إلى ذكره، وهو ممَّا تفضَّل اللَّه به عليَّ، فله الحمد والمنَّة.

[ومن الأخطاء] ـ (خت، م، ٤) داود بن أبي هند، القُشَيريُّ مولاهم، أبو بكرٍ، ويُقال: أبو محمَّد، البَصْريُّ[٤].

قلت: رأى أنس بن مالك[٥]، لكنَّه لم يسمع منه، قال الحاكمُ:

---

(١) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٩٢).**

(٢) «مسائل الإمام أحمد ـ رواية ابن هانىء» (نص: ٢٢٦٥)، و«بحر الدَّم» (نص: ٢٦٩).

(٣) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٤١٠٨).

(٤) «التدليس في الحديث» (رقم: ٨٨)، وهو من زياداته.

(٥) «السِّير» (٦/ ٣٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧٧).

«لم يصحَّ سماعه من أنس»[١]، وقال ابنُ حِبَّانَ: «روى عن أنسٍ خمسة أحاديث لم يسمعها منه»[٢]، فهو بذلك يُعتبر مُدلِّساً عند من أدخل الرُّؤية مع عدم المجالسة في حدِّ التَّدليسِ، لهذا ذكره الدكتور مِسْفر في جملة المدلِّسين، والأصوب أنْ يذكر في جملة المرسلين حَسْب ما استقرَّ عليه الاصطلاح في التفرقة بين الإرسالِ الخفيِّ والتَّدليسِ، واللَّهُ أعلمُ.

❁ ❁ ❁

(١) «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧٧).

(٢) «الثقات» (٦/ ٢٧٨).

(حرفُ الذَّالِ)

٨٧ ـ ذُؤَيْب بن عمامة بن عمرو، أبو عبد اللَّه، السَّهْميُّ، المدينيُّ(١)[ز].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبــة: الخامسة**

ذكر الإمامُ الذَّهبيُّ من طريق مقدام بن داود الرُّعَيْنيِّ قال: حدَّثنا ذؤيب بن عمامة، حدَّثنا مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «افْتُتِحَتِ القُرى بالسَّيفِ، والمدينة بالقرآنِ».

وقال الذَّهبيُّ: «هذا منكرٌ ممَّا انفرد به ذؤيب»(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وهذا الحديث معروف بمحمَّد بن الحسن بن زَبَالة، عن مالكٍ(٣)، وهو متروكٌ متَّهمٌ، وكان(٤) ذؤيب إنَّما

---

(١) انظر ترجمته: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٥٠)، و«الثقات» (٨/ ٢٣٨ ـ رقم: ١٣٢١٠).

(٢) «الميزان» (٢/ ٣٣).

(٣) أخرجه البزَّار (رقم: ١١٨٠ ـ كشف الأستار)، والعقيليُّ في «الضُّعفاء» (٤/ ٥٨)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٦/ ١٧١)، وأبو يعلى الموصليُّ في «معجمه» (رقم: ١٧٠) ـ ومن طريقه: ابنُ الجوزيِّ في «التحقيق في أحاديث الخلاف» (٢/ ٣٥١ ـ رقم: ١٩٠٨) و«الموضوعات» (٢/ ٢١٦ ـ ٢١٧) ـ، وابنُ المقرىء في «معجمه» (رقم: ٢٧)، والبيهقيُّ في «شُعب الإيمان» (٢/ ٤٤ ـ رقم: ١٤٠٧)، من طريق محمَّد بن الحسن بن زَبَالة، عن مالك؛ به نحوه.

(٤) كذا بالأصل، ولعلَّ الصَّواب: وكأنَّ.

سمعه منه فدلَّسه عن مالكٍ»[١].

قلت: لكن الرِّواية التي ذكرها الإمام الذَّهبيُّ جاء فيها تصريح ذؤيب بالسَّماع من مالك، وقد جهدت بالبحث عنها فلم أقف عليها، وذؤيب هذا ذكره الدَّارقطنيُّ في كتابه «الضُّعفاء والمتروكين»[٢]، وقال فيه أبو حاتم: «صدوقٌ»[٣]، وقال ابنُ حِبَّانَ: «روى عنه النَّضْر بن سلمة المَرْوَزيُّ ـ شاذان ـ الغرائب، يجب أنْ يُعتبر حديثه من غير رواية شاذان عنه»[٤]، لذا أرى أنَّه من الخامسة، واللَّه أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) «لسان الميزان» (٣/ ٥٤).
(٢) «الضُّعفاء والمتروكين» (رقم: ٢١٥).
(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٥٠).
(٤) «الثقات» (٨/ ٢٣٨).

(حرفُ الـــــرَّاءِ)

٨٨ ـ (د، س) رباح بن زيد، القرشيُّ مولاهم، الصَّنْعانيُّ(١).

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الأولى**

قال الحاكمُ أبو عبد اللَّه: «وأمَّا الجنسُ الثَّاني من المدلِّسِين: فقومٌ يُدلِّسونَ الحديثَ؛ فيقولون: قال فلان، فإذا وقع إليهم من يُنقِّر عن سماعاتهم ويلحُّ ويراجعهم؛ ذكروا فيه سماعاتهم»، ثمَّ روى بسنده إلى عليِّ بنِ المدينيِّ قال: «حدَّثنا عبد الرَّزَّاق؛ قال: أخبرنا معتمر بن سليمان التَّيْميُّ؛ قال: جئت إلى رباح بن زيد فأملى عَلَيَّ كتاب ابنِ طاوسٍ، فلمَّا فرغت؛ قلت: سمعته من مَعْمَر(٢)؟ قال: لا؛ ولكن أخرج إليَّ مَعْمَر(٣) كتاباً فدفعه إِلَيَّ»(٤).

قال الدكتور مِسْفر: «وهذا يراه بعضهم تدليساً، ويراه آخرون متَّصلاً لا تدليس فيه، ولعلَّ هذا هو الصَّوابُ، ولم أجد أحداً ذكره في المدلِّسين، وأُراه من أهل المرتبة الأولى، واللَّه أعلم»(٥).

---

(١) «التدليس في الحديث» (رقم: ٢٤)، وهو من زياداته.

(٢) و(٣) جاء في الأصل في كلا الموضعين: معتمر، وأرى أنَّ الصَّواب ما أثبتّه؛ لأنَّ مَعْمَراً يروي عن عبد اللَّه بن طاوس، ويروي عنه رباح بن زيد.

(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٤).

(٥) «التدليس في الحديث» (ص: ١٩٨).

٨٩ ـ (خت، ت، ق) الرَّبيع بن صَبِيح، السَّعديُّ، أبو بكرٍ، ويُقال: أبو حفصٍ، البَصْريُّ[(١)]**.**

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الأولى**

قال العُقَيْليُّ: حدَّثنا آدم بن موسى؛ قال: سمعت البُخاريَّ؛ قال: «قال لي أبو الوليد: كان الرَّبيعُ يُدلِّسُ، وكان المبارك أشدَّ تدليساً منه»[(٢)].

قلت: هكذا جاءت عبارة أبي الوليد عند العُقَيْليِّ، وكذلك عند الذَّهبيِّ في «السِّير»[(٣)] بإثبات التَّدليس على الرَّبيع، لكن جاءت العبارة عند البُخاريِّ في «الضُّعفاء الصَّغير»[(٤)]، وعند ابنِ عَدِيٍّ في «الكامل»[(٥)]، وفي «الميزان» للذَّهبي[(٦)]، و«تهذيب التهذيب» لابنِ حَجَرٍ[(٧)] بزيادة: (لا) النافية؛ هكذا: قال أبو الوليد: «كان الرَّبيع لا يُدلِّس، وكان المبارك بن فضالة أكثر تدليساً منه»، وهي عبارة مُحيِّرة، لذلك يقول الدكتور عاصم القريوتيُّ: «وأمَّا أبو الوليد فقد نفى عن الرَّبيع التدليس، ولكن ذكر أنَّ مبارك بن فضالة أكثر تدليساً منه، فهل يعني به اشتراكهما بالتَّدليس، فأتى

(١) «الملحق الثاني على طبقات المدلِّسين» (رقم: ٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٥).
(٢) «الضُّعفاء» (٢/ ٥٢).
(٣) «السِّير» (٧/ ٢٨٨).
(٤) «الضُّعفاء الصغير» (رقم: ١١٦).
(٥) «الكامل» (٣/ ١٣٢).
(٦) «الميزان» (٢/ ٤١).
(٧) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢١٤).

بصيغة التفعيل؟ فإنْ كان كذلك فَلِمَ نفى تدليسه؟ وإلَّا فما المراد من كلامه؟ والله أعلم»(١).

أمَّا الدكتور مِسْفر فقال: «يفرِّق العلماءُ بين المنطوقِ والمفهومِ، فإذا عارض مفهوم كلام المنطوق منه؛ قدَّموا المنطوق عليه، وهنا التصريح بنفي تدليسه هو المنطوق، يعارضه المفهوم من صيغة (أكثر)، فيقدَّم المنطوق على المفهوم، وإذن فلا يثبت عليه التَّدليس، كما لم أجد في ترجمته ما يقتضي تدليسه، والأولى أنْ لا يُذكر في المدلِّسين أصلاً، ولولا أنَّ القريوتيَّ عدَّه في زوائده لما ذكرته هنا، ولذا جعلته في الأولى»(٢).

قلت: لكن وقفت على كلامٍ للهيثميِّ يشير فيه إلى تدليس الرَّبيع، فقد أورد حديثَ أنسِ بنِ مالكٍ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «يُجَاءُ بابنِ آدمَ يوم القيامةِ كأنَّه بَذَج، وربَّما قال: كأنَّه حَمَل . . .، الحديث»، ثمَّ قال الهيثميُّ ـ عَقِبَهُ ـ: «رواه أبو يَعْلَى وفيه مُدلِّسون»(٣)، وقد قمت بالرجوعِ إلى «مُسندِ أبي يَعْلَى» للوقوفِ على إسنادِهِ فوجدته هكذا: «حدَّثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدَّثنا حجَّاج، عن الرَّبيعِ بنِ صَبيح، حدَّثنا يزيدُ الرَّقَاشيُّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ؛ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: . . . فذكرَهُ(٤).

---

(١) «الملحق الثاني على طبقات المدلِّسين» (ص: ٨٣).

(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ١٩٩).

(٣) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

(٤) «المسند» لأبي يَعْلى (٧/ ١٥١ ـ رقم: ٤١٢١)، وانظر ـ أيضاً ـ: «المطالب العالية» لابنِ حَجَرٍ (ق ١١٤/ب ـ مخطوط).

قلت: إسحاقُ بنُ أبي إسرائيل، ويزيدُ الرَّقَاشيُّ لم أَرَ أحداً نسبهما إلى التَّدليسِ، فكأنَّ الهيثميَّ أراد بقوله: «فيه مُدلِّسون» حجَّاجاً والرَّبيع، واللَّه أعلم.

❁ ❁ ❁

(حرفُ الزَّاي)

٩٠ ـ (ع) زكريـا بن أبي زائدة، الهَمْدَانيُّ، الوادِعيُّ، أبو يحيى، الكوفيُّ[(١)].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبــة : الثَّانيــة**

قال أبو داود: «قلت لأحمد: زكريا بن أبي زائدة؟ قال: ثقةٌ لا بأسَ به، قلت: هو مثل مُطَرِّف؟ قال: لا؛ ثمَّ قال لي أحمد: كلُّهم ثقاتٌ، كان عند زكريا كتابٌ فكان يقول: سمعت الشَّعبيَّ، ولكن زعموا كان يأخذُ عن جابرٍ، وبيانٍ، ولا يُسمِّي ـ يعني ما يروي من غير ذلك الكتاب، ويُرْسِلُها عن الشَّعبيِّ ـ»[(٢)].

وقال أبو داود ـ أيضاً ـ: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: زعموا أنَّ يحيى بن زكريا قال: لو شئت أنْ أُسمِّي لك كلّ من بين أبي وبين الشَّعبيِّ لفعلتُ»[(٣)].

وقال أحمد بن حنبل: «كان ابن أبي زائدة إذا قال: قال ابن جُريجٍ

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم:١٥)، و«التبيين» (رقم:٢٣)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:٤٧)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:١٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٤٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١١٣).

(٢) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص:٢٩٧ ـ ٢٩٨)، وجاءت عبارة الإمام أحمد في «سؤالات الآجري لأبي داود» (نص:١٩٥) هكذا: «كان عند زكريا كتاب، وكان يقول: الشَّعْبي، ولكن كان يُدلِّس، يأخذ عن جابر وبيان ولا يُسمِّي».

(٣) «سؤالات أبي داود» (نص: ١٧٢).

عن فلانٍ؛ فلم يسمعه، وكان يُحدِّث عن ابن جُريجٍ فلا يجيء بالألفاظ والإخبار، وكذا كان حفص بميزان يحيى، كان يحيى يقول: ابن جُريجٍ سمعت أبا الزُّبير»[١].

وقال يحيى بن سعيد القطَّان: «وكان إنسان حدَّثني عن زكريا، عن عامر، عن عبد اللَّه بن عمر: ما نقش خاتمك؟ يُعَنْعِنُ، فلقيت ابنه بمكة فسألته؛ فقال: كان يروي هذا عن فراس عن الشَّعْبيِّ»[٢].

وقال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: «كان زكريا بن أبي زائدة لين الحديث، كان يُدلِّسُ، وإسرائيل أحبُّ إليَّ منه، يُقال: إنَّ المسائل التي يرويها زكريا لم يسمعها من عامر إنَّما أخذها من أبي حَرِيز»[٣].

وقال أبو زُرعة الرَّازيُّ: «صُويلحٌ، يُدلِّسُ كثيراً عن الشَّعْبيِّ»[٤].

[ومن الأوهام] ـ (ع) زهير بن معاوية بن حُدَيج، أبو خَيْثمة، الجُعْفيُّ، الكوفيُّ[٥].

قال الدكتور مِسْفر: «قال الهيثميُّ[٦]: وزهير بن معاوية وهو مُدلِّس، وضعَّفه النَّاس[٧]. اهـ.

ثمَّ قال الدكتور ـ مُعقِّباً على كلام الهيثميِّ ـ: لم أجد من وصفه

(١) «العلل ـ رواية المروذيِّ وغيره» (نص: ٤).

(٢) «سؤالات أبي داود» (نص: ١٩٣).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٤).

(٤) «أبو زُرعة وجهوده في السُّنَّة النَّبوية» (٣/ ٨٦٨)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٤).

(٥) «التدليس في الحديث» (رقم: ٢٦)، وهو من زياداته.

(٦) جاء في كتاب «التدليس في الحديث»: قال الطبراني، وهو خطأ، والصَّواب ما أُثبت.

(٧) «مجمع الزوائد» (٢/ ١٠٩).

بالتَّدليس قبله، كما لم يضعّفه أحد، إنَّما ضعَّفوا روايته عن أبي إسحاق خاصَّة؛ لأنَّه سمع منه بعد الاختلاط، وحديثه محتجٌّ به في «الصَّحيحين» وغيرهما، وأرى أنَّه من أهل المرتبة الأولى، واللَّه أعلم»[١].

أقول: وَهِمَ الدكتور مِسْفر ـ في كلامه السَّابق ـ في موضعين:

الموضعُ الأوَّلُ: نسبته هذا القول للطبرانيِّ وهو ليس للطبرانيِّ، وإنَّما هو للهيثميِّ كما نبهنا على ذلك في الحاشية.

الموضع الثَّاني: أنَّه اقتطع كلام الهيثميِّ ولم يأتِ به كاملاً، ممَّا أوقعه في مثل هذا الوَهْم، وإليك سياق كلام الهيثميِّ، فقد قال ـ عَقِبَ حديث عليٍّ وعمَّار أنَّ رسول اللَّه ﷺ كان يجهرُ بـ: بسم اللَّه الرَّحمن الرَّحيم ـ: «رواه الطَّبرانيُّ في الكبير، وفيه جابرٌ الجُعْفيُّ، وثَّقهُ شعبةُ والثوريُّ وزهير بن معاوية، وهو مُدلِّسٌ، وضعَّفه النَّاس»[٢]، فكما ترى؛ فإنَّ قول الهيثميِّ: «وهو مُدلِّسٌ» عائدٌ إلى جابرٍ الجُعفيِّ وليس إلى زهير بن معاوية كما هو واضحٌ، وجابرُ بنُ يزيد الجُعْفيُّ قد مرَّ معنا في حرفِ الجيم في هذا «**المعجم**»، وذكرنا في ترجمته توثيق شعبةَ والثوريِّ وزهيرٍ له.

٩١ ـ (م، ٤) زياد بن خيثمة، الجُعْفيُّ، الكوفيُّ[٣] [ز].

● **نوع التدليس: الشُّيوخ**

قلت: حدَّث عن عثمان بن عمير الكوفيِّ ـ أحدُ الضُّعفاء ـ فقال:

---

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٩٩ ـ ١٠٠).

(٢) «مجمع الزوائد» (٢/ ١٠٩).

(٣) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٥٧).**

عن عثمان بن أبي مسلم(١)، وقد ذكر ابنُ الجوزيِّ أنَّ الرُّواة عن عثمان يُدلِّسون اسمه(٢)، وعند البحث وجدنا أنَّ زياد بن خيثمة منهم.

[ومن الأخطاء] ـ زياد بن ميمون، أبو عمَّار، الثَّقفيُّ، البَصْريُّ، صاحبُ الفاكهة(٣).

قال محمود بن غيلان: «قلت لأبي داود الطَّيالسيِّ: زياد بن ميمون؟ فقال: لقيته أنا وعبد الرحمن ابن مَهْدي فسألناه؛ فقال: عدّوا أنَّ النَّاس لا يعلمون أنِّي لم ألق أنساً، ألا تعلمان أنِّي لم ألق أنساً؟ ثمَّ بلغنا أنَّه يروي عنه فأتيناه فقال: عدّوا أنَّ رجلاً أذنب أذنباً فيتوب؛ لا يتوب اللَّه عليه؟ قلنا: نعم، قال: فإنِّي أتوب، ما سمعت من أنسٍ قليلاً ولا كثيراً، فكان بعد ذلك يبلغنا أنَّه يروي عنه؛ فتركناه»(٤).

وقال أحمد بن إبراهيم: سمعت أبا داود الطَّيالسيَّ؛ قال: «أتينا زياد بن ميمون فسمعته يقول: أستغفر اللَّه؛ وضعت هذه الأحاديث»(٥).

قلت: وهذه الرِّوايةُ عن أبي داود الطَّيالسيِّ مُوضِّحة لسابقتها.

وقال بشر بن عمر الزَّهرانيُّ: قال زياد بن ميمون: «عدّوا أنِّي كنت يهودياً أو نصرانياً فأسلمت؛ أما كنتم تقبلون توبتي؟ إنِّي لم أسمع من أنسٍ شيئاً»(٦).

(١) ذكر ذلك الخطيبُ البغداديُّ في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٩٧).
(٢) «العلل المتناهية» (٢/ ٨٨٧).
(٣) «التدليس في الحديث» (رقم: ١٩٨)، وهو من زياداته.
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٤٤)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ٧٨)، و«الميزان» (٢/ ٩٤).
(٥) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ٧٧)، و«الميزان» (٢/ ٩٤).
(٦) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥)، و«الضُّعفاء» (٢/ ٧٧)، و«الميزان» (٢/ ٩٤).

وقال يزيد بن هارون: «تركت أحاديث زياد بن ميمون وكان كذَّاباً قد استبان لي كذبه»[١].

وقال الحسن بن علي الخلَّال: «سمعت يزيد بن هارون ـ وذكر زياد بن ميمون ـ فقال: حلفت أنْ لا أروي عنه شيئاً، وقال: لقيت زياد بن ميمون مرَّةً فسألته عن حديثٍ؛ فحدَّثني به عن بكر بن عبد اللَّه المزنيِّ، ثمَّ عدت إليه فحدَّثني به عن مورق، ثمَّ عدت إليه فحدَّثني به عن الحسن، فذكر يزيد نحو هذا، وكان يرميه بالكذب»[٢].

وقال عبَّاس الدُّوريُّ: سمعت يحيى يقول: «حديثُ زيادٍ ـ أبي عمَّار ـ ليس بشيءٍ»[٣].

وقال البخاريُّ: «تركوه»[٤].

وقال أبو حاتمٍ: «كان يُقال: أنَّه كذَّاب، تُرِكَ حديثُه»[٥].

وقال أبو زُرعة: «واهي الحديث»[٦].

قلت: كلُّ هذه الرِّواياتِ تدلُّ على أنَّ زياداً كان كذَّاباً وضَّاعاً، وليس فيها ما يدلُّ على تدليسه، فالعجب من الدكتور مِسْفر ـ كلّ العجب ـ

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٤٤)، و«الميزان» (٢/ ٩٤).
(٢) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ٧٧ ـ ٧٨)، و«الميزان» (٢/ ٩٤).
(٣) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٣٣٢٥)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٥٤٤)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ٧٨).
(٤) «الضُّعفاء الصَّغير» (رقم: ١٢٤)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ٧٧).
(٥) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٤٥).
(٦) المرجع السَّابق.

كيف يورد مثل هذه الرِّوايات في كتابه ثمَّ يُعقِّبُ عليها بقوله: «ولم أجد من ذكره في المدلِّسين، لكن صنيعه ذلك يقتضي وصفه به، وهو من الخامسة دون شكٍّ»[١]!!، فتأمَّل.

٩٢ ـ (ع) زيد بن أسلم، العَدَويُّ، أبو أسامة، ويُقال: أبو عبد اللَّه، المدنيُّ، مولى عمر[٢].

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة : الأولى

أخرجَ الإمامُ أحمد في «مسنده» (٢/ ١٠)، والحُميديُّ في «مسنده» (رقم:١٤٨) ـ واللَّفظ له ـ، والنَّسائيُّ في «سننه» (٣/ ٥)، وابنُ ماجه في «سننه» (رقم:١٠١٧)، والدَّارميُّ في «سننه» (رقم:١٣٦٤)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (رقم:٥٣٢)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (٢/ ٢٥٩) من طريق سفيان بن عيينة؛ قال حدَّثنا زيد بن أسلم ـ بمِنَى ـ قال: قال ابنُ عمر: ذهب رسول اللَّه ﷺ إلى مسجد بني عمرو بن عوف بقباء ليصلي فيه، فدخلت عليه رجال الأنصار يُسلِّمون عليه، فسألت صهيباً ـ وكان معه ـ: كيف كان رسولُ اللَّه ﷺ يردُّ عليهم حين كانوا يُسلِّمونَ عليه وهو يُصلِّي؟ فقال صُهيبٌ: كان يشيرُ إليهم بيده.

زادَ الإمامُ أحمدُ والحُميديُّ والبيهقيُّ في آخره: «قال سفيان: فقلت لرجلٍ: سَلْهُ أسمعته من ابن عمر، فقال: يا أبا أسامة؛ أسمعته من

(١) «التدليس في الحديث» (ص:٤١٥).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم:١١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٤٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٢٧).

ابن عمر؟ فقال: أمَّا أنا فقد كلَّمته وكلَّمني، ولم يقل: سمعته منه»، ولفظ أحمد: «أمَّا أنا فقد رأيته فكلَّمته».

قال ابنُ عبدِ البرِّ: «جواب زيدٍ هذا جواب حَيْرةٍ عمَّا سُئِلَ عنه، وفيه دليلٌ ـ واللَّه أعلم ـ على أنَّه لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر، ولو سمعه منه لأجاب بأنَّه سمعه، ولم يجب بأنَّه رآه، وليست الرُّؤية دليلاً على صحَّةِ السَّماعِ، وقد صحَّ سماعه من ابن عمر لأحاديث»[١].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وفي هذا الجوابِ إشعارٌ بأنَّه لم يسمع هذا بخصوصه منه، مع أنَّه مكثرٌ عنه، فيكون قد دلَّسه»[٢].

يقول الأخُ عوَّاد حسين الخلف: «إلَّا أنَّ هذا الاحتمالَ الَّذي بنى عليه ابنُ عبدِ البرِّ والحافظُ ابنُ حَجَرٍ عدم سماع زيد لهذا الحديث لا يثبت، لمجيء التصريح بالسَّماعِ من طريقٍ أخرى عند ابنِ خُزيمةَ في «صحيحه»[٣]، وفيه قول سفيان لزيد: سمعت هذا من ابن عمر؟ قال: نعم»[٤].

قلت: ذكر العلائيُّ أنَّ عليَّ بنَ المدينيِّ قال: «سُئل سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم؟ فقال: ما سمع من ابن عمر إلَّا حديثين»[٥].

وهذا النقلُ عن ابنِ عُيَيْنَةَ لم أجده في غير «جامع التحصيل»

---

(١) «التمهيد» (١/ ٣٦ ـ ٣٧).
(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٣٧).
(٣) «صحيح ابن خُزيمة» (٢/ ٤٩ ـ رقم: ٨٨٨).
(٤) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٧٩).
(٥) «جامع التحصيل» (ص: ١٧٨).

للعلائيِّ، وزعمَ الطَّحاويُّ في كتاب «الاختلاف» أنَّ زيد بن أسلم لم يسمع من ابن عمر[(١)].

قلت: والصَّوابُ سماعه منه، وممَّن أطلق اللَّفظَ في سماعه:

أ ـ يحيى بن معين؛ فقد جاء عنه أنَّه قال: «قد سمع زيد بن أسلم من ابن عمر»[(٢)].

ب ـ وإمامُ الصَّنعةِ محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ؛ فقال: «زيد بن أسلم، أبو أسامة، مولى عمر بن الخطَّاب، القرشيُّ، العَدَويُّ، سمع ابن عمر»[(٣)].

ج ـ وتلميذه مسلم بن الحجَّاج؛ فقال: «أبو أسامة زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطَّاب؛ سمع ابن عمر»[(٤)].

د ـ وأبو أحمد الحاكم؛ حيث قال: «أبو أسامة، زيد بن أسلم، القرشيُّ، العَدَويُّ، مولى عمر بن الخطَّاب، المدنيُّ، سمع أبا عبد الرحمن عبد اللَّه بن عمر بن الخطَّاب العَدَويَّ»[(٥)].

هـ ـ وأبو نُعيم الأصبهانيُّ؛ فقال: «أدرك زيد بن أسلم جماعةً من الصَّحابة، وسمع من عبد اللَّه بن عمر بن الخطَّاب، وأنس بن مالك»[(٦)].

---

(١) ذكر ذلك الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «النُّكت الظِّراف» (٥/ ٣٤٧).

(٢) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ١٠١٣ و ١١٤٦)، و«تاريخ دمشق» (١٩/ ٢٨٠).

(٣) «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٨٧)، و«تاريخ دمشق» (١٩/ ٢٧٨).

(٤) «الكنى والأسماء» (١/ ١٠٤)، و«تاريخ دمشق» (١٩/ ٢٧٨).

(٥) «الأسامي والكنى» (٢/ ٢١)، و«تاريخ دمشق» (١٩/ ٢٧٩).

(٦) «حلية الأولياء» (٣/ ٢٢٤).

و ـ وأبو نصر أحمد بن محمَّد بن الحسين الكَلَاباذيُّ؛ فقال: «زيد بن أسلم، أبو أسامة، المدنيُّ، مولى عمر بن الخطَّاب، القرشيُّ، العَدَويُّ، سمع ابن عمر»(١).

❁ ❁ ❁

(١) «رجال صحيح البخاريِّ» (١/ ٢٥٩).

(حرفُ السِّين)

٩٣ ـ (ع) سالم بن أبي الجَعْد ـ رافع ـ، الغَطَفانيُّ، الأشجعيُّ مولاهم، الكوفيُّ[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثانية**

قال محمَّد بن يحيى الذُّهْليُّ: «سمعت أحمد بن حنبل ـ وذكر أحاديث سالم بن أبي الجَعْد عن ثوبان ـ فقال: لم يسمع سالم من ثوبان، ولم يَلْقَه، وبينهما معدان بن أبي طلحة، وليست هذه الأحاديث بصحاح»[٢].

وقال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: «لم يسمع سالم من ثوبان، إنَّما هو تدليسٌ»[٣].

وقال الذَّهبيُّ: «من ثقاتِ التَّابعين، لكنَّه يُدلِّسُ ويُرسلُ»[٤].

وقال ـ أيضاً ـ: «فهو صاحبُ تدليسٍ»[٥].

---

(١) «التبيين» (رقم: ٢٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٤٨)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ١٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٤٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١١٤).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٨١)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٧٤).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٣٦).

(٤) «الميزان» (٢/ ١٠٩).

(٥) «السِّير» (٥/ ١٠٨).

٩٤ ـ سعيد بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن معاوية، أبو اللَّيث، الأنماطيُّ [ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرجَ الخطيبُ البغداديُّ من طريق علي بن إبراهيم بن أحمد بن أبي غرة العطَّار قال: حدَّثني أبو اللَّيث سعيد بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن معاوية الأنماطيُّ، حدَّثنا محمَّد بن يحيى الأُشْنانيُّ ـ في قنطرة الأُشْنان ـ، حدَّثنا يحيى بن معين، حدَّثنا عبد اللَّه بن إدريس الأوديُّ، حدَّثنا شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «يقول اللَّه تعالى: تفضَّلت على عبدي بأربعِ خصالٍ: . . .»، الحديث.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «ما أُبعد أنْ يكون هذا[١]: محمَّد بن عبد اللَّه بن إبراهيم الأُشْنانيّ، فإنَّ له عن يحيى بن معين بمثل هذا الإسناد حديثاً آخر»[٢].

وقال ابنُ الجوزيِّ: «وهذا الأُشْنانيُّ هو: محمَّد بن عبد اللَّه بن إبراهيم بن ثابت، وإنَّما دلَّسه سعيد بن أحمد»[٣].

[تمييز] ـ سعيد بن أحمد بن سعيد، أبو اللَّيث، الأصمُّ، النَّقَّاش، النَّجَّار[٤].

قلت: فرَّقَ الخطيبُ البغداديُّ بين هذا وسابقه فقال: «وقد تقدَّم

---

(١) يقصد: محمَّد بن يحيى الأُشْناني.

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ١٠٩).

(٣) «الموضوعات» (٢/ ٢٥٤).

(٤) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٩/ ١٠٧).**

أيضاً ذكر أبي اللَّيث سعيد بن أحمد بن سعيد النَّقَّاش، وما أُراه إلَّا غير هذا الأنماطي، واللَّه أعلم»[١].

٩٥ ـ (ع) سعيد بن أبي أيوب ـ مِقْلاص ـ، الخُزَاعيُّ مولاهم، أبو يحيى، المِصْريُّ[٢].

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة : الأولى

قال ابنُ حِبَّانَ: «ليس له عن تابعيٍّ سماعٌ صحيحٌ، وروايته عن زيد بن أسلم وأبي حازم إنَّما هي كتاب»[٣].

يقول الدكتور مِسْفر: «وروايته عمَّن أدرك ما لم يسمع منهم، أو روايته من كتاب، كلّ ذلك يراه بعضهم تدليساً، ولم أجدْ أحداً ذكره بالتَّدليسِ، كما لم أجدْ له روايةً عن زيد بن أسلم وأبي حازم، ولذا فأراه من أصحاب المرتبة الأولى من مراتب المدلِّسين، وذلك لروايته من الكتاب، ولا يُعلم هل هو وِجَادة، أو أُجيز به، واللَّه أعلم»[٤].

٩٦ ـ (ع) سعيد بن أبي سعيد ـ كَيْسان ـ، المَقْبُريُّ، أبو سعدٍ، المدنيُّ[٥] [ز].

● نوع التدليس: الإسناد ـ ولا يثبت عليه ـ

ذكر أبو بكر بن فُوْرَك حديث أبي هريرة: «أخذت يمين ربِّي ـ

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ١٠٩).
(٢) «التدليس في الحديث» (رقم:٢٨)، وهو من زياداته.
(٣) «الثِّقات» (٨/ ٢٥٩).
(٤) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٠١).
(٥) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٦٦).**

وكلتا يديه يمين ـ، ففتحها؛ فإذا فيها صورة آدم وذرِّيَّته»، ثمَّ قال عقبه: «قال محمَّد بن شجاع: انفرد برواية هذا الحديث حاتم

ابن إسماعيل؛ وكان ضعيفاً، والمَقْبُريُّ؛ وكان مُدلِّساً، وانتشر عنه [أنَّه][1] كان يُدلِّس فيما يروي عن أبي هريرة ﷺ. فعلَّل[2] هذا الحديث من هذين الوجهين[3].

قلت: لنا فيما ذكره ابنُ فُوْرَك وقفاتٌ:

الوقفةُ الأولى: لفظ الحديث، لم أجدْ هذا اللَّفظ الذي أورده ابنُ فُوْرَك، واللَّفظ المعروف هو: «. . .، اخترت يمين ربِّي ـ وكِلْتا يَدَيْ ربِّي يمينٌ مباركة ـ، ثمَّ بسطها، فإذا فيه آدم وذرِّيَّتُهُ»[4]، ولعلَّه وقع فيه تحريف.

الوقفةُ الثَّانيةُ: هذا الحديث جاء من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذُباب، عن سعيد المَقْبُرِيِّ، وتابعه عليه ـ عند أبي يَعْلى ـ إسماعيل بن رافع، ولم أقف على طريق حاتم بن إسماعيل هذه.

---

(١) زيادة يقتضيها السِّياق.

(٢) جاء في الأصل: فعلَّ، وأرى أنَّ الصَّواب ما أثبتناه.

(٣) «مشكل الحديث وبيانه» (ص: ٥٤).

(٤) أخرجه الترمذيُّ في «سننه» (رقم: ٣٣٦٨)، والطَّبريُّ في «تاريخه» (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥)، وابنُ خزيمة في «التوحيد» (ص:٦٧)، وابنُ حبَّان في «صحيحه» (٤/ ٤٠ ـ رقم: ٦١٦٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٣٢ ـ رقم: ٢١٤)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (١٠/ ١٤٧) و«الأسماء والصفات» (٢/ ٥٦)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٩٣) من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذُبَابٍ، عن سعيدٍ المقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة به.

الوقفةُ الثَّالثةُ: حاتم بن إسماعيل وثَّقه ابنُ معين والعِجْليُّ وابنُ سعدٍ، وقال أحمد: «زعموا أنَّه كان فيه غفلة، إلَّا أنَّ كتابه صالح»، وقال النَّسائيُّ: «ليس به بأس»، وقال مرَّةً: «ليس بالقويِّ»، وتكلَّم عليُّ بنُ المدينيِّ في أحاديثه عن جعفر بن محمَّد، وقد احتجَّ به الجماعة، ولكن لم يكثر له البُخاريّ، ولا أخرج من روايته عن جعفر شيئاً، بل أخرج ما توبع عليه من روايته عن غير جعفر(١).

الوقفةُ الرَّابعةُ: سعيد بن أبي سعيد المَقْبُريُّ لم أَرَ من نسبه إلى التَّدليسِ، أمَّا روايته عن أبي هريرة فقد جاء عن محمَّد بن عَجْلان أنَّه قال: «كان سعيد المَقْبُريُّ يحدِّث عن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة، فاختلط عَلَيَّ فجعلتها كلَّها عن أبي هريرة»(٢).

قلت: فالخللُ الحاصلُ في أحاديثِ سعيدٍ المَقْبُريِّ عن أبي هريرةَ سببها اختلاط محمَّد بن عَجْلان الذي وقع في صحيفته عن سعيدٍ المَقْبُريِّ، فلم يُميِّز بين ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وبين ما رواه سعيد عن أبي هريرة، ومَنْ لَمْ يقفْ على كلام ابن عَجْلان هذا يظنُّ أنَّ سعيداً كان مُدلِّساً، وليس هو كذلك.

ويقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «... لأنَّ سعيداً أدرك أبا هريرة وسمع منه أحاديث، وسمع من أبيه عن أبي هريرة أشياء كان يُحدِّث بها تارةً عن أبي هريرة بلا واسطة، ...، وهي محمولةٌ على أنَّه سمعها من أبي هريرة واستثبت أباه فيها، فكان يحدِّث بها تارةً عن أبيه عن أبي هريرة، وتارةً

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١١٠ ـ ١١١)، و«هدي السَّاري» (ص: ٣٩٥).
(٢) «الثِّقات» لابن حبَّان (٧/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧).

عنه بلا واسطة، ولم يكن مُدلِّساً، وإلَّا لحدَّث بالجميع عن أبي هريرة، واللَّه أعلم»[١].

الوقفةُ الخامسةُ: يوجد ثلاثة رواة يُسمَّونَ بـ: محمَّد بن شجاع؛ وهم: محمَّد بن شجاع المَرُّوْذيُّ، أبو عبد اللَّه، نزيل بغداد، ومحمَّد بن شجاع بن نبهان المَرْوَزيُّ، ومحمَّد بن شجاع، البغداديُّ، أبو عبد اللَّه، المعروف بـ: ابنِ الثَّلجيِّ.

قلت: أمَّا الأوَّلُ: فثقةٌ، وأمَّا الثاني: فضعيفٌ، وأمَّا الثَّالثُ: فمتروكٌ، ورُمِيَ بالبدعةِ، وأُراه هو المقصود بكلام ابنِ فُوْرَك السَّابق، فقد قال عنه السَّاجيُّ: «فأمَّا ابنُ الثَّلجيِّ فكان كذَّاباً؛ احتال في إبطال حديث رسول اللَّه ﷺ وردِّه؛ نصرةً لمذهبه»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «كان يضعُ أحاديث في التشبيه وينسبها إلى أصحاب الحديث يبليهم بذلك»، وقال الأَزْديُّ: «كذَّابٌ، لا تحلُّ الرِّواية عنه لسوء مذهبه وزيغه عن الدِّين»، وقال أحمد بن حنبل: «مبتدعٌ، صاحبُ هوى»[٢].

قلت: والظَّاهر أنَّه أراد ردَّ هذا الحديث الصَّحيح الثابت عن رسول اللَّه ﷺ المشتمل على صفة اليدين للَّه ﷻ، ولكن هيهات هيهات، فدون ذلك خرْطُ القَتَادِ.

لذا؛ لم أصنِّف سعيداً في مرتبة، لأنِّي لا أراه مُدلِّساً، وإنَّما أوردته في «**معجمي**» هذا للذَّبِّ عنه.

---

(١) «فتح الباري» (١٠/ ٤٤٥)، وانظر أيضاً: (٢/ ٢٧٧).

(٢) انظر هذه الأقوال في: «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٩٥).

٩٧ ـ سعيد بن سليمان بن سعيد، الأَسْلميُّ[١][ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

ذكره الخطيبُ البغداديُّ فيمن يُدلِّس تدليس الشيوخ؛ فقال: «وروى عنه ـ أي إبراهيم بن محمَّد بن أبي يحيى الأَسْلمي، واسم أبي يحيى: سمعان ـ سعيد بن سليمان بن سعيد الأَسْلميُّ شيخ ليعقوب بن محمَّد الزُّهريِّ؛ فقال: حدَّثني أبو إسحاق بن سمعان»[٢].

وقال أيضاً ـ عند ذكره لإبراهيم بن أبي يحيى ـ: «وهو أبو إسحاق بن سمعان ـ مولى أسلم ـ الذي روى عنه سعيد بن سليمان الأَسْلميُّ»[٣].

[ومن الأخطاء] ـ سعيد بن سويد، الكَلْبيُّ، الشَّاميُّ[٤].

قال الشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألبانيُّ رحمه الله: «سعيد بن سويد الكَلْبي مُدلِّس»[٥].

يقول الدكتور عاصم القريوتيُّ: «ذكره شيخنا العلَّامة محدِّث العصر محمَّد ناصر الدِّين الألبانيُّ في كتابه «ظلال الجنَّة في تحقيق كتاب السُّنَّة

(١) **لم أقف على ترجمته.**

(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٨).

(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٩).

(٤) «الملحق الأول على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ٥) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٩).

(٥) «ظلال الجنَّة» (ص: ١٧٩ ـ رقم: ٤٠٩).

لابن أبي عاصم»، ووصفه بالتَّدليسِ، ولم يعز وصفه بالتَّدليسِ لأحدٍ، واللَّه أعلم»(١).

ويقول الدكتور مِسْفر: «ولم أجد أحداً من السَّابقين وصفه بالتَّدليسِ، لكن قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تعجيل المنفعة» (رقم: ٣٧٦): «روى عن العرباض بن سارية، وربَّما أدخل بينهما عبد الأعلى بن هلال» وفي هذا إشارة إلى تدليسِهِ، وحذفه لشيخه عبد الأعلى، وقال ابنُ حِبَّانَ: «يروي عن عبيدة الأملوكيِّ، وعن عبد الأعلى بن هلال عن العرباض»(٢).

وإذن؛ فتدليسه محتمل، لكنَّه قليل الحديث، وأحسبه من أهل المرتبة الأولى؛ لأنَّه لم يوصف بالتدليس إلَّا نادراً جدّاً، واللَّه أعلم»(٣).

قلت: لا يشترطُ في هذه الصُّورةِ التي ذكرها الحافظُ ابنُ حَجَرٍ تدليسه؛ لاحتمال أنْ يكون من باب المزيد في متَّصل الأسانيد، يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وممَّن قال باشتراط اللِّقاء في التدليس الإمام الشَّافعي وأبو بكرٍ البزَّار، وكلام الخطيبِ في «الكفاية» يقتضيه، وهو المعتمد، ويعرف عدم الملاقاة بإخباره عن نفسه بذلك، أو بجزم إمامٍ مطَّلعٍ، ولا يكفي أنْ يقع في بعض الطُّرق زيادة راوٍ أو أكثر، بينماً الاحتمال أنْ يكون من المزيد، ولا يحكم في هذه الصُّورة بحكمٍ كُلِّيٍّ لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع»(٤).

(١) «الملحق الأول على طبقات المدلِّسين» (ص: ٦١).
(٢) «الثِّقات» (٦/ ٣٦١).
(٣) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٠٢).
(٤) «نزهة النَّظر» (ص: ٤٣).

والَّذي يترجَّح لديَّ، ويغلب على ظنِّي أنَّ الشَّيخ الألبانيَّ ﵀ التبس عليه (سعيد بن سويد) بـ: (سويد بن سعيد) المشهور بالتَّدليسِ، وأنَّه اعتمد على ذاكرته في الحكم عليه؛ فلم تسعفه، واللَّه أعلم.

٩٨ ـ (م، ٤) سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى، التَّنوخيُّ، أبو محمَّد، ويُقال: أبو عبد العزيز، الدِّمشقيُّ(١).

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الأولى**

أخرجَ أبو داود في «سننه» (رقم:٤٥٧) من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن زياد بن أبي سودة، عن ميمونة ـ مولاة النَّبيِّ ﷺ ـ أنَّها قالت: يا رسول اللَّه، افْتِنَا في بيت المَقْدِسِ؛ فقال: «ائْتوه فصلُّوا فيه ـ وكانت البلادُ إذْ ذاك حرباً ـ، فإنْ لم تأتوه وتصلُّوا فيه فابعثوا بزيت يسرج في قناديله».

يقول أبو الحسن بن القطَّان ـ مُعلِّقاً على هذا الحديث ـ: «لا ندري سمعه منه أو دلَّسه عنه»(٢).

ويقول الإمام الذَّهبيُّ: «ثمَّ ما أدري أَهَلْ سمع سعيد بن عبد العزيز مِنْ زياد أو دَلَّسه بِعَنْ»(٣).

يقول الدكتور مِسْفر: «فتدليسه لهذا الحديث أمرٌ مُتَوَهَّمٌ لا دليل

---

(١) «التبيين» (رقم:٢٥)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:٤٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٤٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٣٠).
(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٦٣).
(٣) «الميزان» (٢/ ٩٠).

عليه، والرَّجل ثقة فلا يُجرح بمثل هذا، وقد جعله الحافظ في المرتبة الثانية، وأرى أنَّه لم يثبت عليه التَّدليس، وإنْ ثبت فهو حديثٌ واحدٌ، وإذن فهو من أهل المرتبة الأولى، واللَّه أعلم»[١].

قلت: وهذا ما أميل إليه، لذا جعلته في المرتبة الأولى.

٩٩ ـ (ع) سعيد بن أبي عَرُوْبَة ـ مِهْران ـ، اليشكريُّ مولاهم، أبو النَّضْر، البَصْريُّ[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثانية**

قال أحمد بن حنبل: «لم يسمع سعيد من الحكم، ولا من حمَّاد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من زيد بن أسلم، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عُبيد اللَّه بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من أبي الزِّناد، وقد حدَّث عنهم كلّهم ـ يعني يقول: عن؛ ويُدلِّس ـ»[٣].

وذكر الترمذيُّ حديث سعيد بن أبي عَرُوْبَة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد اللَّه بن مسعود؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «استذكروا القرآن فإنَّه أشدّ تفصِّياً من صدور الرِّجال من النَّعم في عُقْلها ...»،

---

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٠٣).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم:١٦)، و«التبيين» (رقم:٢٦)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٥٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:١٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٤٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١١٥).

(٣) «بحر الدَّم» (نص:٣٦٤)، و«الكفاية» (ص:٣٥٨)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٧٨ ـ رقم:٢٨٠)، و«السِّير» (٦/ ٤١٥ ـ ٤١٦).

الحديث، ثمَّ قال الترمذيُّ عقبه: «فسألت محمَّداً عن هذا الحديث؛ فقال: هذا حديثٌ مشهورٌ من حديث الأعمش، ولا أعرف لسعيد بن أبي عَرُوبَة سماعاً من الأعمش، وهو يُدلِّسُ ويروي عنه»(١).

وقال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: «وقد روى سعيد بن أبي عَرُوبَة عن عُبيد اللَّه بن عمر، وعن هشام بن عروة، وعن أبي بشر، ولم يسمع منهم، إنَّما دلَّس عنهم، ولعمري إنَّما روى عنهم مناكير»(٢).

وسُئل الدَّارقطنيُّ عن حديث عمرو بن حريث المخزوميِّ، عن أبي بكرٍ، عن النَّبيِّ ﷺ؛ أنَّ الدَّجَّال يخرج من أرض بالمشرق يُقال لها: خُراسان؟ فقال: «هو حديث يرويه أبو التَّيَّاح، عن المغيرة بن سبيع، عن عمرو بن حريث. حدَّث به عبد اللَّه بن شوذب، عن أبي التَّيَّاح.

ورواه سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن أبي التَّيَّاح، تفرَّد به روح بن عبادة، عن سعيد، ويُقال: إنَّ سعيد بن أبي عَرُوبَة إنَّما سمعه من عبد اللَّه بن شوذب، عن أبي التَّيَّاح، ودَلَّسه عنه، وأسقط اسمه من الإسناد»(٣).

ووصفه النَّسائيُّ بالتَّدليسِ(٤).

وقال الذَّهبيُّ: «وكان من المدلِّسين»(٥).

---

(١) «العلل الكبير» (ص: ٣٤٩).
(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٢٣).
(٣) «العلل» للدَّارقطنيِّ (١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).
(٤) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).
(٥) «السِّير» (٦/ ٤١٥).

[ومن الأخطاء] ـ (س) سعيد بن عمرو بن شُرحبيل، الأنصاريُّ، المدنيُّ[١].

قال ابنُ حِبَّانَ: «يروي الوِجَادَاتِ»[٢].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «روى عن أبيه عن جدِّه، وعن جدِّه وِجادَةً»[٣].

يقول الدكتور مِسْفر: «الرِّواية بالوِجادَةِ منهم من اعتبرها متَّصلة، أو فيها شَوْب اتِّصال، ومنهم من رآها منقطعة، ووصف صاحبها بالتدليس، ولم أجد من ذكره في المدلِّسين، وأحسبه من أصحاب المرتبة الثانية، واللَّه أعلم»[٤].

قلت: اعتبروا راوي الوِجادة مُدلِّساً إذا قال فيها: عن فلان، أو قال فلان، لِمَا فيه من إيهام السَّماع، أمَّا إذا قال فيها: وَجَدْتُ بخطِّ فلان، أو قرأتُ بخطِّ فلان، فهذا لا تدليس فيه، والحافظان ابن حِبَّان وابن حجر ذكرا أنَّه يروي الوِجادات، ولم يذكرا أنَّه كان يُؤدِّيها بصيغ توهم السَّماع حتَّى نعدّه من المدلِّسين، فإنَّ عادة أئمَّة الحديث أنْ يقولوا فيمن يُدلِّس تدليس الصِّيغ: يروي عن فلان إجازة أو وِجَادة من غير أنْ يُبيِّن ـ أي: من غير أنْ يُبيِّن كونها إجازةً أو وِجَادَةً ـ، وما أشبه ذلك من العبارات، فعبارات الأئمَّة دقيقة، فلا ينبغي لنا أنْ نحمِّلها ما لا تحتمل، واللَّه أعلم.

---

(١) «التدليس في الحديث» (رقم: ٨٩)، وهو من زياداته.

(٢) «الثِّقات» (٨/ ٢٦٠).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦١).

(٤) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

١٠٠ ـ (ت، ق) سعيد بن المَرْزُبان، العَبْسيُّ مولاهم، أبو سعدٍ، البقَّالُ، الكوفيُّ، الأعور(١).

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة : الخامسة

قال عبد اللَّه بن المبارك: «قلت لشريك بن عبد اللَّه النَّخَعيِّ: تعرف أبا سعدٍ البقَّال؟ قال: أي واللَّه أعرفه عالي الإسناد، أنا حدَّثته عن عبد الكريم الجَزَريِّ، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد اللَّه بن معقل، عن عبد اللَّه بن مسعود؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «النَّدمُ توبةٌ»، فتركني، وترك عبد الكريم، وترك زياد بن أبي مريم، وحدَّث عن عبد اللَّه بن معقل، عن عبد اللَّه بن مسعود، عن النَّبيِّ ﷺ»(٢).

وقال ابن أبي حاتم: «سُئل أبو زُرعة عن أبي سعدٍ البَقَّال؛ فقال: ليِّنُ الحديثِ، مُدلِّسٌ، قلت: هو صدوقٌ؟ قال: نعم، كان لا يكذبُ»(٣).

وقال أبو القاسم البَغَويُّ: «كان كثيرَ التَّدليسِ فيما يُقال»(٤).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ضعيفٌ، مشهورٌ بالتدليسِ»(٥).

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٦٧)، و«التبيين» (رقم: ٢٧ و ٩٥)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٣٧)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٧٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٥٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٩٩).

(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٠).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ٦٣).

(٤) «الكامل» (٤/ ١٤).

(٥) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٤١).

١٠١ ـ (ع) سعيد بن المُسيَّب بن حَزن، أبو محمَّد، القرشيُّ، المخزوميُّ[١].

• نوع التدليس: الإسناد

• المرتبة: الثانية

اخْتُلِفَ في سماعِه من عمر بن الخطَّاب، والصَّحيح أنَّه رآه وسمع منه.

قال أبو طالبٍ: «قلت لأحمد ـ أي ابن حنبل ـ: سعيد بن المسيَّب؟ فقال: ومَنْ مثل سعيد ثقة من أهل الخير، فقلت له: سعيد عن عمر حُجَّة؟ قال: هو عندنا حُجَّة، قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يُقبل سعيد في عمر فمَنْ يُقبل؟!»[٢].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقد وقع لي حديثٌ ـ بإسنادٍ صحيحٍ لا مطعن فيه ـ فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر»، ثمَّ ساق بإسناده إلى مُسَدَّد في «مُسنده» قال: عن ابنِ أبي عَدِيٍّ، حدَّثنا داود ـ وهو ابن أبي هند ـ، عن سعيد بن المسيَّب؛ قال: سمعت عمر بن الخطَّاب على هذا المنبر يقول: عسى أنْ يكون بعدي أقوام يُكذِّبون بالرَّجم، يقولون: لا نجده في كتاب اللَّه، لولا أنْ أزيد في كتاب اللَّه ما ليس فيه لكتبت، إنَّه حقٌّ، قد رجم رسول اللَّه ﷺ، ورجم أبو بكر، ورجمت.

هذا الإسناد على شرط مُسْلِمٍ»[٣].

قلت: سعيد بن المسيَّب كان أحفظَ النَّاسِ لأحكامِ وأقضية عمر، حتَّى أنَّه كان يُعرفُ براوية عمر، لكن أحياناً كان يروي عنه من غير سماع، فقد أخرج الحاكمُ في «المستدرك» (١/ ١٢٦) من طريق

(١) «التدليس في الحديث» (رقم: ٩٠)، وهو من زياداته.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٧٦).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٧٧).

عبد الرحمن بن حَرْملة الأسلميِّ، عن سعيد بن المسيَّب؛ قال: لمَّا ولي عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه خطب النَّاس على منبر رسول اللَّه ﷺ، فحمد اللَّه، وأثنى عليه، ... إلى آخر خطبته رضي الله عنه.

قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ، ...، فأمَّا سماع سعيد عن عمر فمختلف فيه، وأكثر أئمَّتنا على أنَّه قد سمع منه».

وقد تعقَّبه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «لكنَّه لم يسمع منه هذه الخطبة لمَّا خطبها، فإنَّه وُلِدَ بعد أنْ وُلِّي عمر بسنتين»(١).

قلت: مقتضى ذلك أنَّه كان يُدلِّسُ عنه، لكن لأجلِ إمامتِهِ وجلالتِهِ وثقتِهِ، وعدمِ أخذه إلَّا عن ثقة؛ جعلناه في المرتبة الثانية، فقد روى ابن مَنْدَه في «الوصيَّة» من طريق يزيد بن أبي مالك؛ قال: «كنت عند سعيد بن المسيَّب، فحدَّثني بحديثٍ؛ فقلت له: مَنْ حدَّثك يا أبا محمَّد بهذا؟ فقال: يا أخا أهل الشَّام؛ خُذْ ولا تسأل، فإنَّا لا نأخذ إلَّا عن الثِّقاتِ»(٢)، وقد عدَّ الأئمَّة مراسيله من أصحِّ المراسيل لهذا الاعتبار، واللَّه أعلم.

١٠٢ ـ (ع) سعيد بن أبي هلال، اللَّيثيُّ مولاهم، أبو العلاء، المِصْريُّ(٣) [ز].

● نوع التدليس: الإسناد ـ إنْ ثبت عليه ـ، الشُّيوخ

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنـادِ

قال البرذعيُّ: «قال لي أبو زُرعة: خالد بن يزيد المِصْريُّ، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربَّما وقع في قلبي من حُسْنِ حديثهما. قال: وقال لي أبو حاتمٍ: أخاف أنْ يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان».

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١/ ١٦٥). (٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٧٧).

(٣) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (١١/ ٩٤).

قال الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ ـ شارحاً كلام أبي حاتمٍ السَّابق ـ: «ومعنى ذلك: أنَّه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوجده يُشبهه ولا يُشبه حديث الثِّقاتِ الَّذين يُحدِّثانِ عنهم، فخاف أنْ يكونا أخذا حديثَ ابنِ أبي فروة وابن سمعان ودلَّساه عن شيوخهما»[١].

❖ **ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ**

جاء عنه أنَّه كان إذا حدَّث عن محمَّد بن سعيد الشَّاميِّ المصلوبِ ـ أحد الهلكى ـ يقول: حدَّثني محمَّد بن سعيد الأَسَديُّ[٢].

١٠٣ ـ (ع) سفيان بن سعيد بن مسروق، الثوريُّ، أبو عبد اللَّه، الكوفيُّ[٣].

● **نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، التَّسوية)، الشُّيوخ**

● **المـرتبــة : الثانيـة**

❖ **أوَّلاً: تدليسُ الإسنــادِ**

أ ـ تدليسُ الإسقـاطِ:

قلت: سفيانُ الثَّوريُّ مشهورٌ بالتَّدليس، لكن لم يكن مكثراً منه، فقد قال الإمامُ البُخـاريُّ: «ما أقلَّ تدليسه»[٤]، وقال العلائيُّ: «تقدَّمَ أنَّه

---

(١) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٦٧ ـ ٨٦٨).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٣)، و«المجروحين» (٢/ ٢٤٨)، و«الضُّعفاء» لأبي نُعيم (ص: ١٣٧)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٩٧).

(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ١٧)، و«التبيين» (رقم: ٢٨)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٥١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ١٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٤٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٩١).

(٤) «العلل الكبير» للترمذيِّ (ص: ٣٨٨)، و«التمهيد» (١/ ٣٥).

يُدلِّسُ، ولكن ليس بالكثيرِ»(١)، وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وكان ربَّما دلَّس»(٢)، أمَّا قول الدكتور مِسْفر: «وتدليسُهُ كثيرٌ»(٣) فلم أَرَ من سبقه إلى ذلك.

وإليك الأقوال في تدليسِهِ:

قال عبَّاسُ بنُ محمَّد الدُّوريُّ: حدَّثنا قبيصة؛ قال: «حدَّثنا سفيان الثوريُّ يوماً حديثاً ترك فيه رجلاً؛ فقيل له: يا أبا عبد اللَّه؛ فيه رجل؟ قال: هذا أسهلُ الطَّريقِ»(٤).

وقال أحمد بن زهير: سمعت يحيى ـ هو ابن معين ـ يقول: «الثوريُّ أميرُ المؤمنينَ في الحديث، وكان يُدلِّس»(٥).

وقال محمَّد بن جعفر ـ غُنْدر ـ: «جاء عبد الرحمن بن مَهْدي إلى شعبة فقال: اكتب لي إلى سفيان؛ فإنِّي أريد أنْ أخرج إليه، فقال له شعبة: إنِّي أخاف أنْ يُحدِّثك بما لم يسمع ـ يعني يُدلِّس ـ»(٦).

وقال عبد اللَّه بن المبارك: «حدَّثتُ سفيان الثوريَّ بحديثٍ، ثمَّ جئته بعد ذلك، فإذا هو يُدلِّسُه عنِّي، فلمَّا رآني استحيى؛ فقال: نروي عنك»(٧).

---

(١) «جامع التحصيل» (ص: ١٨٦).
(٢) «التقريب» (رقم: ٢٤٤٥).
(٣) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٦٦).
(٤) «الكفاية» (ص: ٣٦٤).
(٥) «الكفاية» (ص: ٣٦١)، و«الجعديات» (٢/ ٣٢ ـ رقم: ١٨٨٣).
(٦) «الكامل» (١/ ٦٩).
(٧) «الكامل» (١/ ١٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٠٢).

وقال يعقوب بن سفيان: «أجمع أصحابنا أنَّ أبا نُعَيم غاية في الإتقان والحفظ، وأنَّه حُجَّة، وكذلك كان سفيان الثوريُّ في زمانه، وأبو إسحاق رجل من التابعين، وهو ممَّن يعتمد عليه النَّاس في الحديث، هو والأعمش، إلَّا أنَّهما وسفيان يُدلِّسون، والتَّدليسُ من قديمٍ»(١).

وذكره الحاكمُ في الجنسِ الثَّاني من المدلِّسين: قومٌ يُدلِّسون الحديث فيقولون: قال فلانٌ، فإذا وقع إليهم من يُنقِّرُ عن سماعاتهم ويلحُّ ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم(٢).

وقال أبو زُرعة الدِّمشقيُّ: قال أبو نُعيم: «لم يسمع سفيان من عمرو بن مُرَّة إلَّا سبعة أحاديث، سمعتها كلَّها من سفيان، غير واحد لم أضبطه، نرى أنَّه حديث طلق بن قيس.

قال أبو نُعيم: وكان سفيان إذا تحدَّث عن عمرو بن مُرَّة بما سمع يقول: حدَّثنا، وأخبرنا، وإذا دلَّس عنه يقول: قال عمرو بن مُرَّة»(٣).

وقال الذَّهبيُّ: «وكان يُدلِّسُ في روايتِهِ، وربَّما دلَّسَ عن الضُّعفاءِ»(٤).

● **أمثلةٌ على تدليسِهِ:**

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا عبد الرحمن؛ قال: سألت سفيان عن حديث عمرو بن مُرَّة عن أبي عبيدة

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٤).
(٣) «تاريخ أبي زُرعة الدِّمشقيِّ» (١/ ٤٦٥ ـ رقم: ١١٩٢ و ١١٩٣).
(٤) «السِّير» (٧/ ٢٤٢).

في الوتر لأهل القرآن؟ فقال: لم أسمعه ـ يعني من عمرو بن مُرَّة ـ.

حدَّثني أبي قال: حدَّثنا عبد الرحمن؛ قال: وسُئل ـ يعني سفيان ـ عن حديث عمرو بن مُرَّة: كان يَعِزُّ على عبد اللَّه أنْ يتكلَّم بعد طلوع الفجر؟ فقال: حدَّثني رجلٌ عن عمرو بن مُرَّة»(١).

قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفِرْيابيُّ، عن الثوريِّ، عن قيس بن مسلم، عن طارق، عن عبد اللَّه، عن النَّبيِّ ﷺ: «ما أنزل اللَّه من داءٍ إلَّا أنزل له دواء»؟ [فقال:](٢) وأمَّا الثوري فإنَّه لا يسنده إلى الفِرْيابيِّ، ولا أظنُّ الثوري سمعه من قيس، أُراه مُدلَّساً»(٣).

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: سمعت عبد الرحمن بن مَهْدي يقول: «سألت سفيان عن حديث إبراهيم بن عقبة في الرَّضاع؟ فقال: لم أسمعه، حدَّثني مَعْمَر عنه»(٤).

سُئل الدَّارقطنيُّ عن حديث عبد اللَّه بن عتبة بن مسعود، عن عمر؛ قوله: ينكح العبد اثنتين، ويطلِّق تطليقتين، وتعتدُّ الأَمَة حيضتين، وإنْ لم تحض فشهرين؟ فقال: «هو حديثٌ يرويه شعبة وابن عيينة عن محمَّد بن عبد الرحمن ـ مولى طلحة ـ، عن سليمان بن يسار، عن عبد اللَّه بن عتبة، عن عمر.

ورواه الثوريُّ، عن محمَّد بن عبد الرحمن ـ مولى آل طلحة ـ بهذا الإسناد، حدَّث به بصنعاء، وقال عبد الرحمن بن مَهْدي: سألت سفيان

(١) «العلل» (٢/ ٢٩٢).
(٢) زيادة يقتضيها السِّياق.
(٣) «العلل» (٢/ ٢٥٤ ـ رقم: ٢٢٥٥).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٤).

عن هذا الحديث فقال: لم أسمعه من محمَّد، وقال عليُّ ابنُ المدينيِّ: حدَّثنا ابن عيينة؛ قال: أنا حدَّثت به سفيان بن سعيد، فدلَّ هذا على أنَّ الثوريَّ دلَّسه عن ابن عيينة، واللَّه أعلم»[(١)].

وقال يحيى بن سعيد القطَّان: «سألت سفيان عن حديث حمَّاد، عن إبراهيم في الرَّجل يتزوَّج المجوسية؟ فجعل لا يُحدِّث به، وقال يحيى مرَّةً أخرى: فمطلني به أياماً؛ ثمَّ قال: إنَّما حدَّثني به جابر [الجُعْفيُّ]، عن حمَّاد، ما ترجو به؟»[(٢)].

وقال الدَّارقطنيُّ: «حدَّثنا محمَّد بن مَخْلد، حدَّثنا عبَّاس بن محمَّد، حدَّثنا أبو عاصم، عن سفيان، عن عاصم، عن أبي رَزِين، عن ابن عبَّاسٍ في المرأة ترتدُّ، قال: تستحيا.

ثمَّ قال أبو عاصم: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عاصم بهذا، فلم أكتبه؛ وقلت: قد حدَّثتنا به عن سفيان يكفينا، وقال أبو عاصم: نرى أنَّ سفيان الثوريَّ إنَّما دلَّسه عن أبي حنيفة، فكتبتهما جميعاً»[(٣)].

وقال أحمد بن زهير بن حرب: سمعت يحيى بن معين يقول: «كان الثوريُّ يعيب على أبي حنيفة حديثاً يرويه، ولم يكن يرويه غير أبي حنيفة، عن عاصم، عن أبي رَزِين، عن ابن عبَّاسٍ فلمَّا خرج إلى اليمن دلَّسه عن عاصم»[(٤)].

---

(١) «العلل» (٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩).

(٢) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (١/ ١٩٥).

(٣) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ٢٠١).

(٤) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ٢٠٠)، و«الكامل» (٧/ ٥).

وقال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: حدَّثنا سلمة، عن أحمد؛ قال: حدَّثنا عبد الرحمن؛ قال: «سألت سفيانَ عن حديث عاصم في المرتدَّة؟ قال: أمَّا عن ثقةٍ فلا. والحديث كان يرويه أبو حنيفة، عن عاصم، عن أبي رَزِين، عن ابن عبَّاس في المرأة إذا ارتدَّت؛ قال: تُحبس ولا تقتل»(١).

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «سأل عبد الرحمن ـ هو ابن مَهْدي ـ سفيان عن حديث عاصم، عن أبي رَزِين؟ فقال: لم أسمعه من ثقة»(٢).

ب ـ تدليسُ التَّسْـويـةِ:

قال الخطيبُ البغداديُّ: «وربَّما لم يُسقط المُدلِّس اسم شيخه

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٤)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٤/ ٢٨٤)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٤٦).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٥).

قلت: جمهور أئمَّة الحديث على تضعيف أبي حنيفة، فقد ضعَّفه: الإمام مالك، والشَّافعيُّ، وأحمد بن حنبل، وعبد اللَّه بن المبارك، وسفيان الثوريُّ، وأيوب السَّخْتيانيُّ، ويحيى بن سعيد القطَّان، وعبد الرحمن بن مَهْدي، وسليمان بن حرب، وسفيان بن عيينة، وعبد اللَّه بن نمير، وعبد اللَّه بن إدريس، وشريك القاضي، والحُميديُّ، وحمَّاد بن سلمة، وشعبة، ويحيى بن معين، وعلي بن المدينيِّ، والبخاريُّ، ومسلمٌ، والدَّارقطنيُّ، والنَّسائيِّ، وابن عَدِيٍّ، وابن حبَّانَ، وابن الجارود، والجوزجانيُّ، والفلَّاس، وابنُ سعدٍ، وغيرهم، ولا التفات إلى محاولة البعض ـ ممَّن يتعصَّب لمذهبه ـ توثيقه، والتشغيب على أقوال هؤلاء الأئمَّة الأعلام، انظر: «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة» للشَّيخ الألبانيِّ ﵀ (١/ ٤٦٥ ـ ٤٦٩)، وللأخ أبي طاهر زبير بن مجدّد زئي رسالة نافعة بعنوان: «الجامع الصَّحيح المختصر من أخبار أبي حنيفة النُّعمان بن ثابت الكوفي»، عندي صورة عنها، وهي بخطِّ يده، استوعب فيها هذه الأقوال معزوَّة لمصادرها، ومحقِّقاً لأسانيدها.

الذي حدَّثه؛ لكنَّه يُسقط ممَّن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرِّواية أو صغير السِّنِّ ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش، وسفيان الثوريُّ، وبقيَّة بن الوليد يفعلون مثل هذا»، ثمَّ ساق بسنده إلى عبَّاس بن محمَّد الدُّوريِّ أنَّه قال: حدَّثنا قبيصة؛ قال: حدَّثنا سفيان الثوريُّ يوماً حديثاً ترك فيه رجلاً، فقيل له: يا أبا عبد اللَّه؛ فيه رجل؟ قال: هذا أسهل الطَّريق»(١).

قلت: لم أرَ من نسبه إلى تدليس التَّسوية غير الخطيب، ورواية قبيصة التي ساقها محتملة، فقد يكون هذا الرَّجل الذي تركه شيخه، ولا أظنُّ أنَّ الثوريَّ ـ بورعه وتقواه ـ ممَّن يتعاطى هذا النَّوع من التدليس، وإنْ ثبت أنَّه يتعاطاه فنعتذر له بما اعتذر له الحافظُ ابنُ حَجَرٍ؛ حيث قال البقاعيُّ: «سألت شيخنا ـ أي الحافظ ابنَ حَجَرٍ ـ: هل تدليس التَّسوية جرح؟ قال: لا شكَّ أنَّه جرح، فإنَّه خيانة لمن ينقل إليهم وغرور، فقلت: كيف يُوصف به الثوريُّ والأعمش مع جلالتهما؟ فقال: أحسن ما يُعتذر به في هذا الباب أنَّ مثلهما لا يفعل ذلك إلَّا في حقِّ من يكون ثقة عنده ضعيفاً عند غيره»(٢).

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ

قال أبو عبد الكريم: «ولا يكاد سفيان يُكنِّي رجلاً إلَّا وفيه ضعف، يكره أنْ يُظهر اسمه فينفر منه النَّاس»(٣).

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناس من أحاديث الثِّقات الَّتي لا

(١) «الكفاية» (ص: ٣٦٤).
(٢) «توضيح الأفكار» (١/ ٣٧٥).
(٣) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٤٦).

يجـوز الاحتجاج بها ـ: «والجنس الثاني: قومٌ ثقاتٌ كانوا يروون عن أقوامٍ ضعفاء كذَّابين ويكنُّونهم حتَّى لا يُعرفوا، فربَّما أشبه كنية كذَّابٍ كنية ثقةٍ؛ فيتوهَّم المتوهِّم أنَّ راوي هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، ومن أعملهم بمثل هذا من هذه الأُمَّة الثوري، كان يُحدِّث عن الكَلْبيِّ ويقول: حدَّثنا أبو النَّضْر، فيتوهَّم المستمع أنَّه أراد به سعيد بن أبي عَرُوبَة، أو جرير بن حازم، ...، فلا يجوز الاحتجاج بخبرٍ في روايته كنية إنسانٍ لا يُدرى من هو، وإنْ كان دونه ثقة؛ لأنَّه يحتمل أنْ يكون كذَّاباً كَنَى عن ذكره»(١).

• أمثلـةٌ على هذا النَّـوعِ:

قال علي بن محمَّد الطَّنافسيُّ: «سألت وكيعاً عن حديث ليث بن أبي سليم؟ فقال: ليث ليث، كان سفيان لا يُسمِّي ليثاً»(٢).

وقال ابن أبي حاتم ـ في ترجمة بَحْر بن كنيز، أبي الفضل السَّقَّاء ـ: «روى عنه الثوري، وكنَّاه ولم يُسمِّه»(٣).

وقال أيضاً ـ في ترجمة محمَّد بن سالم، أبي سهل ـ: «سمعت أبي يقول: كان الثوريُّ ربَّما كَنَّى عن اسمه؛ يقول: رجلٌ عن الشَّعْبيِّ، وربَّما كنَّاه؛ يقول: أبو سهل عن الشَّعْبيِّ؛ لكيلا يُفطن له»(٤).

وقال أبو حفص عمرو بن علي: «كان يحيى وعبد الرَّحمن لا

(١) «المجروحين» (١/ ٩١).
(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ٧٣ و ٢٢٧) و (٧/ ١٧٨).
(٣) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١٨).
(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٢)، و«الضُّعفاء الصَّغير» (رقم: ٣٢٣).

يُحدِّثان عن الحسن بن دينار، وكان سفيان الثوريُّ يقول: حدَّثنا أبو سعيدٍ السَّليطيُّ ـ يعني حسن بن دينار ـ»(١).

وقال يحيى بن معين: «عُبَيْدة بن مُعَتِّب، كان سفيان الثوريُّ يُحدِّث عنه يقول: أبو عبد الكريم، وهو الضَّبِّيُّ»(٢).

وقال يحيى بن سعيد القطَّان: «كان سفيان الثوريُّ يُحدِّثني، فإذا حدَّثني عن الرَّجل يعلم أنِّي لا أرضاه كنَّاه لي، فحدَّثني يوماً؛ قال: حدَّثني أبو الفضل ـ يعني بَحْراً السَّقَّاء ـ»(٣).

وقال الحاكمُ أبو عبد اللَّه: «مذهب سفيان بن سعيد أنْ يُكنِّي المجروحين من المُحدِّثين إذا روى عنهم، مثل: بَحْر السَّقَّاء؛ فيقول: حدَّثنا أبو الفضل، والصَّلت بن دينار؛ فيقول: حدَّثنا أبو شعيب، والكَلْبي؛ يقول: حدَّثنا أبو النَّضْر، وسليمان بن أرقم؛ يقول: حدَّثنا أبو معاذ»(٤).

وقال ابنُ عمَّارٍ: «كان سفيان ـ يعني الثوريَّ ـ لا يروي عن أبي سعيد الشَّاميِّ، وإنَّما هو عبد القدوس، كنَّاه ولم يُسمِّه، وهو ذاهب الحديث»(٥).

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢).

(٢) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريُّ» (نص: ١٥٠٧)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٤٥).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٦٧).

(٤) «سؤالات مسعود السِّجْزي للحاكم» (نص: ٥١)، وانظر: «المجروحين» (٢/ ٢٥٣ و٢٦٢).

(٥) «لسان الميزان» (٤/ ٤٢٢).

وقال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: «سليمان بن قسيم[١]، أبو الصَّبَّاح، ضعيف، وكان سفيان يُكنِّيه لكي يُدلِّسه؛ قال: حدَّثني أبو الصَّبَّاح بن قسيم»[٢].

وقال يحيى بن سعيد القطَّان: «سمَّاه لي سفيان ـ أي سليمان بن يسير ـ سليمان بن قسيم، كأنَّما كنَّى عنه»[٣].

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ في ترجمة سليمان بن يسير ـ: «وربَّما حدَّثَ عنه الثوريُّ ويكنِّيه ويقول: حدَّثني أبو الصّبّاح، ولا يُسمِّيه»[٤].

وقال الحاكمُ: «وقد كان الثوريُّ يُحدِّث عن إبراهيم بن هراسة؛ فيقول: حدَّثنا أبو إسحاق الشَّيْبانيُّ»[٥].

وقال الحُميديُّ: «أَبَان بن أبي عيَّاش هو: أَبَان بن فهروز، وكنيته أبو الأغرّ، كان سفيان الثوريُّ ربَّما روى عنه الحديث في الزُّهد فيقول: حدَّثنا أبو الأغرّ»[٦].

وكان سفيان الثوريُّ إذا روى عن إبراهيم بن مسلم الهَجَريِّ ـ أحد الضُّعفاء ـ كنَّاه بأبي إسحاق ولم يُسمِّه[٧].

---

(١) هو: سليمان بن يسير، ويقال: ابن أسير.
(٢) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٦٥).
(٣) «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٠٧).
(٤) «المجروحين» (١/ ٣٢٩).
(٥) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٧).
(٦) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٨٩).
(٧) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٨١).

وقال أبو داود: «قيل له ـ أي أحمد بن حنبل ـ: سفيان عن أبي يونس؟ قال: هو سالم بن أبي حفصة، وربَّما كنَّاه»(١).

وقال ابنُ الجوزيِّ: «وقد كان قومٌ يُدلِّسونَهُ ـ أي عثمان بن عمير الكوفي ـ فكان الثوريُّ يقول: أبو اليقظان فحسب»(٢).

وجاء أنَّه كان يُحدِّثُ عن عبد اللَّه بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيِّ ـ وهو متروك ـ فيكنّيه ولا يُسمِّيه(٣).

قال المعافى بن عمران: «سمعت سفيان ـ يعني ابن سعيد الثوريَّ ـ يقول: وددت أنَّ كلَّ حديثٍ في صدري، وكلَّ حديثٍ حفظه الرِّجال عنِّي نُسخ من صدري وصدورهم، فقلت: يا أبا عبد اللَّه، ذا العلم الصَّحيح، وذا السُّنَّة الواضحة الَّتي قد بَيَّنْتَهَا؛ تمنَّى أنْ تُنسخ من صدرك وصدور الرِّجال؟ قال: اسكت وما يدريك؛ ألست أريد أنْ أقف يوم القيامة حتَّى أُسأل عن كلِّ مجلسٍ جلسته، وعن كلِّ حديثٍ حدَّثته أيْش أردت به».

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ مُعلِّقاً على هذه الحكاية ـ: «فقد بيَّن سفيان في هذا الحديث المعنى الذي لأجله خاف على نفسه، وقد قيل: إنَّما خاف سفيان على نفسه من الحديث وتمنَّى أنَّه لم يكن دخل فيه، لأنَّ حُبَّ الإسناد، وشهوة الرِّواية غلبا على قلبه، حتَّى كان يُحدِّث عن الضُّعفاء، ومن لا يُحتجُّ بروايته، فمن اشتهر منهم باسمه؛ ذكر كنيته تدليساً للرِّواية عنه، فخاف على نفسه من هذا الفعل، وقد كره التدليس،

(١) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص:١٧٩).
(٢) «العلل المتناهية» (٢/ ٨٨٧)، وانظر: «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٩٣).
(٣) «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣١).

والرِّواية عن الضُّعفاء جماعة من أئمَّة العلماء»[١].

وقال محمَّد بن عبد اللَّه بن نُمَير ـ مُعلِّقاً على قول سفيان السَّابق: (ما أخاف على نفسي غير الحديث) ـ: «لأنَّه كان يحدِّث عن الضُّعفاء».

وقال الذَّهبيُّ: «ولأنَّه كان يُدلِّسُ عنهم، وكان يخافُ الشَّهوةَ، وعدمُ النِّيَّةِ في بعض الأحايين»[٢].

قلت: ومن لطيفِ ما يُذْكَرُ عنه في هذا النَّوعِ من التَّدليسِ ما حكاه الذَّهبيُّ عنه، حيث قال: «وبلغنا أنَّ سفيان الثوريَّ قال مرَّةً: حدَّثنا أبو عروة، عن أبي الخطَّاب، عن أبي حمزة، فذكر حديثاً، فَقَلَّ من فَطِن له، وإنَّما هو: مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس»[٣].

والظَّاهر أنَّ هذا من باب امتحان أذهان الطَّلبة، واختبار حفظهم ومعرفتهم بالرِّجال.

● حكم رواياته المُعَنْعَنَة:

يقول الحافظُ ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناس من أحاديث الثِّقات الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «الجنسُ الثَّالثُ: الثِّقاتُ المُدلِّسون الَّذين كانوا يُدلِّسون في الأخبار مثل: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش، وأبي إسحاق، وابنِ جُريجٍ، وابنِ إسحاق، والثوريِّ، وهُشيم، ومن أشبههم ممَّن يكثر عددهم من الأئمَّة المرضيين، وأهل الورع في الدِّين،

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص: ١١٩).
(٢) «السِّير» (٧/ ٢٧٤).
(٣) «السِّير» (٧/ ١١).

كانوا يكتبون عن الكلِّ، ويروون عمَّن سمعوا منه، فربَّما دلَّسوا عن الشَّيخ بعد سماعهم عنه عن أقوام ضعفاء، لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقلْ المُدلِّس ـ وإنْ كان ثقةً ـ: حدَّثني أو سمعت؛ فلا يجوز الاحتجاج بخبره.

وهذا أصل أبي عبد اللَّه محمَّد بن إدريس الشَّافعيِّ ﵀ ومن تبعه من شيوخنا»[(١)].

لكنَّ الإمام الذَّهبيَّ قال: «مع أنَّه كان يُدلِّس عن الضُّعفاء؛ ولكن له نقدٌ وذَوْقٌ، ولا عبرة لقول من قال: يُدلِّس ويكتب عن الكذَّابين»[(٢)].

قلت: لذلك جعله الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في المرتبة الثانية من مراتب المُدلِّسين، وهم: من احتمل الأئمَّة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصَّحيح لإمامتهم، وقلَّة تدليسهم في جنب ما روَوْا.

قاعدةٌ:

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «والنَّاس يحتاجون في حديث سفيان إلى يحيى القطَّان لحال الإخبار».

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ مُعقِّباً على ذلك ـ: «يعني عليٌّ أنَّ سفيان كان يُدلِّسُ، وأنَّ يحيى القطَّان كان يوقفه على ما سمع ممَّا لم يسمع»[(٣)].

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ ـ أيضاً ـ: قال يحيى بن سعيد: «لم أكن

---

(١) «المجروحين» (١/ ٩٢)، و«صحيح ابن حبَّان» (١/ ١٥٠ ـ ترتيب ابن بَلَبَان).
(٢) «الميزان» (٢/ ١٦٩).
(٣) «الكفاية» (ص: ٣٦٢).

أهتم لسفيان أنْ يقول لمن فوقه: قال: سمعت فلاناً، ولكن كان يهمّني أنْ يقول هو: سمعت فلاناً، وحدَّثني فلانٌ»(١).

وقال البخاريُّ: «أعلم النَّاس بالثوريِّ يحيى بن سعيد؛ لأنَّه عرف صحيح حديثه من تدليسه»(٢).

ـ وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: «قال سفيان بن سعيد الثوريُّ: معتمر رجلٌ صالحٌ يأخذ عن كلٍّ. قال أبي: كان معتمر لا يوقفه؛ يقول نأخذ عن كلٍّ؛ سفيان عن رجلٍ، وسفيان بلغه، ثمَّ قال أبي: ليس مثل يحيى يوقفه: قُلْ حدَّثني، قُلْ سمعت»(٣).

وقال أبو بكر بن خلَّاد: وسمعت يحيى ـ يعني القطَّان ـ يقول: «جَهِدَ الثوريُّ أنْ يُدلِّس عليَّ رجلاً ضعيفاً فما أمكنه، قال مرَّةً: حدَّثنا أبو سهل، عن الشَّعبيِّ، فقلت له: أبو سهل محمَّد بن سالم؟ فقال: يا يحيى، ما رأيت مثلك!، لا يذهب عليك شيء»(٤).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: «قال يحيى بن سعيد: ما كتبت عن سفيان شيئاً إلَّا ما قال: حدَّثني أو حدَّثنا، إلَّا حديثين، ثمَّ قال أبي: حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن سِمَاك، عن عكرمة ومغيرة، عن إبراهيم: ﴿فإنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النِّساء: ٩٢]، قالا: «هو الرَّجلُ يُسْلمُ في دارِ الحربِ فيُقْتل فليس فيه دِيَة، فيه كفَّارة». قال أبي: هذين الحديثين الَّذي زعم يحيى أنَّه

(١) «الكفاية» (ص: ٣٦٣)، و«التاريخ الكبير» (٤/ ٩٣).
(٢) «الكامل» لابن عدي (١/ ١٠٠).
(٣) «العلل» (٣/ ١١٢).
(٤) «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٩٢).

لم يسمع سفيان يقول فيهما: حدَّثنا أو حدَّثني»[(١)].

وقال عبَّاس الدُّوريُّ: سمعت يحيى يقول: «كان يحيى بن سعيد يقول في أحاديث سفيان الثوريِّ كلِّها: حدَّثنا؛ إلَّا حديث سفيان، عن سِمَاك، عن عكرمة ومغيرة، عن إبراهيم: «إلَّا» [عَلَى][(٢)] ﴿قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾[(٣)]» [الأنفال: ٧٢].

قلت: هكذا جاءت الآية في روايةِ عبَّاسٍ الدُّوريِّ، وأرى أنَّ الصَّوابَ هي آية النِّساء؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾، وهي تكملة الآية الواردة في رواية عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل، فلعلَّ ما وقع في روايةِ الدُّوريِّ خطأ من النَّاسخِ[(٤)]، واللَّه أعلم.

وهذا الذي ذكرناه سابقاً يُعتبر قاعدةً حسنةً في أحاديث سفيان الثوريِّ؛ أنَّها إذا جاءت من طريق يحيى بن سعيد القطَّان فهي على السَّماعِ، إلَّا هذين الحديثين المُسْتَثْنَيَيْنِ، وهناك قاعدة أخرى ذكرها الإمامُ البُخاريُّ؛ حيث قال: «ولا أعرف لسفيان الثوريِّ عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، وذكر مشايخ كثيرة، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقلَّ تدليسه»[(٥)].

---

(١) «العلل» (١/ ٥١٧).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) «تاريخ ابن معين» (نص: ١٨٢٢).

(٤) قلت: بل هو خطأ من الناسخ، فقد جاء التَّصريح بأنَّها آية النِّساء في «العلل» لعبد اللَّه بن أحمد (١/ ٢٤٢).

(٥) «العلل الكبير» للترمذيِّ (ص: ٣٨٨)، و«التمهيد» (١/ ٣٥).

١٠٤ ـ (ع) سفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عِمْران ـ ميمون ـ، الهلاليُّ، أبو محمَّد، الكوفيُّ، ثمَّ المكيُّ[(١)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثانية**

قال الإمامُ أحمد بن حنبل: «كان هُشَيْمٌ يكثرُ ـ يعني التَّدليسَ ـ، وسفيان بن عُيينة ـ أيضاً ـ»[(٢)].

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: حدَّثنا عمرو النَّاقد؛ قال: «حدَّثنا سفيان بن عُيينة، عن عمرو بن دينار، أنَّ ابن الزُّبير لا يدع شيئاً إلَّا خالفهم فيه ـ يعني بني أُميَّة ـ، قال: فقلت: يا أبا محمَّد، سمعته من عمرو؟ قال: انظروا إليه لا يأخذه عفواً؛ العلاء عن عمرو بن دينار، قال: فقلت: يا أبا محمَّد، سمعته من العلاء؟ قال: فقال: انظروا لا يأخذه عفواً؛ العلاء عن سَلَم بن قتيبة عن عمرو بن دينار»[(٣)].

وقال عبد اللَّه بن أحمد ـ أيضاً ـ: حدَّثني أبي؛ قال: «حدَّثنا شُعيب بن حرب؛ قال: حدَّثنا سفيان بن عُيينة بحديثٍ عن ابن أبي نَجيح، عن عطاء في الهدي؛ قال: ركوب يومين، ومشي يومين. قال شُعيب: فقلت لسفيان: سمعته من ابن أبي نَجيح؟ فقال: فأنت ممَّن سمعته؟ قال شُعيب له: سمعته من إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نَجيح،

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ١٨)، و«التبيين» (رقم: ٢٩)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٥٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ١٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٤٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٩٢).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).

(٣) «العلل» (٢/ ٢٥٧).

فقال سفيان: وأنا سمعته من إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نَجيح»[١].

وأخرج الدَّارميُّ في «سننه» من طريق سفيان، عن ابن أبي نَجيح، عن أبيه، عن ابن عبَّاسٍ؛ قال: ما قاتل رسول اللَّه ﷺ قوماً حتَّى دعاهم.

قال الدَّارميُّ: «سفيان لم يسمع من ابن أبي نَجيح ـ يعني هذا الحديث ـ»[٢].

وقال إبراهيم بن بشَّار الرَّماديُّ: «حدَّثنا ابن عُيينة، عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمَّد بن علي؛ قال: كان النَّبيُّ ﷺ إذا جاءه مالٌ لم يُبيِّته ولم يُقيِّله.

قال: فقال له رجلٌ: يا أبا محمَّد، سماعٌ من عمرو بن دينار؟ قال: دعه؛ لا تفسده، قال: يا أبا محمَّد، سماعٌ من عمرو بن دينار؟ قال: ويحك! لا تفسده؛ ابن جُريجٍ عن عمرو بن دينار، قال: يا أبا محمَّد، سماعٌ من ابن جُريجٍ؟ قال: ويحك! لِمَ تفسده؟ الضَّحَّاك بن مَخْلد أبو عاصم، عن ابن جُريجٍ، قال: يا أبا محمَّد، سماعٌ من أبي عاصم؟ قال: ويحك! لِمَ تفسده؟ حدَّثني عليُّ بن المدينيِّ، عن الضَّحَّاك بن مَخْلد، عن ابن جُريجٍ، عن عمرو بن دينار، قال ابن عُيينة: تلوموني على عليِّ بنِ المدينيِّ، لَمَا أتعلم منه أكثر ممَّا يتعلَّم منِّي»[٣].

وقال أحمد بن أبي خيثمة: «حدَّثنا يحيى بن معين، حدَّثنا

(١) «العلل» (٣/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).
(٢) «سنن الدَّارميِّ» (رقم: ٢٤٤١ و ٢٤٤٢).
(٣) «الكفاية» (ص: ٣٥٩ ـ ٣٦٠)، و«الإرشاد» للخليليِّ (١/ ٣٣٩).

سفيان بن عُيينة، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «ما نفعني مالٌ؛ ما نفعني مالُ أبي بكرٍ».

فأتْبعهُ ابن شَيْبة ـ صديق له ـ؛ فقال: هذا الحديث سَمِعْتَهُ من الزُّهريِّ؟ قال: لا؛ ولكن حدَّثني به وائل بن داود.

قال يحيى بن معين: ووائل بن داود لم يسمعه من الزُّهريِّ، وإنَّما سمعه من ابنه بكر بن وائل، وكان بكر قد رأى الزُّهريَّ، فصارَ الحديثُ معلولاً»(١).

وقال عليُّ بن خشرم: «كنَّا عند سفيان بن عُيينة في مجلسه؛ فقال: الزُّهريُّ، فقيل له: حدَّثكم الزُّهريُّ؟ فسكت، ثمَّ قال: الزُّهريُّ، فقيل له: سمعته من الزُّهريِّ؟ فقال: لا؛ لم أسمعه من الزُّهريِّ، ولا ممَّن سمعه من الزُّهريِّ؛ حدَّثني عبد الرَّزَّاق، عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ»(٢).

وقال عبد اللَّه بن هاشم: «قال سفيان يوماً: الزُّهريُّ، فقيل له: قُلْ حدَّثنا الزُّهريُّ، فقال: الزُّهريُّ، فقيل له: قُلْ حدَّثنا الزُّهريُّ، فقال: ما سمعت من الزُّهريِّ، ولا ممَّن سمع من الزُّهريِّ؛ حدَّثنا عبد الرَّزَّاق، عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ»(٣).

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «وربَّما كان سفيان بن عُيينة إذا أراد أنْ

(١) «الإرشاد» (١/ ٣٧١).
(٢) «الكفاية» (ص: ٣٥٩)، و«معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٥)، و«المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص: ٧٢ ـ ٧٣).
(٣) «الكامل» (٥/ ٣١٥).

يُدلِّس يقول: عشرة عن زبيد؛ منهم: مالك بن مِغْول، عن مُرَّة، عن عبد اللَّه: إنَّ اللَّهَ قَسَمَ بينكُمْ أخلاقَكُمْ»[١].

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: حدَّثني أبي؛ قال: «حدَّثنا سفيان؛ قال: حدَّثنا عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازنيُّ، عن أبيه، عن عبد اللَّه بن زيد؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ توضَّأ. قال سفيان: حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن عمرو بن يحيى منذ أربع وسبعين سنة، فسألت بعد ذلك بقليل فكان يحيى أكبر منه، قال أبي: قال سفيان: سمعت منه ثلاثة أحاديث، قال أبي: وسمعت أنا هذا الحديث من سفيان ثلاث مرار، قال أبي: قال سفيان: لم أسمع منه حديث عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ في الحمَّام والمقبرة، قال أبي: قد حدَّثنا به سفيان، دلَّسه»[٢].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «ما سمع التفسير من مجاهد أحدٌ غير القاسم بن أبي بَزّة، نظر الحكم بن عتيبة، وليث بن أبي سليم، وابن أبي نَجيح، وابن جُريج، وابن عُيينة في كتاب القاسم، ونسخوه، ثمَّ دلَّسوه عن مجاهد»[٣].

ووصفه النَّسائيُّ[٤]، والحاكمُ أبو عبد اللَّه[٥] بالتَّدليسِ.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٩).

(٢) «العلل» (١/ ١٩١ ـ ١٩٢ و ٢٦٨ ـ ٢٦٩) و (٢/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، و«المسند» (٤/ ٤٠).

(٣) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٤٦)، و«الثِّقات» (٧/ ٣٣١).

(٤) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).

(٥) «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص: ٧٢).

● **أمثلـةٌ أخرى على تدليسِهِ:**

قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: «سمعت يحيى يقول في حديث: «مَنْ وسَّـعَ عَلَى عيالِهِ»، قال: حدَّثنا أبو أسامة، عن جعفر الأحمر، عن إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشر، قلت ليحيى: قد رواه سفيان بن عُيينة، عن إبراهيم بن محمَّد؟ قال يحيى: إنَّما دلَّسه سفيان عن أبي أسامة، فقلت ليحيى: فلم يسمع سفيان من إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشر؟ فقال: بلى؛ قد سمع منه، ولكن لم يسمع هذا سفيان بن عُيينة من إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشر»(١).

وأخرجَ الترمذيُّ من طريق سفيان بن عُيينة، عن وائل بن داود، عن أبيه، عن الزُّهريِّ، عن أنس بن مالك؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَوْلَمَ على صفيَّة بنت حُييّ بسويقٍ وتمرٍ.

ثمَّ قال ـ عَقِبَهُ ـ: «وقد روى غير واحدٍ هذا الحديث عن ابن عُيينة، عن الزُّهريِّ، عن أنسٍ، ولم يذكروا فيه: عن وائلٍ، عن أبيه أو ابنه، وكان سفيان بن عُيينة يُدلِّسُ في هذا الحديثِ، فربَّما لم يذكر فيه: عن وائل، عن أبيه، وربَّما ذكره»(٢).

وأخرجَ الترمذيُّ ـ أيضاً ـ من طريق سفيان بن عُيينة، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفة؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «اقتدوا باللَّذين من بعدي: أبي بكرٍ، وعمر».

قال الترمذيُّ ـ عَقِبَهُ ـ: «حدَّثنا أحمد بن منيعٍ وغيرُ واحدٍ؛ قالوا:

(١) «تاريخ ابن معين» (نص: ٢٢٢٢)، و«الكامل» (٢/ ١٤١).

(٢) «سنن الترمذيِّ» (رقم: ١٠٩٥ و ١٠٩٦).

حدَّثنا سفيان بن عُيينة، عن عبد الملك بن عمير؛ نحوه، وكان سفيان بن عُيينة يُدلِّس في هذا الحديث، فربَّما ذكره عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، وربَّما لم يذكر فيه زائدة»(١).

• ما جاءَ في تسويتِهِ:

قال ابنُ ماجه في «سننه» (رقم: ٢٤٠٢): حدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَة، حدَّثنا سفيان بن عُيينة، عن شبيب بن غَرْقَدة، عن عروة البَارِقيِّ؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له شاةً، فاشترى له شاتين، فباع إحداهما بدينارٍ؛ فأتى النَّبيَّ ﷺ بدينارٍ وشاةٍ، فدعا له رسول اللَّه ﷺ بالبركة، قال: فكان لو اشترى التُّراب لربح فيه.

قلت: هذا الحديث أخرجه البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ٣٦٤٢ ـ فتح) قال: حدَّثنا عليُّ بن عبد اللَّه، أخبرنا سفيان، حدَّثنا شبيب بن غَرْقَدة؛ قال: سمعت الحيَّ يتحدَّثون، عن عروة؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ، فذكر نحوه.

قال سفيان: كان الحسن بن عُمارة جاءنا بهذا الحديث عنه قال: سمعه شبيب من عروة، فأتيته، فقال شبيب: إنِّي لم أسمعه من عروة، قال: سمعت الحيَّ يخبرونه عنه.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقد أخرجه ابنُ ماجه عن أبي بكر بن أبي شَيْبة، عن سفيان، عن شبيب، عن عروة، ولم يذكر بينهما أحداً ـ أي بين شبيب وعروة ـ، ورواية عليِّ بن عبد اللَّه ـ وهو المدينيُّ شيخُ البُخاريِّ فيه ـ تدلُّ على أنَّه وقعت في هذه الرِّواية تسوية، وقد وافق عليّاً

(١) «سنن الترمذي» (رقم: ٣٦٦٢).

على إدخاله الواسطة بين شبيب وعروة: أحمد والحُميديُّ في «مُسنديهما»، وكذا مُسدَّد عند أبي داود، وابن أبي عمر، والعبَّاس بن الوليد عند الإسماعيليِّ، وهذا هو المعتمدُ»(١).

قلت: كأنَّه يشير إلى أنَّ سفيان بن عُيينة هو الذي سوَّاه، والظاهر أنَّه أراد التَّسوية لا تدليس التَّسوية، فإنَّه يُفرِّق بين الأمرين تبعاً لابن القطَّان، فالتَّسوية قد تكون بلا تدليس، وبيان ذلك: أنَّه متى قيل: تدليس تسوية؛ فلا بد أنْ يكون كلٌّ من الثِّقات الَّذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد قد اجتمع الشَّخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإنْ قيل: تسوية بدون لفظ التدليس؛ لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه، كما كان يفعل الإمام مالك رحمه الله، فلو كانت التَّسوية تدليساً لعُدَّ مالكٌ في المُدلِّسين، واللَّه أعلم(٢).

● حكم رواياته المُعَنْعَنَة:

يقول الحافظُ ابنُ حِبَّانَ: «وأمَّا المُدلِّسونَ الَّذين هم ثقاتٌ وعدولٌ؛ فإنَّا لا نحتجُّ بأخبارهم إلَّا ما بيَّنوا السَّماع فيما رووا؛ مثل: الثوريِّ والأعمشِ وأبي إسحاقَ وأضرابهم من الأئمَّةِ المُتَّقين، وأهل الورع في الدِّين، لأنَّا متى قبلنا خبر مُدلِّس لم يُبيِّن السَّماع فيه ـ وإنْ كان ثقةً ـ؛ لزمنا قبول المقاطيع والمراسيل كلِّها، لأنَّه لا يُدرى لعلَّ هذا المُدلِّس دلَّسَ هذا الخبرَ عن ضعيفٍ يَهي الخبرُ بذكرِهِ إذا عُرف، اللَّهمَّ إلَّا أنْ يكون المُدلِّس يُعلم أنَّه ما دلَّس قطُّ إلَّا عن ثقةٍ، فإذا كان كذلك، قُبلتْ

(١) «فتح الباري» (٦/ ٦٣٥).

(٢) انظر: «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦١٨ ـ ٦٢٠).

روايتُه وإنْ لم يُبيِّنِ السَّماعَ، وهذا ليس في الدُّنيا إلَّا سفيان بن عُيينة وحده؛ فإنَّه كان يُدلِّس، ولا يُدلِّسُ إلَّا عن ثقةٍ متقنٍ، ولا يكادُ يوجدُ لسفيان بن عُيينة خبرٌ دلَّس فيه إلَّا وُجد ذلك الخبرُ بعينه قد بيَّن سماعه عن ثقةٍ مثل نفسه، والحكمُ في قبول روايته لهذه العلَّة ـ وإنْ لم يُبَيِّنِ السَّماعَ فيها ـ كالحكم في روايةِ ابنِ عبَّاسٍ إذا روى عن النَّبيِّ ﷺ ما لم يسمعْ منه»(١).

وقال الدَّارقطنيُّ: «فأمَّا ابن عُيينة فإنَّه يُدلِّسُ عن الثِّقات»(٢).

وقال أبو الفتح الأزديُّ: «فنحن نقبلُ تدليسَ ابنِ عُيينة ونظرائِهِ؛ لأنَّه يُحيلُ على مليءٍ ثقةٍ، ولا نقبل من الأعمش تدليسه؛ لأنَّه يُحيل على غير مليءٍ، والأعمش إذا سألته عمَّن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربعي، وابنِ عُيينة إذا وقفته قال: عن ابنِ جُريجٍ، ومَعْمَر، ونظرائهما»(٣).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «قالوا: ويُقبلُ تدليسُ ابنِ عُيَيْنَةَ؛ لأنَّه إذا وُقِفَ أحالَ على ابنِ جُريجٍ ومَعْمَر ونظرائهما»، ثمَّ روى بإسناده عن أحمد بن حنبل أنَّه قال: حدَّثنا سفيان بن عُيينة ـ يوماً ـ، عن زيد بن أسلم، عن علي بن الحسين؛ قال: يُجزىء الجُنب أنْ ينغمس في الماءِ. قلنا: مَنْ دون زيد بن أسلم؟ قال: مَعْمَر، قلنا: مَنْ دون مَعْمَر؟ قال: ذاك الصَّنعانيُّ عبد الرَّزَّاق.

وروى بإسناده ـ أيضاً ـ عن ابن معين قال: كان ابنُ عُيينة يُدلِّسُ؛

---

(١) «صحيح ابن حبَّان» (١/ ١٥٠ ـ ترتيب ابن بَلَبَان).

(٢) «سؤالات الحاكم النَّيسابوريِّ للدَّارقطنيِّ» (نص: ٢٦٥).

(٣) «الكفاية» (ص: ٣٦٢).

فيقول: عن الزُّهريِّ، فإذا قيل له: مَنْ دون الزُّهريِّ؟ فيقول: أليس لكم في الزُّهريِّ مقنع؟ فيُقال: بلى، فإذا اسْتُقْصِي عليه يقول: مَعْمَر، اكتبوا لا باركَ اللَّهُ لكم»(١).

فائـدةٌ:

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «والحُميديُّ من أَعْرَفِ النَّاسِ بحديثِ سفيانَ، وأكثرِهِمْ تثبُّتاً عنه للسَّماعِ من شيوخِهِ(٢)»(٣).

[ومن الأوهام] ـ سفيـان بن عُيَيْنة، مولى مِسْعَر بن كِدام(٤).

قال برهانُ الدِّينِ الحلبيُّ: «سفيان بن عُيينة آخر، سمع عمر وجابراً، يُدلِّسُ، ليس بشيءٍ، وهو مولى مِسْعَر بن كِدام من أسفل. انتهى لفظ العِجْليِّ في «ثقاته»، فإنْ صحَّت الكتابة فقد ذكره تمييزاً، رأيته كذلك في «الثِّقات» الَّتي رتَّبها شيخنا الحافظُ نورُ الدِّينِ الهيثميُّ، وأثبت أنَّها صحيحة»(٥).

وقد تعقَّبه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ؛ فقال: «وذكر البرهانُ الحلبيُّ لسفيان بن عُيينة ترجمتين؛ الأوَّل: هذا، والثَّاني: سفيان بن عُيينة، الهلاليُّ، مولى مِسْعَر بن كِدام من أسفل،ليس بشيءٍ، كان يُدلِّس، قال البرهان: هذا آخر غير الأوَّل.

---

(١) «التمهيد» (١/ ٣١).
(٢) جاء في الأصل: شيوخهم، وأرى أنَّ الصَّواب ما أثبت.
(٣) «فتح الباري» (٩/ ٦٩).
(٤) «التبيين» (ص: ٣٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٥٠).
(٥) «التبيين» (ص: ٩٧).

قلت: وليس كما ظنَّ؛ فإنَّ ابنَ عُيينة مولى بني هلال، وقد ذكر الذَّهبيُّ في «فوائد رحلته» أنَّه لمَّا اجتمع بابنِ دَقِيقِ العيدِ سأله: مَنْ أبو محمَّد الهلاليُّ؟ فقال: سفيان بن عُيينة، فأعجبه استحضاره، وإنَّما نُسب لمسعر لأنَّ مسعراً من بني هلال صليبة، ولعلَّ العِجْليّ إنَّما قال فيه: ليس بشيءٍ؛ لأمرٍ آخر غير التَّدليسِ، لعلَّه الاختلاط، ثمَّ راجعت أصل «الثِّقات» للعِجْليِّ فوجدته قال ما نصّه: سفيان بن عُيينة»[١].

قلت: ما نقله برهانُ الدِّينِ الحلبيُّ عن العِجْليِّ صحيحٌ، وهو موجودٌ في نسخةِ «الثِّقات» الَّتي رتَّبها الحافظُ الهيثميُّ، وهي مطبوعةٌ بتحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي[٢].

● **ـ سفيان بن محمَّد بن سفيان، الفَزَاريُّ، المِصِّيصيُّ**[٣].

قال ابنُ عَدِيٍّ: «كان يسرقُ الحديثَ، ويُسوِّي الأسانيدَ»[٤].

قلت: فسَّر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ التَّسويةَ في مثلِ هذه العبارةِ بتدليسِ التَّسويةِ[٥]، وقد بيَّنَّا خطأه في ذلك في ترجمة: إبراهيم بن عبد اللَّه بن خالد المِصِّيصيِّ، وذكرنا أنَّ المقصود بالتَّسوية في مثل هذه العبارة هو: تغيير الإسناد، وإبدال رجاله، وقد وضَّح ذلك الحافظُ ابنُ عَدِيٍّ في ترجمة سفيان هذا، حيث أورد حديثاً من طريقه يقول فيه: حدَّثنا

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٦٥).

(٢) «الثِّقات» (ترجمة رقم: ٥٧٨).

(٣) **انظر ترجمته: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣١)، و«الكامل» (٣/ ٤١٩)، و«لسان الميزان» (٣/ ٥٤).**

(٤) «الكامل» (٣/ ٤١٩).

(٥) «لسان الميزان» (١/ ١٦٩) ترجمة: إبراهيم بن عبد اللَّه المِصِّيصيِّ.

منصور بن سلمة، حدَّثنا سليمان بن بلال، عن جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ: «إذا رأيتم على منبري فاقتلوه ـ يعني فلاناً(١) ـ».

قال ابنُ عَدِيٍّ: «فسوَّاه سفيان الفَزَاريُّ هذا؛ فقال: عن جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن جابر، ورواه عن منصور بن سلمة، عن سليمان بن بلال، وسليمان ثقة، ومنصور لا بأس به، وإنَّما يروي جعفر بن محمَّد، عن جماعة من أهل بدر، عن النَّبيِّ ﷺ.

حدَّثناه ابنُ سعيدٍ، حدَّثنا أبو شَيْبة بن أبي بكر بن أبي شَيْبة، عن خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال، عن جعفر.

قال ابنُ عَدِيٍّ: ولسفيان بن محمَّد غير ما ذكرت من الأحاديث ما لم يتابعه الثِّقات عليه، وفي أحاديثه موضوعات وسرقات يسرقها من قومٍ ثقاتٍ، وفي أسانيد ما يرويه تبديل قومٍ بدل قومٍ، واتصال الأسانيد، وهو بيِّنُ الضَّعفِ»(٢).

قلت: وإنَّما ذكرته في هذا «**المعجمِ**» حتَّى لا يُستدرك عليَّ.

[ومن الأخطاء] ـ (ت، ق) سفيان بن وكيع بن الجرَّاح، أبو محمَّد، الرؤاسيُّ، الكوفيُّ(٣).

---

(١) جاء في الأصل: فلان، والصَّواب ما أثبته، فإنَّ ابنَ عَدِيٍّ كان يلحن في كلامه، انظر ذلك في ترجمته في: «السِّير» (١٦/ ١٥٤).

(٢) «الكامل» (٣/ ٤١٩ ـ ٤٢١).

(٣) «التدليس في الحديث» (رقم: ٢٠٠)، وهو من زياداته.

قال ابنُ أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «جاءني جماعة من مشيخة الكوفة؛ فقالوا: بلغنا أنَّك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع، أَمَا كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إنِّي أوجب له، وأحبُّ أنْ تجري أموره على السّتر، وله ورَّاق قد أفسد حديثه، قالوا: فنحن نقول له أنْ يُبعد الورَّاق عن نفسه، فوعدتهم أنْ أجيئه، فأتيته في جماعة من أهل الحديث؛ وقلت له: إنَّ حقَّك واجبٌ علينا في شيخك وفي نفسك، فلو صُنْت نفسك، وكنت تقتصر على كتب أبيك؛ لكانت الرِّحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ فقال: ما الَّذي يُنقم عليَّ؟ فقلت: قد أدخل ورَّاقُك في حديثك ما ليس من حديثك، فقال: فكيف السَّبيل في ذلك؟ قلت: ترمي بالمخرجات، وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلَّا من أصولك، وتُنحِّي هذا الورَّاق عن نفسك، وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك، فإنَّه يوثق به، فقال: مقبولٌ منك ـ وبلغني أنَّ ورَّاقَه كان قد أدخلوه بيتاً يتسمَّع علينا الحديث ـ، فما فعل شيئاً ممَّا قاله، فَبَطَلَ الشَّيخُ، وكان يُحدِّثُ بتلك الأحاديث الَّتي قد أُدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المُحدِّثين»[1].

قلت: عدَّه الدكتور مِسْفر من المُدلِّسين لأجلِ هذه القصَّةِ، ولا أدري أين الدلالة فيها على تدليسه؟!، ولم أَرَ أحداً سبقه إلى هذا الفهم، فهذا الإمام النَّاقد أبو زُرْعة الرَّازيُّ يتَّهمه بالكذبِ[2]، وهذا الحافظُ ابنُ عَدِيٍّ يقول: «وله حديثٌ كثيرٌ؛ وإنَّما بلاؤه أنَّه كان يتلقَّن ما لُقِّن؛ يُقال: كان له ورَّاق يُلقِّنه من حديثٍ موقوفٍ فيرفعه، أو مرسلٍ فيوصله، أو يبدل

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣١).

رجلاً برجلٍ»[١]، ومستندهم فيما قالوه القصَّة ذاتها.

١٠٥ ـ (د) سلمة بن بشر بن صيفي، أبو بِشْرٍ، الدِّمشقيُّ[٢].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الخامسة**

أخرجَ أبو داودَ في «سننه» (رقم: ٥١١٩) من طريق الفِرْيابيِّ؛ قال: حدَّثنا سلمة بن بِشْر الدِّمشقيُّ، عن بنت واثلة بن الأسقع؛ أنَّها سمعت أباها يقول: قلت: يا رسول اللَّه، ما العصبية؟ قال: «أنْ تُعينَ قومَكَ على الظُّلمِ».

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ: «سلمة بن بِشْر، روى حديث خُصَيْلَة بنت واثلة فدلَّسه»[٣].

١٠٦ ـ (س) سلمة بن تمَّام، أبو عبد اللَّه، الشَّقَريُّ، الكوفيُّ[٤].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الأولى**

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «قلت ليحيى بن سعيد: حديث حمَّاد بن زيد، عن أبي عبد اللَّه الشَّقَريِّ، عن إبراهيم في العَبْدِ يتسرَّى؟ فقال:

---

(١) «الميزان» (٢/ ١٧٣).

(٢) «الملحق الثاني على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ٧)، وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٠١).

(٣) «الميزان» (٢/ ١٨٨).

(٤) «جامع التحصيل» (ص: ١٨٧)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٥١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٣١).

بينه ـ أُرى ـ وبين إبراهيم ثلاثة ـ أي لم يسمعه من إبراهيم ـ»(١).

قال العلائيُّ: «قد روى عن إبراهيم غير هذا، وكأنَّه مُدلِّسٌ، فينبغي أنْ يُذكر في المُدلِّسين»(٢).

[تمييز] ـ سلمة بن تمَّام، البَصْريُّ(٣).

قال أبو زُرْعة الرَّازيُّ عنه: «هو شيخٌ مجهولٌ»(٤).

ذكرناه للتمييز.

١٠٧ ـ (ع) سليمان بن حيَّان، الأَزديُّ، أبو خالدٍ، الأحمر، الكوفيُّ(٥) [ز].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثانية**

أخرجَ الإمامُ البيهقيُّ من طريق عبد اللَّه بن أبي شَيْبَة؛ قال: حدَّثنا أبو خالدٍ الأحمر، عن ابن عَجْلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إنَّما جُعل الإمام ليؤتمَّ به، فإذا كبَّر فكبِّروا، وإذا قرأ فانصتوا».

قال البيهقيُّ: «هذا حديثٌ يُعرف بأبي خالدٍ الأحمر عن ابن عَجْلان، قال البخاريُّ: لا يُعرف هذا من صحيحِ حديثِ أبي خالدٍ

---

(١) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٨٥ ـ رقم: ٣١١)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٢٣٥).

(٢) «جامع التحصيل» (ص: ١٨٧).

(٣) **انظر ترجمته: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٥٨)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢٦).**

(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٥٨).

(٥) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٩٤).**

الأحمر، قال أحمد بن حنبل: أراه كان يُدلِّس[١]، وقال يحيى بن معين: أبو خالدٍ الأحمر، صدوقٌ، وليس بحجَّة، قال الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللهُ: وقد روي ذلك عن حسَّان بن إبراهيم الكروانيِّ، وإسماعيل بن أَبَان الغنويِّ، عن محمَّد بن عَجْلان، وإسماعيل ضعيف، ويقع في أحاديث حسَّان بن إبراهيم بعض ما يُنكر»[٢].

١٠٨ ـ (خت، م، ٤) سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود، الطَّيالسيُّ، البَصْريُّ[٣].

- **نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ**
- **المرتبة : الثانية**

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ

قال محمَّد بن المنهال الضَّرير: «حدَّثنا يزيد بن زُرَيْع، حدَّثنا شعبة بحديثين، قال محمَّد: قال يزيد: حدَّثت بهما أبا داود فكتبهما عنِّي؛ ثمَّ حدَّث بهما عن شعبة»[٤].

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «دلَّسهما، فكان ماذا؟!»[٥].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ويجوز أنْ يكون كان نسيهما؛ فلمَّا حدَّثه يزيد بهما ذكرهما»[٦].

---

(١) كلام البخاريِّ هذا موجود في كتابه: «جزء القراءة خلف الإمام» (رقم:٣٠٦).
(٢) «القراءة خلف الإمام» له (رقم: ٣١١).
(٣) «التبيين» (رقم: ٣٢)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٥٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٥٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٩٣).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٦٣).
(٥) «الميزان» (٢/ ٢٠٤).
(٦) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٦٣).

وقال ـ أيضاً ـ: «ويحتمل أنْ يكون تذكَّرهما، وإنْ كان دلَّسهما نُظر: فإنْ ذكر صيغةً محتملةً؛ فهو تدليس الإسناد، وإنْ ذكر صيغةً صريحةً؛ فهو تدليس الإجازة»(١).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وحكى الدَّارقطنيُّ في «الجرح والتعديل» عن ابن معين قال: كنَّا عند أبي داود؛ فقال: حدَّثنا شعبة، عن عبد اللَّه بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: نهى النَّبيُّ ﷺ عن النَّوح. قال: فقيل: يا أبا داود، هذا حديث شَبَابَة، قال: فدعه.

قال الدَّارقطنيُّ لم يُحدِّث به إلَّا شَبَابَة، وقال هذه القصَّةُ مهولةٌ عظيمةٌ في أبي داود.

قلت ـ أي الحافظ ابن حَجَرٍ ـ: أخطأ أبو داود في هذا الحديث، أو نسي، أو دلَّس؛ فكان ماذا؟!»(٢).

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ

قال ابنُ أبي حاتمٍ ـ في ترجمة سليمان بن قرم الضَّبِّيِّ ـ: «روى عنه الثوريُّ . . .، وأبو داود الطَّيالسيُّ ونسبه إلى جدِّه كي لا يُفطن له، سمعت أبي يقول ذلك»(٣).

قلت: وقد ردَّ الخطيبُ البغداديُّ هذا الأمر؛ فقال: «قد جمع أبو العبَّاس بن عُقْدة أسماء من روى عنه الثوريُّ؛ فلم يذكر فيهم سليمان بن قرم، لكنَّه ذكر سليمان بن أرقم، وكنيته أبو معاذ، فأحسب ابنَ أبي حاتمٍ

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٦٦).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٦٣).
(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦).

اشتبه عليه سليمان بن أرقم أبو معاذ، فظنَّـه سليمان بن قرم بن معاذ، واللَّه أعلم، وقوله: إنَّ أبا داود نسبه إلى جدِّه لئلا يُفطن له بعيدٌ؛ لأنَّ يعقوب بن إسحاق الحضرميَّ قد حدَّث عن سليمان بن معاذ ، أَفَتَرى يعقوب ـ أيضاً ـ قصد أَلَّا يُفطن له أنَّه سليمان بن قرم؟ هذا بعيدٌ في نفسي، واللَّه أعلم، وموضع الشُّبهة في أمر هذين الرَّجلين أنَّهما في طبقةٍ واحدةٍ، وأنَّهما ضبِّيَّان، على أنَّ سليمان بن معاذ قد نُسب في رواية يعقوب بن إسحاق الحضرميِّ عنه إلى بني تيم أو تميم، فأمَّا نسبه إلى بني ضَبَّة فقد ذكر عن أبي داود في عدَّةِ أحاديث»(١).

وقال ابنُ أبي حاتم أيضاً ـ في ترجمة الحسن بن دينار ـ: «وهو الحسن بن دينار بن واصلٍ، ويُقال: إنَّ أبا داود الطَّيالسيَّ نسبه إلى جدِّه؛ لكي لا يُفطن له»(٢).

قلت: وهذا ـ أيضاً ـ قد رُدَّ عليه، فقد جاء في حاشية بعض نسخ «الجرح والتعديل» ما يأتي: «دينار زوج أُمِّه، واسم أبيه: واصل، قاله ابنُ معين والفلَّاس والجوزجانيُّ وابنُ حِبَّانَ وغيرهم، قال ابنُ الصَّلاحِ: وكأنَّ هذا خفي على ابن أبي حاتم حيث قال فيه: الحسن بن دينار بن واصل، فجعل واصلاً جدَّه، وقال شيخنا العراقيُّ: وقد جعل بعضهم ديناراً جدّه، رواه أبو العرب في كتاب «الضُّعفاء» عن يحيى بن محمَّد بن يحيى بن سلام، عن أبيه، عن الحسن جدّه (كذا) قال: الحسن ابن واصل بن دينار، ودينار جدّه»(٣).

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٥٠).
(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ١١).
(٣) المرجع السَّابق، الحاشية.

وقال عمرو بنُ عليٍّ: «كان عبد الرَّحمن لا يُحدِّثُ عن إسماعيل بن عيَّاش، قال له رجلٌ مرَّةً: حدَّثنا أبو داود ـ يعني الطَّيالسيَّ ـ عن أبي عتبة، فقال عبد الرَّحمن: هذا إسماعيل بن عيَّاش، فقال له الرَّجلُ: لو كان إسماعيل بن عيَّاش لم أكتبه، فسألتُ عنه أبا داود؛ قال: حدَّثنا إسماعيل بن عيَّاش أبو عتبة»[١].

١٠٩ ـ (خ، م، د، س) سليمان بن داود، العَتَكيُّ، أبو الرَّبيع، الزَّهرانيُّ، البَصْريُّ، نزيل بغداد [ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ عَدِيٍّ ـ بعد إيراده لحديثٍ من طريق أبي الرَّبيع الزَّهرانيِّ قال: حدَّثنا حفص بن أبي داود الأَسَديُّ ـ: «كذا يُسمِّيه أبو الرَّبيع الزَّهرانيُّ، يضعّفه[٢]، وهو: حفص بن سليمان»[٣].

١١٠ ـ سليمان بن الرَّبيع بن هشام بن عَزْور بن مهلهل، أبو محمَّد، النَّهديُّ، الكوفيُّ[٤] [ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الدَّارقطنيُّ: «ضعيفٌ، متروكٌ، غيَّر أسماء مشايخ، وروى عنهم مناكير»[٥].

---

(١) «الضعفاء» للعقيليِّ (١/ ٩٠)، و«الكامل» (١/ ٢٩١).

(٢) كذا جاء في «الكامل»، وجاء في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٤٤): لضعفه، وهو أنسب.

(٣) «الكامل» (٢/ ٣٨١).

(٤) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٤).**

(٥) «الضُّعفاء والمتروكين» لابن الجوزيِّ (٢/ ١٩)، وانظر أيضاً: «الميزان» (٢/ ٢٠٧).

● **أمثلـةٌ على تدليسِـهِ:**

قال الدَّارقطنيُّ ـ في ترجمة كادح بن رحمة الزَّاهد ـ: «يُقالُ: إنَّ كادحاً هذا له اسم كان يُعرف به؛ فغيَّره سليمان بن الرَّبيع؛ فسمَّاه: كادحاً، ذهب إلى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [الإنشقاق: ٦]، وقد روى سليمان بن الرَّبيع هذا أحاديث مناكير عن شيخ آخر؛ فغيَّر اسمه؛ سمَّاه: همَّام بن مسلم، وأظنُّه ذهب إلى قوله ﷺ: «كلُّ بني آدم همَّام» منهم من يهمُّ بالخيرِ، ومنهم من يهمُّ بالشَّرِّ، هذا من قوله»(١).

وقال أيضاً ـ في ترجمة همَّام بن مسلم الزَّاهد ـ: «همَّام بن مسلم هذا لا يُعرف، ويُقال: إنَّ سليمان بن الرَّبيع هذا الَّذي يروي عن همَّامٍ يُدلِّس الحديث عن رجالٍ لا يُعرفون، ويُسمِّيهم بأسماء من قِبَلِهِ؛ غيَّر أسماءهم، فسمَّى هذا: همَّام بن مسلم، يذهب إلى ما رُوي عن النَّبيِّ ﷺ: «كلُّ بني آدم همَّام»(٢)، وأنَّ والده كان مسلماً؛ فقال: همَّام بن

(١) «تعليقاته على كتاب المجروحين لابن حبَّان» (ص: ٢٢٥)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٥٥).

(٢) **ليس له أصلٌ بهذا اللَّفظ**، ولكن أخرج الإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ٣٤٥ ـ رقم: ١٩٠٥٤) ـ ومن طريقه: البخاريُّ في «الأدب المفرد» (رقم: ٨١٤)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٣٨٠ ـ رقم: ٩٤٩)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (٩/ ٣٠٦ ـ رقم: ١٩٠٩٠) ـ ، وأبو داود في «السُّنن» (رقم: ٤٩٥٠) ـ واللَّفظ له ـ ، وأبو يعلى في «المسند» (١٣/ ٨٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٩١) من طريق هشام بن سعيد الطالقانيِّ،أخبرنا محمَّد بن المهاجر الأنصاريُّ؛ قال: حدَّثني عقيل بن شبيب، عن أبي وهبٍ الجُشَميِّ ـ وكان له صحبة ـ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «تسمُّوا بأسماءِ الأنبياءِ، وأحبُّ الأسماءِ إلى اللَّهِ: عبد اللَّه وعبد الرَّحمن، **وأصدقُها: حارثٌ وهمَّامٌ**، وأقبحُهَا: حربٌ ومُرَّة».
وأخرجه النَّسائيُّ في «السُّنن الصُّغرى» (٦/ ٢١٨ ـ رقم: ٣٥٦٥) و«الكبرى» (٣/ ٣٧

مسلم، ويروي عن شيخ آخر فيسمِّيه: كادحاً، يذهب إلى قول اللَّه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [الانشقاق: ٦]»(١).

ـ رقم: ٤٤٠٦) من طريق هشام بن سعيد به، إلَّا أنَّه لم يذكر قوله: «وأصدقها: حارث وهمَّام».

أقول: هذا حديثٌ ضعيفٌ، وهو معلولٌ بعلَّةٍ قلَّ من تنبَّه لها، فقد سأل ابن أبي حاتمٍ أباه عن هذا الحديث في «العلل» (٢/ ٣١٢ ـ رقم: ٢٤٥١) فقال: «سألت أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن حنبل وفضل الأعرج، عن هشام بن سعيد أبي أحمد الطالقانيِّ، عن محمَّد بن مهاجر، عن عقيل بن شبيب، عن أبي وهبٍ الجُشَميِّ ـ وكانت له صحبة ـ ؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: سمُّوا أولادكم أسماء الأنبياءِ، وأحسن الأسماء: عبد اللَّه وعبد الرَّحمن، وأصدقُها: حارثٌ وهمَّامٌ، وأقبحها: حربٌ ومُرَّة، وارتبطوا الخيل، وامسحوا على نواصيها، وقلِّدوها، ولا تقلِّدوها الأوثان؟ قال أبي: سمعت هذا الحديث من فضلٍ الأعرجِ، وفاتني من أحمد، وأنكرته في نفسي، وكان يقعُ في قلبي أنَّه أبو وهبٍ الكلاعيُّ صاحب مكحول، وكان أصحابنا يستغربون، فلا يمكنني أنْ أقول شيئاً لِمَا رواه أحمد، ثمَّ قدمت حِمْصَ، فإذا قد حدَّثنا ابن المصفَّى، عن أبي المغيرة؛ قال: حدَّثني محمَّد بن مهاجر؛ قال: حدَّثني عقيل بن سعيد، عن أبي وهبٍ الكلاعيِّ؛ قال: قال النَّبيُّ ﷺ. وأخبرنا أبو محمَّد ـ أي ابن أبي حاتم ـ قال: وحدَّثنا به أبي مرَّةً: أخبرني قال: حدَّثنا هشام، عن عمَّار بن يحيى بن حمزة، عن ابن وهبٍ، عن سليمان بن موسى، قال: قال رسول اللَّه ﷺ.

قال أبي: فعلمت أنَّ ذلك باطلٌ، وعلمت أنَّ إنكاري كان صحيحاً، وأبو وهبٍ الكلاعيُّ هو صاحب مكحولٍ الذي يروي عن مكحولٍ، واسمه: عُبيد اللَّه بن عُبيد، وهو دون التَّابعين، يروي عن التَّابعين وضَرْبِهِ؛ مثل: الأوزاعيِّ، ونحوِهِ، فبقيتُ متعجِّباً من أحمد بن حنبل كيف خَفِيَ عليه، فإنِّي أنكرته حين سمعت به قبل أنْ أقف عليه، قلت لأبي: هو عقيل بن سعيد، أو عقيل بن شبيب؟ قال: مجهولٌ، لا أعرفه».

(١) «تعليقاته على كتاب المجروحين لابن حبَّان» (ص: ٢٧٩).

١١١ ـ سليمان بن أبي سليمان، البَصْريُّ، يُقالُ: كنيته أبو محمَّد، ويُقال: أبو الرَّبيع، القَافْلانيُّ(١) [ز].

● **نوع التدليس: الإسناد ـ إنْ ثبت عليه ـ**

● **المرتبــة: الخامسة(٢)**

قال عبدُ اللَّهِ بنُ أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: «زعموا أنَّه كان يجيء إلى حمَّاد بن سلمة، فيقول حمَّاد: حدَّثنا قيس بن سعد، عن عطاء، قال: فيكتبه؛ ثمَّ يقول: أنا قد سمعته من عطاء، قال أبي: وكان قد سمع من عطاء، قال أبي: ما أراه إلَّا ليس بشيءٍ»(٣).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ مُعقِّباً ـ: «هذا يقتضي التَّدليسَ ـ إنْ كان كذب في دعواه ـ»(٤).

١١٢ ـ (ع) سليمان بن طَرْخان، التَّيْميُّ، أبو المُعْتَمِر، البَصْـريُّ(٥).

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبــة: الثانيــة**

قال يحيى بن معين: «كان سليمان التَّيْميُّ يُدلِّسُ»(٦).

---

(١) **انظر ترجمته: «الكامل» (٣/ ٢٦٠)، و«الضعفاء» للعقيليِّ (٢/ ١٣٦)، و«تعجيل المنفعة» (ص: ١٦٦)، وغيرها.**

(٢) جعلته في الخامسة لضعفه.

(٣) «الكامل» (٣/ ٢٦١)، و«الضعفاء» للعقيليِّ (٢/ ١٣٦)، و«لسان الميزان» (٣/ ٣٨٦).

(٤) «لسان الميزان» (٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧).

(٥) «جامع التحصيل» (رقم: ١٩)، و«التبيين» (رقم: ٣١)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٥٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٧)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٢١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٥٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٩٤).

(٦) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٣٦٠٠).

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: وسمعت يحيى ـ أي ابن سعيد القطَّان ـ يقول: «حديث التَّيْميِّ،عن الحسن، عن ابن عبَّاسٍ: كان يعرف[١]، لم يسمعه من الحسن، كان يقول: رجلٌ عن الحسنِ، قال يحيى: فبلغني أنَّه رواه عن أبي بكرٍ الذُّهْليِّ»[٢].

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ ـ أيضاً ـ: «وسألت يحيى عن حديث التَّيميِّ عن أنسٍ في القُبْلةِ للصَّائم؟ فقال: لا شيء، لم يسمعه»[٣].

وقال يحيى بن سعيد: «ما روى عن الحسن وابن سيرين فهو صالح إذا قال: سمعت أو قلت»[٤].

ووصفه النَّسائيُّ بالتدليس[٥].

وقال الحافظُ العلائيُّ: «مشهورٌ بالتَّدليسِ»[٦].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «قيل: إنَّه كان يُدلِّسُ عن الحسنِ وغيرِهِ ما لم يسمعه»[٧].

---

(١) جاء في «جامع التحصيل»: عرف البَصْرة.

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٣٨)، و«جامع التحصيل» (ص: ١٨٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٣٧)، وجاء في «تحفة التحصيل» (ص:١٩) و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٥٤) أنَّه إبراهيم التَّيْمي، وهو خطأ.

(٤) «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٧).

(٥) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).

(٦) «جامع التحصيل» (ص: ١٠٦).

(٧) «الميزان» (٢/ ٢١٢).

١١٣ ـ (ع) سليمان بن مهران، الأَسَديُّ، الكاهليُّ مولاهم، أبو محمَّد، الكوفيُّ، الأعمش[(١)].

● **نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، التَّسوية)، الشُّيوخ**

● **المرتبـة : الثالثة**

❖ **أوَّلاً: تدليسُ الإسنـادِ**

أ ـ تدليسُ الإسقـاطِ: قال عبد اللَّه بن المبارك: «قلت لهُشيم: مَا لَكَ تُدلِّسُ وقد سمعت؟ قال: كان كبيراك يُدلِّسانِ ـ وذكر الأعمش والثوريَّ ـ، وذكر أنَّ الأعمش لم يسمع من مجاهد إلَّا أربعة أحاديث»[(٢)].

وقال وكيعٌ: «لم يسمعِ الأعمشُ من مجاهدٍ إلَّا أربعة أحاديث»[(٣)].

وقال ـ أيضاً ـ: «كنَّا نتتبَّع ما سمع الأعمش من مجاهدٍ؛ فإذا هي سبعة أو ثمانية، ثمَّ حدَّثنا بها»[(٤)].

وقال يحيى بن سعيد القطَّان: «كتبت عن الأعمش أحاديث عن مجاهدٍ كلَّها مُلزقة لم يسمعها»[(٥)].

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٢٠)، و«التبيين» (رقم: ٣٣)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٥٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٢٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٥٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١١٦).

(٢) «العلل الكبير» (ص: ٣٨٨)، و«الكامل» (١/ ٩٥) و (٢/ ٢٢٤)، و«الميزان» (٤/ ٣٠٧).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٢٤).

(٤) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٢٧).

(٥) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤١).

وقال يعقوب بن شَيْبَة: «ليس يصحُّ للأعمش عن مجاهدٍ إلَّا أحاديث يسيرة، قلت لعليِّ بنِ المدينيِّ: كم سمع الأعمش من مجاهدٍ؟ قال: لا يثبت منها إلَّا ما قال: سمعت، هي نحو من عشرة، وإنَّما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتَّات»(١).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «قلت لأبي: أحاديث الأعمش عن مجاهد عمَّن هي؟ قال: قال أبو بكر بن عيَّاش: قال رجلٌ للأعمش: ممَّن سمعته ـ في شيءٍ رواه عن مجاهد ـ؟ قال: من كزاز مر - بالفارسية -، حدَّثنيه ليث عن مجاهد»(٢).

وقال يحيى بن معين: «الأعمش سمع من مجاهد، وكلُّ شيءٍ يروي عنه لم يسمع، إنَّما مرسلةٌ مُدلَّسةٌ»(٣).

وقال ـ أيضاً ـ: «إنَّما سمع الأعمش من مجاهد أربعة أحاديث أو خمسة»(٤).

وقال أبو معاوية الضَّرير: «كنت أُحدِّث الأعمش عن الحسن بن عُمارة، عن الحكم، عن مجاهد، فيجيء أصحاب الحديث بالعشيِّ فيقولون: حدَّثنا الأعمش عن مجاهد بتلك الأحاديث، فأقول: أنا حدَّثته عن الحسن بن عُمارة، عن الحكم، عن مجاهد»(٥).

وقال الحسين بن إدريس: سمعت ابن عمَّار يقول: «كان أبو معاوية

(١) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٩٧).
(٢) «العلل» (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦).
(٣) «من كلام يحيى بن معين ـ رواية أبي خالد الدَّقَّاق» (نص: ٥٩).
(٤) «تاريخ يحيى بن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ١٥٧٠).
(٥) «التمهيد» (١/ ٣٣).

إذا ذهب في حاجة أوصى من يترك عند الأعمش أنْ يتحفَّظ عليه ما يمرُّ بعده، قال: فكان يجيء فيسأله عمَّا مرَّ بعده، قال: فجئت يوماً؛ فذكروا لي أنَّه ذكر عن مجاهد: (مِنْ إيجاب المغفرة؛ إطعام المسلم السَّغبان)، قال: فسألته عنه؟ قال: فقال: أليس أنت حدَّثتني به عن هشام، عن سعيد العلّاف، عن مجاهد؟ قال: فقلت له: فحدِّثني به، فحدَّثه به، قال ابن عمَّار: فألقى الأعمش أبا معاوية وهشاماً وسعيداً وقال: مجاهد، ثمَّ قال ابنُ عمَّارٍ: حدَّثنا أبو معاوية، عن هشام بن حسَّان، عن سعيد العلّاف، عن مجاهد؛ قال: (إيجابُ المغفرة؛ إطعام المسلم السَّغبان)»[(١)].

وقال أبو حاتمٍ: «إنَّ الأعمش قليلُ السَّماعِ من مجاهدٍ، وعامَّةُ ما يروي عن مجاهدٍ مُدلَّس»[(٢)].

وقال الترمذيُّ: «قلت لمحمَّد ـ أي ابن إسماعيل البخاري ـ: يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلَّا أربعة أحاديث، قال: ريحٌ ليس بشيءٍ، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين ـ أو أقلّ أو أكثر ـ يقول فيها: حدَّثنا مجاهد»[(٣)].

وقال الحسن بن عيَّاش: «كنَّا نأتي سفيان إذا سمعنا من الأعمش فنعرضها عليه بالعشيِّ؛ فيقول: هذا من حديثه، وليس هذا من حديثه»[(٤)].

---

(١) «الكفاية» (ص: ٣٥٩).

(٢) «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٢١٠).

(٣) «العلل الكبير» (ص: ٣٨٨).

(٤) «الجرح والتعديل» (١/ ٧٠).

قال العلَّامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي ـ مُعلِّقاً على ذلك ـ: «كان الأعمش ﷺ كثيرَ الحديثِ، كثيرَ التَّدليسِ، سمع كثيراً من الكبارِ، ثمَّ كان يسمعُ من بعضِ الأصاغر أحاديث عن أولئك الكبار فيُدلِّسها عن أولئك الكبار، فحديثه الَّذي هو حديثه هو ما سمعه من الكبار، فمعنى قول سفيان: (ليس هذا من حديثه) أنَّه ليس من حديثه عمَّن سمَّاه، وإنَّما سمعه مِنْ بعض مَنْ دونه فدلَّسه»(١).

وقال أبو بكرٍ المرُّوْذيُّ: «وذُكِرَ له التَّدليسُ ـ أي للإمام أحمد ـ فقال: قد دلَّسَ قومٌ، وذكر الأعمش»(٢).

وأخرج الحاكمُ من طريق أبي عَوَانَةَ، عن الأعمش، عن إبراهيم التَّيْميِّ، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «فلانٌ في النَّارِ يُنادي: يا حنَّان، يا منَّان».

قال أبو عَوَانَةَ: «قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا؛ حدَّثني به حكيم بن جبير عنه»(٣).

وقال عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْديٍّ: «سألتُ سفيانَ عن حديثِ الأعمشِ، عن أبي وائل، عن عبد اللَّه؛ قال: (لا يزال الرَّجل في فسحةٍ من دينه ما لم يسفك دماً حراماً)؟ فأنكر أنْ يكون عن أبي وائل؛ وقال: إنَّما سمعه من عبد الملك بن عمير أنا ذهبت به إليه»(٤).

وأخرجَ أبو داودَ في «سننه» (رقم: ٢٠٤) ـ واللَّفظُ له ـ، وابنُ ماجه

(١) المرجع السَّابق (١/ ٧٠ ـ ٧١، الحاشية).
(٢) «العلل ـ رواية المرُّوذيِّ وغيره» (نص: ١)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٥).
(٤) «الجرح والتعديل» (١/ ٦٧).

في «سننه» (رقم:١٠٤١) من طريق الأعمش، عن أبي وائلٍ؛ قال: قال عبد اللَّه: «كنَّا لا نتوضَّأُ من مَوْطِىءٍ، ولا نكُفُّ شَعْراً ولا ثَوْباً».

قال الإمامُ أحمدُ: «كان الأعمش يُدلِّسُ هذا الحديث، لم يسمعه من أبي وائلٍ، قال مهنَّا: فقلت له: عمَّن هو؟ قال: كان الأعمش يرويه عن الحسن بن عمرو الفُقَيميِّ عن أبي وائلٍ، فطرح الحسن بن عمرو، وجعله عن أبي وائلٍ، ولم يسمع منه»(١).

وقال يعقوب بن سفيان: «أجمع أصحابنا أنَّ أبا نُعيمٍ غاية في الإتقانِ والحفظ وأنَّه حجَّة، وكذلك كان سفيان الثوريُّ في زمانه، وأبو إسحاق رجلٌ من التَّابعين، وهو ممَّن يعتمد عليه النَّاس في الحديث هو والأعمش، إلَّا أنَّهما وسفيان يُدلِّسون، والتَّدليس من قديمٍ»(٢).

وقال ابنُ أبي حاتم سمعت أبي يقول: «لم يسمع الأعمش من أبي صالح مولى أُمِّ هانىء، قيل له: إنَّ ابنَ أبي طيبة يُحدِّثُ عن الأعمش، عن أبي صالح مولى أُمِّ هانىء؟ فقال: هذا مُدلَّسٌ عن الكَلْبيِّ»(٣).

وقال ابنُ أبي حاتم ـ أيضاً ـ: «وسُئل أبي عن الأعمش ومنصور؟ فقال: الأعمش حافظٌ يُخلِّطُ ويُدلِّسُ، ومنصورٌ أتقنُ، لا يُدلِّسُ ولا يُخلِّطُ»(٤).

---

(١) «تحفة التحصيل» (ص: ١٣٦)، وانظر الكلام على هذا الحديث بتوسع في «علل الدارقطنيِّ» (٥/ ١١٠ ـ رقم:٧٥٨).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).

(٣) «المراسيل» (ص: ٨٢ ـ ٨٣)، و«تحفة التحصيل» (ص: ١٣٥).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٩).

وقال أبو زُرْعةَ: «الأعمشُ ربَّما دلَّسَ»(١).

وقال أبو الفضلِ بنُ عمَّار ـ الشَّهيد ـ: «والأعمشُ كان صاحبَ تدليسٍ، فربَّما أخذ عن غير الثِّقات»(٢).

وقال ابنُ خُزيمةَ: «الأعمشُ مُدلِّسٌ»(٣).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «رأى أنساً بمكة وواسط، وروى عنه شبيهاً بخمسين حديثاً، ولم يسمع منه إلَّا أحرفاً معدودة، وكان مُدلِّساً»(٤).

وقال أيضاً ـ في ترجمة طلحة بن نافع المكيِّ ـ: «وكان الأعمشُ يُدلِّسُ عنه»(٥).

وأخرج الحاكمُ من طريق الأعمش، عن أبي صالح ـ ذكوان ـ، عن أبي هريرة؛ قال: ذكرنا ليلة القدر؛ فقال رسول اللَّه ﷺ: «كم مضى من الشَّهرِ»؟ قلنا: ثنتان وعشرون، وبقي ثمان، فقال: «مضى ثنتان وعشرون، وبقي سبع، اطلبوها اللَّيلة؛ الشهر تسع وعشرون».

قال الحاكمُ: «لم يسمع هذا الحديث الأعمش من أبي صالح، وقد رواه أكثر أصحابه عنه هكذا منقطعاً»، ثمَّ روى بإسناده من طريق أبي مسلم عبيد اللَّه بن سعيد، عن الأعمش، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ بمثلِهِ(٦).

---

(١) «العلل» لابن أبي حاتم (١/ ١٤).

(٢) «علل الحديث» له (ص: ١٣٨).

(٣) «التوحيد» له (ص: ٣٨).

(٤) «الثِّقات» (٤/ ٣٠٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١١١).

(٥) «الثِّقات» (٤/ ٣٩٣).

(٦) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٣٥).

وقال أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ: «وقد يُدلِّسُ الأعمش في أشياء»(١).

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «قد رأى أنس بن مالك وحكى عنه، وروى عنه، وعن عبد اللَّه بن أبي أوفى على معنى التَّدليسِ، فإنَّ الرَّجلَ مع إمامته كان مُدلِّساً»(٢).

وقال ـ أيضاً ـ: «ما نقموا عليه إلَّا التَّدليس»(٣).

ب ـ تدليسُ التَّسويـةِ:

قال عثمان بن سعيد الدَّارميُّ: «وسمعت يحيى ـ وسُئل عن الرَّجلِ يُلْقي الرَّجلَ الضَّعيفَ من بين ثقتين، يُوصل الحديثَ ثقةً عن ثقةٍ؛ ويقول: أُنْقِصُ من الحديثِ، وأَصِلُ ثقةً عن ثقةٍ، يُحَسِّن الحديث بذلك؟ ـ فقال: لا يفعل، لعلَّ الحديث عن كذَّاب ليس بشيءٍ، فإذا هو قد حسَّنه وثبَّته، ولكن يُحدِّثُ به كما رُوِي.

قال عثمان: وكان الأعمش ربَّما فعل ذلك»(٤).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ- مُعقِّباً -: «ظاهر هذا تدليس التَّسوية، وما علمت أحداً ذكر الأعمش بذلك؛ فيُستفادُ»(٥).

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «وربَّما لم يُسقط المُدلِّس اسم شيخه الذي حدَّثه؛ لكنَّه يُسقط ممَّن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في

---

(١) «تثبت الإمامة وترتيب الخلافة» له (ص: ١٦٠).

(٢) «السِّير» (٦/ ٢٢٧).

(٣) «الميزان» (٢/ ٢٢٤).

(٤) «تاريخ عثمان الدَّارميِّ عن ابن معين» (نص: ٩٥٢)، و«الكفاية» (ص: ٣٦٥)، و«لسان الميزان» (١/ ١٨ ـ ١٩).

(٥) «لسان الميزان» (١/ ١٩).

الرِّواية، أو صغير السِّنِّ ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش وسفيان الثوريُّ وبقيَّة بن الوليد يفعلون مثل هذا»[١].

يقول البقاعيُّ: «سألت شيخنا ـ يريد به الحافظَ ابنَ حَجَرٍ ـ: هل تدليس التَّسوية جرح؟ قال: لا شكَّ أنَّه جرح، فإنَّه خيانة لمن يُنقل إليهم وغرور، فقلت: كيف يُوصف به الثوريُّ والأعمشُ مع جلالتهما؟ فقال: أحسن ما يُعتذر به في هذا الباب أنَّ مثلهما لا يفعل ذلك إلَّا في حقِّ من يكون ثقة عنده ضعيفاً عند غيره»[٢].

● مثالٌ على هذا النَّوعِ من التَّدليسِ:

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وأصحُّ ما ورد في ذمِّ بيع العِينَةِ ما رواه أحمد، والطبرانيُّ من طريق أبي بكر بن عيَّاش، عن الأعمش، عن عطاء، عن ابن عمر؛ قال: أتى علينا زمان وما يرى أحدنا أنَّه أحقّ بالدِّينار والدِّرهم من أخيه المسلم، ثمَّ أصبح الدِّينار والدِّرهم أحبّ إلى أحدنا من أخيه المسلم، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «إذا ضنَّ النَّاسُ بالدِّينارِ والدِّرهم، وتبايعوا بالعِينَةِ، وتبعوا أذنابَ البقرِ، وتركوا الجهادَ في سبيل اللَّه؛ أنزل اللَّهُ بهم ذُلّاً فلم يرفعه عنهم حتَّى يُراجِعوا دينهم».

صحَّحه ابنُ القطَّان بعد أنْ أخرجه من «الزُّهد» لأحمد، كأنَّه لم يقف على «المُسْنَد»، وله طريق أخرى عند أبي داود، وأحمد ـ أيضاً ـ من طريق عطاء الخُراسانيِّ، عن نافع، عن ابن عمر.

قلت ـ أي الحافظ ابن حَجَرٍ ـ: وعندي أنَّ إسناد الحديث الَّذي

(١) «الكفاية» (ص: ٣٦٤).
(٢) «توضيح الأفكار» (١/ ٣٧٥).

صحَّحه ابنُ القطَّانِ معلول؛ لأنَّه لا يلزم من كون رجاله ثقات أنْ يكون صحيحاً؛ لأنَّ الأعمش مُدلِّسٌ، ولم ينكر سماعه من عطاء، وعطاء يحتمل أنْ يكون هو عطاءٌ الخُراسانيُّ، فيكون فيه تدليس التَّسْوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر، فرجع الإسناد الأوَّل، وهو المشهور»[١].

قلت: ويُحتمل أنْ يكون عطاء الخُراسانيُّ هو الَّذي دلَّسه، فقد وصفه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «التقريب» بالإرسالِ والتَّدليسِ[٢].

أمَّا قول الأخ مشهور بن حسن السَّلمان: «ولم يقل أحدٌ إنَّ الأعمش يُدلِّسُ تدليس التَّسْوية»[٣]؛ فيُردُّ عليه بما ذكرناه آنفاً عن عثمان الدَّارميِّ والخطيبِ البغداديِّ.

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ

يقول الحافظُ ابنُ الجوزيِّ: «وقد كان قومٌ يُدلِّسونه ـ يعني أبا اليقظان عثمان بن عمير الكوفيَّ ـ؛ فكان الثوريُّ يقول: أبو اليقظان فحسب، وكان الأعمشُ يقول: عثمان بن قيس»[٤].

• حكم رواياته المُعَنْعَنَة:

قال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: «حديث سفيان، وأبي إسحاق،

(١) «التلخيص الحبير» (٣/ ١٩).
(٢) «التقريب» (رقم: ٤٦٠٠).
(٣) «الموافقات» للشاطبيِّ (٣/ ١١٥ ـ الحاشية).
(٤) «العلل المتناهية» (٢/ ٨٨٧)، وانظر أيضاً: «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٩٣).

والأعمش ما لم يُعلم أنَّه مُدلِّسٌ يقوم مقام الحُجَّة، وأبو إسحاق والأعمش مائلان إلى التَّشيُّعِ»(١).

وقال أبو داود: «سمعت أحمد سُئل عن الرَّجلِ يُعْرَفُ بالتَّدليسِ؛ يُحتجُّ فيما لم يقـ[ـل فيه: سمعت]؟ قال: لا أدري، فقلت: الأعمش متى تُصاد له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا ـ أي أنَّك تحتجُّ به ـ»(٢).

يقول الدكتور زياد محمَّد منصور ـ مُعلِّقاً على كلام الإمام أحمد ـ: «أي يَقِلُّ وجودُ التَّدليسِ في مرويَّاته إذا ما قورنت بكثرتها، والرأي أنَّك تحتجّ به، ولو لم يصرِّح بالسَّماع، ولمثل هذا ذهب ابنُ حَجَرٍ حيث عدَّه فيمن احتمل الأئمَّة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصَّحيح؛ لقلَّة ما دلَّسوا إلى جنب ما رووا، والتَّحقيق أنَّ مرويَّاته لا تُحمل على الانقطاع إلَّا فيما نصَّ الأئمَّة على ردِّ حديثه فيه إذا لم يُصرِّح بالسَّماع»(٣).

وقال سليمان الشَّاذَكُونيُّ: «من أرادَ التَّدَيُّنَ بالحديثِ؛ فلا يأخذ عن الأعمش ولا عن قتادة إلَّا ما قالا: سمعناه»(٤).

وقال أبو الفتح الأزديُّ: «فنحن نقبل تدليس ابن عُيينة ونظرائه؛ لأنَّه يُحيلُ على مليءٍ ثقةٍ، ولا نقبل من الأعمش تدليسه؛ لأنَّه يُحيلُ على غير مليءٍ، والأعمش إذا سألته: عمَّن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربعيٍّ، وابن عُيينة إذا وقفته قال: عن ابنِ جُريجٍ، ومَعْمَر، ونظرائهما»(٥).

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٧).
(٢) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (نص: ١٣٨).
(٣) المرجع السَّابق (ص: ١٩٩ ـ الحاشية).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٧).
(٥) «الكفاية» (ص: ٣٦٢).

وقال الحافظُ ابنُ حِبَّانَ: «وأمَّا المُدلِّسونَ الَّذين هم ثقاتٌ وعدولٌ؛ فإنَّا لا نحتجُّ بأخبارهم إلَّا ما بيَّنوا السَّماع فيما رووا، مثل: الثوريِّ، والأعمش، وأبي إسحاق، وأضرابهم من الأئمَّة المتَّقين، وأهل الورع في الدِّين؛ لأنَّا متى قبلنا خبر مُدلِّسٍ لم يُبيِّن السَّماع فيه ـ وإنْ كان ثقةً ـ؛ لزمنا قبول المقاطيع والمراسيل كلِّها، لأنَّه لا يُدرى لعلَّ هذا المُدلِّس دلَّس هذا الخبرَ عن ضعيف يَهي الخبرُ بذكره إذا عُرف، اللَّهمَّ إلَّا أنْ يكون المُدلِّس يُعلم أنَّه ما دلَّس قطُّ إلَّا عن ثقةٍ، فإذا كان كذلك؛ قُبلت روايته وإنْ لم يُبيِّن السَّماع»(١).

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «وهو يُدلِّسُ، وربَّما دلَّسَ عن ضعيفٍ، ولا يدري به، فمتى قال: حدَّثنا؛ فلا كلام، ومتى قال: عن؛ تطرَّق إليه احتمال التدليس، إلَّا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائلٍ(٢)، وأبي صالح السَّمَّان؛ فإنَّ روايته عن هذا الصِّنف محمولة على الاتصال»(٣).

قلت: أمَّا الأخ عوَّاد بن حسين الخلف فقد فصَّل القول في حكم مرويَّاته المُعَنْعَنة تفصيلاً جيِّداً؛ فقال:

«واعلم أنَّ عَنْعَنَة الأعمش ليست مردودة مطلقاً، بل هي على أقسامٍ خمسة:

أ ـ ما رواه عنه شعبة: ورواية شعبة عن الأعمش بمنْزِلَةِ تصريحه

---

(١) «صحيح ابن حبَّان» (١/ ١٥٠ ـ ترتيب ابن بَلَبَان)، وانظر أيضاً: «المجروحين» (١/ ٩٢).

(٢) جاء في «الميزان»: ابن أبي وائل، وهو خطأ، والصَّواب ما أثبتناه.

(٣) «الميزان» (٢/ ٢٢٤).

بالسَّماعِ وإنْ عَنْعَنَ؛ لقـول شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة . . .» وذكر فيهم الأعمش.

ب ـ ما رواه الأعمش عن شيوخه المُكثرين؛ نحو:

١ ـ إبراهيم النَّخَعيِّ.

٢ ـ أبي وائلٍ شقيق بن سلمة.

٣ ـ أبي صالحٍ السَّمَّان.

فروايته عن مثل هؤلاء الشُّيوخ ـ وإنْ عَنْعَنَ ـ محمولة على السَّماع عند أهل العلم؛ لأنَّه مكثرٌ عنهم.

ج ـ ما رواه حفص بن غياث عن الأعمش، ممَّا لم يتقدَّم ذكره في القسمين السَّابقين:

وكلُّ ما رواه حفص عن الأعمش محمول على السَّماع ـ أي سمعه الأعمش من شيخه ـ، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «اعتمد البُخاريُّ على حفصٍ هذا في حديث الأعمشِ؛ لأنَّه كان يُميِّز بين ما صرَّح به الأعمش بالسَّماع وبين ما دلَّسه، نبَّه على ذلك أبو الفضل بن طاهر»(١).

د ـ ما رواه الأعمشُ عن أبي سفيان طلحة بن نافع، ممَّا لم يتقدَّم ذكره في الأقسام الأربعة:

وما رواه الأعمشُ عن أبي سفيانَ مستقيم؛ كما قال ابنُ عَدِيٍّ ـ وأيَّدَهُ الحافظُ على ذلك ـ: «أحاديث الأعمش عنه مستقيمة»(٢).

---

(١) «هدي السَّاري» (ص: ٣٩٨).

(٢) «هدي السَّاري» (ص: ٤١١).

هـ ـ ما سوى ذلك»[(١)]، انتهى كلام الأخ عوَّاد بتصرُّفٍ.

قلت: القسمُ الرَّابعُ الَّذي ذكره الأخ عوَّاد لي عليه ملاحظتان:

الأولى: عبارةُ ابنِ عَدِيٍّ جاءت عنه هكذا: «وقد روى عن جابر أحاديث صالحة رواه الأعمش عنه، ورواه عن الأعمش الثِّقات، وهو لا بأس به، وقد روى عن أبي سفيان هذا غير الأعمش بأحاديث مستقيمة»[(٢)]، لا كما نقلها عنه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «هدي السَّاري»، وبين العبارتين فرقٌ واضحٌ كما هو ملاحظ.

الثانية: نقلنا عن الحافظِ ابنِ حِبَّانَ ـ سابقاً ـ أنَّه قال في ترجمة طلحة بن نافع: «وكان الأعمشُ يُدلِّسُ عنه»[(٣)].

لذا؛ لا يصفى للأخ عوَّاد من الأقسام الخمسة غير أربعة، واللَّه أعلم.

● **مرتبتُـهُ:**

يقول الأخُ عوَّاد بن حسين: «وقد جعله الحافظُ في كتابه «تعريف أهل التقديس» من أصحاب المرتبة الثانية كما صنع العلائيُّ في «جامع التحصيل»، ولعلَّه سبق قلم من الحافظِ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ، فقد أعلَّ هو نفسه غير ما حديث بعَنْعَنَةِ الأعمشِ، بل جعله في كتابه «النُّكت على كتاب ابنِ الصَّلاح» من أصحاب المرتبة الثَّالثة، وهو الصَّواب، واللَّه أعلم، لا سيَّما أنَّ كتاب «النُّكت» متأخر عن كتابه «تعريف أهل التَّقديس»

(١) «روايات المُدلِّسين في صحيح مسلم» (ص:١١٠، ١١٥ ـ ١٣٥).
(٢) «الكامل» (٤/ ١١٣).
(٣) «الثِّقات» (٤/ ٣٩٣).

في التَّصنيف، فقد أشار في «النُّكت» إلى أنَّه أفرد المُدلِّسين في جزءٍ لطيفٍ، بل إنَّ الحافظَ ـ نفسه ـ دافع في «هدي السَّاري» عن بعض الأحاديث الَّتي جاءت في «البخاريِّ» مُعَنْعَنَةً أنَّها من طريق حفص بن غياث عن الأعمش، وذلك لأنَّ حفصاً كان يُميِّز بين ما صرَّح به الأعمش بالسَّماع وبين ما دلَّسه.

ممَّا سبق يتَّضح أنَّ جَعْله من المرتبة الثَّالثة أَوْلَى من الثَّانية، واللَّه أعلم»[١].

قلت: وإلى ذلك ذهب الدكتور مِسْفر ـ أيضاً ـ فجعله في المرتبة الثالثة[٢].

[ومن الأخطاء] ـ (مق، ٤) سليمان بن موسى، الأمويُّ مولاهم، الدِّمشقيُّ، الأَشْدقُ[٣].

قال ابنُ حِبَّانَ: «وقد قيل: إنَّه سمع جابراً، وليس ذلك بشيءٍ، تلك كلُّها أخبارٌ مُدلَّسةٌ»[٤].

قلت: ذكره الدكتور القريوتيُّ في المُدلِّسينَ لأجلِ كلامِ ابنِ حِبَّانَ السَّابق، وقد ذكرت في غير موضع أنَّ ابنَ حِبَّانَ كثيراً ما يستعمل هذه العبارة في كتابه «مشاهير علماء الأمصار» ويريد بها الإرسال، وهو ممَّن يتوسَّع في حدِّ التَّدليسِ، وممَّا يُؤيدُ ما ذكرنا أنَّ الذَّهبيَّ قال في ترجمة

(١) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ١٠٩).

(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٠٥).

(٣) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم:٦)، وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم:٩٥).

(٤) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٧٩).

سليمان بن موسى: «يروي عن جابرِ بنِ عبد اللَّه، وأبي أُمامة، ومالك بن يخامر، وأبي سيَّارة المُتعيِّ، وواثلة بن الأسقع، وغالبه مُرْسلٌ»[(١)]، لذا ذكره أصحاب كتب المراسيل في كتبهم، فذكره العلائيُّ[(٢)]، وولي الدِّين العراقيُّ[(٣)]، لهذا لا أراه داخلاً في جملة المُدلِّسين.

١١٤ ـ (خت، م، ٤) سِمَاك بن حرب بن أوس، الذُّهْليُّ، البكريُّ، الكوفيُّ[(٤)][ز].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثانية**

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «حديث: (فإنْ غُمَّ عليكم فأكملوا عدَّة شعبان ثلاثين، ولا تستقبلوا الشَّهر استقبالاً، ولا تَصِلُوا شعبان بصوم يومٍ من رمضان).

[رواه][(٥)] النَّسائيُّ من حديث سِمَاك بن حرب قال: دخلت على عكرمة في يوم شكٍّ وهو يأكل؛ فقال لي: هلمَّ، فقلت: إنِّي صائمٌ، فحلف لتفطرنَّ، قلت: سبحان اللَّه! وتقدَّمت وقلت: هات الآن ما عندك، قال: سمعت ابنَ عبَّاسٍ يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: (صوموا لرؤيته، فإنْ حال بينكم وبينه سحابة أو ظلمة؛ فأكملوا العدَّة ـ عدَّة شعبان ـ ثلاثين، ولا تستقبلوا الشَّهر استقبالاً، ولا تَصِلُوا رمضان بصوم يومٍ من شعبان).

ورواه ابنُ خُزيمةَ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ من هذا الوجه؛ وقالوا:

---

(١) «السِّير» (٥/ ٤٣٤).
(٢) «جامع التحصيل» (ص: ١٩٠).
(٣) «تحفة التحصيل» (ص: ١٣٧).
(٤) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (١٢/ ١١٥).**
(٥) زيادة يقتضيها السِّياق.

(فأكملوا العدَّة ثلاثين)، وهو من صحيح حديث سِمَاك لم يُدلِّس فيه، ولم يُلقَّن أيضاً، فإنَّه من رواية شعبة عنه، وكان شعبة لا يأخذ عن شيوخه ما دلَّسوا فيه، وما لُقِّنوا»[(١)].

قلت: كلامُ الحافظِ هذا يقتضي تدليس سِمَاكٍ، ولم أَرَ من أشارَ إلى تدليسِهِ قبل الحافظِ ابنِ حَجَرٍ.

١١٥ ـ سنان بن البختريِّ، المدينيُّ[(٢)][ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرجَ الخطيبُ البغداديُّ من طريق المُعلَّى بن مَهْدي قال: حدَّثنا سنان بن البختريِّ[(٣)] ـ شيخٌ من أهل المدينة قدم علينا بغداد ـ، عن عُبيد اللَّه بن أبي حميد ـ كذا قال ـ، عن نافع، عن ابنِ عمرَ؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «مَنْ قاد أعمى أربعين خطوة؛ غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه»[(٤)].

قال ابنُ الجوزيِّ: «فقوله: عُبيد اللَّه بن أبي حميد تدليسٌ، وإنَّما هو: محمَّد بن أبي حميد»[(٥)].

[ومن الأخطاء] ـ (ق) سُنَيْد بن داود، المِصِّيصيُّ، أبو عليٍّ، المُحْتسبُ، واسمه الحسين، وسُنَيْد لَقَبٌ غَلَبَ عليه[(٦)].

---

(١) «التلخيص الحبير» (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨).
(٢) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٩/ ٢١٤).**
(٣) جاء في «الموضوعات»: شيبان ابن البختري، وهو تصحيف.
(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢١٤).
(٥) «الموضوعات» (٢/ ١٧٧).
(٦) **انظر ترجمته»: تهذيب الكمال» (١٢/ ١٦١).**

قال ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ: «وأمَّا من روى عن ضعيف فأسقطه من الإسناد بالكلِّية فهو نوع تدليس، ومنه ما يُسمَّى التَّسوية، وهو أنْ يروي عن شيخ له ثقة، عن رجلٍ ضعيفٍ، عن ثقةٍ، فيُسقط الضَّعيف من الوسط، وكان الوليد بن مسلم، وسُنَيْد بن داود وغيرهما يفعلون ذلك»(١).

قلت: هذا الَّذي ذكره الحافظُ ابنُ رجبٍ عن سُنَيْدٍ ليس صحيحاً، فسُنَيْد لم يكن يُدلِّسُ تدليس التَّسويةِ، ولكنَّه كان يُلقِّن شيخه حجَّاج بن محمَّد المِصِّيصيَّ تدليس التَّسوية، فانظر الكلام على ذلك في ترجمة حجَّاج بن محمَّد في «**معجمنا**» هذا.

١١٦ ـ (م، ق) سويد بن سعيد بن سهل، الهرويُّ، أبو محمَّد، الحَدَثَانيُّ، الأنباريُّ(٢).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثالثة(٣)**

قال أبو بكرٍ الإسماعيليُّ: «في القلبِ من سويدٍ شيءٌ من جهةِ التَّدليسِ»(٤).

وقال البرقانيُّ: «سألت أبا بكرٍ الإسماعيليَّ عن ابنِ البَاغَنْدِيِّ أبي

(١) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٢٥).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ٢١)، و«التبيين» (رقم: ٣٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٢٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٢٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٥٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١١٧).

(٣) جعله الحافظ في «طبقات المدلِّسين» في الرَّابعة، أمَّا في «النُّكت» فجعله في الثَّالثة.

(٤) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٤١).

بكرٍ محمَّد بن محمَّد؟ فقال: لا أتَّهمه في قصدِ الكذبِ، ولكنَّه خبيثُ التَّدليسِ، ومُصَحِّفٌ أيضاً ـ أو قال: كثير التَّصحيفِ ـ، ثمَّ قال: حكى لي عن سويدٍ أنَّه كان يُدلِّسُ، قال الإسماعيليُّ: كأنَّه تعلَّمَ من سويدٍ التَّدليسَ»[١].

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ: «كان صدوقاً، وكان يُدلِّس يكثر ذاك ـ يعني التَّدليسَ ـ»[٢].

وقال سعيد بن عمرو البَرْذَعيُّ: «رأيت أبا زُرعةَ يُسيءُ المقول في سويد بن سعيد؛ وقال: رأيت منه شيئاً لم يعجبني، قلت: ما هو؟ قال: لمَّا قدمت مِصْرَ مررت به، فأقمت عنده؛ فقلت: إنَّ عندي أحاديث لابن وهبٍ، عن ضِمَام ليست عندك، فقال: ذاكرني بها، فأخرجت الكتب وأقبلت أذاكره فكلَّما كنت أذاكره كان يقول: حدَّثنا به ضِمَام، وكان يُدلِّسُ حديث حريز بن عثمان، وحديث نيار بن مكرم، وحديث عبد اللَّه بن عمرو: (زُرْ غِبّاً)، فقلت: أبو محمَّد لم يسمع هذه الثلاثة أحاديث من هؤلاء، فغضب، فقلت لأبي زُرْعة: فأيْش حالُه؟ قال: أمَّا كُتُبُهُ فصحاحٌ، وكنت أتتبَّعُ أصولَهُ وأكتبُ منها، فأمَّا إذا حدَّثَ من حفظِهِ فلا»[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٢١٣)، و«السِّير» (١٤/ ٣٨٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٤٠).

(٣) «أبو زُرعة وجهوده في السُّنَّة النَّبوية» (٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٩)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣٠).

(حرفُ الشِّينِ)

١١٧ ـ (م، د، س، ق) شِبَاك، الضَّبِّيُّ، الكوفيُّ، الأعمى[١].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الأولى**

وصفه الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ[٢].

وذكره الحاكمُ أبو عبد اللَّه في الجنسِ الثَّاني من المُدلِّسينَ[٣].

[ومن الأخطاء] ـ **(د، س، ق) شريح بن عُبيد بن شريح، الحضرميُّ، المقرائيُّ، أبو الطيِّبِ، الحِمْصيُّ[٤].**

قال الهيثميُّ: «ثقةٌ مُدلِّسٌ، اختُلِفَ في سماعِهِ من الصَّحابةِ لتدليسِهِ»[٥].

قلت: لم يصفه أحدٌ بالتَّدليسِ، وإنَّما ذكروا أنَّه كثيرُ الإرسالِ، فقد قيل لمحمَّد بن عوف: «هل سمع من أبي الدَّرداء؟ فقال: لا، فقيل

(١) «جامع التحصيل» (رقم:٢٢)، و«التبيين» (رقم: ٣٥)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٣)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٥)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٢٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٥٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٣٢).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٣٨).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٥).

(٤) «الملحق الثاني على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم:٨) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١١٨).

(٥) «مجمع الزوائد» (١/ ٨٨).

له: فسمع من أحدٍ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ؟ قال: ما أظنُّ ذلك؛ وذلك لأنَّـه لا يقـول في شيءٍ من ذلك سمعت، وهو ثقـةٌ»[١]، وقال الحافـظُ في «التقريب»: «وكان يُرسل كثيراً»، لذا ذكروه في كتب المراسيل.

١١٨ ـ (خت، م، ٤) شَريك بن عبد اللَّه بن أبي شريك، النَّخَعيُّ، أبو عبد اللَّه، الكوفيُّ، القاضي[٢].

● نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ

● المرتبة : الثانية

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.

قال يزيد بن هارون: «لم أَرَ أحداً من أهلِ الكوفةِ إلَّا وهو يُدلِّسُ إلَّا مِسْعَراً وشريكاً»[٣]، وذكر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ أنَّه كان يتبرَّأُ من التَّدليسِ[٤]، ومع هذا فقد وُصِفَ بالتَّدليسِ:

وصفه به الدَّارقطنيُّ[٥].

وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «كان يُدلِّسُ»[٦].

وقال أبو الحسن بن القطَّان: «وشريكٌ مختلفٌ فيه، وهو

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٨٩).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ٢٣)، و«التبيين» (رقم: ٣٦)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٥٦)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩، ٦٥١)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٢٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٥٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٩٦).

(٣) «الكفاية» (ص: ٣٦١)، و«التمهيد» (١/ ٣٣).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٦٧).

(٥) المرجع السَّابق.

(٦) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٩٦).

مُدلِّسٌ»[(١)]، وقال مرَّةً: «مشهورٌ بالتَّدليسِ»[(٢)].

وقال ابنُ حَزْمٍ: «شريكُ بنُ عبد اللَّه القاضي وهو مُدلِّسٌ، يُدلِّسُ المنكرات عمَّن لا خيرٍ فيه إلى الثِّقات»[(٣)].

وقال العلائيُّ: «وليس تدليسه بالكثيرِ»[(٤)].

❖ **ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.**

قال ابنُ حِبَّانَ ـ في ترجمة محمَّد بن عُبيد اللَّه العَرْزَميِّ ـ: «وهو الَّذي يروي عنه شريك ويقول: حدَّثني محمَّد بن سليمان العَرْزَميُّ ـ ينسبه إلى جدِّه حتَّى لا يُعرف ـ»[(٥)].

وقال الحافظُ ابنُ رَجَبٍ: «كان شريكٌ ينسبه إلى جدِّه تدليساً؛ فيقول: محمَّد بن أبي سليمانٍ»[(٦)].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «كان شريكٌ إذا حدَّث عنه نَسَبَهُ إلى جدِّهِ يُدلِّسُهُ، ذكرَ ذلك البُخاريُّ»[(٧)].

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ١٢٢).
(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٣٤).
(٣) «المحلى» (١٠/ ٣٣٣)، وانظر أيضاً: (٨/ ٢٦٣) و (٩/ ١٧١).
(٤) «جامع التحصيل» (ص: ١٠٧).
(٥) «المجروحين» (٢/ ٢٤٦).
(٦) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٥٧٠).
(٧) «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٨٠).

١١٩ ـ (ع) شُعبة بن الحجَّاج بن الورد، العَتَكيُّ مولاهم، أبو بِسْطام، الواسطيُّ، ثمَّ البَصْريُّ(١).

● نوع التدليس: الإسناد ـ ولا يثبت عليه ـ، الشُّيوخ

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.

عُرِفَ شُعبة بتشدُّدِهِ في التَّدليسِ وذمِّهِ له، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «وكان شُعبة يتشدَّد في التَّدليسِ»(٢)، وقال أبو داودَ: «رأيت رجلاً يقول لشعبة: قُلْ حدَّثني أو أخبرني، فقال له شُعبة: فقدتك وعدمتك؛ وهل جاء بهذا أحدٌ قبلي؟!»(٣)، وقال الحافظُ أبو زُرْعةَ الرَّازيُّ: «وشُعْبَةُ لا يُدلِّسُ ولا يُرْسلُ»(٤)، وقال الحافظُ العلائيُّ: «وهو بريءٌ من التَّدليسِ بالكلِّيةِ، وكان يُشدِّد فيه»(٥).

قلت: ولكنَّ البعضَ نَسَبَهُ إلى التَّدليسِ، ولم يثبت ذلك عليه، فقد قال أبو الفرج المعافى النَّهروانيُّ: «كان شُعبة يُنكرُ التَّدليسَ ويقول فيه ما يتجاوز الحدَّ، مع كثرة روايته عن المُدلِّسين، ومشاهدته من كان مُدلِّساً من الأعلامِ؛ كالأعمشِ والثوريِّ، وغيرهما، ....، ومع ذلك فقد وجدنا لشُعبة مع سوء قوله في التَّدليس تدليساً في عدَّة أحاديث رواها، وجمعنا ذلك في موضعٍ آخر»(٦).

---

(١) **ذكره الحافظ ابن حجر في آخر «طبقات المدلِّسين» (ص:١٤٩) وعدَّه من غرائبه، وانظر: «النُّكت» (٢/٦٢٨).**
(٢) «العلل ـ رواية المرُّوذيِّ وغيره» (نص: ٣٦)، و«بحر الدَّم» (نص: ٤٣٧).
(٣) «الجرح والتعديل» (١/١٦٦).
(٤) «السِّير» (١٣/٧٩).
(٥) «جامع التحصيل» (ص: ١٩٦).
(٦) «النُّكت» (٢/٦٢٨ ـ ٦٢٩).

وقد تصدَّى الحافظُ ابنُ حَجَرٍ للدِّفاع عنه، وردِّ ما نُسِبَ إليه؛ فقال: «وما زلتُ مُتعجِّباً من هذه الحكايةِ، شديد التلفت إلى الوقوف على ذلك، ولا أزداد إلَّا استغراباً لها واستبعاداً، إلى أنْ رأيت في «فوائد أبي عمرو بن أبي عُبيد اللَّه بن مَنْدَه» ـ ثمَّ ساق بإسناده إلى ابنِ مَنْدَه ـ قال: حدَّثنا أبو عمر عبد اللَّه بن محمَّد بن أحمد بن عبد الوَّهاب ـ إملاءً ـ، حدَّثنا أبو عبد اللَّه أحمد بن موسى بن إسحاق، حدَّثنا أحمد بن محمَّد بن الأصفر، حدَّثنا النُّفَيْليُّ، حدَّثنا مسكين بن بكير، حدَّثنا شُعبة؛ قال: سألت عمرو بن دينار عن رفع الأيدي عند رؤية البيت؟ فقال: قال أبو قزعة: حدَّثني مهاجر المكِّيُّ أنَّه سأل جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنه: أَكُنتم ترفعون أيديكم عند رؤية البيت؟ فقال: قد كنَّا مع رسول اللَّه ﷺ فهل فعلنا ذلك؟

قال الأصفر: ألقيته على أحمد بن حنبل، فاستعادني، فأعدته عليه؛ فقال: ما كنت أظنّ أنَّ شُعبة يُدلِّس؛ حدَّثنا محمَّد بن جعفر، عن شعبة، عن أبي قزعة بأربعة أحاديث هذا أحدها ـ يعني ليس فيه عمرو بن دينار ـ.

قلت: هذا الَّذي قاله أحمد على سبيلِ الظنِّ، وإلَّا فلا يلزمُ من مجردِ هذا أنْ يكون شُعبة دلَّس هذا الحديث، لجواز أنْ يكون سمعه من أبي قزعة بعد أنْ حدَّثه عمرو عنه، ثمَّ وجدته في «السُّنن» لأبي داود عن يحيى بن معين، عن غُنْدر، عن شُعبة؛ قال: سمعت أبا قزعة . . .، فذكره، فثبت أنَّه ما دلَّسه، والظَّاهر الَّذي زعم المعافى أنَّه جمعه كلَّه من هذا القبيل، وإلَّا فشعبة من أشدِّ النَّاس تنفيراً عنه»(١).

وقال الحافظُ ـ أيضاً ـ: «وكيف يظنُّ بشُعبة التَّدليس وهو القائل: لأنْ أخرَّ من السَّماءِ أحبُّ إليَّ من أنْ أقول: عن فلانٍ؛ ولم أسمعه منه،

(١) «النُّكت» (٢/ ٦٢٩ ـ ٦٣٠)، و«طبقات المدلِّسين» (ص: ١٤٩ ـ ١٥١).

وهو القائل: لأنْ أزني أحبُّ إليَّ من أنْ أُدلِّس»[١].

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال ابنُ الجنيدِ: سمعت يحيى بن معين يقول: «روى شُعبة عن جابرٍ الجُعْفيِّ، وعن الحسن بن عُمارة، إلَّا أنَّه لا يُسمِّيه؛ يقول: رجلٌ، عن الحكم، عن مجاهد»[٢].

قلت: وهذا النَّوعُ من التَّدليسِ لا يضرُّه ولا يشينه، وقد وقع في ذلك أئمَّةٌ كبارٌ، ولم يسلم منه إلَّا من رحم اللَّه، والنَّاظر في كتاب: «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» للخطيبِ البغداديِّ يُدرك ما أشرنا إليه، واللَّه المستعان.

ولم أدخله في «**معجمي**» هذا إلَّا للذَّبِّ عنه، والذَّودِ عن حياضِهِ؛ ليس إلَّا، لذا لم أصنِّفه في مرتبةٍ من مراتبِ المُدلِّسين؛ لعدم دخوله في زمرتهم.

١٢٠ ـ (د) شُعيب بن أيوب بن زُريق، أبو بكرٍ، الصَّريفِينيُّ، الواسطيُّ، القاضي[٣].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثالثة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «يُخْطِئ ويُدلِّسُ، كلُّ ما في حديثه من المناكير مُدلَّسة»[٤].

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٥١).

(٢) «سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين» (نص: ٧٨٦).

(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٢٤)، و«التبيين» (رقم: ٣٧)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٥)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٢٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٥٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١١٩).

(٤) «الثِّقات» (٨/ ٣٠٩).

ووصفه الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ(١).

١٢١ ـ شُعيب بن عبد اللَّه، النّهْميُّ(٢).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الخامسة**

قال عليُّ بن عبد اللَّه المدينيُّ: «حدَّثني حسين الأشقر؛ قال: حدَّثنا شُعيب بن عبد اللَّه النّهْميُّ، عن أبي عبد اللَّه، عن نوف؛ قال: بِتُّ عند عليٍّ . . .، فذكر كلاماً، قال ابنُ المدينيِّ: فحدَّثني حسين، فقلت لحسين: ممَّن سمعته؟ فقال: حدَّثنيه شُعيب، عن أبي عبد اللَّه، عن نوفٍ، فقلت: مَنْ حدَّثك بهذا؟ قال: أبو عبد اللَّه الجصَّاص، قلت: عَنْ مَنْ؟ قال: عن حمَّادٍ القصَّار، فلقيت حمَّاداً؛ فقلت: مَنْ حدَّثك بهذا؟ قال: بلغني عن فرقدٍ السَّبَخيِّ، عن نوفٍ، فإذا هو قد دَلَّس عن ثلاثة، والحديثُ ـ بعد ـ منقطعٌ، وأبو عبد اللَّه الجصّاص مجهول، وحمَّاد القصَّار لا يُدرى من هو، وبلغه عن فرقد، وفرقد لم يدرك نوفاً ولا رآه»(٣).

قلت: جعله الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في المرتبة الثَّالثة، أمَّا الدكتور مِسْفر فقد جعله في المرتبة الخامسة، وهو الأَوْلى بالصَّوابِ؛ لجهالته، واللَّه أعلم.

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٨٧).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم:٧٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٦٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٢٠٢).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٥ ـ ١٠٦)، و«تاريخ دمشق» (٦٢/٣٠٦ ـ ٣٠٧).

١٢٢ ـ (٤) شُعيب بن محمَّد بن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، الحجازيُّ، السَّهْميُّ[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبـة: الثانيـة**

اخْتُلِفَ في سماعِهِ من جدِّهِ عبد اللَّه بن عمرو على قولين:

القولُ الأوَّلُ: أنَّـه لم يسمعْ منه:

قال يحيى بن معين: «إنَّه وجدَ كتابَ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرو فحدَّثَ منه»[٢].

وقال أحمد بن حنبل: «ويُقالُ: إنَّ شُعيباً حدَّثَ من كتابِ جدِّه، ولم يسمعه منه»[٣].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «ويُقال: إنَّ شُعيب بن محمَّد سمع جدَّه، وليس ذلك عندي بصحيحٍ»[٤].

وقال الحاكمُ: «وشُعيبٌ لم يسمع من جدِّه عبد اللَّه بن عمرو»[٥].

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم:٥٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٥٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٩٧).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٦٨).

(٣) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص:٩٠ ـ رقم:٣٢٩).

(٤) «الثِّقات» (٤/ ٣٥٧)، وقال في «المجروحين» (٢/ ٧٢): «فإنَّ شُعيباً لم يَلْقَ عبد اللَّه».

(٥) «المستدرك» (١/ ١٩٧).

القولُ الثَّاني: أنَّـه سمـعَ منه:

قال محمَّدُ بنُ عليٍّ الورَّاقُ: «قلت لأحمد بن حنبل: عمرو بن شُعيب سمع من أبيه شيئاً؟ قال: يقول: حدَّثني أبي، قال: قلت: فأبوه سمع من عبد اللَّه بن عمرو؟ قال: نعم؛ أُراه قد سمع منه»(١).

وقال أحمد بن تميم: «قلت لأبي عبد اللَّه محمَّد بن إسماعيل البخاريِّ: شُعيب والد عمرو بن شُعيب سمع من عبد اللَّه بن عمرو؟ قال: نعم»(٢)، وإلى ذلك ذهب أيضاً تلميذه الترمذيُّ(٣).

وقال أبو بكرٍ النَّيْسابوريُّ: «هو عمرو بن شُعيب بن محمَّد بن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، وقد صحَّ سماع عمـرو بن شُعيب عن أبيـه شُعيب، وصحَّ سماع شُعيب من جـدِّه عبد اللَّه بن عمرو»(٤).

وقال الذَّهبيُّ: «... لأنَّ شعيباً ثبت سماعه من عبد اللَّه، وهو الَّذي ربَّاه، حتَّى قيل: إنَّ محمَّداً مات في حياة أبيه عبد اللَّه، فَكَفَلَ شُعيباً جدُّه عبد اللَّه»(٥).

---

(١) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ٥٠)، و«المستدرك» (٢/ ٤٧)، و«معرفة السُّنن والآثار» (١/ ٤٠٥ ـ رقم: ١٠٩٩).

(٢) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ٥١)، وانظر: «العلل الكبير» للترمذيِّ (ص: ١٠٨)، و«السُّنن» له (٢/ ١٤٠).

(٣) «سنن الترمذيِّ» (٣/ ٣٣).

(٤) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ٥٠)، و«معرفة السُّنن والآثار» (١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦، رقم: ١٠٩٩).

(٥) «الميزان» (٣/ ٢٦٦).

وقال العلائيُّ: «الأصحُّ أنَّه سمع من جدِّه عبد اللَّه بن عمرو، وابنِ عمر، وابنِ عبَّاسٍ ـ رضي اللَّه عنهم ـ»[١].

وذكرَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ عن ابنِ المدينيِّ، والدَّارقطنيِّ، وأحمد بن سعيد الدَّارميِّ، أنَّهم جزموا بسماع شُعيبٍ من جدِّه[٢].

قلت: وممَّا يشهدُ على صحَّةِ سماعِهِ من جدِّه ما أخرجه الدَّارقطنيُّ في «سننه» (٣/ ٥٠ ـ ٥١)، ـ ومن طريقه: الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٦٥) ـ من طريق محمَّد بن عُبيد الطَّنافسيِّ، حدَّثنا عُبيد اللَّه بن عمر، عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه؛ أنَّ رجلاً أتى عبد اللَّه بن عمرو يسأله عن مُحْرِمٍ وقع بامرأةٍ؛ فأشار إلى عبد اللَّه بن عمر؛ فقال: اذهب إلى ذلك فاسألْه، قال شُعيبٌ: فلم يعرفه الرَّجل، فذهبت معه، فسأل ابن عمر؛ فقال: بَطَلَ حَجُّكَ، قال: فقال الرَّجلُ: أفأقعد؟ قال: بل تخرج مع النَّاس، وتصنع ما يصنعون، فإذا أدركت قابلاً فَحُجَّ واهْدِ، فرجع إلى عبد اللَّه بن عمرو فأخبره، ثمَّ قال له: اذهبْ إلى ابنِ عبَّاسٍ فاسأله، قال شُعيبٌ: فذهبت معه فسأله؛ فقال له مثل ما قال له عبد اللَّه بن عمر، فرجع إلى عبد اللَّه بن عمرو فأخبره بما قال ابنُ عبَّاسٍ، ثمَّ قال: ما تقول أنت؟ قال: أقول مثل ما قالا.

قلت: وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وفيه دلالةٌ على سماعِ شُعيبٍ من جدِّه عبد اللَّه بن عمرو، ومن ابن عمر، وابن عبَّاسٍ، كما ذهب إلى ذلك العلائيُّ في كلامه السَّابق، ولعلَّ هذا الحديث هو مستنده في ذلك.

---

(١) «جامع التحصيل» (ص: ١٩٦).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٦٨).

قال الحاكمُ ـ عَقِبَ الحديثِ ـ: «هذا حديثُ ثقاتٍ، رواته حفَّاظٌ، وهو كالأخذِ باليدِ في صحَّةِ سماعِ شُعيب بن محمَّد عن جدِّه عبد اللَّه بن عمرو»، وقال البيهقيُّ: «هذا إسنادٌ صحيحٌ، وفيه دليلٌ على صحَّةِ سماعِ شُعيب بن محمَّد بن عبد اللَّه من جدِّه عبد اللَّه بن عمرو»(١)، وقال الشَّيخ أحمد شاكر: «وهذا صحيحٌ صريحٌ في سماعِ شُعيبٍ من جدِّه عبد اللَّه بن عمرو، وأنَّه كان يُجالسه، ويُجالسُ الصَّحابة في عصرِهِ»(٢).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقد صرَّحَ بسماعه من جدِّه في أحاديث قليلة، فإنْ كان الجميع صحيحة؛ وُجِدَتْ صورة التَّدليسِ»(٣).

١٢٣ ـ (م، د، س) شيبــان بن فَرُّوخ ـ أبي شَيْبَة ـ، الحَبَطــيُّ مولاهم، أبو محمَّــدٍ، الأُبُلِّيُّ(٤) [ز].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

ذكر ابنُ عَدِيٍّ في ترجمة عثمان بن مِقْسم ثلاثة أحاديث من طريق شيبان بن فرُّوخ يقول فيها: حدَّثنا أبو سلمة الكِنْديُّ.

ثمَّ قال: «وأبو سلمة الكِنْديُّ هو: عثمان بن مِقْسم، وشيبان يُكْنِيه لضعفه»(٥).

❁ ❁ ❁

---

(١) «السُّنن الكبرى» (٥/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

(٢) «سنن الترمذي» (٢/ ١٤٢ ـ الحاشية)، وقد أثبت سماع شُعيب من جدِّه ببحثٍ نافع ماتع، فانظره لِزاماً.

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٦٨).

(٤) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٩٨).**

(٥) «الكامل» (٥/ ١٥٧).

(حرفُ الصَّادِ)

١٢٤ ـ (د) صالح بن أبي الأَخْضَر، اليَمَاميُّ، مولى هشام بن عبد الملك، البَصْريُّ[١].

● **نوع التدليس: الصِّيَغ**

● **المرتبة : الخامسة**

قال يحيى بن سعيد القطَّان: «كنَّا عند شُعبة أنا وصالح بن أبي الأَخْضَر وعبد اللَّه بن عثمان؛ فسألته عنه، فقال لي ـ من غير أنْ يغضبه إنسان ـ: لا أدري سمعته من الزُّهريِّ أو قرأته، قال يحيى: ثمَّ قال لنا بعد ذلك: منه ما حدَّثني، ومنه ما قرأت على الزُّهريِّ، ومنه ما سمعت، ومنه ما وجدت في كتاب، فلست أفصل ذا من ذا، قال يحيى: وكان قدم علينا قبل ذلك فيقول: حدَّثنا الزُّهريُّ، حدَّثنا الزُّهريُّ»[٢].

وقال عمرو بنُ عليٍّ: «سمعت معاذ بن معاذ ـ وذكر صالح بن أبي الأَخْضَر ـ فقال: سمعته يقول: سمعت من الزُّهريِّ، وقرأت عليه، فلا أدري هذا من هذا، فقال يحيى ـ وهو إلى جنبه ـ: لو كان هذا هكذا كان

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم:١٣٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٦١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٠٣).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٤)، و«الكامل» (٤/ ١٣٨٢)، و«معرفة علم الحديث» (ص: ١٠٨).

جيِّداً: سمع وعرض[١]، [ولكنَّه سمع وعرض][٢] ووجد شيئاً مكتوباً، فقال: لا أدري هذا من هذا»[٣].

وقال محمود بن غيلان: «حدَّثنا وهب بن جرير وسألته عن صالح بن أبي الأَخْضَر؟ فقال: كان سمع وقرأ، فلا يخلص بعضه من بعض»[٤].

وقال المرُّوْذيُّ: «لم يرضه ـ أي الإمام أحمد بن حنبل ـ وقال: كان يحيى لا يُحدِّث عنه، وقال: حدَّثهم بأحاديث؛ ثمَّ قال: لم أسْمَعْهَا»[٥].

وقال أبو زُرْعة: «ضعيفُ الحديثِ، كان عنده عن الزُّهريِّ كتابين: أحدهما عَرْض، والآخر مُناولة، فاختلطا جميعاً، فلا يعرف هذا من هذا»[٦].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «اختلط عليه ما سمع من الزُّهريِّ بما وجد عنده مكتوباً، فلم يكن يُميِّز هذا من ذاك»[٧].

---

(١) جاء في «الضُّعفاء» للعقيليِّ: والعرض، والتصويب من «تهذيب التهذيب» و«المجروحين» (١/ ٣٦٨).
(٢) سقطت من «الضُّعفاء» واستدركناها من «تهذيب التهذيب».
(٣) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ١٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٣٣).
(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٥).
(٥) «العلل ـ رواية المرُّوذيِّ وغيره» (نص: ١٣٠)، و«بحر الدَّم» (نص: ٤٥٣).
(٦) «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٥).
(٧) «المجروحين» (١/ ٣٦٨).

١٢٥ ـ (د، ت، س) صفوان بن صالح بن صفوان، الثَّقفيُّ مولاهم، أبو عبد الملك، الدِّمشقيُّ[(١)].

- **نوع التدليس: التَّسوية**
- **المرتبة: الثالثة**

قال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديث الثِّقات الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «الجنسُ السَّادسُ: أقوامٌ من المتأخِّرين قد ظهروا يُسوُّون الأخبار، فإذا كان بين الثِّقتين ضعيف، واحتمل أنْ يكون الثِّقتان رأى أحدهما الآخر؛ أسقطوا الضَّعيف من بينهما حتَّى يتَّصل الخبر، فإذا سمع المستمع خبراً سام[(٢)] رواته ثقات اعتمد عليه، وتوهَّم أنَّه صحيح، كبقيَّة بن الوليد قد رأى عُبيد اللَّه بن عمر، ومالك بن أنس، وشُعبة بن الحجَّاج، وسمع منهم، ثمَّ سمع من أقوامٍ ضعفاء عنهم، فيروي الرواة عنه أخباره، ويُسقطون الضُّعفاء من بينهم حتَّى يتَّصل الخبر، في جماعة مثل هؤلاء يكثر عددهم.

سمعت ابنَ جَوْصا يقول: سمعت أبا زُرْعة الدِّمشقيَّ يقول: كان صفوان بن صالح، ومحمَّد بن المُصَفَّى يُسوِّيان الحديث»[(٣)].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «يعني يُدلِّسانِ تدليسَ التَّسويةِ»[(٤)].

❁ ❁ ❁

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٦٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٢٠).

(٢) جاء في الأصل: خبر أسام، والصَّواب ما أثبتناه.

(٣) «المجروحين» (١/ ٩٤).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٥).

(حرفُ الضَّادِ)

١٢٦ ـ (٤) الضَّحَّاك بن مُزاحم، الهلاليُّ، أبو القاسم، ويُقال: أبو محمَّد، الخُراسانيُّ[١].

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «وقيل: كان يُدلِّسُ»[٢].

قلت: المعروفُ عنه كثرةُ الإرسالِ، وهو مذكورٌ في كتبِ المراسيلِ، فلعلَّ الذَّهبيَّ قصد بنقله السَّابق إرسالَهُ، فهو ممَّن يتوسَّعُ في حدِّ التَّدليسِ، واللَّه أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) «التدليس في الحديث» (رقم: ١٢١).
(٢) «السِّير» (٤/ ٥٩٩).

(حرفُ الطَّاءِ)

١٢٧ ـ (ع) طاووس بن كَيْسان، اليمانيُّ، أبو عبد الرحمن، الحِمْيريُّ مولاهم، الجَنَديُّ(١).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبــة : الأولـى**

قال العلائيُّ: «وذكره حسينٌ الكَرَابيسيُّ في أثناء كلامٍ له أنَّه أخذ عن عكرمة كثيراً من علم ابنِ عبَّاسٍ، وكان يُرسله بعد ذلكً عنه، وهذا يقتضي أنْ يكون مُدلِّساً، ولم أَرَ أحداً وصفه بذلك»(٢).

١٢٨ ـ (ع) طلحة بن نافع، القرشيُّ مولاهم، أبو سفيان، الواسطيُّ، الإسكاف، نزل مكَّة(٣).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبــة : الثَّالثـة**

قال عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْديٍّ: «كان شُعبة يرى أنَّ أحاديث أبي

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٢٦)، و«التبيين» (رقم: ٣٨)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٢٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٦٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٣٣).

(٢) «جامع التحصيل» (ص: ١٠٧).

(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٢٥)، و«التبيين» (رقم: ٣٩)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٢٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٦٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٢٢).

سفيان عن جابرٍ إنَّما هو كتاب سليمانٍ اليشكريِّ»[١].

وقال يحيى بن معين: حدَّثنا وكيعٌ؛ قال: سمعت شُعبة يقول: «حديثُ أبي سفيان عن جابرٍ إنَّما هي صحيفةٌ»[٢].

وقال أبو حاتمٍ: «جالس سليمان اليشكريُّ جابراً؛ فسمع منه وكتب عنه صحيفة، فتُوفِّي، وبقيت الصَّحيفة عند امرأته، فروى أبو الزُّبير وأبو سفيان والشَّعْبيُّ عن جابرٍ ـ وهم قد سمعوا من جابرٍ ـ وأكثره من الصَّحيفة، وكذلك قتادة»[٣].

وقال شعبة: «لم يسمع أبو سفيان من جابرٍ إلَّا أربعة أحاديث»[٤].

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «أبو سفيان لم يسمع من جابرٍ إلَّا أربعة أحاديث»[٥].

وقال الإمامُ البُخاريُّ: «وكان يزيد أبو خالدٍ الدَّالانيُّ يقول: أبو سفيان لم يسمع من جابرٍ إلَّا أربعة أحاديث، وما يدريه، أَوَلَا يرضى أنْ ينجو رأساً برأسٍ حتَّى يقول مثل هذا»[٦].

وقال الحاكمُ: «فمن المدلِّسين من دلَّسَ عن الثِّقاتِ الَّذين هم في

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، و«العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ١٣٧)، و«معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٢) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٤٤٥٨)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ١٠٠)، و«الكفاية» (ص: ٣٥٥).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦)، وانظر أيضاً: «المراسيل» (ص: ١٠٠).

(٤) المرجع السَّابق.

(٥) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٤ ـ ٢٥).

(٦) «العلل الكبير» للترمذيِّ (ص: ٣٨٨).

الثِّقة مثل المُحدِّث أو فوقه أو دونه؛ إلَّا أنَّهم لم يخرجوا من عداد الَّذين يُقبل أخبارهم، فمنهم من التَّابعين: أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دِعَامة، وغيرهما»(١).

يقول الأخ عوَّاد بن حسين الخلف: «فنلاحظ أنَّ هذا التَّدليس ـ خاصَّةً عن جابرٍ ـ لا يضرُّ؛ لأنَّه تدليسٌ عن ثقةٍ، فالواسطة معروفة وهو: سليمان اليشكريُّ، وهو ثقـةٌ، يُؤيِّد ذلك قول الحاكمِ، ...، ممَّا تقدَّم يتبيَّن لنا أنَّ الأحاديث الَّتي عنعن فيها طلحة بن نافع عن جابرٍ محمولة على الاتِّصال»(٢).

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «لم يخرج البُخاريُّ له سوى أربعة أحاديث عن جابرٍ، وأظنُّها الَّتي عناها شيخه عليُّ بنُ المدينيِّ؛ منها: حديثان في الأشربةِ ـ قرنه بأبي صالحٍ ـ، وفي الفضائل حديث: «اهتزَّ العرشُ» كذلك، والرَّابع في تفسير سورة الجمعة ـ قرنه بسالم بن أبي الجعد ـ»(٣).

❁ ❁ ❁

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣ ـ ١٠٤).
(٢) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ١٦٣).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٥)، و«هدي السَّاري» (ص: ٤١١).

(حرف الظَّاء)

ليس فيـــه شـــيءٌ.

❁ ❁ ❁

(حرفُ العيـنِ)

[ومن الأخطاء] ـ (ع) عاصم بن عمر بن قتادة بن النُّعمان، الأوسيُّ، الأنصاريُّ، أبو عمر، المدنيُّ(١).

أخرجَ الحاكمُ أبو عبد اللَّه من طريق عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاريِّ، عن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاريِّ؛ أنَّ رسول اللَّه ﷺ بعثه ساعياً، فقال أبوه: لا تخرج حتَّى تحدث برسول اللَّه ﷺ عهداً، فلمَّا أراد الخروج أتى رسول اللَّه ﷺ؛ فقال له رسول اللَّه ﷺ: «يا قيس، لا تأتي يوم القيامة على رقبتك بعير له رغاء، . . .» الحديث.

قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ ولم يخرِّجاه، وله شاهدٌ مختصرٌ على شرطِ الشَّيخين»(٢).

وقد تعقَّبه الذَّهبيُّ بقوله: «بل منقطعٌ؛ عاصم لم يدرك قيساً»(٣).

قلت: ولأجلِ كلامِ الذَّهبيِّ هذا أورده الدكتور القريوتيُّ ضمن «ملحقه الأوَّل على تعريف أهل التقديس» معتبراً إيَّاه من المدلِّسين، مع أنَّ برهان الدِّين الحَلَبيَّ ـ قبله ـ ذكر هذا الحديث وكلام الذَّهبيِّ عليه، ونبَّه أنَّ هـذا صورته صـورة إرسالٍ ولا تدليس فيـه؛ فقال: «ذكر له الحاكمُ في «المستدرك» حديثاً في الزَّكاة عن قيس بن سعد بن عبادة في

(١) «التبيين» (رقم: ٤٠)، و«الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٦٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٣٤).
(٢) «المستدرك» (١/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩).
(٣) «المستدرك» (١/ ٣٩٩ ـ الحاشية).

بعثه ساعياً، ثمَّ قال: على شرطِ مسلمٍ، قال الذَّهبيُّ عقبه: بل منقطعٌ؛ عاصم لم يدرك قيساً. انتهى، وإذا كان كذلك فقد تقدَّم أنَّ هذا إرسالٌ ظاهرٌ وليس بتدليسٍ على الأصحِّ، ولا ينبغي أنْ يُذكر عاصم مع المدلِّسين»[١].

١٢٩ ـ (ع) عامر بن شَراحيل بن عبد بن ذي كِبَار، أبو عمرو، الهَمْدانيُّ، الشَّعْبيُّ، الكوفيُّ[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثَّانية**

سُئلَ الإمامُ الدَّارقطنيُّ: «سمع الشَّعْبيُّ من عليٍّ؟ فقال: سمع منه حرفاً، ما سمع غير هذا»[٣]ـ يعني حديث الشَّعْبيِّ عن عليٍّ حين جلد في الزِّنا مُحصناً ثمَّ رجمه ـ.

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ: «جالس سليمان اليشكريُّ جابراً؛ فسمع منه وكتب عنه صحيفةً، فتُوفِّي، وبقيت الصَّحيفة عند امرأته، فروى أبو الزُّبير وأبو سفيان والشَّعبيُّ عن جابرٍ ـ وهم قد سمعوا من جابرٍ ـ وأكثره من الصَّحيفةِ، وكذلك قتادة»[٤].

وقال الدَّارقطنيُّ: «لم يسمع من ابنِ مسعودٍ؛ وإنَّما رآه رؤيةً»[٥].

(١) «التبيين» (ص: ١٢٠).
(٢) «التدليس في الحديث» (رقم: ٩٨)، وهو من زياداته.
(٣) «علل الدَّارقطنيِّ» (٤/ ٩٧).
(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦).
(٥) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٠).

يقول الدكتور مِسْفر: «ذكر المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» أنَّه روى عن جابر سبعة عشر حديثاً، وروى عن عليٍّ أربعة أحاديث، وعن عبد اللَّه بن مسعود حديثين، فإذا كان لم يسمع من عليٍّ إلَّا حديثاً واحداً، ثمَّ روى عنه أربعة، ولم يسمع من ابنِ مسعودٍ شيئاً إنَّما رآه رؤية، ثمَّ روى عنه حديثين، فهذان دليلان يؤكِّدان وقوعه في التَّدليسِ، ثمَّ إنَّ ما قدَّمناه من روايته عن جابرٍ من صحيفة سليمان اليشكريِّ يؤكِّدُ ذلك أيضاً، وقد ذكر ابنُ أبي حاتمٍ في «المراسيل» والحافظُ في «التهذيب» جماعة روى عنهم ممَّن أدركهم ولم يسمع منهم، ولم أجد أحداً وصفه بالتَّدليسِ، لكن ما تقدَّم يقتضي وصفه به، لكنَّه لإمامته من أهل المرتبة الثَّانية، واللَّه أعلم»(١).

عامر بن عبد اللَّه بن مسعود، أبو عُبيدة، يأتي في الكُنى.

١٣٠ ـ (خت، ٤) عبَّاد بن منصور، النَّاجي، أبو سلمة، البَصْريُّ، القاضي(٢).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الرَّابعة**

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: سمعت يحيى بن سعيد القطَّان يقول: «قلت لعبَّاد بن منصور النَّاجي: سَمِعْتَ: (ما مررت بملإٍ من الملائكة) و(النَّبيّ ﷺ كان يكتحل ثلاثاً)؟ فقال: حدَّثني ابن أبي يحيى، عن داود بن

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٧٦).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ٢٧)، و«التبيين» (رقم: ٤١)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٢١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٢٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٦٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٦٩).

حصين، عن عكرمة، عن ابنِ عبَّاسٍ»[١].

وقال ابنُ أبي حاتمٍ: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه زياد بن الرَّبيع، عن عبَّاد بن منصور، عن عكرمة، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: (ما مررتُ بملإٍ من الملائكةِ ليلة أُسريَ بي إلَّا كلّهم يقول لي: عليك بالحجامة يا محمَّد)؟، فقال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ، قال أبي: يُقَالُ: إنَّ عبَّاد بن منصور أخذ جُزءاً من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بنِ حصين، عن عكرمة، عن ابنِ عبَّاسٍ، فما كان من المناكير فهو من ذاك»[٢].

وقال مهنَّا عن أحمد: «وكان يُدلِّسُ»[٣].

وقال البُخاريُّ: «عبَّاد، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود، عن عكرمة، وربَّما دلَّسها فجعلها عن عكرمة»[٤].

وقال الآجريُّ: «سُئل أبو داود: سمع عبَّاد من عكرمة؟ قال: شيئاً، والبقيَّة لم يسمعها»[٥].

وقال أبو حاتم: «كان ضعيفَ الحديثِ، يُكْتَبُ حديثُهُ، ونرى أنَّه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابنِ عبَّاسٍ»[٦].

---

(١) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (٣/ ١٣٦ ـ ١٣٧).
(٢) «العلل» (٢/ ٢٦٠ ـ رقم: ٢٢٧٤).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٩١).
(٤) «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٠).
(٥) «سؤالات الآجري لأبي داود» (نص: ١٣٨٠ ـ تحقيق: البَسْتَوي).
(٦) «الجرح والتعديل» (٦/ ٨٦).

وقال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبَّاد بن منصور، عن عكرمة، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ في الكُحْلِ؟ قال أبي: عبَّادٌ ليس بقويِّ الحديثِ، ويروي عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، فأنا أخشى أنْ يكون ما لم يُسمِّ إبراهيم، فإنَّما هو عنه مُدلَّسة»(١).

وقال السَّاجيُّ: «كان عبَّادٌ قاضياً على البَصْرة، يُدلِّسُ، ويُحدِّثُ عن أيوب وعكرمة أحاديث مناكير»(٢).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «وكلُّ ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، فدلَّسها عن عكرمة»(٣).

قال أبو الحسن بن القطَّان الفاسيُّ ـ مُعلِّقاً على قول ابنِ حِبَّانَ ـ: «وهذه تكفيه إنْ صحَّت؛ فإنَّ إبراهيم بن أبي يحيى هالكٌ، فالتَّدليس بإسقاطه جرحة ـ إنْ كان علم بضعفه ـ»(٤).

وقال ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ: «وله حديثٌ في اللِّعانِ عن عكرمة، قال أحمد: إنَّما رواه عن ابنِ أبي يحيى، ....، وله حديثٌ آخر في الحِجامة، وحديثٌ في الاكتحالِ، ....، وقد سُئل عنهما عبَّادٌ فقال: حدَّثنيهما ابنُ أبي يحيى، عن داود، عن عكرمة»(٥).

(١) «العلل» (٢/ ٣١٦).
(٢) «نقولات من كتاب الضُّعفاء للسَّاجيِّ ـ رواية ابن شاقلَّا عن الإيادي» (ص: ١٩٨).
(٣) «المجروحين» (٢/ ١٦٦).
(٤) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٤٦٧).
(٥) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٢٦).

١٣١ ـ العبَّاس بن حمزة بن عبد اللَّه بن أشرس، أبو الفضل، النَّيْسابوريُّ، الواعظ [ز][١].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرجَ ابنُ الجوزيِّ من طريق العبَّاس بن حمزة قال: حدَّثنا أحمد بن خالد الشَّيبانيُّ، حدَّثنا الحسن بن محمَّد البري، حدَّثنا يزيد بن عتبة بن المغيرة النَّوفليُّ، حدَّثنا الحسن البَصْريُّ، سمعت أنس بن مالكٍ يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «إذا ترك العبدُ الدُّعاءَ للوالدين؛ فإنَّه ينقطعُ عن الولدِ الرِّزقَ في الدُّنيا».

قال ابنُ الجوزيِّ: «هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول اللَّه ﷺ، والمتَّهم به الجويباريُّ، وهو: أحمد بن خالد، نسبوه إلى جدِّه؛ لأنَّه أحمد بن عبد اللَّه بن خالد، وإنَّما قصدوا التَّدليسَ، وهو مُحرَّمٌ»[٢].

وأخرج ـ أيضاً ـ من طريق العبَّاس بن حمزة قال: حدَّثنا أحمد بن خالدٍ الشَّيْبانيُّ، حدَّثنا يحيى بن حُميد الطَّويل، عن أبيه، عن أنسٍ؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ما من مؤمن ولا مؤمنة إلَّا وله وكيل في الجنَّة...» الحديث.

قال ابنُ الجوزيِّ: «أحمد بن خالدٍ وهو: الجويباريُّ؛ نسبوه إلى جدِّه قصداً للتَّدليسِ، وكان من كبارِ الوضَّاعين»[٣].

---

(١) **انظر ترجمته: كتاب «الإرشاد» للخليليِّ (٣/ ٨٣٣)، و«تاريخ دمشق» (٢٦/ ٢٤٥)، و«المنتظم» (٦/ ٢٩).**

(٢) «الموضوعات» (٣/ ٨٦).

(٣) «الموضوعات» (٣/ ١٤٣).

١٣٢ ـ العبَّاس بن عمر بن العبَّاس، أبو الحسن، يُعرف بابن مروان الكَلْوَذانيِّ[1][ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الخطيبُ البغداديُّ: أخبرنا أبو الحسن العبَّاس بن عمر بن العبَّاس الكَلْوَذانيُّ، حدَّثنا محمَّد بن عبد اللَّه بن محمَّد الكَلْوَذانيُّ ـ بمدينة السَّلام ـ، حدَّثنا أبو العبَّاس أحمد بن سعيد بن يزيد الثَّقفيُّ الخطيبُ ـ بحديثة الفرات ـ، حدَّثنا محمَّد بن سلمة الأمويُّ ـ بهيت ـ، حدَّثني محمَّد بن القاسم الأمويُّ، عن أبيه، عن جعفر بن محمَّد، عن آبائه، عن عليِّ بن أبي طالب؛ قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «أوحى اللَّهُ ـ تعالى ـ إلى داود: يا داود، إنَّ العبدَ ليأتي بالحسنة يومَ القيامةِ فأحكمه بها في الجنَّةِ، . . .» الحديث.

قال الخطيبُ: «عبَّاسٌ الكَلْوَذانيُّ غير ثقة، وشيخه الَّذي حدَّثنا عنه مجهولٌ، ويغلب على ظنِّي أنَّه أبو المفضل[2] الشَّيْبانيُّ؛ نسبه عبَّاسٌ إلى أنَّه كَلْوَذاني لينسترَ أمره، وأبو المفضل[3] يروي عن أحمد بن سعيد الثَّقفيِّ»[4].

---

(١) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٦٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٤).**

(٢) و(٣) جاء في الأصل: أبو الفضل، والصَّواب ما أثبتناه كما جاء في ترجمته، انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٦٦)، و«الميزان» (٣/ ٦٠٧)، وهو: محمَّد بن عبد اللَّه ابن محمَّد بن عُبيد اللَّه، أبو المفضل، الشيبانيُّ، الكوفيُّ، وهو كذَّابٌ وضَّاع.

(٤) «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

١٣٣ ـ (س) عبد اللَّه بن أحمد بن محمَّد بن حنبل، الشَّيْبانيُّ، أبو عبد الرحمن، البغداديُّ[1].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

ذكره الخطيبُ البغداديُّ فيمن يُدلِّسُ تدليسَ الشُّيوخ؛ فقال: «وحدَّث عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل عن إسحاق بن منصور ـ الكَوْسَج ـ؛ فقال: حدَّثنا إسحاق بن أبي عيسى، وحدَّث ـ أيضاً ـ عن زهير بن محمَّد بن قمير؛ فقال: حدَّثنا زهير بن أبي زهير، وعن الحكم بن موسى؛ فقال: حدَّثنا الحكم بن أبي زهير»[2].

قلت: وحدَّث عن محمَّد بن عبد اللَّه بن نُمير؛ فقال: محمَّد بن أبي هشام، قال الخطيبُ البغداديُّ عند ذكره لمحمَّد بن عبد اللَّه بن نُمير: «وهو محمَّد بن أبي هشام الَّذي روى عنه عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل»[3].

وحدَّث عن إبراهيم بن أبي اللَّيث ـ أحد المتروكين ـ فقال: حدَّثنا أبو إسحاق الترمذيُّ[4].

١٣٤ ـ عبد اللَّه بن الحسن بن سليمان، أبو القاسم، المقرىءُ، المعروف بابن النَّخَّاس[5][ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرجَ ابنُ الجوزيِّ حديثاً في (باب الوجوهِ الملاحِ والحَدَقِ السُّودِ) وذكر له طريقين:

---

(١) «التدليس في الحديث» (رقم: ٣٥).
(٢) «الكفاية» (ص: ٣٧٠).
(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٢٢).
(٤) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٩٥).
(٥) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٣٨).**

الأولى: من طريق محمَّد بن طاهر القرشيِّ قال: حدَّثنا الحسن بن صالح البَصْريُّ.

والثَّانية: من طريق أبي القاسم عبد اللَّه بن الحسن بن سليمان المقرىء؛ قال: حدَّثنا الحسن بن علي بن زفر.

ثمَّ قال ابنُ الجوزيِّ ـ عَقِبَهُ ـ: «هذا حديثٌ موضوعٌ، والمتَّهم به أبو سعيد الحسن بن علي بن زكريا بن صالح بن عاصم بن زفر العَدَويُّ، وإنَّما يُدلِّسُهُ الرُّواةُ لئلا يُعرف، وهذه جنايةٌ قبيحةٌ منهم على الإسلامِ»(١).

قلت: وروى أبو القاسم عبد اللَّه بن الحسن عنه مرَّةً فقال: حدَّثني الحسن اللُّؤلؤيُّ، وهو نفسه أبو سعيد الحسن بن علي العَدَويُّ، ذكر ذلك الخطيبُ البغداديُّ(٢).

[ومن الأوهام] ـ (ق) عبد اللَّه بن زياد بن سليمان بن سَمْعَان، المخزوميُّ، أبو عبد الرحمن، المدنيُّ(٣).

قال ابنُ حِبَّانَ: «كان ممَّن يروي عمَّن لم يَرَه، ويُحدِّث بما لم يَسْمع»(٤).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ووصفه ابنُ حِبَّانَ بالتَّدليسِ»(٥)، وجعله الحافظ في المرتبة الخامسة من مراتبِ التَّدليسِ.

---

(١) «الموضوعات» (١/ ١٦٠ ـ ١٦١).

(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم:١٣٩)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٦٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٠٤).

(٤) «المجروحين» (٢/ ٧).

(٥) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٤٢).

قلت: كلامُ ابنِ حِبَّانَ ـ السَّابق ـ لا يدلُّ على تدليسِهِ، بل يدلُّ على كذبِهِ وادِّعائِهِ سماع ما لم يسمع، لذلك وصفه الأئمَّة بالكذبِ والوضعِ، ولم أَرَ من سبق الحافظَ ابنَ حَجَرٍ إلى وصفِهِ بالتَّدليسِ، وإليك سياق أقوال الأئمَّة الدَّال على ما قلنا:

قال عبد الرحمن بن القاسم: «سألتُ مالكاً عن ابنِ سَمْعَانَ؟ فقال: كذَّابٌ»(١).

وقال أحمد بن حنبل: «كان ابنُ سَمْعَانَ عند أبي عُبيد اللَّه فقال: حدَّثنا مجاهدٌ، فقال محمَّد بن إسحاق: واللَّه إنِّي لأكبر منه، واللَّه ما لقيت مجاهداً، وفخَّم أبو عبد اللَّه كلامه»(٢).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «سمعت إبراهيم بن سعد يحلف باللَّه لقد كان ابنُ سَمْعَان يكذب»(٣).

وقال أبو بكر بن أبي أويس: «أتيت ابن سَمْعَانَ؛ فأخرج إليَّ كتاباً فجعل يقرؤه فيقول: حدَّثني فلانٌ، فمرَّ على حديثٍ فقال: حدَّثني شهر بن جوست(٤)، فقلت: مَنْ هذا؟ فقال: هذا رجلٌ من أهل خُراسان مرَّ علينا، فقلت: لعلَّك تريد شهر بن حوشب؟ فقال: نعم، فعلمت أنَّه يأخذ كتباً من غير سماع فيُحدِّث به، ولم أعد إليه»(٥).

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ٦٠)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥٦).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥٥)، وروى نفس الحكاية أيضاً حجَّاج الأعور؛ انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٦٠).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ٦١)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥٥، ٤٥٨).

(٤) جاء في «الجرح والتعديل»: حوشب، والتصويب من «تاريخ بغداد».

(٥) «الجرح والتعديل» (٥/ ٦١)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥٦).

وزاد في رواية: «فذكرت ذلك لأبي معشر فقال: أمَّا سماعي من المشيخة فأيام كنت أضرب بالإبرة في حانوت أستاذي، كنت أرشّ الحانوت وأكنسه، فكان يجلس إليه محمَّد بن كعب، ومحمَّد بن قيس، وسعيد المَقْبُرِيُّ، فسمعت منهم مشافهة، وأمَّا ابن سَمْعَان فإنَّما أخذ كتبه من الدواوين والصُّحف»(١).

وقال سعيد بن عبد العزيز: «قدم عبد اللَّه بن زياد بن سَمْعَان العراقَ؛ فزادوا في كتبه، ثمَّ دفعوها إليه فقرأها، فقالوا: كذَّاب»(٢).

وقال يحيى بن معين: «كان كذَّاباً»(٣).

وقال أبو داودَ: «كان من الكذَّابين»(٤).

وقال الحسين بن إبراهيم الجورقانيُّ: «كان وضَّاعاً كذَّاباً»(٥).

وقال أحمدُ بن صالح: «كان يُغيِّر أسماء اللَّه؛ يقول: حدَّثني عبد اللَّه بن عبد الرحمن، قال أحمد: وهذا هو كذب»(٦).

قال ابنُ وهبٍ: «قلت لابنِ سَمْعَانَ: مَنْ عبد اللَّه بن عبد الرحمن الَّذي رويت عنه؟ قال: لقيته بالبحر»(٧).

قلت: كلُّ هذه النُّقول تؤكِّد ما ذهبنا إليه من عدم تدليسه، وأنَّه

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٥/ ٦١)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥٧).

(٣) و(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥٨).

(٥) «الأباطيل والمناكير» (٢/ ٢٢٤)، **قلت**: جاء نسبة هذا القول في «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٤) لإبراهيم الجوزجانيِّ، وهو خطأ.

(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥٨)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٣).

(٧) «الكامل» (٤/ ١٢٦)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٣).

كان يكذب ويدَّعي سماع ما لم يسمع، لذا أرى عدم ذكره في المدلِّسين أصلاً، وأنَّ هذه الترجمة تعتبر من أوهام الحافظِ ابنِ حَجَرٍ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ، واللَّه أعلم.

١٣٥ ـ (ع) عبد اللَّه بن زيد بن عمرو، الجَرْميُّ، أبو قِلابَـة، البَصْريُّ[(١)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبــة: الأولــى**

قال أبو حاتمٍ: «وأبو قِلابَة لا يُعرف له تدليسٌ»[(٢)].

قال الإمامُ الذَّهبيُّ شارحاً قول أبي حاتم: «معنى هذا: أنَّه إذا روى شيئاً عن عمر أو أبي هريرة ـ مثلاً ـ مرسلاً لا يدري من الَّذي حدَّثه به، بخلاف تدليس الحسن البَصْريِّ؛ فإنَّه كان يأخذ عن كلِّ ضربٍ، ثمَّ يُسْقطُهم كعليِّ بن زيدٍ تلميذه»[(٣)].

أمَّا الحافظُ ابنُ حَجَرٍ فقد علَّق على كلام أبي حاتمِ السَّابق بقوله: «وهذا ممَّا يقوِّي من ذهب إلى اشتراط اللِّقاء في التَّدليسِ، لا الاكتفاء بالمعاصرةِ»[(٤)].

يقول الشَّيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي اليمانيُّ: «حمله ابنُ حَجَرٍ على معنى أنَّه لم يكن يرسل عمَّن قد سمع منه، ويحتمل أنْ يكون

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم:٦٨)، و«التبيين» (رقم:٩٦)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٧)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٣٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٦٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٣٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٨).

(٣) «السِّير» (٤/ ٤٧٣).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٨).

المراد أنَّه لم يكن يرسل على سبيل الإيهام، وإنَّما يرسل عمَّن قد عرف النَّاس أنَّه لم يلْقَه»(١).

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «ثقةٌ في نفسِهِ؛ إلَّا أنَّه يُدلِّسُ عمَّن لحقهم، وعمَّن لم يلحقهم، وكان له صحفٌ يُحدِّثُ منها ويُدلِّسُ»(٢).

يقول الدكتور مِسْفر: «وإذا علمنا أنَّ الذَّهبيَّ يُطلقُ التَّدليسَ على رواية الرَّاوي عمَّن لم يعاصره ولم يدركه، وأنَّ أبا قِلابَة روى عن عمر بن الخطَّاب ولم يدركه، وعن هشام بن عامر ولم يسمع منه، وغيرهم كثير ممَّن لم يدركهم، فهذا وأمثاله يُسمِّيه الذَّهبيُّ تدليساً، وغيره من أهلِ العلم يُسمُّونه إرسالاً، وهو الصَّحيحُ، قال أبو زُرْعة: أبو قِلابَة عن عليٍّ مرسلٌ. وقال يحيى بن معين: أبو قِلابَة عن النُّعمان بن بشير مرسلٌ، ولم يسمع من ثوبان، وقيل: لم يسمع من ابنِ عبَّاسٍ وابنِ عمرَ، وإذن فوصفه بالتَّدليسِ إنَّما هو على اعتبار التَّدليس شاملاً لرواية الرَّاوي عمَّن لم يدركه أو يعاصره، وفي تسمية هذا تدليس نظر، واللَّه أعلم»(٣).

١٣٦ ـ (م، ٤) عبد اللَّه بن عطاء، الطائفيُّ، أصله من الكوفةِ(٤).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الأولى**

قال بشر بن المُفَضَّل: «قدم علينا إسرائيل فحدَّثنا عن أبي إسحاق،

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٨ ـ الحاشية).
(٢) «الميزان» (٢/ ٤٢٦).
(٣) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٠٦ ـ ٢٠٧).
(٤) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٦)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٦٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٣٧).

عن عبد اللَّه بن عطاء، عن عقبة بن عامر بحديثين، فذهبت إلى شُعبة فقلت: ما تصنع شيئاً؛ حدَّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد اللَّه بن عطاء، عن عقبة بكذا، فقال: يا مجنون؛ هذا حدَّثنا به أبو إسحاق، فقلت لأبي إسحاق: مَنْ عبد اللَّه بن عطاء؟ قال: شابٌّ من أهل البَصْرةِ قدم علينا، فقدمت البَصْرةَ فسألتُ عنه، فإذا هو جليس فلانٍ، وإذا هو غائبٌ في موضعٍ، فقدم فسألته فحدَّثني به، فقلت: مَنْ حدَّثك؟ قال: حدَّثني زياد بن مِخْراق، فأحالني على صاحب حديثٍ، فلقيت زياد بن مِخْراق فسألته، فحدَّثني به؛ قال: حدَّثني بعض أصحابنا، عن شهر بن حوشب»(١).

وقال نصر بن حمَّاد: «كنَّا قعوداً على بابِ شُعبةَ نتذاكرُ؛ فقلت: حدَّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد اللَّه بن عطاء، عن عقبة بن عامرٍ قال: كنَّا نتناوب رعية الإبل على عهد رسول اللَّه ﷺ، قال: فجئت ذات يومٍ والنَّبيُّ ﷺ حوله أصحابه، قال: فسمعته يقول: «مَنْ توضَّأ فأحسنَ الوضوء، ثمَّ صلَّى ركعتين فاستغفر اللَّه إلَّا غفر له»، قال: فقلت: بخٍ بخٍ، قال: فجذبني رجلٌ من خلفي، فالتفتُّ فإذا عمر بن الخطَّاب، قال: الَّذي قال قبل أحسن، قلت: وما قال؟ قال: «مَنْ شهد أنْ لا إله إلَّا اللَّه وأنَّ محمَّداً رسول اللَّه ﷺ قيل له: أدخل من أيِّ أبواب الجنَّة شئت».

قال فخرج شُعبة فلطمني، ثمَّ رجع، فتنحَّيت من ناحية، ثمَّ خرج بعدُ فقال: ما له يبكي؟ فقال له عبد اللَّه بن إدريس: إنَّك أسأت إليه، قال: انظر ما يُحدِّث عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد اللَّه بن

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٧)، و«الحلية» (٧/ ١٤٩).

عطاء، عن عقبة بن عامر، عن النَّبيِّ ﷺ، قال شُعبة: أنا قلت لأبي إسحاق: مَنْ حدَّثك؟ قال: حدَّثني عبد اللَّه بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال: سمع عبد اللَّه بن عطاء من عقبة؟ قال: فغضب، ومِسْعَر بن كِدام حاضر؛ فقال: قد أغضبت الشَّيخ، قلت: ليصحِّحنَّ هذا الحديث، فقال مِسْعَر بن كِدام: عبد اللَّه بن عطاء بمكَّة، قال شُعبة: فرحلت إلى مكَّة؛ فلقيت عبد اللَّه فسألته؛ فقال: سعد بن إبراهيم حدَّثني، قال شُعبة: ثمَّ لقيت مالك بن أنس؛ فقال: سعد بالمدينة لم يحجّ العام، قال شُعبة: فرحلت إلى المدينة فلقيت سعداً فسألته؛ فقال: الحديث من عندكم؛ زياد بن مِخْراق حدَّثني، قال شُعبة: فلمَّا ذكر زياداً قلت: أيّ شيءٍ هذا الحديث، بينما هو كوفيٌّ إذْ صار مكِّيّاً، إذْ صار مدنيّاً، إذْ صار بَصْريّاً، قال شُعبة: فرحلت إلى البَصْرةِ، فلقيت زياد بن مِخْراق فسألته؛ فقال: ليس الحديثُ من بابتك(١)، قلت: حدِّثني به، قال: لا تريده، قلت: حدِّثني به، قال: حدَّثني شهر بن حوشب، عن أبي ريحانة، عن عقبة بن عامر، عن النَّبيِّ ﷺ، قال شُعبة: فلمَّا ذكر شَهْراً قلت: دمَّرَ عليَّ هذا الحديث، لو صحَّ لي هذا عن رسول اللَّه ﷺ كان أحبّ إليَّ من أهلي ومالي والنَّاس أجمعين»(٢).

قلت: وروى هذه الحكاية ـ أيضاً ـ عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ(٣)، وأبو داودَ الطَّيالسيُّ(٤) عن شُعبة مختصرةً.

---

(١) يُقال: هذا شيءٌ من بابتك؛ أي: يَصْلُحُ لك.

(٢) «الكامل» (٤/ ٣٦ ـ ٣٧، ١٦٨)، و«الحلية» (٧/ ١٤٨)، و«القراءة خلف الإمام» للبيهقيِّ (ص: ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٣) «حلية الأولياء» (٧/ ١٤٨).

(٤) «الكامل» (٤/ ٣٧).

يقول الدكتور مِسْفر: «هذه قصَّته الَّتي أشارَ إليها الحافظُ، ولم يُؤْثَرْ عنه تدليسٌ في غيرها، ولا وصفه به أحدٌ قبل ابنِ حَجَرٍ مع شهرتها عند أهلِ العلمِ، ومع ذلك فقد وصفـه الحافظُ بالتَّدليسِ في «التقريب» فقال: (صدوقٌ، يُخطىء ويُدلِّسُ)، رغم أنَّه جعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلِّسين الَّذين ندر تدليسهم، وهؤلاء من عادة الحافظِ في «التقريب» ألَّا يشير إلى ما رُموا به من تدليسٍ؛ لأنَّه إمَّا أنَّه لم يثبت عليهم، وإمَّا أنَّه نادرٌ جدّاً، وابن لهيعة أكثر منه تدليساً ومع ذلك لم يُشِرْ في «التقريب» إلى تدليسه.

ثمَّ إنِّي أخشى أنَّ عبد اللَّه بن عطاء لم يكن هو الَّذي دلَّسَ هذا الحديثَ، وأنَّ الَّذي سوَّاه ودلَّسه هو أبو إسحاق السَّبِيعيُّ، حيث سمعه من عبد اللَّه بن عطاء عن أولئك، فحذفهم من الإسنادِ وسوَّاه عن الثِّقات، وجعله عن عبد اللَّه بن عطاء عن عقبة بن عامر، والَّذي يُقوِّي هذا الاحتمال أنَّهم لم يذكروا عبد اللَّه بن عطاء بتدليس، بينما وَصَفَ كثيرٌ منهم أبا إسحاقَ السَّبِيعيَّ بالتَّدليسِ، فلا يبعد أنَّه هو الَّذي دلَّسه، واللَّه أعلم»(١).

قلت: أبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ لم أَرَ من وصفه بتدليسِ التَّسْويةِ.

١٣٧ ـ (م، د) عبد اللَّه بن عمر بن محمَّد بن أَبَان، الأمويُّ مولاهم، أبو عبد الرحمن،الكوفيُّ، لقبه: مُشْكُدَانَة(٢).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمة أَسِيْدِ بن زيد بن نَجيح ـ: وحدَّثنا

---

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٢) «التدليس في الحديث» (رقم: ٣٨)، وانظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٤٥).

إسحاق بن إبراهيم بن يونس، حدَّثنا عبد اللَّه بن عمر بن أَبَان، حدَّثني أبو محمَّد مولى بني هاشم.

قال ابنُ عَدِيٍّ: «يريد به أَسِيْدَ بن زيدٍ هذا، وإنَّما كنَّاه ولم يُسمِّه لضعفِهِ»(١).

وذكره الخطيبُ البغداديُّ فيمن يُدلِّسُ تدليسَ الشيوخِ؛ فقال: «وروى عبد اللَّه بن عمر ـ المعروف بمُشْكُدَانَة ـ، عن أَسِيْدِ بن زيدٍ الجمَّال، عن عمرو بن شمر؛ فقال: حدَّثنا أبو محمَّد مولى بني هاشم، عن عمرو بن أبي عمرو»(٢).

١٣٨ ـ عبد اللَّه بن عمرو بن حسَّان، الواقعيُّ، البَصْريُّ [ز](٣).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لمحمَّد بن عمر الواقديِّ ـ: «وهو أبو عبد الملك الَّذي يروي عنه عبد اللَّه بن عمرو الواقعيُّ، ويقول الواقعيُّ أيضاً: حدَّثني عبد اللَّه بن عبد الرحمن ـ يريد الواقديَّ ـ.

أخبرني عليُّ بن محمَّد بن الحسن السِّمْسَار، أخبرنا عبد اللَّه بن عثمان الصَّفَّار، أخبرنا محمَّد بن عمران بن موسى الصَّيرفيُّ، حدَّثنا عبد اللَّه بن علي بن المدينيِّ؛ قال: سمعت أبي يقول: كان الواقعيُّ يقول

(١) «الكامل» (١/ ٤٠٠).
(٢) «الكفاية» (ص: ٣٧٠)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٥٠٠).
(٣) **انظر ترجمته: «الجرح والتعديل» (٥/ ١١٩)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ٢٨٤)، و«الميزان» (٢/ ٤٦٨) وهو كذَّابٌ.**

في حديثِهِ: حدَّثني أبو عبد الملك، وحدَّثني عبد اللَّه بن عبد الرحمن ـ يعني الواقديَّ ـ، وكان قد كتب كتبه»[١].

قلت: الواقديُّ متروكٌ، فهو يُدلِّسُهُ لأجلِ ذلك.

١٣٩ ـ (م، د، ت، ق) عبد اللَّه بن لَهِيعة بن عقبة، الحضرميُّ، أبو عبد الرحمن، المِصْريُّ، القاضي[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبـــة : الخامسة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «وكان شيخاً صالحاً، ولكنَّه كان يُدلِّسُ عن الضُّعفاء قبل احتراق كتبه»[٣].

وقال ـ أيضاً ـ: «قد سبرتُ أخبارَ ابنِ لَهِيعةَ من رواية المتقدِّمين والمتأخِّرين عنه، فرأيت التَّخليط في روايةِ المتأخِّرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدِّمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يُدلِّسُ عن أقوامٍ ضعفى، عن أقوامٍ رآهم ابن لَهِيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به.

وأمَّا روايةُ المتأخِّرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة، وذاك أنَّه كان لا يُبالي ما دُفع إليه قراءةً، سواء كان ذلك من حديثه أو

---

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤١٩).

(٢) «التبيين» (رقم: ٤٢)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٤٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٣٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٧٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٠٥).

(٣) «المجروحين» (٢/ ١١).

غير حديثه، فوجب التنكُّب عن رواية المتقدِّمين عنه قبل احتراق كتبه لِمَا فيها من الأخبار المُدلَّسة عن الضُّعفاءِ والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخِّرين عنه بعد احتراق كتبه لِمَا فيها ممَّا ليس من حديثه»[(١)].

١٤٠ ـ عبد اللَّه بن محمَّد بن عُبيد بن سفيـان، القرشيُّ مولاهـم، أبو بكر بن أبي الدُّنيـا، البغداديُّ[(٢)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

ذكره الخطيبُ البغداديُّ فيمن يُدلِّسُ تدليس الشُّيوخِ؛ فقال: «وحدَّث أبو بكر بن أبي الدُّنيا عن إبراهيم بن سعيد الجَوْهَريِّ فقال: حدَّثنا إبراهيم بن أبي عثمان، وفي موضعٍ آخر فقال: حدَّثنا أبو إسحاق الجَزَريُّ»[(٣)].

[ومن الأخطاء] ـ عبد اللَّه بن محمَّد بن يعقوب بن الحارث، الحارثيُّ، البُخـاريُّ، الحنفيُّ، أبو محمَّد، الفقيه، يُعرف بالأستاذ[(٤)].

قال الخليليُّ: «كان يُدلِّسُ»[(٥)].

قلت: كذا جاء في «لسان الميزان» لابنِ حَجَرٍ، ومن أجل ذلك اعتبره الدكتور القريوتيُّ من المُدلِّسين، ولكن عند رجوعي إلى كتاب

(١) «المجروحين» (٢/ ١٢ ـ ١٣).
(٢) «التدليس في الحديث» (رقم: ٣٩)، وانظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (١٦/ ٧٢).
(٣) «الكفاية» (ص: ٣٧٠)، وانظر: «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).
(٤) «الملحق الثَّاني على طبقات المدلِّسين» (رقم: ٩)، وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٠٦).
(٥) «لسان الميزان» (٤/ ١٤١ ـ رقم: ٤٨١٦).

«الإرشاد» للخليليِّ وجدت العبارة جاءت هكذا: «كان يُذكِّرُ»[١]، فالظَّاهر أنَّ «يُذكِّر» حُرِّفت إلى «يُدلِّسُ»، واللَّه أعلم.

١٤١ ـ عبد اللَّه بن محمَّد، الطَّلْحيُّ [ز][٢].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرج الطبرانيُّ من طريق إسماعيل بن إبراهيم الترجمانيِّ؛ قال: حدَّثنا عبد اللَّه بن محمَّد الطَّلْحيُّ، عن خالد بن الوليد المخزوميِّ، عن الزُّهريِّ، عن أنس بن مالكٍ؛ قال: بينما النَّبيُّ ﷺ يسير إذا امرأة قد أقبلت معها ابنٌ لها؛ فقالت: يا رسول اللَّه! أَلِهَذا حجٌّ؟ ....، الحديث»[٣].

قال الإمامُ الذَّهبيُّ ـ في ترجمة خالد بن الوليد المخزوميِّ ـ: «هو ابنُ إسماعيلَ، نُسِبَ إلى جدِّه تدليساً لحاله، وهو متَّهمٌ بالكذبِ كما قدَّمنا»[٤].

١٤٢ ـ عبد اللَّه بن مروان، أبو شيخ، الحَرَّانيُّ، سكن بغداد[٥].

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة: الثَّالثة

قال ابنُ حِبَّانَ: «يُعْتبرُ حديثه إذا بيَّن السَّماعَ في خبره»[٦].

---

(١) «الإرشاد» (٣/ ٩٧١ ـ ٩٧٢).

(٢) **لم أقف على ترجمته، ولعلَّه عبد اللَّه بن محمَّد بن عمران بن إبراهيم الطَّلحي الذي كان والياً للمهدي على قضاء المدينة.**

(٣) «المعجم الأوسط» (٣/ ٣٥٠ ـ رقم: ٣٣٧٥).

(٤) «الميزان» (١/ ٦٤٤).

(٥) «التبيين» (رقم: ٤٣)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧٦)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٧٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٢٤).

(٦) «الثِّقات» (٨/ ٣٤٥).

قال برهانُ الدِّينِ الحَلَبيُّ: «ومقتضى هذا أنَّه يُدلِّسُ»(١).

١٤٣ ـ عبد اللَّه بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزُّبير بن العوَّام، أبو معاوية(٢).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبــة : الخامسة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «ربَّما خالفَ، يُعْتبرُ حديثه إذا بيَّن السَّماعَ في روايته»(٣).

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «فكأنَّه أشار إلى أنَّه ربَّما دلَّسَ عن الضُّعفاءِ، فتكون النَّكارة من قبلهم فتلصق به»(٤).

١٤٤ ـ (ع) عبد اللَّه بن أبي نَجيح ـ يَسَار ـ، الثَّقفيُّ مولاهم، أبو يَسار، المكِّيُّ(٥).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبــة: الثَّالثـة**

قال ابنُ الجنيدِ: «قلت ليحيى بن معين: إنَّ يحيى بن سعيدٍ القطَّانَ

---

(١) «التبيين» (ص: ١٢٨).

(٢) «التبيين» (رقم:٤٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:١٤١)، و«النُّكت» (٢/٦٤٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٧١)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٢٠٧).

(٣) «الثِّقات» (٧/٤٦).

(٤) «تعجيل المنفعة» (ص: ٢٣٦).

(٥) «جامع التحصيل» (رقم:٢٨)، و«التبيين» (رقم:٤٥)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧٧)، و«النُّكت» (٢/٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٣١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٦٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٢٥).

يزعم أنَّ ابنَ أبي نَجيح لم يسمع التَّفسير من مجاهدٍ؛ وإنَّما أخذه من القاسم بن أبي بَزَّة، فقال يحيى بن معين: كذا قال ابن عُيينة، ولا أدري أحقٌّ ذلك أم باطلٌ، زعم سفيان بن عُيينة أنَّ مجاهداً كتبه للقاسم بن أبي بَزَّة، ولم يسمعه من مجاهدٍ أحدٌ غير القاسم، ثمَّ قال يحيى: ولا ندري ما هذا»(١).

وسُئل عليٌّ: «سمع ابن أبي نَجيح التَّفسير من مجاهدٍ؟ قال: لا، قال سفيان: لم يسمعه أحدٌ من مجاهدٍ إلَّا القاسم بن أبي بَزَّة أملاه عليه، وأخذ كتابه الحكمُ وليثٌ وابن أبي نَجيحٍ»(٢).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «ابنُ أبي نجيحٍ وابنُ جُريجٍ نَظَرَا في كتابِ القاسم بنِ أبي بَزَّة عن مجاهدٍ في التَّفسير فرويا عن مجاهدٍ من غير سماعٍ»(٣).

وقال ـ أيضاً ـ: «ما سمع التَّفسيرَ عن مجاهدٍ أحدٌ غير القاسم بن أبي بَزَّة، نظر الحكمُ بنُ عتيبة، وليثُ بنُ أبي سُليمٍ، وابنُ أبي نَجيحٍ، وابنُ جُريجٍ، وابنُ عُيينة في كتابِ القاسمِ ونسخوه، ثمَّ دلَّسوه عن مجاهدٍ»(٤).

ووصفه النَّسائيُّ بالتَّدليسِ(٥).

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد» (نص: ٣١٥).
(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٥٤).
(٣) «الثِّقات» (٧/ ٥).
(٤) «الثِّقات» (٧/ ٣٣١)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٤٦).
(٥) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «أكثرَ عن مجاهدٍ، وكان يُدلِّسُ عنه»(١).

يقول الأخ عوَّاد بن حسين الخلف: «يتلخَّص ممَّا سبق:

١ ـ أنَّ ابنَ أبي نَجيح لم يكن مشهوراً بالتَّدليسِ، لذلك لم يعلّ الأئمَّة ـ ممَّن انتقد البخاريَّ أو مسلماً ـ أيَّ حديثٍ من جهة تدليسِ ابن أبي نَجيحٍ مع عنعنته وعدمِ تصريحه بالسَّماعِ في غير ما حديث، وهذا ديدنهم مع من لم يكن مشهوراً بالتدليسِ، يقول الإمام مسلمٌ: «إنَّما كان تفقُّدُ من تفقَّدَ منهم سماع رواة الحديث ممَّن روى عنهم إذا كان الرَّاوي ممَّن عُرِفَ بالتَّدليسِ في الحديثِ وشُهِرَ به؛ فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقَّدون ذلك منه كي تَنْزَاحَ عنه علَّةُ التَّدليسِ»(٢)، ويؤكِّد ذلك قول الحافظِ في «هدي السَّاري»: «احتجَّ الجماعةُ به»(٣)، وقوله في «تقريب التهذيب»: «وربَّما دلَّس»(٤).

٢ ـ من وصفه بالتدليس من الأئمَّة كالنَّسائيِّ قيَّد ذلك بمجاهدٍ(٥)، كما قال الحافظُ في «تعريف أهل التَّقديس» الموضع السَّابق: «كان يُدلِّسُ عنه»، وتدليسه عن مجاهدٍ الَّذي اتُّهم فيه كان في التَّفسير كما نصَّ على ذلك ابنُ حِبَّانَ، ويؤكِّد هذا قول أبي حاتم عندما قال له ابنه: «ابن أبي نَجيحٍ أحبُّ إليك عن مجاهدٍ أو خصيف؟ قال: إنَّما يُقالُ: في ابنِ أبي

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٩٠).
(٢) مقدِّمة «صحيح مسلم» (١/ ١٣٧ ـ شرح النَّوويِّ).
(٣) «هدي السَّاري» (ص: ٤١٦).
(٤) «التقريب» (رقم: ٦٩٠).
(٥) **قلت**: النَّسائيُّ أطلق العبارة في تدليسه من غير قيدٍ.

نَجيحٍ القَدَر، وهو صالحُ الحديثِ»[١]، كذا يؤكِّده قول يحيى بن سعيد: «لم يسمع ابن أبي نَجيحٍ التَّفسيرَ من مجاهدٍ».

وهذا لا يعني ردَّ عنعنة ابن أبي نَجيحٍ عن مجاهدٍ مطلقاً، وذلك لأنَّ ما تقدَّم فيه نفي السَّماع لكتاب التَّفسير، لكن فيه إثبات طريق أخرى غير السَّماع وهي الوِجادة، أضف إلى ذلك أنَّ ابنَ أبي نَجيحٍ من أثبت النَّاسِ في مجاهدٍ[٢]، فهذه كلُّها اعتبارات تقوِّي قَبول عنعنته عنه، أمَّا عن غير مجاهدٍ فلم يتَّهمه أحدٌ بالتَّدليسِ، واللَّه أعلم»[٣] اهـ.

١٤٥ ـ عبد اللَّه بن واقد، أبو قتادة، الحَرَّانيُّ، وهو خُراسانيُّ الأصل[٤].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الخامسة**

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: وقال أبي: «أظنُّ أبا قتادة كان يُدلِّسُ، واللَّه أعلم»[٥].

وقال أبو حاتمٍ: «وأظنُّه كان يُدلِّسُ»[٦].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٠٣).

(٢) يقول الذَّهبيُّ في «السِّير» (٦/ ١٢٦): «هو من أخصِّ النَّاس بمجاهدٍ».

(٣) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ١٧٨ ـ ١٧٩) بتصرُّفٍ.

(٤) «طبقات المدلِّسين» (رقم:١٤٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٧٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٠٨).

(٥) «العلل» (٢/ ٥٥).

(٦) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٩٢).

١٤٦ ـ (ع) عبد اللَّه بن وهب بن مسلم، القرشيُّ مولاهم، أبو محمَّد، المِصْريُّ، الفقيه(١).

● نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، الصِّيَغ)

● المرتبة: الأولى

أ ـ الإسقاطُ: قال المرُّوْذيُّ: «وقال ـ أي أحمد بن حنبل ـ في ابنِ وهبٍ: كان حديثه بعضُه سماعٌ، وبعضُه عَرْضٌ، وبعضُه مُناولةٌ، وكان ما لم يسمعْه يقول: قال حيوة، قال فلانٌ»(٢).

وقال ـ أيضاً ـ: «وسمعته يقول ـ أي أحمد ـ: كان ابنُ وهبٍ حديثه بعضُه سماعٌ، وبعضُه عَرْضٌ، وبعضُه مُناولةٌ، كان يأخذ الكتاب ممَّا لم يسمعْه يقول: قال حيوة، قال فلانٌ»(٣).

وقال ابنُ سعدٍ: «وكان كثيرَ العلمِ، ثقة فيما قال: حدَّثنا، وكان يُدلِّسُ»(٤).

ب ـ الصِّيَغُ: قال الميمونيُّ: «وسمعته يقول ـ أي أحمد بن حنبل ـ: كان عبد اللَّه بن وهب المِصْريُّ رجلاً صالحاً، إيْش كان عنده من الحديث؟ قد رأيته أيْشٍ؟ فأثنى عليه، وذكر أبو عبد اللَّه تسهيله في الأخذِ(٥)، قلت له: كذا أصحابه المِصْريون، أو عامَّة أصحابه في

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٧)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٧٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٤٠).
(٢) «العلل ـ رواية المرُّوذيِّ وغيره» (نص: ٢٦)، و«الكفاية» (ص: ٢٨٩).
(٣) «العلل» (نص: ٢٨١).
(٤) «الطبقات» (٧/ ٥١٨).
(٥) يشير إلى إطلاقه التَّحديث على الإجازة.

التَّسهيل في الأخذِ؟ قال لي: نعم»[١].

وقال السَّاجيُّ: «وكان يتساهلُ في السَّماعِ؛ لأنَّ مذهب أهل بلده أنَّ الإجازة عندهم جائزة ويقول فيها: حدَّثني فلانٌ»[٢].

[ومن الأخطاء] ـ (م، ٤) عبد الجبَّار بن وائل بن حُجْرٍ، الحضرميُّ، أبو محمَّد، الكوفيُّ[٣].

قال ابنُ حِبَّانَ: «مات أبوه وائلٌ وأُمُّه حامل به، كلُّ ما روى عن أبيه مُدلَّسٌ، وإنْ كان لا يصغر عن صحبة الصَّحابةِ»[٤].

قلت: عدَّه الدكتور القريوتيُّ في المدلِّسينَ لأجلِ قول ابنِ حِبَّانَ السَّابق، مع أنَّ قوله واضح في أنَّه يقصد الإرسال؛ لأنَّه لم يلْقَ أباه، فقد مات أبوه وهو حَمْلٌ، وبهذا الَّذي قلنا قال أكثر أئمَّة هذا العلم، وإليك سياق أقوالهم:

أ ـ قال الإمامُ التِّرمذيُّ: «سمعت محمداً ـ هو البُخاريُّ ـ يقول: عبد الجبَّار بن وائل بن حُجْرٍ لم يسمعْ من أبيه ولا أدركه، يُقال: إنَّه وُلِدَ بعد موت أبيه بأشهرٍ»[٥].

---

(١) «العلل ـ رواية المرُّوذيِّ وغيره» (نص: ٤٥٦)، و«بحر الدَّم» (نص: ٥٧).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٦٧).
(٣) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٧٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٩٩).
(٤) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٦٣).
(٥) «سنن الترمذيِّ» (رقم: ١٤٥٣)، و«العلل الكبير» (ص: ٢٣٥).

ب ـ وقال يحيى بن معين: «عبد الجبَّار بن وائل بن حُجْرٍ ثَبْتٌ، ولم يسمعْ من أبيه شيئاً، إنَّما كان يُحدِّث عن أهل بيته، عن أبيه»(١).

وقال الآجريُّ: «قلت لأبي داودَ: عبد الجبَّار بن وائل سمع من أبيه؟ قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مات وهو حَمْلٌ»(٢).

جـ ـ وقال النَّسائيُّ: «أبو عُبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً، ولا عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود، ولا عبد الجبَّار بن وائل بن حُجْرٍ»(٣).

د ـ وقال الدَّارقطنيُّ: «عبد الجبَّار عن أبيه مرسلٌ»(٤).

هـ ـ وقال ابنُ سَعْدٍ: «ويتكلَّمون في روايته عن أبيه، ويقولون: لم يلْقَه»(٥)، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وبمعنى هذا قال أبو حاتمٍ، وابنُ جريرٍ الطبريُّ، والجريريُّ، ويعقوب بن سفيان، ويعقوب ابن شَيْبَة، والدَّارقطنيُّ، والحاكمُ، وقبلهم ابن المدينيِّ، وآخرون»(٦).

و ـ وقال ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ: «عبد الجبَّار بن وائل لم يدرك أباه»(٧).

قلت: لكنَّ الحافظَ المِزِّيَّ قال: «وقد روى مسلمٌ في «صحيحه» عن عبد الجبَّار بن وائل قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي . . .»

---

(١) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٤٤).

(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» (نص: ٧٠).

(٣) «سنن النَّسائيِّ» (٣/ ١٠٥).

(٤) «فتح الباري» لابن رجبٍ (٥/ ٣٨٦).

(٥) «الطبقات» (٦/ ٣١٢).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٩٦).

(٧) «فتح الباري» له (٧/ ٢١٧).

الحديث، ثمَّ قال: «وهذا يُبطلُ قول من قال: ولد بعد موت أبيه، واللَّه أعلم»[(١)].

وتبعه على ذلك الحافظُ العلائيُّ والحافظُ ابنُ حَجَرٍ؛ قال العلائيُّ: «صحَّ عن عبد الجبَّار أنَّه قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي، وهذا ينفي أنَّه مات أبوه وهو حَمْلٌ»[(٢)]، وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ:

«فإنَّه قد صحَّ أنَّه قال كنت غلامـاً لا أعقل صـلاة أبي، ولو مات أبوه وهو حَمْلٌ لم يقلْ هـذا القول»[(٣)].

وقال الحافظُ ـ أيضاً ـ: «لأنَّ عبد الجبَّار بن وائل ثبت عنه في «صحيح مسلم» أنَّه قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي، ونقل النَّوويُّ اتِّفاق أئمَّة الحديثِ على أنَّه لم يسمع من أبيه، ونقل عن بعضهم أنَّه ولد بعد وفاة أبيه، ولا يصحُّ ذلك لِمَا يعطيه ظاهر سياق مسلمٍ»[(٤)].

قلت: هذه الرِّوايةُ الَّتي ذكرها الحافظُ المِزِّيُّ هي من زياداته على «أطراف ابن عساكر»، وهي غير موجودة في نسخ «صحيح مسلم» الَّتي بين أيدينا، فالرِّواية الَّتي وقفنا عليها جاءت هكذا: قال الإمامُ مسلمٌ: «حدَّثنا زهير بن حربٍ، حدَّثنا عفان، حدَّثنا همَّام، حدَّثنا محمَّد بن جُحادة، حدَّثني عبد الجبَّار بن وائل، عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنَّهما حدَّثاه، عن أبيه وائل بن حُجْرٍ؛ أنَّه رأى النَّبيَّ ﷺ رفع يديه حين دخل في الصَّلاة . . .، الحديث[(٥)].

(١) «تحفة الأشراف» (٩/ ٨٣).
(٢) «جامع التحصيل» (ص: ٢١٩).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٩٥).
(٤) «التلخيص الحبير» (١/ ٢٠٥).
(٥) «صحيح مسلم» (٤/ ١١٤ ـ شرح النَّووي).

لذلك تعقَّب الحافظُ ابنُ حَجَرٍ المِزِّيَّ بقوله: «هذا اللَّفظُ ما هو عند مُسْلمٍ بهذا السَّندِ، ولا معنى لذكره؛ لأنَّه لم ينسبه لغير مسلمٍ»(1).

قلت: كذا قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، مع أنَّه في أقواله السَّابقة أقرَّ المِزِّيَّ فيما ذهب إليه، وكأنَّ ذاك القول قاله أوَّلاً، ثمَّ بدا له خلافه، فاللَّه أعلم، وقد نصَّ الحافظ أبو بكرٍ البزَّار على أنَّ القائل: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي؛ هو علقمة بن وائل لا أخوه عبد الجبَّار(2).

ممَّا سبق يتبيَّن لنا أنَّ الصَّواب عدم وصف عبد الجبَّار بن وائل بالتَّدليسِ، وأنَّ روايته عن أبيه مرسلة، لذا أورده الحافظُ العلائيُّ(3)، والحافظُ وليُّ الدِّينِ العراقيُّ(4) في المراسيل.

١٤٧ ـ (د، س) عبد الجليل بن عطيَّة، القيسيُّ، أبو صالحٍ، البَصْريُّ(5).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبــة : الثالثـة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «يُعتبرُ حديثُهُ عند بيان السَّماعِ في خبره إذا رواه عن الثِّقات، وكان دونه ثَبْتٌ»(6).

---

(١) «النُّكت الظِّراف» (٩/ ٨٨).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٩٥).

(٣) «جامع التحصيل» (ص: ٢١٩).

(٤) «تحفة التحصيل» (ص: ١٩٢).

(٥) «التبيين» (رقم: ٤٨)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧٨)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٧٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٢٦).

(٦) «الثِّقات» (٨/ ٤٢١).

١٤٨ ـ (خ، م، د، س، ق) عبدُ ربِّه بن نافع، الكِنانيُّ، أبو شهاب، الحنَّاط، الكوفيُّ[١].

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة : الأولى

أخرجَ الخطيبُ البغداديُّ من طريق الحسن بن الرَّبيع قال: نبَّأنا أبو شهابٍ، عن عاصمٍ، عن أبي عثمانَ، عن جريرٍ ـ يرفعه ـ: «تُبنى مدينةٌ بين دِجْلَة ودُجَيْل، وقطربل والصَّراة؛ لأهلها أسرع هلاكاً في الأرضِ من السِّكَّةِ الحديدِ في الأرضِ الرُّخْوةِ»[٢].

قال الخطيبُ: «وأمَّا أبو شهابٍ الحنَّاطُ فقد كان صدوقاً، إلَّا أنَّ يحيى بن سعيد القطَّان لم يكن يرضى أمره؛ وكان يقول: لم يكن بالحافظ، وأحسب أنَّه وقع إليه حديث عاصم من جهة عمَّار بن سيف، أو سيف بن محمَّد، أو محمَّد بن جابر، فرواه عن عاصم مرسلاً؛ لأنَّ الحسن بن الرَّبيع لم يذكر عنه الخبر فيه، واللَّه أعلم»[٣].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وأشارَ الخطيبُ في مقدِّمةِ» تاريخه «إلى أنَّه دلَّسَ حديثاً»[٤].

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٨)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٧٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٤١).

(٢) «تاريخ بغداد» (١/ ٣٠ ـ ٣١).

(٣) «تاريخ بغداد» (١/ ٣٦).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤١).

١٤٩ ـ عبد الرحمن بن امرىء القيس بن الحارث بن الأشعر، أبو بسرة [ز][(١)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

حدَّث عن محمَّد بن سعيد المصلوب ـ أحد التَّلْفى ـ فقال: عن محمَّدٍ الطبريِّ[(٢)]، فدلَّسَ اسمه لينستر أمره.

١٥٠ ـ (د، ت، ق) عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم، الشَّعبانيُّ، أبو أيوب، ويُقال: أبو خالدٍ، الإفريقيُّ[(٣)].

● نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، التَّسوية)

● المرتبـة : الخامسة

أ ـ الإسقـاطُ: قال ابنُ حِبَّانَ: «وكـان يُدلِّسُ عن[(٤)] محمَّد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب»[(٥)].

ب ـ التَّسـويـةُ: قال الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ: «... ومنها أحاديث يرويها عبد الرَّحمن بن زياد الإفريقيُّ، عن عتبة بن حميد، عن عبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ، عن النَّبيِّ ﷺ، قد قيل: إنَّها كلّها مأخوذ عن محمَّد بن سعيد المصلوب في الزَّندقة،

---

(١) ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٣٢٨).

(٢) انظر: «المجروحين» (٢/ ٢٤٨)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩)، و«الموضوعات» لابن الجوزيِّ (١/ ٢٨٠).

(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٢٩)، و«التبيين» (رقم: ٤٦)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٤٣)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٣٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٧٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٠٩).

(٤) جاء في الأصل: على، والمثبت من «الميزان» و«تهذيب التهذيب».

(٥) «المجروحين» (٢/ ٥٠).

المشهور بالكذبِ والوضعِ، وأنَّه أسقط اسمه من الإسناد بين عتبة وعبادة، ومن جملتها حديث المنديل بعد الوضوء»[1].

١٥١ ـ (ع) عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود، الهُذَليُّ، الكوفيُّ[2].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثالثة**

تكلَّموا في سماعه من أبيه:

فقال يحيى بن معين: «عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود، وأبو عُبيدة بن عبد اللَّه لم يسمعا من أبيهما»[3].

وقال مسعود بن علي السِّجْزيُّ: «وسمعته يقول ـ أي الحاكم ـ: مشايخُ الحديثِ اتَّفقوا على أنَّ عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود لم يسمع من أبيه»[4].

وقال النَّسائيُّ: «أبو عُبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً، ولا عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود، ولا عبد الجبَّار بن وائل بن حُجْر»[5].

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «قد لقي أباه»، وقال ـ أيضاً ـ: «سمع من

(١) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٢٨).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٧٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٧٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٢٧).

(٣) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ١٧١٦)، و«سؤالات ابن الجنيد» (نص: ٨٦٣).

(٤) «سؤالات مسعود السِّجْزيِّ للحاكم أبي عبد اللَّه» (نص: ٢١٥).

(٥) «سنن النَّسائيِّ» (٣/ ١٠٥).

أبيه حديثين: حديثُ الضَّبِّ، وحديثُ تأخيرِ الوليد للصَّلاة»[١].

وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانىء: «سألت أبا عبد اللَّه؛ قلت: عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود سمع من أبيه؟ قال: نعم؛ في حديثٍ لإسرائيل يقول: سمعت أبي ـ عبدَ اللَّهِ ـ»[٢].

وقال محمَّد بن علي بن سعيد: «سمعت أحمد بن حنبل وقيل له: هل سمع عبد الرحمن بن عبد اللَّه من أبيه؟ فقال: أمَّا الثوريُّ وشريكٌ فإنَّهما يقولان: سمع»[٣].

وقال العِجْلِيُّ: «يُقال: إنَّه لم يسمع من أبيه إلَّا حرفاً واحداً: (مُحرِّمُ الحلال كمستحلِّ الحرام)»[٤].

وقال ابنُ أبي حاتمٍ: «سمع أباه عبد اللَّه بن مسعودٍ»[٥].

وروى البُخاريُّ في «التاريخ الكبير» وفي «الأوسط» من طريق ابن خثيم، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه؛ قال: إنِّي مع أبي . . .، فذكر الحديث في تأخير الصَّلاة. وزاد في «الأوسط»: شعبة يقول: لم يسمع من أبيه، وحديث ابن خثيم أولى عندي[٦].

(١) «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٩٥).

(٢) «العلل ـ رواية ابن هانىء» (نص: ٢١٧)، و«بحر الدَّم» (نص: ٦٠٤).

(٣) «بحر الدَّم» (نص: ٦٠٤).

(٤) «تاريخ الثِّقات» (رقم: ٩٦٣).

(٥) «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٤٨).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٩٥).

وروى البُخـاريُّ ـ أيضاً ـ في «التاريخ الصَّغير» ـ بإسناد لا بأس به ـ عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه؛ قال: لمَّا حضر عبد اللَّه الوفاة قال له ابنه عبد الرحمن: يا أبت أوصني، قال: ابك على خطيئتك(١).

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «فعلى هذا يكون الَّذي صرَّح فيه بالسَّماعِ من أبيه أربعة، أحدها موقوف، وحديثه عنه كثير، ففي «السُّنن» خمسة عشر، وفي «المُسْـنَدِ» زيادة على ذلك سبعة أحاديث معظمها بالعَنْعَنةِ، وهذا هو التَّدليسُ، واللَّهُ أعلمُ»(٢).

١٥٢ ـ (ع) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، الأوزاعيُّ، أبو عمرٍو، الفقيه(٣).

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبــة: الثانيــة**

أخرجَ البُخاريُّ في «صحيحه» من طريق عبد اللَّه قال: أخبرنا الأوزاعيُّ؛ قال: حدَّثنا يحيى بن أبي كثير؛ قال: حدَّثني أبو سلمة بن عبد الرحمن؛ قال: حدَّثني عبد اللَّه بن عمرو بن العاص ـ رضي اللَّه عنهما ـ؛ قال: قال لي رسول اللَّه ﷺ: «يا عبد اللَّه، لا تكن مثل فلانٍ كان يقوم من اللَّيل فترك قيام اللَّيلِ»(٤).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وعبد اللَّه المذكور هو ابنُ المباركِ، وقد

(١) المرجع السَّابق.
(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٩٢).
(٣) «التدليس في الحديث» (رقم: ١٠٠).
(٤) «صحيح البخاريِّ» (رقم: ١١٥٢ ـ فتح).

صرَّح في سياقه بالتحديثِ في جميعِ الإسنادِ؛ فأُمِنَ تدليسُ الأوزاعيِّ وشيخِهِ»(١).

وأخرجَ النَّسائيُّ من طريق أنس بن عياض؛ قال: حدَّثنا الأوزاعيُّ، عن ابنِ شهابٍ، عن أبي سلمة؛ أنَّ أبا هريرة قال: قلت: يا رسول اللَّه، إنِّي رجلٌ شابٌّ قد خشيت على نفسي العنت ولا أجد طَوْلاً أتزوج النِّساء أفأختصي؟ . . .، الحديث.

قال النَّسائيُّ: «الأوزاعيُّ لم يسمع هذا الحديثَ من الزُّهريِّ، وهذا حديثٌ صحيحٌ قد رواه يونس، عن الزُّهريِّ»(٢).

قلت: كأنَّ النَّسائيَّ يشيرُ إلى تدليسِ الأوزاعيِّ لهذا الحديثِ، فإنَّه قد سمع من الزُّهريِّ وروى عنه لكنَّه مُقِلٌّ، فقد قال عثمان بن سعيد الدَّارميُّ: «سألت يحيى بن معين عن الأوزاعيِّ ما حَالُهُ في الزُّهريِّ؟ قال: ثقةٌ، ما أقلّ ما روى عن الزُّهريِّ»(٣).

فائدةٌ:

أخرجَ البُخاريُّ في «صحيحه» من طريق عبد اللَّه؛ قال: أخبرنا الأوزاعيُّ؛ قال: حدَّثني ابنُ شهابٍ، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رجلاً أتى رسول اللَّه ﷺ فقال:

---

(١) «فتح الباري» (٣/ ٣٧).

(٢) «سنن النَّسائيِّ» (٦/ ٥٩ ـ ٦٠).

(٣) «تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارميِّ» (نص: ٢٢، ٢٣)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٢٦٦).

يا رسول اللَّه هلكت، قال: «ويحك!»، قال: وقعت على أهلي في رمضان، . . . الحديث[١].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «قوله: (أخبرنا الأوزاعيُّ؛ قال: حدَّثني الزُّهريُّ) فيه ردٌّ على من أعلَّ هذه الطَّريق بأنَّ الأوزاعيَّ لم يسمعه من الزُّهريِّ؛ لرواية عقبة بن علقمة له عن الأوزاعيِّ؛ قال: بلغني عن الزُّهريِّ، هكذا رويناه في «الجزء الثَّاني من حديث أبي العبَّاسِ الأصمِّ»، وعُقْبَةُ لا بأس به، فيحتمل أنْ يكون الأوزاعيُّ لَقِيَ الزُّهريَّ فحدَّثه به بعد أنْ كان بلغه منه؛ فحدَّث به على الوجهين»[٢].

لطيفةٌ:

قال الإمامُ البُخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدَّثنا يحيى بن موسى، حدَّثنا الوليد بن مسلم، حدَّثنا، الأوزاعيُّ؛ قال: حدَّثني يحيى بن أبي كثير؛ قال: حدَّثني أبو سلمة بن عبد الرحمن؛ قال: حدَّثني أبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: لمَّا فتح اللَّه على رسوله ﷺ مكَّة . . .، الحديث[٣].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وفي الإسنادِ لطيفةٌ؛ وهي: تصريح كلِّ واحدٍ من رواته بالتَّحديثِ مع أنَّ فيه ثلاثة من المدلِّسين في نسقٍ»[٤].

قلت: هم: الوليد بن مسلم، والأوزاعيُّ، ويحيى بن أبي كثير.

---

(١) «صحيح البخاري» (رقم: ٦١٦٤ ـ فتح).
(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٥٥٤).
(٣) «صحيح البخاري» (رقم: ٢٤٣٤ ـ فتح).
(٤) «فتح الباري» (٥/ ٨٧).

١٥٣ ـ (ع) عبد الرحمن بن محمَّد بن زياد، المُحَارِبيُّ، أبو محمَّدٍ، الكوفيُّ[١].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبــة : الثالثـة**

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «ذكر أبي حديثَ عبد الرحمن بن محمَّد المُحَاربيِّ، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمانَ النَّهديِّ، عن جرير بن عبد اللَّه البَجَليِّ، عن النَّبيِّ ﷺ: «تُبْنَى مدينةٌ بين دِجْلَة ودُجَيْل، والصَّراة وقطربل، يُجْبَى إليها كنوز الأرض، ويجتمع إليها كلُّ إنسانٍ، فلهي أسرع ذهاباً في الأرض من الحديدة المُحماة في الأرضِ الخَوَّارة».

فقال: كان المُحَارِبيُّ جليساً لسيف بن محمَّد ابن أخت سفيان الثوريِّ، وكان سيفٌ كذَّاباً، فأظنُّ المُحَارِبيَّ سمعه منه»[٢].

وقال عبد اللَّه بن أحمد ـ أيضاً ـ: «حدَّثتُ أبي بحديثِ المُحَارِبيِّ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ؛ قال: سُئل النَّبيُّ ﷺ عن التَّشبيه في الصَّلاةِ؟ فقال: «لا ينصرف حتَّى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً».

فأنكره أبي واستعظمه، قال أبي: المُحَارِبيُّ عن مَعْمَرٍ؟! قلت: نعم، وأنكره جدّاً، والحديث حدَّثني به أبو الشَّعْثاء، وأبو كريبٍ قالا: حدَّثنا المُحَارِبيُّ.

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٣١)، و«التبيين» (رقم: ٤٧)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٣٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٨٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٧٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (١/ ٣٥)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ٣٤٨)، و«الكامل» (٣/ ٤٣٢).

قال أبو عبد الرَّحمن عبد اللَّه بن أحمد[١]: ولم نعلم أنَّ المُحَارِبيَّ سمع من مَعْمَرٍ شيئاً، وبلغنا أنَّ المُحَارِبيَّ كان يُدلِّسُ»[٢].

وقال العِجْلِيُّ: «كان يُدلِّسُ»[٣].

[ومن الأخطاء] ـ (س، ق) عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، السُّلَميُّ، أبو عمرٍو، الدِّمشقيُّ[٤].

قلت: ذكره الدكتور القريوتيُّ بناءً على خطإٍ وقع في نسخة «المجروحين» لابن حِبَّانَ، حيث قال ابنُ حِبَّانَ في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد هذا: «وهو الَّذي يُدلِّسُ عنه الوليد بن مسلم؛ يقول: قال أبو عمرٍو، وحدَّثنا أبو عمرٍو عن الزُّهريِّ؛ يُوهِمُ أنَّه الأوزاعيُّ، وإنَّما هو ابن تميم»[٥]، فقد جاءت عبارة ابنِ حِبَّانَ هذه في النُّسخة المطبوعة من «المجروحين» هكذا: «وهو الَّذي يُدلِّسُ عن الوليد بن مسلم» بدلاً من: «وهو الَّذي يُدلِّسُ عنه الوليد بن مسلم» فتغيَّر المعنى.

وممَّا يؤيد ما ذهبنا إليه أنَّ ابنَ حِبَّانَ ـ نفسه ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديث الثِّقات الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها قال: «والجنسُ الثَّاني: قومٌ ثقاتٌ كانوا[٦] يَرْوُونَ عن أقوامٍ ضعفاء كذَّابين

ويُكنُّونهم حتَّى لا يُعرفوا، فربَّما أشبه كنية كذَّابٍ كنية ثقةٍ، فيتوهَّم

(١) جاء في «الضُّعفاء» للعقيليِّ: قال أبو عبد اللَّه، وهو خطأ، والصَّواب ما أُثبت كما هو في «العلل» و«السِّير».

(٢) «العلل» (٣/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٢/ ٣٤٨)، و«السِّير» (٩/ ١٣٧).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٣٩).

(٤) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم:٩)، وهو من زياداته.

(٥) «المجروحين» (٢/ ٥٥).

(٦) جاء في الأصل: كان، والصَّواب ما أُثبت.

المُتوهِّم أنَّ راوي هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، ومن أَعْمَلِهم بمثل هذا من هذه الأُمَّةِ الثوريُّ، كان يُحدِّث عن الكَلْبيِّ ويقول: حدَّثنا أبو النَّضْر؛ فيتوهَّم المستمع أنَّه أراد به سعيد بن أبي عَرُوبَة، أو جرير بن حازم، ومثل الوليد بن مسلم إذا قال: حدَّثنا أبو عمرٍو، فيُتوهَّم أنَّه أراد به الأوزاعيَّ، وإنَّما أراد به عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وقد سمعا جميعاً من الزُّهريِّ»[١].

وكذلك قول الحافظِ ابنِ حَجَرٍ: «أبو عمرو شيخٌ للوليد بن مسلم، قال ابنُ حِبَّانَ في «الضُّعفاء» في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم: كان الوليد بن مسلم يُدلِّسُه ويقول: حدَّثني أبو عمرٍو، ويُوهم أنَّه الأوزاعيّ»[٢].

١٥٤ ـ (ع) عبد الرَّحيم بن سليمان، الكِنَانيُّ، أو الطَّائيُّ، أبو عليٍّ، الأَشَلُّ، المَرْوَزيُّ، الكوفيُّ[٣].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

كان يُحدِّثُ عن محمَّد بن سعيدٍ المصلوب ـ أحد الهَلْكَى ـ فيُغيِّر اسمه، فتارةً يقول: محمَّد بن سعيد بن حسَّان بن قيس[٤]، وتارةً: محمَّد بن حسَّان[٥]، وتارةً: محمَّد بن غانم[٦].

---

(١) «المجروحين» (١/ ٩١).
(٢) «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).
(٣) «التدليس في الحديث» (رقم: ٤٢).
(٤) «الكفاية» (ص: ٣٦٧).
(٥) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٩٧)، و«الميزان» (٣/ ٥٦٣).
(٦) «الموضوعات» لابن الجوزيِّ (١/ ٢٨٠)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

وقال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: سمعت يحيى بن معين يقول: «الَّذي يروي عنه عبد الرَّحيم يقول: عن أبي أيوب، هو: عبد الرَّحمن بن زياد الإفريقيُّ»(١).

قلت: الإفريقيُّ هذا ضعيفٌ، لذا كان عبد الرحيم يُكْنِي عن اسمه.

١٥٥ ـ (ع) عبد الرَّزَّاق بن همَّام بن نافع، الحِمْيريُّ مولاهم، أبو بكرٍ، الصَّنْعانيُّ(٢).

- **نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ**
- **المرتبة : الثانية**

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ

أخرجَ العُقَيْليُّ من طريق محمَّد بن سهل بن عسكر؛ قال: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق؛ قال: ذكر الثوريُّ، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن حذيفة؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إنْ وَلُّوا عَليّاً فهادياً مَهْدِيّاً».

فقيل لعبد الرَّزَّاق: سمعت هذا من الثوريِّ؟ قال: لا، حدَّثني يحيى بن العلاء، وغيره، ثمَّ سألوه مرَّةً ثانية فقال: حدَّثنا النُّعمان بن أبي شَيْبَة، ويحيى بن العلاء، عن سفيان الثوريِّ»(٣).

قال يحيى بن معين: «ذكر أبو جعفرٍ السُّوَيديُّ(٤) أنَّ قوماً من

---

(١) «تاريخ ابن معين» (نص: ٣١٨٧).

(٢) «طبقات المدلسين» (رقم: ٥٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٨١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٤٣).

(٣) «الضُّعفاء» (٣/ ١١٠ ـ ١١١)، وانظر أيضاً: «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٨ ـ ٢٩).

(٤) هو محمَّد بن النوشجان، أبو جعفر السُّويديُّ، من أهل بغداد، وإنَّما قيل له: =

الخُراسانية ـ من أصحاب الحديث ـ جاؤوا إلى عبد الرَّزَّاق بأحاديث للقاضي هشام بن يوسف تلقَّطُوها عن مَعْمَرٍ من حديث هشام، وابن ثورٍ، وكان ابنُ ثورٍ ثقةً، فجاؤوا بها إلى عبد الرَّزَّاق فنظر فيها؛ فقال: بعضُها سمعتها، وبعضُها لا أعرفها ولم أسمعْها، قال: فلم يُفارقوه حتَّى قرأها، ولم يقل لهم: حدَّثنا، ولا أخبرنا. حدَّثني السُّويديُّ بهذا»(١).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: سمعت يحيى قال: «رأيتُ عبدَ الرَّزَّاقِ بمكَّةَ يُحدِّث؛ فقلت له: هذه الأحاديث سمعتها؟ فقال: بعضُها سمعتها، وبعضُها عَرْضاً، وبعضُها ذكره، وكلٌّ سماعٌ، قال لي يحيى: ما كتبتُ من عبدِ الرَّزَّاقِ حديثاً واحداً إلَّا من كتابِهِ كلِّه»(٢).

قلت: وقد جاء عن عبدِ الرَّزَّاقِ التبرِّي من التَّدليسِ، فقد قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: «حدَّثني بعض أصحابنا قال: قال عبدُ الرَّزَّاقِ: قدمتُ مكَّةَ، فمكثت ثلاثة أيَّامٍ لا يجيئني أصحاب الحديث، فمضيت وطفت وتعلَّقت بأستار الكعبة وقلت: يا ربّ ما لي؟! أكذَّابٌ أنا؟ أَمُدلِّسٌ أنا؟ قال: فرجعت إلى البيتِ فجاؤوني»(٣).

= السُّويدي؛ لأنَّه وصل إلى سُوَيد بن عبد العزيز الحَدَثانيِّ فكتب عنه، وكان صدوقاً، ثقةً، محتاطاً في الأخذِ.

انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٢٦)، و«الأنساب» للسَّمعانيِّ (٣/ ٣٣٨).

(١) «العلل» (٢/ ٦٠٥ ـ ٦٠٦)، و«تاريخ ابن معين» (نص: ٢٧٣)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٣/ ١٠٨)، وغيرها.

(٢) «العلل» (٢/ ٦٠٦)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٣/ ١٠٨).

(٣) «الكفاية» (ص: ٣٥٧)، و«تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٧٦) ولم يذكر في روايته: «أَمُدلِّسٌ أنا؟».

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ مُعلِّقاً على هذه الحكايةِ ـ: «ويحتمل أنْ يكون نفى الإكثار من التَّدليسِ»(١).

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ

قال عبدُ المؤمن بن خلف النَّسفيُّ: «سألتُ أبا عليٍّ صالح بن محمَّد عن عبد الرَّزَّاق، عن إبراهيم ابن محمَّد؛ فقلت: مَنْ هو؟ فقال: هو ابن أبي يحيى، فقلت: مِنْ أين كان؟ قال: مديني»(٢).

وقال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لتدليس الشُّيوخ ـ: «وروى عنه ـ أي إبراهيم بن أبي يحيى الأَسْلَمي ـ عبدُ الرَّزَّاق بن همَّام؛ فقال: حدَّثنا الأَسْلَميُّ بن محمَّد»(٣).

وقال ـ أيضاً ـ عند ذكره لإبراهيم بن أبي يحيى: «وهو إبراهيم بن محمَّد الَّذي حدَّثَ عنه محمَّد ابن إدريس الشَّافعيُّ، وعبدُ الرَّزَّاقِ بنُ همَّام»(٤).

وأخرج ابنُ عَدِيٍّ من طريق عبد الرَّزَّاق، عن يونس بن سليم، عن يونس بن يزيد، عن ابنِ شهابٍ، عن عروةَ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدٍ القاريِّ؛ قال: سمعت عمر بن الخطَّاب يقول: كان الوحي إذا نزل على رسول اللَّه ﷺ يُسْمَعُ عند وجهه دويٌّ كدويِّ النَّحل . . .، فذكره.

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٦٩).
(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧).
(٣) «الكفاية» (ص: ٣٦٨)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٩).
(٤) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا يرويه عبد الرَّزَّاق عن يونس بن سليم، وربَّما كنَّاه فيقول: أبو بكرٍ الصَّنْعانيُّ، ولا يُسمِّيه؛ لأنَّه ليس بالمعروف»(١).

١٥٦ ـ (ع) عبد السَّلام بن حرب، النَّهْديُّ، المُلَائيُّ، أبو بكرٍ، الكوفيُّ(٢) [ز].

● نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ

● المرتبة: الأولى

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.

قال ابنُ محرز: سمعتُ ابنَ نُميرٍ يقول: قال أبو نُعيم: «أحاديثُ عبد السَّلام ـ يعني المُلَائيَّ ـ عن سالم(٣) إنَّما هي أحاديث شريك كلّها»، قال ابنُ نُميرٍ: «كان عبد السَّلام يُدلِّسُ»(٤).

وقال الإمامُ أحمد بن حنبل: «كنَّا ننكرُ من عبد السَّلام شيئاً، كان لا يقول: حدَّثنا؛ إلَّا في حديثٍ أو حديثين سمعته يقول فيه: حدَّثنا»(٥).

---

(١) «الكامل» (٧/ ١٧٥).

(٢) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٦٦).**

(٣) هو: سالم بن عجلان الأفطس.

(٤) «سؤالات ابن محرز لابن معين وغيره» (٢/ ٢٢٣).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٤٨٥)، و«تهذيب الكمال» (١٨/ ٦٨).

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ

. قال سعيد بن عمرو البَرْذَعيُّ ـ عند ذكره لمحمَّد بن سعيد المصلوب ـ: «وقال لي أبو حاتم: إنَّ محمَّداً هذا صُلِبَ في الزَّندقةِ، والنَّاس يموِّهون في الرِّواية عنه، فيقلبون اسمه حتَّى لا يُفطن له، مروان بن معاوية يُسمِّيه: محمَّد بن أبي قيس، وعبد السَّلام بن حرب يقول: محمد بن حسَّان، ومنهم من يقول: أبو عبد اللَّه الشَّاميُّ، ومنهم من يقول: أبو عبد الرحمن الأُرْدُنِّيُّ»[١].

[ومن الأخطاء] ـ (٤) عبد العزيز بن جُريج، المكِّيُّ، مولى قريش، والد عبد الملك بن عبد العزيز[٢].

قال ابنُ حِبَّانَ: «ليس له عن صحابيٍّ سماعٌ، وكلُّ ما روى عن عائشة مُدلَّسٌ، لم يسمع منها شيئاً»[٣].

قلت: مرادُ ابنِ حِبَّانَ ـ كما هو ظاهر هنا ـ أنَّه يُرسلُ عن عائشة؛ لأنَّه لم يلْقَها، ولم يسمع منها شيئاً، فروايته عنها مُرسلةٌ، لذا ذكروه في كتب المراسيل، وإنَّما ذكرته في هذا «**المعجم**» لإيراد الدكتور القريوتيّ له في «ملحقه على تعريف أهل التَّقديس»، واعتباره من جملة المُدلِّسين معتمداً على قولِ ابنِ حِبَّانَ السَّابق، فأردت التَّنبيه إلى أنَّه جانُبَ الصَّواب في ذلك، واللَّه أعلم وأحكم.

(١) «أبو زُرعة الرَّازي وجهوده في السُّنَّة النَّبوية» (٢/ ٧٢٦ ـ ٧٢٧).
(٢) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ١٠) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢١١).
(٣) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٤٥).

١٥٧ ـ عبد العزيز بن عبد اللَّه، القرشيُّ، البَصْريُّ، أبو وهبٍ، الجُدْعانيُّ[(١)].

● نوع التدليس: الإسناد

● المـرتبــة: الخامسة

قال ابنُ حِبَّانَ: «يُغْرِبُ، يجبُ أنْ يُعتبرَ حديثه إذا بيَّن السَّماعَ»[(٢)].

يقول الدكتور مِسْفر: «وقد أعاد ترجمته الحافظُ في المرتبة الخامسة؛ وقال: (عبد العزيز بن عبد اللَّه بن وهب، ضعيفٌ، قال ابنُ حِبَّانَ: يُعتبر حديثُهُ إذا بيَّن السَّماعَ)، وهذا هو ذاك الَّذي ترجمه ابن حِبَّانَ بقوله: (عبد العزيز بن عبد اللَّه القرشيُّ، أبو وهبٍ، يروي عن هشام بن حسَّان، وخالد الحذَّاء، وبهز بن حكيم، وسعيد بن إياس، وشعبة، روى عنه الحسن بن مدرك السَّدوسيُّ)، ولم يترجم لغيره بهذا الاسم، ولم أجد من نبَّه على هذا الوَهْم ممَّن حقَّق كتاب الحافظِ ابنِ حَجَرٍ وهُمْ كُثُرٌ، والذَّهبيُّ قال: (عبد العزيز بن عبد اللَّه، أبو وهبٍ)، وزاد ابنُ عَدِيٍّ: (القرشيُّ، بَصْريٌّ)، كما ذكر في إسناد أحد أحاديثه زيادةً أخرى في نسبه هي: (الجُدْعانيُّ)، وعلى هذا يكون: عبد العزيز بن عبد اللَّه، القرشيُّ، الجُدْعانيُّ، أبو وهبٍ، واللَّه أعلم»[(٣)].

قلت: وممَّا يؤكِّدُ ما ذهبَ إليه الدكتور مِسْفر أنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ لم يذكر في كتابه «النُّكت على كتاب ابنِ الصَّلاحِ» غيرَ عبد العزيز بن

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٨٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢١٢).

(٢) «الثِّقات» (٨/ ٣٩٤).

(٣) «التدليس في الحديث» (ص: ٤٣٠ ـ ٤٣١).

عبد اللَّه البَصْريِّ، و«النُّكت «متأخِّر في تصنيفه عن كتابه» تعريف «أهل التقديس».

[ومن الأوهام] ـ عبد العزيز بن وهب، الكَـلَاعـيُّ[١] **.**

انظر الكلام عليه في ترجمـة الَّذي قبلـه.

١٥٨ ـ (م، ٤) عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، الأَزْديُّ، أبو عبد الحميد، المكِّيُّ[٢] **.**

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبــة: الثالثـة**[٣]

روى عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد عن عُبيد اللَّه بن عمر، عن نافع، عن ابنِ عمر قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لكلِّ أُمَّةٍ فرعون، وفرعون هذه الأُمَّة معاوية بن أبي سفيان».

قال مُهنَّا: سألت أحمد ويحيى عن هذا؛ فقالا[٤]: «ليس بصحيحٍ، وعبد المجيد لم يسمع من عُبيد اللَّه شيئاً، فينبغي أنْ يكون قد أخذه عن إنسانٍ فدلَّسه فحدَّث به»[٥].

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٤٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٨٢).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ٣٠)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤١)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٣٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٨٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٤٤).

(٣) جعله الدكتور مِسْفر في المرتبة الأولى.

(٤) جاء في الأصل: فقال.

(٥) «العلل المتناهية» (١/ ٢٨٠).

١٥٩ ـ (ع) عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، الأمويُّ مولاهم، أبو الوليد، وأبو خالـد، المكِّيُّ(١).

● **نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، الصِّيغ، التَّسوية)، الشُّيوخ**

● **المـرتبـــة : الرَّابعـة**

❖ **أوَّلاً: تدليسُ الإسنـادِ.**

أ ـ الإسقـاطُ: قال يحيى بن معين: «الَّذي سمع ابن جُريج من حبيب بن أبي ثابت سماع حديثين، وما روى عنه سوى ذلك، أظنُّه بَلَغَه عنه ولم يسمعها، الَّذي سمع: حديث أُمِّ سلمة: «ما أكذب الغرائب»، والحديث الآخر حديث الرُّقبى؛ حدَّث به ابن جُريجٍ قال: حدَّثني عطاء، عن حبيب بن أبي ثابت، فلقيت حبيباً فحدَّثني، قال يحيى: قد روى عطاء عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ في الرُّقبى، قال ابنُ جُريجٍ: فأنكر حبيبٌ أنْ يكون مرفوعاً، قال يحيى: قد سمع حبيبٌ من ابنِ عمرَ، وابنِ عبَّاسٍ»(٢).

وقال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: سمعت يحيى بن معين قال: «عمر بن عطاء بن وَرَاز، قال يحيى: كلُّ شيءٍ عند ابنِ جُريجٍ عن عكرمة فهو عن عمر بن عطاء بن وَرَاز، وهم يُضعِّفونه»(٣).

وقال عبَّاسٌ الدُّوريُّ ـ أيضاً ـ: «قلت ليحيى: فأيُّما أحبُّ إليك؛

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٣٣)، و«التبيين» (رقم: ٤٩)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨٣)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤١)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٣٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٨٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٧١).
(٢) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٥٤١).
(٣) «تاريخ ابن معين» (نص: ٣٩٩)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٣/ ١٨٠).

تفسير وَرْقَاء أو تفسير ابنِ جُريجٍ؟ قال: تفسير وَرْقَاء؛ لأنَّ تفسيرَ ابنِ جُريجٍ عن مجاهدٍ، وهو مرسلٌ، لم يسمع من مجاهدٍ إلَّا حرفاً»(١).

وقال ابنُ الجنيدِ: «سألت يحيى بن معين؛ قلت: ابنُ جُريج سمع من مجاهدٍ شيئاً؟ قال: حرفاً أو حرفين، قلت: فَمَنْ بينهما؟ قال: لا أدري»(٢).

وقال أبو بكرٍ البرديجيُّ: «لم يسمع من مجاهدٍ إلَّا حرفاً واحداً»(٣).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «ما سمع التَّفسير عن مجاهدٍ أحدٌ غير القاسم بن أبي بَزَّة، نظر الحكم بن عتيبة، وليث بن أبي سليم، وابنُ أبي نَجيحٍ، وابنُ جُريجٍ، وابنُ عُيينةَ في كتابِ القاسمِ ونسخوه، ثمَّ دلَّسوه عن مجاهدٍ»(٤).

وقال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: حدَّثنا سعيد بن منصور، والحُميديُّ؛ قالا: حدَّثنا سفيان، حدَّثنا ابنُ جُريجٍ؛ قال: سمعت مجاهداً يقرأ: (فَطَلِّقُوهُنَّ لقُبُلِ عِدَّتِهِنَّ).

قال يعقوب بن سفيان: «قال سفيان بن عُيينة: ما سمعت ابنَ جُريجٍ في شيءٍ قال: سمعت مجاهداً؛ إلَّا في هذا»(٥).

(١) «تاريخ ابن معين» (نص: ٤٤٩٩).
(٢) «سؤالات ابن الجنيد» (نص: ٤٠٥، ٦٣٧).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٩).
(٤) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٤٦)، و«الثِّقات» (٧/ ٣٣١).
(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢١).

وقال سفيان بن عُيينة: «لم يسمع ابنُ جُريجٍ من مجاهدٍ إلَّا حديثاً واحداً، ومن طاوس إلَّا حديثاً واحداً»(١).

وقال يحيى بن سعيد القطَّان: «ولم يسمع ابنُ جُريجٍ من مجاهدٍ إلَّا حديثاً واحداً: (فَطَلِّقُوهُنَّ في قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ)، ولم يسمع ابنُ جُريجٍ من طاوس إلَّا حديثاً في مُحْرِمٍ أصابَ ذَرَّاتٍ؛ قال: فيها قبضاتٌ من طعامٍ»(٢).

وقال أحمد بن الفرات أبو مسعود: «رأيت عند عبد الرَّزَّاق عن ابنِ جُريجٍ، عن صفوان بن سليم أحاديث حساناً؛ فسألته عنها؟ فقال: أيُّ شيءٍ تصنع بها؟ هي أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى، فقال أبو مسعود: كان ابنُ جُريجٍ يُدلِّسها عن إبراهيم بن أبي يحيى، قال أبو مسعود: فتركتها ولم أسمعها»(٣).

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «كلُّ ما في كتاب ابنِ جُريجٍ: أُخبرت عن داود بن الحصين، وأُخبرت عن صالح مولى التَّوأمة؛ فهو من كتب إبراهيم بن أبي يحيى»(٤).

وقال ابنُ أبي حاتمٍ: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بنُ مسلمٍ، عن ابنِ جُريجٍ، عن أبي الزِّناد؟ فقال أبي: هذا حديثٌ ليس بصحيحٍ

(١) «الكامل» (١/ ٩٧).
(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، و«السِّير» (٦/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣).
(٣) «أبو زُرعة الرَّازيُّ وجهوده في السُّنَّة النَّبوية» (٢/ ٧٤٣)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٢٥).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٧)، و«شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٢٥).

عندي، ولم يسمع ابنُ جُريجٍ من أبي الزِّنادِ شيئاً، يُشْبه أنْ يكون ابن جُريجٍ أخذه من إبراهيم بن أبي يحيى»[١].

وقال الدَّارقطنيُّ: «ثقةٌ، حافظٌ، وربَّما حدَّثَ عن الضُّعفاءِ ودلَّسَ أسمائَهم؛ مثل: أبي بكر بن أبي سَبْرة، وإبراهيم بن أبي يحيى، وغيرهما»[٢].

وسُئل الدَّارقطنيُّ عن تدليسِ ابنِ جُريجٍ؟ فقال: «يُتجنَّب تدليسه، فإنَّه وحشُ التَّدليسِ، لا يُدلِّسُ إلَّا فيما سمعه من مجروحٍ؛ مثل: إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عُبيدة، وغيرهما»[٣].

وقال عبد الرَّزَّاق: «أهلُ مكَّةَ يقولون: ابن جُريجٍ لم يسمع من أبي الزُّبير؛ إنَّما سمع ياسين»[٤].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «وكلُّ ما وقع في نسخة ابنِ جُريج عن أبي الزُّبير من المناكير كان ذلك ممَّا سمعه ابنُ جُريجٍ من ياسين الزَّيَّات، عن أبي الزُّبير؛ فدلَّس عنه»[٥].

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: «حدَّثنا إبراهيم بن عَرْعَرَة، عن يحيى بن سعيد، عن ابنِ جُريجٍ؛ قال: إذا قلت: قال عطاء؛ فأنا سمعته منه وإنْ لم أقل: سمعت»[٦].

---

(١) «المراسيل» (ص: ١٣١).

(٢) «المؤتلف والمختلف» (١/ ٥٣٢).

(٣) «سؤالات الحاكم النَّيسابوريِّ للدَّارقطنيِّ» (نص: ٢٦٥).

(٤) «الميزان» (٤/ ٣٥٨).

(٥) «المجروحين» (٣/ ١٤٢).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٦٠).

قلت: لكنَّ الإمامَ أحمد بن حنبل قال ـ في رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ ـ: «كلُّ شيءٍ يقول ابنُ جُريجٍ: قال عطاء، أو عن عطاء؛ فإنَّه لم يسمعه من عطاء»[١].

ووصفه النَّسائيُّ بالتَّدليسِ[٢].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «وكان يُدلِّسُ»[٣].

وقال أبو الحسن بن القطَّان: «وابنُ عُيينةَ، وابنُ جُريجٍ، وأبو الزُّبير كلُّهم مُدلِّسٌ»[٤].

وقال الذَّهبيُّ: «الرَّجلُ في نفسِهِ ثقةٌ، حافظٌ؛ لكنَّه يُدلِّسُ بلفظ: عن، وقال»[٥].

وقال العلائيُّ: «يُكثرُ من التَّدليسِ»[٦].

قلت: لكنَّ الحافظ ابنَ حجرٍ ذهبَ إلى خلافِ ذلك، ورأى أنَّه قليلُ التَّدليسِ، واستدلَّ على ذلك بما يلي:

١ ـ أخرجَ البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ٢٢١٥ـ فتح) من طريق أبي عاصم؛ قال: أخبرنا ابنُ جُريجٍ؛ قال: أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النَّبيِّ ﷺ قال: «خرجَ ثلاثةُ نفرٍ يمشون

---

(١) «بحر الدَّم» (نص: ٦٤١).
(٢) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).
(٣) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٤٥)، و«الثِّقات» (٧/ ٩٣).
(٤) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٠٥).
(٥) «السِّير» (٦/ ٣٣٢).
(٦) «جامع التحصيل» (ص: ١٠٨).

فأصابَهُمُ المطرُ، فدخلوا في جبلٍ، فانْحطَّتْ عليهم صخرةٌ . . .، الحديث».

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «قوله في هذه الطَّريق: (أخبرنا ابنُ جُريجٍ، أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع) فيه إدخال الواسطة بين ابن جُريجٍ ونافع، وابنُ جُريجٍ قد سمع الكثير من نافعٍ، **ففيه دلالةٌ على قلَّةِ تدليسِ ابنِ جُريجٍ**، وروايته عن موسى من نوع روايةِ الأقران»(١).

٢ ـ أخرجَ البُخاريُّ ـ أيضاً ـ في «صحيحه» (رقم: ٥٩٢٠ـ فتح) من طريق مَخْلَدٍ قال: أخبرني ابنُ جُريجٍ؛ قال: أخبرني عُبيد اللَّه بن حفصٍ؛ أنَّ عمر بن نافع أخبره، عن نافعٍ مولى عبد اللَّه؛ أنَّه سمع ابنَ عمر ـ رضي اللَّه عنهما ـ يقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ ينهى عن القَزَعِ، . . . الحديث.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «قوله: (أخبرني عُبيد اللَّه بن حفص) هو عُبيد اللَّه بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، وهو العمريُّ المشهور، نسبه ابنُ جُريجٍ في هذه الرِّواية إلى جدِّه، وقد أخرجه أبو قُرَّة في «السُّنن» عن ابنِ جُريجٍ، وأبو عَوَانة من طريقه؛ فقال: عن عُبيد اللَّه بن عمر بن حفص، وعُبيد اللَّه بن عمر وشيخه هنا عمر بن نافع والرَّاوي عنه هو ابن جُريجٍ أقران متقاربون في السِّنِّ واللِّقاءِ والوفاةِ، واشترك الثلاثةُ في الرِّوايةِ عن نافعٍ، فقد نزل ابنُ جُريجٍ في هذا الإسنادِ درجتين، **وفيه دلالةٌ على قلَّةِ تدليسِهِ**»(٢).

---

(١) «فتح الباري» (٤/ ٤٠٩ ـ ٤١٠).

(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٣٦٤)، **قلت**: مع أنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ جعله في «طبقات المدلِّسين» في المرتبة الثالثة، وهم من أكثروا من التَّدليسِ.

● أمثلةٌ على هذا النَّوعِ:

قال عبدُ اللَّهِ بنُ عليِّ بنِ المدينيِّ: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُ المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، عن ابنِ جُريجٍ، عن المُطَّلب بن عبد اللَّه بن حَنْطَب، عن أنس بن مالكٍ؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «عُرضتْ عليَّ أجورُ أُمَّتي حتَّى القذاة يخرجها الرَّجلُ من المسجدِ»؟ قال: ابنُ جُريجٍ لم يسمع من المُطَّلب بن عبد اللَّه بن حَنْطَب، كان يأخذ أحاديثه عن ابن أبي يحيى عنه»(١).

وأخرج أبو داودَ في «سننه» (رقم: ٤٣٩١ و ٤٣٩٢ و ٤٣٩٣) من طريق ابنِ جُريجٍ، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ حديث: «ليس على المنتهبِ قطعٌ»، وحديث: «ليس على الخائن قطعٌ، ولا على المختلس قطعٌ».

قال أبو داودَ: «هذان الحديثان لم يسمعْهُما ابن جُريجٍ من أبي الزُّبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنَّه قال: إنَّما سمعهما ابن جُريجٍ من ياسين الزَّيَّات».

وأخرجه النَّسائيُّ ـ أيضاً ـ في «سننه» (٨/ ٨٨ ـ ٨٩) لكنَّه جمع اللَّفظين في حديثٍ واحدٍ؛ وقال: «ولم يسمعه أيضاً ابن جُريجٍ من أبي الزُّبير».

ثمَّ روى بعض ألفاظه مفرَّقة (٨/ ٨٩) وقال: «وقد روى هذا الحديث عن ابنِ جُريجٍ: عيسى بن يونس، والفضل بن موسى، وابن وَهْبٍ، ومحمَّد بن ربيعة، ومَخْلَد بن يزيد، وسلمة بن سعيد ـ بَصْريٌّ ثقةٌ، قال ابنُ أبي صفوان: وكان خيرَ أهلِ زمانِهِ ـ فلم يَقُلْ أحدٌ منهم:

(١) «الكفاية» (ص: ٣٥٨)، و«شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٢٥).

حدَّثني أبو الزُّبير، ولا أحسبه سمعه من أبي الزُّبير، واللَّه تعالى أعلم».

وقال الخليليُّ ـ مُعقِّباً على هذا الحديث ـ: «ويُقال: إنَّ هذا لم يَسْمَعْهُ من أبي الزُّبير، لكنَّه أخذه عن ياسين الزَّيَّات ـ وهو ضعيفٌ جدّاً ـ، عن أبي الزُّبير.

وابنُ جُريجٍ يُدلِّسُ في أحاديث، ولا يخفى ذلك على الحُفَّاظِ»(١).

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «وكان أهلُ العلمِ يقولون: لم يسمع ابنُ جُريجٍ هذا الحديث من أبي الزُّبير، وإنَّما سمعه من ياسين الزَّيَّات عنه، فدلَّسه في روايته عن أبي الزُّبير، واللَّه أعلم»(٢).

ب ـ الصِّيَغُ:

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «وسألته ـ أي يحيى بن سعيد ـ عن حديثِ ابنِ جُريجٍ، عن عطاءٍ الخُراسانيِّ؟ فقال: ضعيفٌ، قلت ليحيى: إنَّه يقول: أخبرني، قال: لا شيء، كلُّه ضعيف، إنَّما هو كتاب دفعه إليه»(٣).

وروى الواقديُّ، عن عبد الرحمن بن أبي الزِّناد؛ قال: شهدت ابنَ جُريجٍ جاء إلى هشام بن عروة فقال: يا أبا المنذر، الصَّحيفة الَّتي أعطيتها فلاناً هي حديثك؟ فقال: نعم، قال الواقديُّ: فسمعت ابنَ جُريجٍ بعد ذلك يقول: حدَّثنا هشام بن عروة ما لا أحصي(٤).

---

(١) «الإرشاد» (١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٥٦).

(٣) «الكفاية» (ص: ٣١٥)، و«العلل الصَّغير» للتِّرمذيِّ (٥/ ٧٥٣ ـ في آخر السُّنن).

(٤) «طبقات ابن سعد» (٥/ ٤٩٢).

وقال الواقديُّ ـ أيضاً ـ: حدَّثني أبو بكر بن عبد اللَّه بن أبي سَبْرة؛ قال: قال ابنُ جُريجٍ: اكتب لي أحاديث سنن، قال: فكتبت له ألف حديثٍ، ثمَّ بعثت بها إليه، ما قرأها عليَّ، ولا قرأتها عليه، قال الواقديُّ: فسمعتُ ابنَ جُريج بعد ذلك يُحدِّثُ يقول: حدَّثنا أبو بكر بن أبي سَبْرة في أحاديث كثيرة[1].

قلت: هذه الرِّوايات تدلُّ على أنَّ ابنَ جُريجٍ كان يرى جوازَ إطلاق لفظ التَّحديثِ والإخبارِ على المُناولةِ والإجازةِ، وهو مذهبٌ لبعضِ العلماءِ، ويرى البعض الآخر أنَّه ضَرْبٌ من التَّدليسِ.

جـ ـ التَّسويـةُ:

أخرجَ البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ٥٣١٠ـ فتح) من طريق اللَّيث، عن يحيى بن سعيدٍ، عن عبد الرَّحمن بن القاسم، عن القاسم بن محمَّد، عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه ذُكِرَ التَّلاعنُ عند النَّبيِّ ﷺ، فقال عاصم بن عَدِيٍّ في ذلك قولاً ثمَّ انصرف، ... الحديث.

وأخرجَ ـ أيضاً ـ (رقم: ٥٣١٦ ـ فتح) من طريق سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيدٍ؛ قال: أخبرني عبد الرحمن بن القاسم، عن القاسم بن محمَّد، عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه قال: ذُكِرَ المتلاعنان عند رسولِ اللَّهِ ﷺ؛ فقال عاصم بن عَدِيٍّ في ذلك قولاً ثمَّ انصرف، ... الحديث.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «قوله: (أخبرني عبد الرحمن بن القاسم) تُثْبت هذه الرِّواية، وكذا رواية اللَّيث السَّابقة ... أنَّ رواية ابن جُريجٍ، عن يحيى بن سعيدٍ، عن القاسم الَّتي أخرجها الشَّافعيُّ وغيره وقعت فيها

(١) «طبقات ابن سعد» (٥/ ٤٩٢).

تسوية، ويحيى وإنْ كان سمع من القاسم لكنَّه ما سمع هذا الحديث إلَّا من ولده عبد الرَّحمن عنه»(١).

قلت: لم أَرَ من أشارَ إلى تسويةِ ابنِ جُريجٍ غير الحافظِ ابنِ حَجَرٍ، وهذا المثال يؤيِّد ما ذهب إليه الحافظُ في «النُّكت على كتابِ ابنِ الصَّلاحِ»(٢) من أنَّ التَّسوية ليست مقيَّدة بإسقاط الضَّعيف؛ بل تشمل إسقاط الثِّقة أيضاً، كما هو الحال في هذا المثال، فعبد الرحمن بن القاسم ثقةٌ جليلٌ، فلعلَّ ابنَ جُريجٍ أسقطه لصغرِ سنِّه، أو من أجل طلب العلوِّ في السَّندِ، فاللَّه أعلم.

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: «سمعت يحيى بن معين يقول: حديث: (مَنْ مات مريضاً مات شهيداً) كان ابنُ جُريجٍ يقول فيه: إبراهيم بن أبي عطاء ـ يكني عن اسمه ـ، وهو إبراهيم بن أبي يحيى، وكان قَدَريّاً رافضيّاً»(٣).

وقال أبو عُبيد الآجريُّ: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: «حدَّثَ ابنُ جُريجٍ عن إبراهيم بن أبي يحيى؛ يقول: إبراهيم بن أبي عطاء»(٤).

---

(١) «فتح الباري» (٩/ ٤٦١).

(٢) «النُّكت» (٢/ ٦٢١).

(٣) «تاريخ ابن معين» (نص:٦٥٧)، و«الكفاية» (ص:٣٦٨)، و«المجروحين» (١/ ١٠٦)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، و«معرفة علوم الحديث» (ص: ١٧٨).

(٤) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٨).

وقال محمَّد بن إبراهيم بن أبي سُكَيْنَة الحَلَبيُّ: سمعت إبراهيم بن أبي يحيى يقول: «حكم اللَّه بيني وبين مالك بن أنس هو سمَّاني قَدَرِيّاً، وأمَّا ابنُ جُريجٍ فإنِّي حدَّثته: (مَنْ مات مُرابطاً مات شهيداً)، فحدَّثَ عنِّي: (مَنْ ماتَ مريضاً مات شهيداً) ونسبني إلى جدِّي من قِبَلِ أُمِّي: إبراهيم بن أبي عطاء»(١).

وقال عبدُ الغني بنُ سعيدٍ الحافظُ: سمعت حمزة بن محمَّد يقول: «كان ابنُ جُريجٍ يُحدِّثُ عن إبراهيم بن أبي يحيى فيُدلِّسُ اسمه؛ فيقول: حدَّثنا أبو الذئب»(٢).

وقال الخليليُّ: «وقد روى عنه ـ أي إبراهيم بن أبي يحيى ـ ابنُ جُريجٍ حديثاً ـ مع جلالته ـ ودلَّس به فقال: إبراهيم بن أبي عطاء، عن موسى بن وَرْدَان، عن أبي هريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: (مَنْ مات مريضاً مات شهيداً)، وهو متروكٌ»(٣).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «إبراهيم بن أبي يحيى روى عنه ابنُ جُريجٍ والشَّافعيُّ، فأمَّا ابنُ جُريجٍ فإنَّه يُكْنِي عنه ويُسمِّيه: إبراهيم بن محمَّد بن أبي عامر، وإبراهيم بن أبي عطاء، وإبراهيم بن محمَّد بن أبي عطاء، ولم يروِ عنه إلَّا الشيء اليسير، وأمَّا الشَّافعيُّ فإنَّه كان يُجالسُهُ في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصَّبيِّ، والحفظُ في الصِّغرِ كالنَّقشِ في الحجرِ، فلمَّا دخل مِصْرَ في آخر عمره؛ فأخذ يُصنِّفُ الكتبَ المبسوطة احتاج إلى

---

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٨)، و«السِّير» (٦/ ٣٢٩).

(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٧١).

(٣) «الإرشاد» (١/ ٣٠٨).

الأخبارِ، ولم تكن معه كتبه، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، فمن أجله ما روى عنه، وربَّما كنَّى عنه، ولا يُسمِّيه في كتبه»[١].

وقال ابنُ الجوزيِّ ـ في ترجمة إبراهيم بن أبي يحيى ـ: «وقد كانوا يُبهرجونه؛ لأنَّه ليس بثقة، فكان ابنُ جُريجٍ يقول: حدَّثنا إبراهيم بن محمَّد بن أبي عطاء، ويقول تارةً: حدَّثنا أبو الذئب»[٢].

• حكمُ رواياتِهِ المُعَنْعَنَة:

قال يحيى بن سعيد القطَّان: «كان ابنُ جُريج صدوقاً، فإذا قال: حدَّثني؛ فهو سماعٌ، وإذا قال: أخبرنا وأخبرني[٣]؛ فهو قراءةٌ، وإذا قال: عن؛ فهو شبهُ الرِّيحِ»[٤].

وروى الميمونيُّ عن أحمد بن حنبل: «إذا قال ابنُ جُريج: قال؛ فاحذره، وإذا قال: سمعت أو سألت؛ جاء بشيءٍ ليس في النَّفسِ منه شيءٌ، كان من أوعية العلم»[٥].

وروى الأثرمُ عن أحمد بن حنبل قال: «إذا قال ابنُ جُريجٍ: قال فلانٌ، وقال فلانٌ، وأُخبرت؛ جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني وسمعت؛ فحسبك به»[٦].

---

(١) «المجروحين» (١/ ١٠٧).
(٢) «الضُّعفاء والمتروكين» (١/ ٥١).
(٣) جاء في «السِّير»: أنبأنا أو أخبرني.
(٤) «الكفاية» (ص: ٣٠٢)، و«السِّير» (٦/ ٣٣٠).
(٥) «السِّير» (٦/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩).
(٦) «السِّير» (٦/ ٣٢٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٩).

وقال أبو داودَ: سمعت أحمد يقول: «إذا قال ابنُ جُريجٍ: أخبرني في كلِّ شيءٍ؛ فهو صحيحٌ»(١).

وقال الذُّهْليُّ: «وابنُ جُريجٍ إذا قال: حدَّثني وسمعت؛ فهو محتجٌّ بحديثه، داخلٌ في الطَّبقة الأولى من أصحاب الزُّهريِّ»(٢).

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديث الثِّقات الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «الجنسُ الثَّالثُ: الثِّقاتُ المُدلِّسون الَّذين كانوا يُدلِّسون في الأخبارِ؛ مثل: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش، وأبي إسحاق، وابن جُريجٍ، وابن إسحاق، والثوري، وهُشيم، ومن أشبههم ممَّن يكثر عددهم من الأئمَّة المرضيين، وأهل الورع في الدِّين، كانوا يكتبون عن الكلِّ، ويروون عمَّن سمعوا منه، فربَّما دلَّسوا عن الشَّيخ بعد سماعهم عنه عن أقوامٍ ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقلِ المُدلِّس ـ وإنْ كان ثقةً ـ: حدَّثني أو سمعت؛ فلا يجوز الاحتجاج بخبره، وهذا أصلُ أبي عبد اللَّه محمَّد بن إدريس الشَّافعيِّ رحمه الله، ومن تبعه من شيوخنا»(٣).

● مرتبتُـهُ:

جعلَ الحافظُ العلائيُّ ابنَ جُريجٍ في المرتبةِ الثَّانيةِ من مراتبِ المُدلِّسين، وجعله الحافظُ ابنُ حجرٍ في الثَّالثة، ورجَّح الدكتور مِسْفر، ونعمان سلمان صالح أنَّه من الرَّابعة؛ لأنَّه يُدلِّسُ عن الضُّعفاء

(١) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٢٣١).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٦٠).
(٣) «المجروحين» (١/ ٩٢).

والمجروحين كما ذكر ذلك الدَّارقطنيُّ وابنُ حِبَّانَ، وهو ما نميل إليه، واللَّه أعلم.

١٦٠ ـ (ع) عبد الملك بن عُمَيْر بن سُويد، الفَرَسيُّ، ويُقال: اللَّخْميُّ، أبو عمرٍو، ويُقال: أبو عمر، الكوفيُّ، المعروف بالقِبْطيِّ[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثَّالثة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «وكان مُدلِّساً»[٢].

وقال أيضاً ـ في ترجمة حسين بن سليمان الرَّقاشيِّ ـ: «يروي عن عبدِ الملكِ بنِ عُمير عن أنسٍ نُسخةً دلَّسها عبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ»[٣].

ووصفه الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ[٤].

[ومن الأخطاء] ـ عبد الواحد بن زيد، أبو عبيدة، البَصْريُّ، القاصُّ، الزَّاهدُ، شيخُ الصُّوفيَّةِ.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقال يعقوب بن شَيْبَةَ: صالحٌ، مُتعبِّدٌ، وأحسبُهُ كان يقول بالقَدَرِ، وليس له علمٌ بالحديثِ، وهو ضعيفٌ، وقد دلَّسَ بشيءٍ»[٥].

(١) «جامع التحصيل» (رقم:٣٢)، و«التبيين» (رقم:٥٠)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤١)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٣٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٨٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٢٨).

(٢) «الثِّقات» (٥/ ١١٧)، وانظر أيضاً: مقدِّمة «صحيحه» (١/ ١٤٣).

(٣) «الثِّقات» (٦/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٩٦).

(٥) «لسان الميزان» (٤/ ٩٩).

قلت: كذا جاء في النُّسخةِ الهنديةِ من «لسان الميزان»، أمَّا النُّسخةُ الجديدةُ المحقَّقة فقد جاء فيها: «وقال أبو داودَ: ليس بشيءٍ»[١]، بدلاً من: «دلَّس بشيءٍ»، وكلام أبي داود هذا لم أقف عليه، والَّذي وقفت عليه أنَّ قائل هذه العبارة هو يحيى بن معين، فقد سأله عثمان بن سعيد الدَّارميُّ عن عبد الواحد بن زيد؟ فقال: «ليس بشيءٍ»[٢]، وكذلك جاء في رواية عبَّاسٍ الدُّوريِّ عن ابن معين[٣]، وإنَّما ذكرته في هذا «**المعجم**» للتَّنبيه على هذا التَّحريفِ الَّذي وقع في بعضِ نسخِ «اللِّسان»، واللَّه أعلم.

١٦١ ـ (م، ٤) عبد الوهَّاب بن عطاء، الخفَّافُ، أبو نصرٍ، العِجْليُّ مولاهم، البَصْريُّ، نزيل بغداد[٤].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّالثة**

قال أبو عليٍّ صالح بن محمَّد بن عمرو الأَسَديُّ: «أنكروا على الخفَّافِ حديثاً رواه لثور بن يزيد، عن مكحولٍ، عن كريبٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ، حديثاً في فضلِ العبَّاسِ، وما أنكروا عليه غيره، فكان يحيى بن معين يقول: هذا موضوعٌ، وعبدُ الوهَّابِ لم يقلْ فيه: حدَّثنا ثورٌ، ولعلَّه دلَّسَ فيه، وهو ثقةٌ»[٥].

---

(١) «لسان الميزان» (٤/ ٤٩٠ ـ رقم: ٥٣٨٣).

(٢) «تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارميِّ» (نص: ٥٠٦).

(٣) «تاريخ يحيى بن معين» (نص: ٣٢٨٩).

(٤) «جامع التحصيل» (رقم: ٣٤)، و«التبيين» (رقم: ٥١)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤١)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٣٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٨٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٢٩).

(٥) «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٣ ـ ٢٤)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٩٩).

وقال أبو زُرْعةَ: «روى عن ثور حديثين ليسا من حديث ثور، وذُكِرَ ليحيى بن معين هذين الحديثين فقال: لم يذكر فيهما الخبرَ ـ يعني السَّماعَ ـ»[(١)].

وقال البُخاريُّ: «يُكتبُ حديثه، قيل له: يُحتجُّ به؟ قال: أرجو، إلَّا أنَّه كان يُدلِّسُ عن ثور وأقوامٍ أحاديث مناكير»[(٢)].

١٦٢ ـ (ق) عبد الوهَّاب بن مجاهد بن جَبْر، المكِّيُّ[(٣)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبـة: الخامسة**

ذكره الحاكمُ أبو عبد اللَّه في الجنسِ السَّادسِ من التَّدليسِ: وهم قومٌ رووا عن شيوخٍ لهم لم يروهم قطُّ، ولم يسمعوا منهم، إنَّما قالوا: قال فلانٌ؛ فَحُمِلَ ذلك عنهم على السَّماعِ، وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازلٍ.

ثمَّ روى الحاكمُ بإسناده إلى عليِّ بنِ المدينيِّ قال: حدَّثني الحسن بن محمَّد بن عبد اللَّه بن يزيد قال: «كان الصبَّاحُ إذا جاء عبد الوهَّاب بن مجاهد يقول: ترى هذا واللَّه ما صدَّقه أبوه في شيءٍ، وما هو إلَّا أخذ الكتب»[(٤)].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٢).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٠).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٤٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٨٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢١٣).

(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٠).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل عن أبيه: قال وكيعٌ: «كانوا يقولون: إنَّ عبدَ الوهَّاب بن مجاهد لم يسمع من أبيه»(١).

١٦٣ ـ عُبيد اللَّه بن رُمَاحس بن محمَّد، أبو محمَّد، الجشميُّ، القَيْسيُّ، الرماديُّ، الرَّمليُّ [ز].

● نوع التدليس: التَّسوية ـ ولا يثبت عليه ـ

أشارَ الإمامُ الذَّهبيُّ في ترجمته في «الميزان» إلى تدليسِهِ تدليس التَّسوية؛ فقال: «عُبيد اللَّه بن رُماحس، القَيْسيُّ، الرَّمْليُّ، عن زياد بن طارق، عن زهير بن صُرَد؛ أنَّه أنشد النَّبيَّ ﷺ قصيدته:

امنُنْ علينا رسولَ اللَّهِ في كرم   فإنَّك المرءُ نرجوه وننتظرُ

روى عنه الأمير بدر الحَمَامِيُّ، وأبو القاسم الطَّبرانيُّ، وأحمد بن إسماعيل بن عاصم، وأبو سعيد بن الأعرابيِّ، والحسن بن زيد الجعفريُّ، ومحمَّد بن إبراهيم بن عيسى المقدسيُّ.

وكان مُعمَّراً، ما رأيت للمتقدِّمين فيه جَرْحاً وما هو بمعتمدٍ عليه، ثمَّ رأيت الحديثَ الَّذي رواه له علَّةٌ قادحةٌ، قال أبو عمر بن عبد البرِّ في شعر زهير: رواه عُبيد اللَّه بن رُمَاحس، عن زياد بن طارق، عن زياد بن صُرَد بن زهير، عن أبيه، عن جدِّه زهير بن صُرَد؛ فعمد عُبيد اللَّه إلى الإسناد وأسقط رجلين منه، وما قنع بذلك حتَّى صرَّح بأنَّ زياد بن طارق قال: حدَّثني زهير، هكذا هو في «معجم الطَّبرانيِّ» وغيره بإسقاط اثنين من سنده»(٢).

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥١٧).

(٢) «الميزان» (٣/ ٦).

قلت: وقد قام الحافظُ ابنُ حَجَرٍ بتعقُّبه والردِّ عليه؛ فقال: «وهذا الَّذي قاله المؤلِّف تحكُّمٌ لا دليل عليه، ولا له فيما حكاه عن ابنِ عبدِ البَرِّ حجَّة قائمة، وسياقه يقتضي أنَّ هذا كلَّه كلام ابن عبد البرِّ، وليس كذلك، بل من قوله: فعمد عُبيد اللَّه . . . إلى آخر الترجمة قاله المؤلِّف من عند نفسه، بانياً على صحَّة ما حكاه ابن عبد البرِّ.

وقد قرأت على أحمد بن علي ـ سِبْط البَرْقيِّ بدمشق ـ، أخبركم أبو عبد اللَّه بن جابر؛ أنَّ أبا العبَّاس بن الغماز أخبرهم، أخبرنا الحافظ أبو الرَّبيع الكَلَاعيُّ، عن أبي عبد اللَّه بن زرقون، عن أبي عمران بن أبي تليد؛ قال: حدَّثنا الحافظ أبو عمر بن عبد البَرِّ في كتاب «الاستيعاب» له؛ قال: زهير بن صُرَد، أبو صُرَد، الجُشَمِيُّ، السَّعْديُّ، من بني سعد بن بكر، وقيل: يُكْنَى أبا جرول، كان رئيس قومه، وقدم على رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم في وفد هوازن إذ فرغ من حُنَيْن، فَسَاقَ أبو عمر القصَّة ثمَّ أسندها من طريق محمَّد بن إسحاق، ثمَّ قال في آخره: إلَّا أنَّ الشِّعر بيتين لم يذكرهما محمَّد بن إسحاق في حديثه، وذكرهما عُبيد اللَّه بن رُمَاحس، عن زياد بن طارق، عن زياد بن صُرَد بن زهير بن صُرَد، عن أبيه، عن جدِّه زهير بن صُرَد أبي جرول أنَّه حدَّثه هذا الحديث. انتهى كلام ابنِ عبدِ البَرِّ.

فهذا كما تراه حكاه مرسلاً، لم يسق إسناده إلى عُبيد اللَّه بن رُمَاحس حتَّى يُعْلم من[1] زاد هذين الرَّجلين في إسناده، فقد رواه عن ابنِ رُمَاحس السِّتَّة الَّذين ذكرهم المؤلف، وأبو بكر محمَّد بن أحمد بن مَحْمُوْيَه العسكريُّ، وأبو الحسن أحمد بن زكريا، وعُبيد اللَّه بن علي بن

(١) جاء في الأصل: حتَّى يُعْلم قال من، والصَّواب حذف: قال.

الخوَّاص ـ وسَاقَ نسب ابن رُمَاحس، وسأذكره بعدُ[(١)] ـ، فهؤلاء عددٌ من الثِّقاتِ رَوَوْهُ عن عُبيد اللَّه بن رُمَاحس قال: حدَّثنا زياد؛ قال: سمعت أبا جرول، فالظَّاهر أنَّ قولهم أولى بالصَّوابِ، والعددُ الكثيرُ أولى بالحفظ من الواحد؛ لا سيَّما وهو لم يُسَمَّ.

وقد أخرج الحديث المذكور الحافظُ ضياءُ الدِّينِ محمَّد بن عبد الواحد المقدسيُّ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في «الأحاديث المختارة ممَّا ليس في الصَّحيحين»؛ وقال بعده: زهيرٌ لم يذكره البُخاريُّ ولا ابن أبي حاتم في كتابيهما، ولا زياد بن طارق، وقد روى محمَّد بن إسحاق، عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جدِّه، نحو هذه القصَّة والشِّعر.

قلت: فالحديث حسنُ الإسنادِ؛ لأنَّ رَاوِيَيْهِ مستوران لم تتحقَّق أهليَّتهما، ولم يُجْرحا، ولحديثهما شاهدٌ قويٌّ، وصرَّحا بالسَّماعِ، وما رُميا بالتَّدليسِ؛ لا سيَّما تدليس التَّسوية الَّذي هو أفحش أنواع التَّدليسِ، إلَّا في القول الَّذي حكيناه آنفاً عن ابنِ عبدِ البَرِّ، ولا يثبت ذلك إنْ شاء اللَّه تعالى»[(٢)].

قلت: لم أُصنِّفه في مرتبةٍ من مراتب التَّدليس لعدم ثبوت تدليسه، وسبب إيرادي له هنا هو ما اشترطته في مقدِّمةِ هذا «**المعجم**» من أنْ أذكر

---

(١) ذكره بعد صفحتين (٤/ ٥٣٣) فقال: «وأخرجه الحافظ أبو الحسين بن قانع في «معجم الصَّحابة» عن عُبيد اللَّه بن محمَّد بن خالد بن حبيب بن حميد بن قيس بن عمرو بن عُبيد بن ناشب بن عُبيد بن غزية بن جشم، عن زياد بن طارق؛ قال: حدَّثني زهير، فذكره مختصراً، فعُبيد اللَّه هو ابنُ رُمَاحس، وكأنَّ رُمَاحس لقب أبيه أو جدِّه، واللَّه أعلم».

(٢) «لسان الميزان» (٤/ ٥٢٩ ـ ٥٣١، رقم: ٥٤٤٤).

كلَّ من نُصَّ أو أُشير إلى تدليسه ـ وإنْ لم يثبت ذلك فيه ـ، وهذا الصِّنفُ الأخير إنَّما أذكره للذَّبِّ عنه، ودفع ما قيل فيه.

١٦٤ ـ (د، ت، ق) عُبيدة بن الأسود بن سعيد، الهَمْدانيُّ، الكوفيُّ[(١)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّالثة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «يُعْتبرُ حديثُهُ إذا بيَّن السَّماعَ في روايته، وكان فوقه ودونه ثقات»[(٢)].

١٦٥ ـ (ع) عثمان بن عاصم بن حصين، الأَسَديُّ، أبو حَصين، الكوفيُّ[(٣)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الأولى**

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ثقةٌ، ثَبْتٌ، سُنِّيٌّ، وربَّما دلَّسَ»[(٤)].

قلت: لم أقف على مستند الحافظِ في وصفه له بالتَّدليس، ولعلَّه استفاد ذلك من قول الأعمشِ: «كان أبو حَصين يسمع منِّي ثمَّ يذهب فيرويه»[(٥)]، فقول الأعمش هذا محتمل لذلك، واللَّه أعلم.

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨٦)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ " (رقم:٨٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٣٠).

(٢) «الثِّقات» (٨/ ٤٣٧).

(٣) «الملحق الأول على طبقات المدلِّسين» «للقريوتيِّ» (رقم: ١١) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم:٤٥).

(٤) «التقريب» (رقم: ٤٤٨٤).

(٥) «السِّير» (٥/ ٤١٥)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ١١٧).

١٦٦ ـ (د، س، ق) عثمان بن عبد الرَّحمن بن مسلم، الحَرَّانيُّ، المعروف بالطَّرَائفيِّ[١].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الخامسة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «يروي عن أقوامٍ ضعفاء أشياء يُدلِّسها عن الثِّقاتِ، حتَّى إذا سمعها المستمع لم يشكّ في وَضْعِها، فلمَّا كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل عليه النَّاس في الجرح، فلا يجوز الاحتجاج بروايته كلِّها على حالة من الأحوال؛ لِمَا غلب عليها من المناكير عن المشاهير، والموضوعات عن الثِّقاتِ»[٢].

١٦٧ ـ (ع) عثمان بن عمر بن فارس، العبديُّ، البَصْريُّ، أصله من بُخارى.

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الثَّالثة**

يقول الأخ عوَّاد بن حسين الخلف: «تصحَّفت في طبعة «اللِّسان» إلى عثمان بن عمران، وتبع هذا الخطأ الدكتور القريوتيُّ في تحقيقه لكتاب «تعريف أهل التقديس» مُخَطِّئاً في الهامش من قال: عثمان بن عمر؛ كما في طبعة أخرى للكتاب معتمداً على التَّصحيف الَّذي وقع في «اللِّسان»، ثمَّ تبعه على هذا الخطإ الدكتور مِسْفر الدّميني في كتابه «التدليس في الحديث»، بل زاد زيادةً عجيبةً في ترجمته؛ وهي قوله: «ولم أجد من ترجم له غير ابنِ حِبَّانَ»!!!.

---

(١) «التبيين» (رقم: ٥٢)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٤٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٩٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٧٢).

(٢) «المجروحين» (٢/ ٩٧).

قلت: كيف وهو من رجال «التقريب» وغيره، وهذا مثال على تتابع الأخطاء من غير تحقيق، وللفائدة فإنَّه لا يوجد في الكتبِ السِّتَّةِ راوٍ باسم عثمان بن عمران كذا تصحَّفت في «الثِّقات» إلى عثمان بن عمران، وكذا في طبعة «تعريف أهل التقديس» تحقيق أحمد بن علي سير المباركيِّ، علماً بأنَّه ذكر في الهامش أنَّ ثلاث نسخٍ خطِّيَّةٍ من الأربع الَّتي اعتمد عليها ذكرت عثمان بن عمر من غير ألفٍ ولا نونٍ(١).

ووصفه ابنُ حِبَّانَ بالتَّدليسِ حيث قال: «يُعْتبرُ حديثُه إذا بيَّن السَّماعَ في خبرِهِ»(٢)، وذكره ابنُ حَجَرٍ في المرتبة الثَّالثةِ من المُدلِّسينَ في كتابه «تعريف أهل التقديس»، وانظر ترجمة عثمان بن عمر في:

- «طبقات ابن سعدٍ» (٧/ ٢٧٦).
- «الجرح والتعديل» (٦/ ١٥٩).
- «تاريخ خليفة» (ص: ٤٧٣).
- «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٨٠).

وهو من رجالِ الكتبِ السِّتَّةِ، وستجدُ من شيوخِه ابن جُريجٍ كما ذكر ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقات»، كذا من تلاميذه ابن حربٍ، وإذا ما بحثت في تلاميذ ابنِ جُريجٍ كذلك ستجد عثمان بن عمر، ولن تجد عثمان بن عمران علاوة على ما سبق من الأدلَّةِ.

بل وممَّا يوضِّحُ أنَّ ما في «اللِّسانِ» خطأٌ مطبعيٌ أنَّ الذَّهبيَّ ترجم له في «الميزان» ذاكراً اسمه الكامل وسنة وفاته، ثمَّ جاء الحافظ في «اللِّسان» وترجم له، أي ذكر الترجمة الَّتي ذكرها صاحب «الميزان» ـ

(١) **قلت**: وكذلك جاء في كتابه «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٤٦): عثمان بن عمر الحنفي.

(٢) «الثِّقات» (٨/ ٤٥٣).

أعني الذَّهبيَّ ـ، إلَّا أنَّ الطَّابع حرَّفها إلى عثمان بن عمران بدل عثمان بن عمر، ويؤكِّد ما أقول أنَّ التَّرجمة في «لسان الميزان» ليس عندها رمز (ز) أو (ذ)، أي ليست من الزِّيادات على «الميزان» ولا من «ذيل الميزان»، وبالتَّالي فإنَّ التَّرجمة المذكورة من غير هذين الرَّمزين هي عينها التَّرجمة الَّتي ذكرها الذَّهبيُّ في «ميزانه»، مع التَّنبيه على أنَّ الذَّهبيَّ لم يترجم في «ميزانه» لراوٍ اسمه عثمان بن عمران، بل نصَّ على عثمان بن عمر بن فارس العبديِّ، وذكر مفاد التَّرجمة الَّتي ذكرها ابنُ حِبَّانَ، والَّتي أيضاً ذكرها ابنُ حَجَرٍ في «اللِّسان»»[1] انتهى كلامه.

[من الأخطاء] ـ عثمان بن عمران، الحنفيُّ[2].

انظر الكلام عليه في ترجمة الَّذي قبله.

١٦٨ ـ (د، ت، ق) عثمان بن عُمَيْر، أبو اليقظان، الكوفيُّ، الأعمى، وهو عثمان بن أبي حُميدٍ ـ أيضاً ـ[3].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الخامسة**

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ضعيفٌ، واختلطَ، وكان يُدلِّسُ ويغلو في التَّشيُّعِ»[4].

---

(١) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص:٢٤٦ ـ ٢٤٧).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨٧)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٩١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٣١).

(٣) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم:١٢) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢١٤).

(٤) «التقريب» (رقم: ٤٥٠٧).

قلت: لم أقف على ما يشير إلى تدليسه.

١٦٩ ـ عثمان بن محمَّد بن أحمد بن العبَّاس، أبو عمرٍو، القارئ، المَخْرَميُّ [ز][١].

● نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ

● المرتبة: الأولى

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ

قال الخطيبُ البغداديُّ: «حدَّثني الحسين بن محمَّد ـ أخو الخلَّال ـ، عن أبي سعيدٍ الإدْرِيسيِّ؛ قال: قدم علينا أبو عمرٍو عثمان بن أحمد بن العبَّاس القارئ المَخْرَميُّ البغداديُّ سمرقند، وحدَّثنا بها، كان مُحِبّاً لأهلِ العلمِ، راغباً في الكتابةِ والجمعِ، وكان يُدلِّسُ في الرِّوايةِ»[٢].

قلت: الظَّاهرُ من كلام الإدْرِيسيِّ أنَّه يريدُ تدليسَ الصِّيَغِ؛ لأنَّ الخطيبَ البغداديَّ بعد ذكره لكلامه قال: «وقد حدَّثنا عنه العَتِيقيُّ بقطعةٍ من «تاريخ يحيى بن معين» قال فيها: أخبرنا الأصمُّ ـ أو العبَّاس الدُّوريُّ حدَّثهم ـ قال: سمعت يحيى بن معين؛ فخفت أنْ تكون روايته كذلك عن الأصمِّ إجازة حتَّى سألت العَتِيقيَّ؛ فقال: ليس ذلك إجازة بل هو سماعٌ، ثمَّ رأيت في أصلِ المَخْرَميِّ يذكر أنَّه سمع هذا التَّاريخَ من الأصمِّ بقراءته عليه»[٣].

---

(١) هو شيخٌ ثقةٌ من أهلِ القرآنِ؛ كما قال العَتِيقيُّ، انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣١٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣١٢).

(٣) المرجع السَّابق.

فكأنَّ المَخْرَميَّ كان ممَّن يرى جوازَ إطلاقِ لفظِ الإخبارِ على الإجازةِ، وهو ما يُفْهمُ من كلامِ الخطيبِ السَّابقِ.

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «قال العَتِيقيُّ: وحُكِيَ لي أنَّه خرَّجَ شيئاً عن ابنِ شاهين فدلَّسَهُ وقال: حدَّثنا عمر بن أحمد النَّقَّاشُ، فقال له ابنُ شاهين: أنا نقَّاشٌ؟ فقال: أَلَسْتَ تنقش الكتابَ بالخطِّ؟ أو كما قال»(١).

١٧٠ ـ (ع) عطاء بن أبي رَبَاح ـ أسلم ـ، القرشيُّ مولاهم، أبو محمَّدٍ، المكِّيُّ(٢) [ز].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وروى الأثرمُ عن أحمد ما يدلُّ على أنَّه كان يُدلِّسُ؛ فقال في قصَّةٍ طويلةٍ: وروايةُ عطاءٍ عن عائشةَ لا يُحتجُّ بها إلَّا أنْ يقول: سمعت»(٣).

١٧١ ـ (م، ٤) عطاء بن أبي مسلمٍ، أبو عثمان، الخُراسانيُّ، نزيل الشَّام(٤).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثَّانية**

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ يَهِمُ كثيراً، ويُرسلُ، ويُدلِّسُ»(٥).

(١) المرجع السَّابق.
(٢) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٦٩).**
(٣) «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٨٢).
(٤) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ١٣) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٠١).
(٥) «التقريب» (رقم: ٤٦٠٠).

وقال ـ أيضاً ـ: «وأمَّا ما رواه أبو داودَ من طريق سعيد بن المسيَّب؛ أنَّ بلالاً أراد أنْ يخرج إلى الشَّامِ فقال له أبو بكرٍ: بل تكون عندي، فقال: إنْ كنت أعتقتني لنفسك فاحبسني، وإنْ كنت أعتقتني للَّهِ فذرني أذهب إلى اللَّهِ، فقال: اذهب، فذهب فكان بها حتَّى مات؛ فإنَّه مرسلٌ، وفي إسناده عطاءٌ الخُراسانيُّ، وهو مُدلِّسٌ»[١].

قلت: أمَّا قولُ ابنِ حِبَّانَ ـ في ترجمة شُعيب بن رزيق ـ: «وعطاءٌ لم يَرَ أحداً من الصَّحابةِ، روايته عنهم كلُّها مُدلَّسة»[٢]، وقولُ الذَّهبيِّ: «قال الدَّارقطنيُّ: هو في نفسه ثقةٌ، لكن لم يَلْقَ ابن عبَّاسٍ، يعني أنَّه يُدلِّسُ»[٣]؛ فالمراد به أنَّه يُرْسلُ عنهم، فإنَّ ابنَ حِبَّانَ والذَّهبيَّ ممَّن يتوسَّعون في حدِّ التَّدليسِ، وقد ذكرنا ذلك في غير موضعٍ من «**معجمنا**» هذا.

[ومن الأخطاء] ـ عطاء بن يعقوب، المدنيُّ، مولى ابنِ سِبَاع[٤].

قال ابنُ حِبَّانَ: «روايته عن الصَّحابةِ كلُّها مُدلَّسة»[٥].

قلت: ذكرنا في أكثر من موضع أنَّ ابنَ حِبَّانَ يقصد بعبارته هذه الإرسال ـ خاصَّةً إذا ذكرها في كتابه «مشاهير علماء الأمصار» ـ، وأنَّه

---

(١) «التلخيص الحبير» (١/ ١٩٩).
(٢) «الثِّقات» (٨/ ٣٠٨).
(٣) «السِّير» (٦/ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٤) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ١٤) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٠٢)، قال الحافظ ابنُ حجرٍ في «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٩٥): «والصَّحيحُ أنَّه ليس بالكَيْخَارانيِّ».
(٥) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٩٢).

ممَّن يتوسَّعُ في حدِّ التَّدليسِ فيُدخل فيه بعض صور الإرسال، لذا لا أرى عطاءً هذا داخلاً في زمرة المُدلِّسينَ، ولولا إيراد الدكتور القريوتيِّ له ما أوردته.

١٧٢ ـ (د، ت، ق) عطيَّة بن سعد بن جُنَادة، العَوْفيُّ، الجَدَليُّ، الكوفيُّ، أبو الحسن(١).

● **نوع التدليس: الشُّيوخ ـ بأقبحِ صورِهِ ـ**

● **المرتبة : الرَّابعة**

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «سمعت أبي ذكر عطيَّة العَوْفيَّ فقال: هو ضعيفُ الحديثِ، قال أبي: بلغني أنَّ عطيَّة كان يأتي الكَلْبيَّ فيأخذ عنه التَّفسير، وكان يُكنِّيه بأبي سعيدٍ فيقول: قال أبو سعيدٍ، وكان هُشيمٌ يُضعِّفُ حديثَ عطيَّة»(٢).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل ـ أيضاً ـ: «حدَّثني أبي قال: حدَّثنا أبو أحمد الزُّبيريُّ؛ قال: سمعت سفيان الثوريَّ قال: سمعت الكَلْبيَّ قال: كنَّاني عطيَّة أبا سعيدٍ»(٣).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «سمع من أبي سعيدٍ الخدريِّ أحاديث، فلمَّا مات أبو سعيدٍ جعل يجالس الكَلْبيَّ ويحضر قصصه فإذا قال الكَلْبيُّ: قال

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم:١٢٢)، و«النُّكت» (٢/٦٤٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٩٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٧٣).

(٢) «العلل» (نص:١٣٠٦)، و«الكامل» (٥/٣٦٩)، و«الكفاية» (ص:٣٦٦)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٤٠٧)، و«شرح علل الترمذي» (٢/٨٢٣).

(٣) «العلل» (نص: ١٣٠٧)، و«الكامل» (٥/٣٦٩)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٤٠٧)، و«شرح علل الترمذيِّ» (٢/٨٢٣).

رسول اللَّه بكذا؛ فيحفظه، وكنَّاه أبو سعيدٍ ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدَّثك بهذا؟ فيقول: حدَّثني أبو سعيدٍ، فيتوهَّمون أنَّه يريد أبا سعيدٍ الخدريَّ، وإنَّما أراد به الكَلْبيَّ.

سمعت مكحولاً يقول: سمعت جعفر بن أَبَان يقول: سمعت ابنَ نُميرٍ يقول: قال لي أبو خالدٍ الأحمرُ: قال لي الكَلْبيُّ: قال لي عطيَّة: كنَّيتك بأبي سعيدٍ، قال: فأنا أقول: حدَّثنا أبو سعيدٍ»(١).

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «الكَلْبيُّ يُكْنَى أبا النَّضْر، وإنَّما غيَّر عطيَّة كنيته ليوهم النَّاس أنَّه يروي عن أبي سعيدٍ الخدريِّ التَّفسيرَ الَّذي كان يأخذه عنه»(٢).

وقال الحافظُ ابنُ الصَّلاح ـ عند ذكره للنَّوع الثَّامن والأربعين: معرفة من ذُكِرَ بأسماءٍ مختلفةٍ، أو نعوتٍ متعدِّدةٍ فظَنَّ من لا خبرة له بها أنَّ تلك الأسماء أو النُّعوت لجماعةٍ متفرِّقين ـ: «مثالُهُ: محمَّد بن السَّائب الكَلْبيّ ـ صاحبُ التَّفسيرِ ـ . . .، وهو أبو سعيدٍ الَّذي يروي عنه عطيَّة العَوْفيُّ التَّفسير يُدلِّسُ به مُوهماً أنَّه أبو سعيدٍ الخدريُّ»(٣).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «مشهورٌ بالتَّدليسِ القبيحِ»(٤).

● **حكمُ روايتِهِ عن أبي سعيدٍ:**

يقول الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ: «إنْ صحَّت هذه الحكاية عن

(١) «المجروحين» (١/ ٨١) و (٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧، ٢٥٣).
(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٦)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٠٧).
(٣) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص: ٣٢٤).
(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٣٠).

عطيَّة فإنَّما يقتضي التَّوقف فيما يحكيه عن أبي سعيدٍ من التَّفسيرِ خاصَّةً»[١].

ويقول الدكتور مِسْفر: «والأَوْلى ترك روايته عن أبي سعيدٍ مُطلقاً؛ لاحتمال أنْ يكون الكَلْبيّ لا الصَّحابيّ، فالاحتياط في ذلك أولى من التَّوسع في قبول روايته عنه ولو صرَّح فيها بالسِّماعِ، واللَّه أعلم»[٢].

ويقول شيخنا عبد اللَّه بن يوسف الجُديع ـ حفظه اللَّه ـ: «وهذا من أقبحِ التَّدليسِ، وهو يُسْقطُ حديث عطيَّة عن أبي سعيدٍ جملةً»[٣].

١٧٣ ـ (ت) عقبة بن عبد اللَّه، الأصمُّ، الرِّفَاعيُّ، العبديُّ، البَصْريُّ[٤].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الخامسة**

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ضعيفٌ، وربَّما دَلَّسَ»[٥].

قلت: لعلَّ مستند الحافظِ في ذلك هو قول أبي سلمة التَّبُوْذَكيِّ: أخبرني الحسين بن عَدِيٍّ؛ قال: «نظرنا في كتابِ عقبة الأصمِّ؛ فإذا أحاديثه هذه الَّتي يُحدِّثُ بها عن عطاء إنَّما هي في كتابه عن قيسِ ابنِ سعدٍ، عن عطاء»[٦].

---

(١) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٢٣).

(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٨٨).

(٣) «المقنع في علوم الحديث» لابن الملقِّن (٢/ ٥٦٤ ـ الحاشية).

(٤) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ١٥) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢١٥).

(٥) «التقريب» (رقم: ٤٦٤٢).

(٦) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٣٥٦٤)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢١٧).

[ومن الأوهام] ـ (خ، م، د، ت، س) عِكْرمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام، المخزوميُّ[(١)].

يقول الأخ عوَّاد بن حسين الخلف: «هو عِكْرمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزوميُّ، من رجال البُخاريِّ ومُسلمٍ وغيرِهما، وهو تابعيٌّ مشهورٌ ثقةٌ، وهو غير عِكْرمة بن خالد بن سلمةٍ بن العاص المخزوميّ؛ فإنَّه ضعيف لم يُخرِّج له أحدٌ من أصحاب السِّتَّةِ، وصاحب التَّرجمة ابن عمِّ عِكْرمة بن خالد بن سلمة بن العاص، والضَّعيفُ هو الأصغرُ كما أشارَ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال»[(٢)]، وقد جعل الحافظُ ابنُ حَجَرٍ عكرمة بن خالد بن سعيد التَّابعيَّ الثِّقة في الثَّانية من مراتب المُدلِّسين، معتمداً في ذلك على الذَّهبيِّ والعلائيِّ في وصفهما عكرمةَ بالتَّدليس، حيث قال في «تعريف أهل التَّقديس»: «تابعيٌّ مشهورٌ، وصفه بذلك الذَّهبيُّ في «أرجوزته»، والعلائيُّ في «المراسيل»»[(٣)].

ولعلَّ هذا زلَّة قلم من الحافظِ ﷺ، فإنَّ الَّذي وصفه الذَّهبيُّ في «أرجوزته» هو عِكْرمة الصَّغير ـ أي الضَّعيف كما مرَّ ـ وليس الكبير؛ حيث قال:

ثمَّ أبو سَعْدٍ هو البقَّال عِكْرمة الصَّغير يا هلال[(٤)]

كذا ما ذكره العلائيُّ في «المراسيل «المقصود به الصَّغير لا الكبير؛

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٥٩)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٩٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٥١).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٧٠).

(٤) «التأنيس بشرح منظومة الذَّهبيِّ في أهل التَّدليس» (ص: ٧١).

حيث قال العلائيُّ: «عِكْرمة بن خالد ذكره شيخنا الذَّهبيُّ في أرجوزةٍ سمَّى فيها غالب المُدلِّسين»[١].

إذن كلام الذَّهبيِّ والعلائيِّ الَّذي اعتمد عليه الحافظُ في جعله عِكْرمة التَّابعيّ من المُدلِّسين ليس المراد به عِكْرمة بن خالد التَّابعيّ الثِّقة كما قال الحافظُ، بل الصَّغير الضَّعيف كما نصَّ الذَّهبيُّ في «أرجوزته» وتبعه العلائيُّ، ولعلَّ الصَّواب عدم ذكر عِكْرمة بن خالد بن سعيد في المُدلِّسين لِمَا تقدَّم، واللَّه أعلم»[٢]، انتهى كلام الأخ عوَّاد.

قلت: وقد تابع الحافظَ ابنَ حَجَرٍ على هذا الوهم الشيخُ حمَّادٌ الأنصاريُّ ﷺ فذكره في كتابه «إتحاف ذوي الرسوخ» دون أي تنبيه، أمَّا الدكتور مِسْفر فقد نبَّه عليه في كتابه «التدليس في الحديث».

١٧٤ ـ عِكْرمة بن خالد بن سَلَمة بن العاص بن هشام، المخزوميُّ[٣].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الخامسة**

انظُرِ الكلام عليه بتفصيلٍ في ترجمةِ الَّذي قبله.

---

(١) «جامع التحصيل» (ص: ١٠٨).

(٢) «روايات المُدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٩٠ ـ ٩١).

(٣) **«جامع التحصيل» (رقم: ٣٦)، و«التبيين» (رقم: ٥٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢١٦)، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «التقريب» (رقم: ٤٦٦٩): «وهو أصغرُ من الَّذي قبله».**

١٧٥ ـ (خت، م، ٤) عِكْرمة بن عمَّار، العِجْليُّ، أبو عمَّار، اليَماميُّ، بَصْريُّ الأصلِ[١].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الثَّالثة**

قال عبد الرحمن بن مَهْدي: «حضرت سفيان بمكَّة يكتب عن عِكْرمة بن عمَّار وهو جاثٍ على ركبتيه، وجعل يوقفه: سمعت فلاناً، سمعت فلاناً، سمعت فلاناً، فقال: قلت: يا أبا عبد اللَّه، أكتب لك؟ قال: لا يكتبُ سماعي غيري»[٢].

وفي روايةٍ أخرى عن عبدِ الرَّحمنِ بن مَهْديٍّ: «أنَّه كان مع سفيان الثَّوريِّ عند عِكْرمة بن عمَّار؛ قال: فجاء يكتب عنده، قال: فقلت: يا أبا عبد اللَّه، هاتِ حتَّى أكتب، قال: لا يُعجبني[٣]، قال: قلت: خُذِ الكتاب فَسَلْ عنه، ولا تعجل بِوَقْفِهِ على كلِّ حديثٍ على السَّماعِ، قال عبد الرحمن: وكان خطُّ سفيان خطّاً سيِّئاً»[٤].

وقال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: «كان صدوقاً، وربَّما وهِمَ في حديثِهِ، وربَّما دَلَّسَ»[٥].

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٣٥)، و«التبيين» (رقم: ٥٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨٨)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤١)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٣٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٩٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٣٢).

(٢) «الثِّقات» للعِجْليِّ (ص: ١٩٢)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٦٨، ١١٧).

(٣) كذا في «الكامل»، وجاء في «الميزان» و«السِّير»: لا تَعْجَلَنَّ.

(٤) «الكامل» (٥/ ٢٧٢)، و«الميزان» (٣/ ٩١)، و«السِّير» (٧/ ١٣٨).

(٥) «الجرح والتعديل» (٧/ ١١).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وصفه أحمدُ والدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ»(١).

[ومن الأخطاء] ـ علقمة بن أبي علقمة ـ بلال ـ، المدنيُّ، مولى عائشة(٢).

قال ابنُ حِبَّانَ: «وقد روى عن أنسِ بنِ مالكٍ أحرفاً، فلست أدري أَدَلَّسها عنه أم سمعها منه؟»(٣).

قلت: لأجلِ قول ابنِ حِبَّانَ السَّابق أورده الدكتور مِسْفر في المدلِّسين، يقول عوَّاد بن حسين الخلف: «لم أقف على من وصفه بالتَّدليسِ غير ابنِ حِبَّانَ، ومعروفٌ اصطلاح ابنِ حِبَّانَ في التَّدليسِ، فقد قال في مقدِّمةِ «المجروحين»: ومنهمُ المُدلِّسُ عمَّن لم يَرَهُ»(٤).

١٧٦ ـ (خ، د) عليُّ بن الجَعْد بن عُبيد، الجَوْهريُّ، أبو الحسن، البغداديُّ(٥) [ز].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ عَدِيٍّ: حدَّثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبَّار الصُّوفيُّ، حدَّثنا عليُّ بن الجَعْدِ، حدَّثنا أبو إسحاق ـ أظنُّه قال: الشَّيْبانيُّ ـ، عن يعقوب بن محمَّد بن طَحْلاء، عن أبي الرِّجال، عن عَمْرة، عن عائشةَ؛ أنَّ رسول اللَّه ﷺ أراد أنْ يشتري غلاماً فألقى بين يديه تمراً، فأكل الغلامُ وأكثرَ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «كثرةُ الأكلِ شؤمٌ»، فأمر بردِّه.

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٩٨).

(٢) «التدليس في الحديث» (رقم: ٤٦) وهو من زياداته.

(٣) «الثِّقات» (٧/ ٢٩١).

(٤) «روايات المُدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٨٠).

(٥) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٤١).**

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وأبو إسحاقَ الشَّيْبانيُّ هذا هو: إبراهيم بن هَرَاسة كنَّاه عليُّ بن الجَعْد لضعفه لئلَّا يُعرف، وهذا الحديثُ بهذا الإسنادِ لا أعلم يرويه غير إبراهيم بن هَرَاسة»[١].

١٧٧ ـ عليُّ بن الحسن بن جعفر، أبو الحسين، البزَّازُ، المخْرَميُّ، يُعرف بابن كرنيب، وبابن العطَّار [ز][٢].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

حدَّثَ عن عبد الباقي بن قانع القاضي؛ فقال: أخبرني عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مرزوق.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «غيَّرَ ابنُ العطَّارِ اسمه واسم أبيه؛ لأنَّه عبد الباقي بن قانع بن مرزوق، ويُكْنَى أبا الحسين»[٣].

١٧٨ ـ عليُّ بن عبد الملك بن دَهْثَم، أبو الحسن، الفقيه، المعتزليُّ، الطَّرْسُوسيُّ [ز][٤].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الذَّهبيُّ في ترجمة عليِّ بنِ سُويدٍ: «وقيل: هو مُعَلَّى بن هلال بن سُويد دَلَّسه عليُّ بن عبد الملك الطَّرْسُوسيُّ الفقيهُ المعتزليُّ»[٥].

---

(١) «الكامل» (١/ ٢٤٤).

(٢) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٨٥)، و«الميزان» (٣/ ١٢٠).**

(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٨١).

(٤) **انظر ترجمته: «الميزان» (٣/ ١٤٣).**

(٥) «ذيل ديوان الضُّعفاء والمتروكين» (ص: ٤٩ ـ رقم: ٢٨٠).

١٧٩ ـ عليُّ بن عمر بن أحمد بن مَهْدي، أبو الحسن، الدَّارقطنيُّ، البغداديُّ(١).

● نوع التدليس: الإسناد

● المـرتبــة: الأولـى

قال أبو الفضل بن طاهر: «للدَّارقطنيِّ مذهبٌ خفيٌّ في التَّدليسِ، يقول فيما لم يسمعه من البَغَويِّ: قُرِىءَ على أبي القاسم البَغَويِّ: حدَّثكم فلانٌ»(٢)، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «فَيُوهِمُ أنَّه سمع منه، لكن لا يقول: وأنا أسمع»(٣).

يقول الحافظُ العلائيُّ: «فإمَّا أنْ يكونَ له من البَغَويِّ إجازة شاملة بمرويَّاته كلِّها فيكون ذلك متَّصلاً له، أو لا يكون كذلك فيكون وِجادةً، وهو قد تحقَّق صحَّة ذلك عنه»(٤).

قلت: كلامُ ابنِ طاهر يوحي أنَّ الإمامَ الدَّارقطنيَّ كان يستخدمُ هذا الأسلوب مع شيخه البَغَويِّ فقط، ولكن عند رجوعي إلى كتابه «السُّنن» وجدته يروي عن عددٍ من مشايخه بنفسِ الطَّريقةِ، وهو ممَّا يؤكِّدُ ما ذهبَ إليه الحافظُ العلائيُّ، وإليك ما وقفت عليه من ذلك:

ـ قال الدَّارقطنيُّ: «قُرِىءَ على يحيى بن صَاعِد: حدَّثكم أحمد بن المقدام»(٥).

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم:١٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٩٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٤٧).

(٢) «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ٩٩٤)، و«السِّير» (١٦/ ٤٥١).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤١).

(٤) «جامع التحصيل» (ص: ١١٤).

(٥) «سنن الدَّارقطنيِّ» (١/ ٢٨٢).

ـ وقال: «قُرِئَ على أبي وهبٍ يحيى بن موسى بن إسحاق ـ بالأُبُلَّةِ ـ: حدَّثكم أبو محذورة»[١].

ـ وقال: «قُرِئَ على أبي محمَّد بن صَاعِد: حدَّثكم أبو عُبيد اللَّه سعيد بن عبد الرحمن»[٢].

ـ وقال: «قُرِئَ على محمَّد بن الحسن بن أبي الشَّوارب؛ قيل له: سمعت العبَّاس بن يزيد»[٣].

ـ وقال: «قُرِئَ على أبي محمَّد[٤] يحيى بن صَاعِد؛ قيل له: وفي كتابك عن حبيب بن بشر الأَزْديِّ»[٥].

ـ وقال: «قُرِئَ على عبد اللَّه بن محمَّد بن عبد العزيز، حدَّثنا إسحاق بن أبي إسرائيل»[٦].

١٨٠ ـ عليُّ بن غالب، الفِهْرِيُّ، القرشيُّ، المِصْريُّ[٧].[٨]

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الخامسة[٩]**

قال ابنُ حِبَّانَ: «كان كثيرَ التَّدليسِ فيما يُحدِّثُ حتَّى وقع المناكير

---

(١) المرجع السَّابق (٣/ ٢١١). (٢) المرجع السَّابق (٤/ ٩١).

(٣) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٤/ ١٨٩).

(٤) جاء في الأصل: قرئ على أبي محمَّد بن يحيى، والصَّواب حذف: ابن.

(٥) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٤/ ١٩٣). (٦) المرجع السَّابق (٤/ ٢٥٨).

(٧) جاء في «الميزان»: بَصْريٌّ، والصَّواب ما أُثبت كما في «المجروحين» لابن حبَّان، و«التبيين» للحلبيِّ، و«طبقات المدلِّسين» لابن حَجَرٍ.

(٨) «التبيين» (رقم:٥٥)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:١٤٧)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٩٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٣٣).

(٩) جعله الدكتور مِسْفر في المرتبة الثَّالثة.

في روايته، وبطل الاحتجاج بها؛ لأنَّه لا يُدْرَى سماعه لِمَا يُروى عمَّن يروي في كلِّ ما يُروى، ومن كان هذا نعته كان ساقط الاحتجاج بما يروي لِمَا عليه الغالب من التَّدليسِ»[١].

١٨١ ـ (س، ق) عليُّ بن غُراب، الفَزَاريُّ مولاهم، أبو الحسن، ويُقال: أبو الوليد، الكوفيُّ، القاضي[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبـة : الثَّالثـة**

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «سألتُ أبي عن عليِّ بن غُراب المُحاربيِّ[٣]؟ فقال: ليس لي به خبرة؛ سمعت منه مجلساً واحداً، وكان يُدلِّسُ، وما أُراه إلَّا كان صدوقاً»[٤].

وقال النَّسائيُّ: «ليس به بأسٌ، وكان يُدلِّسُ»[٥].

ووصفه الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ[٦].

(١) «المجروحين» (٢/ ١١٢).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ٣٧)، و«التبيين» (رقم: ٥٦)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨٩)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٦)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٤٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٩٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٣٤).

(٣) كذا نسبه عبد اللَّه بن أحمد، وكذلك الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ البغدادي» (١٢/ ٤٥)، أمَّا الحاكم أبو أحمد فقال: «عليُّ بن غُراب الفَزَاريُّ، ويُقال: المُحاربيُّ، وهو وَهْمٌ»، انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/ ٩١).

(٤) «العلل» (٣/ ٢٩٧)، و«بحر الدَّم» (نص: ٥٣١٨)، و«الضُّعفاء» للعُقيليِّ (٣/ ٢٤٨)، و«الكامل» (٥/ ٢٠٥)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠٠).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٢٥).

(٦) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٩٩).

وقال أبو الحسن بن القطَّان: «وهو مشهورٌ بالتَّدليسِ، وإنْ كان صدوقاً»[(١)].

١٨٢ ـ (ع) عليُّ بن المبارك، الهُنَائيُّ، البَصْريُّ[(٢)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثَّالثة**

ذكره الحاكمُ أبو عبد اللَّه في الجنسِ السَّادسِ من التَّدليسِ: قومٌ رووا عن شيوخٍ لم يروهم قطُّ، ولم يسمعوا منهم، وإنَّما قالوا: قال فلانٌ؛ فحُمِل ذلك عنهم على السَّماعِ، وليس عندهم سماع عالٍ ولا نازلٍ، ثمَّ روى بإسناده إلى عليِّ بنِ المدينيِّ أنَّه قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قال عليُّ بن المبارك: «كتاب يحيى بن أبي كثير هذا بعث إليَّ يحيى من اليمامة، أو خلَّفه عندي ولم أسمعه من يحيى ـ يشكُّ في قوله: بعث إليَّ من اليمامة أو خلَّفه عندي ـ»[(٣)].

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «قلت لأبي: كيف عليّ بن المبارك؟ قال: ثقةٌ، قلت: كيف سماعه من يحيى بن أبي كثير؟ قال: كانت عنده كتب، بعضها سمعها، وبعضها عَرَض، ثمَّ قال أبي: حدَّثنا يحيى عنه قال: حدَّثني يحيى بن أبي كثير، ثمَّ قال: قال عليُّ بن المبارك: جاءني يحيى بن سعيد، جاءني يحيى بن سعيد، قال أبي: ما رأيت أحداً أروى عنه من وكيعٍ»[(٤)].

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ١١٧).
(٢) «التدليس في الحديث» (رقم: ١٣٥) وهو من زياداته.
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٠).
(٤) «العلل» (نص: ١٢٤٥)، و«بحر الدَّم» (نص: ٧١٧).

وقال أبو داودَ: «كان عند عليٍّ بن المبارك كتابان عن يحيى بن أبي كثير: كتابُ سماعٍ، وكتابُ إرسالٍ، فقلت لعبَّاسٍ العنبريِّ: كيف تعرفُ كتابَ الإرسالِ؟ قال: وكان النَّاس يكتبون كتاب السَّماع»[1].

وقال يعقوب بن سفيان: حدَّثنا محمَّد بن عبد اللَّه بن عمَّار؛ قال: سمعت يحيى بن سعيد القطَّان وذكر عليَّ بنَ المبارك فقال: «كان له كتابان: أحدهما سمعه، والآخر لم يسمعه، فأمَّا ما رويناه نحن عنه فممَّا سمع، وأمَّا ما رواه الكوفيون عنه فالكتاب الَّذي لم يسمع»[2].

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «قال يحيى ـ يعني القطَّان ـ: كان عنده كتابٌ واحدٌ سمعه من يحيى، والآخر تركه عنده، وقيل له ـ أي لعليِّ بنِ المدينيِّ ـ: فرواية يحيى بن سعيد عنه؟ قال: لم يسمع منه يحيى إلَّا ما سمعه من يحيى»[3].

قلت: الخطبُ فيه هيِّنٌ، فأحاديثه عن يحيى بن أبي كثير المسموعة وغير المسموعة متميِّزة:

فأمَّا ما كان من رواية يحيى بن سعيد القطَّان والبَصْريين ـ أهل بلده ـ عنه فهي من أحاديثه المسموعة.

وأمَّا ما كان من رواية وكيعٍ والكوفيين عنه فهي من أحاديثه غير المسموعة.

قلت: أمَّا أحاديثه الَّتي في «صحيح البُخاريِّ» فقد قال عنها الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «أخرج له البُخاريُّ من رواية البَصْريين عنه خاصَّةً، وأخرج له

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» (نص: ٤٦٢).
(٢) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٨٣).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٢٩).

من رواية وكيع عنه حديثاً واحداً توبع عليها»[(١)]، وأمَّا الَّتي في «صحيح مُسلم» فقد قال عنها الأخُ عوَّاد بن حسين: «فحديثه في مُسلم عشرة أحاديث كلّها عن يحيى بن أبي كثير، صرَّح في أربع أحاديث منها بالسَّماع، والأخرى محمولةٌ على السَّماع وإنْ عنعن فيها؛ لأنَّ روايته فيها إمَّا مقرونة، أو من رواية البَصْريين عنه عن يحيى، وهي سماعٌ»[(٢)].

١٨٣ ـ عليُّ بن محمَّد بن عبد اللَّه بن أبي سيف، أبو الحسن، المدائنيُّ، الأخباريُّ، نزل بغداد[(٣)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الزُّبير بن بكَّار: «حدَّثني رجلٌ ثقةٌ؛ قال: قال لي أبو الحسن المدائنيُّ: أبو اليقظان هو سحيم بن حفص، وسحيمٌ لقب، واسمه: عامر بن حفص، وكان لحفص ابنٌ يُقال له: محمَّد، وكان أكبر أولاده، فكَنَّيته أنا به ولم يكن يُكْنَى به، وكان حفص أسود شديد السَّواد يُعرفُ بالأسود، قال لي أبو اليقظان: سمَّتني أُمِّي خمسة عشر يوماً عبد اللَّه، فإذا قلت: حدَّثنا أبو اليقظان؛ فهو أبو اليقظان، وإذا قلت: سحيم بن حفص، وعامر بن حفص، وعامر بن أبي محمَّد، وعامر بن الأسود، وسحيم بن الأسود، وعبد اللَّه بن فائد، وأبو إسحاق المالكيُّ؛ فهو أبو اليقظان»[(٤)].

---

(١) «هدي السَّاري» (ص: ٤٣٠).

(٢) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٨٠).

(٣) «التدليس في الحديث» (رقم:١٩٣) وهو من زياداته.

(٤) «الكفاية» (ص: ٣٦٦)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٦٥)، و«الفهرست» لابن النَّديم (ص:١٣٨).

قلت: قال الدكتور مِسْفر عند ذكره لأبي الحسن المدائـنيِّ في كتابه «التدليس في الحديث»: «رجلٌ مجهولٌ»(١)، وقال ـ أيضاً ـ: «جهدت أنْ أعرف أبا الحسن هذا، أو أبا اليقظان عامر بن حفص، فلم أجد من ترجم لهما، وأراهما مجهولين»(٢).

أقول: أبو الحسن المدائنيُّ ذكرنا اسمه آنفاً، وهو مشهورٌ معروفٌ، وثَّقه يحيى بن معين، وقال عنه ابنُ عَدِيٍّ: «ليس بالقويِّ في الحديثِ، وهو صاحبُ الأخبارِ، قلَّ ما لَهُ من الرِّواياتِ المُسندة»، وقال عنه الإمامُ الذَّهبيُّ: «وكان عجباً في معرفةِ السِّيرِ والمغازي والأنسابِ وأيامِ العربِ، مُصَدَّقاً فيما ينقُله، عالي الإسناد»، انظر ترجمته: «الكامل» (٥/ ١٨٥٥)، و«السِّير» (١٠/ ٤٠٠)، و«الميزان» (٣/ ١٥٣)، وغيرها.

أمَّا أبو اليقظان عامر بن حفص؛ فقد ذكره الخطيبُ البغداديُّ في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٦١) فقال: «ذِكْرُ أبي اليقظان سحيم بن حفص العجيفيِّ»، وذكرهُ ابنُ النَّديم في «الفهرست» (ص:١٣٨)؛ وقال: «وكان عالماً بالأخبارِ، والأنسابِ، والمآثرِ، والمثالبِ، ثقةٌ فيما يرويه، وتُوفِّيَ سنة تسعين ومائة»، وذكره ياقوتٌ الحَمَويُّ في «معجم الأدباء» (١١/ ١٨٠)، والبغداديُّ في «هداية العارفين» (ص:٢٢٧)، والشَّيخُ بكر أبو زيد في «طبقاتِ النَّسَّابين» (رقم:٥٩).

---

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٤٠٩).

(٢) المرجع السَّابق (ص: ٤١٠).

١٨٤ ـ عليٌّ بن محمَّد بن عُبيد بن عبد اللَّه بن حِسَاب، أبو الحسن، الحافظُ، البغداديُّ، البزَّاز [ز][(١)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

حدَّثَ عن محمَّد بن يونس الكُديميِّ ـ أحدُ المتروكين ـ فغيَّر اسم أبيه؛ فقال: حدَّثنا محمَّد بن عبد الواحد بن موسى[(٢)]، لئلَّا يُعْرفَ.

١٨٥ ـ عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عَبْدُويه، أبو حازم، الهُذليُّ، المسعوديُّ، العَبْدُويـيُّ، النَّيْسابُوريُّ، الأعرجُ [ز][(٣)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ القَيْسَرانيِّ: «سمعت أبا الطَّاهر الأصبهانيَّ ـ وكان من أهل الصَّنْعَةِ ـ يقول: كان أبو حازم العَبْدُوييُّ الحافظُ يُدلِّسُ إذا روى عن أبي سَعْدٍ المالينيِّ فيقول: حدَّثنا أحمد بن حفص الحَدِيثيُّ ـ يعني ينسبه إلى جدِّه الأعلى ـ؛ لأنَّه أحمد بن محمَّد بن أحمد بن عبد اللَّه بن إسماعيل بن حفص المالينيُّ، من قريةٍ من قرى هراة، وكان من الجوَّالين في زمانه»[(٤)].

١٨٦ ـ عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد، أبو حفص، الواعظُ، المعروف بابن شاهين [ز][(٥)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لتدليسِ الشُّيوخِ ـ: «وروى أبو

---

(١) انظر ترجمته: «السِّير» (١٥/ ٢٨٦ و ٣٥٦).

(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٤٠).

(٣) انظر ترجمته: «السِّير» (١٧/ ٣٣٣).

(٤) «المؤتلف والمختلف» (ص: ٥٣).

(٥) انظر ترجمته: «السِّير» (١٦/ ٤٣١).

حفص[١] بن شاهين عن النَّقَّاش فقال: حدَّثنا محمَّد بن أبي سعيد المَوْصليُّ»[٢].

وقال ـ أيضاً ـ عند ذكره لمحمَّد بن الحسن بن زياد المقرىء النَّقَّاش: «وهو محمَّد بن أبي سعيد المَوْصليُّ الَّذي يروي عنه أبو حفص بن شاهين»[٣].

١٨٧ ـ عمر بن حسن بن علي بن الجُمَيّل بن دِحْيَةَ بن خليفة، الكَلْبيُّ، أبو الخطَّاب، الدَّانيُّ، ثمَّ السَّبْتِيُّ، الأندلسيُّ [ز][٤].

● **نوع التدليس: الصِّيَغ**

● **المرتبة: الخامسة**

قال الذَّهبيُّ: «وكان ممَّن يترخَّص في الإجازةِ، ويطلق عليها: حدَّثنا، وقد سمع منه أبو عمرو ابن الصَّلاح «الموطأ» بُعيد سنة ستِّ مئة».

وقال ـ أيضاً ـ: «وقد قرأت بخطِّ الحافظ عَلَم الدِّين القاسم؛ أنَّه قرأ بخطِّ ابن الصَّلاح: سمعت «الموطأ» على الحافظِ ابنِ دِحْيَة، وحدَّثنا به بأسانيد كثيرة جدّاً، وأقربها ما حدَّث به الفقيهان أبو الحسن عليُّ بن حُنين الكِنانيُّ، والمُحدِّث أبو عبد اللَّه محمَّد بن عبد اللَّه بن خليل

---

(١) جاء في الأصل: أبو جعفر، وهو خطأ، والصَّواب ما أثبتناه.
(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٩).
(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٤٩).
(٤) **انظر ترجمته: «الميزان» (٣/ ١٨٦)، و«العبر» (٣/ ٢١٧)، و«تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٤٢٠).**

القَيْسيُّ؛ قالا: حدَّثنا محمَّد بن فرج بن الطَّلَّاع، وأبو بكر خازم بن محمَّد؛ قالا: حدَّثنا يونس بن عبد اللَّه بن مُغيث.

قال الذَّهبيُّ: لم يَلْقَ ابن دِحْيَة هذين، وبالجُهد أنْ تكون روايته عنهما إجازة، وكانا ببلاد العَدْوة، لم يكونا بالأندلس، فكان القَيْسِيُّ بمراكش، وكان ابنُ حُنين بفاس، ولمتأخري المغاربة مذهب في إطلاق (حدَّثنا) على الإجازةِ، وهذا تدليسٌ»[(١)].

وقال الذَّهبيُّ ـ أيضاً ـ: «كان مُدلِّساً يستعملُ حدَّثنا فيما هو إجازة»[(٢)].

أمَّا ابنُ النَّجَّار فقد قال: «رأيتُ النَّاسَ مجتمعين على كذبِهِ وضعفِهِ وادِّعائِهِ سماع ما لم يَسْمَعْهُ، ولقاء من لم يَلْقَهُ، وكانت أمارات ذلك عليه لائحة»[(٣)].

[ومن الأوهام] ـ (ع) عمر بن عُبيد بن أبي أُميَّة، الطَّنَافِسيُّ، أبو حفص، الكوفيُّ[(٤)].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وفاتهم أيضاً فرع آخر وهو تدليسُ القطعِ؛ مثاله: ما رُوِّيناه في «الكامل» لأبي أحمد بن عَدِيٍّ وغيره، عن عمر بن عُبيد الطَّنَافِسيِّ أنَّه كان يقول: حدَّثنا، ثمَّ يسكت ـ ينوي القطع ـ، ثمَّ يقول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشةَ رضي اللَّه عنها»[(٥)].

---

(١) «السِّير» (٢٢/ ٣٩٣).

(٢) «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٤٢٢).

(٣) «لسان الميزان» (٥/ ١٦٨).

(٤) «الملحق الثَّاني على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ١٠) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٣٦).

(٥) «النُّكت» (٢/ ٦١٧).

قال الدكتور القريوتيُّ: «ذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «نكته على ابن الصَّلاحِ» فيمن أكثروا من التدليس وعُرِفوا به، ولم يذكره في «تعريفِ أهلِ التَّقديسِ»»[١].

وقال الدكتور مِسْفر: «وقد جعله الحافظُ في المرتبةِ الثَّالثـةِ من مراتبِ المُدلِّسينَ الَّتي ذكرهـا في «النُّكت»، وفاته في «تعريفِ أهلِ التَّقديسِ» فلم يذكره فيه، وهو ممَّا يُسْتدركُ عليه.

ولم أجد من وصفَهُ بالتَّدليسِ قبل الحافظِ ابنِ حَجَرٍ، فكيف عُرِفَ به واشتُهِر؟ وأخشى أنْ يكونَ الْتَبَسَ على الحافظِ بآخر من بلدِهِ وطبقتِهِ كان يصنعُ ذلك فيقول: (حدَّثنا، ثمَّ يسكتُ ـ وينوي القطع ـ ثمَّ يقول: هشام بن عروة . . .) هو: عمرُ بنُ عليٍّ بنِ مُقَدَّم الكوفيُّ، فهو الَّذي ذُكرت عنه تلك القصَّة، حيث لم أجدهـا في ترجمة الطَّنافِسيِّ، ولم يصفُهُ أحـدٌ قبل ابنِ حَجَرٍ، واللَّه أعلم بالصَّوابِ»[٢].

ويقول الأخ عوَّاد بن حسين الخلف: «جعله الحافظُ من المرتبة الثَّالثة من مراتبِ المُدلِّسينَ في كتابه «النُّكت»، فجعله ممَّن أكثر من التَّدليسِ وعُرف به.

قلت: لعلَّه زلَّةُ قلمٍ من الحافظِ رحمه الله؛ لأنَّه ليس بمُدلِّسٍ، ويدلُّ على ذلك أمور:

١ ـ بعد ذكر الحافظ أسماء المُدلِّسين في كتابه «النُّكت» أشار إلى أنَّه بيَّن أحوالهم بياناً شافياً في كتابه» تعريف أهل التقديس»، علماً بأنَّ الحافظَ لم يورده البتَّة في كتابه «تعريف أهل التقديس»، ونصُّ عبارة

(١) «الملحق الثَّاني على طبقات المدلِّسين» (ص: ٨٤).
(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٢٣).

الحافظِ في «النُّكت»: «وقد أفردتهم بالتَّصنيفِ في جزءٍ لطيفٍ، بيَّنت فيه أحوالهم بياناً شافياً، ولِلَّه الحمد على ذلك».

٢ ـ لم يذكر أحدٌ ممَّن ترجم لعمر بن عُبيد ـ فيما وقفت عليه ـ أنَّه من المُدلِّسين، حتَّى الحافظ نفسه في «التهذيب» و«التقريب» إلَّا ما كان منه في «النُّكت».

٣ ـ وقوع أوهامٍ أخرى في الباب نفسه ـ التَّدليس ـ في كتابه «النُّكت»، الأمر الَّذي يجعلنا نتوقَّف في هذه الزِّيادة»، ثمَّ ذكر الأخ عوَّاد بعض هذه الأوهام، فانظرها[١].

١٨٨ ـ عمر بن علي بن أحمد بن اللَّيث، اللَّيثيُّ، أبو مسلمٍ، البُخاريُّ[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثَّالثة**

قال أبو زكريا بن مَنْده: «هو أحدُ من يَدَّعي الحفظ، إلَّا أنَّه يُدلِّسُ، ويتعصَّبُ لأهلِ البدعِ، أحولُ، شَرِهٌ، كلَّما هاجت ريحٌ قام معها، صنَّف مُسْنَد الصَّحيحين»[٣].

قلت: تعقَّبه أبو سَعْد ابن السَّمعانيِّ بأنَّ اللَّيثيَّ كان يَحُطُّ على أبي القاسم بن مَنْده ـ عمّ يحيى ـ وكان بينهما اختلافٌ في المعتقدِ[٤].

---

(١) «روايات المُدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٢٦٠).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٩٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ٩٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٤٨).

(٣) «السِّير» (١٨/ ٤٠٨)، و«لسان الميزان» (٥/ ٢١٤).

(٤) «لسان الميزان» (٥/ ٢١٤).

وقال الذَّهبيُّ: «آلُ مَنْده لا يُعْبأ بقدحهم في خُصومهم، كما لا نلتفتُ إلى ذمِّ خصومهم لهم، وأبو مُسلمٍ ثقةٌ في نفسِهِ»[(١)].

وقال شِيرويه الدَّيْلميُّ: «قَدِمَ علينا، ولم يُقض لي السَّماع منه، وكان يحفظ ويُدلِّسُ»[(٢)].

١٨٩ ـ (ع) عمر بن علي بن عطاء بن مُقَدَّم، المُقدَّميُّ، أبو جعفر، البَصْريُّ[(٣)].

● **نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، السُّكوت)**

● **المرتبة: الرَّابعة**

أ ـ الإسقاطُ:

جاء عن الإمامِ البُخاريِّ أنَّه قال: «لا أعرف أنَّ عمر بن علي يُدلِّسُ»[(٤)].

وأخرج التِّرمذيُّ في «سننه» (رقم: ١٢٨٦) من طريق عمر بن علي المُقدَّميِّ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَضَى أنَّ الخراجَ بالضَّمانِ.

قال التِّرمذيُّ: «اسْتَغْرَبَ محمَّد بن إسماعيل هذا الحديثَ من حديثِ عمر بن علي، قلت: تَرَاهُ تدليساً؟ قال: لا»[(٥)].

---

(١) «السِّير» (١٨/ ٤٠٨).
(٢) «السِّير» (١٨/ ٤٠٩).
(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٣٨)، و«التبيين» (رقم: ٥٧)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٢٣)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤١)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٤١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٠٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٧٤).
(٤) «العلل الكبير» للتِّرمذيِّ (ص: ١٩١).
(٥) «سنن التِّرمذيِّ» (٣/ ٥٨٣).

قلت : لكن جاء وصفه بالتَّدليسِ على لسانِ عددٍ من الأئمَّةِ:

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «سمعت يحيى ـ وذكر عمر بن علي بن مُقَدَّم ـ فقال: لم أكتب عنه شيئاً، وأصله واسطيٌّ، نزل البَصْرةَ، وكان يُدلِّسُ، وما كان به بأس، حسن الهيئةِ»(١).

وقال عبد اللَّه بن أحمد ـ أيضاً ـ: «سمعتُ أبي يذكرُهُ فأثنى عليه خيراً؛ وقال: كان يُدلِّسُ»(٢).

وقال أبو داودَ: «بلغني عن أحمد قال: ما أعياني أحدٌ في التَّدليسِ ما أعياني عمر بن علي المُقدَّميّ، وكان عاقلاً»(٣).

وقال عفَّان بنُ مُسلم: «كان عمر بنُ عليٍّ رجلاً صالحاً، ولم يكونوا ينقمون عليه شيئاً، غير أنّه كان مُدلِّساً، وأمَّا غير ذلك فلا، ولم أكن أقبل منه حتَّى يقول: حدَّثنا»(٤).

وقال أبو زيد عمر بن شبَّة: «كان مُدلِّساً، وكان مع تدليسِهِ أنبل النَّاس»(٥).

وقال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمر بن عليٍّ، عن أشعث بن سوار، عن بُكير بن الأخنس، عن حنش بن المعتمر، عن وابصة بن معبد، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه صلَّى خلفَ الصَّفِّ وحده؟ قال أبي:

---

(١) «العلل» (٣/ ١٤)، و«الكامل» (٥/ ٤٥)، و«تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٣٩٥٥)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٤).

(٢) «العلل» (٣/ ١٤)، و«الكامل» (٥/ ٤٥)، و«الضُّعفاء» للعُقيليِّ (٣/ ١٧٩).

(٣) «سؤالات الآجري» (نص: ١٠٢٠ ـ تحقيق البَسْتَوي).

(٤) «طبقات ابن سعد» (٧/ ٢٩١).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٢٨).

رواه بعضُ الكوفيين عن أشعث، عن بُكير، عن وابصة، عن النَّبيِّ ﷺ، قال أبي: أمَّا عمر فمحلُّه الصِّدق، ولولا تدليسه لحكمنا إذْ جاء بالزِّيادةِ، غير أنَّا نخاف أنْ يكون أخذه عن غير ثقةٍ»(١).

وقال السَّاجيُّ: «صدوقٌ، ثقةٌ، كان يُدلِّسُ»(٢).

وقال الذَّهبيُّ: «ثقةٌ شهيرٌ، لكنَّه رجلٌ مُدلِّسٌ»(٣).

ب ـ السُّكوتُ:

قال عبد اللَّه بن أحمد: «سمعت أبي ذكر عمر بن عليٍّ فأثنى عليه خيراً؛ وقال: كان يُدلِّسُ، وسمعت أبي يقول: حجَّاج سمعته ـ يعني حديثاً آخر ـ، قال أبي: كذا كان يُدلِّسُ»(٤).

وقال ابنُ سَعْدٍ: «وكان ثقةً، وكان يُدلِّسُ تدليساً شديداً، وكان يقول: سمعت، وحدَّثنا، ثمَّ يسكت، ثمَّ يقول: هشام بن عروة، والأعمش»(٥).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «كان شديدَ الغلوِّ في التَّدليسِ»(٦).

● **رواياتُه الَّتي في «الصَّحيحينِ»:**

قال الذَّهبيُّ: «قدِ احْتَمَلَ أهلُ الصِّحاحِ تدليسَهُ، ورضُوا به»(٧).

---

(١) «العلل» (١/ ١٦٦ ـ ١٦٧)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٥).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٢٨).
(٣) «الميزان» (٣/ ٢١٤).
(٤) «العلل» (٣/ ١٤)، و«الكامل» (٥/ ٤٥)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٥).
(٥) «الطَّبقات» (٧/ ٢٩١).
(٦) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٣٠).
(٧) «السِّير» (٨/ ٥١٤).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «ولم أَرَ له في الصَّحيحِ إلَّا ما تُوبعَ عليه»[١].

١٩٠ ـ عَمْرو بن حَكَّام بن أبي الوَضَّاح، أبو عثمان، الأَزْديُّ، البَصْريُّ[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الخامسة**

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «سألتُ أبي عن عمرو بن حَكَّام؟ فقال: كان يروي عن شُعبة نحواً من أربعة آلاف حديثٍ، وترك حديثه»[٣].

وقال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن عمرو بن حَكَّام؟ فقال: خرج إلى خُراسان ورجع، فأَخرج حديثاً كثيراً عن شُعبة، فلم يُنكر عليه إلَّا حديث الزَّنجبيل أنَّ النَّجاشيَّ[٤] أهدى إلى النَّبيِّ ﷺ الزَّنجبيل، قال أبي: فلا أبعد، فإنَّ الحديثَ له أصلٌ، قلت: ما تقول فيه؟ قال: هو شيخٌ ليس بالقويِّ، ليِّنٌ يُكتبُ حديثه»[٥].

وذكره الحاكمُ أبو عبد اللَّه في الجنسِ السَّادسِ من التَّدليسِ: قومٌ رووا عن شيوخٍ لم يروهم قطُّ، ولم يسمعوا منهم؛ إنَّما قالوا: قال فلانٌ، فحُمل ذلك عنهم على السَّماعِ، وليس عندهم عنهم سماع عالٍ

---

(١) «هدي السَّاري» (ص: ٤٣١).
(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم:١٤٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:٩٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٢١٧).
(٣) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٨)، و«الميزان» (٣/ ٢٥٤).
(٤) جاء في «العلل» لابن أبي حاتم (١/ ٣٠٢)، و«الميزان» للذَّهبيِّ (٣/ ٢٥٤): ملك الروم.
(٥) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٨).

ولا نازلٍ، ثمَّ روى بسنده إلى عبد اللَّه بن علي بن المدينيِّ قال: «قال أبي وسُئل عن عمرو بن حَكَّام؟ فقال: كان له قريبٌ سمع من شعبة، فلمَّا مات أخذ كتبه، وقال: كان لا يُعرف»(١).

١٩١ ـ (ع) عَمْرو بن دينار، المكِّيُّ، أبو محمَّد، الأَثْرمُ، الجُمَحيُّ مولاهم(٢).

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة: الأولى

قال أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميمونيُّ: «سألته ـ أي أحمد بن حنبل ـ عن عمرو بن دينار في ابنِ عبَّاسٍ وابنِ عمرَ؟ فقال: من الثَّقات، يُحكى عن شُعبة أنَّه قال: ما رأيت أثبت من عمرو بن دينار، قلت: له أشياء يُرسلها؟ قال: إذا قال: سمعت أو حدَّثنا، وقد كان يُحدِّث بأشياء عن رجلٍ عن ابنِ عبَّاسٍ»(٣).

وقال التِّرمذيُّ: «قال البُخاريُّ: لم يسمع عمرو بن دينار من ابنِ عبَّاسٍ حديثه عن عمر في البكاءِ على الميِّتِ».

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ مُعقِّباً على ذلك ـ: «ومقتضى ذلك أنْ يكون مُدلِّساً»(٤).

يقول العلَّامة عبد الرَّحمن المعلِّميُّ اليمانيُّ ـ مُعلِّقاً على كلام البُخاريِّ السَّابق ـ:

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٠).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٢٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٠٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٤٩).

(٣) «العلل ـ رواية المرُّوذيِّ وغيره» (نص: ٤٥٢)، و«بحر الدَّم» (نص: ٧٦٠).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٧).

«لم أظفر برواية عمرٍو ذاك الحديث عن ابنِ عبَّاسٍ، والقصَّة ـ وفيها الحديث ـ ثابتة في «صحيح مُسلم» و«مُسْنَد الحُميديِّ» من رواية عمرٍو عن ابنِ أبي مُلَيْكة عن ابنِ عبَّاسٍ، فإنْ كان بعضهم روى الحديث عن عمرٍو عن ابنِ عبَّاسٍ؛ فلا ندري من الرَّاوي؟ فإنْ كان ثقةً؛ فالحال في هذا الحديث كما تقدَّم، حدَّثَ به عمرو مراراً عن ابنِ أبي مُلَيْكة عن ابنِ عبَّاسٍ حتَّى عرف أنَّ النَّاس قد عرفوا أنَّه لم يسمعه من ابنِ عبَّاسٍ، ثمَّ قال مرَّةً على سبيل الفتيا أو المذاكرة: «قال ابنُ عبَّاسٍ» وليس هذا بالتَّدليسِ، على أنَّه لا مانع من أنْ يسمع من ابنِ أبي مُلَيْكة عن ابنِ عبَّاسٍ القصَّة وفيها الحديث، ويسمع من ابنِ عبَّاسٍ نفسه الحديث، ولا مانع من أنْ يسمع الرَّجلُ الحديث من رجلٍ عن شيخٍ ثمَّ يسمعه من ذلك الشَّيخ نفسه، ثمَّ يرويه تارةً هكذا وتارةً هكذا، وهذا النَّوعُ يُسمَّى: المزيد في متَّصلِ الأسانيدِ»(١).

قال الإمامُ التِّرمذيُّ ـ أيضاً ـ: حدَّثنا حسين بن مَهْديٍّ، حدَّثنا عبد الرَّزَّاق، أخبرنا محمَّد بنُ مُسلمٍ؛ قال: أخبرني عمرو بن دينار، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قضى باليمين مع الشَّاهدِ.

قال التِّرمذيُّ: «سألتُ محمَّداً ـ يعني البُخاريَّ ـ عن هذا الحديثِ؟ فقال: عمرو بن دينار لم يسمع ـ عندي ـ من ابنِ عبَّاسٍ هذا الحديث»(٢).

قلت: وقد تعقَّب العلَّامة عبد الرَّحمن المعلِّميُّ رحمه الله البُخاريَّ في قوله هذا أيضاً؛ فقال: «أقول: ليس لهذه العنديَّة ما يُسندها سوى أمرين:

---

(١) «التنكيل» (٢/ ١٥٨).

(٢) «العلل الكبير» (رقم: ٣٦١).

الأوَّل: أنَّ محمَّد بن مُسلم بن سوسن الطَّائفيَّ روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار، فقال بعض الرُّواة عنه: عن عمرو، عن طاوس، عن ابنِ عبَّاسٍ، وبعضهم قال: عن عمرٍو، عن جابر بن زيد، عن ابنِ عبَّاسٍ.

الثَّاني: استبعاد صحَّة الحديث لعدم اشتهاره عن ابنِ عبَّاسٍ، ومخالفته لظاهر القرآن.

فأمَّا الأوَّل: فقد أجابَ عنه البيهقيُّ بأنَّه إنَّما جاء ذلك عن بعض الضُّعفاء، فأمَّا الثِّقاتُ فرووه عن الطَّائفيِّ عن عمرٍو عن ابنِ عبَّاسٍ كما يأتي، ورواية الثِّقاتِ لا تُعلَّل بروايةِ الضُّعفاءِ.

أقول: ومع ذلك فلو صحَّ الوجهان المذكوران أو أحدهما لصحَّ الحديث أيضاً، كما صحَّح الشَّيخان حديث حمَّاد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن محمَّد بن عليٍّ، عن جابر في لحوم الخيل، مع رواية ابنِ عُيينة وغيرِه له عن عمرو، عن جابر، ولهذا نظائر.

وأمَّا الثَّاني: فالجواب عنه من وجهين:

الأوَّل: أنَّ ذاك الاستبعاد إنْ كان له وجه فلا يزيله إلَّا دعوى أنَّ بين عمرٍو وابنِ عبَّاسٍ واسطة ضعيفة، إذْ لو كان بينه وبينه ثقة لصحَّ الحديث أيضاً كما مرَّ، وليس لأحدٍ أنْ يفرض الواسطة الضَّعيفة هنا فإنَّ عمراً لا يُدلِّسُ مثل هذا التَّدليس، وإنَّما قد يُرسلُ ما سمعه من ثقةٍ متَّفقٍ عليه، كما أرسل عن جابر ما سمعه من محمَّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عنه، ومحمَّدٌ إمامٌ حجَّةٌ، وقد تتبعت ما قيل إنَّ عَمْراً أرسله مثل هذا الإرسال غير الحديث السَّابق؛ فلم أجد إلَّا حديثاً واحداً حاله كحالِ الحديثِ السَّابقِ، وذلك أنَّ في «مُسْندِ أحمد» (٣/ ٣٦٨):

«حدَّثنا محمَّد بن جعفر، حدَّثنا شُعبة، عن عمرو بن دينار، عن جابر . . .، قلت لعمرٍو: أنت سمعته من جابرٍ؟ قال: لا»، والحديث في «صحيحِ البُخاريِّ» من طريق ابنِ عُيينة: «قال عمرو: أخبرني عطاء أنَّه سمع جابراً. . .»، فبين عمرو وجابر في هذا عطاء بن أبي رباح، وهو إمامٌ حُجَّةٌ، ووجدت حديثين آخرين لم يتَّضح لي الإرسال فيهما، فإنْ صحَّ فالواسطة في أحدهما عكرمة وطاوس أو أحدهما، وفي الثَّاني ابن أبي مُلَيْكة، وهؤلاء كلُّهم ثقاتٌ أثباتٌ، فإنْ ساغ أنْ يُقال في حديثٍ رواه عمرو عن ابنِ عبَّاسٍ: لعلَّه لم يسمعه منه، فإنَّما يسوغ أنْ يفرض أنَّ عَمْراً سمعه من ثقةٍ حُجَّةٍ سمعه من ابنِ عبَّاسٍ . . .»(١) إلى آخر تعقُّبِه ـ رحمه اللَّه تعالى ـ، فانظره فإنَّه قيِّمٌ نفيسٌ.

وذكره الحاكمُ أبو عبد اللَّه في الجنسِ السَّادسِ من التَّدليسِ: وهم قومٌ رووا عن شيوخٍ لم يروهم قطُّ، ولم يسمعوا منهم، إنَّما قالوا: قال فلانٌ، فحُمل ذلك عنهم على السَّماعِ، وليس عندهم سماع عالٍ ولا نازلٍ؛ فقال: «عامَّة حديث عمرو بن دينار عن الصَّحابةِ غير مسموعة»(٢).

---

(١) «التنكيل» (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١١)، وقد قام الحافظُ العلائيُّ بالردِّ على الحاكم أبي عبد اللَّه؛ فقال: «وهذا مجازفةٌ منه واهيةٌ جدّاً، فقد صحَّ عنه في أحاديث كثيرة التَّصريح بالسَّماعِ من ابن عمر ومن جابر وغيرهما، ومن ذلك في «الصَّحيحين» عنه قال: «سألتُ ابنَ عمر: يقعُ الرَّجلُ على امرأته قبل أنْ يطوف بالبيتِ»، وذكر الحديث وفيه قال: «وسألتُ جابر بن عبد اللَّه فقال: لا يقرب امرأته حتَّى يطوف بالصَّفا والمروة».

وروى الرَّامَهُرْمُزيُّ في كتابه «الفاصل» عن ابنِ عُيينة في حكايةٍ أنَّ عمرو بن دينار قال له: حدَّثني ابنُ عبَّاسٍ، وحدَّثني جابر، وذكر أحاديث، وفي «صحيح =

وقد تعقَّبه الشَّيخ العلَّامة عبد الرحمن المعلِّميُّ ـ أيضاً ـ؛ فقال: «وحاصل ذلك أنَّ عَمْراً يُرسلُ عمَّن لم يره من الصَّحابةِ، وهذا على قلَّةِ ما قد يوجد عن عمرٍو فيه ليس بتدليسٍ، وإنَّما يُسمِّيه جماعةٌ تدليساً إذا كان على وجهِ الإيهامِ، فأمَّا أنْ يُرسلَ المُحدِّثُ عمَّن قد عَرَفَ النَّاسُ أنَّه لم يدركه أو لم يَلْقَهُ فلا إيهام فيه ولا[1] تدليس.

وعادة أئمَّة الحديثِ إذا كان الرَّجلُ ممَّن يكثر منه هذا الإرسال أنْ ينصُّوا على أسماءِ الَّذين روى عنهم ولم يسمع منهم، كما تراه في تراجمِ مكحولٍ والحسن البَصْريِّ وأبي قِلابَة عبد اللَّه بن زيد وغيرِهِم، ولم نجد في ترجمة عمرٍو إلَّا قول ابنِ معينٍ: «لم يسمع من البراء بن عازب» ولعلَّه لم يُرسل عن البراء إلَّا خبراً واحداً، وسماع عمرو من ابنِ عبَّاسٍ ثابتٌ، والحُكْمُ عندهم فيمن ليس بمدلِّسٍ ولكنَّه قد يُرسلُ لا على سبيل الإيهام أنَّ عنعنته محمولةٌ على السَّماعِ؛ إلَّا أنْ يتبيَّن أنَّه لم يسمع، كالحديثِ الَّذي رواه شُعبة عن عمرٍو عن جابرٍ وقد تقدَّم، ووجه ذلك أنَّه لم يثبت عليه إلَّا أنَّه قد يُرسل لا على وجه الإيهام، ومعنى ذلك أنَّه لا يُرسل إلَّا حيث يكون هناك دليلٌ واضحٌ على أنَّه لم يسمعه، فحيث وجدنا دليلاً واضحاً على عدم السَّماع؛ فذاك، وحيث لم نجد؛ كان الحكم هو السَّماعُ، أَلَا ترى أنَّ الثِّقةَ قد يُخطىء، ومع ذلك فروايته محمولةٌ على الصَّوابِ، ما لم يقم دليلٌ واضحٌ على الخطإ.

= ابنِ حِبَّان» عنه ـ بسندٍ جيِّدٍ ـ قال: سمعت ابنَ عمر، وذلك كثيرٌ جدّاً، وإنَّما نبَّهت عليه لئلَّا يُغترّ بكلام الحاكمِ، وباللَّه التَّوفيق» انتهى، انظر: «جامع التَّحصيل» (ص: ٢٤٣).

(١) جاء في الأصل: فلا تدليس، وما أثبتناه أليق بالسِّياق.

فأولى من ذلك أنْ يُحكم بالاتِّصال في حديثِ من لم يُعرف عنه إلَّا الإرسال حيث لا إيهام؛ لأنَّ المخطىءَ قد يُخطىءُ حيث لا دليل على خطئه بخلاف المُرْسِل، والحكم عندهم فيمن عُرف بالتَّدليسِ وكَثُرَ منه إلَّا أنَّه لا يُدلِّس إلَّا فيما سمعه من ثقةٍ ـ لا شكَّ فيه ـ أنَّ عنعنته مقبولة، كما قالوه في ابنِ عُيينة، فما بالك بما نحن فيه؟»(١).

وقال أبو بكرٍ الحُميديُّ: قال سفيان: «وكلُّ شيءٍ سمعته من عمرو بن دينار قال لنا فيه: سمعت جابراً؛ إلَّا هذين الحديثين ـ يعني لحوم الخيلِ(٢) ....

(١) «التنكيل» (٢/ ١٥٩).

(٢) أخرجه الحُميديُّ في «مسنده» (رقم: ١٢٥٤)، والتِّرمذيُّ في «سننه» (رقم: ١٧٩٣)، والنَّسائيُّ في «المجتبى» (٧/ ٢٠١) و«الكبرى» (رقم: ٤٨٤٠)، والدَّارقطنيُّ في «سننه» (٤/ ٢٨٩) من طريق سفيان بن عُيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر؛ قال: أطعمنا رسول اللَّه ﷺ لحومَ الخيلِ، ونهانا عن لحومِ الحُمُرِ.

قلت: وتابع سفيان بن عُيينة عليه: سلام بن كركرة، والمغيرة بن مسلم، والحسين ابن واقد.

أمَّا متابعة سلام بن كركرة؛ فأخرجها الدَّارقطنيُّ في «سننه» (٤/ ٢٨٩).

وأمَّا متابعة المغيرة بن مسلم؛ فأخرجها الدَّارقطنيُّ أيضاً في «سننه» (٤/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

وأمَّا متابعة الحسين بن واقد؛ فأخرجها النَّسائيُّ في «المجتبى» (٧/ ٢٠١) و«الكبرى» (رقم: ٤٨٤١).

قال التِّرمذيُّ: «وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وهكذا روى غير واحدٍ عن عمرو بن دينار عن جابر، ورواه حمَّاد بن زيد عن عمرو بن دينار، عن محمَّد بن علي، عن جابر، ورواية ابن عُيينة أصحُّ، قال: وسمعت محمَّداً يقول: سفيان بن عُيينة أحفظ من حمَّاد بن زيد».

قلت: ورواية حمَّاد بن زيد ـ الَّتي أشار إليها التِّرمذيُّ ـ أخرجها أحمد في =

والمخابرة[(١)] ـ فلا أدري بينه وبين جابر فيهما أحدٌ أم لا؟ ـ، وأمَّا حديثُ

= «مسنده» (٣/ ٣٦١)، والبُخاريُّ في «صحيحه» (رقم:٤٢١٩ و ٥٥٢٠ و ٥٥٢٤ ـ فتح)، ومُسلمٌ في «صحيحه» (١٣/ ٩٥ ـ النَّووي)، وأبو داود في «سننه» (رقم:٣٧٨٨)، والنَّسائيُّ في «المجتبى» (٧/ ٢٠١) و«الكبرى» (رقم:٤٨٣٩)، والدَّارميُّ (رقم:١٩٩٢)، وغيرُهم، من طرقٍ عن حمَّاد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن محمَّد بن علي، عن جابر، به نحوه.

قال النَّسائيُّ: «ما أعلم أحداً وافق حمَّاد بن زيد على محمَّد بن عليٍّ».

وأخرجه أبو داودَ في «سننه» (رقم:٣٨٠٨) من طرق ابنِ جُريجٍ، أخبرني عمرو بن دينار، عن رجلٍ، عن جابر، به نحوه، ولم يسمِّه.

قال ابنُ حَجَرٍ في «فتح الباري» (٩/ ٦٤٩): «ومال التِّرمذيُّ إلى ترجيح رواية ابنِ عُيينة؛ وقال: سمعت محمَّداً يقول: ابنُ عُيينة أحفظ من حمَّاد. قلت: لكن اقتصر البُخاريُّ ومسلمٌ على تخريج طريق حمَّاد بن زيد، وقد وافقه ابنُ جُريجٍ عن عمرو على إدخال الواسطة بين عمرو وجابر، لكنَّه لم يُسمِّه، أخرجه أبو داود من طريق ابنِ جُريجٍ».

وقال ـ أيضاً ـ (٩/ ٦٤٩ ـ ٦٥٠): «وأغربَ البيهقيُّ فجزم بأنَّ عمرو بن دينار لم يَسْمَعْهُ من جابر، واستغرب بعض الفقهاء دعوى التِّرمذيِّ أنَّ رواية ابنِ عُيينة أصحّ مع إشارة البيهقيِّ إلى أنَّها منقطعة، وهو ذهولٌ، فإنَّ كلام التِّرمذيِّ محمولٌ على أنَّه صحَّ عنده اتِّصاله، ولا يلزم من دعوى البيهقيِّ انقطاعه كون التِّرمذيّ يقول بذلك، والحقّ أنَّه إنْ وجدت رواية فيها تصريح عمرٍو بالسَّماعِ من جابرٍ؛ فتكون رواية حمَّاد من المزيد في متَّصل الأسانيد، وإلَّا فرواية حمَّاد بن زيد هي المتَّصلة، وعلى تقدير وجود التَّعارض من كلِّ جهةٍ فللحديث طرق أخرى عن جابر غير هذه، فهو صحيحٌ على كلِّ حالٍ».

(١) أخرجه الحُميديُّ في «مسنده» (رقم:١٢٥٥)، ومسلمٌ في «صحيحه» (١٠/ ١٩٩ ـ النَّووي)، والنَّسائيُّ في «سننه» (٧/ ٤٨ ـ ٤٩) من طريق سفيان بن عُيينة؛ قال: حدَّثنا عمرو بن دينار؛ قال: قال جابر بن عبد اللَّه: نهى رسول اللَّه ﷺ عن المخابرة.

الأسهمِ فإنِّي أنا قلت له: سمعت جابراً على ما حدَّثتكم[1]»[2].

١٩٢ ـ (٤) عَمْرو بن شُعيب بن محمَّد بن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، أبو إبراهيم، ويُقال: أبو عبد اللَّه، القرشيُّ، السَّهْميُّ، الحجازيُّ[3].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبــة: الثَّانيــة**

قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: سمعت يحيى يقول: «إذا حدَّث عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه؛ فهو كتاب، هو عمرو بن شُعيب بن محمَّد بن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، وهو يقول: أبي عن جدِّي عن النَّبيِّ ﷺ، فمن ها هنا جاء ضعفه، أو نحو هذا من الكلام قاله يحيى،فإذا حدَّث عمرو بن شُعيب عن سعيد بن المسيَّب، أو عن سليمان بن يسار، أو عن عروة، فهو ثقةٌ عن هؤلاء، أو قريب من هذا الكلام قاله يحيى»[4].

وقال أبو خالدٍ الدَّقَّاق عن يحيى بن معين: «عمرو بن شُعيب ثقةٌ، قيل له: فيما يروي عن أبيه؟ قال: كذا يقول أصحابُ الحديثِ، قلت

---

(١) أخرجه الحُميديُّ في «مسنده» (رقم: ١٢٥٢)، والبُخاريُّ في «صحيحه» (رقم:٤٥١ و٧٠٧٣ ـ فتح)، ومسلمٌ في «صحيحه» (١٦/ ١٦٨ ـ النَّووي)، والنَّسائيُّ في «سننه» (٢/ ٤٩)، وابن ماجه في «سننه» (رقم:٣٧٧٧) من طريق سفيان بن عُيينة قال: قلت لعمرو بن دينار: أسمعت من جابر بن عبد اللَّه يقول: قال النَّبيُّ ﷺ لرجلٍ منهم مرَّ بأسهمٍ في المسجد: «أمسك بنصالها»؟ قال: نعم.

(٢) «مسند الحُميدي» (٢/ ٥٢٩)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٤٣).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم:٦٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٠١)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٣٧).

(٤) «تاريخ ابن معين» (نص: ٥٣٠٢).

له: كانت صحيفة؟ قال: نعم»(١).

وقال محمَّد بن عثمان بن أبي شَيْبَة: «وسألتُ عليّاً عن عمرو بن شُعيب؟ فقال: ما روى عنه أيوب وابُن جُريج فذلك كلُّه صحيحٌ، وما روى عمرو عن أبيه عن جدِّه فذلك كتابٌ وَجَدَهُ، فهو ضعيفٌ»(٢).

وقال محمَّد بن علي بن حمدان الورَّاقُ: «قلت لأحمد بن حنبل: عمرو بن شُعيب سمع من أبيه شيئاً؟ قال: يقول: حدَّثني أبي»(٣).

وقال أبو داودَ: «قلت لأحمد: عمرو بن شُعيب عن أبيه يُقال: كتاب؟ قال: نعم»(٤).

وقال أحمد بن تميم: «قلت لأبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البُخاريِّ: شعيبٌ والد عمرو بن شُعيب سمع من عبد اللَّه بن عمرو؟ قال: نعم، قلت له: فعمرو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه يتكلَّم النَّاسُ فيه؟ قال: رأيتُ عليَّ بنَ المدينيِّ وأحمد بن حنبل والحُميديَّ وإسحاق بن راهويه يحتجُّون به،

قال: قلت: فمن يتكلَّمُ فيه يقول ماذا؟ قال: يقولون: إنَّ عمرو بن شُعيب أكثر، أو نحو هذا»(٥).

---

(١) «من كلام يحيى بن معين في الرِّجال ـ رواية الدَّقَّاق» (نص: ٧١).
(٢) «سؤالات محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعليِّ بن المدينيِّ» (نص: ١١٦).
(٣) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ٥٠)، و«مستدرك الحاكم» (٢/ ٤٧)، و«معرفة السُّنن والآثار» (١/ ٤٠٥).
(٤) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٣٢١).
(٥) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ٥١).

وقال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبا زُرعة عن عمرو بن شُعيب؟ فقال: روى عنه الثِّقاتُ؛ مثلٌ: أيوب السَّخْتِيانيِّ، وأبي حازم، والزُّهريِّ، والحكم بن عتيبة، وإنَّما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جدِّه، وقال: إنَّما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفةً كانت عنده فرواها»(١).

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت هارون بن معروف يقول: «لم يسمع عمرو من أبيه شيئاً، إنَّما وجده في كتابِ أبيه»(٢)(٣).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «روى عنه أئمَّةُ النَّاسِ وثقاتُهم، وجماعةٌ من الضُّعفاءِ، إلَّا أنَّ أحاديثه عن أبيه عن جدِّه ـ مع احتمالهم إيَّاه ـ لم يدخلوها في صحاحِ ما خرَّجوا، وقالوا: هي صحيفة»(٣).

وقال أبو بكرٍ النَّيْسابرويُّ: «وقد صحَّ سماع عمرو بن شُعيب عن أبيه شُعيب، وصحَّ سماع شُعيب من جدِّه عبد اللَّه بن عمرو»(٤).

وقال الذَّهبيُّ: «ولا ريبَ أنَّ بعضها من قبيلِ المُسندِ المتَّصلِ، وبعضُها يجوز أنْ تكون روايتُه وِجادةً أو سماعاً، فهذا محلُّ نظرٍ واحتمالٍ»(٥).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «فعلى مقتضى هؤلاء يكون تدليساً؛ لأنَّه ثبت سماعه من أبيه، وقد حدَّثَ عنه بشيءٍ كثيرٍ ممَّا لم يسمعْه منه ممَّا

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٩).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٧).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٥).

(٤) «سنن الدَّارقطني» (٣/ ٥٠)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٥).

(٥) «السِّير» (٥/ ١٧٥).

أخـذه عن الصَّحيفةِ بصيغة: عن، وهذا إحدى صور التَّدليسِ، واللَّه أعلم»[١].

وقال ـ أيضاً ـ: «عمرو بن شُعيب ضعَّفه ناسٌ مطلقاً، ووثَّقه الجمهور، وضعَّف بعضُهم روايته عن أبيه عن جدِّه حَسْبُ، ومن ضعَّفه مطلقاً فمحمولٌ على روايته عن أبيه عن جدِّه، فأمَّا روايته عن أبيه فربَّما دلَّسَ ما في الصَّحيفةِ بلفظ: عن، فإذا قال: حدَّثني أبي؛ فلا ريب في صحَّتها كما يقتضيه كلام أبي زُرعة المتقدِّم»[٢].

[ومن الأخطاء] ـ (د) عَمْرو بن عبد اللَّه بن الأسوار، اليمانيُّ[٣].

قلت: عدَّه الدكتور مِسْفر في المُدلِّسين، وليس فيما ذكره من ترجمته ما يدلُّ على تدليسِهِ، وكلامه فيه تكلُّفٌ واضحٌ، وقد ذكرنا سابقاً أنَّه واسعُ الخَطْوِ في الوصم بالتَّدليسِ.

١٩٣ ـ (ع) عَمْرو بن عبد اللَّه بن عُبيد، الهَمْدانيُّ، أبو إسحاق، السَّبِيعيُّ[٤].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّالثة**

أخرج الدَّارميُّ في «سننه» (رقم: ٢٦٥١) من طريق شُعبة؛ قال:

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٧٢).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٥ ـ ٤٦).

(٣) «التدليس في الحديث» (رقم: ٢١٨)، وهو من زياداته، وجعله في المرتبة الخامسة.

(٤) «جامع التحصيل» (رقم: ٣٩)، و«التبيين» (رقم: ٥٨)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٩١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٢)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٤٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٠٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٣٨).

حدَّثنا أبو إسحاق، عن البراء؛ أنَّ رسول اللَّه ﷺ مرَّ بناسٍ جلوسٍ من الأنصارِ؛ فقال: «إنْ كنتم فاعلين: فاهدوا السَّبيل، وافشوا السَّلام، وأعينوا المظلوم»، قال شُعبة: لم يسمع هذا الحديث أبو إسحاق من البراء(١).

قال عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْديٍّ: قال شُعبة: «قلت لأبي إسحاق: مَنْ حدَّثك عن عليٍّ بن ربيعة قال: كنت ردف عليٍّ، فلمَّا ركب قال: سبحان الَّذي سخَّر لنا هذا؟ قال: سمعت من يونس بن خباب، فأتيت يونس بن خباب؛ فقلت: مَنْ حدَّثك؟ قال: حدَّثني رجلٌ عن عليٍّ بن ربيعة»(٢).

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «ذكرت ليحيى بن سعيد حديث أبي إسحاق عن علي بن ربيعة؛ قال: لا أُراه سمعه من عليٍّ بن ربيعة»(٣).

وقال أبو داودَ: «حدَّثنا شُعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السُّلَميِّ، عن عليٍّ؛ أنَّه كان يُصلِّي بعد الجمعة ستّاً. قال: فقيل لأبي إسحاق: سمعته من أبي عبد الرحمن؟ فقال: ما أدري سمعته منه أم لا، ولكن حدَّثنيه عطاء بن السَّائب عن أبي عبد الرحمن»(٤).

وقال عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ: قال شُعبة: «لم يسمع أبو إسحاق من أبي وائلٍ إلَّا حديثين»(٥).

وقال شُعبة ـ أيضاً ـ: «لم يسمع أبو إسحاق الهَمْدانيُّ من

(١) **قلت**: وبمثل قول شُعبة قال عليُّ بنُ المدينيِّ، انظر: «تحفة التحصيل» (ص: ٢٤٥).

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٣٥).

(٤) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٧).

(٥) «الحلية» (٧/ ١٥٢).

الحارثِ الأعورِ إلَّا أربعة أحاديث»[١].

وقال عيسى بن يونس: «قال لي شُعبة: لم يسمع جدُّك من الحارث إلَّا أربعة أحاديث، فقلت له: مِنْ أين علمت؟ قال: هو قال لي»[٢].

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا أبو بكرٍ؛ قال: قلَّ ما سمع أبو إسحاق من الحارث، ثلاثة أحاديث»[٣].

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجانيُّ: سمعت ابنَ حنبل يقول: «كان أبو إسحاق تزوَّج امرأة الحارث؛ فوقع حديثه إليه، ويقولون: لم يسمع من الحارث إلَّا ثلاثة أو أربعة»[٤].

وقال أبو داودَ: «أمَّا أبو إسحاق عن الحارث عن عليٍّ؛ فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلَّا أربعة أحاديث، ليس فيها مُسْندٌ واحدٌ»[٥].

وقال العِجْليُّ: «ولم يسمع من حارث الأعور إلَّا أربعة أحاديث، وسائر ذلك إنَّما هو كتابٌ أخذه»[٦].

وقال وهب بن زَمْعَةَ: سمعت عبدَ اللَّهِ ـ أي ابن المبارك ـ يقول: «إنَّما أفسد حديث الكوفة الأعمش وأبو إسحاق»[٧].

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ١٤٨)، و«الحلية» (٧/ ١٥٥)، و«السِّير» (٥/ ٣٩٨) وقال الذَّهبيُّ: «يعني أنَّ أبا إسحاق كان يُدلِّسُ».

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ١٤٨)، و«الحلية» (٧/ ١٥٢)، و«الكامل» (١/ ٧٣).

(٣) «العلل» (٢/ ١٩٦).

(٤) «أحوال الرِّجال» (نص: ١٠).

(٥) «رسالته إلى أهل مكَّة» (ص: ٣١).

(٦) «تاريخ الثِّقات» (ص: ٣٦٦).

(٧) «أحوال الرِّجال» للجوزجانيِّ (نص: ١٠٥).

وروى جرير عن مغيرة قال: «أهلك أهلَ الكوفة أبو إسحاق وأُعَيْمِشكم هذا»[(١)].

ووصفه النَّسائيُّ بالتَّدليسِ[(٢)].

وقال يعقوب بن سفيان: «أجمع أصحابنا أنَّ أبا نُعيم غاية في الإتقان والحفظ، وأنَّه حجَّة، وكذلك كان سفيان الثوريُّ في زمانه، وأبو إسحاق رجلٌ من التَّابعين، وهو ممَّن يُعتمد عليه في الحديثِ، هو والأعمشُ، إلَّا أنَّهما وسفيان يُدلِّسون، والتَّدليسُ من قديم»[(٣)].

وذكره في المُدلِّسين حسين الكَرابيسيُّ، وأبو جعفر الطَّبريُّ[(٤)].

قال البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ١٥٦ـ فتح): حدَّثنا أبو نُعيم؛ قال حدَّثنا زهير، عن أبي إسحاق؛ قال: ليس أبو عُبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه؛ أنَّه سمع عبد اللَّه يقول: أتى النَّبيُّ ﷺ الغائط؛ فأمرني أنْ آتِيَهُ بثلاثةِ أحجارٍ، فوجدت حجرين والتمستُ الثَّالث فلم أجِدْهُ، فأخذت رَوْثةً فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الرَّوثة وقال: «هذا ركسٌ».

وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق: حدَّثني عبد الرحمن.

قال ابنُ الشَّاذَكونيِّ: «ما سمعت بتدليسٍ ـ قطُّ ـ أعجب من هذا

(١) «أحوال الرِّجال» (نص: ١٠٥)، و«الميزان» (٣/ ٢٧٠).
(٢) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).
(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٥٩).

ولا أخفى قال: أبو عُبيدة لم يُحدِّثني ولكن عبد الرحمن عن فلان عن فلان، ولم يقلْ: حدَّثني، فجازَ الحديثُ وسارَ»(١).

قلت: قد أجابَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ عن هذا جواباً شافياً في «الفتح» ومقدِّمته، وقام شيخنا عبد اللَّه بن يوسف الجُديع ـ حفظه اللَّه ـ باختصار جوابه اختصاراً حسناً؛ فقال: «كذا زعم ابنُ الشَّاذَكونيِّ، وهو سليمان بن داود حافظٌ لكنَّه متَّهم . . .، والتَّحقيق أنَّ أبا إسحاق لم يُدلِّس في هذا الإسنادِ، والدَّليلُ عليه من وجهين:

الأوَّل: قال البُخاريُّ عقب سياقه الحديث ـ على ما جاء في بعض روايات «الصَّحيح» (فتح: ١/ ٢٥٦) ـ: «وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق: حدَّثني عبد الرحمن».

قلت: فهذه متابعةٌ صريحةٌ في عدمِ التَّدليسِ، وإنْ كان إبراهيم بن يوسف ـ وهو ابن إسحاق بن أبي إسحاق ـ ليس بالقويِّ في الحديثِ، فإنَّ مثل هذا يُحْتَمل منه.

والاعتماد في هذه المتابعة المعلَّقة على البُخاريِّ، فإنَّني لم أجد من وصَلَها، والحافظُ لم يصلها في موضعها من «الفتح» ولا «التَّغليق»، وقال في «هدي السَّاري» (ص: ٢٢): «لم أجدها».

والثَّاني: روى الحديث يحيى القطَّان، وهو متشدِّدٌ في قبولِ أخبارِ المُدلِّسين كشيخه شُعبة، وقد احتجَّ بروايته الإسماعيليُّ على اتِّصالِ الحديثِ، وقال: «لأنَّ يحيى بن سعيد لا يرضى أنْ يأخذ عن زهير ما ليس بسماعٍ لشيخه».

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٩).

قال ابنُ حَجَرٍ «هدي» (ص: ٣٤٩): «وكأنَّه عَرَفَ هذا بالاستقراءِ من حالِ يحيى»»[١]، انتهى كلام شيخنا الجُديع ـ حفظه اللَّه تعالى ـ.

• **حكمُ رواياتِـهِ المُعَنْعَنـةِ:**

قال يعقوب بن سفيان: «حديثُ سفيانَ، وأبي إسحاقَ، والأعمشِ ما لم يُعلمْ أنَّه مُدلِّسٌ يقوم مقام الحُجَّـةِ»[٢].

وقال ابنُ حِبَّانَ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديثِ الثِّقاتِ الَّتي لا يجوزُ الاحتجاجُ بها: «الجنسُ الثَّالثُ: الثِّقاتُ المُدلِّسون الَّذين كانوا يُدلِّسون في الأخبارِ؛ مثل: قَتَادةَ، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش، وأبي إسحاقَ، وابنِ جُريجٍ، وابنِ إسحاقَ، والثوريِّ، وهُشيمٍ، ومن أشبههم ممَّن يكثر عددهم من الأئمَّة المرضيين، وأهلِ الورعِ في الدِّينِ، كانوا يكتبون عن الكلِّ، ويروون عمَّن سمعوا منه، فربَّما دلَّسوا عن الشَّيخ بعد سماعهم عنه عن أقوامٍ ضعفاء، لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقلِ المدلِّس ـ وإنْ كانَ ثقةً ـ: حدَّثني أو سمعت، فلا يجوز الاحتجاج بخبره.

وهذا أصلُ أبي عبد اللَّه محمَّد بن إدريس الشَّافعيِّ ﷺ، ومن تبعه من شيوخِنَا»[٣].

قلت: لذا عدَّه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ من أهلِ المرتبةِ الثَّالثةِ؛ وهم: مَنْ

(١) «المقنع في علوم الحديث» (١/ ١٦١ ـ ١٦٢، الحاشية).
(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٧).
(٣) «المجروحين» (١/ ٩٢).

أكثرَ من التَّدليسِ فلم يحتجَّ الأئمَّة من أحاديثهم إلَّا بما صرَّحوا فيه بالسَّماعِ.

قاعدةٌ:

قال عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْديٍّ: «ليس أحدٌ أصحّ حديثاً عن أبي إسحاقَ من شُعْبَةَ»(١).

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «وشعبةُ حسنُ الحديثِ عن أبي إسحاقَ، وعن كلِّ من يُحدِّثُ عنه»(٢).

وقال شُعبة: «كفيتُكُمْ تدليسَ ثلاثةٍ: الأعمشِ، وأبي إسحاقَ، وقَتَادةَ»(٣).

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «فهذه قاعدةٌ جيِّدةٌ في أحاديثِ هؤلاء الثَّلاثةِ؛ أنَّها إذا جاءت من طريق شُعْبَةَ دلَّتْ على السَّماعِ ولو كانت مُعَنْعَنةً»(٤).

قاعدةٌ أخرى:

قال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ: سمعتُ أبي يقول: «كان يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ يُحدِّثُ من حديثِ الحارثِ ما قال فيه أبو إسحاقَ: سمعتُ الحارثَ»(٥).

---

(١) «تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارميِّ» (نص: ٤١٤).
(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٦).
(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٥١).
(٤) المرجع السَّابق.
(٥) «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٨ ـ ٧٩).

أقولُ: وهذه قاعدةٌ جيِّدةٌ في أحاديث أبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ عن الحارثِ الأعورِ؛ أنَّها إذا جاءتْ من طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ القطَّانِ فهي على السَّماعِ.

١٩٤ ـ عيسى بن سالم، أبو سعيد، الشَّاشيُّ، ولقبه: عويس [ز][(١)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال أبو يَعْلى: حدَّثنا عيسى بنُ سالمٍ، حدَّثنا وهبُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ القُرشيُّ، عن جعفرِ بنِ محمَّدٍ، عن أبيه، عن الحسنِ بنِ عليٍّ، عن أُمِّهِ فاطمةَ ـ مرفوعاً ـ: «مَنْ أَخَذَ لُقْمَةً أو كَسْرَةً من مجرى الغائطِ أو البولِ فَأَمَاطَ عنها الأذى وغسلها غسلاً نَقِيّاً ثمَّ أكلها؛لم تستقرّ في بطنه حتَّى يُغفر له»[(٢)].

قال ابنُ الجوزيِّ: «موضوعٌ آفته وهبُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، وهو: وهبُ بنُ وهبٍ القاضي، وإنَّما دلَّسه عيسى»[(٣)].

قلت: وحدَّثَ عنه مرَّةً أخرى ـ بنفسِ الحديثِ ـ فقال: حدَّثنا عبدُ الوهَّابِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ المدينيُّ[(٤)].

---

(١) انظر ترجمته: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٧٨)، و«الثقات» (٨/ ٤٩٤)، و«تاريخ بغداد» (١١/ ١٦١)، و«تعجيل المنفعة» (ص: ٣٢٨)، وذكره أبو يَعْلى في «معجم شيوخه» (ص: ٣٠٦).

(٢) وأخرجه الخطيبُ البغداديُّ في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٥١٠) من طريق إبراهيم بن هانىء النَّيْسابُوريِّ، عن عيسى بن سالم، به نحوه، وفيه قصَّة.

(٣) «اللآلىء المصنوعة» (٢/ ٢٥٥)، ولم أقف عليه في «الموضوعات».

(٤) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٥١٠).

١٩٥ ـ (س) عيسى بن طَهْمان، الجُشَمِيُّ، أبو بكر، البَصْرِيُّ، نزيل الكوفة(١).

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبــة : الرَّابعـة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «ينفردُ بالمناكيرِ عن أنسٍ، ويأتي عنه بما لا يُشبه حديثه، كأنَّه كان يُدلِّسُ عن أَبَان بنِ أبي عيَّاشٍ، ويزيدٍ الرَّقاشيِّ عنه، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِهِ، وإنْ اعتُبِرَ بما وافقَ الثِّقاتَ من حديثه فلا ضير»(٢).

يقول الدكتور مِسْفر: «وأحسبه من أهل المرتبة الرَّابعة؛ وذلك لتدليسِهِ عن الضُّعفاء والمجاهيل، واللَّهُ أعلمُ»(٣).

١٩٦ ـ (خت، ق) عيسى بن موسى، البُخاريُّ، أبو أحمد، الأزرق، المعروف بغُنْجار(٤).

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المـرتبــة: الرَّابعـة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «ربَّما خالفَ، اعتبرتُ حديثَه بحديثِ الثِّقاتِ، وروايتَه عن الأثبات مع رواية الثِّقات؛ فلم أَرَ فيما يروي عن المُتقنين

---

(١) «التدليس في الحديث» (رقم: ١٧٥) وهو من زياداته.

(٢) «المجروحين» (٢/ ١١٧).

(٣) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٩٠).

(٤) «التبيين» (رقم: ٥٩)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٢٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٢)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٤٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٠٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٧٦).

شيئاً يُوجب تركه إذا بيَّن السَّماع في خبره؛ لأنَّه كان يُدلِّسُ عن الثِّقات ما سمع من الضُّعفاء عنهم، وترك الاحتجاج بما يروي عن الثِّقات إذا لم يُبيِّن السَّماع عنهم، وأمَّا ما روى عن المجاهيل والضُّعفاء والمتروكين فإنَّ تلك الأخبار كلَّها تلزق بأولئك دونه، لا يجوز الاحتجاج بشيءٍ منها»(١).

❁ ❁ ❁

---

(١) «الثِّقات» (٨/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣).

(حرفُ الغيـــــــــــــــنِ)

ليس فيه شـــيءٌ.

❁ ❁ ❁

(حرفُ الفاءِ)

١٩٧ ـ (خ، ت) فروة بن أبي المَغْـراء، الكِنْديُّ، أبو القاسم، الكوفيُّ [ز][(١)].

● **نوع التدليس: الشُّيوخ**

قال الدَّارقطنيُّ في ترجمة مُعلَّى بن هلال بن سويد: «كوفيٌّ، يكذبُ، عن أبي إسحاق وعُبيد اللَّه بن عمر، يروي عنه الحِمَّانيُّ؛ فيقول: عليُّ بن سويد، ويروي عنه فروة بن أبي المَغْراء؛ فيقول: عبد اللَّه بن عبد الرَّحمن، ويروي عنه غيرهما؛ فيقول: أبو عبد اللَّه الطَّحَّان»[(٢)].

وقال الخطيبُ البغداديُّ عند ذكره لمُعلَّى بن هلال: «وهو أبو عبد اللَّه الجُعفيُّ الَّذي روى عنه فروة بن أبي المَغْراء»[(٣)].

١٩٨ ـ (ع) الفَضْل بن دُكَين بن حمَّاد، التَّيْمِيُّ مولاهم، أبو نُعيم، المُلَائيُّ، الكوفيُّ، الأحولُ[(٤)].

● **نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ**

● **المرتبة: الأولى**

❖ **أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.**

قال أحمد بن صالح: «أبو نُعيمٍ كان ثقةً، وكان يُدلِّسُ

(١) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ١٧٨).
(٢) «الضُّعفاء والمتروكين» له (رقم: ٥٠٥).
(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٨٦).
(٤) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٢١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٠٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٥٠).

أحاديث مناكير»[١].

❖ **ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.**

قال ابنُ الجوزيِّ ـ في ترجمة ياسين بن معاذ الزَّيَّات ـ: «وكان أبو نُعيمٍ يُدلِّسُ ياسين فيقول: ياسين العِجْليُّ»[٢].

١٩٩ ـ فِطْر بن خليفة، القرشيُّ، المخزوميُّ مولاهم، أبو بكر، الحنَّاط، الكوفيُّ[٣].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الثَّالثة**

قال السَّخاويُّ: «وَوُصِفَ غير واحدٍ بالتَّدليسِ ممَّن روى عمَّن رآه ولم يُجالسه بالصِّيغةِ المُوهمةِ، بل وُصِفَ به من صرَّح بالإخبارِ في الإجازةِ كأبي نُعيم، أو بالتَّحديثِ في الوِجادةِ كإسحاق بن راشد الجَزَريِّ، وكذا فيما لم يسمعه كفطر بن خليفة أحد من روى له البُخاريُّ مقروناً، ولذا قال عليُّ بن المدينيِّ: قلت ليحيى بن سعيد القطَّان: يُعتمدُ على قول فِطْر: حدَّثنا؛ ولا يكون موصولاً؟ فقال: لا، فقلت: أكان ذلك منه سجيَّة؟ قال: نعم.

وكذا قال الفلَّاسُ: إنَّ القطَّان قال له: وما يُنْتَفعُ بقولِ فِطْرٍ: حدَّثنا عطاءٌ؛ ولم يسمع منه؟

وقال ابنُ عمَّار عن القطَّان: كان فِطْر صاحب ذي سمعت سمعت ـ يعني أنَّه يُدلِّسُ فيما عداها ـ.

---

(١) «تاريخ أسماء الثِّقات» لابن شاهين (رقم: ١١٣٠).
(٢) «الضُّعفاء والمتروكين» له (٣/ ١٦٥).
(٣) «التدليس في الحديث» (رقم: ١٣٩) وهو من زياداته.

قال: ولعلَّه تجوَّز في صيغةِ الجمعِ فأَوْهَمَ دخوله؛ كقولِ الحسن البَصْريِّ: خطبنا ابنُ عبَّاسٍ، وخطبنا عتبةُ بن غزوان، وأراد أهلَ البَصْرةِ بلده؛ فإنَّه لم يكن بها حين خطبتهما . . .، ولكن صنيع فِطْرٍ فيه غباوة شديدة يستلزم تدليساً صعباً كما قال شيخنا»[(١)].

يقول الدكتور مِسْفر: «وإذن فتدليسه شديدٌ، بل ربَّما صرَّحَ بالتَّحديثِ فيما لم يسمعه، وكأنَّه خصَّ ما سمعه بقولِ: سمعت، وأُراه من أهلِ المرتبةِ الثَّالثةِ، واللَّه أعلم»[(٢)].

❁ ❁ ❁

(١) «فتح المغيث» (١/ ٢١١).
(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٢٩).

(حرفُ القـافِ)

٢٠٠ ـ (ق) القاسم بن الوليد، الهَمْدانيُّ، أبو عبد الرحمن، الكوفيُّ، القاضي [ز][(١)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ أبي حاتمٍ: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد، عن أبي هشام، عن أبي صالح، عن ابنِ عبَّاسٍ ـ رضي اللَّه عنهما ـ قال: لمَّا نزلت: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]. ...، بطوله، قال أبي: أبو هشام هو الكَلْبِيُّ، وكان كنيته أبا النَّضْر، وكان له ابنٌ يُقال له: هشام بن الكَلْبيِّ، صاحبُ نحوٍ وعربيَّةٍ؛ فكنَّاه به»[(٢)].

وقال الخطيبُ البغداديُّ عند ذكره لمحمَّد بن السَّائب الكَلْبيِّ: «وهو أبو هشام الَّذي روى عنه القاسم بن الوليد الهَمْدانيُّ، وكان للكَلْبيِّ ابنٌ يُسمَّى هشاماً فكنَّاه به في روايته عنه»[(٣)].

٢٠١ ـ (ع) قَتَادة بن دِعَامة بن قَتَادة، السَّدوسيُّ، أبو الخطَّاب، البَصْريُّ[(٤)].

● نوع التدليس: الإسناد

● المـرتبـــة: الثَّالثـة

قال ابنُ أبي حاتمٍ: «حدَّثنا أبي، حدَّثنا محمَّد بن يزيد الأَسْفَاطيُّ،

---

(١) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٥٦).**

(٢) «العلل» (٢/ ٥٦)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٠٧).

(٤) «جامع التحصيل» (رقم: ٤٠)، و«التبيين» (رقم: ٦٠)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:

حدَّثنا يحيى بن كثير العَنْبريُّ، حدَّثنا شُعبة، عن قَتَادة، عن سعيد بن جُبير، عن ابنِ عمرَ؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن نبيذِ الجرِّ.

قال شُعبة: قلت لقتادة: سمعته من سعيد بن جُبير؟ قال: حدَّثني به أيوب، فلقيت أيوب فسألته، فحدَّثني به عن سعيد بن جُبير، عن ابنِ عمرَ، عن النَّبيِّ ﷺ، فقلت لأيوب: سمعته من سعيد بن جُبير؟ قال: لا؛ حدَّثني به أبو بِشْرٍ، فلقيت أبا بِشْرٍ فسألته، فحدَّثني أنَّه سمع من سعيد بن جُبير، عن ابنِ عمرَ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه نهى عن نبيذِ الجرِّ»[١].

وأخرجَ أبو نُعيم الأصبهانيُّ من طريق يحيى بن كثير العَنْبريِّ؛ قال: حدَّثنا شُعبة، عن قتادة، عن الشَّعْبيِّ، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ صلَّى على قبرٍ بعدما دُفِنَ.

فقلت لقتادة: سمعته من الشَّعْبيِّ؟ قال: لا؛ حدَّثنيه الشَّيْبانيُّ، فسألته فقال: سمعت الشَّعْبيَّ، عن ابنِ عبَّاسٍ[٢].

وقال أبو داودَ: قال شُعبة: «كنت أتفطَّنُ إلى فمِ قتادة إذا حدَّثَ، فإذا حدَّثَ بما قد سمع قال: حدَّثنا سعيد بن المسيَّب، وحدَّثنا أنس، وحدَّثنا الحسن، وحدَّثنا مُطَرِّف، وإذا حدَّثَ ما لم يسمع قال: حدَّث سليمان بن يسار، وحدَّثَ أبو قِلابَة»[٣].

---

٩٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٢)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٤٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٠٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٤٠).

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٩)، و«العلل» (٢/ ٢٨).

(٢) «الحلية» (٤/ ٣٣٠).

(٣) «العلل ـ رواية عبد اللَّه بن أحمد» (٣/ ٢٤٢)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٠٩)، و«الجعديات» (١/ ٣١١)، و«السِّير» (٥/ ٢٧٤).

وقال أبو زُرعةَ الدِّمشقيُّ: «سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن قتادة: سمع من أبي قِلابَة؟ فقال: هو يُحدِّثُ عنه، ولا أعلم أنَّه قال ـ يعني حدَّثنا ـ، وذكر عن سليمان بن داود، عن شُعبة قال: كنت أعرف ما سمع قتادة ممَّا لم يسمع، كان يقول: حدَّثنا أنس، وحدثنا سعيد بن المسيَّب، وحدثنا الحسن، وحدَّثنا مُطَرِّف، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال أبو قِلابَة، وقال سعيد بن جُبير»(١).

وقال عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ: سمعت شُعبة يقول: «كنت أتفطَّنُ إلى فمِ قتادة، فإذا قال: حدَّثنا؛ كتبت، وإذا قال: حُدِّث؛ لم أكتب»(٢).

وقال عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ ـ أيضاً ـ: سمعت شُعبة يقول: «كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال للحديثِ: حدَّثنا؛ عنيت به فوقفته عليه، وإذا لم يقل: حدَّثنا؛ لم أعن به، وإنَّه حدَّثنا عن أنس بن مالكٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «سَوُّوا صفوفكم، فإنَّ تسوية الصَّفِّ من تمامِ الصَّلاةِ»، فكرهت أنْ أوقفه عليه فيفسده عليَّ، فلم أوقفه عليه»(٣).

وقال أسد بن موسى: سمعت شُعبة يقول: «همَّتي من الدُّنيا شَفَتَيْ قتادة، فإذا قال: سمعت؛ كتبت، وإذا قال: قال؛ تركت، وإنَّه حدَّثني بهذا عن أنس بن مالكٍ ـ يعني حديثَ النَّبيِّ ﷺ: «سَوُّوا صفوفكم، فإنَّ تسوية الصُّفوفِ من تمامِ الصَّلاةِ ـ فلم أسَلْهُ: أَسَمِعْته؟ مخافة أنْ يُفسده عَلَيَّ»(٤).

---

(١) «تاريخ أبي زُرعة» (نص: ١١٥٧).

(٢) «تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارميِّ» (نص: ٧٠٣)، و«العلل ـ رواية عبد اللَّه بن أحمد» (٣/ ٢٤٤)، و«الجعديات» (١/ ٣١١)، و«الكفاية» (ص: ١٦٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠)، و«الحلية» (٧/ ١٥١).

(٤) «مُسند أبي عَوَانة الإسفرائينيِّ» (٢/ ٣٨).

وقال يحيى بن سعيد: «كلُّ شيءٍ حدَّثنا شُعبة عن قتادة عن أنسٍ فهو على السَّماعِ من أنسٍ؛ إلَّا حديث إقامة الصَّفِّ، قال: قلت ليحيى: شُعبة أجمل هذا لك؟ قال: نعم»[١].

تنبيهٌ:

حديثُ أنسٍ هذا في إقامةِ الصَّفِّ أخرجه البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ٧٢٣ـ فتح) من طريق شُعبة، عن قتادة، عن أنسٍ مُعَنْعَناً.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وزاد الإسماعيليُّ من طريق أبي داود الطَّيالسيِّ قال: سمعت شُعبة يقول: داهنت في هذا الحديثِ؛ لم أسأل قتادة: أسمعته من أنسٍ أم لا؟ انتهى، ولم أَرَهُ عن قتادة إلَّا مُعَنْعَناً، ولعلَّ هذا السِّرّ في إيرادِ البُخاريِّ لحديثِ أبي هريرة معه في البابِ تقويةً له»[٢].

أقول: ووقفت على حديثٍ آخر لم يسأل فيه شُعبة قتادة عن سماعه له من أنسٍ، وهو ما أخرجه النَّسائيُّ في «عمل اليوم واللَّيلة» (رقم: ١١٣٤) قال: أخبرنا عمرو بن عليٍّ؛ قال: حدَّثنا محمَّد بن جعفر؛ قال: حدَّثنا شُعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالكٍ، عن معاذ بن جبل؛ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ ماتَ يشهدُ أنْ لا إله إلَّا اللَّه، وأنَّ محمَّداً رسول اللَّه موقناً من قلبه؛ دخل الجنَّة».

قال شُعبة: «لم أسأل قتادة: سمعته من أنسٍ؟».

وقال شُعبة: «جانبت قتادة في أربعة أحاديث عن أنسٍ»[٣].

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٣٩).

(٢) «فتح الباري» (٢/ ٢٠٩).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٤٧).

وقال همَّام بن يحيى: «جاء شُعبة إلى قتادة؛ فحدَّث قتادة بحديثٍ، فقال شُعبة: ممَّن سمعت هذا؟ قال قتادة: واللَّه إنْ كنَّا لنهابهم أنْ نسألهم ممَّن سمعت ـ فذكر الحسن وسعيداً ـ، فلم يبرح حتَّى حدَّثَ شُعبة بحديثٍ؛ فقال له قتادة: ممَّن سمعت هذا؟ فقال شُعبة: أسألك فلا تجيبني وتسألني»(١).

وقال أحمد بن حنبل: حدَّثنا وكيع؛ قال: قال شُعبة: «كان قتادة يغضب إذا وقفته على الإسناد، قال: فحدَّثته يوماً بحديثٍ فأعجبه؛ فقال: مَنْ حدَّثك؟ فقلت: فلانٌ عن فلانٍ، قال: فكان بعدُ(٢)»(٣).

وقيل للإمامِ أحمد بن حنبل: «رُوي عن أيوب قال: لم يسمع قتادة عن عكرمة إلَّا حديثين؟ قال: باطلٌ، قد روى عنه أحاديث»(٤).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: حدَّثنا عليٌّ الرَّازيُّ، حدَّثنا عبَّاس النَّرْسيُّ، حدَّثنا حمَّاد بن زيد، عن أيوب، عن قتادة؛ قال: «ما حَفِظْتُ عن عِكْرمةَ إلَّا بيتَ شِعْرٍ»(٥)، قال الذَّهبيُّ ـ مُعلِّقاً على ذلك ـ: «فعلى هذا روايته عنه تدليس، وفي صحيح البُخاريِّ لقتادة عن عكرمة أربعة أحاديث: في تكبيرات الصَّلاة، والخِنْصر والإبهام سواء، والمُتشبِّهين بالنِّساءِ، وفي

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٨).
(٢) يعني: يُسند.
(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٨٠)، و«الجعديات» (١/ ٣٠٨).
(٤) «المسائل لابن هانىء» (نص: ٢١٤٧)، و«بحر الدَّم» (نص: ١٠٥١).
(٥) «الكامل» (٥/ ٢٦٧)، وأخرجه ـ من طريق ابن عَدِيٍّ ـ ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١١٧)، وعليٌّ الرَّازيُّ ـ شيخ ابن عَدِيٍّ ـ هو: علي بن سعيد بن بشير الرَّازيُّ، وهو متكلَّم فيه.

زوجِ بَرِيرة، وفي السُّنن أحاديث»[١].

وقال أبو حاتم: «أثبتُ أصحاب أنسٍ الزُّهريُّ، ثمَّ قتادة، قال: وهو أحبُّ إليَّ من أيوب ويزيد الرِّشْك إذا ذكر الخبر ـ يعني إذا صرَّحَ بالسَّماعِ ـ»[٢].

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: سمعت يحيى بن سعيد القطَّان قال: قال شُعبة: «لم يسمع قَتَادة من أبي العالية إلَّا ثلاثة أشياء، قلت ليحيى: عُدَّها، قال: قول عليٍّ رضي الله عنه: (القضاة ثلاثة)[٣]، وحديث: (لا صلاة بعد العصر)[٤]، ....

(١) «السِّير» (٥/ ٢٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣١٨).

(٣) قال الشَّيخ أحمد شاكر رحمه الله في حاشيته على «سنن التِّرمذي» (١/ ٣٤٥): «لم أجده مع كثرة البحث».

قلت: أخرجه ابنُ الجعد في «مسنده» (رقم:٩٨٩)، والبخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٢٦) و«التاريخ الصغير» (رقم:١٠٧١) مختصراً ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ١٧٢) ـ ، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ١٨)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٤/ ٥٤٠ ـ رقم:٢٢٩٦٣)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٣/ ١٦٤)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (١٠/ ١١٧ ـ رقم:٢٠١٤٤) من طريق شُعبة؛ قال: سمعت قتادة قال: سمعت رفيعاً أبا العالية الرِّياحيَّ قال: قال عليُّ رضي الله عنه: القضاةُ ثلاثةٌ: فقاضيان في النَّار، وقاضٍ في الجنَّةِ. . . ، فذكره.

(٤) أخرجه أحمدُ في «مسنده» (١/ ١٨) ـ واللَّفظ له ـ ، والبُخاريُّ في «صحيحه» (رقم:٥٨١ ـ فتح)، ومسلمٌ في «صحيحه» (٦/ ١١١ ـ النَّووي)، وأبو داودَ في «سننه» (رقم:١٢٧٦)، والتِّرمذيُّ في «سننه» (رقم:١٨٣)، والنَّسائيُّ في «سننه» (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، وابنُ ماجه في «سننه» (رقم:١٢٥٠) من طرقٍ عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ قال: شهد عندي رجالٌ مَرْضيُّون منهم عمر، =

وحديث: (يونس بن متَّى)[١]»[٢].

قلت: لكنَّ أبا داود نقل عن شُعبة أنَّه قال: «إنَّما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث: حديث: (يونس بن مَتَّى)، وحديث ابنِ عمرَ في الصَّلاة[٣]، وحديث: (القضاةُ ثلاثة)، وحديث ابنِ عبَّاسٍ: (حدَّثني رجالٌ مَرْضيُّون منهم عمر، وأرضاهم عندي عمر)[٤]، وكذلك ذكر

= وأرضاهم عندي عمر؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقول: «لا صلاة بعد صلاة العصر حتَّى تغرب الشَّمس، ولا صلاة بعد صلاة الصُّبح حتىَّ تطلع الشَّمس».
وأخرجه البُخاريُّ في «صحيحه» عقب حديث (رقم: ٥٨١ ـ فتح) ـ وسياق الإسناد له ـ، ومسلمٌ في «صحيحه» (٦/ ١١١ ـ النَّووي) من طريق يحيى بن سعيد، عن شُعبة، عن قتادة: سمعت أبا العالية، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ قال: حدَّثني ناسٌ...، بهذا.
قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ في «الفتح» (٢/ ٥٨): «وأورد المُصنِّفُ ـ أي البُخاريُّ ـ طريق يحيى ـ وهو القطَّان ـ، عن شُعبة، عن قتادة: سمعت أبا العالية، والسِّرُّ فيها التَّصريح بسماع قتادة له من أبي العالية».

(١) أخرجه البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ٣٣٩٥، ٣٤١٣، ٤٦٣٠، ٧٥٣٩) ـ واللَّفظ له ـ، ومسلمٌ في «صحيحه» (١٥/ ١٣٣ ـ ١٣٤، النَّووي)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٤٦٦٩) من طريق قتادة؛ قال: سمعت أبا العالية، حدَّثنا ابنُ عمِّ نبيِّكم ـ يعني ابنَ عبَّاسٍ ـ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لا ينبغي لعبدٍ أنْ يقول: أنا خيرٌ من يونُس بن مَتَّى، ونسبَهُ إلى أبيه».
قال أبو داودَ عقبه ـ كما في «تحفة الأشراف» (٤/ ٣٨٥)، وليس موجوداً في «سنن أبي داود «المطبوعة ـ: «لم يسمع قتادة من أبي العالية إلَّا ثلاثة أحاديث، هذا أحدها».

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٤٨)، و«سنن التِّرمذيِّ» (١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ١٧١)، و«الجرح والتعديل» (١/ ١٢٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٣/ ٥١٢ ـ ٥١٣)، و«تاريخ دمشق» (١٨/ ١٧٣).

(٣) حديثُ ابنِ عمرَ هذا لم أقف عليه.

(٤) «سنن أبي داود» عقب الحديث (رقم: ٢٠٢).

يعقوب بن شَيْبَة في «المُسْند»[١]، والعِجْلِيُّ في «الثِّقات»[٢] أنَّه سمع من أبي العالية أربعة أحاديث.

قال البيهقيُّ: «وسمع أيضاً حديثَ ابنِ عبَّاسٍ فيما يقول عند الكَرْبِ[٣]، وحديثه في رؤية النَّبيِّ ﷺ ـ ليلة أُسْرِيَ به ـ موسى وغيره[٤]، وحديثاً في الرِّيحِ[٥]، وفيه نظرٌ، فزاد أبو داودَ حديثَ ابنِ عمرَ في

(١) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣١٩).

(٢) «الثِّقات» (ص: ٥٠٣).

(٣) أخرجه البُخاريُّ (رقم: ٦٣٤٥، ٦٣٤٦، ٧٤٢٦، ٧٤٣١ ـ فتح) ـ واللَّفظ له ـ، ومسلمٌ في «صحيحه» (١٧/ ٤٧ ـ النَّووي)، والتِّرمذيُّ في «سننه» (رقم: ٣٤٣٥)، والنَّسائيُّ في «عمل اليوم واللَّيلة» (رقم: ٦٥٣)، وابنُ ماجه في «سننه» (رقم: ٣٨٨٣) من طرقٍ عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما؛ قال: كان النَّبيُّ ﷺ يدعو عند الكَرْبِ يقول: «لا إله إلَّا اللَّه العظيم الحليم، لا إله إلَّا اللَّه ربُّ السماوات والأرض وربُّ العرشِ العظيم».

وأخرجه البُخاريُّ ـ أيضاً ـ مُعلَّقاً (رقم: ٦٣٤٦) عن وهبٍ، حدَّثنا شُعبة، عن قتادة، به نحوه.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ ـ بعد ذكره لكلام شُعبة في الأحاديث الَّتي سمعها قتادة من أبي العالية ـ: «وكأنَّ البُخاريَّ لم يعتبر بهذا الحصرِ؛ لأنَّ شُعبة ما كان يُحدِّثُ عن أحدٍ من المُدلِّسين إلَّا بما يكون ذلك المدلِّس قد سمعه من شيخه، وقد حدَّث شُعبة بهذا الحديثِ عن قتادة، وهذا السِّرُّ في إيراده له مُعلَّقاً في آخر التَّرجمة من رواية شُعبة، وأخرج مُسْلمٌ الحديثَ من طريق سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة؛ أنَّ أبا العالية حدَّثه، وهذا صريحٌ في سماعِه له منه»، انظر: «فتح الباري» (١١/ ١٤٥ ـ ١٤٦).

(٤) أخرجه البُخاريُّ (رقم: ٣٢٣٩، ٣٣٩٦ ـ فتح)، ومسلمٌ (٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٨، النَّووي) من طريق قتادة، عن أبي العالية: حدَّثنا ابنُ عمِّ نبيِّكم ـ يعني ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «رأيتُ ليلة أسري بي موسى رجلاً طُوالاً جعداً كأنَّه من رجالِ شنوءة...، الحديث».

(٥) أخرجه أبو داودَ (رقم: ٤٩٠٨)، والتِّرمذيُّ (رقم: ١٩٧٨) ـ واللَّفظ له ـ من =

الصَّلاةِ فيما حكاه بلاغاً عن شُعبة»(١).

وقال ابنُ الجنيدِ: «قلت ليحيى بن معين: قتادة عن أبي العالية، عن ابنِ عبَّاسٍ: أخبرني رجالٌ مَرْضيُّون، قلت: ترى قتادة سمع هذا من أبي العاليـة؟ قال: نعم؛ قد سمع هذا قتادة من أبي العالية»(٢).

قال ابنُ أبي حاتم: «بلغ من علم شُعبة بقتادة أنْ عرفَ ما سمع من أبي العالية وما لم يسمعْ»(٣).

قلت: ووصفه النَّسائيُّ بالتَّدليسِ(٤)، وقال الحاكمُ أبو عبد اللَّه: «قتادة على علوِّ قدرِهِ يُدلِّسُ»(٥)، وذكره ـ أيضاً ـ في «معرفة علوم الحديث»(٦) في الجنسِ الأوَّلِ من المُدلِّسين ممَّن يُدلِّسُ عن الثِّقاتِ، ثمَّ أعادَ ذكره في الجنسِ السَّادسِ من المُدلِّسين(٧)؛ وهم: قومٌ رووا عن شيوخٍ لم يروهم قطُّ، ولم يسمعوا منهم، إنَّما قالوا: قال فلانٌ؛ فحُمل ذلك عنهم على السَّماعِ، وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازلٍ.

= طريق بِشْر ابن عمر، عن أَبَان بن يزيد العطَّار، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّ رجلاً لعن الرِّيحَ عند النَّبيِّ ﷺ فقال: «لا تلعن الرِّيح فإنَّها مأمورةٌ، وإنَّه من لعن شيئاً ليس له بأَهْلٍ رَجَعَتِ اللَّعنةُ عليه».
قال التِّرمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعلم أحداً أسنده غير بِشْر بن عمر».

(١) «معرفة السُّنن والآثار» (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، و«السُّنن الكبرى» (١/ ١٢١).
(٢) «سؤالات ابن الجنيد» (نص: ٣١٩).
(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ١٢٧).
(٤) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).
(٥) «المستدرك» (١/ ٢٣٣)، وذكر في «المدخل إلى الإكليل» (ص: ٧٣) أنَّه مشهورٌ بالتَّدليسِ عن أنسٍ والحسن.
(٦) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣).
(٧) المرجع السَّابق (ص: ١١٠).

أقول: والصوَّابُ أنَّ هذا الأخيرَ إرسالٌ وليس بتدليسٍ.

وقال ابنُ حِبَّانَ: «وكان مُدلِّساً»[١].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وهو مشهورٌ بالتَّدليسِ»[٢].

● **حكمُ رواياتِـهِ المُعَنْعَنَـةِ:**

يقول سليمان الشَّاذَكونيُّ: «من أراد التَّديُّن بالحديثِ فلا يأخذ عن الأعمش ولا عن قتادة إلَّا ما قالا: سمعناه»[٣].

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديثِ الثِّقات الَّتي لا يجوز الاحتجاج بهـا ـ: «الجنسُ الثَّالثُ: الثِّقاتُ المُدلِّسون الَّذين كانوا يُدلِّسون في الأخبارِ؛ مثل: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش، وأبي إسحاق، وابنِ جُريجٍ، وابنِ إسحاق، والثوريِّ، وهُشيم، ومن أشبههم ممَّن يكثر عددهم من الأئمَّةِ المرضيين، وأهلِ الورعِ في الدِّينِ، كانوا يكتبون عن الكلِّ، ويروون عمَّن سمعوا منه، فربَّما دلَّسوا عنِ الشَّيخِ بعد سماعهم عنه، عن أقوامٍ ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقُلِ المُدلِّسُ ـ وإنْ كان ثقةً ـ: حدَّثني أو سمعت، فلا يجوز الاحتجاج بخبره.

وهذا أصلُ أبي عبد اللَّه محمَّد بن إدريس الشَّافعيِّ ﷺ، ومن تبعه من شيوخنا»[٤].

---

(١) «الثِّقات» (٥/ ٣٢٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٩٦).
(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٠٢).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٧).
(٤) «المجروحين» (١/ ٩٢).

وقال الذَّهبيُّ: «وهو حُجَّةٌ بالإجماعِ إذا بيَّن السَّماعَ، فإنَّه مُدلِّسٌ معروفٌ بذلك»(١).

وقال ـ أيضاً ـ: «حافظٌ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، لكنَّه مُدلِّسٌ، ورُمِيَ بالقَدَرِ؛ قاله يحيى بن معين، ومع هذا فاحتجَّ به أصحابُ الصِّحاحِ، لا سِيَّما إذا قال: حدَّثنا»(٢).

قلت: والعجبُ من الحافظِ ابنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حيث ذكره في المرتبة الثَّالثةِ من مراتبِ المُدلِّسينَ؛ وهم: مَنْ أكثرَ مِنَ التَّدليسِ فلم يحتجّ الأئمَّة من أحاديثهم إلَّا بما صرَّحوا فيه بالسَّماعِ، ثمَّ هو يقول عنه في «هدي السَّاري»: «ربمَّا دلَّسَ»(٣)، ويسكتُ عن تدليسِهِ في «التَّقريبِ».

قاعـــــدةٌ:

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «شُعْبةُ أعلمُ النَّاسِ بحديثِ قتادة، ما سمع ممَّا لم يسمع»(٤).

وقال شُعْبةُ: «كفيتُكُمْ تدليسَ ثلاثةٍ: الأعمشِ، وأبي إسحاق، وقتادةَ»(٥).

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «فهذه قاعدةٌ جيِّدةٌ في أحاديثِ هؤلاءِ

(١) «السِّير» (٥/ ٢٧١).
(٢) «الميزان» (٣/ ٣٨٥).
(٣) «هدي السَّاري» (ص: ٤٣٦).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٤).
(٥) «معرفة السُّنن والآثار» للبيهقيِّ (رقم:٢٩)، و«طبقات المدلِّسين» (ص: ١٥١).

الثَّلاثةِ، أنَّها إذا جاءت من طريق شُعبة دلَّتْ على السَّماعِ، ولو كانت مُعَنْعَنَةً»[١].

٢٠٢ ـ قيس بن الرَّبيع، الأَسَديُّ، أبو محمَّد، الكوفيُّ[٢].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

ذكره الخطيبُ البغداديُّ فيمن يُدلِّسُ تدليسَ الشُّيوخِ؛ فقال: «وروى قيس بن الرَّبيع عن أبي خالدٍ عمرو بن خالد الواسطيِّ؛ فقال: حدَّثنا عمير مولى عنبسة بن سعيد»[٣].

❁ ❁ ❁

(١) المرجع السَّابق.

(٢) «التدليس في الحديث» (رقم: ٥١) وهو من زياداته.

(٣) «الكفاية» (ص: ٣٧٠).

(حرفُ الكافِ)

٢٠٣ ـ كثير بن هشام، الكلابيُّ، أبو سهل، الرَّقـيُّ، نزيل بغداد [ز][١].

● نوع التدليس: الإسناد ـ إنْ ثبت عليه ـ[٢]

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ في ترجمة جعفر بن مُسافر ـ: «وقفتُ له على حديثٍ معلولٍ أخرجه ابنُ ماجه[٣]عنه، عن كثير بن هشام، عن جعفر بن بُرْقَان، عن ميمون بن مِهْران، عن عمرَ في الأمرِ بطلبِ الدُّعاءِ من المريضِ.

قال النَّوويُّ في «الأذكار»: صحيحٌ أو حسنٌ، لكنَّ ميموناً لم يدرك عمر[٤]. ومشى على ظاهر السَّندِ، وعلَّته أنَّ الحسن بن عَرفة رواه عن كثير فأدخل بينه وبين جعفر رجلاً ضعيفاً جدّاً؛ وهو: عيسى بن إبراهيم الهاشميُّ، كذلك أخرجه ابنُ السُّنِّيِّ والبيهقيُّ من طريق الحسن، فكأنَّ جعفر كان يُدلِّسُ تدليسَ التَّسويةِ، إلَّا أنِّي وجدت في نسختي من ابنِ ماجه تصريح كثير بتحديث جعفر له[٥]، فلعلَّ كثيراً عنعنه فرواه جعفر عنه بالتَّصريحِ لاعتقاده لأنَّ الصِّيغتين سواء من غير المدلِّسِ، لكن ما وقفت

(١) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٦٣).**

(٢) لم أحدِّد له رتبة لأجلِ التردُّد فيه.

(٣) «سنن ابن ماجه» (رقم: ١٤٤١).

(٤) انظر: «الأذكار» (ص: ١٤٠ ـ رقم: ٤١٢).

(٥) وهو كذلك في النُّسخة المطبوعة بتحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي.

على كلام أحدٍ وصفه بالتَّدليسِ، فإنْ كان الأمرُ كما ظننت أوَّلاً، وإلَّا فيسلم جعفر من التَّسويةِ ويثبتُ التَّدليسُ في كثيرٍ، واللَّه أعلم»[١].

❁ ❁ ❁

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٩١ ـ ٩٢)، و«النُّكت الظِّراف» (٨/ ١١١).

(حرفُ الـلَّامِ)

٢٠٤ ـ (ع) اللَّيث بن سعد بن عبد الرحمن، الفَهْمِيُّ، أبو الحارث، المِصْريُّ [ز](١).

- **نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، الصِّيغ)**
- **المرتبة : الأولى**

أ ـ الإسقاطُ:

قال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكرِ بنُ أبي عتَّابٍ الأعْيَنُ، عن أبي صالح، عن اللَّيثِ، عن سعيدٍ المَقْبُريِّ، عن أبي هريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ: «يدخُلُ الجنَّةَ بشفاعةِ رجلٍ من أُمَّتي أكثر مِنْ مُضَر وبني تميمٍ»، فقيل: مَنْ هو يا رسولَ اللَّهِ؟ قال: «أُوَيْسٌ القَرَنِيُّ»؟

قال أبي: هذا الحديثُ ليس هو في كتابِ أبي صالحٍ، عن اللَّيث، نظرت في أصلِ اللَّيثِ وليس فيه هذا الحديثُ، ولم يذكر ـ أيضاً ـ اللَّيثُ في هذا الحديثِ الخبر(٢)، ويُحتمل أنْ يكونَ سمعه من غير ثقةٍ ودلَّسَهُ، ولم يروه غير أبي صالحٍ»(٣).

قلت: لم أَرَ من سبقَ أبا حاتمٍ إلى وصفِ اللَّيثِ بنِ سعدٍ بالتَّدليسِ.

---

(١) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٥٥).**
(٢) جاء في الأصل: خبر، من غير الألف واللَّام.
(٣) «العلل» (٢/ ٣٥٣).

ب ـ الصِّيَغُ:

قال ابنُ وَهْبٍ: أخبرني اللَّيثُ قال: «أخذتُ من خالدِ بنِ يزيدٍ كُتُباً لم أعرضها عليه، فأنا أُحدِّث بها عنه، قال ابنُ وَهْبٍ: ولقد كان يحيى بنُ سعيدٍ يكتبُ إلى اللَّيثِ بنِ سعدٍ فيقول: حدَّثني يحيى بنُ سعيدٍ، وكان هشامُ بنُ عروةَ يكتبُ إليه فيقول: حدَّثني هشامٌ»(١).

وذكر أبو الوليد الطَّيالسيُّ أنَّ روايةَ اللَّيثِ عن بُكيرِ بنِ الأشجِّ مُناولةٌ، قال عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ: «ذكرتُ ذلك لأبي فأنكرَهُ؛ وقال: اللَّيثُ يقولُ: حدَّثني بُكيرٌ، قد سمع من بُكيرٍ نحو ثلاثين حديثاً»(٢).

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «وحدَّثَ اللَّيثُ ـ أيضاً ـ عن بُكيرِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ الأشجِّ عدَّة أحاديث قال في كلِّ واحدٍ منها: حدَّثني بُكيرٌ، وذكر أنَّه لم يسمعْ منه شيئاً، وإنَّما كتب إليه بتلك الأحاديث»(٣).

قال يحيى بنُ معينٍ: «كان يتساهلُ في الشُّيوخِ والسَّماعِ، وكان من أهلِ المعرفةِ»(٤).

وقال الإسماعيليُّ: «فإنَّ عادةَ الشَّاميينَ والمِصْريينَ جَرَتْ على ذكرِ الخبرِ فيما يروونَهُ لا يَطْوونه طيَّ أهلِ العراقِ»، يقول الحافظُ ابنُ رَجَبٍ ـ مُعلِّقاً على كلامِهِ ـ: «يُشيرُ إلى أنَّ الشَّاميينَ والمِصْريين يُصرِّحونَ

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٢٤ ـ ٨٢٥)، و«الكفاية» (ص: ٣٤٤).
(٢) «الميزان» (٣/ ٤٢٣).
(٣) «الكفاية» (ص: ٣٤٤).
(٤) «الميزان» (٣/ ٤٢٣).

بالتَّحديثِ في رواياتهم ولا يكونُ الإسنادُ مُتَّصلاً بالسَّماعِ»(١).

وقال ابنُ رَجَبٍ ـ أيضاً ـ: «وقد تقدَّم عن الإسماعيليِّ أنَّه قال في المِصْريينَ: إنَّهم يتسامحونَ في لفظةِ الإخبارِ بخلافِ أهلِ العراقِ، ولفظة السَّماعِ قريبٌ من ذلك»(٢).

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ: «وما تساهلَ فيه اللَّيث فهو دليلٌ على الجوازِ؛ لأنَّه قدوةٌ»(٣).

أخرج البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ٣٨١٦ـ فتح) من طريق اللَّيثِ؛ قال: كتب إليَّ هشامُ ابنُ عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ ـ رضي اللَّه عنها ـ قالت: ما غِرْتُ على امرأةٍ للنَّبيِّ ﷺ ما غِرْتُ على خديجةَ، . . . الحديث.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقع عند الإسماعيليِّ من وجهٍ آخر عن اللَّيثِ: حدَّثني هشام بن عروة، فلعلَّ اللَّيثَ لقي هشاماً بعد أنْ كتب به إليه فحدَّثه به، أو كان مذهبه إطلاق (حدَّثنا) في الكتابةِ، وقد نقلَ الخطيبُ ذلك عنه في علومِ الحديثِ»(٤).

قلت: وهذا عدَّهُ البعضُ ضَرْباً من التَّدليسِ.

---

(١) «فتح الباري» له (٣/ ٥٤).

(٢) المرجع السَّابق (٤/ ٣٩٨).

(٣) «الميزان» (٣/ ٤٢٣).

(٤) «فتح الباري» (٧/ ١٣٦).

٢٠٥ ـ (خت، م، ٤) ليث بن أبي سُلَيْم بن زُنيْم، القُرشيُّ مولاهم، أبو بكرٍ، ويُقَالُ: أبو بُكير، الكوفيُّ[(١)].

- **نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ**
- **المـرتبـــة : الخامسة**

❖ **أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.**

سُئِلَ عليُّ بنُ المدينيِّ: «سمع ابن أبي نَجيح التَّفسير من مجاهدٍ؟ قال: لا؛ قال سفيان: لم يسمعه من مجاهدٍ إلَّا القاسم بن أبي بَزَّة، أملاه عليه، وأخذ كتابه الحكم وليث وابن أبي نَجيح»[(٢)].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «لم يسمع التَّفسير من مجاهدٍ أحدٌ غير القاسم بن أبي بَزَّة، وأخذ الحكم، وليث بن أبي سُليم، وابن أبي نَجيح، وابن جُريجٍ، وابن عُيينة كتابه، ولم يسمعوا من مجاهدٍ»[(٣)].

روى الطبرانيُّ، والبزَّار عن أبي الدَّرداء؛ قال: أبصرني رسول اللَّه ﷺ وأنا أُحرِّكُ شفتيَّ؛ فقال: «يا أبا الدَّرداء ما تقول؟»، قلت: أذكر اللَّه، قال: «أفلا أعلِّمك ما هو أفضل من ذكر اللَّه اللَّيل مع النَّهار، والنَّهار مع اللَّيل، . . .» الحديث.

قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١٠/ ٩٤): «وفيه ليث بن أبي سُليم، وهو ثقةٌ، لكنَّه اختلط»، وجاء في نسخة أخرى بدلاً من:

---

(١) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم:١٦) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم:٢١٩).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٥٤).

(٣) «الثِّقات» (٧/ ٣٣١).

«اختلط» جاء: «مُدلِّس»، وعلَّق الحافظُ ابنُ حَجَرٍ على هامشها بقوله: «ما علمت أحداً وصف ليث بن أبي سُليم بالتَّدليسِ، وإنَّما ذكروا أنَّه اختلط، ولا علمت أحداً خرج بأنَّه ثقة، بل الأكثر على تضعيفه، وبعضهم وصفه مع سوء الحفظ والاضطراب بالصِّدقِ».

وقال الشَّيخُ الألبانيُّ رحمه الله: «ما ذكره في اللَّيث خطأٌ محضٌ، كثيراً ما يقع فيه الهيثميُّ رحمه الله، وقد تعقَّبه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في غير هذا الحديث فقال في «زوائد البزَّار» (ق:٢٩٧ـ مخطوط): قلت: ما علمت أحداً صرَّح بأنَّه ثقة، ولا من وصفه بالتَّدليسِ قبل الشَّيخ»[1](٣) .

وقال شيخنا عبد اللَّه بن يوسف الجُديع ـ حفظه اللَّه ـ: «ولم أَرَ أحداً ذكر ليثاً بالتَّدليسِ، وإنَّما ضعَّفوه لتخليطه واضطرابه»[2].

وقال الدكتور مِسْفر: «ولم أجِدْ أحداً ذكره في المدلِّسين»[3].

قلت: وصفه الهيثميُّ بالتَّدليسِ في أكثرِ من مائةِ موضعٍ[4] في كتابه

(١) «ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة» (ص: ٥٢١).

(٢) «أحاديث ذمِّ الغناء والمعازف في الميزان» (ص: ٧٣).

(٣) «التدليس في الحديث» (ص: ٤٣٨).

(٤) «مجمع الزَّوائد» (١/ ٨٣، ١٢٩، ٢١٣، ٢٤٧) و(٢/ ١٦، ٨٣، ٩٨، ١١٣، ١٣٧، ١٨٨،١٤٤، ٢٢٠، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٩١) و(٣/ ٢٢، ٢٧، ٣٣، ٤١، ٦٣، ٧٠، ٧٥، ١٦٨، ١٧٠، ١٨٢، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٤٦،٢٣٧، ٢٤٨، ٢٦٥، ٢٩٢، ٢٩٦) و(٤/ ٢٠، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٨٢، ٨٣، ٩٠، ١٠٨،٩١، ١٢٨، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٧، ٢١٥، ٢٩٥) و(٥/ ١١، ٥٠، ٩٣، ١١٠، ١٤٨، ١٨٩،١٧٢، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٦٧، ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠٤) و(٦/ ٢٣٢،٢٣٠) =

«مجمع الزَّوائد»، ممَّا يدلُّ على تثبُّته من وصفه هذا، لذا قمت بالبحثِ والتَّنقيرِ عن مُستنده في ذلك في كتبِ التَّراجم، فوجدت أنَّ الحافظَ ابنَ حِبَّانَ ـ قبله ـ قد سبق إلى وصفه بالتَّدليسِ، فللَّه الحمد على توفيقه، يقول الحافظُ ابنُ حِبَّانَ: «ما سمع التَّفسير عن مجاهدٍ أحدٌ غير القاسم بن أبي بَزَّة، نظر الحكم بن عتيبة، وليث بن أبي سُليم، وابن أبي نَجيح، وابنُ جُريج، وابنُ عُيينة في كتابِ القاسمِ ونسخوه، ثمَّ **دلَّسوه** عن مجاهدٍ»[(١)]، لأجلِ هذا أطلق عليه الهيثميُّ وصفَ التَّدليسِ، وهو في ذلك متمشٍّ مع ما أصَّله إمام مذهبه الإمامُ الشَّافعيُّ ﵀، حيث ذكر أنَّ من عُرِفَ أنَّه دلَّسَ مرَّةً فقد أَبَانَ عَوْرتَه في روايتِهِ[(٢)].

قلت: ووصفَ البوصيريُّ ـ أيضاً ـ ليثاً بالتَّدليسِ[(٣)]، وكأنَّه استفاد ذلك من شيخه الهيثميِّ.

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخ.

قال ابنُ الجوزيِّ: «وقد كان قومٌ يدلِّسونه ـ يعني أبا اليقظان عثمان بن عمير الكوفيَّ ـ، فكان الثوريُّ يقول: أبو اليقظان فحسب، وكان الأعمشُ يقول: عثمان بن قيس، وكان ليث بن أبي سُليم يقول:

= و(٧/ ١٨٨، ٢١٦، ٢٥٩، ٢٧٨، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠٩، ٣١٥، ٣٣٣) و(٨/ ٧، ١١،١٤، ١١١، ١٣٧، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٦، ١٨٦، ٢٠١) و(٩/ ١٦) و(١٠/ ٧٠، ٩٤، ٩٣، ١٤٨، ١٧٨، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٥٢، ٣٦٤، ٣٧٧).

(١) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٤٦).

(٢) «الرِّسالة» (ص: ٣٧٩).

(٣) «مصباح الزُّجاجة» (ق: ١٧/أ) و(ق: ١٧٤/ب ـ مخطوط).

عثمان بن أبي حميد، وكان إبراهيم بن عثمان يقول: عثمان بن عمير الكوفيُّ، وكان بعضهم يقول: عثمان بن قيس الأعمى»[١].

❁ ❁ ❁

(١) «العلل المتناهية» (٢/ ٨٨٧).

(حرفُ الميـــــــــمِ)

٢٠٦ ـ (ع) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، الأصبحيُّ، أبو عبد اللَّه، المدنيُّ، الفقيه، إمام دار الهجرة[١].

● نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، التَّسوية)، الشُّيوخ

● المـرتبــة : الأولـى

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنــادِ.

أ ـ الإسقـاطُ:

قال أبو حاتم: قال عبد الرَّزَّاق: «قلت لمالكٍ: ما شأنك لا تُحدِّثني بحديثِ يزيدَ بن عبد اللَّه بن قُسَيْط، عن ابن المسيَّب، عن عمر وعثمان في الملطاة؟ قال: العمل عندنا على غير هذا، والرَّجلُ ليس هناك عندنا ـ [يعني] يزيد بن قُسَيْط ـ»[٢].

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٢٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٠٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٦٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، والحديث أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٩/ ٣١٣ ـ رقم: ١٧٣٤٥) قال: قلت لمالكٍ: إنَّ الثوريَّ أخبرنا عنك، عن يزيد بن قُسَيْط، عن ابن المسيَّب؛ أنَّ عمر وعثمان قضيا في الملطأة بنصف الموضحة، فقال لي: قد حدَّثته به، فقلت: فحدِّثني به، فأبى؛ وقال: العمل عندنا على غير ذلك، وليس الرَّجل عندنا هنالك ـ يعني يزيد ابن قُسَيْط ـ.
والملطا أو الملطى ـ بالقصر ـ، والملطأ والملطأة قيل: هي السِّمحاق، والسِّمحاقُ: قشرةٌ رقيقةٌ بين عظم الرَّأسِ ولحمه.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وتعقَّبَ ابنُ عبد البَرِّ في «الاستذكار»[(١)] كلام أبي حاتمٍ بأنَّ قول عبدِ الرَّزَّاق أنَّ مراد مالكٍ بقوله: والرَّجلُ ليس هنالك يعني به يزيد بن قُسَيْط غلطٌ من عبد الرَّزَّاق لظنِّه أنَّ مالكاً سمعه منه، وإنَّما سمعه مالكٌ عنه بواسطةِ رجلٍ لم يُسمِّه، كما رواه الحارث بن مسكين، عن ابنِ القاسم، عن مالكٍ، عمَّن حدَّثه، عن يزيد بن عبد اللَّه بن قُسَيْط، قال: إنَّما أرادَ مالكٌ الرَّجلَ الَّذي كتم لهم اسمه.

قلت: لكن ليس في روايةِ عبد الرَّزَّاق عن الثوريِّ عن مالكٍ أنَّ بينه وبين ابنِ قُسَيْط آخر، وهذا يستلزمُ أنْ يكونَ مالكٌ إنَّما دَلَّس»[(٢)].

ب ـ التَّسويةُ:

ذكر ابنُ عبدِ البَرِّ وغيره أنَّ مالكاً سمع من ثور بن زيد أحاديث عن عكرمة، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، ثمَّ حدَّثَ بها عن ثورٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ وحذف عكرمة؛ لأنَّه كان لا يرى الاحتجاج بحديثه[(٣)].

يقول الإمامُ الشَّافعيُّ رحمه الله: «والعجبُ له ـ أي مالك ـ أنْ يقول في عكرمة ما يقول، ثمَّ يحتاجُ إلى شيءٍ من علمه يوافق قوله فيسمِّيه مرَّةً، ويروي عنه ظنّاً، ويسكتُ عنه أخرى، ويروي عن ثور بن زيد عن ابنِ عبَّاسٍ في الرَّضاع، وذبائح نصارى العرب، وغيره، ويسكتُ عن عكرمةَ، وإنَّما يُحدِّثه ثور عن عكرمة»[(٤)].

وسُئل الدَّارقطنيُّ عن حديثِ عثمان، عن عمر: «ضع خدي

---

(١) «الاستذكار» (٢٥/ ١٢٨).
(٢) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٠٠).
(٣) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦١٨)، و«طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٣).
(٤) «مناقب الشَّافعيِّ» للبيهقيِّ (١/ ٥١٤).

بالأرضِ، ويلٌ لي إنْ لم يغفر اللَّه لي»؟؛ فقال: هو حديثٌ يرويه عاصم بن عُبيد اللَّه بن عاصم، عن عبد الرحمن بن أَبَان بن عثمان، عن أبيه، عن عثمان: أنا آخر النَّاسِ عهداً بعمر.

قال: حدَّثَ به حمَّاد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن عاصم بن عُبيد اللَّه كذلك، وخالفه مالك بن أنس فرواه عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن أَبَان بن عثمان، عن أبيه، عن عثمان، ولم يذكر بينهما عاصم بن عُبيد اللَّه.

وَوَهِمَ مالكٌ في قولِهِ: عن يحيى، عن عبد الرحمن بن أَبَان، أو تعمَّد إسقاط عاصم بن عُبيد اللَّه، فإنَّ له عادة بهذا أنْ يُسقط اسم الضَّعيف عنده في الإسناد، مثل عكرمة ونحوه»[١].

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «ويُقال: إنَّ مالك بن أنس، عن ثور بن زيد، عن ابنِ عبَّاسٍ، كان ثورٌ يرويه عن عكرمة عن ابنِ عبَّاسٍ، وكان مالكٌ يكرهُ الرِّواية عن عكرمةَ؛ فأسقطَ اسمه من الحديثِ وأرسلَهُ، وهذا لا يجوز، وإنْ كان مالكٌ يرى الاحتجاجَ بالمراسيلِ؛ لأنَّه قد علمَ أنَّ الحديثَ عمَّن ليس بحُجَّةٍ عنده، وأمَّا المرسلُ فهو أحسنُ حالةً من هذا؛ لأنَّه لم يثبت من حالِ مَنْ أرسلَ عنه أنَّه ليس بحُجَّةٍ»[٢].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «يلزمُ مَنْ جعلَ التَّسويةَ تدليساً أنْ يذكره فيهم، ....، وأنكرَ ابنُ عبدِ البَرِّ أنْ يكون تدليساً»[٣].

---

(١) «علل الدَّارقطنيِّ» (٢/ ٨ ـ ٩).

(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٥).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٣).

ونقلَ السُّيوطيُّ عن الحافظِ ابنِ حَجَرٍ قوله: «ثمَّ ابن القطَّان إنَّما سمَّاهُ تسويةً بدون لفظ التَّدليسِ، . . .، والتَّحقيقُ أنْ يُقال: متى قيل: تدليسُ التَّسوية؛ فلا بدَّ أنْ يكون كلٌّ من الثِّقاتِ الَّذين حُذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد قد اجتمع الشَّخصُ منهم بشيخِ شيخِه في ذلك الحديثِ، وإنْ قيل: تسويةٌ ـ بدون لفظ التَّدليسِ ـ لم يحتج إلى اجتماعِ أحدٍ منهم بمن فوقه، كما فعلَ مالكٌ، فإنَّه لم يقع في التَّدليسِ أصلاً، ووقع في هذا، فإنَّه يروي عن ثورٍ عن ابنِ عبَّاسٍ، وثورٌ لم يَلْقَهُ، وإنَّما روى عن عكرمة عنه، فأسقطَ عكرمة؛ لأنَّه غير حُجَّة عنده، وعلى هذا يُفارقُ المنقطع بأنَّ شرط السَّاقطِ هنا أنْ يكون ضعيفاً، فهو منقطعٌ خاصٌّ»[1].

يقول الدكتور مِسْفر: «وفي هذه الأمثلة تسويةٌ للحديثِ وتجويدٌ له، وسواء سمَّيناها تدليساً أو لم نُسمِّها فهي مذمومةٌ، بل هي من أقبحِ الأنواعِ؛ وذلك للمفاسدِ المترتِّبة عليها»[2].

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال أبو طالب أحمد بن حُميد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «قال خالدٌ الحذَّاء: كلُّ ما قال محمَّد بن سيرين: نُبِّئْتُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ؛ فإنَّما رواه عن عكرمة، قلت: لم يكن يُسمِّي عكرمة؟ قال: لا، محمَّدٌ ومالكٌ لا يُسمُّونه في الحديثِ، إلَّا أنَّ مالكاً قد سمَّاهُ في حديثٍ واحدٍ، قلت: ما كان شأنه به؟ قال: كان مِنْ أعلمِ النَّاسِ، ولكنَّه كان يرى رأي

(١) «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٥٩)، وانظر نحوه في: «النُّكت» (٢/ ٦١٧ ـ ٦٢٠).
(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٣١ ـ ٢٣٢).

الخوارجِ، رأي الصُّفْرِيَّةِ»(١).

وقال الميمونيُّ عن أحمد بن حنبل: «أخذَ مالكٌ كتابَ مخرمة فنظر فيه، فكلُّ شيءٍ يقول فيه: بلغني عن سليمان بن يسار؛ فهو من كتابِ مخرمة»(٢)، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «يعني عن أبيه عن سليمان»(٣).

وقال ابنُ حَجَرٍ ـ في ترجمة الحارث بن عبد الرحمن الدَّوسيِّ ـ: «ذكـرَ عليُّ بنُ المدينِّي في «العلل» حديثاً عن عاصم بن عبد العزيز الأشجعيِّ، عن الحارث، عن سليمان بن يسار، وغيره، قال عاصم: حدَّثنيه مالكٌ قال: أُخْبِرتُ عن سليمان بن يسار، فذكره، قال ابنُ المدينيِّ: أرى أنَّ مالكاً سمعه من الحارثِ ولم يُسمِّه، وما رأيت في كتبِ مالكٍ عنه شيئاً. قلت ـ أي الحافظ ابن حَجَرٍ ـ: وهذه عادة مالكٍ فيمن لا يعتمد عليه لا يُسمِّيه»(٤).

وقال ابنُ البَرْقيِّ ـ في بابِ من كان الأغلب عليه الضَّعف ـ: «ويُقال: إنَّ الرَّجلَ الَّذي روى عنه مالكٌ حديث: «اصطدت نُهَساً»(٥) في كتابِ الحجِّ شُرَحْبيل بن سعد، وهو يُضعَّفُ، وإنَّما تركَ مالكٌ تسميته لذلك»(٦).

---

(١) «الكامل» لابن عديٍّ (٥/ ٢٦٦)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٣٩).

(٢) «بحر الدَّم» (نص: ٩٦٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٦٣).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٦٣).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢٨).

(٥) جاء في «تهذيب التهذيب»: بهساً، والصَّواب ما أثبتناه، والنُّهَسُ: طائرٌ من الفصيلة الصُّرَدية.

(٦) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٨٣).

وأخرج ابنُ عَدِيٍّ من طريق أبي مصعب؛ قال: حدَّثنا مالكٌ، عنِ الثِّقةِ، عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جدِّه: نهى النَّبيُّ ﷺ عن بيعِ العُرْبَانِ(١).

قال ابنُ عَدِيٍّ: «هكذا ذكره أبو مصعب عن مالكٍ عن الثِّقةِ عن عمرو بن شُعيب، وبعضُ أصحابِ «الموطإ» يذكرون عن مالكٍ قال: بلغني عن عمرو بن شُعيب، ويُقال: إنَّ مالكاً سمع هذا الحديثَ من ابنِ لهيعة، عن عمرو بن شُعيب، ولم يُسمِّه لضعفِهِ، والحديثُ عن ابنِ لهيعة عن عمرو بن شُعيب مشهورٌ»(٢).

وأخرج ابنُ عَدِيٍّ ـ أيضاً ـ من طريق مالكٍ أنَّه بلغه عن جابر بن عبد اللَّه؛ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ لم يجدْ ثوبين؛ فليصلِّ في ثوبٍ واحدٍ مُلْتَحِفاً به، فإنْ كان الثَّوبُ صغيراً؛ فليأتزر به».

قال ابنُ عَدِيٍّ: «قال لنا ابنُ صَاعِد: وهذا حديثُ شُرَحْبيل بن سعدٍ، وكان مالكٌ يُكني عن اسمِهِ».

وأخرج ـ أيضاً ـ من طريق يحيى بن بُكير وأبي مصعب؛ قالا: حدَّثنا مالكٌ أنَّه بلغه عن جابر بن عبد اللَّه؛ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إذا عادَ الرَّجلُ المريضَ خاضَ الرَّحمة، حتَّى إذا قعد عنده قَرُبَ منها».

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وما أخلق هذا الحديث أنْ يكون مثل الأوَّل، سمعه مالكٌ عن شُرَحْبيل فكَنَى عن اسمه؛ لأنَّه كره أنْ يُسمِّيه فيرويه عنه».

---

(١) جاء في «الكامل»: الغربان، وهو تصحيفٌ.
(٢) «الكامل» (٤/ ١٥٣).

وقال ـ أيضاً ـ: «ولشُرَحْبيل أحاديث وليست[(١)] بالكثيرةِ، وفي عامَّةِ ما يرويه إنكارٌ، على أنَّه قد حدَّثَ عنه جماعةٌ من أهلِ المدينةِ من أئمَّتهم وغيرهم إلَّا مالك، فإنَّه كره الرِّواية عنه، وكَنَى عنِ اسمه في الحديثين اللَّذين ذكرتهما، وهو إلى الضَّعْفِ أقربُ»[(٢)].

٢٠٧ ـ مالك بن سليمان بن مُرَّة، النَّهْشليُّ، الهَرَويُّ، قاضي هَرَاة[(٣)].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الخامسة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «وكان مُرجئاً، ممَّن جمع وصنَّفَ، يُخطىءُ كثيراً، وامتحن بأصحابِ سوءٍ كانوا يقلبون عليه حديثه ويقرؤون عليه، فإنْ اعتبر المُعتبر حديثه الَّذي يروي عن الثِّقات ويروي عنه الأثبات ممَّا بيَّن السَّماع فيه لم يجدها إلَّا ما يشبه حديث النَّاسِ، على أنَّه في جملة الضُّعفاء أَدْخَلْ إنْ شاء اللَّه، وهو ممَّن أستخير اللَّه ﷻ فيه»[(٤)].

٢٠٨ ـ (خت، د، ت، ق) مُبارك بن فَضَالة بن أبي أُميَّة، أبو فَضَالة، البَصْريُّ[(٥)].

● **نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، التَّسوية)**

● **المرتبة : الثَّالثة**

أ ـ الإسقاطُ:

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «كنَّا كتبنا عن

---

(١) جاء في الأصل: وليس بالكثير، والمثبت من «تهذيب الكمال».

(٢) «الكامل» (٤/ ٤١ ـ ٤٢).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم:١٤٩)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١١٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٢٦).

(٤) «الثِّقات» (٩/ ١٦٥).

(٥) «جامع التحصيل» (رقم:٤١)، و«التبيين» (رقم:٦١)، و«طبقات المدلسين» =

مُبارك بن فَضَالة في ذلك الزَّمانِ حديثَ الحسنِ، عن عليٍّ: إذا سَمَّاها فهي طالقٌ. قال يحيى: ولم أقبل منه شيئاً، إلَّا شيئاً يقول فيه: حدَّثنا»[(١)].

وقال نُعيم بن حمَّاد: سمعت عبد الرحمن بن مَهْديٍّ يقول: «مبارك بن فَضَالة يُدلِّسُ، وكنَّا لا نكتب عنه إلَّا ما قال: سمعت الحسن»[(٢)].

وقال أبو سعيد عثمان بن سعيد الدَّارميُّ: «وسألتُه ـ أي يحيى بن معين ـ عن الرَّبيع بن صبيح؟

فقال: ليس به بأس، وكأنَّه لم يُطْرِهِ، قلت: هو أحبُّ إليك أو المبارك؟ فقال: ما أقربهما، قال أبو سعيد: المبارك عندي فوقه فيما سمع من الحسن، إلَّا أنَّه ربَّما دلَّسَ»[(٣)].

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «سُئل أبي عن مبارك والرَّبيع بن صبيح؟ فقال: ما أقربهما، مبارك وهشام جالسا الحسن جميعاً عشر سنين، وكان المبارك يُدلِّسُ»[(٤)].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد ـ وذكر أبا الأشهب ـ فقال: زعموا

= (رقم: ٩٣)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٢)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٤٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٠٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٥٢).

(١) «الجعديات» (٢/ ٤٦٩)، و«السِّير» (٧/ ٢٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٨).

(٢) «الجعديات» (٢/ ٤٦٨)، و«الضُّعفاء» للعُقيليِّ (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٣) «تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارميِّ» (نص: ٣٣٤).

(٤) «العلل» (٢/ ٣٨)، و«الضُّعفاء» للعُقيليِّ (٤/ ٢٢٥).

كان يأخذ عن أصحابِ الحسن ـ يعني عن الحسن ـ. قلت لأحمد: هو أكثر من مبارك؟ قال: نعم، مبارك كان يُدلِّسُ عن الحسن»[(١)].

وقال العُقَيْليُّ: وحدَّثني الخضر بن داود؛ قال: حدَّثنا ابن هانىء[(٢)]؛ قال: «قلت لأبي عبد اللَّه: مبارك بن فَضَالة أحبُّ إليك أو الرَّبيع؟ فقال: مبارك إذا قال: سمعت الحسن، قلت له: هو يقول: سمعت الحسن يقول: أخبرني أبو بكرة، قال: أمَّا أخبرني أبو بكرة فلا أدري ما هو، هو أيضاً يقول: أخبرني عمران بن حصين، وأخبرني أبو بكرة، وتركه عبد الرحمن لأنَّه كان يروي أقاويل للحسن يأخذها من النَّاسِ، قال الحسن، قال الحسن، فتركه لهذا[(٣)]، وكان عبد الرحمن يروي عن الرَّبيع بن صبيح، وكان الرَّبيع رجلاً صالحاً»[(٤)].

وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: [قال][(٥)] عفَّان: «ألحُّوا يوماً على المبارك؛ فقالوا: من حدَّثك؟ فقال: حدَّثني رجلٌ عن أبي جُرَي»[(٦)].

وقال الآجريُّ: سمعت أبا داود يقول: «إذا قال مبارك: حدَّثنا؛ فهو ثَبْتٌ، وكان مبارك يُدلِّسُ»[(٧)].

---

(١) «سؤالات أبي داود لأحمد» (نص: ٤٦٣).
(٢) جاء في الأصل: حدَّثنا أبي، والصَّواب ما أُثبت، فإنَّ العُقيليَّ كرَّر هذا الإسناد في مواضع عديدة من كتابه «الضُّعفاء».
(٣) جاء في الأصل: هذا، وأرى أنَّ ما أثبتناه هو الصَّواب.
(٤) «الضُّعفاء» (٤/ ٢٢٥).
(٥) زيادة يقتضيها السِّياق.
(٦) «الضُّعفاء» للعُقيليِّ (٤/ ٢٢٥).
(٧) «سؤالات الآجريِّ» (نص: ٣٩٦).

وقال أبو الوليد: «كان الرَّبيعُ لا يُدلِّسُ، وكان المبارك أكثر تدليساً منه»[(١)].

وقال أبو زُرعةَ: «كان يُدلِّسُ كثيراً، فإذا قال: حدَّثنا؛ فهو ثقةٌ»[(٢)].

ب ـ التَّسويـةُ:

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ، يُدلِّسُ ويُسوِّي»[(٣)].

قلت: لم أَرَ من نسبه إلى تدليسِ التَّسويةِ قبل الحافظِ ابنِ حَجَرٍ، وقد بحثت عن مستنده في ذلك فلم أقف على شيءٍ، ولعلَّه فهم ذلك من قول أبي داود حيث قال: «كان مبارك بن فَضَالة شديد التَّدليسِ»[(٤)]، واللَّهُ أعلمُ.

٢٠٩ ـ (ع) مجاهد بن جَبْر، المكِّيُّ، أبو الحجَّاج، المخزوميُّ مولاهم، المقرىء[(٥)].

- **نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، الصِّيغ)**
- **المرتبـة: الثَّانيـة**

أ ـ الإسقـاطُ:

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وفي شرحِ البُخاريِّ للقطبِ الحَلَبيِّ (إنَّ من الكبائرِ أنْ لا يستبرىء من بوله) حكاية كلام التِّرمذيِّ في «العلل» ما نصّه: مجاهدٌ معلومُ التَّدليسِ، فعنعنته لا تفيد الوصل، ووقوع الواسطة

---

(١) «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٧٩)، و«الضُّعفاء الصَّغير» (رقم: ١١٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٩).

(٣) «التقريب» (رقم: ٦٤٦٤).

(٤) «سؤالات الآجريِّ» (نص: ٣٩٦).

(٥) «التدليس في الحديث» (رقم: ١٠٤) وهو من زياداته.

بينه وبين ابنِ عبَّاسٍ[١]. انتهى، ولم أَرَ من نسبه إلى التَّدليسِ، نعم إذا ثبت قول ابنِ معين: إنَّ قول مجاهد: خرج علينا عليٌّ؛ ليس على ظاهره، فهو عينُ التَّدليس ، إذْ هو معناه اللُّغويُّ، وهو الإبهامُ والتَّغطيـةُ، وقد قال ابنُ خِرَاشٍ: أحاديثُ مجاهـدٍ عن عليٍّ مراسيل، لم يسمع منها شيئاً»[٢].

قلت: وقد نفى الحافظُ ابنُ حَجَرٍ التَّدليسَ عن مجاهدٍ في مواضع من «فتح الباري»[٣].

---

(١) حديثُ ابنِ عبَّاسٍ هذا من الأحاديثِ الَّتي انتقدها الحافظُ الدَّارقطنيُّ على البُخاريِّ، وقد قام بالردِّ عليه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ؛ فقال: «قال الدَّارقطنيُّ: وأخرجا جميعاً ـ يعني البُخاريَّ ومُسلماً ـ حديثَ الأعمشِ، عن مجاهدٍ، عن طاوسٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ ـ يعني في قصَّة القبرين، وأنَّ أحدهما كان لا يستبرىء من بوله ـ قال: وقد خالفه منصورٌ؛ فقال: عن مجاهدٍ عن ابنِ عبَّاسٍ، وأخرج البُخاريُّ حديث منصورٍ على إسقاطه طاوساً. انتهى.
وهذا الحديثُ أخرجه البُخاريُّ في الطَّهارةِ عن عثمان بن أبي شَيْبَة، عن جرير، وفي الأدبِ عن محمَّد بن سَلام، عن عَبيدة بن حُميد، كلاهما عن منصورٍ، به.
ورواه من طريقٍ أخرى من حديث الأعمشِ، وأخرجه باقي الأئمَّة السِّتَّة من حديثِ الأعمشِ أيضاً، وأخرجه أبو داود أيضاً، والنَّسائيُّ، وابنُ خُزيمة في «صحيحه» من حديثِ منصورٍ أيضاً. وقال التِّرمذيُّ بعد أنْ أخرجه: رواه منصورٌ عن مجاهدٍ عن ابنِ عبَّاسٍ، وحديثُ الأعمشِ أصحُّ ـ يعني المتضمن للزِّيادة ـ .
قلت: وهذا في التَّحقيقِ ليس بعلَّةٍ؛ لأنَّ مجاهداً لم يوصف بالتَّدليسِ، وسماعه من ابنِ عبَّاسٍ صحيحٌ في جملةٍ من الأحاديثِ، ومنصورٌ عندهم أتقن من الأعمشِ، مع أنَّ الأعمشَ أيضاً من الحفَّاظِ، فالحديثُ كيفما دار دار على ثقةٍ، والإسنادُ كيفما دار كان متَّصلاً، فمثل هذا لا يقدح في صحَّةِ الحديثِ إذا لم يكن راويه مُدلِّساً، وقد أكثر الشَّيخان من تخريج مثل هذا، ولم يستوعب الدَّارقطنيُّ انتقاده، واللَّه الموفِّق» اهـ، انظر: «هدي السَّاري» (ص: ٣٥٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٠).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٢٧٠) و(١٢/ ٢٥٩).

ب ـ الصِّيَغُ:

قال عليُّ بنُ المدينيِّ ـ في حديثِ الحسنِ: خطبنا ابنُ عبَّاسٍ بالبَصْرةِ ـ: «إنَّما هو كقولِ ثابت: قدمَ علينا عمران بن حصين، ومثل قول مجاهدٍ: خرجَ علينا عليٌّ، وكقولِ الحسنِ: إنَّ سراقة بن مالك بن جعشم حدَّثهم، وكقولِهِ: غزا بنا مجاشع بن مسعود»(١).

وأخرجَ البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (٢/ ٤٦١ ـ ٤٦٢) من طريق قيس بن سعدٍ، عن مجاهدٍ قال: جاءنا أبو ذرٍّ فأخذ بحلقةِ البابِ، ثمَّ قال: سمعت رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول ـ بأذنيَّ هاتين ـ: «لا صلاة بعد العصرِ حتَّى تغربَ الشَّمسُ، ولا بعد الفجرِ حتَّى تطلع الشَّمسُ، إلَّا بمكَّةَ، إلَّا بمكَّةَ، إلَّا بمكَّةَ».

قال البيهقيُّ: «مجاهدٌ لا يثبتُ له سماعٌ من أبي ذرٍّ، وقوله: جاءنا، يعني جاء بلدنا».

قلت: وانظر كلام ابنِ حَجَرٍ على هذا النَّوعِ في تعليقه السَّابق على كلامِ التِّرمذيِّ.

٢١٠ ـ (ق) مُحْرِز بن عبد اللَّه، الجَزَرِيُّ، أبو رجاء، مولى هشام بن عبد الملك(٢).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّالثة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «وكان يُدلِّسُ عن مكحول، يُعتبر بحديثِهِ ما بيَّن

(١) «العلل» له (ص: ٥١)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٣٣).

(٢) «التبيين» (رقم: ٦٢)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٠٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٠٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٥٣).

السَّماعَ فيه عن مكحول وغيره»[١].

٢١١ ـ (خت، م، ٤) محمَّد بن إدريس بن العبَّاس، القُرشيُّ، المُطَّلبيُّ، أبو عبد اللَّه، الشَّافعيُّ، المكِّيُّ، نزيلُ مِصْرَ [ز].

● **نوع التدليس: الشُّيوخ**

قال الأصمُّ: سمعت الرَّبيع بن سليمان يقول: «كان الشَّافعيُّ يقول: أخبرنا من لا أتَّهم، يريد به إبراهيم بن أبي يحيى»[٢].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «إبراهيم بن أبي يحيى روى عنه ابنُ جُريجٍ والشَّافعيُّ، فأمَّا ابنُ جُريجٍ فإنَّه يُكْني عنه ويُسمِّيه: إبراهيم بن محمَّد بن أبي عامر، وإبراهيم بن أبي عطاء، وإبراهيم بن محمَّد بن أبي عطاء، ولم يروِ عنه إلَّا الشيء اليسير، وأمَّا الشَّافعيُّ فإنَّه كان يُجالسه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصَّبيِّ، والحفظُ في الصِّغرِ كالنَّقشِ في الحجرِ، فلمَّا دخلَ مِصْرَ في آخرِ عمره فأخذ يصنِّفُ الكتبَ المبسوطة احتاج إلى الأخبارِ، ولم تكن معه كتبه، فأكثر ما أودع الكتبَ من حفظِهِ، فمن أجله ما روى عنه، وربَّما كَنَى عنه ولا يُسمِّيه في كتبه»[٣].

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «كان الشَّافعيُّ يقول: أخبرنا من لا أتَّهم في أحاديث كثيرة؛ منها: عن صفوان بن سليم، وعبد اللَّه بن أبي بكر، وعمرو بن أبي عمرو، وخالد بن رباح، والعلاء بن راشد، ومحمَّد بن زيد بن المهاجر، وغيرِهِم، وهؤلاء كلُّهم شيوخ ابن أبي يحيى؛ وهو:

---

(١) «الثِّقات» (٧/ ٥٠٤).

(٢) «الكامل» (١/ ٢٢٠)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٧١).

(٣) «المجروحين» (١/ ١٠٧).

إبراهيم بن محمَّد بن أبي يحيى الأسلميُّ المدينيُّ»[(١)].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ في ترجمة إبراهيم بن أبي يحيى: «وقد كان الشَّافعيُّ مع حُسْن رأيه فيه إذا روى عنه ربَّما دلَّسه ويقول: أخبرني من لا أتَّهم، فتجد الشَّافعيَّ لا يُوثِّقه، وإنَّما هو عنده ليس بمتَّهم بالكذب، وقد اعترفَ الشَّافعيُّ بأنَّه كان قَدَريّاً، ونهى ابنُ عُيينة عن الكتابةِ عنه»[(٢)].

٢١٢ ـ (خت، م، ٤) محمَّد بن إسحاق بن يسار، أبو بكرٍ، المُطَّلبيُّ مولاهم، المدنيُّ، نزيلُ العراق[(٣)].

● نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ

● المرتبة : الرَّابعة

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.

قال الأثرمُ: «قلت لأبي عبد اللَّه: ما تقول في محمَّد بن إسحاق؟ قال: هو كثيرُ التَّدليسِ جدّاً، فكان أحسن حديثه عندي ما قال: أخبرني وسمعت»[(٤)].

وقال أحمد بن حنبل ـ أيضاً ـ: «كان ابنُ إسحاق يُدلِّسُ، إلَّا أنَّ كتاب إبراهيم بن سعد يُبيِّنُ؛ إذا كان سماعاً قال: حدَّثني، وإذا لم يكن قال: قال»[(٥)].

---

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٧١).

(٢) «السِّير» (٨/ ٤٥٠ ـ ٤٥١).

(٣) «جامع التحصيل» (رقم:٤٢)، و«التبيين» (رقم:٦٣)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٢٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٢)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٤٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١١٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٧٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٣ ـ ١٩٤).

(٥) «العلل ـ رواية المرُّوذيِّ وغيره» (نص: ١)، و«تاريخ بغداد» (١/ ٢٣٠).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «لم يكن أحدٌ بالمدينةِ يُقارب ابن إسحاق في علمه، ولا يُوازيه في جمعه، وكان شُعْبةُ وسفيان يقولان: محمَّد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديثِ، ومن أحسن النَّاسِ سياقاً للأخبارِ، وأحسنهم حفظاً لمتونها، وإنَّما أتي ما أتي لأنَّه كان يُدلِّسُ عن الضُّعفاء، فوقع المناكير في روايته من قِبَلِ أولئك، فأمَّا إذا بيَّن السَّماعَ فيما يرويه فهو ثَبْتٌ يُحتجُّ بروايته»[١].

وذكره الحاكمُ أبو عبد اللَّه في الجنسِ الثَّاني من المُدلِّسين[٢]، ووصفه الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ[٣].

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «وقد أمسك عن الاحتجاجِ برواياتِ ابنِ إسحاقَ غير واحدٍ من العلماءِ لأسبابٍ؛ منها: أنَّه كان يتشيَّعُ، ويُنسبُ إلى القَدَرِ، ويُدلِّسُ في حديثِهِ، فأمَّا الصِّدق فليس بمدفوعٍ عنه»[٤].

● أمثلـةٌ على تدليسِهِ:

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: حدَّثنا يَعْلى بن عُبيد، عن محمَّد بن إسحاق، عن ابنِ أبي نَجيحٍ، عن مجاهدٍ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عليٍّ؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ أهدى مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل.

قال ابنُ المدينيِّ: «فكنت أرى أنَّ هذا من صحيحِ حديثِ ابنِ إسحاقَ؛ فإذا هو قد دلَّسَهُ؛ حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه،

(١) «الثِّقات» (٧/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٥).
(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٣٢).
(٤) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٤).

عن محمَّد بن إسحاق؛ قال: حدَّثني من لا أتَّهِم، عن ابنِ أبي نَجيحٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، فإذا الحديثُ مضطربٌ»[1].

حديث محمَّد بن إسحاق، عن الزُّهريِّ، عن محمَّد بن جُبير بن مُطْعِم، عن أبيه؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «نَضَّرَ اللَّهُ عبداً ...»، الحديث.

قال الخليليُّ: «فيه عللٌ واضطرابٌ، رواه يَعْلى ومحمَّد أبناء عُبيد، ويحيى بن سعيد الأمويُّ، ومحمَّد بن يزيد الواسطيُّ، وأحمد بن خالد الوهبيُّ، عن ابنِ إسحاق، عن الزُّهريِّ نفسه.

ورواه عبد اللَّه بن نُمَيْر، عن محمَّد بن إسحاق، عن عبد السَّلام بن حرب، عن الزُّهريِّ.

ورواه يونس بن بُكير، عن محمَّد بن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو المدنيِّ، عن محمَّد بن جُبير ابن مُطْعِم، عن أبيه.

فقد بَانَ أنَّ محمَّد بن إسحاق لم يسمع هذا من الزُّهريِّ، وإنَّما دلَّسَ فيه»[2].

وأخرجَ الدَّارقطنيُّ من طريق محمَّد بن إسحاق، عن نافع، عن ابنِ عمرَ قال: زوَّجني خالي قدامة بن مظعون بنت أخيه عثمان بن مظعون، فدخل المغيرة بن شُعبة على أُمِّها فأرغبها في المالِ، وخطبها إليها، ... الحديث.

قال الدَّارقطنيُّ: «لم يسمعه محمَّد بن إسحاق من نافع، وإنَّما سمعه من عمر بن حسين عنه، وكذلك رواه إبراهيم بن سعد عنه، وتابعه

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٧).
(٢) «الإرشاد» (١/ ٢٩١).

محمَّد بن سلمة، عن محمَّد بن إسحاق، عن عمر بن حسين»[١].

● **حكمُ رواياتِهِ المُعَنْعَنة:**

قال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديثِ الثِّقاتِ الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «الجنسُ الثَّالثُ: الثِّقاتُ المدلِّسون الَّذين كانوا يُدلِّسون في الأخبارِ؛ مثل: قَتَادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش، وأبي إسحاق، وابنِ جُريجٍ، وابنِ إسحاق، والثوريِّ، وهُشيم، ومن أشبههم ممَّن يكثرُ عددهم من الأئمَّةِ المرضيين، وأهلِ الورعِ في الدِّينِ، كانوا يكتبون عن الكلِّ، ويروون عمَّن سمعوا منه، فربَّما دلَّسوا عن الشَّيخِ بعد سماعهم عنه عن أقوامٍ ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارِهم، فما لم يَقُلِ المدلِّسُ ـ وإنْ كان ثقةً ـ: حدَّثني أو سمعت؛ فلا يجوز الاحتجاجُ بخبرِهِ.

وهذا أصلُ أبي عبد اللَّه محمَّد بن إدريس الشَّافعيِّ رحمه الله ومن تبعه من شيوخنا»[٢].

وقال الحافظُ العلائيُّ: «تقدَّمَ أنَّه مشهورٌ بالتَّدليسِ، وأنَّه لا يُحتجُّ إلَّا بما قال فيه: حدَّثنا، وابنُ حِبَّانَ لم يُراعِ ذلك في «صحيحه»، بلِ احتجَّ به مُطلقاً، وإنْ قال: عن»[٣].

قلت: ابنُ حِبَّانَ لم يحتجَّ به مُطلقاً وإنْ عَنْعَنَ في روايتِهِ، فقد أَبَان عن منهجه في أخبارِ المُدلِّسينَ الَّتي يُوردها في «صحيحه»، فقال في

(١) «سنن الدَّارقطنيِّ» (٣/ ٢٣٠).

(٢) «المجروحين» (١/ ٩٢).

(٣) «جامع التحصيل» (ص: ٢٦١).

مقدِّمةِ «الصَّحيح»: «فإذا صحَّ عندي خبرٌ من روايةِ مُدلِّسٍ أنَّه بيَّن السَّماعَ فيه؛ لا أبالي أَنْ أذكُرَهُ من غير بيانِ السَّماعِ في خبرِهِ بعد صحَّته عندي من طريقٍ آخر»[(١)]، هذا هو منهجُه، فكأنَّ الحافظَ العلائيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يطَّلع عليه، أو ذَهَلَ عنه، فاللَّه أعلم.

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقدِ اتَّفقَ الحفَّاظُ على عدمِ الحكمِ لمُعَنْعَنِه بالاتِّصال»[(٢)].

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ

قال ابنُ حِبَّانَ عند ذكره لمحمَّد بن السَّائب الكَلْبيِّ: «وهو الَّذي يروي عنه الثوريُّ ومحمَّد بن إسحاق ويقولان: حدَّثنا أبو النَّضْر؛ حتَّى لا يُعرف»[(٣)].

وقال أبو داود الطَّيالسيُّ: «حدَّثني بعض أصحابنا؛ قال: سمعت ابنَ إسحاق يقول: حدَّثني الثِّقةُ، فقيل له: مَنْ؟ قال: يعقوب اليهوديُّ»[(٤)].

---

(١) «صحيح ابن حِبَّان» (١/ ١٥١ ـ ترتيب ابن بَلَبَان).
(٢) «نتائج الأفكار» (٢/ ١٨٢).
(٣) «المجروحين» (٢/ ٢٥٣).
(٤) «الميزان» (٣/ ٤٧١).

٢١٣ ـ (ت، س) محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الجُعْفِيُّ، أبو عبد اللَّه، البُخاريُّ(١).

● نوع التدليس: الإسناد ـ ولا يثبت عليه ـ، الشُّيوخ

● المـرتبــة : الأولـى

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنـادِ.

قال محمَّد بنُ أبي حاتم: «سُئل محمَّد بن إسماعيل عن خبرِ حديثٍ؛ فقال: يا أبا فلان، تراني أُدلِّس؟! تركت أنا عشرة آلاف حديثٍ لرجلٍ لي فيه نظرٌ، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظرٌ»(٢).

قلت: ومع ذلك فقد وصفه ابنُ مَنْدَه بالتَّدليسِ، قال الحافظُ ابنُ الملقِّن: «خالف ابنُ مَنْدَه في جُزءٍ له؛ فقال: إنَّ البُخاريَّ حيث قال: قال فلانٌ؛ فهو تدليسٌ، وهو بعيدٌ»(٣).

وقال برهانُ الدِّينِ الحَلَبيُّ: «ذكر ابنُ مَنْدَه أبو عبد اللَّه في جُزءٍ له في شروطِ الأئمَّةِ في القراءةِ والسَّماعِ والمُناولةِ والإجازةِ: أخرجَ البُخاريُّ في كتبِهِ الصَّحيحةِ وغيرِها: (قال لنا فلانٌ) وهي إجازةٌ، و (قال فلانٌ) وهو تدليسٌ، قال: وكذلك مسلمٌ أخرجه على هذا. انتهى كلامه.

قال شيخنا ـ يريدُ العراقيَّ ـ في «شرحِ الألفيَّةِ»: ولم يُوافق عليه. وقال في «النُّكت له على ابنِ الصَّلاحِ»: وهو مردودٌ عليه، ولم يوافقه

(١) «التبيين» (رقم: ٦٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٢٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١١٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٥٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥).

(٣) «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٩٦).

عليه أحدٌ فيما علمته، والدَّليلُ على بطلانِ كلامه أنَّه ضمَّ مع البُخاريِّ مسلماً في ذلك، ولم يقلْ مُسلمٌ في «صحيحه» بعد المقدِّمةِ عن أحدٍ من شيوخِهِ: (قال فلانٌ)، وإنَّما روى عنهم بالتَّصريحِ، فذلك يدلُّك على توهينِ كلامِ ابنِ مَنْدَه، لكنْ سيأتي في النَّوعِ الحادي عشر ما يدلُّك على أنَّ البُخاريَّ قد ذكرَ الشيءَ عن بعضِ شيوخِهِ ويكون بينهما واسطة[1]. انتهى»[2].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وصفه بذلك أبو عبد اللَّه بن مَنْدَه في كلامٍ له؛ فقال فيه: أخرج البُخاريُّ: (قال فلانٌ، وقال لنا فلانٌ) وهو تدليسٌ، ولم يُوافَق ابن مَنْدَه على ذلك، والَّذي يظهرُ أنَّه يقول فيما لم يسمع: (قال)، وفيما سمع لكن لا يكون على شرطه أو موقوفاً: (قال لي، أو قال لنا)، وقد عرفتُ ذلك بالاستقراءِ من صنيعه»[3].

وقال ـ أيضاً ـ: «وأمَّا قولُ ابنِ مَنْدَه: أخرج البُخاريُّ: (قال) وهو تدليسٌ، فإنَّما يعني به أنَّ حكم ذلك عنده هو حكمُ التَّدليسِ، ولا يلزمُ أنْ يكون كذلك حكمه عند البُخاريِّ»[4].

وقال ـ أيضاً ـ: «والَّذي يظهرُ لي أنَّ مُراد ابنِ مَنْدَه أنَّ صورته صورة التَّدليسِ؛ لأنَّه يورده بالصِّيغةِ المحتملةِ، ويوجد بينه وبينه واسطةٌ وهذا هو التَّدليسُ بعينه، لكنَّ الشَّأنَ في تسليم أنَّ هذه الصِّيغةَ من غيرِ المُدلِّسِ لها حكمُ العَنْعَنَةِ، فقد قال الخطيبُ ـ وهو المرجوعُ إليه في

(١) انظر: «التَّقييد والإيضاح» للعراقيِّ (ص: ٣٤).
(٢) «التبيين» (ص: ١٧٤).
(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٤).
(٤) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٠٢).

الفنِّ ـ: إنَّ (قال) لا تُحمل على السَّماعِ إلَّا ممَّن عُرف من عادته أنَّه يأتي بها في موضعِ السَّماعِ؛ مثل: حجَّاج بن محمَّد الأعور، فعلى هذا ففارقت العَنْعَنَةَ فلا تُعطى حكمها، ولا يترتَّب عليه أثرها من التَّدليسِ، ولا سِيَّما ممَّن عُرف من عادته أنْ يوردها لغرضٍ غير التَّدليسِ»(١).

وقال في موضعٍ آخر: «وقدِ ادَّعى ابنُ مَنْدَه أنَّ كلَّ ما يقول البُخاريُّ فيه: (قال لي) فهي إجازةٌ، وهي دعوى مردودةٌ بدليلِ أنِّي استقريتُ كثيراً من المواضعِ الَّتي يقول فيها في «الجامع»: (قال لي)، فوجدته في غيرِ «الجامعِ» يقول فيها: (حدَّثنا)، والبُخاريُّ لا يستجيزُ في الإجازةِ إطلاقَ التَّحديثِ، فدلَّ على أنَّها من المسموعِ، لكن سبب استعماله لهذه الصِّيغةِ ليُفرِّقَ بين ما يبلغُ شرطه وما لا يبلغُ، واللَّه أعلم»(٢).

وقال ـ أيضاً ـ: «لا يلزم من كونه يُفرِّقُ في مسموعاته بين صيغِ الأداء من أجلِ مقاصد تصنيفه أنْ يكون مُدلِّساً.

ومَنْ هذا الَّذي صرَّحَ أنَّ استعمال (قال) إذا عبَّرَ بها المُحدِّثُ عمَّا رواه أحد مشايخه مستعملاً لها فيما لم يسمعه منه يكون تدليساً؟ لم نرهم صرَّحوا بذلك إلَّا في العَنْعَنَةِ، وكأنَّ ابنَ الصَّلاحِ أخذَ ذلك من عمومِ قولهم: إنَّ حكمَ (عن، وأن، وقال، وذكر) واحدٌ، وهذا على تقديرِ تسليمه لا يستلزمُ التَّسويةَ بينهما من كلِّ جهةٍ، كيف وقد نقل ابنُ الصَّلاحِ عن الخطيبِ أنَّ كثيراً من أهلِ الحديثِ لا يُسوُّون بين (قال) و (عن) في

(١) «فتح الباري» (١٠/ ٥٣).
(٢) «فتح الباري» (١/ ١٥٦).

الحكم، فمِنْ أين يلزمُ أنْ يكون حكمهما عند البُخاريِّ واحداً، وقد بيَّنَّا الأسبابَ الحاملة للبُخاريِّ على التَّعاليقِ، فإذا تقرَّرَ ذلك لم يستلزمِ التَّدليسَ لِمَا وصفنا»[١].

❖ **ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.**

قال الحاكمُ وأبو نصرٍ الكَلَابَاذِيُّ: «أخرجَ البُخاريُّ عن محمَّد بن يحيى الذُّهْليِّ فلم يصرِّح به، وإنَّما يقول: حدَّثنا محمَّدٌ، وتارةً: محمَّد بن عبد اللَّه؛ فينسبه لجدِّه، وتارةً: حدَّثنا محمَّد بن خالد، فكأنَّه نسبه إلى جدِّ أبيه؛ لأنَّه: محمَّد بن يحيى بن عبد اللَّه بن خالد بن فارس»[٢].

وقال الخطيبُ البغداديُّ عند ذكره لمحمَّد بن يحيى الذُّهليِّ: «وهو محمَّد بن عبد اللَّه الَّذي روى عنه البُخاريُّ، ...، وهو محمَّد بن خالد الَّذي روى عنه أبو عبد اللَّه البُخاريُّ أيضاً، ...، نسبه البُخاريُّ في الحديثِ الأوَّلِ إلى جدِّه، ونسبه في هذا إلى جدِّ أبيه؛ لأنَّه: محمَّد بن يحيى بن عبد اللَّه بن خالد، ويُكْنَى أبا عبد اللَّه»[٣].

وقال الذَّهبيُّ في ترجمة الذُّهْليِّ ـ عند ذكره لتلاميذه ـ: «روى عنه خلائق منهم: ...، ومحمَّد ابن إسماعيل البُخاريُّ، ويُدلِّسُه كثيراً»[٤].

---

(١) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٠١ ـ ٦٠٢)، وانظر أيضاً: «فتح الباري» (٢/ ١٨٨، ٣٣٥) و(٩/ ٤٣٣) و(١٠/ ١١) و(١١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧)، و«هدي السَّاري» (ص: ١٧)، و«تغليق التعليق» (٢/ ١٠).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ١٣٤)، و«السِّير» (١٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣).

(٤) «السِّير» (١٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

وقال في ترجمة البُخاريِّ ـ عند ذكره لشيوخه ـ: «ثمَّ الطَّبقة الخامسة، وهو محمَّد بن يحيى الذُّهليُّ الَّذي روى عنه الكثير ويُدلِّسُه»(١).

وقال في ترجمة محمَّد بن الوليد الزُّبَيْديِّ: «ومحمَّد بن خالد دلَّسَ اسمه البُخاريُّ، ونسبه إلى جدِّ أبيه، وهو: الإمام محمَّد بن يحيى بن عبد اللَّه بن خالد الذُّهْليُّ»(٢).

يقول أبو الحسن بن القطَّان: «وأمَّا البُخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فذلك عنه باطلٌ، ولم يصحَّ قطُّ عنه، وإنَّما هي تخيُّلاتٌ عليه أنَّه كان يَكْنِي عن محمَّد بن يحيى الذُّهْليِّ لمَّا توقَّف»(٣).

وقال الذَّهبيُّ في ترجمة عبد اللَّه بن صالح المِصْريِّ: «وقد روى عنه البُخاريُّ في «الصَّحيح» على الصَّحيح، ولكنَّه يُدلِّسُه؛ فيقول: حدَّثنا عبد اللَّه؛ ولا ينسبه، وهو هو، نعم علَّقَ البُخاريُّ حديثاً فقال فيه: قال اللَّيث بن سعد، حدَّثني جعفر بن ربيعة، ثمَّ قال في آخرِ الحديثِ: حدَّثني عبد اللَّه بن صالح، حدَّثنا اللَّيث، فذكره، ولكن هذا عند ابنِ حَمُّويَه السَّرخسِيِّ دون صاحبيه»(٤).

قال الحافظُ السَّخاويُّ: «والظَّاهر أنَّ البُخاريَّ ونحوَه ممَّن يقعُ لهم

(١) «السِّير» (١٢/ ٣٩٦).
(٢) «السِّير» (٦/ ٢٨٤)، وقال ابنُ حَجَرٍ في «لسان الميزان» (٩/ ٥٠١): «الذُّهْليُّ هو: محمَّد بن يحيى. . . ، وعنه البخاريُّ ويُدلِّسُهُ».
(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ١٧٣/ ب) نقلاً من تعليق شيخنا الجُديع على «المقنع» لابن الملقِّن (١/ ٢٩٦).
(٤) «الميزان» (٢/ ٤٤٢).

تدليسُ الشُّيوخِ لا يقصدون إيهامَ الاستكثارِ . . . بل يقصدون بهذا الصَّنيعِ حضّ الرَّاوي على المُبالغةِ من التَّعريفِ بحالِ الرَّاوي بحيث لا يلتبس عليهم على أيِّ وجهٍ كان»[١].

٢١٤ ـ محمَّد بن جعفر بن محمَّد، أبو بكرٍ، السَّامريُّ، الخَرَائطيُّ [ز][٢].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ الجوزيِّ ـ في ترجمة يعقوب بن محمَّد بن عيسى بن عبد الملك ـ: «وقد روى عنه الخَرَائطيُّ؛ فقال: يعقوب بن عيسى، وكأنَّه قصد تدليسه»[٣].

٢١٥ ـ محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد، أبو بكرٍ، المَوْصِليُّ، ثمَّ البغداديُّ، النَّقَّاشُ، المُفسِّر[٤].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرج الخطيبُ البغداديُّ من طريق محمَّد بن الحسن النَّقَّاش؛ قال: نبَّأنا يحيى بن محمَّد بن عبد الملك الخيَّاط؛ قال: نبَّأنا إدريس بن عيسى المخزوميُّ القطَّان؛ قال: نبَّأنا زيد بن الحباب؛ قال: نبَّأنا سفيان الثوريُّ، عن قابوس بن أبي ظَبْيان، عن أبيه، عن أبي العبَّاس[٥]؛ قال:

(١) «الغاية في شرح الهداية في علم الرِّواية» (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).
(٢) **انظر ترجمته: «السِّير» (١٥/ ٢٦٧).**
(٣) «الضُّعفاء والمتروكين» له (٣/ ٢١٦).
(٤) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ١٧) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٢٠).
(٥) هي كنية عبد اللَّه بن عبَّاس ـ رضي اللَّه عنهما ـ.

كنت عند النَّبيِّ ﷺ وعلى فخذه الأيسر ابنه إبراهيم، وعلى فخذه الأيمن الحسين بن عليٍّ، تارةً يُقبِّلُ هذا، وتارةً يُقبِّلُ هذا، إذْ هبط عليه جبريل بوحي من ربِّ العالمين . . . الحديث.

قال الخطيبُ: «دلَّسَ النَّقَّاشُ ابنَ صَاعِد؛ فقال: نبَّأنا يحيى بن محمَّد بن عبد الملك الخيَّاط»(١).

وقال ابنُ الجوزيِّ: «هذا حديثٌ موضوعٌ، قبَّحَ اللَّهُ واضعه فما أفظعه، ولا أرى الآفة فيه إلَّا من أبي بكرٍ النَّقَّاش فإنَّه دلَّسَ ابنَ صَاعِد فيه؛ فقال: يحيى بن محمَّد بن عبد الملك الخيَّاط، فتدليسه إيَّاه دليلُ شرٍّ»(٢).

وقال الخطيبُ البغداديُّ ـ أيضاً ـ في ترجمة محمَّد بن يوسف أبي عبد اللَّه الرَّازيِّ: «وقد روى عنه النَّقَّاشُ غير شيءٍ، فمرَّةً ينسبه إلى محمَّد بن طريف بن عاصم مولى عليِّ بن أبي طالب، ومرَّةً يقول: محمَّد بن نبهان، ومرَّةً يقول: محمَّد بن يوسف، ومرَّةً يقول: محمَّد بن عاصم الحنفيّ»(٣).

وقال الذَّهبيُّ في ترجمته ـ أيضاً ـ: «وأمَّا النَّقَّاشُ فيُدلِّسُه؛ فتارةً يقول: حدَّثنا محمَّد بن طريف، وتارةً: محمَّد بن نبهان، وتارةً: محمَّد بن عاصم، يعني ينسبه إلى أجداده»(٤).

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠٤).
(٢) «الموضوعات» (١/ ٤٠٧).
(٣) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٩٨)، وانظر أيضاً: «الضُّعفاء والمتروكين» لابن الجوزيِّ (٣/ ١٠٨).
(٤) «الميزان» (٤/ ٧٢) و(٣/ ٥٨٧).

٢١٦ ـ محمَّد بن الحسين، البُخاريُّ[(١)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثَّالثة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «يُعتبرُ حديثُه إذا بيَّنَ السَّماعَ في روايتِهِ»[(٢)].

قال برهانُ الدِّينِ الحَلَبيُّ: «فيقتضي هذا أنَّه يُدلِّسُ»[(٣)]، وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ومقتضاهُ أنَّه كان مُدلِّساً»[(٤)].

[ومن الأخطاء] ـ محمَّد بن الحسين بن بُنْدار، أبو العِزِّ، الواسطيُّ، القَلانسيُّ[(٥)].

قال ابنُ ناصر: «ألحق سَمَاعَهُ في جُزءٍ من هاءاتِ الكنايةِ لعبدِ الواحد بن أبي هاشم من أبي عليِّ ابن البنَّاء»[(٦)].

قال الدكتور مِسْفر ـ عقب هذا الخبر ـ: «إنْ ثبت هذا عليه فهو مُدلِّسٌ؛ لأنَّه يُحدِّثُ حينئذٍ عن شيخِهِ ما لم يسمعه منه، بل ولم يُجِزْهُ له، وأحسبه من أهلِ المرتبةِ الأولى، واللَّه أعلم»[(٧)].

قلت: لا يلزمُ منه ما ذهب إليه الدكتور مِسْفر، فقد علَّقَ الإمامُ

---

(١) «التبيين» (رقم: ٦٥)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٩٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١١١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٤١).
(٢) «الثِّقات» (٩/ ٦٨).
(٣) «التبيين» (ص: ١٧٧).
(٤) «لسان الميزان» (٦/ ٧٣).
(٥) «التدليس في الحديث» (رقم: ٥٣) وهو من زياداته.
(٦) «السِّير» (١٩/ ٤٩٧)، و«الميزان» (٣/ ٥٢٥).
(٧) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٢٤).

الذَّهبيُّ على هذا الخبرِ بقوله: «لعلَّهُ ألحقه من ثَبَتِهِ»[١]، وقال ـ أيضاً ـ: «بعضُ النَّاس يترخَّصُ في مثل هذا إذا تيقَّن سماعه للجزءِ من ذلك الرَّجلِ»[٢]، وقال ابنُ الجَزَريِّ: «والأمرُ في ذا سهلٌ إذا كان أصل شيخِهِ»[٣].

٢١٧ ـ محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف، أبو خازم، يُعرف بابن الفرَّاءِ[٤].

- **نوع التدليس: الإسناد ـ إنْ ثبت عليه ـ**
- **المرتبـة: الخامسة**

قال الخطيبُ البغداديُّ: «كتبنا عنه، وكان لا بأس به، رأيتُ له أصولاً [من] سماعه، ثمَّ بلغنا عنه أنَّه خلَّطَ في التَّحديثِ بمِصْرَ، واشترى من الورَّاقين صُحفاً فروى منها، وكان يذهبُ إلى الاعتزالِ»[٥].

يقول الدكتور مِسْفر: «هذا يقتضي تدليسه، فإنَّ روايته من صُحفٍ مشتراةٍ، وإنْ كان ما فيها عن شيوخِهِ فهو تدليسٌ ـ كما قدَّمنا ـ، وإنْ كان عن غيرِ شيوخِهِ وحدَّثَ به فهو كذَّابٌ، وأحسبه من أهلِ المرتبةِ الخامسةِ، واللَّه أعلم»[٦].

قلت: الأمرُ محتمل، ولا نجزمُ بتدليسِهِ.

---

(١) «الميزان» (٣/ ٥٢٥).
(٢) «طبقات القُرَّاء» (١/ ٤٧٤).
(٣) «غاية النِّهاية» (٢/ ١٢٩).
(٤) «التدليس في الحديث» (رقم: ٢٢٢) وهو من زياداته.
(٥) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥٢).
(٦) «التدليس في الحديث» (ص: ٤٣٩).

٢١٨ ـ محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن موسى، الأَزْديُّ، أبو عبد الرحمن، السُّلَميُّ، النَّيْسابوريُّ، الصُّوفيُّ[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبــة : الخامسة**

قال الخطيبُ البغداديُّ: «قال لي محمَّد بن يوسف القطَّان النَّيْسابوريُّ: كان أبو عبد الرحمن السُّلَميُّ غير ثقة، ولم يكن سمع من الأصمِّ إلَّا شيئاً يسيراً، فلمَّا مات الحاكمُ[٢] أبو عبد اللَّه بن البَيِّعِ حدَّثَ عن الأصمِّ بتاريخ يحيى بن معين وبأشياء كثيرة سواه، قال: وكان يضعُ للصُّوفيَّةِ الأحاديثَ»[٣].

يقول الدكتور مِسْفر: «الأصمُّ معدودٌ من شيوخِهِ، فإذا روى عنه ما لم يسمعه منه فهو تدليسٌ، ولذا ذكرته هنا، وأحسبه من أهلِ المرتبةِ الخامسة لضعفه، ولم أجدْ من ذكره في المدلِّسين، واللَّه أعلم»[٤].

[ومن الأخطاء] ـ محمَّد بن الحسين بن محمَّد، أبو بكرٍ، المعروف بفَخْرِ القُضَاةِ[٥].

قال إبراهيم بن أحمد الإمام يوماً للقاضي: «أراك تروي عن جماعةٍ من أهلِ بُخَارى ما أراك أدركتهم؟ فقال: عندنا مَنْ صنَّفَ شيئاً فقد أجاز

(١) «التدليس في الحديث» (رقم: ٢٢١) وهو من زياداته.
(٢) جاء في الأصل: الحكم، والصَّواب ما أُثبت.
(٣) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٨).
(٤) «التدليس في الحديث» (ص: ٤٣٩).
(٥) «التدليس في الحديث» (رقم: ١٧٨) وهو من زياداته.

من يروي عنه ذلك، فأنا أروي عنهم لهذا»[١].

يقول الدكتور مِسْفر: «وهذا يقتضي تدليسه أيضاً، وأحسبه من المرتبةِ الرَّابعةِ، واللَّه أعلم»[٢].

قلت: هذا إرسالٌ وليس بتدليسٍ.

٢١٩ ـ (ق) محمَّد بن حمَّاد، أبو عبد اللَّه، الرَّازيُّ، الطِّهْرانيُّ[٣].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الأولى**

قال أبو محمَّد بن حَزْمٍ: «رُوِّينا من طريقِ الطِّهْرانيِّ، عن عبد الرَّزَّاق، أخبرني ابنُ جُريجٍ، أخبرني عمرو بن دينار، عن أبي الشَّعْثاء، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كان يغتسلُ بفضلِ ميمونة ـ مختصر ـ.

قال ابنُ حَزْمٍ: هكذا في نفسِ الحديث مختصر.

وقال ـ أيضاً ـ: أخطأ فيه الطِّهْرانيُّ؛ لأنَّ هذا أخبرناه عبد اللَّه بن يوسف، حدَّثنا أحمد بن فتح، حدَّثنا عبد الوَّهاب بن عيسى، حدَّثنا أحمد بن محمَّد، حدَّثنا أحمد بن علي، حدَّثنا مُسلم بن الحجَّاج، حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم ـ هو ابنُ راهويه ـ، ومحمَّد بن حاتم، قال إسحاق: أخبرنا محمَّد بن بكر، وقال ابنُ حاتمٍ: حدَّثنا محمَّد بن بكر ـ وهو

(١) «لسان الميزان» (٦/ ٦٩).

(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٩٤).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٦٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١١٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٥٤).

البُرْسانيُّ ـ، حدَّثنا ابنُ جُريجٍ، حدَّثنا عمرو بن دينار؛ قال: أكبر علمي والَّذي يخطر[(١)] على بالي أنَّ أبا الشَّعْثاء أخبرني، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّه أخبره أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كان يغتسلُ بفضلِ ميمونةَ.

قال ابنُ حَزْمٍ: فصحَّ أنَّ عمرو بن دينار شكَّ فيه ولم يقطع بإسناده»[(٢)].

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ: «ما أخطأ، بلِ اختصرَ هذا التَّحملَ، وقنع بـ (عَنْ) ودَلَّسَ، والحديثُ في مُسلمٍ»[(٣)].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «أشارَ أبو محمَّد بنُ حَزْمٍ إلى أنَّه دلَّسَ حديثاً»[(٤)].

قلت: ابنُ حَزْمٍ أشارَ إلى خطئِهِ في هذا الحديثِ، والَّذي أشارَ إلى تدليسِهِ هو الإمامُ الذَّهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

يقول الدكتور مِسْفر: «تقدَّم النَّصُّ عند ابنِ حَزْمٍ على الاختصارِ، فلا تدليس يثبتُ عليه، ثمَّ هو حديثٌ واحدٌ ولم يحذفْ منه أحداً، وحقُّه أنْ يكون من المرتبةِ الأولى لا الثَّانية كما صنع الحافظُ، واللَّه أعلم»[(٥)].

قلت: وهذا ما اعتمدته في هذا «**المعجم**».

---

(١) جاء في «ميزان الاعتدال» للذَّهبيِّ (٣/ ٥٢٨): «علَّمني والدي يخطر على بالي»، وهو تحريفٌ.
(٢) «المُحلَّى» (١/ ٢١٤ ـ ٢١٥).
(٣) «الميزان» (٣/ ٥٢٨).
(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٧٥).
(٥) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٢٥).

٢٢٠ ـ (ع) محمَّد بن خَازِم، السَّعْديُّ مولاهم، أبو معاوية، الضَّريرُ، الكوفيُّ[(١)].

● نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ

● المـرتبـــة: الثَّانيـة

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ

قال يعقوب بن شَيْبَة: «وكان من الثِّقاتِ، وربَّما دَلَّسَ، وكان يرى الإرجاءَ»[(٢)].

وقال ابنُ سَعْدٍ: «كان ثقةً، كثيرَ الحديثِ، يُدلِّسُ، وكان مُرْجِئاً»[(٣)].

ووصفه الدَّارقطنيُّ[(٤)]، والحاكمُ أبو عبد اللَّه[(٥)] بالتَّدليسِ.

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «قال أبو العبَّاس بن سعيد: محمَّد بن سعيد الأَسَديُّ، أبو عبد اللَّه الشَّاميُّ، ويُقال: أبو عبد الرحمن المصلوب في الزَّندقةِ، ...، قال أبو معاوية: أبو قيس محمَّد بن عبد الرحمن»[(٦)].

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٤٣)، و«التبيين» (رقم: ٦٦)، و«طبقات المدلسين» (رقم: ٦١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٤٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١١٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٠٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٤٩)، و«الميزان» (٤/ ٥٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ١٢١).

(٣) «الطَّبقات» (٦/ ٣٩٢).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٧٣).

(٥) «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص: ٧٤).

(٦) «الكفاية» (ص: ٣٦٧)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٠٠)، و«الموضوعات» (١/ ٢٨٠).

قلت: وهو أبو قيسٍ الدِّمشقيُّ الَّذي يروي عنه أبو معاوية ـ أيضاً ـ، قال يحيى بن معين: «أبو قيس الدِّمشقيُّ الَّذي روى عنه أبو معاوية الضَّرير ليس حديثه بشيءٍ»[1]، وقال الخطيبُ البغداديُّ عند ذكره لمحمَّد بن سعيد المصلوب هذا: «وهو أبو قيسٍ الدِّمشقيُّ الَّذي روى عنه أبو معاوية الضَّريرُ»[2].

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: حدَّثنا أبي، حدَّثنا أبو معاوية، حدَّثنا عبد اللَّه بن عبد الرحمن ـ شيخ كان في بُجَيلة ـ، عن إبراهيم قال: لا يُصلِّي المُتيمِّمُ إلَّا صلاةً واحدةً.

قال عبدُ اللَّهِ: قال أبي: «زعموا أنَّه الحسن بن عُمارة، قال أبي: وكان الحسن بن عُمارة ينزل في بُجَيلة، يرون أنَّ أبا معاوية غيَّر اسمه»[3].

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «وحدَّثَ أبو معاوية الضَّريرُ عن الحسن بن عُمارة؛ فقال: حدَّثنا عبد اللَّه بن عبد الرحمن ـ شيخ كان في بُجَيلة ـ»[4].

قلت: وروى عن طريف بن شهاب أبي سفيان السَّعديِّ ـ أحد الضُّعفاء ـ فقال: طريف بن سعد، قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «كذا سمَّاه أبو معاوية»[5]، وقال ابنُ الجوزيِّ: «طريف بن شهاب، ويُقال: طريف بن

(١) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٣).
(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٩٩)، وانظر أيضاً: «الضُّعفاء والمتروكين» لابن الجوزيِّ (٣/ ٦٥)، و«الميزان» (٣/ ٥٦٣).
(٣) «العلل» (٢/ ٥٣٢)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٥٤٧).
(٤) «الكفاية» (ص: ٣٦٩).
(٥) «الميزان» (٢/ ٣٣٦).

سفيان، ويُقال: طريف بن سعد، ويُقال: طريف الأشلُّ، أبو سفيان، السَّعديُّ، إنَّما غُيِّر نسبه لئلَّا يُعرف»(١).

٢٢١ ـ محمَّد بن رَزِيـن، من أهل إفريقيَّـة [ز](٢).

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال القاضي عِياض: «ولقد بعث سُحنون في محمَّد بن رَزِين ـ وقد بلغه أنَّه يروي عن عبد اللَّه بن نافع ـ؛ فقال له: أنت سمعت ابنَ نافع؟ فقال: أصلحك اللَّهُ، إنَّما هو الزُّبيريُّ وليس بالصَّائغِ، فقال له: ولِمَ دلَّستَ؟ ثمَّ قال سُحنون: ماذا يخرجُ بعدي من العقاربِ؟!.

فقد رأى سُحنون وجوب بيانهما ـ وإنْ كانا ثِقَتَيْن إمامين ـ حتَّى لا تختلطَ رواياتُهما وأقوالهما، فإنَّ الصَّائغَ أكبرُ وأقدمُ وأثبتُ في مالكٍ؛ لطولِ صحبته له، وهو الَّذي خلفه في مجلسه بعد ابنِ كِنَانة، وهو الَّذي يحكي عنه سُحنون ويحيى بن يحيى، ويرويان عنه، ولم يسمع سُحنون منه سماعاً؛ وإنَّما سمعه من أشهب كما نذكره بعدُ»(٣).

وقال في موضعٍ آخر: «روى سُحنون عنه حديثاً يرويه عن ابنِ نافع، فوجَّه إليه، وقال له: أنت سمعته من ابنِ نافع الصَّائغ؟ فقال له: أصلحك اللَّه، إنَّما سمعت من ابنِ نافع الزُّبيريِّ، فقال له: لِمَ دَلَّستَ؟ ثمَّ قال سُحنون: ماذا يخرجُ بعدي من العقارب؟! وذلك أنَّ ابنَ رَزِين لم يدرك عبد اللَّه بن نافع الصَّائغَ، وإنَّما أدركَ عبد اللَّه بن نافع الزُّبيريَّ،

(١) «الضُّعفاء والمتروكين» له (٢/ ٦٣).

(٢) **انظر ترجمته: «ترتيب المدارك» (٢/ ٩٢)، قال عنه أبو العرب: «كان ثقةً صالحاً».**

(٣) «ترتيب المدارك» (١/ ٤٧)، و«السِّير» (١٠/ ٣٧١).

مات الصَّائغُ قديماً، وتأخَّـرَ موت الزُّبيريِّ»[١].

● **محمَّـد بن أبي السَّـرِيِّ، هو محمَّـد بن المتوكِّـل، يأتـي.**

٢٢٢ ـ محمَّـد بن سَعْـدٍ، أبو منصـور، الأبـاورديُّ [ز].

● **نوع التدليس: الشُّيوخ**

قال عبدُ الغني بنُ سعيدٍ: «عليُّ بن سعيد بن بشير الرَّازيُّ، كان أبو منصور الأباورديُّ يُدلِّسُ به؛ مرَّةً يقول: عُبيد بن سعيد، ومرَّةً يقول: عبد الرحمن بن أبي علي»[٢].

٢٢٣ ـ (م، ٤) محمَّد بن سلمة بن عبد اللَّه، الباهليُّ مولاهم، أبو عبد اللَّه، الحَرَّانيُّ [ز][٣].

● **نوع التدليس: الشُّيوخ**

قال أبو داود: «قلت لأحمد: مَنْ الفَزَاريُّ الَّذي يُحدِّثُ عنه محمَّد بن سلمة حديث البراء: «مَنْ كذبَ عليَّ»؟ قال: هو محمَّدُ بنُ عُبيدِ اللَّه العَرْزميُّ، كان يَنْزِلُ[٤] في عَرْزم، وكان فَزَاريّاً[٥]، فكان يقول ـ يعني محمَّد بن سلمة ـ: الفَزَاريُّ»[٦].

---

(١) «ترتيب المدارك» (٢/ ٩٣).

(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣١٣)، و«تاريخ دمشق» (٤١/ ٥١١)، وانظر أيضاً: «لسان الميزان» (٤/ ٢٧١).

(٣) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٨٩).**

(٤) جاء في الأصل: كان يقول، وهو تحريف، والصَّواب ما أثبتناه، فهو فَزَاريُّ النَّسبِ، سكن الكوفة فنزل في جبَّانة عَرْزم منها، فقيل له: العَرْزميُّ، انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٨٧).

(٥) جاء في الأصل: كان فَزَاري، والصَّواب ما أثبتناه.

(٦) «مسائل أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٣٠٠).

أخرجَ ابنُ عَدِيٍّ من طريق محمَّد بن سلمة الحَرَّانيِّ، عن الفَزَاريِّ، عن طلحة بن مُصَرِّف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء بن عازب قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كذبَ عليَّ متعمِّداً فليتبوَّأ مقعده من النَّارِ»، ثمَّ قال بعدُ: «مَنْ كذبَ عليَّ متعمِّداً ـ ليُضلَّ النَّاسَ ـ فليتبوَّأ مقعده من النَّارِ».

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا الحديثُ بهذا الإسنادِ لا يرويه عن طلحة بن مُصَرِّف غير الفَزَاريِّ، وهذا الفَزَاريُّ هو: محمَّد بن عُبيد اللَّه العَرْزميُّ الكوفيُّ، هكذا يخبرُ عنه محمَّد بن سلمة الحَرَّانيُّ في هذا الحديثِ وفي غيرِهِ، ولا يُسمِّيه لضعفه، ولا يروي هذا الحديث عن العَرْزميِّ ـ وهو الفَزَاريُّ ـ إلَّا محمَّد بن سلمة الحَرَّانيّ»[1].

وقال ابنُ عَدِيٍّ في ترجمة محمَّد بن عُبيد اللَّه العَرْزميِّ هذا: «ومحمَّد بن سلمة الحَرَّانيُّ في عامَّةِ ما يروي عن محمَّد بن عُبيد اللَّه العَرْزميِّ يقول: عن الفَزَاريِّ، فيَكْني عنه ولا يُسمِّيه يُضعِّفه، وأحياناً يُسمِّيه وينسبه»[2].

٢٢٤ ـ (ع) محمَّد بن سيرين، الأنصاريُّ مولاهم، أبو بكر بن أبي عمرة، البَصْريُّ [ز][3].

● نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ

● المرتبة: الأولى

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.

جاء عن عليِّ بنِ المدينيِّ أنَّه قال: «وكان محمَّدٌ لا

---

(١) «الكامل» (١/ ٦). (٢) «الكامل» (٦/ ٩٨).

(٣) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٣٤٤).

يُدلِّسُ»[(١)]، وأخرجَ الحاكمُ أبو عبد اللَّه

من طريق عبد اللَّه بن المختار، عنِ ابنِ سيرين، عن أبي هريرةَ حديث «العقيقةِ»، ثمَّ قال عَقِبَهُ: «هذا حديثٌ رواته كوفيون وبَصْريون ممَّن لا يُدلِّسون، وليس ذلك من مذهبهم، ورواياتهم سليمة وإنْ لم يذكروا السَّماعَ»[(٢)].

قلت: ولم أَرَ أحداً نسبه إلى التَّدليسِ، غير أنِّي وقفت على كلامٍ ليحيى بن معين يقتضي تدليسه، فقد قال ابنُ معين: «قد سمع ابنُ سيرينَ من ابنِ عمرَ حديثاً واحداً؛ قال: سألتُ ابنَ عمرَ[(٣)]»[(٤)]، وعند رجوعي إلى «تحفة الأشراف» للحافظِ المِزِّيِّ وجدت أنَّه يروى أربعة أحاديث أخرى عن ابنِ عمر[(٥)]، وهذا مقتضاه أنَّها مُدلَّسة، لكن يُعكِّرُ على ذلك أنَّ هذه الرِّواية التي ذكرها ابنُ معين ـ مُستدلاً بها على سماع ابن سيرين حديثاً واحداً من ابن عمر ـ إسنادها ضعيف؛ فقد جاءت من طريق إسماعيل بن عياش، وهو صدوق في روايته عن الشَّاميين ـ أهل بلده ـ، مُخلِّطٌ في روايته عن غيرهم، وهو هنا يروي عن عبد اللَّه بن عون وهو بصريٌّ.

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٥).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٣٤ ـ ٣٥).

(٣) أخرجه ابنُ ماجه في «سننه» (رقم: ٣١٢٤) قال: حدَّثنا هشام بن عمَّار، حدَّثنا إسماعيل بن عيَّاش، حدَّثنا ابنُ عَوْنٍ، عن محمَّد بن سيرين؛ قال: سألتُ ابنَ عمر عن الضَّحايا أَوَاجبةٌ هي؟ قال: ضحَّى رسولُ اللَّهِ ﷺ والمسلمون من بعده، وجرت به السُّنَّة.

(٤) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ٣٨٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ١٩١).

(٥) انظرها في: «التُّحفة» (٦/ ٤٢ ـ ٤٣).

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ

قال أبو طالب أحمد بن حميد: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: قال خالد الحذَّاء: كلُّ ما قال محمَّد بن سيرين: نُبِّئت عن ابنِ عبَّاسٍ؛ فإنَّما رواه عن عكرمة، قلت: لم يكن يُسمِّي عكرمة؟ قال: لا؛ محمَّد ومالك لا يُسمُّونه في الحديثِ، إلَّا أنَّ مالكاً قد سمَّاه في حديثٍ واحدٍ، قلت: ما كان شأنه به؟ قال: كان من أعلمِ النَّاسِ، ولكنَّه كان يرى رأيَ الخوارجِ، رأي الصُّفْرِيَّةِ، ولم يدع موضعاً إلَّا خرج إليه، خُراسان والشَّام واليمن ومِصْر وإفريقيَّة، ويُقال: إنَّما أخذ أهل إفريقيَّة رأي الصُّفْرِيَّةِ عن عكرمة لمَّا قدم عليهم، وكان يأتي الأمراء يطلب جوائزهم، وأتى الجند إلى طاوس فأعطاه ناقة؛ وقال: آخذ علم هذا العُبيد، واختلفَ أهلُ المدينةِ في المرأةِ تموتُ ولم يلاعنها زوجُها؛ يرثها؟ فقال أَبَان بن عثمان: ادعوا عبد ابنِ عبَّاسٍ، فدعوه، فأخبرهم، فعجبوا منه، وكانوا يعرفونه بالعلم، ومات بالمدينة هو وكُثَيِّر عَزَّة في يومٍ، فقالوا: مات أعلمُ النَّاسِ، وأشعرُ النَّاسِ»[(١)].

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: قال أبي: «لم يسمع محمَّد بن سيرين من ابنِ عبَّاسٍ، كان يقول في كلِّها: نُبِّئْتُ عن ابنِ عبَّاسٍ»[(٢)].

وقال شُعْبةُ: «أحاديثُ محمَّد بن سيرين عن ابنِ عبَّاسٍ إنَّما سمعها محمَّد من عكرمة، لقيه أيام المختار، ولم يسمع ابن سيرين من ابنِ عبَّاسٍ شيئاً»[(٣)].

---

(١) «الكامل» (٥/ ٢٦٦)، وانظر: «مسائل أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٣٢٦)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٣٣).

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ١٨٦).

(٣) «العلل» لابن المدينيِّ (ص: ٦٠)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ١٨٧).

٢٢٥ ـ محمَّد بن صدقة، الفَدَكيُّ، أبو عبد اللَّـه[(١)].

● **نوع التدليس : الإسناد**

● **المرتبـة : الثَّالثـة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «يُعتبرُ حديثُه إذا بيَّن السَّماعَ في روايته، فإنَّه كان يسمع من قومٍ ضعفاء، عن مالكٍ ثمَّ يُدلِّسُ عنهم»[(٢)].

ووصفه الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ[(٣)].

تنبيـــهٌ:

قال الحافظُ العلائيُّ: «ذكر ابنُ الأثيرِ في اختصاره كتاب «الأنساب» للسَّمعانيِّ أنَّه كان مُدلِّساً»[(٤)].

يقول الدكتور مِسْفر: «ما ذكره العلائيُّ ممَّا وجده في مختصرِ ابنِ الأثيرِ لكتابِ السَّمعانيِّ «اللّباب» راجعتُ فيه كتابَ السَّمعانيِّ فوجدته نَقَلَ عنِ ابنِ حِبَّانَ قوله المتقدِّم فيه، وهذا نزولٌ في العزوِ، لذا لم يتابعه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، بل أشارَ إلى قولِ ابنِ حِبَّانَ مباشرة ولم يُعرِّجْ على نقلِ العلائيِّ، ولو راجع العلائيُّ كتابَ السَّمعانيِّ لوجدَ القولَ منسوباً إلى ابنِ حِبَّانَ»[(٥)].

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٤٥)، و«التبيين» (رقم: ٦٨)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٩٥)، و«النُّكت» (٢/٦٤٦)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٤٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١١٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٤٢).

(٢) «الثِّقات» (٩/ ٦٧).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٠٥).

(٤) «جامع التحصيل» (ص: ١٠٩).

(٥) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٣٤).

٢٢٦ ـ محمَّد بن طاهر، القرشيُّ [ز].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرج الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٨٢) ـ ومن طريقه: ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» (١/ ١٦١) ـ من طريق أبي القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان النَّخَّاس المقرىء، حدَّثنا الحسن بن علي بن زفر، حدَّثنا الصبّاح بن عبد اللَّه أبو بشر، حدَّثنا شعبة، عن توبة العنبريِّ، عن أنسٍ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «عليكم بالحَدَقِ السُّودِ؛ فإنَّ اللَّهَ يستحي أنْ يُعذِّبَ الوجهَ الحَسَنَ بالنَّارِ».

ثمَّ أخرجه الخطيبُ (٧/ ٣٨٣) ـ ومن طريقه أيضاً: ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» (١/ ١٦٠) ـ من طريق محمد بن طاهر القرشيِّ، حدَّثنا الحسن بن صالح البَصْريُّ، حدَّثنا إبراهيم بن سليمان الزَّيات، حدَّثنا شعبة، به نحوه.

قال ابنُ الجوزيِّ ـ عقب الحديث ـ: «هذا حديثٌ موضوعٌ، والمتَّهمُ به أبو سعيد الحسن بن علي بن زكريا بن صالح بن عاصم بن زفر العَدَويُّ، وإنَّما يُدلِّسُه الرُّواةُ لئلَّا يُعرف، وهذه جنايةٌ قبيحةٌ منهم على الإسلامِ».

قلت: الحسن بن صالح البَصْريُّ في الطريق الثَّانية هو: الحسن بن علي بن زكريا بن صالح ـ أحد المتروكين ـ نسبه محمَّد بن طاهر القرشيُّ إلى جدِّه الأعلى تعميةً لأمره.

٢٢٧ ـ (خ، د، ت، س) محمَّد بن عبد الرحمن، الطُّفَاويُّ، أبو المنذر، البَصْريُّ[١].

● نوع التدليس: الإسناد

● المـرتبــة : الثَّالثـة

قال محمَّد بن عبد اللَّه ـ مُطَيَّن ـ: «سألتُ أحمد عن الطُّفَاويِّ؟ فقال: كان يُدلِّسُ»[٢].

وذكره الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ[٣](٣) .

٢٢٨ ـ محمَّـد بن عبد المـلك، الواسطـيُّ، الكبـير، أبو إسماعيـل[٤].

● نوع التدليس: الإسناد

● المـرتبــة: الثَّالثـة

قال ابنُ حِبَّانَ: «يُعْتبرُ حديثُه إذا بيَّنَ السَّماعَ في روايتِهِ؛ فإنَّه كان مُدلِّساً»[٥].

[تمييز] ـ محمَّد بن عبد الملك بن مروان، الواسطيُّ، أبو جعفر، الدَّقِيقِـيُّ.

ذكرتـه للتَّمــييز.

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٤٦)، و«التبيين» (رقم: ٦٩)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٩٦)، و«النُّكت» (٦٤٢/٢)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٥٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٢٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٤٣).

(٢) «بحر الدَّم» (نص: ٩٠٧)، و«تاريخ بغداد» (٣٠٨/٢).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٠٦).

(٤) «التبيين» (رقم:٧٠)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٩٧)، و«النُّكت» (٦٤٦/٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٢٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٤٤).

(٥) «الثِّقات» (٤٩/٩).

٢٢٩ ـ (خت، م، ٤) محمَّد بن عَجْلان، المدنيُّ، القرشيُّ، أبو عبد اللَّه[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّالثة**

قال الحافظُ العلائيُّ: «ذكر ابنُ أبي حاتم حديثه عن الأعرج، عن أبي هريرة حديث: (المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى اللَّهِ من المؤمن الضَّعيفِ)؛ فقال: إنَّما سمعه من ربيعة بن عثمان، عن الأعرجِ.

قلت ـ أي العلائيّ ـ: رواه عبد اللَّه بن إدريس، عن ربيعة بن عثمان، عن محمَّد بن يحيى بن حَبَّان، عن الأعرجِ.

وذكر غير ابنِ أبي حاتم ـ أيضاً ـ أنَّه كان يُدلِّسُ ـ أعني ابنَ عَجْلان ـ»[٢].

وقال الإمامُ الطَّحاويُّ: «فوقفنا بذلك على أنَّ محمَّد بن عَجْلان إنَّما حدَّثَ به عن الأعرجِ تدليساً به منه عنه، وإنَّما كان أَخَذَهُ من ربيعة بن عثمان عنه»[٣].

وقال أبو محمود المَقْدِسيُّ:

ثمَّ أبو حُرَّة الرَّقاشي يقول تارةً بلا تحاشي
حدَّثنا وتارةً عن الحسن ثمَّ ابن عَجْلان عن الأعرج عن

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٤٧)، و«التبيين» (رقم: ٧١)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٩٨)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٢)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٥١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١١٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٤٥).

(٢) «جامع التحصيل» (ص: ١٠٩).

(٣) «مُشكِل الآثار» (١/ ١٠١)، وانظر أيضاً: «فتح الباري» (١٣/ ٢٢٧).

عـريـف صُـفَّـةٍ أبـي هـريـرة وإنَّـمـا يـرويـه عـن ربـيـعـة[(١)]

وذكره الإمامُ الذَّهبيُّ في «منظومته في المدلِّسين»؛ فقال:

عبَّاد منصور قل ابن عَجْلان وابن عُبيدٍ يونس ذو الشأن[(٢)]

وقال البوصيريُّ: «ومحمَّد بن عَجْلان مُدلِّسٌ أيضاً»[(٣)].

تنبيـــهٌ:

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وصفه ابنُ حِبَّان بالتَّدليسِ»[(٤)].

قلت: لم أقف على وصفِ ابنِ حِبَّانَ له بالتَّدليسِ، ولعلَّه تحريفٌ وقع في النُّسخةِ، حُرِّفَ: (ابن أبي حاتم) إلى: (ابن حبَّان)، واللَّه أعلم.

ومن غريبِ ما وقفتُ عليه؛ أنَّ الدكتور مِسْفر اعتمد على كلامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ السَّابق، فقام بنقل ما جاء في ترجمة ابنِ عَجْلان في كتابِ «الثِّقاتِ» لابنِ حِبَّانَ؛ حيث قال ابنُ حِبَّانَ: «عنده صحيفة عن سعيدٍ المَقْبُريِّ، بعضُها عن أبيه عن أبي هريرة، وبعضُها عن أبي هريرة نفسه، قال يحيى القطَّان: سمعت محمَّد بن عَجْلان يقول: كان سعيدٌ المَقْبُريُّ يُحدِّثُ عن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة، فاختلطَ عليَّ فجعلتها كلّها عن أبي هريرة.

قال ابنُ حِبَّانَ: وقد سمع سعيدٌ المَقْبُريُّ من أبي هريرة، وسمع عن أبيه عن أبي هريرة، فلمَّا اختلط على ابنِ عَجْلان صحيفته، ولم يُميِّز بينهما، اختلط فيها وجعلها كلَّها عن أبي هريرة، وليس هذا ممَّا يهي

---

(١) «قصيدته في المدلِّسين» (ص: ٧١).

(٢) «التأنيس بشرح منظومة الذَّهبيِّ في أهل التدليس» (ص: ٥٥).

(٣) «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ١٧).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٠٦).

الإنسان به؛ لأنَّ الصَّحيفةَ كلَّها في نفسها صحيحة، فما قال ابنُ عَجْلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة؛ فذاك ممَّا حُمِلَ عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة؛ فبعضها متَّصل صحيح، وبعضها منقطع لأنَّه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلَّا بما يروي الثِّقاتُ المتقنون عنه، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وإنَّما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكلِّ: سعيد عن أبي هريرة، فإنَّه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعضِ؛ لأنَّ الكلَّ لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه»[1]، ثمَّ علَّقَ الدكتور مِسْفر على كلامِ ابنِ حِبَّانَ هذا بقوله: «وإذن فهذا هو التَّدليسُ، فَحَذْفُه لسعيدٍ وأبيه من الإسناد، مع سماعه من أبي هريرة لأحاديث وروايته للجميع عنه هو تدليسُ الإسنادِ الَّذي لا اختلاف فيه، وإنْ عَذَرَهُ البعضُ في ذلك»!![2].

وقد كفانا مؤونة الردِّ عليه الأخ عوَّاد بن حسين الخلف؛ فقال: «وقد عجبتُ من فهم الدكتور مِسْفر الدَّميني لكلامِ ابنِ حِبَّانَ المتقدِّم، ...، إنَّ ابنَ عَجْلان لم يُسقط سعيداً وأباه، بل أسقط أبا سعيدٍ فقط كما نصَّ على ذلك ابنُ حِبَّانَ وغيرُه، ثمَّ أين سماع ابنِ عَجْلان من أبي هريرة؟ وهل هناك أحاديث على هذه الشَّاكلةِ ـ أعني روى فيها ابنُ عَجْلان عن أبي هريرة من غيرِ واسطةٍ ـ؟ وإنْ وُجِدَ؛ فهل هو من قبيل المُدلَّس؟!!»[3].

---

(١) «الثِّقات» (٧/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧).
(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٣٦).
(٣) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٣١٧ ـ ٣١٨).

٢٣٠ ـ (ق) محمَّد بن عمر بن واقد، الأسْلَميُّ مولاهم، الواقديُّ، أبو عبد اللَّه، المدنيُّ[ز][١].

● **نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ**

● **المرتبة : الخامسة**

❖ **أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ:**

أخرج الحافظُ البزَّارُ من طريقِ محمَّد بن عمر بن واقد قال: حدَّثنا إسحاق بن خازم، عن أبي الأسود، عن نافع بن جُبير بن مُطعم، عن أبيه؛ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ نهى أنْ تُقام الحدود في المساجدِ[٢].

قال الحافظُ الهيثميُّ: «رواه البزَّارُ، وفيه الواقديُّ، وهو ضعيفٌ لتدليسِهِ، وقد صرَّحَ بالسَّماعِ، وقد صرَّحَ بالتَّحديثِ»[٣].

قلت: لم أَرَ من سبق الهيثميَّ إلى وصفه بالتَّدليسِ، ولا أدري من أين استفاد ذلك؟.

❖ **ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.**

قال الخطيبُ البغداديُّ: «وروى عنه ـ أي إبراهيم بن أبي يحيى ـ محمَّد بن عمر الواقديُّ أحاديثَ كثيرة قال في بعضِها: حدَّثنا أبو إسحاق بن محمَّد، وقال في موضعِ آخر: حدَّثنا أبو إسحاق الأَسْلَميُّ، وفي موضعٍ آخر: أبو إسحاق بن أبيِ عبد اللَّه»[٤].

(١) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٨٠).**
(٢) «كشف الأستار» (٢/ ٢٢٢).
(٣) «مجمع الزَّوائد» (٦/ ٢٨٢).
(٤) «الكفاية» (ص: ٣٦٨)، وانظر أيضاً: «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٨، ٣٧٠).

وقال ابنُ الجوزيِّ في ترجمة إبراهيم بن محمَّد بن أبي يحيى: «وقد كانوا يُبهرجونه[١]؛ لأنَّه ليس بثقةٍ، فكان ابنُ جُريج يقول: حدَّثنا إبراهيم بن محمَّد بن أبي عطاء، ويقول تارةً: حدَّثنا أبو الذِّئب، وكان يحيى بن آدم يقول: إبراهيم بن أبي يحيى المدنيُّ، وكان الواقديُّ يقول: أبو إسحاق بن محمَّد، وربمَّا قاله[٢] إسحاق بن إدريس، وكان مروان بن معاوية يقول: عبد الوهَّاب المغربيُّ[٣]، إلى غير ذلك»[٤].

٢٣١ ـ محمَّد بن عِمْران بن موسى بن عُبيد، أبو عُبيد اللَّه، المَرْزُبانيُّ، البغداديُّ، الأخباريُّ، الكاتبُ[٥].

● نوع التدليس: الإسناد (الصِّيَغ)، الشُّيوخ

● المرتبة: الأولى

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ (الصِّيَغ)

قال الخطيبُ البغداديُّ: «وكان حسن التَّرتيبِ لِمَا يجمعه، غير أنَّ أكثر كتبه لم تكن سماعاً له، وكان يرويها إجازةً، ويقول في الإجازةِ: أخبرنا، ولا يُبيِّنها»[٦].

---

(١) جاء في «الموضوعات»: «وقد كانوا يُدلِّسونه؛ لأنَّه ليس بثقةٍ...»، وباقي الكلام نحوه.

(٢) جاء في الأصل: قال، والصَّواب ما أثبتناه كما في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٨).

(٣) جاء في الأصل: المقرىء، والصَّواب ما أثبتناه، وانظر لذلك ترجمة مروان بن معاوية.

(٤) «الضُّعفاء والمتروكين» له (١/ ٥١)، و«الموضوعات» (٣/ ٢١٧).

(٥) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٢٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٢٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٥٥).

(٦) «تاريخ بغداد» (٣/ ١٣٥).

وقال ـ أيضاً ـ: «ليس حال أبي عُبيد اللَّه عندنا الكذب، وأكثر ما عيب به المذهب، وروايته عن إجازات الشُّيوخ له من غير تبيين الإجازة»[(١)].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «وكان راويةً، جمَّاعةً، مُكثراً، صَنَّفَ أخبارَ الشُّعراءِ، لكن غالبُ رواياته إجازة، فيُطلق في ذلك (أخبرنا) كالمتأخِّرين من المغاربةِ»[(٢)].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «كان يُطلق التَّحديثَ والإخبارَ في الإجازةِ ولا يُبيِّن، ذكرَ ذلك الخطيبُ وغيرُه»[(٣)].

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ:

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ في مَعْرِضِ كلامِهِ عن تدليسِ الشُّيوخِ ـ: «وأبو عُبيد اللَّه المَرْزُبانيُّ كان يروي عن محمَّد بن يحيى الصُّوليِّ؛ فيقول: حدَّثنا أبو بكرٍ الجُرْجَانيُّ»[(٤)].

وذكرَ الخطيبُ ـ أيضاً ـ أنَّه روى عن عبد الباقي بن قانع القاضي فغيَّرَ اسمه، ونَسَبَهُ إلى جدِّه؛ فقال: حدَّثنا عبد اللَّه بن مرزوق؛ لأنَّه عبد الباقي بن قانع بن مرزوق[(٥)].

٢٣٢ ـ (د، س، ق) محمَّد بن عيسى بن القاسم بن سُمَيع، الأمويُّ مولاهم، أبو

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ١٣٦).
(٢) «السِّير» (١٦/ ٤٤٨).
(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٤).
(٤) «الكفاية» (ص: ٣٦٩).
(٥) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٨١).

سفيـان، الدِّمشقيُّ(١).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبــة : الرَّابعـة**

قال صالح بن محمَّد ـ جَزَرة ـ: «حدَّثنا هشام بن عمَّار، حدَّثنا محمَّد بن عيسى بن القاسم، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهريِّ؛ حديث مقتل عثمان، قال: فجهدت به كلَّ الجهدِ أنْ يقول: حدَّثنا ابنُ أبي ذئب؛ فأبى، قال صالح: قال لي محمود ابن بنت محمَّد بن عيسى: هو في كتابِ جدِّي عن إسماعيل بن يحيى بن عُبيد اللَّه عن ابن أبي ذئب، قال صالح: وإسماعيل بن يحيى هذا يضعُ الحديثَ، قال صالح(٢): فحدَّثت بهذه القصَّةِ محمَّد بن يحيى الذُّهْليَّ؛ فقال: اللَّهُ المستعانُ»(٣).

وقال البُخاريُّ: «يُقال: إنَّه لم يسمع من ابن أبي ذئب هذا الحديث»(٤).

وقال عَبْدَان: «سمعت ابنَ أبي سُمَيع يقول: لم يسمع أبي حديث مقتل عثمان من ابن أبي ذئب، إنَّما هو في كتابِ أبي عن قاصٍّ»(٥).

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم:٤٨)، و«التبيين» (رقم:٧٢)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٢٦)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٦)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٥٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١١٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٧٩).

(٢) جاء في «تهذيب التهذيب»: ابن صالح، والصَّواب ما أثبت كما في «الميزان».

(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٥٣ ـ ٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٧)، و«الميزان» (٣/ ٦٧٨).

(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٣).

(٥) «الكامل» (٦/ ٢٤٦).

وقال الآجريُّ عن أبي داود: «قال لي عيسى بن شاذان: قلت لهشام بن عمَّار: محمَّد بن عيسى قال لكم: حدَّثنا ابنُ أبي ذئب؟ قال: أيْش سؤالك عن هذا؟»[١].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «مستقيمُ الحديثِ إذا بيَّن السَّماعَ في خبرِهِ، فأمَّا خبره الَّذي روى عن ابن أبي ذئب عن الزُّهريِّ عن سعيد بن المسيَّب في مقتل عثمان لم يسمعه من ابن أبي ذئب؛ سمعه من إسماعيل بن يحيى بن عُبيد اللَّه التَّيْميِّ عن ابن أبي ذئب، فدلَّسه عنه، وإسماعيلُ واهٍ»[٢].

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ولابنِ سُمَيع أحاديثَ حسانٍ عن عُبيد اللَّه، وعن روح بن القاسم، وجماعة من الثِّقاتِ، وهو حسنُ الحديثِ، والَّذي أُنكر عليه حديث مَقْتلِ عثمانَ أنَّه لم يسمعه من ابن أبي ذئب»[٣].

وقال الحاكمُ: «مستقيمُ الحديثِ، إلَّا أنَّه روى عن ابنِ أبي ذئب حديثاً منكراً، وهو حديثُ مَقْتلِ عثمانَ، ويُقال: كان في كتابِهِ عن إسماعيل بن يحيى عن ابنِ أبي ذئب، فأسقطَه، وإسماعيلُ ذاهبُ الحديثِ»[٤].

وقال الذَّهبيُّ: «وقد أُنكِرَ عليه حديث مَقْتلِ عثمانَ، وهو في كتابه عن إسماعيل بن يحيى بن عُبيد اللَّه ـ أحد الضُّعفاء ـ عن ابنِ أبي ذئب، فرواهُ على سبيلِ التَّدليسِ عن ابن أبي ذئب، وأسقطَ إسماعيلَ»[٥].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٧).
(٢) «الثِّقات» (٩/ ٤٣).
(٣) «الكامل» (٦/ ٢٤٦).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٧).
(٥) «الميزان» (٣/ ٦٧٨).

أمَّا الحافظُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «وجزمَ ابنُ حِبَّانَ بأنَّه دلَّسَ حديثَ ابنِ أبي ذئب، وفيه نظرٌ، والظَّاهرُ أنَّه دُلِّسَ عليه تدليس التَّسويةِ، كما تقدَّم في خبرِ صالح جَزَرة»(١).

٢٣٣ ـ (خت، د، س، ق) محمَّد بن عيسى بن نَجيح، أبو جعفر بن الطَّبَّاع، البغداديُّ(٢).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثَّالثة**

قال الآجريُّ: سمعت أبا داود يقول: «كان محمَّد بن عيسى بن الطَّبَّاع يتفقَّه، وكان يحفظُ نحواً من أربعين ألف حديثٍ، وكان ربَّما دَلَّسَ»(٣).

ووصفه الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ(٤).

٢٣٤ ـ محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن بشَّار، أبو بكر بن الأنْبَاريِّ، المقرئُ، النَّحْويُّ(٥).

- **نوع التدليس: الشُّيوخ**

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ في مَعْرِضِ كلامه عن تدليسِ الشُّيوخِ ـ:

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٨).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ٤٩)، و«التبيين» (رقم: ٧٣)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٩٩)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٢)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٥٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١١٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٤٦).

(٣) «سؤالات الآجري» (نص: ١٧٣٧ ـ تحقيق البَسْتَوي)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٣٩٦).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٠٧).

(٥) «التدليس في الحديث» (رقم: ٥٦) وهو من زياداته.

«وأبو بكرٍ محمَّد بن القاسم الأنْبَاريُّ كان يروي عن محمَّد بن خلف بن المَرْزُبَان؛ فيقول: عبد اللَّه بن خلف»(١).

٢٣٥ ـ (د، ت، س) محمَّد بن كثير بن أبي عطاء، الثَّقفيُّ مولاهم، أبو يوسف، الصَّنْعانيُّ، ثمَّ المِصِّيصِيُّ(٢).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبـــة: الخامسة**

قال العُقَيْليُّ في ترجمةِ خالد بن عمرو الأمويِّ ـ أحد الضُّعفاء ـ: «ومن حديثه ما حدَّثنا به عليُّ بن عبد العزيز؛ قال: حدَّثنا أبو عُبيد القاسم بن سَلَّام؛ قال: حدَّثنا خالد بن عمرو القرشيُّ، عن سفيان، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ وعظَ رجلاً؛ فقال: «ازهد في الدُّنيا يحبُّك اللَّهُ، وازهد فيما في أيدي النَّاس يحبُّك النَّاسُ».

قال العُقَيليُّ: «وليس له من حديثِ الثَّوريِّ أصلٌ، وقد تابعه محمَّد بن كثير الصَّنْعانيُّ، ولعلَّه أخذ عنه ودلَّسه؛ لأنَّ المشهورَ به خالد هذا»(٣).

٢٣٦ ـ (د) محمَّد بن المتوكِّل بن عبد الرحمن، الهاشميُّ مولاهم، أبو عبد اللَّه، العَسْقلانيُّ، المعروف بابن أبي السَّريِّ [ز](٤).

- **نوع التدليس: الشُّيوخ**

روى محمَّد بن المتوكِّل عن وهب بن وهب أبي البَخْتَريِّ القاضي ـ

(١) «الكفاية» (ص: ٣٦٩).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٥٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٢٣)، والتدليس في الحديث» (رقم: ٢٢٣).

(٣) «الضُّعفاء» له (٢/ ١١).

(٤) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٥٥).**

أحد الضُّعفاء والمتروكين ـ فدلَّس اسمه؛ فقال: حدَّثنا وهب بن زمعة القرشيُّ، فقد أخرج الخطيبُ البغداديُّ في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٥١١)، وابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» (٢/ ١٥٥) من طريق عبد الغني بن سعيد الحافظ، حدَّثنا الحسن بن إسحاق بن الخضر، حدَّثنا عبد اللَّه بن وهب، حدَّثنا ابن أبي السَّريِّ، حدَّثنا وهب بن زمعة القرشيُّ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ قالت: قال لي رسولُ اللَّه ﷺ: «يا عائشة إذا رددت السَّائل فلم يذهب؛ فلا بأس أنْ تَزْبُرِيه».

قال عبد الغني الحافظ: «وهب بن زمعة هو: وهب بن وهب القاضي».

وقال ابنُ الجوزيِّ: «وقد ذكرنا فيما مضى من كتابنا أنَّه كان يضعُ الحديثَ، ومن المصائبِ العظيمةِ في الدِّينِ تدليس الكذَّابِ، فمن فعل هذا فقد خانَ اللَّهَ ورسولَهُ، وأتى ذنباً عظيماً».

٢٣٧ ـ محمَّد بن محمَّد بن سليمان بن الحارث، أبو بكرٍ، الأَزْديُّ، البَاغَنْدِيُّ، البغداديُّ(١).

● نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ

● المرتبة: الثَّالثة

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.

قال الدَّارقطنيُّ: «البَاغَنْدِيُّ مُدلِّسٌ مُخلِّطٌ، يسمعُ من بعضِ

(١) «التبيين» (رقم: ٧٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٠٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٢٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٤٧).

رِفاقه، ثمَّ يُسقطُ مَنْ بينَهُ وبين شيخه، وربَّما كانوا اثنين وثلاثة، وهو كثيرُ الخطإ»[1].

وقال أبو عبد الرحمن السُّلَميُّ: «وسألته ـ أي الدَّارقطنيّ ـ عن محمَّد بن محمَّد بن سليمان البَاغَنْدِيِّ؟ فقال: هو مُخلِّطٌ مُدلِّسٌ، يكتبُ عن بعضِ من حضره من أصحابِهِ، ثمَّ يُسقطُ بينَه وبين شيخِهِ ثلاثة، وهو كثيرُ[2] الخطإِ، حُدِّثنا عنه عند بعضهم: حدَّثنا فلانٌ، وعند آخر: ذكر فلانٌ، وعند آخر: بينه وبين شيخه رجلٌ»[3].

وقال البَرْقانيُّ: «سألتُ أبا بكرٍ الإسماعيليَّ عن ابنِ البَاغَنْدِيِّ أبي بكر محمَّد بن محمَّد؟ فقال: لا أتَّهمه في قصدِ الكذب، ولكنَّه خبيث التَّدليسِ، ومُصحِّفٌ أيضاً، كأنَّه تعلَّمَ من سُويدٍ التَّدليسَ»[4].

وقال حمزة بن يوسف السَّهْميُّ: «سألتُ أبا بكر بن عَبْدَان عن محمَّد بن محمَّد بن سليمان البَاغَنْدِيِّ هل يُدخلُ في الصَّحيحِ؟ فقال: لو خَرَّجْتُ الصَّحيحَ لم أدخله فيه، قيل له: لِمَ؟ قال: لأنَّه كان يُخلِّطُ ويُدلِّسُ، قال: وليس ممَّن كتبت عنه آثر عندي ولا أكثر حديثاً منه، إلَّا أنَّه شَرِهٌ، قال: والبَاغَنْدِيُّ أحفظُ من ابنِ أبي داود، قال حمزة: وسألتُ الدَّارقطنيَّ عن محمَّد بن محمَّد بن سليمان البَاغَنْدِيِّ؟ قال: كان كثيرَ التَّدليسِ، يُحدِّثُ بما لم يسمع، وربَّما سرقَ»[5].

---

(١) «السِّير» (١٤/ ٣٨٦)، و«الميزان» (٤/ ٢٧).

(٢) جاء في الأصل: كثير الخطإ.

(٣) «سؤالات أبي عبد الرحمن السُّلَميِّ للدَّارقطنيِّ» (نص: ٣٠٦).

(٤) «تاريخ بغداد» (٣/ ٢١٣)، و«السِّير» (١٤/ ٣٨٦)، و«الميزان» (٤/ ٢٦).

(٥) «سؤالات حمزة السَّهْميِّ للدَّارقطنيِّ وغيره من المشايخ» (ص:٩١)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ٢١٢)، و«السِّير» (١٤/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧).

وقال الحاكمُ أبو عبد اللَّه: «فحدَّثني أبو عليٍّ الحافظُ قال: كنت يوماً عند أبي بكر بن البَاغَنْدِيِّ وهو يُملي عليَّ فقال لي: أبو يزيد عمرو بن يزيد الجرميُّ، فأمسكت عن الكتابةِ، ثمَّ أعادَ ثانياً، ثمَّ قال: حديث سَرَّار بن مُجَشِّر، فقلت: قد أغناك اللَّه عنه يا أبا بكرٍ، فقد حدَّثناه أبو عبد الرحمن النَّسائيُّ؛ قال: حدَّثنا أبو يزيد.

قال الحاكمُ: فإنْ أخذَ أحدٌ من أهلِ بغدادَ التَّدليسَ فعنِ البَاغَنْدِيِّ وحده»(١).

وقال الحاكمُ ـ أيضاً ـ: «سألتُ السَّبِيعيَّ(٢) عن حديثِ إسماعيل بن رجاء؟ فقال: له قصَّةٌ، قرأ علينا ابنُ ناجيَةَ «مُسْنَدَ فاطمة بنت قيس»، فدخلتُ على البَاغَنْدِيِّ فأخبرته؛ فقال: أَقَرأَ عليكم حديث إسماعيل بن رجاء عن الشَّعْبيِّ؟ فنظرتُ في الجزءِ فلم أجده، فقال: اكتب، ذكر أبو بكر بن أبي شَيْبَة، فقلت: عمَّن؟ ـ ومنعته من التَّدليسِ ـ، فقال: حدَّثني محمَّد بن بِشْر العَبْديُّ، عن مالك بن مِغْولٍ، عن ابنِ رجاء، عن الشَّعْبيِّ، عن فاطمة قصَّة الطَّلاق والسُّكْنى، ... إلى آخر القصَّةِ»(٣).

وقال الخليليُّ: «سمعت الحاكمَ يقول: سألتُ أبا عليٍّ الحافظَ عن حديث أبي كامل الجُحدريِّ، عن غُنْدَر، عنِ ابنِ جُريجٍ، عن عطاء، عنِ ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «الأذنان من الرَّأسِ».

فقال: هذا حديثٌ حدَّثنا به ابنُ البَاغَنْدِيِّ، ونحن نتَّهِمُهُ به؛ فإنَّه لم

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٢).

(٢) هو: الحافظُ أبو محمَّد الحسن بن أحمد بن صالح، الهَمْدانيُّ، السَّبِيعيُّ، انظر ترجمته: «السِّير» (١٦/ ٢٩٦).

(٣) «السِّير» (١٦/ ٢٩٧).

يُحدِّث به في الإسلامِ أحدٌ غيره عن أبي كامل، عن غُنْدَر.

قال الحاكمُ: فذاكرني أبو الحسين بن المُظفَّر البغداديُّ؛ فقال لي: البَاغَنْدِيُّ ثقةٌ إمامٌ، لا يُنكر منه إلَّا التَّدليس، والأئمَّة قد دلَّسوا، فقلت: لا تقل بهذا، أَلَيس قد روى عن أبي كامل هذا، ولم يُتابع عليه؟! فقال: قد ذُكر لي عن عبد الخالق البزَّار[١]، عن أبي كامل، كما عند البَاغَنْدِيِّ»[٢].

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «كان البَاغَنْدِيُّ شيطانٌ في التَّدليسِ»[٣].

وقال ـ أيضاً ـ: «وللبَاغَنْدِيِّ أشياء أُنكرت عليه من الأحاديثِ، وكان مُدلِّساً يُدلِّسُ على ألوانٍ، وأرجو أنَّه لا يتعمَّدُ الكذبَ»[٤].

وقال أبو الفتح محمَّد بن أحمد بن أبي الفوارس: «كان محمَّد بن محمَّد البَاغَنْدِيُّ مُدلِّساً»[٥].

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «لم يثبت من أمرِ ابنِ البَاغَنْدِيِّ ما يُعابُ به سوى التَّدليس، ورأيتُ كافَّة شيوخنا يحتجُّون بحديثِهِ، ويُخرِّجونه في الصَّحيحِ»[٦].

وقال الذَّهبيُّ: «كان مُدلِّساً، وفيه شيءٌ»[٧].

---

(١) هذه المتابعة أخرجها الدَّارقطنيُّ في «سننه» (١/ ٩٩).
(٢) «الإرشاد» (٣/ ٨٤٤ ـ ٨٤٥).
(٣) «الكامل» (١/ ٣٥١) في ترجمة أيوب بن عتبة قاضي اليمامة.
(٤) «الكامل» (٦/ ٣٠٠).
(٥) «تاريخ بغداد» (٣/ ٢١١).
(٦) «تاريخ بغداد» (٣/ ٢١٣).
(٧) «الميزان» (٤/ ٢٦).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «مشهورٌ بالتَّدليسِ مع الصِّدقِ والأمانةِ»(١).

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره للحسن بن الفضل بن السَّمح البوصرائيِّ ـ: «وهو عبد اللَّه ابن الفضل الزَّعفرانيُّ الَّذي روى عنه محمَّد بن محمَّد البَاغَنْدِيُّ، غيَّرَ اسمه فسمَّاه عبد اللَّه، أخبرني الحسن بن عليٍّ الجوهريُّ، أخبرنا محمَّد بن المُظفَّر، أخبرنا محمَّد بن محمَّد بن سليمان البَاغَنْدِيُّ؛ قال: حدَّثني عبد اللَّه بن الفضل الزَّعفرانيُّ، حدَّثنا عبد اللَّه بن رجاء، حدَّثنا شُعبة، عن منصور والأعمش ومغيرة، عن إبراهيم، عن أبي عبد اللَّه الجَدَليِّ، عن خُزيمة بن ثابت رضي الله عنه قال: رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ توضَّأَ ومسحَ على خُفَّيْهِ»(٢).

٢٣٨ ـ محمَّد بن محمَّد بن مَحْمِش بن علي، أبو طاهر، الزِّياديُّ، الشَّافعيُّ، النَّيْسابوريُّ، الأديبُ [ز](٣).

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ مَاكُولا: «وأمَّا السِّنانيُّ ـ بكسر السِّين المهملة وبنونين ـ فهو: محمَّد بن يعقوب السِّنانيُّ(٤)، يروي عنه أبو طاهر محمَّد بن محمَّد

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٠٨).
(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٥٥٤).
(٣) انظر ترجمته: «السِّير» (١٧/ ٢٧٦).
(٤) هو: أبو العبَّاس محمَّد بن يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل بن سِنَان المَعْقِليُّ، يُنْسَبُ إلى جدِّه مَعْقِل، فنَسَبَهُ الزِّياديُّ إلى جدِّه سِنَان.

الزِّياديُّ، وهو الأصمُّ، كان يُدلِّسُهُ»[١].

٢٣٩ ـ (ع) محمَّد بن مسلم بن تَدْرُس، الأَسَديُّ مولاهم، أبو الزُّبير، المكِّيُّ[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّالثة**

قال الحاكمُ أبو عبد اللَّه: حدَّثنا أبو العبَّاس محمَّد بن يعقوب، حدَّثنا بحر بن نصر الخولانيُّ، حدَّثنا عبد اللَّه بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبدِ ربِّه بن سعيدٍ الأنصاريِّ، عن أبي الزُّبير، عن جابر بن عبد اللَّه، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ أنَّه قال: «لكلِّ داءٍ دواء، فإذا أصيب دواء الدَّاء برىء بإذنِ اللَّه ﷻ».

قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ رواته بَصْريون ثمَّ مدنيون ومكِّيُّون وليس من مذاهبهم التَّدليس»[٣].

قلت: تعقَّبه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «ووَهِمَ الحاكمُ في كتابِ «علومِ الحديثِ» فقال في سنده: وفيه رجالٌ غير معروفين بالتَّدليسِ»[٤].

قال أبو داود: «سمعت أحمد بن حنبل قال: قال ابنُ عُيينة: شهدت أبا الزُّبير يُقرأ عليه صحيفة، فقلت لأحمد: هي هذه الأحاديث ـ

---

(١) «الإكمال» (٤/ ٥٣٧).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ٥٠)، و«التبيين» (رقم: ٧٥)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٠١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٢)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٥٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٢٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٤٨).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٣٤).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٠٨).

يعني صحيفة سليمان وهو اليشكريُّ ـ الَّتي في أيدي النَّاس عنه؟ قال: نعم، قلت: أخذها أبو الزُّبير من الصَّحيفة؟ قال: كان أبو الزُّبير يحفظ ـ أشكُّ في يحفظ كيف قاله أحمد ـ قالوا: ربَّما شكَّ في الشيءِ فنظر فيه.

سمعت أحمد ـ قيل له ـ: شُعبة ترك أبا الزُّبير لهذا؟ قال: لا، كان معه قصَّة أخرى»(١).

وقال أبو حاتم: «جالسَ سليمان اليشكريُّ جابراً فسمع منه، وكتب عنه صحيفةً، فتوفِّي وبقيت الصَّحيفةُ عند امرأته، فروى أبو الزُّبير وأبو سفيان والشَّعْبيُّ عن جابر، وهم قد سمعوا من جابرٍ، وأكثره من الصَّحيفةِ، وكذلك قتادة»(٢).

وقال سعيد بن أبي مريم: حدَّثنا اللَّيث؛ قال: «قدمتُ مكَّةَ، فجئت أبا الزُّبير، فدفع إليَّ كتابين، وانقلبتُ بهما، ثمَّ قلتُ في نفسي: لو عاودته فسألته أَسَمِعَ هذا كلَّه من جابرٍ؟ فرجعتُ فسألته؛ فقال: منه ما سمعت منه، ومنه ما حُدِّثت عنه، فقلت له: أَعْلِمْ لي على ما سمعت، فأَعْلَمَ لي على هذا الَّذي عندي»(٣).

وقال ابنُ بكير: وأخبرني حبيش بن سعيد، عن اللَّيث بن سعد قال: «جئتُ أبا الزُّبير فأخرج إليَّ كتاباً؛ فقلت: سماعك من جابرٍ؟ قال: ومن غيره، قلت: سماعك من جابرٍ؟ فأخرج إليَّ هذه الصَّحيفة»(٤).

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (نص: ٢١٣).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦).

(٣) «الضُّعفاء» للعُقيليِّ (٤/ ١٣٣)، و«المُحلى» (٧/ ٣٩٦)، و«السِّير» (٥/ ٣٨٢)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٩٢).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٦٦) و(٢/ ١٤٢، ٤٤٣).

قلت: لذا؛ قال ابنُ حَزْم: «فما لم يكن من رواية اللَّيث عن أبي الزُّبير، ولا قال فيه أبو الزُّبير أنَّه أخبره به جابر فلم يسمعه من جابرٍ بإقراره، ولا ندري عمَّن أخذه، فلا يجوز الاحتجاج به»[١].

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ: «وأمَّا أبو محمَّد بن حَزْم فإنَّه يردُّ من حديثه ما يقول فيه: عن جابرٍ ونحوه؛ لأنَّه عندهم ممَّن يُدلِّسُ، فإذا قال: سمعت وأخبرنا؛ احتجَّ به، ويحتجُّ به ابنُ حَزْمٍ إذا قال: عن؛ ممَّا رواه عنه اللَّيث بن سعدٍ خاصَّةً؛ وذلك لأنَّ سعيد بن أبي مريم قال: حدَّثنا اللَّيث؛ قال: جئت أبا الزُّبير . . . إلى آخر القصَّة»[٢].

ومثله ما جاء عن أبي الحسن بن القطَّان حيث قال: «وقد تقدَّم الكلام في حديثِ أبي الزُّبيرِ عن جابر أنَّه لا يصحُّ من حديثِهِ إلَّا ما ذكر فيه السَّماعَ، أو كان من رواية اللَّيث عنه»[٣].

قلت: لكن جاء عنِ السَّاجيِّ أنَّه قال: «وبلغني عن يحيى بن معين أنَّه قال: استحلف شَيْبَة أبا الزُّبير بين الرُّكن والمقام أنَّك سمعت هذه الأحاديث من جابرٍ؛ فقال: اللَّه؛ إنِّي سمعتها من جابرٍ، يقولها ثلاثاً»[٤].

وهذا النقل عن يحيى بن معين لم أقف عليه من غير طريق

(١) «المُحلى» (٧/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧)، وانظر أيضاً: (٩/ ١١) و(١٠/ ٣٣).

(٢) «الميزان» (٤/ ٣٧).

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٢٩٤)، وانظر أيضاً: «٣/ ٤٥٦).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٩٢).

السَّاجيِّ، كما أنَّ الطريق منقطع إلى السَّاجيِّ، وقد حاول الدكتور مِسْفر التَّوفيق بين هذه الحكاية وحكاية اللَّيث بن سعد بقوله: «والتَّوفيق بين حَلِفه وبين ما رواه عنه اللَّيث، أنْ يكون شَيْبَة سأله عن أحاديث معيَّنة رواها عن جابرٍ فحلف أنَّه سمعها منه، ولم يحلف له أنَّ كلَّ ما يرويه عن جابرٍ ممَّا سمعه منه، لكنِّي لا أدري من شَيْبَة هذا الَّذي استحلفه، فلم يذكر المِزِّيُّ في الرُّواة عنه من اسمه شَيْبَة، إلَّا أنْ يكون الاسم قد تصحَّف، واللَّه أعلم»(١).

ملاحظة:

يقول الشَّيخُ الألبانيُّ ﵀: «وجملةُ القولِ **إنَّ كلَّ حديثٍ يرويه أبو الزُّبير عن جابرٍ وغيره بصيغة (عن) ونحوها، وليس من رواية اللَّيث بن سعد** عنه، فينبغي التَّوقف عن الاحتجاجِ به حتَّى يتبيَّن سماعه، أو نجد ما يشهد له ويعتضد به»(٢).

قلت: كلام الشَّيخ السَّابق هو ممَّا زلَّ به قلمه ﵀، يقول الأخ عوَّاد بن حسين الخلف: «ينبغي ملاحظة أنَّ استثناء الأئمَّة لِمَا رواه اللَّيث عن أبي الزُّبير هو في حديث جابرٍ خاصَّة كما تقدَّم بيانه ونصّهم عليه، ولأنَّ اللَّيث إنَّما طلب منه أنْ يُعلم له على ما سمعه من جابرٍ، أمَّا من أراد أنْ يجعل ما رواه اللَّيث عن أبي الزُّبير عن غير جابر بمنزلة المصرَّح فيه ـ وإنْ عنعن أبو الزُّبير ـ فهو بحاجةٍ إلى نصٍّ صريحٍ في ذلك كالَّذي تقدَّم في روايةِ اللَّيث عن أبي الزُّبير عن جابر، أو حتَّى نصٍّ صريح من

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٤١).
(٢) «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة» (١/ ٩٣).

بعض أئمَّة هذا الشأن ينصُّ فيه على احتمال ما رواه اللَّيث عن أبي الزُّبير مطلقاً، وأنَّى له ذلك!!»(١).

قال النَّسائيُّ: «فإذا قال: سمعت جابراً؛ فهو صحيحُ الإسنادِ، وكان يُدلِّسُ، وهو أحبُّ إلينا في جابرٍ من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه: طلحة بن نافع»(٢).

وقال أبو الحسن بن القطَّان: «وابنُ عُيينة وابنُ جُريجٍ وأبو الزُّبير كلُّهم مُدلِّسٌ»(٣).

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «وقد عيب أبو الزُّبير بأمورٍ لا توجب ضعفه المطلق؛ منها التَّدليس»(٤).

● مثالٌ على تدليسِهِ عن جابر بن عبد اللَّه ﵁:

أخرجَ أحمدُ في «مسنده» (٣/ ٣٤٠) ـ واللَّفظ له ـ، والتِّرمذيُّ في «سننه» (رقم: ٢٨٩٢)، والبُخاريُّ في «الأدب المفرد» (ص: ١٧٧)، والدَّارميُّ في «سننه» (رقم: ٣٤٠٦)، والنَّسائيُّ في «عمل اليوم واللَّيلة» (رقم: ٧٠٧ و ٧٠٨) من طريق ليث بن أبي سليم، عن أبي الزُّبير، عن جابر قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ لا ينام حتَّى يقرأ الـم تنزيل السَّجدة، وتبارك الَّذي بيده الملك.

وليث بن أبي سليم ضعيف، إلَّا أنَّه قد توبع عليه، تابعه مغيرة بن

---

(١) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٣٢٥).
(٢) «السُّنن الكبرى» (١/ ٦٤٠)، وانظر أيضاً: «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).
(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٠٥).
(٤) «السِّير» (٥/ ٣٨١).

مسلم الخُراسانيُّ وهو لا بأس به كما قال الدَّارقطنيُّ؛ أخرجه البُخاريُّ في «الأدب المفرد» (ص: ١٧٧)، والنَّسائيُّ في «عمل اليوم واللَّيلة» (رقم:٧٠٧) من طريقه، عن أبي الزُّبير، عن جابر؛ نحوه.

قلت: هذا الحديثُ ممَّا دلَّس فيه أبو الزُّبير، فقد قال النَّسائيُّ في «عمل اليوم واللَّيلة» (رقم:٧٠٩): أخبرنا أبو داود؛ قال: حدَّثنا الحسن؛ قال: حدَّثنا زهير؛ قال: سألتُ أبا الزُّبير: أسمعت جابراً يذكر أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان لا ينام حتَّى يقرأ: الـم تنزيل، وتبارك؟ قال: ليس جابرٌ حدَّثنيه، ولكن حدَّثني صفوان أو أبو صفوان.

قال التِّرمذيُّ: «وكأنَّ زهيراً أنكر أنْ يكون هذا الحديثُ عن أبي الزُّبير عن جابرٍ»[١].

وقال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عيَّاش، عن ليث، عن أبي الزُّبير، عن جابر؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان لا ينام حتَّى يقرأ: تنزيل السَّجدة، وتبارك الملك؟ قال أبي: رواه زهير[٢]؛ قال: قلت لأبي الزُّبير: أَحدَّثك جابرٌ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه كان لا ينام حتَّى يقرأ؟ فقال: لا؛ لم يحدِّثني جابرٌ، حدَّثني صفوان أو ابن صفوان»[٣].

- **أحاديثُ أبي الزُّبير الَّتي في «الصَّحيحينِ»:**

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ: «وقال غيرُ واحدٍ: هو مُدلِّسٌ، فإذا صرَّح بالسَّماعِ فهو حُجَّةٌ، وأخرج له البُخاريُّ مقروناً بآخر»[٤].

---

(١) «سنن التِّرمذي» (٥/ ١٦٥).

(٢) تحرَّف في الأصل إلى: وهيب.

(٣) «العلل» (٢/ ٦١).

(٤) «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ١٢٧).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «أحدُ التَّابعين، مشهورٌ، وثَّقه الجمهور، وضعَّفه بعضهم لكثرةِ التَّدليسِ وغيرِهِ، ولم يروِ له البُخاريُّ سوى حديثٍ واحدٍ في البيوعِ قرنه بعطاء عن جابرٍ، وعلَّق له عدَّة أحاديث، واحتجَّ به مُسلمٌ والباقون»[١].

وقال الذَّهبيُّ: «وفي صحيحِ مُسلمٍ عدَّة أحاديث ممَّا لم يوضِّح فيه أبو الزُّبير السَّماع عن جابرٍ، وهي من غير طريق اللَّيث عنه، ففي القلبِ منها شيء؛ من ذلك:

حديثُ: «لا يحلُّ لأحدٍ حمل السِّلاحِ في مكَّة».

وحديثُ: رأى عليه الصَّلاة والسَّلام امرأةً فأعجبته، فأتى أهله زينب.

وحديثُ: النَّهي عن تجْصِيصِ القبور.

وغير ذلك»[٢].

قلت: قد أجابَ الأخ عوَّاد بن حسين الخلف عن هذه الأحاديثِ وعن غيرِها ممَّا في «صحيح مُسلم»، وبيَّن اتِّصالها في كتابه القيِّم: «رواياتِ المدلِّسين في صحيحِ مُسلمٍ» (ص: ٣٤٠ ـ ٣٦٣)، فانظرها.

تنبيهٌ:

نازعَ بعضُ المعاصرين[٣] في تدليسِ أبي الزُّبير بحُجَّةِ أنَّها دعوى

(١) «هدي السَّاري» (ص: ٤٤٢).

(٢) «الميزان» (٤/ ٣٩).

(٣) قال الدكتور علي نايف بقاعي في كتابه «الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي» (ص:٢٨٧): «إنَّ اتِّهام أبي الزُّبير المكِّيِّ بالتَّدليسِ دعوى تحتاج إلى بيِّنةٍ، وقد ردَّها شيخنا نور الدِّين عتر ـ حفظه اللَّه ورعاه ـ في تعليقه على «المغني في الضُّعفاء» للذَّهبيِّ (٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)».

تحتاج إلى بيِّنةٍ، وقد ذكرنا فيما مضى ما يدلُّ على تدليسِهِ، فينبغي قطع النزاعِ في ذلك.

٢٤٠ ـ (ع) محمَّد بن مسلم بن عُبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن شهاب، القرشيُّ، الزُّهريُّ، أبو بكرٍ، الفقيهُ، الحافظُ، المدنيُّ(١).

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة : الثَّانية

قال أبو بكر ابن السُّنِّيِّ: «الزُّهريُّ سمع من ابنِ عمرَ حديثين، ولم يسمع هذا منه ـ أي حديث صلاة الخوف ـ»(٢).

قلت: مقتضى ذلك أنَّه دلَّس هذا الحديث، ولكن في سماعِ الزُّهريِّ من ابنِ عمرَ خلاف، فقد ذهب الإمامُ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إلى أنَّه لم يسمع من ابنِ عمر شيئاً، وقال أبو حاتم: «لم يصح سماعه من ابن عمر، رآه ولم يسمع منه»، أمَّا عليُّ بنُ المدينيِّ فذهب إلى أنَّه سمع من ابن عمر حديثين.

قال أبو عليٍّ صالح بن محمَّد الأَسَديُّ: «حديثُ شُعيب بن أبي حمزة، عن الزُّهريِّ؛ قال: كان محمَّد بن جُبير بن مُطْعِم يُحدِّثُ عن معاوية، عن النَّبيِّ ﷺ في الأمراء، والزُّهريُّ إذا قال: كان فلانٌ يُحدِّث، فليس هو سماعٌ»(٣).

(١) «جامع التحصيل» (رقم:٤٤)، و«التبيين» (رقم:٦٧)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٠٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٢)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٤٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٢٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٤٩).

(٢) «سنن النَّسائي» (٣/ ١٧٣).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١٢)، و«السِّير» (١٠/ ٦٠٤ ـ ٦٠٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤١١) في ترجمة نُعيم بن حمَّاد.

قلت: هذا الحديثُ أخرجه البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ٧١٣٩ ـ فتح)، وقد ذكر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الفتح» كلام صالح جَزَرة السَّابق، ولكن في أوَّلِهِ زيادة؛ فقال: «قال صالح جَزَرة الحافظ: لم يقل أحدٌ في روايته عن الزُّهريِّ عن محمَّد بن جُبير، إلَّا ما وقع في رواية نُعيم ابن حمَّاد عن عبد اللَّه بن المبارك ـ يعني الَّتي ذكرها البُخاريُّ عقب هذا ـ، قال صالح: ولا أصل له من حديثِ ابنِ المبارك، وكانت عادة الزُّهريِّ إذا لم يسمع الحديث يقول: كان فلانٌ يُحدِّث»(١).

وقد قام الحافظُ ابنُ حَجَرٍ بالردِّ عليه بقوله: «وتعقَّبه البيهقيُّ بما أخرجه من طريق يعقوب بن سفيان، عن حجَّاج بن أبي منيع الرُّصافيِّ، عن جدِّه، عن الزُّهريِّ، عن محمَّد بن جُبير بن مُطْعِم، وأخرجه الحسن بن رشيق في «فوائده» من طريق عبد اللَّه بن وهب، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن الزُّهريِّ، عن محمَّد بن جُبير»(٢).

وقال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه النُّعمان بن راشد، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة؛ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ لم يضرب امرأةً قطُّ، ولا خادماً إلَّا أنْ يُجاهد في سبيل اللَّه؟ قال أبي: والصَّحيحُ ما رواه عقيل، عن الزُّهريِّ، عن عليِّ بن الحسين؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ، مرسل. قال أبي: وقد رواه الثَّوريُّ وعمرو بن أبي قيس، عن منصور، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة، عن النَّبيِّ ﷺ، قال أبي: حدَّثَ الزُّهريُّ بهذا الحديثِ أنَّ هشام بن عروة روى عن أبيه عن عائشة، فقال: الزُّهريُّ لم يسمع من عروة هذا الحديث، فلعلَّه دلَّسه»(٣).

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ١١٤).
(٢) المرجع السَّابق.
(٣) «العلل» (١/ ٣٢٤).

ووصفه الشَّافعيُّ والدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ[١].

تنبيـهٌ:

جعل الحافظُ ابنُ حَجَرٍ الإمامَ الزُّهريَّ في المرتبةِ الثَّالثةِ؛ وهم: من أكثر من التَّدليسِ فلم يحتجَّ الأئمَّة من أحاديثهم إلَّا بما صرَّحوا فيه بالسَّماعِ، لكنَّ الحافظَ العلائيَّ ذكره في المرتبةِ الثَّانيـةِ وقال: «وقد قَبِلَ الأئمةُ قوله: عن»[٢]، وأرى أنَّ ما ذهب إليه الحافظُ العلائيُّ هو الأولى بالصَّوابِ؛ لأنَّ الزُّهريَّ قليل الحديث، فقد قال الإمام الذَّهبيُّ عنه: «كان يُدلِّسُ في النَّادرِ»[٣]، وممَّا يدلُّ على قلَّةِ تدليسه ما أخرجه البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ٥٩٩٥ ـ فتح) من طريق شُعيب، عن الزُّهريِّ؛ قال: حدَّثني عبد اللَّه بن أبي بكر، أنَّ عروة بن الزُّبير أخبره، أنَّ عائشة زوج النَّبيِّ ﷺ حدَّثته قالت: جاءتني امرأةٌ معها ابنتان تسألني، فلم تجد عندي غير تمرةٍ واحدةٍ، فَقَسَمَتْها بين ابنتيها، ... الحديث.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وإدخال الزُّهريِّ بينه وبين عروة رجلاً ممَّا يؤذن بأنَّه قليلُ التَّدليسِ»[٤].

وكذلك ما أخرجه البُخاريُّ أيضاً في «صحيحه» (رقم: ٢٨٢١ ـ فتح) من طريق شُعيب، عن الزُّهريِّ؛ قال: أخبرني عمر بن محمَّد بن جُبير بن مُطْعِم، أنَّ محمَّد بن جُبير قال: أخبرني جُبير بن مُطْعِم أنَّه بينما يسيرُ مع رسول اللَّه ﷺ ومعه النَّاس مَقْفَلَهُ من حُنينٍ، ... الحديث.

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٠٩).
(٢) «جامع التحصيل» (ص: ١٠٩).
(٣) «الميزان» (٤/ ٤٠).
(٤) «فتح الباري» (١٠/ ٤٢٧).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقد سمع الزُّهريُّ من محمَّد بن جُبير أحاديث، وكأنَّه لم يسمع هذا منه، فحمله عن ولده، واللَّه أعلم»[(١)].

قلت: فلو كان الزُّهريُّ كثير التَّدليسِ لأسقط من السَّندِ عمر بن محمَّد بن جُبير ورواه مباشرةً عن أبيه محمَّد بن جُبير ـ وقد سمع منه ـ بالعنعنةِ، لذا جعلناه في المرتبةِ الثَّانيةِ تبعاً للحافظِ العلائيِّ.

٢٤١ ـ (د، س، ق) محمَّد بن مُصَفَّى بن بُهْلول، القرشيُّ، أبو عبد اللَّه، الحِمْصيُّ[(٢)].

- **نوع التدليس: التَّسوية**
- **المرتبة: الثَّالثة**

قال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديثِ الثِّقاتِ الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «الجنسُ السَّادسُ: أقوامٌ من المتأخِّرين قد ظهروا يُسوُّون الأخبارَ، فإذا كان بين الثِّقتين ضعيفٌ واحتمل أنْ يكون الثِّقتان رأى أحدهما الآخر أسقطوا الضَّعيفَ من بينهما حتَّى يتَّصل الخبر، فإذا سمع المُستمع خبراً سام رواته ثقات، اعتمد عليه، وتوهَّم أنَّه صحيح، كبقيَّة بن الوليد قد رأى عُبيد اللَّه بن عمر، ومالك بن أنس، وشُعبة بن الحجَّاج، وسمع منهم، ثمَّ سمع عن أقوامٍ ضعفاء عنهم، فيروي الرُّواة عنه أخباره ويُسقطون الضُّعفاء من بينهم حتَّى يتَّصل الخبر، في جماعةٍ مثل هؤلاء يكثر عددهم.

---

(١) «فتح الباري» (٦/ ٣٥).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٠٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٢٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٥٠).

سمعت ابنَ جَوْصا يقول: سمعت أبا زُرعة الدِّمشقيَّ يقول: كان صفوان بن صالح، ومحمَّد بن المُصَفَّى يُسوِّيان الحديث»(١).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «يعني يُدلِّسان تدليسَ التَّسويةِ»(٢).

٢٤٢ ـ محمَّد بن المُظَفَّر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين، البزَّاز، البغداديُّ(٣).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الخطيبُ البغداديُّ: «ومحمَّد بن المُظفَّر الحافظ كان يروي عن أبي الحسين عمر بن الحسن الأُشنانيِّ؛ فيقول: حدَّثنا عبد اللَّه بن الحسن الأُشنانيُّ، وعن عبد الباقي بن قانع القاضي؛ فيقول: عبد اللَّه بن مرزوق»(٤).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «عبد اللَّه بن مرزوق، روى عنه أبو الحسين بن المُظفَّر، قال الخطيبُ: هو عبد الباقي بن قانع، دلَّسه ابنُ المُظفَّر فسمَّاه عبد اللَّه، ونسبه إلى أحد أجداده»(٥).

[ومن الأخطاء] ـ محمَّد بن مَهْدي، أبو عبد اللَّه، الأيليُّ(٦).

قال ابنُ أبي عاصمٍ: حدَّثنا محمَّد بن مَهْدي الأيليُّ أبو عبد اللَّه ـ ثقةٌ صدوقٌ ـ، حدَّثنا أبو داود، حدَّثنا مبارك بن فضالة، عن عُبيد اللَّه بن

(١) «المجروحين» (١/ ٩٤).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٥) و(٩/ ٤٠٧).

(٣) «التدليس في الحديث» (رقم:٥٧) وهو من زياداته، وانظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٦٢) و«تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ٩٨٠).

(٤) «الكفاية» (ص: ٣٦٩).

(٥) «لسان الميزان» (٤/ ١٥٥).

(٦) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم:١٨) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٥٨).

أبي بكر بن أنس، عن أنس بن مالكٍ؛ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «يقول اللَّه تبارك وتعالى: أخرجوا من النَّارِ من ذكرني يوماً أو خافني في مقامٍ»(١).

يقول الشَّيخُ الألبانيُّ ﵀: «ومحمَّد بن مَهْدي الأيليُّ قد وثَّقه المُصنِّفُ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ كما ترى، وهذه فائدةٌ عزيزةٌ خلت منها كتب التَّراجمِ، فقد أورده ابنُ أبي حاتم (٨/ ١٠٦) ولم يزد في ترجمته على قوله: (روى عنه أبو زُرعة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ)، قلت: وهذا معناه أنَّه ثقة عند أبي زُرعة أيضاً لِمَا ذكروا عنه أنَّه لا يروي إلَّا عن ثقةٍ، ثمَّ إنَّني أظنُّ أنَّه محمَّد بن مَهْدي بن يزيد الأخميميُّ المترجم في «اللِّسان»، فقد جاء فيه أنَّه روى عن يزيد بن يونس بن يزيد الأيليِّ، وذَكَرَ عنِ ابنِ عَدِيٍّ أنَّه قال: (ويزيد هذا حدَّثَ عنه ابنُ وهبٍ، ويُقال: إنَّ محمَّد بن مَهْدي لم يره ولم يلْحَقْهُ)، قلت: هذا معناه أنَّه مُدلِّسٌ، ولكنَّ ابنَ عَدِيٍّ ذكر ذلك بصيغة التَّمريض (يُقال)، فلا يصحُّ اتِّهامه بذلك لا سِيَّما بعد توثيق المُصنِّفِ وأبي زُرعة له، واللَّه أعلم»(٢).

قلت: وقد تعقَّب الدكتور مِسْفر الشَّيخَ الألبانيَّ؛ فقال: «في كلامِ الشَّيخِ أمور:

أوَّلها: أنَّ من ترجم لمحمَّد بن مَهْديٍّ الأيليِّ كابنِ أبي حاتم وابنِ حِبَّانَ لم يذكرا أنَّه الأخميميُّ، فهذا غير ذاك، كما أنَّهم لم يترجموا للأخميميِّ، وفرقٌ بين أيلة وأخميم، فإحداها في شمال الجزيرة والأخرى في مِصْر.

(١) «كتاب السُّنَّة» (رقم: ٨٣٣).

(٢) «ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة» (ص: ٣٨٦ ـ ٣٨٧).

الأمرُ الثَّاني: إنَّ قول ابنِ عَدِيٍّ الممرض لا يقتضي وصفه بالتَّدليسِ؛ لأنَّه قال: لم يرَهُ ولم يلْحَقْهُ، وأكثر العلماء يخصُّون التَّدليسَ برواية الرَّاوي عمَّن سمع منه أو رآه، أمَّا من لم يدركه فهي إرسال، وإنْ عاصره فإرسال خفيٌّ، وما دام لم يَرَهُ ولم يلْحَقْهُ فروايته عنه منقطعة مرسلة لا مُدلَّسة، وعلى فرض ذلك فهو ثقةٌ، ولم يثبت عليه التَّدليس، وإذن فهو في المرتبة الأولى من مراتب المدلِّسين، واللَّه أعلم»[١].

[ومن الأخطاء] ـ محمَّد بن يحيى بن محمَّد بن مَوَاهب بن إسرائيل، أبو الفتح، البَرَدَانيُّ[٢].

قال ابنُ الدُّبَيْثيِّ: «وبعض المحدِّثين يتَّهمونه بالتَّحديثِ بما لم يسمعه، ولم أقف له على ما ينافي الصِّحَّة»[٣].

وقال ابنُ النَّجَّارِ: «روى لنا عنه أبو الفتوح بن المِصْريِّ، وسألته عنه فقال: كان صالحاً، إلَّا أنَّه لعب به الصِّبيان؛ وقالوا له: لو ادَّعيت سماع المقامات فكان يحصل لك بروايتها شيءٌ كثيرٌ من المحتشمين، وحسَّنوا له ذلك، فادَّعى سماعها، فنهيته عن ذلك، فصار يدعو عليَّ، وما أدري حدَّثَ بها أم لا»[٤].

قلت: يُستفاد من كلامِ الأئمَّةِ السَّابق أنَّه اتُّهِم بالكذبِ لتحديثه بما لم يسمع، ولا يُفهم من كلامهم أنَّه كان يُدلِّسُ، لذا لخَّصَ الإمامُ الذَّهبيُّ

---

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٢٨).
(٢) «التدليس في الحديث» (رقم: ٢٢٤) وهو من زياداته.
(٣) «المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ أبي عبد اللَّه الدُّبيثيِّ» للذَّهبيِّ (ص: ٩٢).
(٤) «لسان الميزان» (٥/ ٤٢١).

العبارة فيه فقال: «اتُّهِمَ»[١]، والعجب من الدكتور مِسْفر حيث نقل الأقوال السَّابقة فيه ثمَّ قال: «تحديثه بما لم يسمعه تدليسٌ، وادِّعاؤه سماعَ المقاماتِ يُؤكِّدُ ذلك، ومن ادَّعى سماع ما لم يسمع سَهُلَ عليه التَّحديث به؛ لأنَّه من مسموعاته في دعواه، وأحسبه من أهل المرتبةِ الخامسةِ، واللَّه أعلم»[٢]!!.

٢٤٣ ـ (ت، ق) محمَّد بن يزيد بن خُنَيْس، المخزوميُّ مولاهم، أبو عبد اللَّه، المكِّيُّ[٣].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّالثة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «وكان من خيارِ النَّاسِ، ربَّما أخطأ، يجبُ أنْ يُعتبر حديثه إذا بيَّن السَّماعَ في خبرِهِ ولم يروِ عنه إلَّا ثقة»[٤].

يقول الدكتور مِسْفر: «من عادة الحافظِ أنْ يجعل من يصفه ابنُ حِبَّانَ ـ وحده ـ بالتَّدليسِ في المرتبةِ الثَّالثةِ إذا لم يكن ضعيفاً، وهذا ذكره في الأُولى، والأَوْلى أنْ يُنقل إلى المرتبةِ الثَّالثةِ مع عبد اللَّه ابن مروان أبي شيخ الحَرَّانيِّ، وعبيدة بن الأسود الهمدانيِّ، وعبد الجليل بن عطيَّة القيسيِّ، وعبد العزيز ابن عبد اللَّه القرشيِّ، وعثمان بن عمران الحنفيِّ، ومحمَّد بن الحسين البُخاريِّ، ومحمَّد بن صدقة الفَدَكيِّ، ومحمَّد بن

(١) «الميزان» (٤/ ٦٦).

(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٤٤١).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٢٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ " (رقم: ١٢١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٥١).

(٤) «الثِّقات» (٩/ ٦١).

عبد الملك الواسطيِّ، فهؤلاء قال فيهم ابنُ حِبَّانَ وحده: يُعتبر حديثه إذا بيَّن السَّماعَ في خبره، ولم يصفهم بالتَّدليسِ غيره من المتقدِّمين، وبعضهم أعلى رتبة منه، وهم جميعاً من أهلِ المرتبةِ الثَّالثةِ، ولذا نقلته إلى الثَّالثةِ معهم، واللَّه أعلم»[١].

٢٤٤ ـ محمَّد بن يزيد، أبو عبد اللَّه، ابن مَاجَه، القَزْوِينيُّ، مُصنِّفُ «السُّننِ» [ز][٢].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ مَاجَه: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَة، حدَّثنا شيخٌ لنا، عن عبد الحميد بن جعفر، عن محمَّد بن يحيى بن حبَّان، عن يوسف بن عبد اللَّه بن سَلَام، عن أبيه؛ قال: خطبنا النَّبيُّ ﷺ فقال: «ما على أحدكم لوِ اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوب مهنته»[٣].

قال الحافظُ المِزِّيُّ: «رواه عَبْدُ بنُ حُميد، عن أبي بكر بن أبي شَيْبَة، عن محمَّد بن عمر الواقديِّ، عن عبد الحميد بن جعفر»[٤].

وقال الذَّهبيُّ في ترجمة الواقديِّ ـ بعد ذكره لهذا الحديثِ ـ: «وحسبك أنَّ ابنَ مَاجَه لا يجسر أنْ يُسمِّيه، وهو الواقديُّ قاضي بغداد»[٥].

---

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٤٦).
(٢) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٠).**
(٣) «سنن ابن ماجه» (رقم: ١٠٩٥).
(٤) «تحفة الأشراف» (٤/ ٣٥٥).
(٥) «الميزان» (٣/ ٦٦٣).

وقال ـ أيضاً ـ: «وكذا خرَّج ابنُ مَاجَه للواقديِّ حديثاً واحداً فدلَّسَ اسمه وأبهمه»[(١)].

قلت: وقد تعقَّبه سِبْطُ ابنِ العجميِّ؛ فقال: «الَّذي يظهر لي من هذا الكلامِ أنَّ الإبهامَ إنَّما وقع منِ ابنِ أبي شَيْبَة، واللَّه أعلم»[(٢)].

٢٤٥ ـ محمَّد بن يوسف بن موسى بن مَسْدِي، أبو بكرٍ، المُهَلَّبيُّ، الغَرْنَاطيُّ، الأندلسيُّ، نزيلُ مكَّة[(٣)].

- **نوع التدليس: الصِّيـغ**
- **المـرتبــة : الأولـى**

قـال الـحـافـظُ ابـنُ حَـجَـرٍ: «كـان يُـدلِّـسُ الإجـازة، ولـه مـعـجـمٌ مشهورٌ»[(٤)].

٢٤٦ ـ (م، د، س) مَخْرَمة بن بُكير بن عبد اللَّه بن الأشجِّ، القرشيُّ، أبو المسور، المدنيُّ[(٥)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبــة: الأولـى**

اختُلِفَ في سماعه من أبيه على أقـوالٍ:

(١) «السِّير» (١٢/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧).

(٢) حاشيته على نسخة «ميزان الاعتدال» الَّتي بخطِّه (٣/ ٦٦٣).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٢٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٢٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٥٩).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٥).

(٥) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٢٧)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٣٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٦١).

❖ **الأوَّل: أنَّه لم يسمع من أبيه شيئاً إنَّما هو كتابٌ.**

قال أبو طالبٍ: «سألتُ أحمد بن حنبل عن مَخْرَمة بن بُكير؟ فقال: هو ثقةٌ، لم يسمع من أبيه شيئاً، إنَّما يروي من كتابِ أبيه»(١).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: حدَّثنا أبي، حدَّثنا حمَّاد بن خالد، عن مَخْرَمة بن بُكير؛ قال: «لم أسمع من أبي شيئاً»(٢).

وقال أبو داود: سمعت أحمد بن محمَّد بن حنبل يقول: قال حمَّاد بن خالد: «أخرج إليَّ مَخْرَمة كتب أبيه فقال: هذه كتب أبي، ولم أسمع منه شيئاً»(٣).

وقال يحيى بن معين: «مَخْرَمة بن بُكير ضعيفٌ، وحديثه عن أبيه كتابٌ، ولم يسمعه من أبيه»(٤).

وقال أيضاً: «مَخْرَمة بن بُكير يقولون: إنَّ حديثه عن أبيه كتاب، ولم يسمع من أبيه»(٥).

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: قال عبد الرحمن بن مَهْديٍّ: «كان عند مَخْرَمة كتبٌ لأبيه لم يسمعها منه»(٦).

---

(١) «بحر الدَّم» (نص: ٩٦٨)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦٣)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٢٢٠).

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٢٢٠).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» (ص: ٣٢٤)، و«الثِّقات» (٧/ ٥١٠)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٨٣).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦٤).

(٥) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ١١٩٢)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦٣).

(٦) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٠).

وقال موسى بن سلمة: «أتيت مَخْرَمَةَ بن بُكير فقلت له: حدَّثك أبوك؟ قال: لم أدرك أبي؛ ولكن هذه كتبه»[(١)].

وقال النَّسائيُّ: «مَخْرَمة لم يسمع من أبيه شيئاً»[(٢)].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «يُحتجُّ بروايته من غير روايته عن أبيه؛ لأنَّه لم يسمع من أبيه ما يروي عنه»[(٣)].

يقول الأخ عوَّاد بن حسين الخلف: «إنَّ روايته عن أبيه وِجادة، وهي طريقٌ معمولٌ بها عند المحقِّقين من أهلِ الحديثِ إذا توافرت شروطه، خلافاً لكثيرٍ من المحدِّثين، وشرطُ التَّحملِ بالوِجادةِ أنْ يثقَ بأنَّ الأحاديثَ المكتوبة بخطِّ الشَّيخِ الَّذي يعرفه، أو أنْ يثقَ بأنَّ الكتابَ الَّذي ينقل منه ثابتُ النِّسبةِ إلى مؤلِّفه.

ورجَّحَ إمامُ الحرمين الجوينيُّ[(٤)] وجوب العمل بالوِجادةِ عند حصول الثِّقة به ـ أي الكتاب ـ.

وقال ابنُ الصَّلاحِ ـ مُعلِّقاً على رأي الجوينيِّ ـ: «وما قطع به هو الَّذي لا يتَّجه غيره في الأعصار المتأخِّرة، فإنَّه لو توقَّف العمل فيها على الرِّواية لانسدَّ باب العمل بالمنقول لتعذُّرِ شرط الرِّوايةِ فيها».

ورجَّحه ـ أيضاً ـ الإمامُ المنصور باللَّه فيما نقله عنه ابنُ الوزيرِ في «العواصم والقواصم».

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦٤)، و«المراسيل» (ص: ٢٢٠)، و«الكامل» (٦/ ٢٤٢١).
(٢) «سنن النَّسائي» (١/ ٢١٤).
(٣) «الثِّقات» (٧/ ٥١٠).
(٤) «البرهان في أصول الفقه» (١/ ٦٤٨).

وأيَّده مع ذكر أدلَّةٍ على ذلك العلَّامة أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فليراجع، وعلى كلِّ حالٍ فجَعْلُ الأئمَّة مَخْرَمة في المرتبة الأولى يعني قبول عنعنته دونما خلاف، واللَّه أعلم»[١].

❖ الثَّاني: أنَّه سمع من أبيه مطلقاً.

قال يعقوب بن سفيان: حدَّثني إبراهيم بن المنذر، حدَّثني ابنُ أبي أويس؛ قال: «قرأتُ في كتابِ مالكِ بنِ أنسٍ ـ بخطِّ مالكٍ ـ قال: وصلت الصُّفوف حتَّى قمت إلى جنب مَخْرَمة بن بُكير في الرَّوضة؛ فقلت له: إنَّ الناسَ يقولون: إنَّك لم تسمع هذه الأحاديث الَّتي تروي عن أبيك من أبيك، فقال: وربُّ هذا المنبر والقبر لقد سمعتها من أبي، وربُّ هذا المنبر والقبر لقد سمعتها من أبي ـ ثلاثاً ـ»[٢].

وقال ابنُ حِبَّانَ: حدَّثنا محمَّد بن المنذر؛ قال: حدَّثنا أبو زُرعة الدِّمشقيُّ؛ قال: حدَّثنا أحمد بن صالح؛ قال: حدَّثني ابنُ أبي أويس؛ قال: «رأيتُ في كتابِ مالكٍ ـ بخطِّه ـ: قلت لمَخْرَمة بن بُكير: ما حدَّثتني سمعته من أبيك؟ فحلف لسمعه من أبيه»[٣].

قال أبو داود: «قلت لأحمد ـ أي ابن حنبل ـ: فقول ابنِ أبي أويس؟ قال: ليس ذاك بشيءٍ ـ يعني ما حدَّثنا أحمد بن صالح ـ، حدَّثنا أحمد بن صالح، عنِ ابنِ أبي أويس أنَّه قرأ في كتابِ مالكٍ: قلت لِمَخْرَمة: إنَّ النَّاسَ يزعمون أنَّك لم تسمع من أبيك؟[٤]، فقال: وربُّ

---

(١) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٨٢).
(٢) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٦٣).
(٣) «الثِّقات» (٧/ ٥١٠).
(٤) جاء في الأصل: أنَّا لم نسمع من أبيك؟ وهو خطأ، والصَّواب ما أثبت.

هذه البنية لقد سمعتها من أبي»[١].

ويقول أبو حاتم الرَّازيُّ ـ مُعقِّباً على هذه الحكاية ـ: «إنْ كان سمعها من أبيه فكلّ حديثه عن أبيه إلَّا حديثاً يُحدِّث به عن عامر بن عبد اللَّه بن الزُّبير»[٢].

وذكر العلَّامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّميُّ اليمانيُّ أنَّ هذه الحكاية وِجَادة، فإنْ احتيج إليها لم تغن، وإنْ أغنت لم يحتج إليها[٣].

❖ **الثَّالثُ: أنَّه سمع من أبيه الشيءَ اليسير.**

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «سمعت معن بن عيسى يقول: مَخْرَمة سمع من أبيه، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأي سليمان بن يسار. قال عليٌّ: ولا أظنُّ مَخْرَمة سمع من أبيه كتاب سليمان، لعلَّه سمع الشيءَ اليسير، ولم أجد بالمدينة من يخبرني عن مَخْرَمة بن بُكير أنَّه كان يقول في شيءٍ من حديثه: سمعت أبي»[٤].

❖ **الرَّابعُ: أنَّه لم يسمع من أبيه إلَّا حديثاً واحداً.**

قال أبو داود: «لم يسمع مَخْرَمة من أبيه إلَّا حديثاً واحداً ـ وهو حديث الوتر ـ»[٥].

قلت: فمقتضى هذين القولين الأخيرين أنَّه يُدلِّس عن أبيه، وقد

(١) «مسائل الإمام أحمد» (ص: ٣٢٤).
(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦٤).
(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦٤ ـ الحاشية).
(٤) «الكامل» (٦/ ٢٤٢١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٦٤).
(٥) «سنن أبي داود» (رقم: ٩١٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٦٣).

وصفه بالتَّدليسِ زكريا السَّاجيُّ(١)، وذكره الحاكمُ في الجنسِ السَّادسِ من التَّدليس؛ وهم: قومٌ رووا عن شيوخ لم يروهم قطُّ، ولم يسمعوا منهم، إنَّما قالوا: قال فلانٌ، فحُمِلَ ذلك عنهم على السَّماعِ، وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازلٍ(٢).

٢٤٧ ـ (ع) مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء، الفَزَاريُّ، أبو عبد اللَّه، الكوفيُّ، نزيلُ مكَّة، ثمَّ دمشق(٣).

- **نوع التدليس: الإسناد (التَّسوية)، الشُّيوخ**
- **المرتبة: الثَّالثة**

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ (التَّسوية)

قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: سمعت يحيى يقول: «كان مروان بن معاوية يُحدِّث عن أبي بكر بن عيَّاش ولا يُسمِّيه؛ يقول: حدَّثَ أبو بكرٍ عن صالح، ويدعُ الكَلْبيَّ، يوهمهم أنَّه أبو بكرٍ آخر»(٤).

وقال الآجريُّ: سمعت أبا داود يقول: «مروان بن معاوية يقلب الأسماء؛ يقول: حدَّثني إبراهيم بن أبي حصن ـ يعني أبا إسحاق الفَزَاريَّ ـ، وحدَّثني أبو بكر بن فلان، عن أبي صالح ـ يعني أبا بكر بن عيَّاش ـ، يعني يُسقط من بينهما»(٥).

(١) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٦٤)، و«طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٥).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٠).
(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٥١)، و«التبيين» (رقم: ٧٦)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٠٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٣)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٥٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٣١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٥٤).
(٤) «تاريخ ابن معين» (نص: ٢٢٤١).
(٥) «سؤالات الآجري» (نص: ٢٠٤).

قلت: مروان بن معاوية في هذا المثالِ جمع بين تدليسين، تدليس الشُّيوخِ وتدليس التَّسْويةِ، واستخدم تدليسَ الشُّيوخِ لإخفاءِ تدليس التَّسْويةِ، حيث لم يُسمِّ أبا بكر بن عيَّاش، وأسقط محمَّد بن السَّائب الكَلْبيَّ بين أبي بكرٍ وأبي صالحٍ، وهو بذلك شابه فعل بقيَّة بن الوليد، فقد جاء عنه أنَّه قال: حدَّثني أبو وهبٍ الأَسَديُّ؛ قال: حدَّثنا نافع، عنِ ابنِ عمرَ؛ قال: «لا تحمدوا إسلام امرئٍ حتَّى تعرفوا عقدة رأيه».

قال أبو حاتم: «هذا الحديثُ له علَّة قلَّ من يفهمها، روى هذا الحديث عُبيد اللَّه بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابنِ عمرَ، عن النَّبيِّ ﷺ، وعُبيد اللَّه بن عمرٍو هذا كنيته: أبو وهبٍ، وهو أَسَديٌّ، وكان بقيَّة بن الوليد كنَّى عُبيد اللَّه، ونسبه إلى بني أَسَد؛ لكيلَا يُفطن له، حتَّى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يُهتدى إليه، وكان بقيَّة من أفعل النَّاسِ لهذا»(١).

وقال أبو الحسن عليُّ بن عمر الدَّارقطنيُّ: «قال لي أبو طالب أحمد بن نصر بن طالب الحافظ: معاوية بن أبي العبَّاس هو عندي معاوية بن هشام، دلَّسه مروان الفَزَاريُّ، وأسقط الثَّوريَّ في أحاديثه كلِّها فذكر من بعد الثَّوريّ؛ منها: حديث علي بن ربيعة حديث أسماء بن الحكم(٢)، ومنها: حديث أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس في العُرنيين، ومنها: حديث ابن عقيل، عن جابر: يطلعُ عليكم رجلٌ من أهلِ الجنَّةِ، ومنها: حديث زياد بن إسماعيل، عن محمَّد بن عبَّاد بن جعفر، وغير

(١) انظر: «الكفاية» (ص: ٣٦٤ ـ ٣٦٥)، و«العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

(٢) يقصد حديث مروان الفَزَاريِّ، عن معاوية بن أبي العبَّاس، عن عليِّ بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم الفَزَاريِّ؛ قال: قال عليُّ بن أبي طالب ﷺ: كان الرَّجلُ إذا حدَّثني عن رسول اللَّه ﷺ بحديثٍ استحلفته، فإنْ حلف لي صدَّقته، فحدَّثني أبو بكر ـ وصدق أبو بكر ـ: أنَّه ما من عبدٍ يُذنب ذنباً... الحديث.

ذلك تفاسير ومقاطيع عن منصور، عن مجاهد، وعن سالم الأفطس، وعن إسماعيل بن أبي خالد، وهذه الأحاديث عن معاوية بن هشام، عن الثَّوريِّ، قال أبو الحسن عليُّ بن عمر: وقول أبي طالب عندي أولى وأليق بمروان بن معاوية الفَزَاريِّ؛ لأنَّه[1] يروي أحاديث عن عليِّ بن غراب فيقول: حدَّثني عليُّ بن أبي الوليد، ويروي عن الحكم بن ظهير فيقول: حدَّثني الحكم بن أبي خالد، ويروي عن نظرائه[2] في السِّنِّ ومن دون سنِّه فيذكرهم بكنى آبائهم»[3].

قلت: وقولُ أبي طالبٍ هذا متوافقٌ مع قول يحيى بن معين وأبي داود السَّابق، فمروان هنا جمع بين تدليس الشُّيوخ وتدليس التَّسْوية أيضاً.

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال محمَّد بن عثمان بن أبي شَيْبَة: «وسألت عليّاً ـ يعني ابنَ المدينيِّ ـ عن مروان بن معاوية؟ فقال: كان يُوثق، وكان يروي عن قومٍ ليسوا ثقاتٍ، ويَكْني عن أسمائهم»[4].

وقال أحمد بن زهير، عن يحيى بن معين قال: «كان مروان بن معاوية يُغيِّر الأسماء ـ يُعمِّي على النَّاسِ ـ، كان يُحدِّثنا عن الحكم بن أبي خالد؛ وهو: الحكم بن ظهير، ويروي عن عليِّ بن أبي الوليد؛ وهو: عليُّ بن غُراب»[5].

---

(١) جاء في الأصل: أنَّه، فقمت بزيادة اللام، وهي زيادة يقتضيها السِّياق.
(٢) جاء في الأصل: نظر أنه، والصَّواب ما أُثبت.
(٣) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٩١ ـ ٤٩٢).
(٤) «سؤالات ابن أبي شَيْبَة لابن المدينيِّ» (نص: ١٤٤)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ١٥١).
(٥) «الكفاية» (ص: ٣٦٦)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٠)، و«المجروحين» (١/ ٩١).

وقال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: قال يحيى بن معين: «وكان مروان يروي عن الحكم بن ظهير يقول: الحكم بن أبي ليلى»(١).

وقال عبَّاسٌ ـ أيضاً ـ: «سألتُ يحيى بن معين عن حديث مروان بن معاوية، عن عليٍّ بن أبي الوليد؟ فقال: هذا هو عليُّ بن غُراب، واللَّه ما رأيت أحيلَ للتدليس منه»(٢).

وقال ابنُ أبي حاتم ـ في ترجمة عليٍّ بن غُراب ـ: «وكان مروان بن معاوية قلب اسمه فقال: عليُّ بن عبد العزيز»(٣).

وقال محمَّد بن عثمان بن أبي شَيْبَة: «رأيت أبا حذيفة عبد اللَّه بن مروان بن معاوية قد جاء إلى يحيى بن معين فسلَّم عليه، فلمَّا قام قال له أبو شَيْبَة ـ ابن عمِّي ـ: يا أبا زكريا، كيف كان مروان في الحديث؟ فقال: كان ثقةً فيما روى عمَّن يُعرف، وقال: إنَّه كان يروي عن أقوامٍ لا يروي عنهم ويُغيِّر أسماءهم، وكان يُحدِّث عن محمَّد بن سعيد الَّذي كان صُلب وهو يكني اسمه، فكان يقول: حدَّثنا محمَّد بن أبي قيس؛ لكيلا يُعرف»(٤).

قلت: ما نقله محمَّد بن عثمان بن أبي شَيْبَة عن يحيى بن معين يتعارض مع ما نقله عنه عبَّاسٌ الدُّوريُّ؛ حيث قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «قد حدَّث مروان عن محمَّد بن أبي قيس، قلت ليحيى: محمَّد بن أبي قيس هذا هو محمَّد بن سعيد؟ فقال: لا، أخبرني رجلٌ من

---

(١) «تاريخ ابن معين» (نص: ٢٦١٢)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣١).

(٢) «تاريخ ابن معين» (نص: ٢٨٤٣)، و«الموضِّح» (٢/ ٣٠)، وانظر: «الكفاية» (ص: ٣٦٩)، و«السِّير» (٩/ ٥٣).

(٣) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠٠).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٥٠ ـ ١٥١).

أهلِ الشَّامِ أنَّ محمَّد ابن أبي قيس ليس هو محمَّد بن سعيد، هو رجلٌ آخر»(١).

أقول: لكن ما نقله ابنُ أبي شَيْبَة عن يحيى بن معين يتوافق مع ما نُقل عن غيره من الأئمَّة، وإليك سياق أقوالهم:

أ ـ قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «محمَّد بن أبي قيس هو محمَّد بن سعيد، قُتِلَ في الزَّندقةِ وصُلِبَ، وكان مروان بن معاوية يُدلِّسه؛ فيقول: محمَّد بن أبي قيس، حتَّى نهيته عنه»(٢).

ب ـ وقال محمَّد بن عمرو العُقَيْليُّ: «محمَّد بن سعيد المصلوب يُغيِّرون اسمه إذا حدَّثوا عنه، فمروان الفَزَاريُّ يقول: محمَّد بن حسَّان، ويقول ـ أيضاً ـ: محمَّد بن أبي قيس(٣)، ويقول: محمَّد ابن أبي زينب، ويقول: محمَّد بن أبي زكريا، ويقول: محمَّد بن أبي الحسن»(٤).

جـ ـ وقال أبو بكر عمرو بن أبي عاصم: حدَّثنا أيوب بن محمَّد الوزَّان، حدَّثنا مروان بن معاوية(٥)، حدَّثنا محمَّد بن أبي قيس، عن سليمان بن حبيب ـ قاضي عمر بن عبد العزيز ـ، عن عامر بن لدين، عن أبي ليلى الأشعريِّ ـ صاحب رسولِ اللَّه ﷺ ـ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ قال: «تمسَّكوا بطاعة أئمَّتكم لا تخالفوهم، فإنَّ طاعتهم طاعة اللَّه، وإنَّ معصيتهم معصية اللَّه».

(١) «تاريخ ابن معين» (نص: ٥١١١).
(٢) «الكامل» (٦/ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٣) جاء في «الكفاية»: محمَّد بن محمَّد بن أبي قيس، والمُثبت من «الضُّعفاء».
(٤) «الضُّعفاء» له (٤/ ٧٢)، و«الكفاية» (ص: ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، و«الموضوعات» لابن الجوزيِّ (١/ ٢٨٠).
(٥) قُلِبَ اسمه في الأصل إلى: معاوية بن مروان.

قال أبو بكرٍ: «أحسبه محمَّد بن سعيد الأزدي»(١).

د ـ وقال ابنُ أبي حاتم ـ في ترجمة الحارث بن الحارث الأزديِّ ـ: «روى مروان الفَزَاريُّ عن محمَّد بن أبي قيس السُّلميِّ، عن عبد الأعلى بن هلال، عنه، وأحسب أنَّ محمَّد بن أبي قيس هو محمَّد ابن سعيد الَّذي صُلب في الزَّندقةِ»(٢).

هـ ـ وقال البَرْذَعيُّ: «وقال لي أبو حاتم: إنَّ محمَّداً هذا صُلِبَ في الزَّندقةِ، والنَّاس يُموِّهون في الرِّواية عنه، فيقلبون اسمه حتَّى لا يُفطن له، مروان بن محمَّد يُسمِّيه محمَّد بن أبي قيس، وعبد السَّلام بن حرب يقول: محمَّد بن حسَّان، ومنهم من يقول: أبو عبد اللَّه الشَّاميُّ، ومنهم من يقول: أبو عبد الرحمن الأُرْدنِّيُّ»(٣).

و ـ وذكر الخطيبُ البغداديُّ أنَّ مروان بن معاوية كان يروي عن محمَّد بن سعيد المصلوب فيقول: محمَّد بن حسَّان، وتارةً يقول: محمَّد بن أبي قيس، وتارةً: محمَّد بن أبي زكريا(٤).

قلت: فكلُّ هذه الأقوال تؤيِّد ما ذهب إليه يحيى بن معين فيما نقله عنه محمَّد بن عثمان بن أبي شَيْبَة.

قال البُخاريُّ: «إبراهيم بن هراسة الكوفيُّ تركوه، تكلَّم فيه أبو

(١) «كتاب السُّنَّة» (ص: ٤٩٩ ـ رقم: ١٠٨٠).
(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٢).
(٣) «أبو زُرعة الرَّازي وجهوده في السُّنَّة النَّبوية» (٢/ ٧٢٥ ـ ٧٢٧).
(٤) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

عُبيد وغيره، وكان مروان الفَزَاريُّ يقول: حدَّثنا أبو إسحاق الشَّيْبانيُّ، يُكنِّيه لكي لا يُعرف»(١).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ في ترجمة أبي إسحاق الشَّيْبانيِّ ـ: «هو إبراهيم بن هراسة، كان مروان بن معاوية يُدلِّسُه لضعفِهِ، يُوهِمُ أنَّه الشَّيْبانيُّ الصَّدوق»(٢).

وقال أبو عُبيد الآجريُّ: سمعت أبا داود يقول: «مروان بن معاوية يقلب الأسماء؛ يقول: حدَّثني إبراهيم بن أبي حصن ـ يعني أبا إسحاق الفَزَاريَّ ـ»(٣).

وقال ابنُ أبي حاتمٍ ـ في ترجمة إبراهيم بن محمَّد أبي إسحاق الفَزَاريِّ ـ: «روى عنه مروان بن معاوية ونسبه إلى جدِّه؛ فقال: حدَّثنا إبراهيم بن أبي حصن»(٤).

وقال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لإبراهيم بن أبي يحيى ـ: «وهو عبد الوهَّاب المغربيُّ الَّذي يروي عنه مروان بن معاوية الفَزَاريُّ، حدَّثني الصُّوريُّ، سمعت عبد الغني بن سعيد يقول: إبراهيم بن محمَّد بن أبي يحيى الأسلميُّ هو عبد الوهَّاب المغربيُّ الَّذي روى عنه مروان بن معاوية، وهو الَّذي يقول الشَّافعيُّ في كثيرٍ من أحاديثه عنه: أخبرنا من لا أتَّهم»(٥).

---

(١) «الضُّعفاء الصَّغير» (رقم: ١١)، و«الكامل» (١/ ٢٤٤).

(٢) «لسان الميزان» (٧/ ٥٧٠).

(٣) «سؤالات الآجري» (نص: ٢٠٤)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٩٢).

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٢٨).

(٥) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٧١).

وقال الخطيبُ البغداديُّ ـ أيضاً ـ: «وقلَّ من يروي عن شيخٍ فلا يُسمِّيه بل يكني عنه إلَّا لضعفه وسوء حاله»، ثمَّ روى بإسناده عن سُريج بن يونس قال: حدَّثنا مروان بن معاوية؛ قال: أخبرني شيخٌ، عن حُميد بن هلال العَدَويِّ، عن عبد اللَّه بن مُطرِّف قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ من أقلِّ النَّاس غفلةً . . .، الحديث.

قال سُريج: قيل لمروان: سَمِّ الشَّيخ، قال: أخذنا حاجتنا منه ونغطِّيه بهواه[1].

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديث الثِّقات الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «والجنسُ الثَّاني: قومٌ ثقاتٌ كانوا يروون عن أقوامٍ ضعفاء كذَّابين ويُكنُّونهم حتَّى لا يُعرفوا، فربَّما أشبه كنية كذَّابٍ كنية ثقةٍ، فيتوهَّم المُتوهِّم أنَّ راوي هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، . . .، فلا يجوز الاحتجاج بخبرٍ في روايته كنية إنسانٍ لا يُدرى من هو، وإنْ كان دونه ثقة؛ لأنَّه يحتمل أنْ يكون كذَّاباً كَنَى عن ذكره»، ثمَّ ذكر منهم مروان بن معاوية[2].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وهو معروفٌ بتدليسِ الشُّيوخِ»[3].

---

(١) «الكفاية» (ص: ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٢) «المجروحين» (١/ ٩١ ـ ٩٢).

(٣) «تعجيل المنفعة» (ص: ٥٠٠) وتحرَّف فيه: (ابن معاوية) إلى: (ابن معرفة)، و«الإيثار بمعرفة رواة الآثار» (ص: ١٥٧).

٢٤٨ـ (ت) مُسلم بن الحجَّاج بن مُسلم، القُشَيريُّ، أبو الحسين، النَّيْسابوريُّ[١].

● نوع التدليس: الإسناد ـ ولا يثبت عليه ـ

● المرتبــة : الأولى

قال برهانُ الدِّينِ الحَلَبيُّ: «ذكر ابنُ مَنْدَه أبو عبد اللَّه في جزءٍ له في شروط الأئمَّةِ في القراءةِ والسَّماعِ والمُناولةِ والإجازةِ: أخرجَ البُخاريُّ في كتبه الصَّحيحة وغيرها: (قال لنا فلانٌ) وهي إجازةٌ، و (قال فلانٌ) وهو تدليسٌ، قال: وكذلك مُسلمٌ أخرجه على هذا. انتهى كلامه.

قال شيخنا ـ يعني العراقيَّ ـ في «شرح الألفية»: ولم يُوافق عليه، وقال في «النُّكت له على ابن الصَّلاح»: وهو مردودٌ عليه، ولم يُوافقه عليه أحدٌ فيما علمته، والدَّليلُ على بطلانِ كلامه أنَّه ضمَّ مع البُخاريِّ مُسلماً في ذلك، ولم يقلْ مُسلمٌ في «صحيحه» بعد المقدِّمة عن أحدٍ من شيوخه: قال فلانٌ، وإنَّما روى عنهم بالتَّصريحِ، فذلك يدلُّك على توهين كلام ابنِ مَنْدَه»[٢].

٢٤٩ـ مصعب بن سعيد، أبو خيثمة، المِصِّيصيُّ، الضَّريرُ، أصله من خُراسان[٣].

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبــة: الثَّالثـة

قال ابنُ حِبَّانَ: «ربَّما أخطأ، يُعتبر حديثه إذا روى عن الثِّقاتِ وبيَّن السَّماعَ في خبرِهِ؛ لأنَّه كان مُدلِّساً»[٤].

---

(١) «التبيين» (رقم:٧٧)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:٢٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٣٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٦٢).

(٢) «التبيين» (ص: ١٧٤).

(٣) «التبيين» (رقم:٧٨)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:١٠٦)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٣٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٢٢٧).

(٤) «الثِّقات» (٩/ ١٧٥).

٢٥٠ ـ مُطَرِّف بن مازن، الكنانيُّ مولاهم، أبو أيوب، الصَّنعانيُّ، قاضي اليمن [ز][(١)].

● **نوع التدليس: الإسناد ـ إنْ ثبت عليه ـ**

● **المـرتبـة: الخامسة**

قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: قال يحيى بن معين: «قال لي هشام بن يوسف، جاءني مُطَرِّف بن مازن؛ فقال: أعطني حديث ابنِ جُريجٍ ومَعْمَر حتَّى أسمعه منك، فأعطيته، فكتبها، ثمَّ جعل يُحدِّث بها عن مَعْمَرٍ نفسِهِ، وعن ابنِ جُريجٍ، فقال لي هشام: انظر في حديثه، فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلاً فجاءني بأحاديثِ مُطَرِّف بن مازن، فعارضت بها، فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنَّه كذَّاب»[(٢)].

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ مُعقِّباً على ذلك ـ: «وهذا لا يفيد إلَّا الظَّنَّ، والظَّنُّ قد يُخطىء لاحتمال أنْ يكون سمع ولم يكتب، أو لم يسمع لكن دلَّس أو أرسل الإرسال الخفيَّ، فَيُنظر في روايته، فإنْ كان عبَّر بلفظ (عن) فهو تدليسٌ، فلا يستلزم إطلاق الكذب عليه، وإنْ كان صرَّح بالإخبارِ احتمل ـ أيضاً ـ أنْ يكون حدَّثَ بالإجازةِ، على بعد هذا الاحتمال، ويُؤيِّد ذلك أنَّ ابنَ عَدِيٍّ قال: لم أَرَ له حديثاً منكراً، ولم يورد العُقَيْليُّ ما يُنكر إلَّا ما أخرجه من رواية إسماعيل الرَّقيِّ عنه، عن ابنِ جُريجٍ، عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه عن جدِّه؛ رفعه: «قضى باليمينِ مع الشَّاهدِ»، وتعقَّبه العُقَيْليُّ بأنَّه خطأٌ في السَّندِ، والمحفوظ ما رواه حجَّاج بن محمَّد، عن ابنِ جُريجٍ، عن جعفر بن محمَّد بن علي،

(١) **انظر ترجمته: «تعجيل المنفعة» (ص: ٤٠٤).**

(٢) «تاريخ ابن معين» (نص: ٧٨٧).

عن أبيه، منقطع»[١].

٢٥١ ـ (٤) المُطَّلب بن عبد اللَّه بن المُطَّلب بن حَنْطَب بن الحارث، المخزوميُّ، المدنيُّ[٢].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبــة : الثَّالثة**

قال الهيثميُّ: «ثقةٌ ولكنَّه يُدلِّسُ»[٣]، وقال مرَّةً: «مُدلِّسٌ»[٤].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ، كثيرُ التَّدليسِ والإرسالِ»[٥].

٢٥٢ ـ مُعلَّل بن نُفَيْل بن علي بن نُفَيْل، الحرَّانيُّ، أبو أحمد، النَّهْديُّ [ز][٦].

● **نوع التدليس: الشُّيوخ**

قال الذَّهبيُّ في ترجمة محمَّد بن عكاشة ـ وهو محمَّد بن إسحاق العكاشيُّ ـ: «وهو محمَّد بن مِحْصَن، دلَّسوه ونسبوه إلى جدِّه البعيد»[٧].

وقال الخطيبُ البغداديُّ عند ذكره لمحمَّد بن إسحاق العكاشيِّ: «وهو محمَّد بن مِحْصَن، نُسِبَ إلى جدِّه الأكبر لأنَّه من ولد عكاشة بن

---

(١) «تعجيل المنفعة» (ص: ٤٠٥).

(٢) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم:١٩) وهو من زياداته، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٥٥).

(٣) «مجمع الزَّوائد» (١/ ٨٦).

(٤) «مجمع الزَّوائد» (٣/ ١٠٠).

(٥) «التقريب» (رقم: ٦٧١٠).

(٦) **ذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقات» (٩/ ٢٠١)، وقال الطَّبرانيُّ في «المعجم الصَّغير» (رقم: ٢٩٢ ـ الرَّوض الدَّاني): «وهو ثقةٌ».**

(٧) «الميزان» (٣/ ٦٥٠).

مِحْصَن»، ثمَّ ساق بإسناده من طريق مُعلِّل بن نُفَيْل قال: حدَّثنا ابنُ مِحْصَن، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد اللَّه؛ قال: نهى رسولُ اللَّهِ ﷺ أنْ يُسمَّى الرَّجل حَرْباً أو مُرَّة أو وليداً. . .، الحديث[1].

وذكر الذَّهبيُّ من طريق مُعلِّل بن نُفَيْل قال: حدَّثنا محمَّد بن مِحْصَن، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن سالم، عن أبيه، عن جدِّه، قال رسول اللَّه ﷺ: «يا عُمَرُ، إذا رأيت أُوَيْساً القَرَنيَّ فقل له فَلْيَسْتَغْفِرْ لك، فإنَّه يُشفَّع يوم القيامة في مثلِ ربيعة ومُضر، . . . الحديث[2].

قلت: فَعُلِمَ من جملةِ هذه النُّصوصِ أنَّ مُعلِّل بن نُفَيْل ممَّن يُدلِّسُ اسم محمَّد بن إسحاق العكاشيِّ.

٢٥٣ ـ (ع) مَعْمَر بن راشد، الأَزْديُّ مولاهم، أبو عروة، البَصْريُّ، نزيل اليمن[3].

- **نوع التدليس: الإسناد (العطف)، الشُّيوخ**
- **المـرتبــة : الأولــى**

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ (العطف).

قال ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ: «وقد كان بعضُ المُدلِّسينَ يسمعُ الحديث من ضعيفٍ فيرويه عنه، ويدلِّسه معه عن ثقةٍ لم يسمعه منه، فيظن أنَّه سمعه منهما، كما روى معمر عن ثابت وأَبَان وغير واحدٍ، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه نهى عن الشِّغَارِ.

قال أحمد: هذا عمل أَبَان ـ يعني أنَّه حديثُ أَبَان ـ، وإنَّما مَعْمَر ـ

---

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤١٣).
(٢) «السِّير» (٤/ ٢٦).
(٣) «أسماء المدلِّسين» (رقم: ٥٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٦٣).

يعني لعلَّه دلَّسه ـ. ذكره الخلَّال عن هلال بن العلاء الرَّقيِّ، عن أحمد»[١].

قال السُّيوطيُّ: «قال ابنُ العطَّارِ: إنَّه يُدلِّسُ»[٢].

❖ **ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.**

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في ترجمة عمرو بن عبد اللَّه بن الأسوار اليمانيِّ ـ أحد الضُّعفاء ـ: «قال ابنُ الأعرابيِّ عن أبي داود: كان مَعْمَر إذا حدَّثَ أهل البَصْرةِ قال لهم: عمرو بن عبد اللَّه، وإذا حدَّثَ أهل اليمنِ لا يُسمِّيه»[٣].

وقال المرُّوذيُّ: «سألتُ أبا عبد اللَّه عن عمرو بن عبد اللَّه الَّذي روى عن عكرمة؟ فقال: هذا يُقال له: عمرو بَرق، كان عكرمة نزل على أبيه، وكان سمع منه كتاباً، وكان أهلُ اليمنِ لا يرضونه، وأشار أبو عبد اللَّه بيده ـ أي كان يشرب ـ وتبسَّم، وكان مَعْمَر يُحدِّثُ عنه يقول: عن رجلٍ، لا يُسمِّيه، إلَّا ابن المبارك فإنَّه سمَّاه؛ قال: برق»[٤].

أخرج الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٤٨ ـ ٤٩، زوائده)، وابنُ الأعرابيِّ في «معجمه» (١٤٧)، وابنُ بشران في «الأمالي» (٢٤/ ٢٩٠) ـ كما في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٣١٠ ـ رقم: ٢٩٧) ـ، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٣/ ١٨٥) من طريق المُفَضَّل بن فَضَالة، عن أبي عروة البَصْريِّ، عن زياد أبي عمَّار ـ وقال ابنُ الأعرابيِّ: زياد بن ميمون ـ،

(١) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٨٦٥).
(٢) «أسماء المدلِّسين» (ص: ١٠٤).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٥٥).
(٤) «العلل» (نص: ١٢٣)، و«بحر الدَّم» (نص: ٧٦٣).

عن أنس بن مالك؛ مرفوعاً: «إنَّ اللَّه ليس بتاركٍ أحداً يوم الجمعة من المسلمين إلَّا غفر له».

وأخرجَ ابنُ السُّنِّيِّ في «عمل اليوم والليلة» (رقم: ٦٩٣) من طريق المُفَضَّل بن فَضَالة ـ أيضاً ـ، عن أبي عروة، عن زياد بن أبي عمَّار، عن أنس بن مالكٍ ﵁؛ قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «ما من عبدٍ مسلم، ولا أَمَةٍ مُسلمةٍ قرأ في يومٍ وليلةٍ مائتي مرَّة: قل هو اللَّه أحد، اللَّه الصَّمد؛ إلَّا غفر اللَّه له خطايا خمسين سنة».

وأخرجَ ابنُ المقرئِ في «معجمه» (رقم: ٩٤٤) من طريق المُفَضَّل ـ أيضاً ـ، حدَّثنا أبو عروة، عن زياد أبي عمَّار، عن أنس بن مالكٍ؛ قال: سمعت رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «علامةُ حبِّ اللَّه؛ حبّ ذِكْرِهِ، [و] علامةُ بغضِ اللَّهِ؛ بغض ذِكْرِهِ».

وأخرجَ ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٣/ ١٨٥) ـ الشَّطر الثَّاني فقط ـ، وابنُ عبد البرِّ في «جامع بيان العلم وفضله» (رقم: ٣٩ و ٤٠) من طريق المُفَضَّل بن فَضَالة ـ أيضاً ـ، عن أبي عروة، عن زياد أبي عمَّار، عن أنسٍ؛ قال: سمعت رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «إنَّ الملائكة تبسط أجنحتها لطالبِ العلمِ رِضاً بما يصنعُ»، قال: وسمعت رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «مُعلِّمُ الخيرِ يستغفرُ له كلُّ شيءٍ حتى الحوت في البحرِ».

وأخرجَ الطَّبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٤٧ ـ رقم: ٨٨٣٣) ـ ومن طريقه: أبو نُعيم في «الحلية» (٨/ ٣٢٣) والخطيبُ البغداديُّ في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٧٤) ـ من طريق مُفَضَّل بن فَضَالة ـ أيضاً ـ، عن أبي عروة البَصْريِّ، عن زياد بن أبي عمَّار ـ وجاء في «الحلية»: زياد أبي عمار ـ، عن أنس بن مالك ﵁ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «طلبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مُسلمٍ».

قال الطَّبرانيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن أبي عروة ـ وهو مَعْمَر بن راشـد ـ إلَّا مُفَضَّل بن فَضَالة».

قلت: أبو عروة البَصْريُّ هو مَعْمَر بن راشد، والظاهر أنَّه دلَّس اسم زياد بن ميمون ـ أحد الضُّعفاء ـ في الأحاديث الخمسة الماضية؛ فقال: زياد أبو عمَّار، وقال مرَّةً: زياد بن أبي عمَّار، فقد قال الإمامُ الذَّهبيُّ في ترجمة زياد بن ميمون هذا: «ويُقال له: زياد أبو عمَّار البَصْريُّ، وزياد بن أبي عمَّار، وزياد بن أبي حسَّان، يُدلِّسونه لئلَّا يُعرف في الحالِ»(١).

أقول: ولكن يغلب على ظنِّي أنَّ مُفَضَّل بن فَضَالة هو الذي دلَّس اسم مَعْمر بن راشد وشيخه زياد؛ لأنَّ الأحاديث السَّابقة ـ كلَّها ـ جاءت من طريقه، وسنفرد له ترجمة لاحقاً إنْ شاء اللَّه تعالى.

٢٥٤ ـ (ع) المغيرة بن مِقْسَم، الضَّبِّيُّ مولاهم، أبو هشام، الكوفيُّ، الأعمى، الفقيه(٢).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّالثة**

قال يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: «حدَّثنا أبو بكرٍ الحُميديُّ، حدَّثنا سفيان، حدَّثنا مغيرة، عن إبراهيم قال: قال رجلٌ عند النَّبيِّ ﷺ: مَنْ يُطِعِ اللَّهَ ورَسُولَهُ فقد رَشِدَ، ومَنْ يَعْصِهِمَا فقد غَوَى، فقال النَّبيُّ ﷺ:

---

(١) «الميزان» (٢/ ٩٤).

(٢) «جامع التحصيل» (رقم: ٥٢)، و«التبيين» (رقم: ٧٩)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٠٧)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٣)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٥٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٣٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٥٦).

«لا تقل كذا؛ ولكن قلْ: مَنْ يُطِعِ اللَّهَ ورسُولَهُ فقد رَشِدَ، ومن يعصِ اللَّهَ ورسُولَهُ فقد غَوَى».

قال سفيان للمغيرة: أسمعت ذا من إبراهيم؟ فقال: ما تريد إلى ذا؟ وحاد عنه ولم يقل لي سمعته من إبراهيم، ولا لم أسمعه، فلم أجالسه بعدُ.

قال يعقوب بن سفيان: حدَّثني ابنُ نُمير؛ قال: قال ابنُ فُضيل: قال مغيرة: وكنت سمعت من إبراهيم.

قال ابنُ نُمير: وكان ابنُ فُضيل يرى إنَّما سمع مغيرة من إبراهيم ما حمل عنه ابنُ فُضيل، وهو أقلُّ من مائتي حديثٍ، أظنُّه ذكر نحو مائة وخمسين أو أقلّ»(١).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «وسمعته ـ يعني أباه أحمد بن حنبل ـ وذكر مغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّيَّ فقال: كان صاحبَ سُنَّةٍ(٢)، ذكيّاً، حافظاً، وعامَّة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامَّة ما روى عن إبراهيم إنَّما سمعه من حمَّاد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العُكْليِّ، وعن عبيدة، وعن غيرهم(٣)، وجعل يُضعِّف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده»(٤).

وقال أبو داود: قال جرير: «جلست إلى أبي جعفر الرَّازيِّ؛ فقال: إنَّما سمع مغيرة من إبراهيم أربعة(٥) أحاديث، فلم أَقُلْ شيئاً، وقال عليٌّ

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٧٩ ـ ٦٨٠).
(٢) جاء في الأصل: السُّنَّة، والمثبت من «الجرح والتعديل».
(٣) جاء في الأصل: وغيره، والمثبت من «الجرح والتعديل».
(٤) «العلل ومعرفة الرِّجال ـ رواية عبد اللَّه» (١/ ٢٠٧- ٢٠٨)، وانظر أيضاً: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٢٩).
(٥) جاء في الأصل: أربع، والمثبت من «السِّير».

ـ أي ابن المدينيِّ ـ: وفي كتاب جرير عن مغيرة عن إبراهيم مائة سماعٍ»(١).

وقال أبو داود ـ أيضاً ـ: «أدخل مغيرة بينه وبين إبراهيم قريباً من عشرين رجلاً»(٢).

وقال ابنُ فُضيلٍ: «كان مغيرة يُدلِّسُ، وكنَّا لا نكتب إلَّا ما قال: حدَّثنا إبراهيم»(٣).

وقال ابنُ شاهين: «مغيرة بن مِقْسَم ثقة، يقولون: إنَّه سمع من إبراهيم ثلاث مائة وسبعين حديثاً، أو نحوه دون الأربعمائة، ولكنَّه يُدلِّسُ عن أبي معشر وغيره»(٤).

وقال العِجْليُّ: «مغيرة ثقة، فقيه الحديث، إلَّا أنَّه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا وُقِفَ أخبرهم ممَّن سمعه»(٥).

يقول الدكتور مِسْفر ـ مُعلِّقاً على كلام العِجْليِّ السَّابق ـ: «ولمَّا ثبت سماعه من إبراهيم، ثمَّ هو يروي عنه ما لم يسمعه منه، فإذا وُقِفَ أخبرهم ممَّن سمعه، فهذا هو التَّدليسُ، أمَّا تسمية العِجْليِّ لذلك إرسالاً فليس بدقيق، بل هو إرسالٌ مخصوصٌ سمّوه التَّدليس»(٦).

---

(١) «سؤالات الآجري» (نص: ١٦٧)، وانظر أيضاً: «السِّير» (٦/ ١٢).
(٢) «سؤالات الآجري» (نص: ١٦٨)، وانظر أيضاً: «السِّير» (٦/ ١٢).
(٣) «السِّير» (٦/ ١١)، و«الميزان» (٤/ ١٦٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٤١).
(٤) «تاريخ أسماء الثِّقات» له (ص: ٢١٩ ـ رقم: ١٣٣٣).
(٥) «تاريخ الثِّقات» له (ص: ٤٣٧).
(٦) «التدليس في الحديث» (ص: ٣٥٢).

وقال إسماعيل القاضي: «ليس بقويٍّ فيمن لقي لأنَّه يُدلِّسُ، فكيف إذا أرسل»(١).

ووصفه النَّسائيُّ بالتدليسِ(٢).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «وكان مُدلِّساً»(٣).

وذكره الحاكمُ فيمن كان يُدلِّسُ(٤).

قلت: جاء عن أبي عُبيد الآجريِّ أنَّه قال: «قلت لأبي داود: سمع مغيرة من مجاهدٍ؟ قال: نعم، وسمع من أبي وائل، ومن أبي رَزِين ومغيرة، لا يُدلِّسُ، سمع مغيرة من إبراهيم مائة وثمانين حديثاً»(٥).

وقد علَّق الحافظُ ابنُ حَجَرٍ على كلام أبي داود هذا بقوله: «وكأنَّه أراد ما حكاه العِجْليُّ أنَّه كان يرسل عن إبراهيم، فإذا وُقِفَ أخبرهم ممَّن سمعه»(٦).

٢٥٥ ـ (ع) المُفَضَّل بن فَضَالة بن عُبيد بن ثمامة، الرعينيُّ، ثمَّ القِتْبانيُّ، أبو معاوية المِصْريُّ، قاضي مِصْرَ [ز](٧).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرجَ الطَّبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٤٧ ـ رقم: ٨٨٣٣) ـ

(١) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٤٢).
(٢) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، و«السِّير» (٧/ ٧٤).
(٣) «الثِّقات» (٧/ ٤٦٤).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٥).
(٥) «سؤالات الآجري» (نص: ١٦٦).
(٦) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١١٢).
(٧) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤١٥).**

ومن طريقه: أبو نُعيم في «الحلية» (٨/ ٣٢٣)، والخطيبُ البغداديُّ في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٧٤) ـ من طريق مُفَضَّل بن فَضَالة، عن أبي عروة البَصْريُّ، عن زياد بن أبي عمَّار ـ وجاء في «الحلية»: زياد أبي عمَّار ـ، عن أنس بن مالكٍ؛ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «طلبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ».

قال الطَّبرانيُّ: «لم يرو هـذا الحديث عن أبي عروة ـ وهو مَعْمر بن راشد ـ إلَّا مُفَضَّل بن فَضَالة».

أقول: ولِمُفَضَّل بن فَضَالة أحاديث أخرى عن أبي عروة ذكرناها في ترجمة مَعْمر بن راشد (ص: ٣٩١ ـ ٣٩٢)، وأبو عروة هي كنية مَعْمر بن راشد، لكنَّه ليس مشهوراً بها، فعدول مُفَضَّل بن فَضَالة عن اسم مَعْمر إلى كنيته فيه توعيرٌ للطَّريقِ إلى معرفته، فهذا أبو حاتمٍ الرَّازيُّ ـ على جلالته وعلمه في الرِّجال ـ قد خفي عليه أمره، فقد ترجم ابن أبي حاتم لأبي عروة هذا في كتابه «الجرح والتعديل» (٩/ ٤١٩ ـ رقم: ٢٠٤٩) في الكُنى؛ فقال: «أبو عروة، روى عن زياد أبي عمَّار، عن أنسٍ، ...، روى عنه: المُفَضَّل بن فَضَالة المِصْريُّ، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه؛ فقال: مجهولٌ».

وقد ذكرت في ترجمة مَعْمر بن راشد أنَّه يغلب على ظنِّي أنَّ مُفَضَّل بن فَضَالة دلَّس ـ أيضاً ـ شيخ مَعْمر، وهو زياد بن ميمون ـ أحد المتروكين ـ فقال: زياد أبو عمَّار؛ وما ذاك إلَّا لزيادة توعير الطَّريق في معرفته، والظَّاهر أنَّ مَعْمراً بريءٌ من تدليس اسم شيخه، واللَّه أعلم.

٢٥٦ ـ المُفَضَّل بن محمَّد بن إبراهيم بن مُفَضَّل، أبو سعيد، الكوفيُّ، ثمَّ الجَنَديُّ [ز][١].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرجَ الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٥/ ٧) ـ ومن طريقه: ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» (١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠) ـ من طريق المُفَضَّل بن محمَّد الجَنَديِّ، حدَّثنا عبد الرَّحمن بن محمَّد ابن أخت عبد الرَّزَّاق، حدَّثنا توبة بن علوان البَصْريُّ، حدَّثنا شعبة، عن أبي حمزة، عن ابن عبَّاسٍ؛ قال: لمَّا زُفَّت فاطمة إلى عليٍّ كان النَّبيُّ ﷺ قدَّامها، وجبريل عن يمينها، . . . الحديث.

قال ابنُ الجوزيِّ: « . . .، وأمَّا ابنُ أخت عبد الرَّزَّاق فما نعرف أنَّ اسمه إلَّا أحمد بن عبد اللَّه».

أقول: هكذا جاءت عبارة ابنِ الجوزيِّ في كتابه «الموضوعات»، لكنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ نقل عبارته هذه بما فهمه منها، لا بنصِّها؛ فقال في ترجمة أحمد بن عبد اللَّه ابن أخت عبد الرَّزَّاق: «قال ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات»: دلَّسه المُفَضَّل بن محمَّد الجَنَديُّ؛ فقال: عبد الرحمن بن محمَّد، والمعروف أنَّه أحمد بن عبد اللَّه.

كذا قال، ولعلَّه أحمد بن عبد اللَّه بن داود، أو أحمد بن داود بن عبد اللَّه، فنُسِبَ إلى جدِّهِ، وأظنُّه أحمد بن محمَّد بن داود الصَّنعانيُّ ـ الآتي ـ، فكأنَّهم كانوا يُدلِّسون اسمه على ألوانٍ لشدَّةِ ضعْفِهِ»[٢].

---

(١) **انظر ترجمته: «السِّير» (١٤/ ٢٥٧).**

(٢) «لسان الميزان» (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

[ومن الأخطاء] ـ (م، ٤) مُقَاتِل بن حَيَّان، النَّبطيُّ، أبو بِسطام، البَلْخيُّ، الخَزَّاز[١].

قال ابنُ حِبَّانَ: «لا يصحُّ له عن صحابيٍّ لُقي، إنَّما تلك أخبارٌ مُدلَّسة»[٢].

قلت: لأجلِ قولِ ابنِ حِبَّانَ السَّابق ذكره الدكتور القريوتيُّ والشَّيخ حمَّاد الأنصاريُّ والدكتور مِسْفر في المُدلِّسين، وقد ذكرنا مراراً أنَّ ابنَ حِبَّانَ ممَّن يتوسَّع في حدِّ التَّدليسِ، يقول الأخ عوَّاد بن حسين الخلف: «الصَّوابُ عدم وصفه بالتَّدليسِ وإنْ روى عن الصَّحابةِ، وذلك لعدم ثبوت اللِّقاء بينه وبين صحابي، فهذا إرسالٌ لا تدليس، وكلمة ابنِ حِبَّانَ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ من إطلاق التَّدليس على رواية الرَّاوي عمَّن لم يَرَهُ، . . .، فالصَّواب عدم وصفه بالتَّدليسِ، واللَّه أعلم»[٣].

٢٥٧ ـ (م، ٤) مكحول، الشَّاميُّ، أبو عبد اللَّه، الفقيه، الدِّمشقيُّ[٤].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّالثة**

قال ابنُ حِبَّانَ: «وربَّما دلَّسَ»[٥].

---

(١) «الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» (رقم: ٢٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٣٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٠٥).

(٢) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٩٥).

(٣) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٨٣).

(٤) «جامع التحصيل» (رقم: ٥٣)، و«التبيين» (رقم: ٨٠)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٠٨)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٣٦)، والتدليس في الحديث» (رقم: ١٥٧).

(٥) «الثِّقات» (٥/ ٤٤٧).

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «يرسلُ كثيراً، ويُدلِّسُ عن أُبيٍّ بن كعب، وعبادة بن الصَّامت، وعائشة، والكبار»(١).

وقال ـ أيضاً ـ: «وهو صاحبُ تدليسٍ»(٢).

وقال البوصيريُّ: «مكحولٌ الدِّمشقيُّ مُدلِّسٌ»(٣).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «يُقال: إنَّه لم يسمع من الصَّحابةِ إلَّا عن نفرٍ قليلٍ، ووصفه بذلك ابنُ حِبَّانَ، وأطلق الذَّهبيُّ أنَّه كان يُدلِّسُ، ولم أَرَهُ للمتقدِّمين إلَّا في قولِ ابنِ حِبَّانَ»(٤).

٢٥٨ ـ مُكْرَمُ بن أحمد بن محمَّد بن مُكْرَم، القاضي، المحدِّث، أبو بكرٍ، البغداديُّ، البَزَّازُ [ز](٥).

• نوع التدليس: الشُّيوخ

حدَّثَ عن أحمد بن محمَّد بن الصَّلْت بن المُغَلِّس الحِمَّانيِّ ـ الوضَّاع الكذَّاب ـ نسخة في فضائل أبي حنيفة(٦)، فكان يُدلِّسُ اسمه فيقول: حدَّثنا أحمد بن عطيَّة، وتارةً يقول: حدَّثنا ابنُ عطيَّة، وتارةً: حدَّثنا ابنُ مُغَلِّس، وتارةً يُصرِّحُ باسمه.

---

(١) «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ١٠٧).

(٢) «الميزان» (٤/ ١٧٧).

(٣) «مصباح الزُّجاجة» (١/ ٦٩)، وانظر أيضاً: (٣/ ١٥٦ و١٧٤).

(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١١٣).

(٥) **انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٢١).**

(٦) هذه النُّسخة يرويها ـ كاملةً ـ أبو عبد اللَّه الحسين بن علي الصَّيْمَريُّ في كتابه: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه».

قال الخطيبُ البغداديُّ: «حدَّثني أبو القاسم الأزهريُّ؛ قال: سُئل أبو الحسن عليُّ بن عمر الدَّارقطنيُّ ـ وأنا أسمع ـ عن جمع مُكْرَم بن أحمد فضائل أبي حنيفة؟ فقال: موضوعٌ، كلُّه كذبٌ، وضعه أحمد بن المُغَلِّس الحِمَّانيُّ قرابة جُبَارة، وكان في الشَّرقيَّة»(١).

قال الإمامُ الذَّهبيُّ ـ في ترجمة أحمد بن محمَّد بن الصَّلْت ـ: «كذَّابٌ وضَّاعٌ، فلذا يُدلِّسُهُ بعضُهم فيقول: أحمد بن عطيَّة، وبعضُهم: أحمد بن الصَّلْت»(٢).

٢٥٩ ـ (ع) موسى بن إسماعيل، المِنْقَريُّ مولاهم، أبو سلمة، التَّبُوذَكيُّ، البَصْريُّ [ز](٣).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال زكريا السَّاجيُّ: «عمر بن حفص، أبو حفص، العَبْديُّ، يُحدِّثُ عن ثابت، متروكُ الحديثِ، يُقال: كان قدم بغداد فحدَّثهم عن ثابت، ومالك بن دينار، ويزيد الرَّقاشيِّ، وكان يحيى ابن معين يوماً عند أبي سلمة التَّبُوذَكيِّ، فجعل يُحدِّث عنه، فأقبل عليه يحيى فقال: لعلَّه الَّذي قدم علينا بغداد؟ فتبسَّم أبو سلمة، فأخذ يحيى القلم فضرب على حديثه؛ وقال: صرت تُدلِّس علينا يا أبا سلمة؟ فقال أبو سلمة: إنَّما كنَّا نعرفه عندنا بأحاديث، فلمَّا قدم عليكم بغداد رأى الزِّحام فحدَّث بما ليس من حديثه»(٤).

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٠٩).

(٢) «الميزان» (١/ ١٤٠).

(٣) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢١).**

(٤) «تاريخ بغداد» (١١/ ١٩٣).

٢٦٠ ـ (ع) موسى بن عقبة بن أبي عيَّاش، أبو محمَّد، القرشيُّ مولاهم، الأَسَديُّ، مولى آل الزُّبير[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الأولى**

قال أبو محمود المقدسيُّ في «منظومته في المدلِّسين»:

ثـمَّ ابـن عُـقْـبـة عـن الـزُّهـريِّ روى بِـعَـن وقـال فـي الـبُـخـاريِّ سـوى
وقـيـل لـم يـسـمـعـه مـنـه فـاعـلـم والـحـمـد لـلَّـه بـه فـلـنـخـتـم[٢]

يقول الحافظُ العلائيُّ: «في «صحيح البُخاريِّ» روايته عن الزُّهريِّ، وفي بعضها عنه: قال الزُّهريُّ، قال الإمامُ أبو بكرٍ الإسماعيليُّ: يُقال: إنَّه لم يسمع من الزُّهريِّ شيئاً، قلت: وذلك بعيدٌ؛ لأنَّ البُخاريَّ لا يكتفي بمجرَّد إمكان اللِّقاء، ولم أَرَ من ذكر موسى بالتَّدليسِ غيره»[٣].

وقال برهانُ الدِّينِ الحَلَبيُّ: «وأنا أستبعد أنْ يكون ابن عقبة لم يسمع من الزُّهريِّ وكلاهما مدنيٌّ، وقد رأى ابنُ عقبة جماعةً من الصَّحابةِ، وسمع من أمِّ خالد أمة بنت خالد بن سعيد بن العاص الصَّحابيَّة، وقد توفيَّ الزُّهريُّ بأطرافِ الشَّامِ بقريةٍ يُقال لها: أدما ـ وهي خلف شَغْب وبَدًّا[٤] ـ سنة أربع وعشرين ومائة، كذا أرَّخه غير واحدٍ،

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٥٤)، و«التبيين» (رقم: ٨١)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٢٩)، و«النُّكت» (٢/٦٣٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٥٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٣٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٦٤).

(٢) البيت (رقم: ٢٢، ٢٣).

(٣) «جامع التحصيل» (ص: ١١٠).

(٤) جاءت العبارة في الأصل هكذا: بقريةٍ يُقال لها: شَغْب وبَدًّا، وقمنا بتصويبها =

وقيل: سنة اثنتين، وفي «ثقات» ابنِ حِبَّان القول الأوَّل، وقد قيل: سنة خمس وثلاثين ومائة. انتهى.

وقد نقل الذَّهبيُّ في «تذهيبه» ـ والظَّاهر أنَّه في «التهذيب» للمِزِّيِّ ـ عن ابن معين أنَّه قال: كتاب موسى بن عقبة عن الزُّهريِّ من أصحِّ الكتبِ. انتهى. لكنَّني رأيت في «الاستيعاب» ما قد يشهد لقولِ الإسماعيليِّ، وذلك لأنَّه ذكر أبو عمر في «استيعابه» في ترجمة رقيَّة بنت رسول اللَّه ﷺ ـ رضي اللَّه عنها ـ ما لفظه: فلم يُقم موسى المعنى، وجاء فيه بالمقاربة، وليس موسى بن عقبة في ابنِ شهاب بحُجَّةٍ إذا خالفه غيره. انتهى.

وممَّا يردُّ ما قيل في موسى بن عقبة ما رُوِّيناه في كتاب «المحدِّث الفاصل» لأبي محمَّد الحسن بن عبد الرحمن بن خلَّاد الرَّامَهُرْمُزيِّ في الجزء الأوَّل منه ـ تجزئة سبعة أجزاء قبل أوصاف الطَّالب وآدابه ـ ما لفظه: حدَّثنا محمَّد بن الحسين بن مكرم، حدَّثنا أحمد بن محمَّد المُقَدَّميُّ، حدَّثنا الفَرْويُّ؛ قال: سمعت مالكاً يقول: دخلت أنا وموسى بن عقبة ومشيخة كثيرة على ابن شهابٍ، فسألنا شباب[١] منهم عن حديثٍ؛ فقال: تركتم العلم [حتَّى][٢] إذا كنتم[٣]كالشَّنِّ وقد وَهَى طلبتموه، لا جئتم ـ واللَّه ـ بخيرٍ أبداً. انتهى»[٤].

= من «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٣٤٩)، وشَغْب: ضيعة خلف وادي القرى كانت للزُّهريِّ وبها قبره، وبَدًّا: وادٍ قرب أيلة من ساحل البحر، وقيل: بوادي عذرة قرب الشَّام.

(١) جاء في «المحدِّث الفاصل»: لشابٍّ، بدلاً من: شباب.

(٢) زيادة من «المحدِّث الفاصل» (نص: ٧٩).

(٣) جاء في «المحدِّث الفصل»: صرتم، بدلاً من: كنتم.

(٤) «التبيين» (ص: ٢١٥ ـ ٢١٦).

٢٦١ ـ (مق، ٤) ميمون بن أبي شَبِيبٍ، الرَّبَعِـيُّ، أبو نَصْرٍ، الكوفـيُّ[(١)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبــة: الأولـى**

قال برهانُ الدِّينِ الحَلَبيُّ: «مُتكلَّمٌ فيه، ولم أَرَ أحداً من الحُفَّاظِ وصفه بالتَّدليسِ، غير أنِّي رأيت بخطِّ بعض فضلاء الحنفية الفقهاء حاشيةً في أوائلِ «صحيح مُسلم» في المُقدِّمةِ: فإنْ قيل: ميمون بن أبي شَبِيب مُدلِّسٌ، وقد روى عنه المغيرة بالعنعنةِ فلا تقبل روايته، قلنا: مُسلمٌ إنَّما رواه عنه استشهاداً بعد أنْ رواه من حديثِ ابن أبي ليلى عن سَمُرة. انتهى.

وما أدري من أين أخذها، ثمَّ مرَّ بي نقل ذلك عن اثنين من الحُفَّاظِ، وما أدري أين مرَّ بي، واللَّه أعلم»[(٢)].

يقول الدكتور مِسْفر: «والحَلَبيُّ أوَّل من ذكره في المدلِّسين ـ كما تقدَّم عنه ـ، ولم يذكره من صنَّف في المُدلِّسين بعدُ كالحافظِ ابنِ حَجَرٍ والسُّيوطيِّ، وأحسبه من أهل المرتبةِ الأولى، واللَّه أعلم»[(٣)].

---

(١) «التبيين» (رقم: ٨٢)، و«الملحق الأوَّل على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ٢١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٣٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٦٥).

(٢) «التبيين» (ص: ٢٢٢).

(٣) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٣٩).

٢٦٢ ـ (ت، ق) ميمون بن موسى، المَرْئيُّ، أبو موسى، البَصْريُّ[١].

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة: الثَّالثة

قال أحمد بن حنبل: «ما أرى به بأساً، كان يُدلِّسُ، وكان لا يقول: حدَّثنا الحسن»[٢].

وقال أحمد بن حنبل: سمعت يحيى القطَّان يقول: «أتيت ميموناً المَرْئيَّ فما صحَّحَ إلَّا هذه الأحاديث الَّتي سمعتها»[٣].

وقال الآجريُّ: «قلت لأبي داود: ميمون المَرْئيُّ؟ قال: ليس به بأس، قلت: هو أبو موسى؟ قال: أُراه، روى عن الحسن ثلاثة أشياء ـ يعني سماعاً ـ»[٤].

وقال أبو الوليد الطَّيالسيُّ: «أخرجَ إلينا ميمون كتاباً؛ وقال: إنْ شئتم حدَّثتكم بما سمعت منه ـ يعني من الحسنِ ـ، وإنْ شئتم كتبت فيه من كلٍّ، فقلنا: حدِّثنا بما سمعت منه، فحدَّثنا بأربعة أشياء بلا إسناد»[٥].

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٥٥)، و«التبيين» (رقم: ٨٣)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٠٩)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٧)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٥٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٣٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٥٨).

(٢) «العلل ـ رواية عبد اللَّه» (نص: ٣٤٥٠)، و«بحر الدَّم» (نص: ١٠٥٦)، و«الكامل» (٦/ ٤١٥)، و«الضُّعفاء» للعقيليِّ (٤/ ١٨٦)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٧)، وغيرها.

(٣) «الضُّعفاء» للعقيليِّ (٤/ ١٨٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٥٠).

(٤) «سؤالات الآجري» (نص: ٨٥١).

(٥) «التاريخ الصَّغير» (٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧)، و«الكامل» (٦/ ٤١٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٥١).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وميمون هذا عزيزُ الحديثِ، وإذا قال: حدَّثنا؛ فهو صدوقٌ؛ لأنَّه كان مُتَّهماً في التَّدليسِ»[(١)].

وقال عمرو بن عليٍّ: «صدوقٌ، ولكنَّه يُدلِّسُ»[(٢)].

وقال زكريا السَّاجيُّ: «كان يُدلِّسُ»[(٣)].

❀ ❀ ❀

(١) «الكامل» (٦/ ٤١٥).
(٢) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٥٠).
(٣) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٥١).

(حرفُ النُّـــون)

٢٦٣ ـ (خ، د، س، ق) النَّـزَّال بن سَبْرة، الهلاليُّ، الكوفيُّ، مختلفٌ في صحبته[١].

● نوع التدليس: الإسناد (الصِّيَغ)

● المـرتبــة : الأولـى

يقول الدكتور مِسْفر: «وذكرته في المُدلِّسين لأنَّه ذُكر فيمن يُدلِّس الصِّيغ حيث قال الحافظُ في «النُّكت»: . . . لأنَّه قد يُدلِّس الصِّيغة فيرتكب المجاز، كما يقول مثلاً: حدَّثنا وينوي حدَّث قومنا، أو أهل قريتنا، ونحو ذلك.

وقد ذكر الطَّحاويُّ منه أمثلةً، ومن ذلك: حديثُ مسعر، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النَّزَّال بن سَبْرة؛ قال: قال لنا رسول اللَّه ﷺ: «إنَّا وإيَّاكم نُدعى بني عبد مناف . . .» الحديث.

قال: وأراد بذلك أنَّه ﷺ قال لقومه، وأمَّا هو فلم يَرَ النَّبيَّ ﷺ.

وقال طاوس: قدم علينا معاذ بن جبل رضي الله عنه باليمن، وطاوس لم يدرك معاذاً رضي الله عنه، وإنَّما أراد قدم بلدنا، . . .[٢]. اهـ

قلت: ولقلَّة ما ورد عنه وندرته؛ فإنِّي أُراه من أهل المرتبة الأولى من مراتب المُدلِّسين، ولو ترجَّح عندي أنَّه صحابيٌّ لما ذكرته في

(١) «التدليس في الحديث» (رقم: ٦٦) وهو من زياداته.
(٢) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢٥ ـ ٦٢٦).

المدلِّسين أصلاً؛ إجلالاً للصُّحبةِ، واللَّه أعلم»[١]، انتهى كلام الدكتور مِسْفر.

٢٦٤ ـ (ت، س) النُّعمان بن ثابت بن زوطى، التَّيْمِيُّ، أبو حنيفة، الكوفيُّ، إمامُ أهل الرَّأي [ز][٢].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الخامسة[٣].**

قال ابنُ أبي حاتم: حدَّثنا أحمد بن منصور المَرْوَزيُّ؛ قال: سمعت سلمة بن سليمانٍ؛ قال: قال عبد اللَّه ـ يعني ابنَ المبارك ـ: «إنَّ أصحابي ليلومونني في الرِّواية عن أبي حنيفة، وذاك أنَّه أخذ كتاب محمَّد بن جابر عن حمَّاد بن أبي سليمان، فروى عن حمَّاد ولم يسمعه منه»[٤].

قلت: هذه الحكايةُ إسنادها حسنٌ، وهي دالَّةٌ على تدليسِ أبي حنيفة عن شيخه حمَّاد بن أبي سليمان ـ الَّذي به تفقَّه ـ، وقد تابع أحمد بن منصور عليها عبدة بن عبد الرَّحيم ـ وهو صدوقٌ أيضاً ـ عند عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل في «السُّنَّة»؛ يقول عبد اللَّه بن أحمد: حدَّثني عبدة بن عبد الرَّحيم ـ مَرْوَزيٌّ شيخٌ صالحٌ ـ، أخبرنا سلمة بن سليمان؛ قال: دخل حمزة البزَّاز على ابنِ المبارك فقال: يا أبا

---

(١) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٢) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤١٧).

(٣) جعلناه في المرتبة الخامسة لضعفه في الحديث، وهو ما عليه جمهور أئمَّة أهل الحديث، خلافاً لبعض من يتعصَّب لمذهبه، وانظر تعليقنا الَّذي علَّقناه في ترجمة سفيان الثَّوريِّ (ص: ١٩٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٠).

عبد الرحمن، لقد بلغني من بصر أبي حنيفة في الحديث واجتهاده في العبادة حتَّى لا أدري من كان يدانيه، فقال ابنُ المبارك: أمَّا ما قلت: بصرٌ بالحديثِ؛ فما كان لذلك بخليقٍ، لقد كنت آتيه سرّاً من سفيان، وإنَّ أصحابي كانوا ليلومونني على إتيانه؛ ويقولون: أصاب كتب محمَّد بن جابر(١) فرواها، وأمَّا ما قلت من اجتهاده في العبادة؛ فما كان بخليقٍ لذلك، لقد كان يصبح نشيطاً في المسائل، ويكون ذلك دأبه حتَّى ربَّما فاتته القائلة، ثمَّ يُمسي وهو نشيطٌ، وصاحبُ العبادةِ والسَّهرِ يصبح وله فترة»(٢).

وللحكايةِ شاهدٌ من قولِ محمَّد بن جابر نفسه، فقد قال ابنُ أبي حاتم: أخبرنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجانيُّ ـ فيما كتب إليَّ ـ؛ قال: حدَّثني إسحاق بن راهويه؛ قال: سمعت جريراً يقول: قال محمَّد بن جابر اليَمَاميُّ: «سرقَ أبو حنيفة كتب حمَّادٍ منِّي»(٣).

يقول الأخ زبير بن مجدّد ـ مُعلِّقاً على هذا الخبرِ ـ: «وسنده حسنٌ إليه، واليَمَاميُّ ضعيفٌ، والاعتماد في هذا البابِ على قولِ ابنِ المبارك رَحِمَهُ اللهُ، وقول اليَمَاميِّ ذكرته استشهاداً لا احتجاجاً»، وقال أيضاً: «ثبت بهذا التَّحقيقِ أنَّ أبا حنيفة كان مُدلِّساً، والمُقرَّرُ في الأصولِ أنْ لا يُحتجَّ بحديثِ المُدلِّسِ إلَّا إذا صرَّح بالسَّماعِ، ولم يذكره ابنُ حَجَرٍ في المدلِّسين، لكنَّه من الطَّبقة الخامسة كما حقَّقته»(٤).

---

(١) جاء في الأصل: محمَّد بن جعفر، والصَّواب ما أُثبت.

(٢) «السُّنَّة» (نص: ٣٤٦).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٠).

(٤) «الجامع الصَّحيح المختصر من أخبار أبي حنيفة النُّعمان بن ثابت الكوفي» (ص: ٢١ ـ مخطوط).

٢٦٥ ـ (خ، مق، د، ت، ق) نُعيم بن حمَّاد بن معاوية، الخُزَاعيُّ، أبو عبد اللَّه، المَرْوَزِيُّ، نزيلُ مِصْرَ [ز](١).

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الأولى**

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «حافظٌ، وثَّقَهُ أحمدُ وجماعةٌ، واحتجَّ به البُخاريُّ، وهو من المُدلِّسينَ، ولكن يأتي بعجائب»(٢).

قلت: لم أَرَ من سبقَ الإمامَ الذَّهبيَّ ـ رحمهُ اللَّهُ ـ إلى وصفِهِ بالتَّدليسِ، ولعلَّ العبارةَ وقعَ بها تحريفٌ، فاللَّهُ أعلمُ.

٢٦٦ ـ (ت) نوح بن أبي مريم، أبو عِصْمة، المَرْوَزِيُّ، القرشيُّ مولاهم، ويُعرف بنوحٍ الجامعِ [ز](٣).

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الخامسة**

قال العبَّاسُ بنُ مصعبٍ: «أَدْركَ الزُّهريَّ وابنَ أبي مُلَيْكةَ، وكان يُدلِّسُ عنهما»(٤).

❁ ❁ ❁

---

(١) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٦٦).**

(٢) «ذِكْرُ أسماء من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق» (ص: ١٨١، رقم: ٣٤٧ ـ تحقيق: إبراهيم سعيداي)، وجاء في النُّسخة الَّتي حقَّقها محمَّد شكور الميادينيُّ (ص: ١٨٤ ـ ١٨٥، رقم: ٣٥١): «وهو من المُدلِّسة».

(٣) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٥٦).**

(٤) «الكامل» (٧/ ٤١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤).

(حرفُ الهاءِ)

٢٦٧ ـ هبة اللَّه بن الحسن بن منصور، أبو القاسم، الطَّبريُّ، الرَّازيُّ، اللالكائيُّ[(١)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الحافظُ السِّلفيُّ: «وسألته ـ أي خميس الحَوْزيّ ـ عن ابنِ خَزَفَةَ؟ فقال: هو أبو الحسنِ عليُّ بنُ أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ الحسنِ بنِ خَزَفَةَ الصَّيدلانيُّ، سمع أباه وأبا عبدِ اللَّهِ محمَّدَ بنَ الحسينِ بنِ سعيد الزَّعفرانيَّ المُعدَّل، وروى عنه عن أبي بكرٍ أحمدَ بنِ زهيرِ بنِ حَرْبٍ في تاريخِهِ «الجامعِ الكبيرِ»، وكان مُكثراً صدوقاً، أَمْلَى بعد الأربعمائة إلى أنْ ماتَ في سنةِ تسعٍ وأربعمائة، وكان مُداخلاً لفخر المُلْك ومعه كالنَّديمِ، وأبو القاسم اللالكائيُّ يُدلِّسُ به؛ فيقول: حدَّثنا عليُّ بنُ محمَّدٍ النَّديمُ ـ بواسط ـ»[(٢)].

٢٦٨ ـ (ع) هُرَيم بن سفيان، البَجَليُّ، أبو محمَّدٍ، الكوفيُّ [ز][(٣)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ في «العلل» (١/ ٤٩ ـ رقم: ١١٢)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٣٩ ـ رقم: ٦٠٩٩) من طريق إسحاقَ بنِ

---

(١) «الملحق الثَّاني على طبقات المدلِّسين» (رقم: ١١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٦٧).

(٢) «سؤالات السِّلفي لخميس الحَوْزيِّ» (ص: ٦٠ ـ ٦١).

(٣) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٦٨).**

منصورٍ، حدَّثنا هُرَيم بن سفيان، عن عمرٍو القرشيُّ، عن أبي هاشمٍ، عن زاذانَ، عن سلمان؛ قال: سَالَ من أنفي دَمٌ، فسألتُ النَّبيَّ ﷺ؛ فقال: «أَحْدِثْ لِمَا حَدَثَ وضوءاً».

قال أبو حاتمٍ ـ عَقِبَ الحديث ـ: «هو عمرو بنُ خالدٍ ـ أي عمرو القرشي ـ».

أقول: عمرو بنُ خالدٍ هذا متروكٌ، وقد كان هُرَيمُ بنُ سفيانَ يُدلِّسُه بقولِهِ: عمرو القرشيّ، قال ابنُ القَيْسَرَانيِّ: «كان الرَّاوي عنه يُدلِّسه بالقُرشيِّ ولا ينسبه إلى بلدِهِ وقبيلتِهِ لشدَّةِ ضعفِهِ»[(١)].

٢٦٩ ـ (ع) هشام بن حسَّان، الأَزْديُّ، القُرْدُوسيُّ، أبو عبد اللَّه، البَصْريُّ[(٢)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّالثة**

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «كان يحيى بن سعيد وكبار أصحابنا يثبتون هشام بن حسَّان، وكان يحيى يُضعِّف حديثه عن عطاء، وكان النَّاسُ يرون أنَّه أخذ حديثَ الحسنِ عن حوشب»[(٣)].

وعن عليِّ بنِ المدينيِّ، عن عَرْعَرَة بن البِرِنْد: «سألت عبَّاد بن منصور: أتعرف أشعث مولى آل حمران؟ قال: نعم، قلت: كان يُقاعد

---

(١) «المؤتلف والمختلف» (ص: ١١٤).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١١٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٣)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٦٠)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٤٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٥٩).

(٣) «السِّير» (٦/ ٣٥٨)، و«الميزان» (٤/ ٢٩٧)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٤).

الحسن؟ قال: نعم؛ كثيراً، قلت: هشام بن حسَّان؟ قال: ما رأيته عند الحسن قطُّ، قال عَرْعَرَة: فأخبرت بذلك جرير بن حازم؛ فقال: قاعدت الحسن سبع سنين ما رأيت هشاماً عنده قطُّ، قلت: فأشعث؟ قال: ما أتيت الحسن إلَّا رأيته عنده»(١).

وعن عفَّان، عن معاذ بن معاذ، قال عمرو بن عُبيد: «لم أَرَ هشاماً عند الحسن قطُّ، ولا جاء معنا عند الحسن قطُّ، قال: وقال أشعث: ما رأيت هشاماً عند الحسن، ولا ولا . . . فقلت له: يا أبا هانىء، إنَّ عمرو بن عُبيد يقول هذا في هشام، وهشام صاحب سُنَّةٍ، فلا تُعِنْ عَمْراً عليه، قال: فكفَّ عنه»(٢).

وعن وهب بن جرير، عن أبيه؛ قال: «جلست إلى الحسن سبع سنين لم أخرم منه يوماً واحداً أصوم وأذهب إليه، ما رأيت هشاماً عنده قطُّ»(٣).

وقال أبو داود: «إنَّما تكلَّموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنَّه كان يرسل، وكانوا يرون أنَّه أخذ كتب حوشب»(٤).

وقال نُعيم بن حمَّاد: سمعت ابنَ عُيينة يقول: «لقد أتى هشام أمراً عظيماً بروايته عن الحسن، فقيل لنُعيم: لِمَ؟ قال: لأنَّه كان صغيراً»(٥).

قلت: تعقَّبه الإمامُ الذَّهبيُّ بقوله: «هذا فيه نظرٌ، بل كان كبيراً،

---

(١) «السِّير» (٦/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩)، و«الميزان» (٤/ ٢٩٦)، و«التهذيب» (١١/ ٣٤).

(٢) «السِّير» (٦/ ٣٦١).

(٣) «السِّير» (٦/ ٣٦٢).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٥).

(٥) «السِّير» (٦/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧)، و«الميزان» (٤/ ٢٩٦).

وقد جاء ـ أيضاً ـ عن نُعيم بن حمَّاد، عن سفيان بن عُيينة قال: كان هشامٌ أعلم النَّاس بحديثِ الحسن. فهذا أصحُّ، قال سعيد بن عامر الضبعيُّ: سمع هشاماً يقول: جاورتُ الحسن عشر سنين»[(١)].

أمَّا ما جاء عن يحيى بن معين أنَّه قال: «زعم معاذ بن معاذ قال: كان شُعبة يتَّقي حديثَ هشام عن عطاءٍ، ومحمَّد، والحسن»[(٢)]، فقد قام الأخ عوَّاد بن حسين الخلف بالردِّ على ذلك فقال: «هذا على التَّسليم بما قاله الإمامُ شُعبة، لكنَّ الصَّواب خلاف ذلك، فقد ذهب إلى تصحيح رواية هشام عن الحسن عددٌ من الأئمَّةِ: كالبُخاريِّ ومُسلمٍ[(٣)]، والتِّرمذيِّ[(٤)]، وابنِ خُزيمة[(٥)]، وابنِ حِبَّانَ[(٦)]، وغيرهم.

أضف إلى ذلك أنَّ هشاماً من أخصِّ النَّاسِ بالحسنِ، فقد لازمه عشر سنين، قال الإمامُ أحمدُ: جالس الحسنَ عشر سنين[(٧)].

كذا قال أبو نُعيم الأصبهانيُّ[(٨)] نحو ما ذكره الإمام أحمد، ولا يضرُّ إنكار من أنكر سماعه، فقد صرَّح هو بالسَّماعِ من الحسن في غير

(١) «السِّير» (٦/ ٣٥٧)، و«الميزان» (٤/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).
(٢) «السِّير» (٦/ ٣٥٩)، وجاء في «الميزان» (٤/ ٢٩٦) أنَّه كان يتَّقي حديث هشام عن عطاء وعكرمة والحسن.
(٣) «هدي السَّاري» (ص: ٤٤٨).
(٤) «سنن التِّرمذي» (رقم: ١٧٥٦).
(٥) «صحيح ابن خُزيمة» (رقم: ٩٩٤).
(٦) «صحيح ابن حِبَّان» (رقم: ٤٤٠).
(٧) «العلل للإمام أحمد» (رقم: ١٤٨٠).
(٨) «حلية الأولياء» (٦/ ٢٦٩).

ما حديثٍ، وأثبت له العلماء ذلك، والمُثبت مقدَّمٌ على النَّافي»[(١)].

قلت: وممَّن وصف هشاماً بالتَّدليسِ الإمامُ أبو حاتم الرَّازيُّ؛ حيث قال: «إنَّه كان يُدلِّسُ»[(٢)].

٢٧٠ ـ (ع) هشام بن عروة بن الزُّبير بن العوَّام بن خويلد، أبو المنذر، القرشيُّ، الأَسَديُّ، الزُّبيريُّ، المدنيُّ[(٣)].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الأولى**

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «وسمعت يحيى يقول: كان هشام بن عروة يُحدِّث عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: ما خُيِّر رسول اللَّه ﷺ بين أمرين، وما ضرب بيده شيئاً قطُّ . . .، الحديث. قال يحيى: فلمَّا سألته قال: أخبرني أبي عن عائشة قالت: ما خُيِّر رسول اللَّه ﷺ بين أمرين، لم أسمع من أبي إلَّا هذا، والباقي لم أسمعه، إنَّما هو عن الزُّهريِّ»[(٤)].

قلت : ذكره الحاكمُ أبو عبد اللَّه في الجنسِ الثَّاني من المُدلِّسين مُعتمداً على هذه الحكاية، أمَّا الحافظُ العلائيُّ فقال: «وفي جعلِ هشام بمجرَّدِ هذا نظرٌ، ولم أَرَ من وصفه به»[(٥)].

---

(١) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٣٨٨).
(٢) «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٢٦٠ ـ رقم: ٢٢٧٥).
(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٥٦)، و«التبيين» (رقم: ٨٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٣٠)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٦١)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٤١)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٦٨).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٤ ـ ١٠٥).
(٥) «جامع التحصيل» (ص: ١١١).

أقول: بل أشار ابنُ رُشَيْد الفِهْريُّ إلى تدليسه؛ فقال: «على أنَّ هشاماً وقع له ـ أي التَّدليس ـ بعض الشيءِ»(١)، واستشهد على ذلك بالحكاية ذاتها، وممَّا وَصَلَنا أيضاً ممَّا يدلُّ على تدليسه عن أبيه:

قول عبد الرحمن بن خِرَاش: «كان مالكاً لا يرضاه، وكان هشام صدوقاً تدخل أخباره في الصَّحيح، بلغني أنَّ مالكاً نقم عليه حديثه لأهل العراق، قدم الكوفة ثلاث مرَّاتٍ، قَدْمَةً كان يقول: حدَّثني أبي؛ قال: سمعت عائشة، وقدم الثَّانية فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة، وقدم الثَّالثة فكان يقول: أبي عن عائشة»(٢).

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «يعني يُرسلُ عن أبيه»(٣).

وقال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: «وهي تقتضي أنَّه حدَّث عنه بما لم يسمعه منه، وهذا هو التَّدليسُ»(٤).

وقول محمَّد بن أحمد بن يعقوب: حدَّثنا جدِّي؛ قال: «وهشام بن عروة ثبتٌ ثقةٌ، لم يُنكر عليه شيء إلَّا بعد ما صار إلى العراق، فإنَّه انبسط في الرِّوايةِ، فأنكر ذلك عليه أهلُ بلده، قال جدِّي: والَّذي يرى أنَّ هشاماً يتسهَّل لأهلِ العراق أنَّه كان لا يُحدِّث عن أبيه إلَّا بما سمعه منه، فكان تسهّله أنْ أرسل عن أبيه ممَّا كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه»(٥).

---

(١) «السَّنن الأبين» (ص: ٧٨).
(٢) «السِّير» (٦/ ٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٥).
(٣) «السِّير» (٦/ ٣٥).
(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٦).
(٥) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٠)، و«السِّير» (٦/ ٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٥).

فائدةٌ:

أخرجَ النَّسائيُّ في «سننه» (١/٢١٦) من طريق هشام بن عروة؛ قال: أخبرني أبي، عن بسرة بنت صفوان؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مَنْ مسَّ ذَكَرَهُ فلا يُصلِّي حتَّى يتوضَّأ».

قال النَّسائيُّ: «هشام بن عروة لم يسمع من أبيه هذا الحديث».

يقول الإمامُ البيهقيُّ: «قال الطَّحاويُّ: فإنْ قالوا: قد رَوَى هذا الحديث هشام بن عروة عن أبيه؛ قيل لهم: إنَّ هشام بن عروة لم يسمع هذا من أبيه، إنَّما أخذه من أبي بكرٍ أيضاً.

وَنَسَبَهُ في ذلك إلى التَّدليسِ، وإيْش يكون إذا كان يرويه عن أبي بكرٍ، وأبو بكرٍ ثقةٌ حُجَّةٌ عند كافَّةِ أهلِ العلمِ بالحديثِ؟! إنَّما يُضعَّف الحديث بأنْ يُدْخِلَ الثِّقة بينه وبين من فوقه مجهولاً أو ضعيفاً، فإذا أدخلَ ثقةً معروفاً قامت به الحُجَّة.

وقد روى هشام عن أخيه عثمان بن عروة، عن أبيه حديث: «الطيب»، وروى عن يحيى بن سعيد، عن عروة حديث: «الآبق»، ومثل ذلك في الرِّواية كثيرٌ، ولم يَرُدَّ أحدٌ من أهلِ العلم شيئاً من ذلك، على أنَّه يُحتمل أنْ يكون أخذه عنه أوَّلاً، ثمَّ سمعه من أبيه فحدَّثَ به عن أبيه.

وقد أخبرنا أبو عبد اللَّه الحافظُ؛ قال: سمعت أبا منصور العَتَكيَّ يقول: سمعت الفضل بن محمَّد الشَّعْرَانيَّ يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: حدَّثني يحيى بن سعيد[1]، عن شُعبة؛ قال: لم يسمع هشام بن

(١) جاء في «المعرفة والتاريخ» (٢/٨١٩) ليعقوب بن سفيان: «يحيى بن أبي بكير» بدلاً من: «يحيى بن سعيد»، وهو خطأ.

عروة حديث أبيه في مسِّ الذَّكَرِ، قال يحيى: فسألت هشاماً؛ فقال: أخبرني أبي»[(١)].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «طعن الطَّحاويُّ في روايةِ هشام بن عروة، عن أبيه لهذا الحديثِ، بأنَّ هشاماً لم يسمع هذا من أبيه، إنَّما أخذه عن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم، وكذا قال النَّسائيُّ إنَّ هشاماً لم يسمع هذا من أبيه.

وقال الطَّبرانيُّ في «الكبير»: حدَّثنا عليُّ بن عبد العزيز، حدَّثنا حجَّاج، حدَّثنا همَّام، عن هشام، عن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو، عن عروة، وهذه الرِّواية لا تدلُّ على أنَّ هشاماً لم يسمعه من أبيه، بل فيها أنَّه أدخل بينه وبينه واسطة، والدَّليلُ على أنَّه سمعه من أبيه أيضاً، ما رواه الطَّبرانيُّ أيضاً: حدَّثنا عبد اللَّه بن أحمد، حدَّثني أبي، حدَّثنا يحيى بن سعيد؛ قال: قال شُعبة: لم يسمع هشام حديث أبيه في مسِّ الذَّكَرِ، قال يحيى: فسألتُ هشاماً؛ فقال: أخبرني أبي.

ورواه الحاكمُ من طريق عمرو بن علي، حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن هشام، حدّثني أبي.

وكذا هو في «مُسْندِ أحمد»: حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن هشام، حدَّثني أبي[(٢)].

ورواه الجمهور من أصحاب هشام عنه عن أبيه بلا واسطة، فهذا إمَّا أنْ يكون هشام سمعه من أبي بكر عن أبيه، ثمَّ سمعه من أبيه، فكان

(١) «معرفة السُّنن والآثار» (١/ ٤٠١).
(٢) «المسند» (٦/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).

يُحدِّثُ به تارةً هكذا، وتارةً هكذا، أو يكون سمعه من أبيه وثبَّته فيه أبو بكر، فكان تارةً يذكر أبا بكر، وتارةً لا يذكره، وليست هذه العلَّة بقادحةٍ عند المُحقِّقين»(١).

تنبيهٌ:

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «هشام بن عروة بن الزُّبير بن العوَّام، تابعيٌّ صغيرٌ مشهورٌ، ذكره بذلك أبو الحسن بن القطَّان، وأنكره الذَّهبيُّ، وابنُ القطَّان معذورٌ، فإنَّ الحكاية المشهورة عنه أنَّه قدم العراق ثلاث مرَّاتٍ، ففي الأولى حدَّث عن أبيه فصرَّح بسماعه، وفي الثَّانية حدَّث بالكثير فلم يُصرِّح ... القصَّة، وهي تقتضي أنَّه حدَّث عنه بما لم يسمعه منه، وهذا هو التَّدليسُ»(٢).

قلت: يُفهم من كلامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ أنَّ ابنَ القطَّان وصفه بالتَّدليسِ، وأنَّ الذَّهبيَّ أنكرَ عليه ذلك، وليس الأمر كذلك، فإنَّ ابنَ القطَّان وصف هشاماً بالاختلاطِ والتغيُّرِ، وقام الإمامُ الذَّهبيُّ بالردِّ عليه فقال: «الرَّجلُ حُجَّة مطلقاً، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطَّان من أنَّه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيَّرا، فإنَّ الحافظَ قد يتغيَّر حفظه إذا كبر، وتنقُص حِدَّةُ ذهنه، فليس هو في شيخوخته، كهو في شبيبته، وما ثَمَّ أحدٌ بمعصومٍ من السَّهو والنِّسيان، وما هذا التغيُّر بضارٍّ أصلاً، وإنَّما يضرُّ الاختلاطُ، وهشام فلم يختلط قطُّ، هذا أمرٌ مقطوعٌ به، وحديثه مُحتجٌّ به في الموطَّإ، والصِّحاح، والسُّنن، فَقَوْلُ ابنِ القطَّان: «إنَّه اختلط» قولٌ مردودٌ، مرذولٌ، فأرني إماماً من الكبارِ سلم

---

(١) «التلخيص الحبير» (١/ ١٢٣).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٦).

من الخطإ والوهم، فهذا شُعبة، وهو في الذِّرْوةِ، له أوهامٌ، وكذلك مَعْمَر، والأوزاعيُّ، ومالكٌ، رحمة اللَّه عليهم»[1].

وقد نبَّـه على هذا الوهم للحافـظِ ابنِ حَجَـرٍ الدكتور مِسْفر الدّمينيُّ في كتابه «التَّدليس في الحديث»[2].

٢٧١ ـ (خ، ٤) هشام بن عمَّار بن نُصَير، السُّلَميُّ، أبو الوليد، الدِّمشقيُّ، الخطيبُ[ز][3].

● نوع التدليس: الإسناد (التَّسْوية)، الشُّيوخ

● المرتبة : الثَّانية

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ (التَّسوية).

قال صالح بن محمَّد ـ جَزَرة ـ: «حدَّثنا هشام بن عمَّار، حدَّثنا محمَّد بن عيسى بن القاسم، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهريِّ: حديث مقتل عثمان، قال: فجهدت به كلَّ الجهد أنْ يقول: حدَّثنا ابن أبي ذئب؛ فأبى، قال صالح: قال لي محمود ابن بنت محمَّد بن عيسى: هو في كتاب جدِّي عن إسماعيل بن يحيى بن عُبيد اللَّه، عن ابن أبي ذئب، قال صالح: وإسماعيل بن يحيى هذا يضع الحديث، قال صالح: فحدَّثت بهذه القصَّة محمَّد بن يحيى الذُّهْليَّ فقال: اللَّه المستعان»[4].

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وجزم ابنُ حِبَّانَ بأنَّه ـ أي محمَّد بن عيسى بن القاسم ـ دلَّسَ حديث ابن أبي ذئب، وفيه نظرٌ، والظَّاهر أنَّه

(١) «السِّير» (٦/ ٣٥ ـ ٣٦)، وانظر نحوه أيضاً في: «الميزان» (٤/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).
(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٤١).
(٣) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٤٢).
(٤) «موضِّح أوهام الجمع والتفرق» (١/ ٥٣ ـ ٥٤)، و«الميزان» (٣/ ٦٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٧).

دُلِّسَ عليه تدليس التَّسْوية، كما تقدَّم في خبر صالح جَزَرة»(١).

قلت: وكأنَّه يشير إلى أنَّ هشام بن عمَّار هو الَّذي دلَّسه.

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «كان سلَّام بن سليمان يذكر أنَّه ابن أخي شبابة بن سوار، فنسبه هشام بن عمَّار في روايته عنه إلى جدِّه»(٢).

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ ـ في ترجمة سلَّام بن سوار ـ: «روى عنه هشام بن عمَّار، هو الَّذي قبله ـ أي سلَّام بن سليمان بن سوار ـ، نسبه إلى جدِّه، فاعْلَمْهُ»(٣).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «هو ابنُ سليمان الَّذي أخرج له ابنُ ماجه، دلَّسه هشام بن عمَّار»(٤).

٢٧٢ ـ (ع) هُشَيْم بن بَشِير بن القاسم بن دينار، السُّلَميُّ، أبو معاوية بن أبي خازم، الواسطيُّ(٥).

● نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، العطف، السُّكوت، التَّسْوية)، الشُّيوخ

● المرتبة: الثَّالثة

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.

أ ـ الإسقاطُ:

قال الفضل بن موسى: «قيل لهُشَيْمٍ: ما يحملك على هذا ـ يعني

(١) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٨).

(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٤٩).

(٣) «الميزان» (٢/ ١٧٩).

(٤) «لسان الميزان» (٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

(٥) «جامع التحصيل» (رقم: ٥٧)، و«التبيين» (رقم: ٨٥)، و«طبقات المدلِّسين» =

التَّدليس ـ؟ قال: إنَّه أشهى شيء»[١].

وقال عبد الرَّزَّاق: حدَّثني عبد اللَّه بن المبارك؛ قال: «قلت لهُشَيْم: ما لَكَ تدلِّس وقد سمعت؟ قال: قد كان كبيراك يُدلِّسان ـ فذكر سفيانَ الثَّوريَّ والأعمش ـ»[٢].

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: سمعت القواريريَّ يقول: «كتب وكيعٌ إلى هُشَيْم: بلغني أنَّك تُفسد أحاديثك بهذا الَّذي تُدلِّسها، فكتب إليه: بسم اللَّه الرَّحمن الرَّحيم، كان أستاذاك يفعلانه؛ الأعمش وسفيان»[٣].

وقال يحيى بن معين: «شهدت ابن أبي اللَّيث وقال لهُشَيْم: إنْ قلت: أخبرنا؛ وإلَّا لا كتبنا عنك حرفاً، فقلت له أنا بعض هذا الكلام، فقال يحيى: أنا شاهد ذلك المجلس، فقال له هُشَيْمٌ: غير مستوحشة منك الدَّار، فتركه وقام»[٤].

وقال يحيى بن معين ـ أيضاً ـ: «سمعت هُشَيْماً يُحدِّث يوماً؛ فقال: حدَّثنا عليُّ بن زيد، ثمَّ ذكر أنَّه لم يسمعه من عليِّ بن زيد، فتنحنح، ثمَّ قال: سَوُّوا الطَّريق، ثمَّ قال: قال عليُّ بن زيد»[٥].

= (رقم: ١١١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٣)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٦٢)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٤٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٦٠).

(١) «الكفاية» (ص: ٣٦١).

(٢) «الكامل» (٢/ ٢٢٤) و(٧/ ١٣٥)، و«الميزان» (٤/ ٣٠٧)، و«التهذيب» (١١/ ٥٥).

(٣) «العلل» (٢/ ٢٦١).

(٤) «من كلام يحيى بن معين ـ رواية أبي خالد الدَّقاق» (ص: ١٠٣).

(٥) «تاريخ ابن معين» (نص: ٤٩٢١).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: وسمعت أبي يقول: «كان هُشَيْمٌ يوماً يقول: حدَّثنا وأخبرنا، ثمَّ ذكر أنَّه لم يسمع فقال: يا صبَّاح، قُلْ لهم توسعون الطَّريق حتَّى يمرّ الصَّبيُّ والمرأة، ثمَّ قال: فلانٌ عن يونس، وفلانٌ عن مغيرة»(١).

وقال أحمد بن حنبل: «كان هُشَيْمٌ يكثرُ ـ يعني التَّدليسَ ـ»(٢).

وذكر أحمد بن حنبل هُشَيْماً فقال: «كان يُدلِّسُ تدليساً وحْشاً، وربَّما جاء بالحرفِ الَّذي لم يسمعه فيذكره في حديثٍ آخر، وإذا انقطع الكلام يُوصِلُه»(٣).

وقال مهنَّا: «سألتُ أبا عبد اللَّه عن هُشَيْم؟ فقال: ثقةٌ إذا لم يُدلِّس، فقلت له: أَوَالتَّدليس عيبٌ هو؟ قال: نعم»(٤).

وقال يحيى بن معين: «دلَّس هُشَيْمٌ عن زَاذَان أبي منصور، ولم يسمع منه»(٥).

وقال إبراهيم بن عبد اللَّه بن حاتم الهَرَويُّ: «لم يسمع هُشَيْمٌ من عليِّ بن زيد إلَّا حديث المداراة، وكان يُدلِّسُ عن أبي بِشْر أكثر ممَّا يُدلِّسُ عن حُصين»(٦).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «حدَّثني بعض أصحابنا قال:

---

(١) «العلل» (٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).
(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).
(٣) «العلل ومعرفة الرِّجال ـ رواية المرُّوذيِّ وغيره» (نص: ٣١).
(٤) «بحر الدَّم» (نص: ١١٠٠).
(٥) «تاريخ ابن معين» (نص: ٤٨٨١).
(٦) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٢٣٢ ـ رقم: ٨٦٨).

قال هُشَيْمٌ: طلبت الحديث عشرين سنة، وجالست النَّاس وذاكرتهم عشرين سنة، فإذا قلت لكم: حدَّثنا وأخبرنا؛ فشدُّوا به أيديكم»[١].

وذكر إبراهيم بن عبد اللَّه الهَرَويُّ حديثاً؛ فقال: «لم يسمعه هُشَيْم من الزُّهريِّ، ولم يَرْوِ عنه سوى أربعة أحاديث سماعاً؛ منها: حديث: (السَّقيفة)، وحديث: (المضامين والملاقيح)، وحديث: (ما استيسر من الهدْي)، وحديث: (اعتكف فأتته صفيَّة)»[٢].

وقال إبراهيم بن سليمان البَرَلُّسيُّ: «حدَّثنا عمرو بن عون؛ قال: سمعت هُشَيْماً يقول: سمعت من الزُّهريِّ نحواً من مائة حديثٍ فلم أكتبها، وسمعت من أبي الزُّبير ثمانيةً، قلت لعمرو بن عون: في تلك السَّنة سمع من الزُّهريِّ وأبي الزُّبير وعمرو بن دينار؟ قال: نعم، قلت له: كم سمع من جابرٍ الجُعفيِّ؟ قال: حديثين، قلت: وقد دلَّسَ هُشَيْم عن جابرٍ الجُعفيِّ وعن غيره من شيوخه أحاديث كثيرة»[٣].

وقال أبو طالب: قال أبو عبد اللَّه: «ما صحَّ من سماع هُشَيْم عن الزُّهريِّ أربعة أحاديث يقول: حدَّثنا الزُّهريُّ، الحديث الطَّويل، وحديث الرَّحم، وحديث صفيَّة، وحديث المجادلة، وحديث ابنِ عمرَ: «ما استيسر من الهدْي»، وما كان غير ذلك يقول: لا أدري من سفيان بن حسين سمعته أو الزُّهريِّ»[٤].

وقال الخليليُّ: «حافظٌ متقنٌ، تغيَّر بآخرِ موته، أقلَّ الرِّواية عن

(١) «العلل ـ رواية عبد اللَّه» (٢/ ٢٤٦ ـ نص: ٢١٣٤).
(٢) «السِّير» (٨/ ٢٩١ ـ ٢٩٢).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٨٦ ـ ٨٧).
(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٠١).

الزُّهريِّ، ضاعت صحيفته، وقيل: إنَّه ذاكر شُعبة بحديثِ الزُّهريِّ ـ ولم يكن شُعبة كتب عن الزُّهريِّ ـ، فأخذ شُعبة الصَّحيفةَ فألقاها في دِجْلة، فكان هُشَيْمٌ يروي عن الزُّهريِّ من حفظه، وكان يُدلِّسُ»[١].

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ في ترجمة زكريا بن أبي مريم الخُزاعيِّ ـ: «روى عنه هُشَيْمٌ إنْ لم يكن دلَّسَ عنه»[٢].

وقال البُخاريُّ ـ في ترجمة إبراهيم بن عطيَّة الواسطيِّ الثَّقفيِّ، أبي إسماعيل ـ: «كان هُشَيْمٌ يُدلِّسُ به»[٣].

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ في ترجمة إبراهيم بن عطيَّة أيضاًـ: «كان هُشَيْمٌ يُدلِّسُ عنه أخباراً لا أصل لها، كأنَّه وقفَ على العلَّةِ فيها، وكان مُنكرَ الحديثِ جدّاً»[٤].

وقال أحمد بن عبد اللَّه العِجْليُّ: «وهُشَيْم بن بشير، أبو معاوية، واسطيٌّ ثقةٌ، وكان يُدلِّسُ، وكان يُعدُّ من حفَّاظِ الحديثِ»[٥].

وقال النَّسائيُّ: «وهُشيم بن بشير كان يُدلِّسُ»[٦].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «وكان مُدلِّساً»[٧].

---

(١) «الإرشاد» (١/ ١٩٦).

(٢) «الثِّقات» (٤/ ٢٦٣).

(٣) «التاريخ الصَّغير» (٢/ ٢٣١)، وانظر: «الكامل» (١/ ٢٤٥)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ١١٥).

(٤) «المجروحين» (١/ ١٠٩).

(٥) «الثِّقات» (رقم: ١٧٤٥ ـ ترتيب الهيثمي).

(٦) «السُّنن» (٨/ ٣٢١)، وانظر أيضاً: «السِّير» (٧/ ٧٤)، و«الميزان» (١/ ٤٦٠).

(٧) «الثِّقات» (٧/ ٥٨٧).

وقال الذَّهبيُّ: «كان مذهبه جواز التَّدليس بعَنْ»[١].

وقال ابنُ حَجَرٍ: «ثقةٌ ثَبْتٌ، كثيرُ التَّدليسِ، والإرسالِ الخفيِّ»[٢].

● **أمثلـةٌ على تدليسِهِ:**

قال عبَّاس بن محمَّد: «سألت يحيى بن معين عن أحاديث يرويها هُشَيْمٌ عن مغيرة عن إبراهيم: (النَّظر في مرآة الحجَّام دناءة)، و (إذا بلي المصحف دُفن)، وأشباه هذه الأحاديث؟ فقال: سمعها هُشَيْمٌ من إبراهيم بن عطيَّة الواسطيِّ عن مغيرة، قلت ليحيى: إبراهيم هذا سمع من مغيرة هذه الأحاديث؟ قال: كان إبراهيم هذا لا يُساوي شيئاً، وينبغي أنْ يكون قد سمع من مغيرة، فهُشَيْم إنَّما سمع هذه الأحاديث منه عن مغيرة، وكان يقول: مغيرة، هكذا قال يحيى، أو شبيهاً بهذا»[٣].

وقال يحيى بن آدم: «حدَّثت شابّاً من أهلِ الحديثِ عن سفيان، عن مجالد، عن الشَّعْبيِّ، عن شريح؛ قال: لا يقضى على الغائبِ.

قال: فسمعت هُشَيْماً[٤] يذكره عن مجالد، عن الشَّعْبيِّ، قال: فلقيت الشَّابَّ فقلت: أربح الشَّابُّ؛ حدَّثنا هُشَيْمٌ، عن مجالد، عن الشَّعْبيِّ، فقال الشَّابُّ: هُشَيْم واللَّه عنِّي، عنك، عن سفيان، عن مجالد، عن الشَّعْبيِّ»[٥].

---

(١) «الميزان» (٤/ ٣٠٧).

(٢) «التقريب» (رقم: ٧٣١٢).

(٣) «تاريخ ابن معين» (نص: ٤٩٢٦)، وانظر أيضاً: «الكامل» (٧/ ١٣٥).

(٤) جاء في الأصل: هشام، وهو خطأ، والصَّواب ما أثبت.

(٥) «الكفاية» (ص: ٣٦٠ ـ ٣٦١).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «قلت لأبي: كم سمع هُشَيْمٌ من جابرٍ الجُعْفيِّ؟ قال: حديثين، قلت: فالباقي؟ قال: مُدلَّسةٌ»(١).

وقال ـ أيضاً ـ: سمعت أبي يقول: «هذان الحديثان سمعهما هُشيمٌ من جابرٍ الجُعْفيِّ، وكلُّ شيءٍ حدَّثَ عن جابرٍ مُدلَّسٌ إلَّا هذين:

حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا هُشَيْمٌ؛ قال: أخبرنا جابرٌ الجُعْفيُّ، عن أبي جعفر، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ مرَّ بقِدْرٍ يغلي، فأخذ منها عَرَقاً، أو كتفاً، فأكله، ثمَّ صلَّى ولم يتوضَّأ.

حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا هُشَيْمٌ، عن جابرٍ، قال أبي: وهو ممَّا سمعه منه، عن الحسن بن مسافر، عن أبي سبرة النَّخَعيِّ؛ قال: لَمَّا قدم عمر الشَّام أُتِيَ بطعامٍ، فلمَّا فرغ أُتِيَ بثوبِ كتَّانٍ ـ أو قال: سابُرِي ـ فقالوا: امسح به يدك، فقال: إنْ كان ذلك ليكفي رجلاً من المسلمين، وأبى أنْ يمسح به يده، قال: فلمَّا حضرتِ الصَّلاة صلَّى ولم يتوضَّأ»(٢).

وقال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: «سمعت يحيى يقول ـ وسُئل عن حديث هُشَيْمٍ، عن عليِّ بن زيد، عن أيوب بن عبد اللَّه اللَّخْمِيِّ، عنِ ابنِ عمرَ؛ قال: وقع في سهمي يوم جَلُولاء جارية كأنَّ عُنُقَها إبريق فضَّة، فما ملكت نفسي أنْ قبَّلْتها والنَّاس ينظرون؟ ـ فقال يحيى: لم يسمعه من عليِّ بن زيد، ولم يسمع هُشَيْمٌ ـ أيضاً ـ من عليِّ بن زيد حديث: «رأس العقل»، قال

(١) «العلل» (١/ ٢٥٥).
(٢) «العلل» (٢/ ٢٥٠).

يحيى: وقد سمع هُشَيْمٌ من عليِّ بن زيد أحاديث غير هذه»[١].

وأخرجَ ابنُ عَدِيٍّ من طريق عمرو بن عاصم، عن يحيى بن أبي كثير، عن هُشَيْم، عن عليِّ بن زيد، عن سعيد بن المسيَّب ـ يعني عن النَّبيِّ ﷺ ـ: «رأسُ العقلِ ـ بعد الإيمان باللَّهِ ـ التَّودُّدُ إلى النَّاسِ».

فقال عمرٌو: حدَّثت به هُشَيْماً أنا عن أشعب بن نزار حتَّى أسمعه، فخرج ولم يسمعه، فدلَّسه[٢].

وقال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: «سمعت يحيى يقول: حدَّثنا مُعْتَمر، عن زهير ـ شيخ من بني سلول ـ، عن يونس، عن الحسن؛ قال: يجزىء من الصُّرْمِ[٣] السَّلام.

قال يحيى: وليس هذا الشَّيخُ بشيءٍ، وقد دلَّسه هُشَيْمٌ عن يونس، وليس هذا الحديثُ بشيءٍ، ليس يرويه ثقة»[٤].

وقال عمران بن أبي عمران الصُّوفيُّ: «حدَّثنا سُويد بن عبد العزيز، حدَّثني مغيرة، عن إبراهيم: أنَّه كره درهم الواشق.

قال عمران: فقال له رجلٌ من أهلِ العراقِ ـ وكان يسمع من سُويد ـ: حدَّثنا به ـ أصلحك اللَّه ـ هُشَيْمٌ، عن مغيرة، عن إبراهيم، فقال سُويد: إنَّما سمعه هُشَيْمٌ منِّي، عن مغيرة، عن إبراهيم، ولم يسمعه من مغيرة»[٥].

---

(١) «تاريخ ابن معين» (نص: ٤٩٨١).

(٢) «الكامل» (٧/ ١٣٥).

(٣) الصُّرْمُ: اسم للقطيعة والهجران.

(٤) «تاريخ ابن معين» (نص: ٣٩٦٥).

(٥) «الكامل» (٣/ ٤٢٥).

وقال مُؤَمَّل بن إهاب: سمعت يحيى بن حسَّان يقول: «هُشَيْمٌ لم يسمع حديث أبي بِشْرٍ، عن سعيد بن جُبير، عن ابنِ عبَّاسٍ: ليس الخبر كالمعاينة، إنَّما دلَّسه»(١).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «حدَّثنا خلف بن سالم، حدَّثنا محمَّد بن جعفر، حدَّثنا شُعبة، عن هُشَيْم، عن أبي بِشْرٍ، عن سعيد بن جُبير، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ: «ليس الخبر كالمعاينة».

ويُقال: إنَّ هذا لم يسمعه هُشَيْمٌ من أبي بِشْرٍ، إنَّما سمعه من أبي عَوَانة، عن أبي بِشْرٍ، فدلَّسه»(٢).

ب ـ العطفُ:

قال الحاكمُ أبو عبد اللَّه: «وفيما حدَّثونا أنَّ جماعةً من أصحابِ هُشَيْمٍ اجتمعوا يوماً على أنْ لا يأخذوا منه التَّدليس، ففطن لذلك، فكان يقول في كلِّ حديثٍ يذكره: حدَّثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلمَّا فرغ قال لهم: دلَّست لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حَرْفاً ممَّا ذكرته، إنَّما قلت: حدَّثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي»(٣).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «فهذا ينبغي أنْ يُسمَّى تدليس العطفِ»(٤).

جـ ـ السُّكوتُ:

قال يعقوب بن شَيْبَة: «سمعت أبا الأحوص البَغَويَّ ـ إنْ شاء

(١) «الكامل» (٧/ ١٣٥).
(٢) المرجع السَّابق.
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٥).
(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١١٦).

اللَّه ـ، أو حدَّثنيه حسن بن وهب عنه ـ وذكر هُشَيْماً وتدليسه ـ فقال: جلست إلى جانبه وهو يُحدِّثُ فجعل يقول: أخبرنا ـ يرفع صوته ثمَّ يسكت ـ فيقول فيما بينه وبين نفسه: فلانٌ، ثمَّ يرفع صوته: داود، عن الشَّعْبيِّ، عن فلانٍ، عن فلانٍ»(١).

د ـ التَّسْـويةُ:

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ذكروا في أمثلةِ التَّسْويةِ: ما رواه هُشَيْمٌ، عن يحيى بن سعيد الأنصاريِّ، عن الزُّهريِّ، عن عبد اللَّه ابن الحنفية، عن أبيه، عن عليٍّ رضي الله عنه في تحريم لحوم الحمر الأهلية.

قالوا: ويحيى بن سعيد لم يسمعه من الزُّهريِّ، إنَّما أخذه عن مالكٍ، عن الزُّهريِّ، هكذا حدَّثَ به عبد الوهَّاب الثَّقفيُّ، وحمَّاد بن زيد، وغير واحدٍ عن يحيى بن سعيد، عن مالكٍ، فأسقط هُشَيْمٌ ذِكْرَ مالكٍ منه، وجعله عن يحيى بن سعيد، عن الزُّهريِّ، ويحيى قد(٢) سمع من الزُّهريِّ، فلا إنكار في روايته عنه، إلَّا أنَّ هُشَيْماً قد سوَّى هذا الإسناد، وقد جزم بذلك ابنُ عبدِ البرِّ وغيره»(٣).

قلت: هذا المثالُ دالٌّ على أنَّه لا يُشترط في تدليسِ التَّسْويةِ أنْ يكون السَّاقط من السَّندِ ضعيفاً، بل قد يكون ثقة كما هو الحالُ هنا، فلا اختصاص لذلك بالضَّعيفِ، كما قرَّر ذلك الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ.

---

(١) «الكفاية» (ص: ١٦٥).

(٢) جاء في الأصل: فقد.

(٣) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢١).

❖ **ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.**

قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: سمعت يحيى بن معين يقول: «أبو إسحاق الكوفيُّ ـ الَّذي روى عنه هُشَيْمٌ ـ هو: عبد اللَّه بن مَيْسرة، وهو ضعيفُ الحديثِ، وقد روى عنه وكيعٌ، وربَّما قال هُشَيْمٌ: حدَّثنا أبو عبد الجليل، وهو عبد اللَّه بن مَيْسرة، وكان يُدلِّسه بكنيةٍ أخرى لا أحفظها»[١].

قال الخطيبُ البغداديُّ: «والكنية الأخرى أبو ليلى»[٢].

وقال عبَّاسٌ الدُّوريُّ ـ أيضاً ـ: سمعت يحيى يقول: «أبو إسحاق الكوفيُّ، هو أبو ليلى، وهو أبو عبد الجليل، وهو أبو إسحاق الكوفيُّ، وهو عبد اللَّه بن مَيْسرة، وكان هُشَيْمٌ يُحدِّثُ عنه يقول: حدَّثنا أبو إسحاق الكوفيُّ»[٣].

وقال عبَّاسٌ الدُّوريُّ ـ أيضاً ـ: «سألتُ يحيى عن حديثِ هُشَيْم، عن أبي إسحاق، عن أبي قيس، عن هزيل؛ قال: قال عبد اللَّه: ما أُبالِي ذَكَرِي مسست أو أنفي.

فقلت له: مَنْ أبو إسحاق هذا؟ فقال يحيى: هُشَيْمٌ لم يَلْقَ أبا إسحاق السَّبيعيَّ، ولم يَلْقَ ـ أيضاً ـ أبا إسحاق ـ والَّذي يُدلِّسُ عنه ـ الَّذي يُقال له: أبو إسحاق الكوفيُّ»[٤].

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: قال عبد الرحمن: «أعياني هُشَيْمٌ في أبي

(١) «تاريخ ابن معين» (نص: ١٢٤١).
(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢١٥).
(٣) «تاريخ ابن معين» (نص: ١٣٦٧).
(٤) «تاريخ ابن معين» (نص: ٤٨٦١).

إسحاق الكوفيِّ حتَّى قال في شيءٍ: عن عكرمة، قال عليٌّ: كنَّا نظنُّه عبد اللَّه بن مَيْسرة أبو ليلى، كنَّاه ببعض بنيه»[(١)].

وقال أبو داود في «سؤالاته للإمام أحمد»: «قلت: أبو ليلى؟ قال: اسمه عبد اللَّه بن مَيْسرة، كان هُشَيْمٌ يقول: أبو إسحاق الكوفيُّ، قلت: هو أبو ليلى؟ قال: هي أحاديثه»[(٢)].

وقال ـ أيضاً ـ: «وسمعت أحمد مرَّةً أخرى قال: هُشَيْمٌ كان يُحدِّثُ عن أبي إسحاق الكوفيِّ، ظننَّاه أبا ليلى»[(٣)].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ ـ في ترجمة عبد اللَّه بن مَيْسرة ـ: «أبو ليلى، وهو أبو إسحاق، وأبو جرير، وأبو عبد الجليل، كنَّاه بهذه الأربعة هُشَيْمٌ يُدلِّسُه»[(٤)].

وقال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن محمَّد بن عبد الرحمن بن مُجبَّر؟ فقال: ليس بقويٍّ، روى عنه هُشَيْمٌ ـ ولطف فيه ـ فقال: حدَّثنا محمَّد بن عبد الرحمن القرشيُّ، فكَنَى عن اسم جدِّه لكي لا يُفطن له»[(٥)].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ في ترجمة محمَّد بن عبد الرحمن بن المُجبَّر[(٦)] ـ: «وعنه هُشَيْمٌ، وكان يُدلِّسُه؛ فيقول: حدَّثنا محمَّد بن عبد الرحمن القرشيُّ»[(٧)].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٦).
(٢) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (نص: ٥٤).
(٣) «سؤالات أبي داود» (نص: ٥٥).
(٤) «الميزان» (٢/ ٥١١) و(٤/ ٥٦٦).
(٥) «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٢٠).
(٦) جاء في الأصل: المحبر، بالحاء المهملة، وهو تصحيف.
(٧) «تعجيل المنفعة» (ص: ٣٦٩).

● **حكمُ رواياتـه المُعَنْعَنَـة:**

قال ابنُ سَعْدٍ: «كان ثقةً، كثيرَ الحديثِ، ثَبْتاً، يُدلِّسُ كثيراً، فما قال في حديثه: أخبرنا؛ فهو حُجَّةٌ، وما لم يقلْ فليس بشيءٍ»(١).

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديث الثِّقاتِ الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «الجنسُ الثَّالثُ: الثِّقاتُ المُدلِّسون الَّذين كانوا يُدلِّسون في الأخبارِ؛ مثل: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمشِ، وأبي إسحاق، وابنِ جُريجٍ، وابنِ إسحاق، والثَّوريِّ، وهُشَيْمٍ، ومن أشبههم ممَّن يكثر عددهم من الأئمَّةِ المرضيين، وأهلِ الورعِ في الدِّينِ، كانوا يكتبون عن الكلِّ، ويروون عمَّن سمعوا منه، فربَّما دلَّسوا عن الشَّيخِ بعد سماعهم عنه عن أقوامٍ ضعفاء، لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقلِ المُدلِّسُ ـ وإنْ كان ثقةً ـ: حدَّثني أو سمعت، فلا يجوز الاحتجاج بخبره.

وهذا أصلُ أبي عبد اللَّه محمَّد بن إدريس الشَّافعيِّ رحمه الله ومن تبعه من شيوخنا»(٢).

قلت: لذا جعله الحافظُ ابنُ حَجَر رحمه الله في المرتبة الثَّالثة.

● **رواياتُـهُ الَّتي في «صحيحِ البُخاريِّ»:**

قال الفَرَبْرِيُّ: أنبأنا محمَّد بن عيَّاش؛ قال: «لم يخرِّج محمَّد بن إسماعيل البُخاريُّ في هذا الكتابِ ـ أي الصَّحيح ـ من حديثِ هُشَيْمٍ إلَّا ما صرَّحَ فيه بالإخبارِ».

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ مُعلِّقاً على كلامه ـ: «يريد في الأصولِ،

(١) «الطَّبقات» (٧/ ٣١٣).
(٢) «المجروحين» (١/ ٩٢).

وسبب ذلك أنَّ هُشَيْماً مذكورٌ بتدليسِ الإسنادِ»[١].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «هُشَيْمُ بن بَشِير الواسطيُّ، أحدُ الأئمَّةِ، متَّفقٌ على توثيقه، إلَّا أنَّه كان مشهوراً بالتَّدليسِ، وروايته عن الزُّهريِّ خاصَّةً ليِّنة عندهم، فأمَّا التَّدليسُ فقد ذكر جماعةٌ من الحفَّاظِ أنَّ البُخاريَّ كان لا يُخرِّج عنه إلَّا ما صرَّح فيه بالتَّحديثِ، واعتبرتُ أنا هذا في حديثه فوجدته كذلك، إمَّا أنْ يكون قد صرَّحَ به في نفسِ الإسنادِ، أو صرَّح به من وجهٍ آخر، وأمَّا روايته عن الزُّهريِّ فليس في «الصَّحيحين» منها شيءٌ، واحتجَّ به الأئمَّةُ كلُّهم، واللَّه أعلم»[٢].

فائدةٌ:

قال الأَثْرمُ: «وسمعت أبا عبد اللَّه ـ يعني أحمد بن حنبل ـ ذكر حديثَ هُشَيْمٍ، عنِ ابنِ شُبْرُمَة، عنِ الشَّعْبيِّ في الَّذي يصوم في كفَّارةٍ ثمَّ يُوسِرُ فيسرد، فقال: لا أُراه سمعه من ابنِ شُبْرُمَةَ، قيل لأبي عبد اللَّه عن أبي جعفر محمَّد بن عيسى إنَّه يقول فيه: قال: أخبرنا ابنُ شُبْرُمَة، قلت لأبي عبد اللَّه: إنَّهم يغلطون عليه ويقولون في كثيرٍ من حديثه، وقلت له: ألا إنَّ أبا جعفرٍ عالمٌ بهذا؟ قال: نعم، أبو جعفر كَيِّسٌ فَهِمٌ»[٣].

وقال البُخاريُّ ـ وذكر محمَّد بن عيسى الطَّبَّاع ـ: سمعت عليّاً قال: «سمعت عبد الرَّحمن ويحيى يسألانه عن حديثِ هُشَيْمٍ، وما أعلمُ أحداً أعلمَ به منه»[٤].

---

(١) «فتح الباري» (٨/ ٤٠٥).

(٢) «هدي السَّاري» (ص: ٤٤٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٩٥)، و«السِّير» (١٠/ ٣٨٧)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، و«السِّير» (١٠/ ٣٨٨)، و«التهذيب» (٩/ ٣٤٩).

وقال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: سمعت محمَّد بن عيسى يقـول: «اختلف عبد الرَّحمن بن مَهْـديٍّ وأبو داود في حديثِ هُشَيْم، فقال أحدُهُما: كان يُدلِّسُهُ، وقال الآخر: بل هو سماعٌ، فتراضَـيَا، فأخبرتُهُما بما عندي، فاقتصرا عليه»(١).

قلت: يُفْهمُ من هذا كلِّه أنَّ محمَّد بن عيسى بن نَجيح الطَّبَّاع أعلم النَّاسِ بحديثِ هُشَيْم ـ ما سمع منه وما لم يسمع ـ، فإذا روى أحدهم عن هُشَيْم بالعَنْعَنَةِ، وخالفه ابنُ نَجيح فصرَّح بالسَّماعِ، قُدِّمت روايتُه على روايتِهِ؛ لأنَّه من أدرى النَّاسِ به.

فائدةٌ أخرى:

قال الإمامُ أحمد بن حنبل ـ في رواية الأثرم ـ: «هُشيمٌ لا يكادُ يسقط عليه شيءٌ من حديثِ حُصين، ولا يكاد يُدلِّسُ عن حُصين»(٢).

٢٧٣ ـ الهيثم بن عَدِي بن عبد الرحمن، الطَّائيُّ، أبو عبد الرحمن، المَنْبَجِيُّ، ثمَّ الكوفيُّ(٣).

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبــة: الخامسة**

قال الإمامُ أحمد بن حنبل: «كان صاحبَ أخبارٍ وتدليسٍ»(٤).

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٩٦)، و«السِّير» (١٠/ ٣٨٨).

(٢) «شرح علل الترمذيِّ» (٢/ ٧٣٩ و٨٥٧).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٥١)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٤٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٢٨).

(٤) «لسان الميزان» (٧/ ٢٩٩).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان من علماء النَّاسِ بالسِّيرِ، وأيامِ النَّاسِ، وأخبارِ العربِ، إلَّا أنَّه روى عنِ الثِّقاتِ أشياء كأنَّها موضوعة، يَسْبِقُ إلى القلبِ أنَّه كان يُدلِّسُها، فالتزقت[1] تلك المعضلات به، ووجب مُجانبة حديثه على عِلْمِه بالتَّاريخِ، ومعرفته بالرِّجالِ»[2].

❁ ❁ ❁

(١) جاء في الأصل: فالتزق.
(٢) «المجروحين» (٣/ ٩٣).

(حرفُ الـواوِ)

● واصـل بن عبد الرحمن، أبو حُـرَّة، البَصْـريُّ.

يأتـي في الكُنــى.

٢٧٤ ـ (ع) وكيع بن الجرَّاح بن مليح، الرُّؤاسيُّ، أبو سفيان، الكوفيُّ [ز][١].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

أخرجَ الخطيبُ البغداديُّ ـ بسندٍ صحيحٍ ـ من طريق هاشم بن زهير؛ قال: «كان وكيعٌ ربَّما قال في الحديثِ: حدَّثنا، وربَّما لم يقلْ، قال: فقلنا لجارٍ لنا يُقال له: أبو الوفاء ـ كان لا يُحسن شيئاً ـ: سَلْهُ لِمَ يقول في بعضه: حدَّثنا، ولا يقول في بعضه؟ قال: فتقدَّم إليه فسأله، قال: فقال له وكيعٌ: أَمَا وجـدَ القومُ خطيباً غيرك؟ نحن لا نستحلُّ التَّدليسَ في الثِّيـابِ، فكيف في الحديثِ؟!»[٢].

قلت: هذه الحكاية تُحمل على تدليسِ الإسنادِ، أمَّا تدليس الشُّيوخ فقد جاء ما يدلُّ على أنَّه يزاوله، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: حدَّثني أبي، حدَّثني وكيعٌ، حدَّثني أبي، عن رجلٍ، عن سعيد ابن جُبير، عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

---

(١) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٦٢).

(٢) «الكفاية» (ص: ٣٥٦).

قال أبي: «هذا مُسلمٌ الأعورُ، كان وكيعٌ لا يُسمِّيه على عَمْدٍ»[١].

وقال عبد اللَّه ـ أيضاً ـ: سمعت أبي يقول: «كان وكيعٌ إذا حدَّثَ عن سفيان، عن مُسلم الأعور؛ يقول: سفيان، عن رجلٍ، وربَّما قال: سفيان، عن أبي عبدِ اللَّه، عن مجاهد، قلت له: لِمَ لا يُسمِّيه؟ قال: يُضعِّفه»[٢].

وقال ـ أيضاً ـ: حدَّثني أبي؛ قال: «كان وكيعٌ إذا أتى على حديثِ أَبَان بن أبي عيَّاش يقول: رجل، ولا يُسمِّيه استضعافاً له»[٣].

وقال ـ أيضاً ـ: قال أبي: «كان وكيعٌ إذا وقف على حديثِ عبد اللَّه بن جعفر أبي عليٍّ المدينيِّ قال: أَجِزْ عليه، والحسن بن عُمارة؛ قال: أَجِزْ عليه، وإذا أتى على حديث جُويبر قال: سفيان عن رجلٍ، لا يُسمِّيه ـ يعني استضعافاً له ـ»[٤].

وقال ابنُ حَجَرٍ في ترجمة إسماعيل بن أبي إسحاق المُلائيِّ ـ أحد الضُّعفاء ـ: «روى عنه وكيعٌ فكنَّاه ولم يُسمِّه»[٥].

---

(١) «العلل» (٢/ ٥٢٥) و(٣/ ١٥٧، ١٥٨)، و«الضُّعفاء» للعُقيليِّ (٤/ ١٥٣).
(٢) «العلل» (١/ ٤٨٣)، و«الكامل» (٦/ ٣٠٦)، و«الضُّعفاء» (٤/ ١٥٣).
(٣) «العلل» (٢/ ٥٢٥) و(٣/ ١٥٧، ١٥٨)، و«الكامل» (١/ ٣٧٣)، و«الضُّعفاء» (١/ ٤٠).
(٤) «العلل» (٣/ ١٥٧).
(٥) «لسان الميزان» (١/ ٦٠٦).

٢٧٥ ـ (ع) الوليد بن مسلم، القرشيُّ مولاهم، أبو العبَّاس، الدِّمشقيُّ[١].

● نوع التدليس: الإسناد (الإسقاط، التَّسْوية)، الشُّيوخ

●المـرتبــة: الرَّابعة

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنــادِ.

أ ـ الإسقـاطُ:

قال أبو سعيد هاشم بن مرثد الطَّبرانيُّ: وسمعت يحيى يقول: قال أبو مُسْهِر: «كلُّ ما قال فيه الوليد: قال الأوزاعيُّ؛ فبينه وبين الأوزاعيِّ رجلٌ، إلَّا أنْ يكون نسي اسمه»[٢].

وقال الآجريُّ: حدَّثنا أبو داود؛ قال: حدَّثنا عبد اللَّه بن أنس البُخاريُّ؛ قال: حدَّثنا أبو مُسْهِر؛ قال: «كان الوليد يكتبُ حديثَ الأوزاعيِّ عنِ الكذَّابين يُدلِّسها عنِ الأوزاعيِّ»[٣].

وقال حنبل، عن ابن معين: سمعت أبا مُسْهِر يقول: «كان الوليد ممَّن يأخذ عن أبي السَّفر حديث الأوزاعيِّ، وكان أبو السَّفر كذَّاباً، [وهو يقول فيها: قال الأوزاعيُّ][٤]»[٥].

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم:٥٨)، و«التبيين» (رقم:٨٦)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٢٧)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٣)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٦٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٤٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٨٠).

(٢) «تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد» (نص: ٤٣).

(٣) «سؤالات الآجري» (نص: ١٥٥٥ ـ تحقيق البَسْتَويِّ).

(٤) ما بين معقوفين زيادة من «الميزان».

(٥) «الميزان» (٤/ ٣٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٣٥).

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «فإذا قال الوليد أو بقيَّة: عن الأوزاعيِّ؛ فواهٍ، فإنهما يُدلِّسان كثيراً عن الهَلْكَى»(١).

ب ـ التَّسْـويةُ:

قال صالح بن محمَّد ـ جَزَرة ـ: سمعت الهيثم بن خارجة قال: «قلت للوليد: قد أفسدت حديثَ الأوزاعيِّ، قال: وكيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعيِّ عن نافع، وعن الأوزاعيِّ عن الزُّهريِّ، وعن الأوزاعيِّ عن يحيى بن أبي كثير، وغيرُكَ يُدْخِلُ بين الأوزاعيِّ وبين نافعٍ عبد اللَّه بن عامر الأَسْلميَّ، وبينه وبين الزُّهريِّ قُرَّة وغيره، فما يَحْمِلُك على هذا؟ قال: أُنَبِّلُ الأوزاعيَّ أنْ يرويَ عن مثل هؤلاء الضُّعفاء، قلت: فإذا روى الأوزاعيُّ عن هؤلاء الضُّعفاء مناكير، فأسقطتهم أنت وصيَّرتها من روايةِ الأوزاعيِّ عنِ الثِّقاتِ، ضَعُفَ الأوزاعيُّ، قال: فلم يلتفِتْ إلى قولي»(٢).

وقال النَّسائيُّ: «الوليد بن مَزْيَد أحبُّ إلينا في الأوزاعيِّ من الوليد بن مُسلمٍ، لا يُخْطئُ، ولا يُدلِّسُ»(٣).

وقال الدَّارقطنيُّ: «الوليدُ بنُ مُسلم يُرسِلُ، يروي عن الأوزاعيِّ أحاديث الأوزاعيِّ عن شيوخٍ ضعفاء، عن شيوخٍ قد أدركهم الأوزاعيُّ؛ مثل: نافع، وعطاء، والزُّهريِّ، فيُسقطُ أسماءَ الضُّعفاءِ، ويجعلها عنِ

(١) «الموقظة» (ص: ٤٦).

(٢) «السِّير» (٩/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، و«الميزان» (٤/ ٣٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٣٥).

(٣) «تسمية فقهاء الأمصار من الصَّحابة فمن بعدهم» للنَّسائيِّ، وهو ملحقٌ بآخر: «الضُّعفاء والمتروكين» له (ص: ١٣٠).

الأوزاعيِّ عن عطاء ـ يعني مثل: عبد اللَّه بن عامر الأَسْلميِّ، وإسماعيل بن مُسلمٍ ـ»(١).

وقال أبو داود: «الوليد أفسدَ حديثَ الأوزاعيِّ، أحاديث عند الأوزاعيِّ عن رجلٍ عن الزُّهريِّ، وعن رجلٍ عن عطاء، وعن رجلٍ عن نافع، جعلها: الأوزاعيُّ عن الزُّهريِّ، وعن عطاء، وعن نافع، ولا نعلم أنَّ الأوزاعيَّ حدَّثَ عن نافعٍ إلَّا بمسألةٍ»(٢).

وقال ـ أيضاً ـ: «أدخل الأوزاعيُّ بينه وبين الزُّهريِّ ونافع وبين عطاءٍ نحواً من ستِّين رجلاً، أسقطها الوليد كلُّها»(٣).

وقال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مُسلم، عن شيبان، عن عليِّ بن عبد اللَّه بن عبَّاس؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «يُمْنُ الخيلِ في شقرها»؟ قال أبي: روى زيد بن الحباب، عن عبد الصَّمد بن علي بن عبد اللَّه بن عبَّاس، عن أبيه، عن جدِّه، عن النَّبيِّ ﷺ، ورواه حسين بن محمَّد المَرْوَرُّوذِيُّ، عن شيبان، عن سليمان بن علي بن عبد اللَّه بن عبَّاس، عن أبيه، عن جدِّه، عن النَّبيِّ ﷺ.

قلت لأبي: أيُّهما أصحُّ؟ قال: حديث حسين بن محمَّد صحيحٌ، وحديث زيد بن حباب صحيحٌ، كان سليمان وعبد الصَّمد أخوين، وقد رويا هذا الحديث جميعاً موصولاً عن أبيه، عن جدِّه، والَّذي أُرى أنَّ الوليد بن مُسلمٍ ترك سليمان من الإسناد على العمدِ؛ لأنَّ سليمان أسرف

(١) «الضُّعفاء والمتروكين» له (نص: ٦٣٢)، و«سؤالات أبي عبد الرحمن السُّلمي للدَّارقطنيِّ» (نص: ٣٥٩).

(٢) «سؤالات الآجري» (نص: ١٥٥٠ ـ تحقيق البَسْتَويِّ).

(٣) «سؤالات الآجري» (نص: ١٥٥٢ ـ تحقيق البَسْتَويِّ).

في القتلِ والنِّكايةِ فيهم، فكان يكره ذكره في الحديث، قلت: سليمان بن عليٍّ كان في الشَّام؟ قال: لا، كان بالبَصْرةِ، وكان بالشَّامِ صالح بن عليٍّ، وعبد اللَّه بن عليٍّ»(١).

وقال ابنُ رُشَيْد الفِهْرِيُّ: «والوليد بن مُسلمٍ معروفٌ بالتَّدليسِ بل بالتَّسْويةِ، وهي شرُّ أنواع التَّدليس»(٢).

وقال العلائيُّ: «يعاني التَّسوية أيضاً»(٣).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «الوليدُ بن مُسلمٍ من المُدلِّسين على شيوخِهِ، وعلى شيوخِ شيوخِه»(٤).

وقال ـ أيضاً ـ: «ثقةٌ؛ لكنَّه كثير التَّدليسِ والتَّسْويةِ»(٥).

● **حكمُ رواياتِـهِ المُعَنْعَنَـة:**

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «إذا قال الوليد: عنِ ابنِ جُريجٍ، أو عن الأوزاعيِّ؛ فليس بمعتمدٍ؛ لأنَّه يدلِّسُ عن كذَّابين، فإذا قال: حدَّثنا؛ فهو حُجَّةٌ»(٦).

وقال ـ أيضاً ـ: «ثقةٌ؛ لكنَّه قد دلَّسَ عن الضُّعفاء، فلا بُدَّ أنْ يُصرِّح بالسَّماعِ إذا احتجَّ به، أمَّا إذا قال: عن(٧)؛ فليس بحُجَّةٍ»(٨).

---

(١) «العلل» له (١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩).
(٢) «السَّنن الأبين» (ص: ١٠٧ ـ ١٠٨).
(٣) «جامع التحصيل» (ص: ١١١).
(٤) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (١/ ٢٩٣).
(٥) «التقريب» (رقم: ٧٤٥٦).
(٦) «الميزان» (٤/ ٣٤٨).
(٧) جاء في الأصل: أمَّا إذا قيل عنه، وهو خطأ، والصَّواب ما أُثبت.
(٨) «ذكر أسماء من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق» (ص: ١٨٦ ـ رقم: ٣٦٠).

قلت : أمَّـا بالنِّسبةِ للتَّسويةِ؛ فيرى شيخنا عبد اللَّه بن يوسف الجُديع ـ حفظه اللَّه ـ أنَّ من يُعاني هذا النَّوع من التَّدليسِ فلا يُحتجُّ بحديثه إلَّا إذا صرَّح بالسَّماعِ في جميعِ السَّندِ، حيث يقـول: «وعليه؛ فالَّذي يجري على قاعدةِ التَّدليسِ: عدم قبول رواية من وُصِفَ بهذا النَّوعِ منه مُطلقاً، حتَّى يأتي الإسناد مسلسلاً بالسَّماعِ الصَّريحِ بين كلِّ راوٍ وشيخه إلى الصَّحابيِّ.

وهذا المعنى لا يراعيه أكثر المشتغلين بهذا العلم، ولعلَّ سببه أنَّه لم يتحرَّر لهم معناه، والواجب في مثل هذه الحالة شدَّة الاحترازِ والتَّحقُّقِ، فإنَّ هذا النَّوعَ أقبح أنواع التَّدليس وشرُّها»[(١)].

وإلى مثل قول شيخنا ذهب الدكتور مِسْفر الدّمينيُّ[(٢)].

لذا؛ قال ابنُ الوزير ـ مُعقِّباً على قول الذَّهبيِّ السَّابق: «إذا قال الوليد بن مسلم: حدَّثنا؛ فهو حُجَّةٌ» ـ قال: «ما تغني عنك حدَّثنا الأوزاعيُّ إذا جاء بلفظٍ محتملٍ بعد الأوزاعيِّ؟!»[(٣)].

● **رواياتُـهُ الَّتي في «الصَّحيحين»:**

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ: «البُخاريُّ ومُسْلمٌ قد احتجَّا به، ولكنَّهما يَنْتَقِيان حديثَه، ويتجنَّبان ما يُنْكَرُ له»[(٤)].

(١) «المقنع في علوم الحديث» لابن الملقِّن (١/ ١٦٤ ـ الحاشية).

(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ١١٩، ١٢٠).

(٣) «توضيح الأفكار» (١/ ٣٧٥).

(٤) «السِّير» (٩/ ٢١٦).

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال الحافظُ ابنُ حِبَّانَ: «وكان ممَّن صنَّف وجمع، إلَّا أنَّه ربَّما قلب الأسماء وغيَّر الكُنى»[(١)].

وقال ـ أيضاً ـ في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم: «وهو الَّذي يُدلِّسُ عنه[(٢)] الوليد بن مُسلم؛ يقول: قال أبو عمرٍو، وحدَّثنا أبو عمرٍو عن الزُّهريِّ، يُوهِمُ أنَّه الأوزاعيّ، وإنَّما هو ابن تميم»[(٣)].

وقال أيضاً ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديثِ الثِّقاتِ الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «والجنسُ الثَّاني: قومٌ ثقاتٌ كانوا[(٤)] يَرْوُونَ عن أقوامٍ ضعفاء كذَّابين ويكنُّونهم حتَّى لا يُعرفوا، فربَّما أشبه كنية كذَّابٍ كنية ثقةٍ، فيتوهَّم المتوهِّم أنَّ رواي هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، ومن أعملهم بمثل هذا من هذه الأمَّةِ الثَّوريُّ، كان يُحدِّثُ عن الكَلْبيِّ ويقول: حدَّثنا أبو النَّضْر، فيتوهَّم المستمع أنَّه أراد به سعيد بن عروبة، أو جرير بن حازم، ومثل الوليد بن مُسلم إذا قال: حدَّثنا أبو عمرٍو، فيُتوهَّم أنَّه أراد به الأوزاعيَّ، وإنَّما أراد به عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وقد سمعا جميعاً من الزُّهريِّ»[(٥)].

❁ ❁ ❁

---

(١) «الثِّقات» (٩/ ٢٢٢).

(٢) جاء في الأصل: عن، والصَّواب ما أثبتناه.

(٣) «المجروحين» (٢/ ٥٥).

(٤) جاء في الأصل: كان، والصَّواب ما أُثبت.

(٥) «المجروحين» (١/ ٩١).

(حرفُ اللَّام ألف)

٢٧٦ - (ع) لاحق بن حُمَيْد بن سعيد، السَّدُوسيُّ، أبو مِجْلَز، البَصْريُّ، الأعورُ[١].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الأولى**

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «من ثقاتِ التَّابعين، لكنَّه يُدلِّسُ»[٢].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «أشارَ ابنُ أبي خيثمة عن ابنِ معين إلى أنَّه كان يُدلِّسُ، وجزمَ بذلك الدَّارقطنيُّ»[٣].

❊ ❊ ❊

(١) «التبيين» (رقم:٨٧)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم:٣١)، و«النُّكت» (٢/٦٣٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٤٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٦٩).

(٢) «الميزان» (٤/٣٥٦).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٧).

(حرفُ اليـاءِ)

٢٧٧ ـ (ع) يحيى بن آدم بن سليمان، الأمويُّ مولاهم، أبو زكريا، الكوفيُّ [ز][(١)].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ الجوزيِّ في ترجمة إبراهيم بن محمَّد بن أبي يحيى: «وقد كانوا يُبَهْرِجُونَه[(٢)]؛ لأنَّه ليس بثقةٍ، فكان ابنُ جُريجٍ يقول: حدَّثنا إبراهيم بن محمَّد بن أبي عطاء، ويقول تارةً: حدَّثنا أبو الذِّئب، وكان يحيى بن آدم يقول: إبراهيم بن أبي يحيى المدنيُّ، وكان الواقديُّ يقول: أبو إسحاق بن محمَّد، وربَّما قاله[(٣)] إسحاق بن إدريس، وكان مروان بن معاوية يقول: عبد الوهَّاب المغربيُّ، إلى غير ذلك»[(٤)].

٢٧٨ ـ (د، ت، ق) يحـيى بن أبي حيَّـة، أبو جَنَاب، الكَلْبيُّ، الكوفيُّ[(٥)].

● نوع التدليس: الإسناد

● المـرتبــة: الخامسة

قال أبو نُعيمٍ: «أبو جَنَاب ثقةٌ، كان يُدلِّسُ، أحاديثه مناكير»[(٦)].

---

(١) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣١/ ١٨٨).

(٢) جاء في «الموضوعات»: يُدلِّسونه، بدلاً من: يُبهرجونه.

(٣) جاء في الأصل: قال، والصَّواب ما أثبتناه.

(٤) «الضُّعفاء والمتروكين» له (١/ ٥١)، وانظر أيضاً: «الموضوعات» (٣/ ٢١٧).

(٥) «جامع التحصيل» (رقم:٥٩)، و«التبيين» (رقم:٨٨)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٥٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٩)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٦٤)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٤٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم:٢٢٩).

(٦) «العلل للإمام أحمد ـ رواية ابنه عبد اللَّه» (٣/ ١١٤)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٨).

وقال ابنُ نُمير: «أبو جَنَاب يحيى بن أبي حيَّة صدوقٌ، كان صاحبَ تدليسٍ، أفسد حديثه بالتَّدليسِ، كان يُحدِّثُ بما لم يسمع»[(١)].

قال عبد اللَّه الدَّورقيُّ: حدَّثنا يحيى بن معين؛ قال: «أبو جَنَاب يحيى بن أبي حيَّة ليس به بأس، إلَّا أنَّه كان يُدلِّسُ»[(٢)].

وقال يزيد بن هارون: «كان أبو جَنَاب يُحدِّثنا عن عطاء والضَّحَّاك وابن بريدة، فإذا وقفناه نقول: سمعت من فلانٍ هذا الحديث؟ فيقول: لم أسمعه منه إنَّما أخذت من أصحابنا»[(٣)].

وقال الذُّهْلِيُّ: سمعت يزيد بن هارون يقول: «كان صدوقاً، ولكن كان يُدلِّسُ»[(٤)].

وقال يعقوب بن سفيان: حدَّثنا قبيصة؛ قال: «حدَّثنا سفيان عن أبي جَنَاب يحيى بن أبي حيَّة الكَلْبيِّ، وهو ضعيفٌ، كان يُدلِّسُ، كوفيٌّ»[(٥)].

وقال النَّسائيُّ: «ليس بالثِّقةِ، يُدلِّسُ»[(٦)].

وقال ابنُ خِرَاش: «كان صدوقاً، وكان يُدلِّسُ، وفي حديثه نكرة»[(٧)].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٧٨).
(٢) «الكامل» (٧/ ٢١٣)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٧٨).
(٣) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٩)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٧٧).
(٤) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٨٦)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٧٧).
(٥) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٠٨).
(٦) «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٧٨).
(٧) المرجع السَّابق.

وقال العِجْليُّ: «كان يُدلِّسُ، لا بأس به»(١).

وقال أبو زُرعة: «صدوقٌ، غير أنَّه كان يُدلِّسُ»(٢).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «وكان ممَّن يُدلِّسُ على الثِّقاتِ ما سمع من الضُّعفاءِ، فالتزق به المناكير الَّتي يرويها عن المشاهيرِ، فوهَّاهُ يحيى بن سعيد القطَّان، وحمل عليه أحمد بن حنبل حملاً شديداً»(٣).

قاعدةٌ:

قال أبو نُعيم: «ما كان به بأس، إلَّا أنَّه كان يُدلِّسُ، وما سمعت منه شيئاً، إلَّا شيئاً قال فيه: حدَّثنا»(٤).

قلت: هذه قاعدةٌ جيِّدةٌ في أحاديثِ أبي جَنَاب أنّها إذا جاءت من طريق أبي نُعيم الفضل بن دُكَيْن فهي على السَّماعِ.

[تمييز] ـ يحيى بن أبي حيَّة، حجازيٌّ.

قلت: ذكرته لتمييزه عن سابقه، وهو ضعيفٌ لا يُعْتمد عليه.

٢٧٩ ـ (ع) يحيى بن سعيد بن أَبَان بن سعيد بن العاص، الأمويُّ، أبو أيوب، الكوفيُّ [ز](٥).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لمحمَّد بن سعيد المصلوب

(١) «الثِّقات» (نص: ١٥٨٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٩).

(٣) «المجروحين» (٣/ ١١١).

(٤) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٨).

(٥) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣١٨).

الكذَّاب ـ: «وهو محمَّد بن سعيد بن حسَّان الَّذي روى عنه يحيى بن سعيد الأمويُّ»(١).

قلت: وتارةً كان يُبهم اسمه؛ فيقول: حدَّثني رجلٌ، فقد قال سعيد بن يحيى بن سعيد الأمويُّ في «المغازي»: حدَّثني أبي، حدَّثني رجلٌ، عن عبادة بن نُسَي، عن عبد الرَّحمن بن غَنْم؛ قال: حدَّثنا معاذ بن جبل؛ قال: لمَّا بعثني رسول اللَّه ﷺ إلى اليمن ...، فذكر الحديث(٢).

فهذا الحديثُ أخرجه ابنُ ماجه؛ فقال: حدَّثنا الحسن بن حمَّاد ـ سَجَّادةُ ـ، حدَّثنا يحيى بن سعيد الأمويُّ، عن محمَّد بن سعيد بن حسَّان، عن عبادة بن نُسَي، عن عبد الرَّحمن بن غَنْم؛ قال: حدَّثنا معاذ بن جبل؛ قال: لمَّا بعثني رسول اللَّه ﷺ إلى اليمن قال: «لا تَقْضِيَنَّ ولا تَفْصِلَنَّ إلَّا بما تعلمُ، وإنْ أَشْكَلَ عليك أمرٌ فَقِفْ حتَّى تَبَيَّنَهُ، أو تكتبَ إليَّ فيه»(٣).

يقول الحافظُ ابنُ كثيرٍ: «فتبيَّنَّا بهذا أنَّ الرَّجلَ الَّذي لم يُسمَّ في الرِّوايةِ الأولى هو محمَّد بن سعيد بن حسَّان ـ وهو المصلوب ـ، وهو كذَّابٌ وضَّاعٌ للحديثِ، اتَّفقوا على تركه»(٤).

أقول: فمن هنا يتبيَّن لك أنَّ يحيى بن سعيد الأمويَّ قد أبهم اسمه لضعفه وسوء حاله كي لا يُفطن له.

---

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٩٥).
(٢) «تحفة الطَّالب» لابن كثير (ص: ١٥٣ ـ ١٥٤).
(٣) «سنن ابن ماجه» (رقم: ٥٥).
(٤) «تحفة الطَّالب» (ص: ١٥٥).

٢٨٠ ـ (ع) يحيى بن سعيد بن قيس، الأنصاريُّ، النَّجَّاريُّ، أبو سعيدٍ، المدنيُّ[(١)].

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة : الأولى**

قال الحافظُ العلائيُّ: «ذكرَ عليُّ بنُ المديني أنَّه كان يُدلِّسُ، حكاه عنه الحافظُ عبد الغني في كتابه «الكمال» في ترجمة محمَّد بن عمرو بن علقمة»[(٢)].

وقال إسحاق بن حكيم: قال يحيى القطَّان: «وأمَّا محمَّد بن عمرو فرجلٌ صالحٌ ليس بأحفظِ النَّاس للحديثِ، وأمَّا يحيى بن سعيد الأنصاريُّ فكان يحفظُ ويُدلِّسُ»[(٣)].

وقال الدِّمْياطيُّ: «يُقالُ: أنَّه كان يُدلِّسُ»[(٤)].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وكذا وصفه به الدَّارقطنيُّ»[(٥)].

٢٨١ ـ (م) يحيى بن عبد الحَميد بن عبد الرَّحمن، الحِمَّانيُّ، أبو زكريا، الكوفيُّ [ز][(٦)].

● **نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ**

● **المرتبة : الخامسة**

❖ **أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.**

قال الإمامُ الذَّهبيُّ: «لا ريب أنَّه كان مُبرَّزاً في الحفظِ كما كان

---

(١) «جامع التحصيل» (رقم: ٦٠)، و«التبيين» (رقم: ٨٩)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٣٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٣٨)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٦٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٤٧)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٧٠).

(٢) «جامع التحصيل» (ص: ١١١).

(٣) «الكامل» (٦/ ٢٢٤)، و«الميزان» (٣/ ٦٧٣)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٩٦).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٩٦).

(٥) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٧).

(٦) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤١٩).**

سليمان الشَّاذَكونيُّ، ولكنَّه أصون من الشَّاذَكونيِّ، ولم يقلْ أحدٌ قطُّ: إنَّه وضع حديثاً، بل ربَّما كان يتلقَّطُ أحاديثَ، ويدَّعي روايتها، فيرويها على وجهِ التَّدليسِ، ويُوهِمُ أنَّه سمعها، وهذا قد دخل فيه طائفةٌ، وهو أخفُّ من افتراءِ المتونِ»(١).

❖ **ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.**

قال سعيد بن عمرو البَرْذَعيُّ: «قال لي أبو زُرعة ـ يعني عُبيد اللَّه بن عبد الكريم الرَّازيَّ ـ: قلت لابنِ نُمير: شيخٌ يُحدِّثُ عنه الحِمَّانيُّ يُقال له: عليّ بن سُوَيد؟ فقال: لم تفطن مَنْ هذا؟ قلت: لا، قال: هذا مُعَلَّى بن هلال، جعل الحِمَّانيُّ مُعلَّى عليّاً ونسبه إلى جدِّهِ، وهو: مُعَلَّى بن هلال بن سُوَيد»(٢).

وقال ابنُ أبي حاتم، عن أبيه، عن ابن نُميرٍ ـ في حديثٍ رواه يحيى الحِمَّانـيُّ، عن عليِّ بن سُوَيد، عن نُفيع في المؤذِّنين ـ: «عليُّ بن سُوَيد هذا هـو: مُعَلَّى بن هلال بن سُوَيد، جعل مُعَلَّى عليّاً(٣)، وحذف هلال من الوسط، ونسب إلى جدِّه سُوَيد»(٤).

وقال الدَّارقطنيُّ في ترجمة مُعَلَّى بن هلال: «يروي عنه الحِمَّانيُّ فيقول: عليُّ بن سُوَيد»(٥).

---

(١) «السِّير» (١٠/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧).

(٢) «أبو زُرعة وجهوده في السُّنَّة النَّبوية» (٢/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦)، و«الكفاية» (ص: ٣٦٧)، و«موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٨٨).

(٣) جاء في الأصل: عليّ.

(٤) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢١٨) وعزاه لـ: «العلل»، ولم أقف عليه في نسخة «العلل» المطبوعة.

(٥) «الضُّعفاء والمتروكين» له (نص: ٥٠٥).

وقال الذَّهبيُّ في ترجمة عليِّ بن سُوَيد: «شيخٌ ليحيى الحِمَّانيِّ، لا يُعرف، فيُقال: هو مُعَلَّى بن هلال، دلَّسَه الحِمَّانيُّ»(١).

تنبيه:

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ: «ولا رواية له في الكتبِ السِّتَّةِ، تجنَّبوا حديثه عمداً، لكن له ذِكرٌ في «صحيحِ مُسلمٍ» في ضبطِ اسمٍ»(٢).

٢٨٢ ـ (ع) يحيى بن أبي كثير، الطَّائيُّ مولاهم، أبو نَصْر، اليماميُّ(٣).

● **نوع التدليس: الإسناد**

● **المرتبة: الثَّانية**

قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: «قال بعضُ المُحدِّثين: ما رأيت رجلاً مثل يحيى بن أبي كثير، كنَّا نُحدِّثه بالغَدَاةِ، ويحدِّثنا بالعشيِّ ـ يعني يُدلِّس ـ»(٤).

وقال ابنُ المبارك، عن همَّام: «كنَّا نُحدِّث يحيى بن أبي كثير بالغَدَاةِ، فإذا كان بالعشيِّ قلبه علينا»(٥).

ووصفه الإمامُ النَّسائيُّ بالتَّدليسِ(٦).

وقال ابنُ خُزيمةَ: «أحدُ المُدلِّسين»(٧).

---

(١) «الميزان» (٣/ ١٣٢).

(٢) «السِّير» (١٠/ ٥٣٧).

(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٦١)، و«التبيين» (رقم: ٩٠)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٦٣)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٣)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٦٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٤٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٠٦).

(٤) «تاريخ ابن معين» (نص: ٣٩٨٥).

(٥) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٣٦).

(٦) «السِّير» (٧/ ٧٤)، و«الميزان» (١/ ٤٦٠).

(٧) «كتاب التَّوحيد» (ص: ٢٢١).

وقال العُقَيْليُّ: «ذُكِرَ بالتَّدليسِ»[(١)].

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديثِ الثِّقاتِ الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «الجنسُ الثَّالثُ: الثِّقاتُ المدلِّسون الَّذين كانوا يُدلِّسون في الأخبارِ؛ مثل: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش، وأبي إسحاق، وابنِ جُريجٍ، وابنِ إسحاق، والثَّوريِّ، وهُشيم، ومن أشبههم ممَّن يكثر عددهم من الأئمَّةِ المرضيين، وأهلِ الورعِ في الدِّينِ، كانوا يكتبون عن الكلِّ، ويروون عمَّن سمعوا منه، فربَّما دلَّسوا عنِ الشَّيخِ بعد سماعهم عنه عن أقوامٍ ضعفاء، لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقلْ المُدلِّسُ ـ وإنْ كان ثقةً ـ: حدَّثني أو سمعت، فلا يجوز الاحتجاج بخبرِهِ.

وهذا أصلُ أبي عبد اللَّه محمَّد بن إدريس الشَّافعيِّ رحمه الله ومن تبعه من شيوخنا»[(٢)].

وقال الدَّارقطنيُّ: «معروفٌ بالتَّدليسِ»[(٣)].

قلت: وقال الإمامُ الدَّارقطنيُّ ـ أيضاً ـ: «يحيى بن أبي كثير يُدلِّسُ كثيراً»[(٤)]، وتبعه على ذلك الحافظُ العلائيُّ[(٥)]، أمَّا الحافظُ ابنُ حَجَرٍ فقد استدلَّ على قلَّةِ تدليسِهِ بما يلي:

أخرج البُخاريُّ في «صحيحه» (رقم: ٢٤٥٣ـ فتح) من طريق يحيى بن أبي كثير قال: حدَّثني محمَّد بن إبراهيم؛ أنَّ أبا سلمة حدَّثه أنَّه كانت بينه وبين أناسٍ خصومة، فذكر لعائشة رضي الله عنها فقال: يا أبا سلمة

(١) «الضُّعفاء» له (٤/ ٤٢٣).
(٢) «المجروحين» (١/ ٩٢).
(٣) «العلل» له (١١/ ١٢٤).
(٤) «التتبُّع» (ص: ١٦٩).
(٥) «جامع التحصيل» (ص: ٢٩٩).

اجتنب الأرض، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مَنْ ظلم قيد شبر من الأرض طُوِّقه من سبع أرضين».

قال ابنُ حَجَرٍ: «وفي هذا الإسناد ما يُشْعِرُ بقلَّةِ تدليس يحيى بن أبي كثير؛ لأنَّه سمع الكثير من أبي سلمة، وحدَّثَ عنه هنا بواسطة محمَّد بن إبراهيم»(١).

٢٨٣ ـ يحيى بن محمَّد بن صَاعِد بن كاتب، أبو محمَّد، الهاشميُّ، البغداديُّ [ز](٢).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ عَدِيٍّ في ترجمة إبراهيم بن فهد بن حكيم: «كان ابنُ صَاعِد إذا حدَّثنا عنه يقول: إبراهيم بن حكيم، ينسبه إلى جدِّه لضعفه»(٣).

٢٨٤ ـ (ت) يحيى بن يعلى، الأَسْلَميُّ، القَطَوانيُّ، أبو زكرياء، الكوفيُّ [ز](٤).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الدَّارقطنيُّ ـ في ترجمة عمر بن موسى الوَجِيهيِّ ـ: «يروي عنه يحيى بن يعلى الأَسْلَميُّ؛ فيقول: عن عُبيد اللَّه بن موسى(٥)، وقيل: إنَّه عمر هذا»(٦).

وأخرج ابنُ الجوزيِّ من طريق يحيى بن يعلى، عن عبد اللَّه بن موسى، عن الزُّهريِّ، عن السَّائب بن يزيد؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

---

(١) «فتح الباري» (٥/ ١٠٥).
(٢) انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٣١)، و«تذكرة الحفَّاظ» (٢/ ٧٧٦).
(٣) «الكامل» (١/ ٢٧٠).
(٤) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٠).
(٥) كذا جاء في الأصل: عُبيد اللَّه ـ مُصغَّراً ـ، وأرى أنَّ الصَّواب: عبد اللَّه ـ مكبراً ـ، كما سيأتي.
(٦) «الضُّعفاء والمتروكين» له (نص: ٣٧٢).

«[لا يحلُّ لمسلمٍ][١] أنْ يرى تجرُّدي أو عورتي إلَّا عليّ».

قال ابنُ الجوزيِّ ـ عقبه ـ: «هذا حديثٌ موضوعٌ، والمتَّهم به عبد اللَّه بن موسى[٢]، وهو عمر[٣] بن موسى الوَجِيهيُّ، قلب الرَّاوي اسمه لأجل ضعفه، كذلك قال الدَّارقطنيُّ».

وقال ـ أيضاً ـ: «وهذا من المحن العظيمة الَّتي قد زلَّ فيها كثيرٌ من المُحدِّثين، تدليس الضَّعيفِ والمجروحِ، وهذه حيلةٌ عظيمةٌ على الشَّرعِ؛ لأنَّه إذا لم يُعْرَفْ أُحْسِنَ الظنُّ به، فعُمِلَ بروايته»[٤].

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ ـ في ترجمة عبد اللَّه بن موسى هذا ـ: «هو عمر بن موسى، أحد المتروكين، دلَّسه البعضُ»[٥].

٢٨٥ ـ (خت، م، ٤) يزيد بن أبي زياد، الهاشميُّ مولاهم، أبو عبد اللَّه، الكوفيُّ[٦].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثَّالثة**

وصفه الدَّارقطنيُّ بالتَّدليسِ[٧]، وذكره الحاكمُ فيمن كان يُدلِّسُ[٨].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٣٧٥).

(٢) جاء في الأصل: عبد الملك بن موسى، وهو تحريف، والمثبت من «اللآلىء المصنوعة».

(٣) جاء في الأصل: عمير، وهو تحريف، والمثبت من «اللآلىء المصنوعة».

(٤) «الموضوعات» (١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، وانظر أيضاً: «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٣٧٥).

(٥) «الميزان» (٢/ ٥٠٩).

(٦) «جامع التحصيل» (رقم: ٦٢)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١١٢)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٧)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٦٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٤٩)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٦٢).

(٧) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١١٦).

(٨) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٥).

٢٨٦ ـ (س) يزيد بن سنان بن يزيد بن ذَيَّال، الأمويُّ، مولى عثمان، أبو خالدٍ، البَصْريُّ، القزَّاز، نزيلُ مِصْرَ [ز][١].

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ أبي حاتمٍ في ترجمة سليمان بن داود الشَّاذَكونيِّ ـ أحد الهَلْكَى ـ: «روى عنه يزيد بن سنان البَصْريُّ نزيلُ مِصْرَ، وكَنَى عن لقبه لكي لا يُفطن به»[٢].

يزيد بن عبد الرحمن بن أبي سلامة، أبو خالد، الدَّالانيُّ، الكوفيُّ.

يأتي في الكُنى.

٢٨٧ ـ (د، س، ق) يزيد بن عبد الرَّحمن بن أبي مالك، الهَمْدانيُّ، الدِّمشقيُّ، القاضي[٣].

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة: الثَّالثة

قال الحافظُ العلائيُّ: «وروى حديث الإسراء عن أنسٍ، وجاء فيه عنه: حدَّثني بعضُ أصحاب أنسٍ، عن أنسٍ، وقال أبو مُسْهر: هذا هو الصَّوابُ، والأوَّلُ مُدلَّسٌ»[٤].

---

(١) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٥٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٥).

(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٦٣)، و«التبيين» (رقم: ٩١)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١١٤)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم:٦٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٥١)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٦٤).

(٤) «جامع التحصيل» (ص: ٣٠٢)، وانظر أيضاً: «تحفة التحصيل» (ص: ٣٥١).

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: «وهو صاحبُ تدليسٍ وإرسالٍ عمَّن لم يدرك»(١).

٢٨٨ ـ (ع) يزيد بن هارون بن وادي، السُّلَميُّ مولاهم، أبو خالد، الواسطيُّ(٢).

● **نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ**

● **المرتبة : الأولى**

❖ **أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.**

قال مُؤَمَّل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: «ما دلَّستُ حديثاً قطُّ إلَّا حديثاً واحداً عن عَوْفٍ الأعرابيِّ، فما بُورِكَ لي فيه»(٣).

❖ **ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.**

قال البزَّارُ: حدَّثنا ميمون بن الأصبغ النَّصِيبيُّ، حدَّثنا يزيد بن هارون، حدَّثنا حسام بن مِصَك، عن قتادة، عن الحسن بن ربيعة، عن زيد بن أرقم؛ أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «نِعْمَ المرءُ بلال، وهو سيِّدُ الشُّهداء، والمؤذِّنين أطول النَّاسِ أعناقاً يوم القيامةِ»(٤).

قلت: هذا الحديثُ أخرجه أبو بكر بن أبي شَيْبَة؛ فقال: حدَّثنا يزيد بن هارون؛ قال: حدَّثنا شيخٌ من أهلِ البَصْرةِ؛ قال: حدَّثنا القاسم بن عوف الشَّيْبانيُّ، عن زيد بن أرقم؛ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «بلالٌ

(١) «الميزان» (٤/ ٤٣٩).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٣٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٥٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٧١).

(٣) «الكامل» (١/ ٣٣)، و«السِّير» (٩/ ٣٦٠)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٢٢).

(٤) «كشف الأستار» (٣/ ٢٥٤ ـ رقم: ٢٦٩٣).

سيِّدُ المؤذِّنين يومَ القيامةِ، ولا يتبعه إلَّا مؤمنٌ، والمؤذِّنون أطول النَّاسِ أعناقاً يوم القيامة»[(١)].

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «فحسامٌ متَّفقٌ على تضعيفِهِ، ولم يقع مُسمّى في روايةِ ابن أبي شَيْبَة عن يزيد، بل قال: حدَّثنا شيخٌ لنا، فكأنَّه أبهمه لضعفِهِ»[(٢)].

وقال العُقَيْليُّ ـ في ترجمة سليمان بن أرقم، أحد الضُّعفاء ـ: «حدَّثنا محمَّد بن إسماعيل؛ قال: حدَّثنا الحسن بن عليٍّ؛ قال: حدَّثنا يزيد بن هارون[(٣)]؛ قال: أخبرنا شيخٌ من قريشٍ، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «اطلبوا الخيرَ عند حِسَانِ الوجوهِ، وتسمُّوا بخياركم، وإذا أتاكم كريم قومٍ فأكرموه».

وقال الحسن: فقيل ليزيد بن هارون: مَنْ هذا الشَّيخُ؟ أو سَمِّهِ؛ فقال: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، قال محمَّد بن إسماعيل الصَّائغ: هو سليمان بن أرقم»[(٤)].

[ومن الأوهام] ـ (د، ت، ق) يسار، المدنيُّ، مولى ابنِ عُمَرَ [ز][(٥)].

قال ابنُ حَزْمٍ: «وهو مجهولٌ ومُدلِّسٌ»[(٦)]!!.

قلت: وثَّقه أبو زُرعة، وذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقاتِ»، أمَّا بالنِّسبةِ

(١) «المصنَّف» (١/ ٢٥٥).
(٢) «نتائج الأفكار» (١/ ٣١٣).
(٣) جاء في «الضُّعفاء»: يزيد بن هرمز، والتَّصويب من «الموضوعات» لابن الجوزيِّ.
(٤) «الضُّعفاء» له (٢/ ١٢١)، وانظر أيضاً: «الموضوعات» (٢/ ١٦٢) لابن الجوزيِّ.
(٥) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٩٦).**
(٦) «المحلَّى» (٣/ ٣٣).

لتدليسِهِ فلم أَرَ من وصفه بذلك غير ابن حَزْمٍ، وهذا يُعدُّ من أوهامه، يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ في ترجمته لابنِ حَزْمٍ ـ: «كان واسعَ الحفظِ جدّاً، إلَّا أنَّه لثقته بحافظته كان يهجم على القولِ في التَّعديلِ والتَّجريحِ وتبيين أسماء الرُّواةِ، فيقع له من ذلك أوهامٌ شنيعةٌ»(١).

٢٨٩ ـ يعقوب بن شَيْبَة بن الصَّلت، أبو يوسف، السَّدُوسيُّ، البَصْريُّ، ثمَّ البغداديُّ(٢).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال الخطيبُ البغداديُّ: «وحدَّثَ يعقوب بن شَيْبَة عن أحمد بن محمَّد بن حنبل؛ فقال: حدَّثنا أحمد بن هلال»(٣).

وقال الخطيبُ ـ أيضاً ـ عند ذكره لأحمد بن حنبل: «وهو أحمد بن هلال الَّذي روى عنه يعقوب بن شَيْبَة السَّدُوسيُّ»، ثمَّ قال: «نسبه يعقوب إلى جدِّ أبيه أحمد بن محمَّد بن حنبل بن هلال رضي الله عنه»(٤).

٢٩٠ ـ (س) يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، مولى قريش، حجازيٌّ(٥).

● نوع التدليس: الإسناد

● المرتبة: الرَّابعة

قال ابنُ حِبَّانَ: «ربَّما أخطأ، يُعتبرُ حديثه من غير رواية زمعة عنه،

---

(١) «لسان الميزان» (٤/ ٢٤٠).

(٢) «التدليس في الحديث» (رقم: ٧٢) وهو من زياداته.

(٣) «الكفاية» (ص: ٣٧٠).

(٤) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٥١).

(٥) «التبيين» (رقم: ٩٢)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١٢٨)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٥٣)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٢٣١).

فإنَّ المُعتبرَ إذا اعتبرَ حديثَه الَّذي بيَّن السَّماعَ فيه، ولم يروِ عنه إلَّا ثقة لم يجدْ إلَّا الاستقامة»[١].

يقول الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «في ترجمته في «ثقاتِ» ابنِ حِبَّانَ ما يقتضي ذلك ـ أي التَّدليس ـ»[٢].

٢٩١ ـ (خت، ق) يعقوب بن محمَّد بن عيسى بن عبد الملك، الزُّهريُّ، أبو يوسف، المدنيُّ، نزيلُ بغداد[٣].

- **نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ**
- **المرتبة: الرَّابعة**

❖ أوَّلاً: تدليسُ الإسنادِ.

قال الهيثميُّ: «وهو ضعيفٌ مُدلِّسٌ، وقد وُثِّق»[٤]، وقال مرَّةً: «وثَّقه ابنُ حِبَّانَ، وهو مُدلِّسٌ»[٥]، وقال ـ أيضاً ـ: «وثَّقه غيرُ واحدٍ، وضعفُه بسببِ التَّدليسِ»[٦].

قلت: لم أقف في ترجمته على ما يُشير إلى تدليسِهِ.

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

قال الخطيبُ البغداديُّ عند ذكره لمحمَّد بن عمر الواقديِّ: «وهو

(١) «الثِّقات» (٧/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠).
(٢) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١٣٥).
(٣) «الملحق الثَّاني على طبقات المدلِّسين» للقريوتيِّ (رقم: ١٢)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٨١).
(٤) «مجمع الزَّوائد» (٦/ ٦٥).
(٥) «مجمع الزَّوائد» (٧/ ٢٩٢).
(٦) «مجمع الزَّوائد» (٨/ ٣٩).

محمَّد بن أبي شمْلة الَّذي روى عنه يعقوب بن محمَّد الزُّهريُّ»[١].

وقال أيضاً ـ عند ذكره لأوهام البُخاريِّ في «تاريخه» ـ: «قال البُخاريُّ في آخر باب الشِّين من آباء المحمَّدين: محمَّد بن أبي شمْلة، عن منكدر بن محمَّد، سمع منه يعقوب بن محمَّد.

ثمَّ قال في بابِ العينِ منهم: محمَّد بن عمر الواقديُّ، مديني، قاضي بغداد، عن مَعْمَر ومالك، متروكُ الحديثِ، مات سنة سبع ومائتين، أو بعدها بقليلٍ.

ومحمَّد بن أبي شمْلة هو: محمَّد بن عمر أبو عبد اللَّه الواقديُّ ليس بغيره، وكان له أخٌ يُسمَّى: شمْلة، فكنَّى يعقوب والد الواقديِّ به، ونسبه إليه في الرِّواية عنه تدليساً له»[٢].

وقال الذَّهبيُّ ـ في ترجمة الواقديِّ ـ: «وقال ابنُ الجوزيِّ وغيرُهُ: هو محمَّد بن أبي شمْلة، دلَّسه بعضهم»[٣].

٢٩٢ ـ (م، ٤) يونس بن أبي إسحاق، السَّبِيعيُّ، أبو إسرائيل، الكوفيُّ[٤].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة: الثَّانية**

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «يُقال: إنَّه روى عنِ الشَّعْبيِّ حديثاً ـ وهو حديثُه عن الحارث، عن عليٍّ رضي الله عنه حديث: «أبو بكرٍ وعمر سيِّدا كهول

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤١٩).
(٢) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٢٧).
(٣) «الميزان» (٣/ ٦٦٣).
(٤) «طبقات المدلِّسين» (رقم:٦٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٥٦)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٠٧).

أهل الجنَّةِ» ـ فأسقطَ الحارثَ»(١).

٢٩٣ ـ (خت، م، د، ت، ق) يونس بن بُكير بن واصل، الشَّيْبانيُّ، أبو بكرٍ، الجمَّالُ، الكوفيُّ [ز](٢).

● نوع التدليس: الشُّيوخ

قال ابنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمة عليِّ بن الحَزوَّر الكوفيِّ ـ: «ويُقال: عليُّ بن أبي فاطمة، فمنهم من يروي عنه فيقول: عليُّ بن الحَزوَّر، ومنهم من يقول: عليُّ بن أبي فاطمة، لضعفه حتَّى يشتبه»(٣).

وقال الخطيبُ البغداديُّ ـ عند ذكره لعليِّ بن الحَزوَّر ـ: «وهو عليُّ بن أبي فاطمة الَّذي روى عنه يونس بن بُكير الشَّيْبانيُّ»(٤).

وقال الذَّهبيُّ ـ في ترجمته أيضاً ـ: «ويُقال له: عليُّ بن أبي فاطمة، يُدلَّسُ بذلك»(٥).

٢٩٤ ـ (م، س، ق) يونس بن عبد الأعلى بن موسى، الصَّدَفيُّ، أبو موسى، المِصْريُّ(٦).

● نوع التدليس: الإسناد ـ ولا يثبت عليه ـ.

● المرتبة: الأولى

أخرجَ ابنُ ماجه في «سننه» (رقم: ٤٠٣٩)، والحاكمُ في

(١) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٧٩).
(٢) **انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٤٩٣).**
(٣) «الكامل» (٥/ ١٨٦).
(٤) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٠٤).
(٥) «الميزان» (٣/ ١١٨).
(٦) «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٦٥)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٥٥)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ٧٣).

«المستدرك (٤/ ٤٤١) من طريق يونس بن عبد الأعلى؛ قال: حدَّثنا محمَّد بن إدريس الشَّافعيُّ، حدَّثني محمَّد بن خالد الجَنَدِيُّ، عن أَبَان بن صالح، عن الحسن، عن أنس بن مالكٍ؛ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لا يزدادُ الأمر إلَّا شدَّةً، ولا الدُّنيا إلَّا إدْباراً، ولا النَّاسُ إلَّا شُحّاً، ولا تقومُ السَّاعةُ إلَّا على شِرَارِ النَّاسِ، ولا مَهْدِيَّ إلَّا عيسى ابنُ مريم».

يقول الإمامُ الذَّهبيُّ: «وهو خبرٌ منكرٌ، تفرَّدَ به يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفيُّ أحدُ الثِّقاتِ، ولكنَّه ما أحسِبُه سمعه من الشَّافعيِّ، بل أخبره مُخْبِرٌ مجهولٌ ليس بمُعتمدٍ، وقد جاء في بعضِ طُرُقِهِ الثَّابتة عن يونس قال: حُدِّثْتُ عن الشَّافعيِّ . . . فذكره»[(١)].

وقال ـ أيضاً ـ: «وأمَّا الحديثُ الَّذي انفردَ به عن الشَّافعيِّ؛ حديث: «لا مَهْدِيَّ إلَّا عيسى»، فلعلَّه بلغهُ عن الشَّافعيِّ، فدلَّسه، وقد رأيتُ أصلاً عتيقاً يقول فيه: حُدِّثْتُ عنِ الشَّافعيِّ»[(٢)].

قلت: وقد تعقَّبَ الذَّهبيَّ تلميذه السُّبْكيُّ؛ فقال في ترجمة يونس بن عبد الأعلى: «وكان شيخنا الذَّهبيُّ رَحِمَهُ اللهُ يُنبِّه على فائدةٍ، وهي أنَّ حديثه المذكور عن الشَّافعيِّ إنَّما قال فيه: حُدِّثْتُ عن الشَّافعيِّ، ولم يقلْ: حدَّثني الشَّافعيُّ، قال: هكذا هو موجودٌ في كتابِ يونس رواية أبي الطَّاهر أحمد بن محمَّد المدينيِّ عنه، ورواه جماعةٌ عنه عنِ الشَّافعيِّ، فكأنَّه دلَّسه بلفظة: عن، وأسقط ذِكْرَ من حدَّثه به عن الشَّافعيِّ، فاللَّه أعلم.

---

(١) «السِّير» (١٠/ ٦٧).

(٢) «السِّير» (١٢/ ٣٥١).

هذا كلام شيخنا ـ رحمه اللَّه تعالى ـ، وأنا أقول: قد صرَّح الرُّواة عن يونس بأنَّه قال: حدَّثنا الشَّافعيُّ»، ثمَّ أخرج من طريقِ محمَّد بن إسحاق بن محمَّد بن مَنْدَه، أخبرنا أبو عليٍّ الحسن بن يوسف الطَّرائفيُّ ـ بمِصْرَ ـ، وأحمد بن محمَّد أبو الطَّاهر(١)؛ قالا: حدَّثنا أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن مَيْسَرة الصَّدَفيُّ، حدَّثنا محمَّد بن إدريس الشَّافعيُّ، حدَّثنا محمَّد بن خالد الجَنَدِيُّ، عن أَبَان ابن صالح، عن الحسن بن أبي الحسن، عن أنس بن مالك، عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «لا يزدادُ الأمرُ إلَّا شدَّةً، ولا الدُّنيا إلَّا إدْباراً، ولا النَّاسُ إلَّا شُحّاً، ولا تقومُ السَّاعةُ إلَّا على شِرَارِ النَّاسِ، ولا مَهْدِيَّ إلَّا عيسى ابنُ مريم».

وأخرجَ من طريقِ يوسف بن القاسم المَيَانَجيِّ، حدَّثنا محمَّد بن إسحاق بن خُزيمة النَّيْسَابوريُّ، وأحمد بن محمَّد بن شاكر الزَّنْجَانيُّ ـ بالميانج ـ، وأبو محمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم ـ بالرَّيِّ ـ، وزكريا بن يحيى السَّاجيُّ ـ بالبَصْرةِ ـ، وأحمد بن محمَّد الطَّحاويُّ، وغيرُهم ـ بمِصْرَ ـ، والقاضي عبد اللَّه بن محمَّد القَزْوينيُّ؛ قالوا: حدَّثنا يونس بن عبد الأعلى، . . . فذكره بلفظه(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقد أنكروا عليه تفرُّده بروايته عنِ الشَّافعيِّ حديث: «لا مَهْدِيَّ إلَّا عيسى»، أخرجه ابنُ ماجه عنه، وكذا الذَّهبيُّ يدَّعي أنَّ يونس دلَّسه، ويستندُ في ذلك أنَّ أبا الطَّاهر رواه عن يونس فقال: حُدِّثْتُ عنِ الشَّافعيِّ، لكن رواه ابنُ مَنْدَه في «فوائده» من

(١) جاء في الأصل: وأحمد بن عمر وأبو الطَّاهر، وأرى أنَّ هذا تحريف، وأنَّ الصَّواب ما أثبتّه، وممَّا يدلُّ على صحَّةِ ما ذهبت إليه كلام ابنِ حَجَرٍ الآتي.

(٢) «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى» (٢/ ١٧١ ـ ١٧٢).

طريقِ الحسن بن يوسف الطَّرائفيِّ، وأبي الطَّاهر المذكور، كلاهما عن يونس، أخبرنا الشَّافعيُّ.

ورواه يوسف المَيَانَجيُّ، عنِ ابنِ خُزيمة، وابنِ أبي حاتمٍ، وزكريا السَّاجيِّ، وغيرِ واحدٍ، عن يونس، حدَّثنا الشَّافعيُّ»[١].

يقول الدكتور مِسْفر الدّمينيُّ: «وإذن؛ فبرأت ذمَّة يونس من تدليسِ هذا الحديثِ، ولم يُؤْثَرْ عنه غيره، ولا فيه غير قول الذَّهبيِّ، وقد جعله الحافظُ في المرتبةِ الثَّانيةِ من مراتبِ المُدلِّسينَ، لكن بعد تبرئته من التَّدليسِ فهو عندي من أهلِ الأولى، واللَّه أعلم»[٢].

٢٩٥ ـ (ع) يونس بن عُبيد بن دينار، العبديُّ مولاهم، أبو عُبيد، البَصْريُّ[٣].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المرتبة : الثَّانية**

قال شُعْبةُ: «عامَّةُ تلك الدَّقائق ـ يعني: مسائل الدَّقائق ـ الَّتي حدَّثَ بها يونس ـ يعني: ابنَ عُبيد – عن الحسن إنَّما كانت عن أشعث ـ يعني: ابنَ عبد الملك ـ.

قال ابنُ أبي حاتم: يعني أنَّ يونس أخذها من أشعث عن الحسن ودلَّسها عن الحسن، ولم يذكر فيه الخبر»[٤].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٨٨).

(٢) «التدليس في الحديث» (ص: ٢٤٦).

(٣) «جامع التحصيل» (رقم: ٦٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٦٤)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٠)، و«أسماء المدلِّسين» (رقم: ٦٩)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٥٤)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٠٨).

(٤) «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

وقال إبراهيم بن أبي داود: «قال يحيى بن معين في حديثِ يونس بن عُبيد، عن نافع: «مَطلُ الغنيِّ ظلم»، قال يحيى: وقد سمعته من هُشَيْم، ولم يسمعه يونس من نافع، قلت ليحيى: لم يسمع يونس من نافع شيئاً؟ قال: بلى، ولكن هذا خاصَّةً لم يسمعه يونس من نافع»[١].

قلت: وهذا يقتضي تدليسه.

ووصفه النَّسائيُّ بالتَّدليسِ[٢]، وكذا ذكر السُّلَميُّ عنِ الدَّارقطنيِّ[٣].

قاعدةٌ:

قال ابنُ أبي خيثمة: وحدَّثنا عُبيد اللَّه بن عمر، عن يزيد بن زُرَيْع؛ قال: «ما منعني أنْ أحمل عن يونس أكثر ممَّا حملت عنه إلَّا أنِّي لم أكتب عنه إلَّا ما قال: سمعت أو سألت أو حدَّثنا الحسن»[٤].

❊ ❊ ❊

(١) «الكامل» (٧/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

(٢) «السِّير» (٧/ ٧٤)، و«الميزان» (١/ ٤٦٠).

(٣) «طبقات المدلِّسين» (ص: ٧٧).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٩١).

(الكُنى)

- أبو أسامة الكوفيُّ، هو: حمَّاد بن أسامة.
- أبو إسحاق السَّبِيعيُّ، هو: عمرو بن عبد اللَّه.
- أبو إسحاق الشِّيرازيُّ، هو: إبراهيم بن علي بن يوسف.
- أبو إسحاق الفَزَاريُّ، هو: إبراهيم بن محمَّد بن الحارث.
- أبو إسحاق الهَمْدانيُّ، هو: عمرو بن عبد اللَّه ـ أيضاً ـ.
- أبو إسرائيل المُلائيُّ، هو: إسماعيل بن خليفة.
- أبو الأشهب العُطَارِديُّ، هو: جعفر بن حيَّان.
- أبو بكرٍ الإسماعيليُّ، هو: أحمد بن إبراهيم.
- أبو بكر بن الأنْبَاريِّ، هو: محمَّد بن القاسم.
- أبو بكرٍ الخطيبُ البغداديُّ، هو: أحمد بن علي بن ثابت.
- أبو بكر بن أبي الدُّنيا، هو: عبد اللَّه بن محمَّد بن عُبيد.

٢٩٦ ـ (خ، مق، ٤) أبو بكر بن عيَّاش بن سالم، الأَسَديُّ، الحنَّاطُ، المُقرئ [ز][(١)].

- **نوع التدليس: الشُّيوخ**

روى أبو بكر بنُ عيَّاش عن إدريس بن سنان ـ أحد الضُّعفاء ـ فنسبه

(١) انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٢٩).

إلى جدِّه مُنَبِّه؛ فقال: عن إدريس بن مُنَبِّه[١].

وروى عن محمَّد بن سعيد الشَّاميِّ المصلوب ـ الكذَّاب ـ فدلَّس اسمه؛ فقال: محمَّد بن أبي سهل.

يقول أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: «هو عندي محمَّد بن سعيد الشَّاميُّ»[٢].

- أبو بكر بن مجاهد، هو: أحمد بن موسى بن العبَّاس.
- أبو بكرٍ النَّقَّاشُ، هو: محمَّد بن الحسن بن زياد.
- أبو جَنَاب، هو: يحيى بن أبي حيَّة.
- أبو حازمٍ العَبْدُويُّ، هو: عمر بن أحمد بن إبراهيم.

٢٩٧ ـ (م، س) أبو حُـرَّة، البَصْريُّ، واسمه: واصل بن عبد الرحمن[٣].

- **نوع التدليس: الإسناد**
- **المـرتبــة : الثَّالثـة**

قال أحمد بن حنبل: «كان أبو حُرَّة صاحبَ تدليسٍ عن الحسن، إلَّا أنَّ يحيى ـ يعني ابنَ سعيدٍ ـ روى عنه ثلاثة أحاديث يقول في بعضها: حدَّثنا الحسن؛ منها: حديث سعد بن هشام حديث عائشة في الرَّكعتين»[٤].

(١) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٧٠).
(٢) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٣).
(٣) «جامع التحصيل» (رقم:٦٦)، و«التبيين» (رقم: ٩٤)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ١١٥)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٣)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٥٨)، و«التدليس في الحديث» (رقم: ١٦١).
(٤) «العلل ـ رواية المرُّوذيِّ وغيره» (نص: ١).

وقال السَّاجيُّ: قال أحمد بن حنبل: «قال لي أبو عُبيدة الحدَّاد: لم يقف أبو حُرَّة على شيءٍ ممَّا سمع من الحسن إلَّا ثلاثة أحاديث»(١).

وقال أبو داود: «سمعت أحمد قيل له: أبو حُرَّة؟ قال: ثقةٌ، قال: قال فلانٌ: أخذت كتاباً له فإذا فيه: حدَّثنا الحسن، فقال: ما قلت حدَّثنا، فما وقف منها إلَّا على ثلاثة، قال أحمد: كانوا يستفهمون عند الحسن»(٢).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: «سمعت يحيى بن معين يقـول: حدَّثني غُنْدر؛ قال: وقفت أبا حُرَّة على حديث الحسن؛ فقال: لم أسمعها من الحسن، أو قال غُنْدر: فلم يقف على شيءٍ منها أنَّه سمعه من الحسن، إلَّا حديثاً أو حديثين»(٣).

وقال أيضاً: «سألتُ يحيى بن معين عن أبي حُرَّة؟ فقال: صالحٌ، وحديثه عن الحسن ضعيف(٤)، يقولون: لم يسمعها من الحسن، وأبو حُرَّة اسمه: واصل بن عبد الرحمن»(٥).

وقال عليٌّ: قال يحيى: «قال لنا أبو حُرَّة: منه ما سمعت، ومنه ما حفظت بعضاً عن بعض، ومنه ما لم أسمع حدَّثناه به أصحابنا، يعني في سماعه من الحسن»(٦).

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٩٣).
(٢) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (نص: ٤٦٦).
(٣) «العلل» (٢/ ٥٩٥)، و«الكامل» (٧/ ٨٦).
(٤) جاءت العبارة في «العلل» هكذا: صالح في حديثه عن الحسن، يقولون:... الخ.
(٥) «العلل» (٣/ ٩)، و«الكامل» (٧/ ٨٦، ٨٧)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٩٣).
(٦) «الكامل» (٧/ ٨٧).

تنبيهٌ:

يقول الأخ عوَّاد بن حسين الخلف: «عندنا راويان:

الأوَّل: واصل بن عبد الرحمن البَصْريُّ، أبو حُرَّة ـ بضم الحاء ـ، من رجال «صحيح مُسلم» وغيره، ترجم له الحافظُ في «تقريب التهذيب»، وفي «تهذيب التهذيب» ورمز له برمز (م، قد، س)، وقال في «تهذيب التهذيب»: «واصل بن عبد الرحمن البَصْريُّ، أخو سعيد، وليس بالرَّقاشيِّ».

وكذا ذكر قبله المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال «العبارة السَّابقة الَّتي نقلها الحافظُ في «تهذيبه».

الثَّاني: أبو حَرَّة الرَّقاشيُّ ـ بفتح الحاء ـ، من رجال أبي داود، ترجم له الحافظُ في «تهذيب التهذيب»، وفي «التقريب»، ورمز له برمز (د).

والَّذي اتُّهم بالتَّدليس هو الأوَّلُ الَّذي قال عنه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ نفسه: «ليس بالرقاشيِّ»، لكنَّ الحافظَ أراد بلا شكّ واصل بن عبد الرحمن، بدليل أنَّه نصَّ على اسمه في «تعريف أهل التَّقديس» ذاكراً نسبته: الرَّقاشيّ، والحافظ في إثباته هذه النِّسبة تبع العلائيَّ في «جامع التحصيل»، وممَّن ذكر الرَّقاشيَّ في ترجمة واصل: عبد الغني المقدسيُّ في كتابه «الكمال»، كما هو مثبتٌ في هامش نسخة «تهذيب الكمال» عند ترجمة واصل؛ وفيه: «كان فيه واصل بن عبد الرحمن أبو حُرَّة الرَّقاشيُّ، وهو خطأ، فإنَّ الرَّقاشيَّ آخر اسمه حنيفة»، ولعلَّ الذَّهبيَّ ﷺ تبع عبد الغني المقدسيَّ في إثباته هذه النِّسبة، كما صنع في كتابيه «ميزان الاعتدال» و«المُقْتَنَى في سرد الكُنَى»، إلَّا أنَّ الحافظَ أبا زُرعة العراقيَّ

في كتابه «المُدلِّسين» ردَّ على العلائيِّ في إثباته هذه النِّسبة حيث قال: «قول العلائيِّ: الرَّقاشيُّ؛ وَهْمٌ، فليس اسم الرَّقاشيِّ واصلاً، وإنَّما اسمه حنيفة، ولا رواية له عن الحسن، وإنَّما يروي عن عمِّه، ولم يخرِّج للرَّقاشيِّ من الجماعةِ سوى أبي داود» اهـ.

نخلص ممَّا سبق إلى أنَّه:

أ ـ من الأئمَّةِ من أطلق الرَّقاشيَّ على واصل بن عبد الرحمن وعلى حنيفة؛ منهم:

١ ـ عبد الغني المقدسيُّ في «الكمال».

٢ ـ العلائيُّ في «جامع التحصيل».

٣ ـ الذَّهبيُّ في «الميزان» و«المُقتنى».

٤ ـ سِبْط ابنِ العجميِّ في «التبيين».

٥ ـ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تعريف أهل التَّقديس».

ب ـ من الأئمَّة من جعل الرَّقاشيَّ خاصَّة بحنيفة أبي حَرَّة ـ بفتح الحاء ـ، من هؤلاء الأئمَّة:

١ ـ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال»، وفيه ردٌّ على عبد الغني المقدسيِّ.

٢ ـ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تهذيب التهذيب»، وتقدَّم نقل عبارته: «واصل بن عبد الرَّحمن، البَصْريُّ، أخو سعيد، وليس بالرَّقاشيِّ».

٣ ـ الحافظُ أبو زُرعة العراقيُّ في كتابه «المُدلِّسين»، وفيه ردٌّ على العلائيِّ.

ختاماً؛ وإنْ كنت أميل إلى أنَّ الرَّأي الثَّاني هو الأصوبُ، إلَّا أنَّنا نرى على الحافظِ مأخذاً في الحالتين، فإنْ قلنا بالقـولِ الثَّاني مؤيِّدين ما قالـه الحافظُ نفسه في «التقريب» نجده خالف ذلك في «تعريف أهل التَّقديس»، وإنْ قلنا بالقولِ الأوَّلِ موافقين لما قاله في «تعريف أهل التَّقديس» نجد أنَّ الحافظ خالف نفسه في «تهذيب التهذيب» بنفيه هذه النِّسبة عن واصل، واللَّه أعلم»[١].

- أبو الحسن المدائنيُّ، هو: عليُّ بن محمَّد بن عبد اللَّه.
- أبو حفص بن شاهين، هو: عمر بن أحمد بن عثمان.
- أبو حنيفة، هو: النُّعمان بن ثابت، إمام أهل الرَّأي.
- أبو خالد الأحمر: هو: سليمان بن حيَّان.

٢٩٨ ـ (٤) أبو خالد الدَّالانيُّ، الأَسَديُّ، الكوفيُّ، واسمه: يزيد بن عبد الرحمن بن أبي سلامة[٢].

- **نوع التدليس: الإسناد، الشُّيوخ**
- **المـرتبــة : الثَّالثـة**

❖ **أوَّلاً: تدليسُ الإسنـادِ.**

وصفه حسين الكَرَابِيسيُّ بالتَّدليسِ[٣].

---

(١) «روايات المدلِّسين في صحيح مسلم» (ص: ٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٢) «طبقات المدلِّسين» (رقم:١١٣)، و«النُّكت» (٢/ ٦٤٧)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم: ١٥٠)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٦٣).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٩٠)، و«طبقات المدلِّسين» (ص: ١١٨).

❖ ثانياً: تدليسُ الشُّيوخِ.

ذكر الخطيبُ البغداديُّ أنَّ أبا خالدٍ الدَّالانيَّ روى عن أبي إسحاق إبراهيم بن ميمون الصَّائغ؛ فقال: عن أبي هند الصِّدِّيق.

يقول الخطيبُ البغداديُّ: «إبراهيم الصَّائغ مَرْوزيٌّ، وكنيته المشهورة أبو إسحاق، ولا أعلمه كُنِّي بأبي هند إلَّا في هذا الحديثِ الَّذي ذكرناه، وأمَّا تعريفه بالصِّدِّيقِ؛ فنرى أنَّ الرَّاويَ نسبه إلى ذلك لما كان عليه من الصَّلاحِ والفضلِ والورعِ والزُّهدِ، مع ما خُتِمَ له به من الشَّهادةِ، فإنَّ أبا مُسلمٍ ـ صاحب الدَّولةِ ـ قتله بمَرْو في الأمرِ بالمعروفِ»(١).

- أبو داود الطَّيالسيُّ، هو: سليمان بن داود بن الجارود.
- أبو الرَّبيع الزَّهرانيُّ، هو: سليمان بن داود.
- أبو الزُّبير المكِّيُّ، هو: محمَّد بن مُسلم بن تَدْرُس.
- أبو سَعْدٍ البقَّالُ، هو: سعيد بن المَرْزُبان.
- أبو سفيان، هو: طلحة بن نافع.
- أبو سلمة التَّبُوْذَكيُّ، هو: موسى بن إسماعيل.
- أبو الشَّعْثاء، هو: جابر بن زيد.
- أبو شَيْبَـة، هو إبراهيم بن عثمان.
- أبو عبد اللَّه الشَّقَريُّ، هو: سلمة بن تمَّام.
- أبو عبد الرحمن السُّلميُّ، هو: محمَّد بن الحسين.
- أبو عُبيد اللَّه المَرْزُبانيُّ، هو: محمَّد بن عِمْرَان.

---

(١) «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦).

٢٩٩ ـ (ع) أبو عُبيدة بن عبد اللَّه بن مسعود، الهُذَليُّ، الكوفيُّ، يُقال: اسمه عامر[١].

● نوع التدليس: الإسناد

●المرتبة: الثَّالثة

اختُلِفَ في سماعه من أبيه، وهو لم يسمع منه عند الجمهور:

يقول عليُّ بنُ المدينيِّ: «سمعت سَلْم بن قتيبة قال: قلت لشُعبة: البُريُّ يُحدِّثنا عن أبي إسحاق أنَّه سمع أبا عُبيدة يُحدِّث أنَّه سمع ابن مسعود، قال: أوَّه، كان أبو عُبيدة ابن سبع سنين، وجعل يضرب جبهته»[٢].

وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانىء: «سألتُ أبا عبد اللَّه؛ قلت: عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود سمع من أبيه؟ قال: نعم؛ في حديثٍ لإسرائيل يقول: سمعت أبي عبد اللَّه، وأمَّا أبو عُبيدة فلم يسمع منه شيئاً، وأمَّا الثَّوريُّ وغيره يقولون: أبو عُبيدة عن عبد اللَّه»[٣].

وقال ابنُ الجنيد: «قال رجلٌ ليحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ: أبو عُبيدة بن عبد اللَّه سمع من أبيه شيئاً؟ قال يحيى: لا، ولا عبد الرحمن بن عبد اللَّه»[٤].

---

(١) «طبقات المدلِّسين» (رقم:١١٦)، و«إتحاف ذوي الرسوخ» (رقم:١٦١)، و«التدليس في الحديث» (رقم:١٢٣).

(٢) «الجرح والتعديل» (١/١٤٧) و(٦/١٦٨)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٢٥٦ ـ رقم: ٩٥١).

(٣) «العلل ـ رواية ابن هانىء» (نص: ٢١٧)، و«بحر الدَّم» (نص: ٦٠٤).

(٤) «سؤالات ابن الجنيد» (نص: ٨٦٣).

وقال عثمان بن سعيد الدَّارميُّ: «قلت ـ أي ليحيى بن معين ـ: فأبو عُبيدة عن عبد اللَّه؟ فقال: ثقةٌ، ولم يسمع من عبد اللَّه»[(١)].

وقال يحيى بن معين ـ أيضاً ـ: «عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود، وأبو عُبيدة بن عبد اللَّه لم يسمعا من أبيهما»[(٢)].

وقال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: حدَّثنا قُرَاد أبو نوحٍ؛ قال: حدَّثنا شُعبة، عن عمرو بن مُرَّة؛ قال: «سألتُ أبا عُبيدة: تحفظ عن أبيك شيئاً؟ قال: لا»[(٣)].

وقال النَّسائيُّ: «أبو عُبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً، ولا عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود، ولا عبد الجبَّار بن وائل بن حُجْر»[(٤)].

وقال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن أبي عُبيدة بن عبد اللَّه بن مسعود هل سمع من أبيه عبد اللَّه؟ قال: فقال أبي: لم يسمع، قلت: فإنَّ عبد الواحد بن زياد روى عن أبي مالك الأشجعيِّ، عن عبد اللَّه ابن أبي هند، عن أبي عُبيدة؛ قال: خرجت مع أبي لصلاةِ الصُّبحِ، قال أبي: ما أدري ما هذا؟! عبد اللَّه بن أبي هند من هو؟»[(٥)].

وقال ابنُ أبي حاتم ـ أيضاً ـ: «قال أبي: أبو عُبيدة بن عبد اللَّه بن مسعود لم يسمع من عبد اللَّه ابن مسعود رضي الله عنه»[(٦)].

(١) «تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارمي عن ابن معين» (نص: ٥١٥).
(٢) «تاريخ ابن معين ـ رواية الدُّوريِّ» (نص: ١٧١٦).
(٣) المرجع السَّابق (نص: ١٧١٧).
(٤) «السُّنن» (٣/ ١٠٥).
(٥) «المراسيل» (ص: ٢٥٦ ـ رقم: ٩٥٣).
(٦) المرجع السَّابق (ص: ٢٥٧ ـ رقم: ٩٥٥).

وقال ابنُ رَجَبٍ: «وأبو عُبيدة لم يسمع من أبيه، لكن رواياتُه عنه صحيحة»(١).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقد حسَّن ـ أي التِّرمذيّ ـ عدَّة أحاديث من رواية أبي عُبيدة بن عبد اللَّه بن مسعود عن أبيه، وهو لم يسمع منه عند الجمهور»(٢).

وقال ـ أيضاً ـ: «أبو عُبيدة لم يسمع من أبيه على الصَّحيحِ»(٣).

وقال ـ أيضاً ـ: «اخْتُلِفَ في سماعه من أبيه، والأكثر على أنَّه لم يسمع منه، وثبت له لقاؤه وسماع كلامه، فروايته عنه داخلة في التَّدليسِ، وهو أَوْلى بالذِّكرِ من أخيه عبد الرَّحمن، واللَّه أعلم»(٤).

يقول الدكتور مِسْفر الدّمينيُّ: «واستدلالُ الحافظِ على تدليسه بيِّنٌ، فقد رأى أباه وسمع منه صغيراً ـ وهذا لقاءٌ ثابتٌ ـ، ثمَّ هو يروي عنه ما لم يسمعه منه، وهذا هو التَّدليسُ، ولم يذكره في المدلِّسين غير الحافظِ»(٥).

- أبو العزِّ القَلانسيُّ، هو: محمَّد بن الحسين.
- أبو عصمة المَرْوَزيُّ، هو: نوح بن أبي مريم الجامع.
- أبو عمرٍو الأوزاعيُّ، هو: عبد الرَّحمن بن عمرو.

---

(١) «فتح الباري» له (٧/ ١٧٤).
(٢) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (١/ ٣٩٨).
(٣) «فتح الباري» له (١/ ٢٥٧).
(٤) «طبقات المدلِّسين» (ص: ١١٩).
(٥) «التدليس في الحديث» (ص: ٣١٢).

- أبو العلاء الخَفَّافُ، هو: خالد بن طَهْمان.
- أبو القاسم اللالكائيُّ، هو: هبة اللَّه بن الحسن.
- أبو قتادةَ الحَرَّانيُّ، هو: عبد اللَّه بن واقد.
- أبو قِـلابَة، هو: عبد اللَّه بن زيد الجَرْميُّ.
- أبو مِجْلَز، هو: لاحق بن حُميد.
- أبو مسعودٍ الرَّازيُّ، هو: أحمد بن الفُرات.
- أبو معاويةَ الضَّريرُ، هو: محمَّد بن خازم.
- أبو منصور الأباورديُّ، هو: محمَّد بن سعد.
- أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ، هو: أحمد بن عبد اللَّه.
- أبو نُعيمٍ المُلائيُّ، هو: الفَضْل بن دُكَيْن.

٣٠٠ ـ أبـو الهيثــم [ز].

• نوع التدليس: الشُّيوخ

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «روحُ بنُ مُسافرٍ ضعيفٌ، ما كتبتُ عنه إلَّا حديثاً واحـداً، روى عنه أبو الـهيثم، عن الأعمشِ، عن عبد اللَّه بن عبد اللَّه، عن سعيد بن جُبير، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ قال: قال ورقة بن نوفل للنَّبيِّ ﷺ: صِفْ لي الَّذي يأتيك؟ قال: «باطنُ قدميهِ أخضر، وجناحاه من لؤلؤٍ»، ودلَّسه لي أبو الهيثم؛ فقال: أبو المعطل، فعرفت بعد ذاك أنَّه روحُ بنُ مُسافرٍ»(١).

(١) «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٠٠)، **أقولُ**: والحديثُ أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» =

قلت: أبو الهيثم هذا لم أهتدِ لاسمِهِ.

● أبو وكيع، هو: الجرَّاح بن مَليح.

● أبو يَعْلَى المَوْصِليُّ، هو: أحمد بن علي بن المثنَّى.

● أبو اليمان، هو: الحكم بن نافع.

❁ ❁ ❁

= (٣/ ١٤٠ ـ ١٤١)، وأبو نُعيمٍ في «معرفة الصَّحابة» (رقم:٥٩١٨)، وابنُ عساكرَ في «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٣) من طريق عثمان بن سعيد الأحول، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٥٣ ـ رقم: ٤١١)، و«المعجم الأوسط» (٨/ ٣٨١ ـ رقم: ٨٩٤٠) ـ ومن طريقه: أبو نُعيم في «معرفة الصَّحابة» (رقم:٥٩١٨)، ومن طريق أبي نُعيمٍ أخرجه: أبو موسى الأصفهانيُّ [كما في «أسد الغابة» (ص:١١٠٧)]، وابن عساكرٍ في تاريخ دمشق» (٦٣/ ٣) ـ من طريق أسد بن موسى، كلاهما عن روح بن مُسافر، عن الأعمش، به، نحوه.

وعثمان بن سعيد الأحول، وأسد بن موسى بحثتُ في كلِّ الكتبِ الَّتي ترجمتْ لهما، فلم أجدْ أحداً ذكر لهما كُنيةً.

(المبهمات)

٣٠١ ـ أصحاب بقـيَّة بن الوليـد [ز].

● نوع التدليس: التَّسْـوية

قال ابنُ حِبَّانَ ـ عند ذكره لأجناسٍ من أحاديثِ الثِّقات الَّتي لا يجوز الاحتجاج بها ـ: «الجنسُ السَّادسُ: أقوامٌ من المتأخِّرين قد ظهروا يُسوُّون الأخبار، فإذا كان بين ثقتين ضعيف ـ واحتمل أنْ يكون الثِّقتان رأى أحدهما الآخر ـ أسقطوا الضَّعيف من بينهما حتَّى يتَّصل الخبر، فإذا سمع المستمع خبراً سام(١)رواته ثقات اعتمد عليه، وتوهَّم أنَّه صحيح، كبقيَّة بن الوليد قد رأى عُبيد اللَّه بن عمر، ومالك بن أنس، وشُعبة بن الحجَّاج، وسمع منهم، ثمَّ سمع عن أقوامٍ ضعفاء عنهم، فيروي الرُّواة عنه أخباره، ويُسقطون الضُّعفاء من بينهم حتَّى يتَّصل الخبر، في جماعةٍ مثل هؤلاء يكثر عددهم»(٢).

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ أيضاً ـ: «ولقد دخلت حِمْصَ وأكثر همِّي شأن بقيَّة، فتتبعتُ حديثه، وكتبتُ النُّسخ على الوجه، وتتبعتُ ما لم أجد بعلوٍّ من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقةً مأموناً، ولكنَّه كان مُدلِّساً، سمع من عُبيد اللَّه بن عمر، وشُعبة، ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثمَّ سمع عن أقوامٍ كذَّابين ضعفاء متروكين عن عُبيد اللَّه بن عمر، وشُعبة، ومالك؛

---

(١) جاء في الأصل: خَبَرَ أسام، والصَّواب ما أثبتناه.

(٢) «المجروحين» (١/ ٩٤).

مثل: المُجاشع بن عمرو، والسَّري بن عبد الحميد، وعمر بن موسى المَيْتَميِّ[(١)]، وأشباههم، وأقوامٍ لا يُعرفون إلَّا بالكُنى، فروى عن أولئك الثِّقات الَّذين رآهـم بالتَّدليس ما سَمِعَ من هؤلاء الضُّعفاءِ، وكان يقول: قال عُبيد اللَّه بن عمر عن نافع، وقال مالك عن نافع كذا، فحملوا عن بقيَّة عن عُبيد اللَّه، وبقيَّة عن مالك، وأُسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوعُ ببقيَّة، وتخلَّص الواضعُ من الوسطِ، وإنَّما امتُحن بقيَّة بتلاميذ له كانوا يُسقطون الضُّعفاء من حديثه، ويُسوُّونه، فالتزق ذلك كلُّه به»[(٢)].

وقال ابنُ حِبَّانَ ـ أيضاً ـ: «وقد روى بقيَّة، عن ابنِ جُريجٍ، عن عطاء، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْمَنَ على حاجِبَيْهِ بالمُشطِ؛ عُوفيَ من الوَبَاءِ»، حدَّثناه سليمان بن محمَّد الخُزاعيُّ ـ بدمشق ـ، حدَّثنا هشام بن خالد الأزرقُ، حدَّثنا بقيَّة، عن ابنِ جُريجٍ، في نُسخةٍ كتبناها بهذا الإسناد كلّها موضوعة، يُشبه أنْ يكون بقيَّة سمعه من إنسانٍ ضعيفٍ عن ابنِ جُريجٍ، فدُلِّسَ عليه، فالتزق كلُّ ذلك به»[(٣)].

وقال ابنُ الجوزيِّ: «وقد كان له ـ أي بقيَّة ـ رواة يُسوُّون[(٤)] الحديثَ، ويحذفون اسمَ الضَّعيفِ»[(٥)].

---

(١) جاء في الأصل: المشيمي، والصَّواب ما أُثبت.
(٢) «المجروحين» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).
(٣) «المجروحين» (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).
(٤) جاء في الأصل: يسردون، وهو تحريفٌ قمنا بتصويبه.
(٥) «العلل المتناهية» (١/ ٣٦٨).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «ذكر شيخنا ـ أي العراقيّ ـ ممَّن عُرِفَ بالتَّسْويةِ جماعة، وفاته أنَّ ابنَ حِبَّانَ قال في ترجمة بقيَّة: إنَّ أصحابه كانوا يُسوُّون حديثه»[١].

٣٠٢ ـ أصحاب عبد اللَّه بن لَهِيعة [ز].

● نوع التدليس: التَّسْوية

يقول يعقوب بن سفيان الفَسَويُّ: سمعت أحمد بن صالح يقول: «ابنُ لَهِيعة صحيحُ الكتابِ، كان أخرجَ كتبَه، فأملى على النَّاسِ حتَّى كتبوا حديثَه إملاءً، فمن ضبطَ كان حديثُه حسناً صحيحاً، إلَّا أنَّه كان يحضرُ من يَضْبِطُ ويُحْسِنُ، ويحضرُ قومٌ يكتبون ولا يَضْبِطون ولا يُصحِّحون، وآخرون نظَّارة، وآخرون سَمعوا مع آخرين، ثمَّ لم يُخْرِجْ ابنُ لَهِيعة بعد ذلك كتاباً، ولم يُرَ له كتابٌ. وكان من أراد السَّماعَ منه ذهب فاسْتَنْسَخَ ممَّن كتب عنه، وجاءه فقرأه عليه، فمَنْ وقع على نسخةٍ صحيحةٍ فحديثُه صحيحٌ، ومَنْ كتب من نُسخةٍ لم تُضْبَط جاء فيه خَلَلٌ كثيرٌ.

ثمَّ ذهب قومٌ، فكلُّ من روى عنه عن عطاء بن أبي رباح فإنَّه سمع من عطاء، وروى عن رجلٍ عنه، وعن رجلٍ عن آخر عنه، وعن ثلاثةٍ عن عطاء، قال: فتركوا مَنْ بينه وبين عطاء، وجعلوه عن عطاء»[٢].

٣٠٣ ـ أصحاب المطَّلب بن عبد اللَّه بن المطَّلب، المخزوميُّ [ز].

● نوع التدليس: الإسناد

قال ابنُ سَعْدٍ في ترجمة المطَّلب بن عبد اللَّه: «كان كثيرَ الحديثِ،

---

(١) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/ ٦٢٢).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٣٤)، و«السِّير» (٨/ ١٨).

وليس يُحتجُّ بحديثه؛ لأنَّه يُرْسِلُ كثيراً، وليس له لُقَى، وعامَّة أصحابه يُدلِّسون»[١].

تـــمَّ بحمــــــدِ اللَّـــه

❁ ❁ ❁

(١) «الطَّبقات الكبرى ـ القسم المُتمِّم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم» (ص: ١١٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٦٢).

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ آداب الشَّافعيِّ ومناقبه، للإمام ابن أبي حاتم الرَّازيِّ، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢ ـ الأباطيل والمناكير والصِّحاح والمشاهير، للحافظ أبي عبد اللَّه الجورقانيِّ، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، نشر إدارة البحوث الإسلامية، والدَّعوة والإفتاء بالجامعة السَّلفية بنارس ـ الهند، ط ١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣ ـ أبو زرعة الرَّازي وجهوده في السُّنَّة النَّبوية مع تحقيق كتاب الضُّعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعيِّ، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤ ـ إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمي بالتَّدليس من الشُّيوخ، للشَّيخ حمَّاد بن محمَّد الأنصاريِّ، مكتبة المُعلا، الكويت، ط ١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٥ ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، تحقيق: د. وصي اللَّه محمَّد عبَّاس، نشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدَّعوة والإرشاد بالتعاون مع الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٦ ـ الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د. علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٧ ـ أحاديث ذم الغناء والمعازف في الميزان، تأليف شيخنا عبد اللَّه بن يوسف الجُديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط ١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٨ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حِبَّان، للأمير علاء الدِّين علي بن بَلَبَان الفارسيِّ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩ ـ أحكام النِّساء، للإمام أحمد بن حنبل، جمع وتحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠ ـ أحوال الرِّجال، لأبي إسحاق الجوزجانيِّ، تحقيق: صبحي السَّامرّائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١١ ـ أخبـار أبي حنيفة وأصحابه، للإمام أبي عبد اللَّه حسين بن علي الصَّيمريِّ، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢ ـ أخبار القضاة، لوكيع محمَّد بن خلف بن حيَّان، عالم الكتب، بيروت.

١٣ ـ الأدب المفرد، للإمام البُخاريِّ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤ ـ الأذكار، للإمام النَّوويِّ، تحقيق: بشير محمَّد عين، مكتبة المؤيد، الطَّائف، ومكتبة دار البيان، دمشق، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٥ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ أبي يعلى الخليليِّ، تحقيق: د. محمَّد سعيد ابن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرِّياض، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٦ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السَّبيل، للشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألبانيِّ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٧ ـ الاستذكار، للإمام أبي عمر بن عبد البرِّ، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة، بيروت ودمشق، ودار الوعي، حلب والقاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٨ ـ أسماء المدلِّسين، للإمام جلال الدِّين السُّيوطيِّ.

* النُّسخة الأولى: تحقيق: علي حسن عبد الحميد، الوكالة العربية للتوزيع، الزرقاء، الأردن.

* النُّسخة الثَّانية: تحقيق: د. محمَّد زينهم عزب، دار الصَّحوة، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٩ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّينية، بغداد، ١٩٨٢م.

٢٠ ـ الإكمال، لابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢١ ـ الإمام شُعبة بن الحجَّاج ومكانته بين علماء الجرح والتعديل، لمكي حسين حمدان الكبيسيِّ، مكتبة ابن تيميَّة، البحرين، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٢ ـ الأنساب، للسمعانيِّ، تعليق: عبد اللَّه عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٣ ـ بحر الدَّم فيمن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تأليف: يوسف بن

حسن بن عبد الهادي، تحقيق: وصي اللَّه بن محمَّد بن عبَّاس، دار الرَّاية، الرِّياض، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٤ ـ البداية والنِّهاية، لابن كثير، اعتنى به: عبد الرحمن اللادقي، ومحمَّد غزي بيضون، دار المعرفة، بيروت، ط٦، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٥ ـ بيـان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للحافظ أبي الحسن بن القطَّان الفاسيِّ، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرِّياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٦ ـ تاريخ أبي زُرعة الدِّمشقيِّ، للحافظ عبد الرحمن بن عمرو النّصريِّ، تحقيق: شكر اللَّه ابن نعمة اللَّه القوجاني، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق، ١٩٨٠م.

٢٧ ـ تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطَّبرانيِّ عن أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: نظر محمَّد الفاريابي، الرِّياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٨ ـ تاريخ أسماء الثِّقات، للحافظ ابن شاهين، تحقيق: صبحي السَّامرّائي، الدَّار السَّلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٩ ـ تاريخ أسماء الضُّعفاء والكذَّابين، للحافظ ابن شاهين، تحقيق: د. عبد الرحيم محمَّد القشقري، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٣٠ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١ ـ تاريخ الثِّقات، للحافظ العِجْليِّ، ترتيب الحافظ الهيثمي، تعليق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٣٢ ـ تاريخ جرجان، للسّهميِّ، طبع بمراقبة: د. محمَّد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٣ ـ تاريخ دمشق، للحافظ ابن عساكر، مخطوط مصور عن دار الكتب الظَّاهرية بدمشق.

٣٤ ـ التَّاريخ الصَّغير، للإمام البُخاريِّ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٥ ـ تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارميِّ عن يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمَّد نور سيف، مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز بمكَّة المكرَّمة، دار المأمون للتُّراث، دمشق وبيروت.

٣٦ ـ التَّاريخ الكبير، للإمام البُخاريِّ، تحقيق: العلَّامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي اليماني، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧ ـ تاريخ واسط، لبحشل الواسطيِّ، تحقيق: كوركيس عوَّاد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٨ ـ التَّاريخ وأسماء المحدِّثين وكناهم، لأبي عبد اللَّه محمَّد بن أحمد المقدَّميِّ، تحقيق: محمَّد ابن إبراهيم اللحيدان، دار الكتاب والسُّنَّة، باكستان، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٩ ـ التَّاريخ، للإمام يحيى بن معين، رواية عبَّاس الدُّوري، تحقيق: د. أحمد محمَّد نور سيف، مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز بمكَّة المكرَّمة، ط١، ١٩٧٩م.

٤٠ ـ التأنيس بشرح منظومة الذَّهبيِّ في أهل التَّدليس، تأليف: عبد العزيز الغماري، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٤١ ـ تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة، للحافظ أبي نُعيم الأصبهانيِّ، تحقيق: إبراهيم علي التهامي، دار الإمام مسلم، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٢ ـ تجريد أسماء الرُّواة الَّذين تكلَّم فيهم ابن حَزْم جرحاً وتعديلاً مقارنة مع أقوال أئمَّة الجرح والتعديل، أعدَّه: عمر بن محمود أبو عمر، وحسن محمود أبو هنيَّة، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٣ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المِزِّيِّ، تحقيق: عبد الصَّمد شرف الدِّين، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، والدَّار القيِّمة، بمباي، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٤ ـ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للحافظ ولي الدِّين أبي زُرعة العراقيِّ، تحقيق: عبد اللَّه نوّارة، مكتبة الرشد، الرِّياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٥ ـ تحفة الطَّالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، لابن كثير، تحقيق: عبد الغني بن حميد الكُبيسيِّ، دار حراء، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤٦ ـ التَّحقيق النَّافع في سماع الأوزاعيِّ من نافع، تأليف: أبي أيوب ممدوح بن فتحي البرقوي، مخطوط مصور عندي.

٤٧ ـ تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي، للحافظ السُّيوطيِّ، تحقيق: أبي

قتيبة نظر محمَّد الفاريابيِّ، مكتبة الكوثر، الرِّياض، ط٤، ١٤١٨هـ.

٤٨ ـ التَّدليس في الحديث ـ حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون بـه ـ، إعداد: د. مِسْفر بن غرم اللَّه الدّميني، الرِّياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٩ ـ التَّدليس وأحكامه وآثاره النَّقدية، تأليف: صالح بن سعيد عومار الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٠ ـ تذكرة الحفَّاظ، للإمام الذَّهبيِّ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق: د. أحمد بكير محمود، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٥٢ ـ تعجيل المنفعة، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٣ ـ تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس، للحافظ ابنِ حَجَرٍ.

* النُّسخة الأولى: تحقيق: د. عبد الغفَّار سليمان البنداريِّ، والأستاذ محمَّد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

* النُّسخة الثَّانية: تحقيق: عاصم بن عبد اللَّه القريوتيِّ، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، ط١، ١٩٨٣م.

* النُّسخة الثَّالثة: تحقيق: د. محمَّد زينهم عزب، دار الصَّحوة، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٤ ـ تعظيم قدر الصَّلاة، للإمام محمَّد بن نصر المَرْوَزيِّ، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائيِّ، مكتبة الدَّار، المدينة المنوَّرة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥٥ ـ تعليقات الدَّارقطنيِّ على المجروحين لابن حِبَّان البستيِّ ومعه نقولات من كتاب الضُّعفاء للسَّاجيِّ من رواية ابن شاقلّا عن الإيادي به، تحقيق: خليل بن محمَّد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنَّشر، القاهرة، ودار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٥٦ ـ التعليق الأمين على كتاب التبيين لأسماء المدلِّسين لبرهان الدِّين الحَلَبيِّ، تعليق: إبراهيم داود الموصلي، مؤسسة الرَّيان، ط١، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م.

٥٧ ـ تغليق التعليق على صحيح البُخاري، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمَّار، الأردن، ط١، ١٩٨٥م.

٥٨ ـ تقريب التهذيب، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، النُّسخة الأولى: بعناية: عادل مرشد، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م (وهي الَّتي اعتمدناها في العزو)، النُّسخة الثَّانية: تحقيق: محمَّد عوّامة، دار الرشيد، حلب، ط٢، ١٩٨٨م، النُّسخة الثَّالثة: تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرِّياض، ط١، ١٤١٦هـ، النُّسخة الرَّابعة: تحقيق: عبد الوهَّاب عبد اللَّطيف، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٥٩ ـ التَّقييد والإيضاح شرح مقدِّمة ابن الصَّلاح، للحافظ زين الدِّين العراقيِّ، تحقيق: عبد الرحمن محمَّد عثمان، المكتبة السَّلفية، المدينة، ط١، ١٩٦٩م.

٦٠ ـ التَّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرَّافعي الكبير، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، بعناية: السَّيد عبد اللَّه هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.

٦١ ـ التَّمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر بن عبد البرِّ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمَّد بن عبد الكبير البكري، وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٢ ـ التَّنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للعلَّامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي، تحقيق: الشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألبانيِّ، والشَّيخ محمَّد عبد الرَّزَّاق حمزة، دار الكتب السَّلفية، القاهرة.

٦٣ ـ تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، تقديم: الشَّيخ خليل الميس، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٦٤ ـ تهذيب الكمال، للحافظ المِزِّيِّ، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٦٥ ـ التَّوحيد وإثبات صفات الربِّ عزَّ وجلَّ، للإمام ابنِ خُزيمة، تعليق: محمَّد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٦٦ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصَّنعانيِّ، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٦٦هـ.

٦٧ ـ توضيح المشتبه، للحافظ ابن ناصر الدِّين الدِّمشقيِّ، تحقيق: محمَّد نعيم العرقسوسيِّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٦٨ ـ تيسير مصطلح الحديث، تأليف: شيخنا محمود الطَّحَّان، دار التُّراث، الكويت، ط٦، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٦٩ ـ الثِّقات، للحافظ ابن حِبَّان البستيِّ، مصورة دار الفكر عن نسخة مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة بحيدر آباد، ط١، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٧٠ ـ جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ العلائيِّ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلفي، عالم الكتب، ومكتبة النَّهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٧١ ـ الجامع الصَّحيح المختصر من أخبار أبي حنيفة النُّعمان بن ثابت الكوفي، تأليف: أبي طاهر زبير بن مجدّد علي زئي الباكستاني البزَّاز، مخطوط مصورة عندي بخطِّ مؤلِّفه، وهي مؤرَّخة بتاريخ ٨/ ١١/ ١٤٠٧هـ.

٧٢ ـ الجامع في الجرح والتَّعديل لأقوال البُخاريِّ ومُسلم والعِجْليِّ وأبي زُرعة الرَّازيِّ وأبي داود ويعقوب الفَسَويِّ وأبي حاتم الرَّازيِّ والتِّرمذيِّ وأبي زُرعة الدِّمشقيِّ والنَّسائيِّ والبزَّار والدَّارقطنيِّ، جمع وترتيب: غير واحدٍ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٧٣ ـ الجامع لأخلاق الرَّاوي والسَّامع، للخطيب البغداديِّ، تحقيق: شيخنا د. محمود الطَّحَّان، مكتبة المعارف، الرِّياض، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٧٤ ـ الجرح والتَّعديل، للحافظ ابن أبي حاتم الرَّازيِّ، تحقيق: العلَّامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي، مصورة دار إحياء التُّراث العربي ببيروت عن الطبعة الأولى بدائرة المعارف العثمانيَّة بحيدر آباد، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٧٥ ـ جزء منظوم في أسماء المدلِّسين، للشَّيخ أبي محمَّد بديع الدِّين شاه الرَّاشديِّ، نشر في مجلة الجامعة السَّلفية بالهند سنة ١٤٠٦هـ، المجلد الثَّامن عشر، العدد الأوَّل.

٧٦ ـ الجعديَّات، للحافظ أبي القاسم البغويِّ، تحقيق: د. رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٧٧ ـ الجليس الأنيس في شرح الجوهر النَّفيس في نظم أسماء ومراتب الموصوفين بالتَّدليس، لمحمَّد بن علي بن آدم الأثيوبيِّ، دار علماء السَّلف، مكَّة المكرَّمة.

٧٨ ـ حلية الأولياء، للحافظ أبي نُعيم الأصبهانيِّ، دار الفكر، بيروت.

٧٩ ـ دراسة الأسانيد، للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم، وصاحبه

عطا اللَّه بن عبد الغفَّار بن فيض، مكتبة أضواء السَّلف، الرِّياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٨٠ ـ ذكر أسماء من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق، للإمام الذَّهبيِّ، تحقيق: محمَّد شكور الميادينى، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، وسيأتي باسمٍ آخر (رقم: ١٨٥).

٨١ ـ ذيل ديوان الضُّعفاء والمتروكين، للحافظ الذَّهبيِّ، تحقيق: الشَّيخ حمَّاد الأنصاريِّ، مكتبة النَّهضة الحديثة، مكَّة المكرَّمة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٨٢ ـ رجال صحيح البُخاريِّ، لأبي نصر الكلاباذيِّ، تحقيق: عبد اللَّه اللَّيثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٨٣ ـ الرِّسالة، للإمام الشَّافعيِّ، تحقيق: العلَّامة أحمد شاكر (مصورة غير مؤرَّخة ولا معلومة النَّاشر).

٨٤ ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكَّة في وصف سننه، للإمام أبي داود السِّجستانيِّ، تحقيق: محمَّد الصَّبَّاغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ.

٨٥ ـ الرُّواة المدلِّسون الَّذين خالف فيهم الحافظ ابن حَجَرٍ العلائيَّ، إعداد: نعمان سلمان صالح، بحثٌ منشور في مجلَّة الحكمة، العدد العاشر، ١٤١٧هـ.

٨٦ ـ روايات المدلِّسين في صحيح مسلم ـ جَمْعُها، تخريجها، الكلام عليها ـ، تأليف: عوَّاد حسين الخلف، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٨٧ ـ الرَّوض الدَّاني إلى المعجم الصَّغير للطَّبرانيِّ، تحقيق: محمَّد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمَّار، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨٨ ـ سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة، الجزء الأوَّل، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٣٩٨هـ.

٨٩ ـ السُّنن، للإمام أبي داود السِّجستانيِّ، تعليق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

٩٠ ـ السُّنن، للإمام أبي عيسى التِّرمذيِّ، تحقيق: العلَّامة أحمد شاكر، وأتمَّها بعده محمَّد فؤاد عبد الباقي وغيره، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

٩١ ـ السُّنن، للإمام النَّسائيِّ، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٤٨هـ ـ ١٩٣٠م.

٩٢ ـ السُّنن، للإمام ابن ماجه القَزْوينيِّ، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

٩٣ ـ السُّنن، للإمام الدَّارقطنيِّ، تحقيق: عبد اللَّه هاشم يماني، دار المحاسن للطباعة، القاهر.

٩٤ ـ السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السَّند المعنعن، للإمام ابن رُشيد الفهريِّ السبتيِّ، تحقيق: د. محمَّد الحبيب ابن الخوجة، الدَّار التونسية للنَّشر، والشركة الوطنية للنَّشر والتوزيع.

٩٥ ـ السُّنن الكبرى، للإمام النَّسائيِّ، تحقيق: د. عبد الغفَّار سليمان البنداري، وسيّد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٩٦ ـ السُّنن الكبرى، للإمام أبي بكر البيهقيِّ، مطبعة دائرة المعارف العثمانيَّة بحيدر آباد الدكن ـ الهند، ط١، ١٣٤٧هـ.

٩٧ ـ السُّـنَّة، للإمام ابن أبي عاصم، تخريج: العلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٨ ـ سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق: السَّيد أبو المعاطي النّوري، ومحمود محمَّد خليل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٩٩ ـ سؤالات ابن محرز لابن معين وغيره، تحقيق: محمد كامل القصّار، مجمع اللُّغة العربية ـ دمشق.

١٠٠ ـ سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرُّواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمَّد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوَّرة، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

١٠١ ـ سؤالات أبي عُبيد الآجريِّ لأبي داود السِّجستانيِّ، النُّسخة الأولى: تحقيق: محمَّد علي قاسم العمري، مطبوعات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنوَّرة، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، النُّسخة الثَّانية: تحقيق: د. عبد العليم البَسْتوي، مكتبة دار الاستقامة، السعودية، ومؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، وهذه النُّسخة أتمّ من سابقتها.

١٠٢ ـ سؤالات أبي عبد الرحمن السُّلميِّ للدَّارقطنيِّ، تحقيق: أ. د. سليمان آتش، دار العلوم، الرِّياض، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٠٣ ـ سؤالات الحافظ السِّلفي لخميس الحوزيِّ، تحقيق: مطاع الطرابيشي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٠٤ ـ سؤالات الحاكم النَّيْسابوريِّ للدَّارقطنيِّ في الجرح والتعديل، تحقيق: موفَّق بن عبد اللَّه ابن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرِّياض، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٠٥ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السّهميِّ للدَّارقطنيِّ وغيره من المشايخ في الجرح والتَّعديل، تحقيق: موفَّق بن عبد اللَّه بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرِّياض، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٠٦ ـ سؤالات محمَّد بن عثمان بن أبي شَيْبَة لعليِّ بن المديني، تحقيق: موفَّق بن عبد اللَّه بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرِّياض، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٠٧ ـ سؤالات مسعود بن علي السّجزيِّ للحاكم أبي عبد اللَّه النَّيْسابوريِّ، تحقيق: د. موفَّق بن عبد اللَّه بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

١٠٨ ـ سير أعلام النُّبلاء، للحافظ الذَّهبيِّ، تحقيق: غير واحدٍ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٠٩ ـ شرح علل التِّرمذي، لابن رجبٍ الحنبليِّ، تحقيق: د. همَّام عبد الرَّحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرِّياض، ط٢، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١١٠ ـ شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغداديِّ، تحقيق: محمَّد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السُّـنَّة النَّبوية، نشريات كليَّة الإلهيات، جامعة أنقرة، ١٩٧١م.

١١١ ـ صحيح مسلم بشرح النَّووي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت،

١١٢ ـ الصَّحيـح، للإمام أبي بكر بن خُزيمة، تحقيق: محمَّد مصطفى الأعظمي، الرِّياض، ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١١٣ ـ الصِّناعـة الحديثية في السُّنن الكبرى للإمام البيهقيِّ، تأليف: د. نجم عبد الرحمن خلف، دار الوفاء، المنصورة ـ مصر، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

١١٤ ـ صيد الخاطر، لابن الجوزيِّ، تعليق: الشَّيخ أسامة محمَّد السيّد، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١١٥ ـ الضُّعفاء، للعُقيليِّ، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١١٦ ـ الضُّعفاء الصَّغير، للإمام البُخاريِّ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

١١٧ ـ الضُّعفاء والمتروكين، للإمام النَّسائيِّ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ .

١١٨ ـ الضُّعفاء والمتروكين، للإمام الدَّارقطنيِّ، تحقيق: صبحي السَّامرّائي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١١٩ ـ الضُّعفاء والمتروكين، لابن الجوزيِّ، تحقيق: أبي الفداء عبد اللَّه القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٢٠ ـ طبقات الشَّافعيَّة الكبرى، للإمام تاج الدِّين السُّبْكيِّ، تحقيق: محمود محمَّد الطناحي، وعبد الفتَّاح محمَّد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٢١ ـ طبقات علماء الحديث، للإمام ابن عبد الهادي الدِّمشقيِّ، تحقيق: أكرم البوشي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢٢ ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد، نشرة دار صادر، بيروت، والقسم المُتمِّم، تحقيق: زياد محمَّد منصور، منشورات المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٣ ـ ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة، تأليف: العلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، وهو مطبوع في حاشية كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢٤ ـ العلل، للإمام عليِّ بن المديني، تحقيق: محمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

١٢٥ ـ علل الأحاديث في كتاب الصَّحيح لمُسلم بن الحجَّاج، للحافظ أبي الفضل بن عمَّار الشَّهيد، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار الهجرة، الرِّياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٢٦ ـ علل التِّرمذي الكبير، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السَّامرّائي، وأبي المعاطي النّوري، ومحمود محمَّد خليل الصعيدي، عالم الكتب، ومكتبة النَّهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢٧ ـ علل الحديث، للإمام ابن أبي حاتم الرَّازيِّ، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢٨ ـ العلل المتناهية، لابن الجوزيِّ، تقديم: الشَّيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٩ ـ العلل الواردة في الأحاديث النَّبوية، للإمام أبي الحسن الدَّارقطنيِّ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين اللَّه السَّلفي، دار طيبة، الرِّياض، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣٠ ـ العلل ومعرفة الرِّجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد اللَّه، تحقيق: وصي اللَّه عبَّاس، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرِّياض، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٣١ ـ العلل ومعرفة الرِّجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية المرُّوذيِّ، والميمونيِّ، وصالح بن أحمد، تحقيق: وصي اللَّه عبَّاس، الدار السَّلفية، بومباي ـ الهند، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٣٢ ـ علوم الحديث، للحافظ أبي عمرو بن الصَّلاح، تحقيق: نور الدِّين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣٣ ـ عمل اليوم واللَّيلة، للإمام النَّسائيِّ، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣٤ ـ عمل اليوم واللَّيلة، للحافظ أبي بكر ابن السُّنِّي، تحقيق: عبد الرحمن كوثر البرني، دار القبلة، جدّة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت.

١٣٥ ـ الغاية في شرح الهداية في علم الرِّواية، للحافظ السَّخاويِّ، تحقيق: محمَّد سيدي محمَّد الأمين، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٣٦ ـ غاية النِّهاية في طبقات القرَّاء، لابن الجَزَريِّ، عنى بنشره: ج. برحستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٣٧ ـ فتح الباري شرح صحيح البُخاري، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، تحقيق: العلَّامة عبد العزيز بن باز (لأوائل الكتاب فقط)، مصورة دار المعرفة ببيروت عن طبعة المطبعة السَّلفية بمصر.

١٣٨ ـ فتح الباري شرح صحيح البُخاري، لابن رجب الحنبليِّ، تحقيق: نخبة من المحقِّقين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنوَّرة، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٣٩ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للحافظ السَّخاويِّ، تحقيق: الشَّيخ علي حسين علي، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٤٠ ـ القراءة خلف الإمام، للإمام البُخاريِّ، دراسة وتحقيق: عبد ربِّه سلمان أبو صعيليك، رسالة ماجستير مقدَّمة لجامعة آل البيت، الأردن، العام الدراسي ١٩٩٧ـ ١٩٩٨م.

١٤١ ـ القراءة خلف الإمام، للإمام البيهقيِّ، تخريج: محمَّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

١٤٢ ـ قصيدة الحافظ أبي محمود المقدسيِّ في المدلِّسين، تحقيق وشرح: د. عاصم بن عبد اللَّه القريوتي، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٤٣ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السِّتَّة، للإمام الذَّهبيِّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٤٤ ـ الكامل في ضعفاء الرِّجال، للحافظ أبي أحمد الجرجانيِّ، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٤٥ ـ كشف الأستار عن زوائد البزَّار، للحافظ الهيثميِّ، تحقيق: الشَّيخ حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٤٦ ـ الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث، للحافظ برهان الدِّين الحلبي، تحقيق: صبحي السَّامرّائي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدِّينية في الجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد.

١٤٧ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النَّاس، للشَّيخ إسماعيل العجلونيِّ، تعليق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٤٨ ـ كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مصورة دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢م.

١٤٩ ـ الكفاية في علم الرِّواية، للخطيب البغداديِّ، المكتبة العلمية.

١٥٠ ـ الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجَّاج، تحقيق: عبد الرَّحيم محمَّد أحمد، الجامعة الإسلامية، المدينة المنوَّرة.

١٥١ ـ الكواكب النَّيِّرات في معرفة من اختلط من الرُّواة الثِّقات، لأبي البركات ابن الكيّال، تحقيق: عبد القيُّوم عبد ربِّ النَّبيِّ، دار المأمون للتُّراث، دمشق وبيروت، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٥٢ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للحافظ السُّيوطيِّ، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٥٣ ـ لسان اللِّسان تهذيب لسان العرب لابن منظور، تمَّ تهذيبه بعناية المكتب الثَّقافي لتحقيق الكتب، إشراف الأستاذ عبد أ. علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٥٤ ـ لسان الميزان، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، تحقيق: الشَّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشَّيخ علي محمَّد معوض، وشارك في تحقيقه: د. عبد الفتَّاح أبو سِنَّة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٥٥ ـ المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين، للحافظ ابن حِبَّان البستيِّ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.

١٥٦ ـ مجمع الزَّوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثميِّ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٥٧ ـ المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرَّامهرمزيِّ، تحقيق: د. محمَّد عجَّاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٥٨ ـ المحلى، للإمام ابن حزم الأندلسيِّ، دار الفكر، بيروت.

١٥٩ ـ مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، اختصار ابن منظور، تحقيق: رياض عبد الحميد مراد، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٦٠ ـ المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ أبي عبد اللَّه بن الدبيثيِّ، للإمام الذَّهبيِّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، (وهو ملحق بتاريخ بغداد).

١٦١ ـ المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، لأبي عبد اللَّه الحاكم النَّيْسابوريِّ، تحقيق: معتز عبد اللَّطيف الخطيب، مكتبة دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٦٢ ـ المراسيل، للحافظ ابن أبي حاتم الرَّازيِّ، تحقيق: شكر اللَّه بن نعمة اللَّه قوجاني، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٦٣ ـ المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دراسة نظريَّة وتطبيقية على مرويَّات الحسن البَصْريِّ، تصنيف: الشَّريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة،

الرِّياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٤ ـ مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانىء النَّيْسابوريِّ، تحقيق: زهير الشَّاويش، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٦٥ ـ المستدرك، للحافظ أبي عبد اللَّه الحاكم النَّيْسابوريِّ، أشرف عليه: د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

١٦٦ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن الدِّمياطيِّ، تحقيق: د. قيصر أبو فرح، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت (وهو ملحق بتاريخ بغداد).

١٦٧ ـ المسند، للإمام أحمد بن حنبل، مصورة المكتب الإسلامي ببيروت، ط٤، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٦٨ ـ المسند، للحافظ أبي بكر الحميديِّ، تحقيق: الشَّيخ حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة.

١٦٩ ـ المسند، لأبي محمَّد الدَّارميِّ، والمُسمَّى خطأ بـ (السُّنن)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٧٠ ـ المسند، للحافظ أبي عَوَانة، دار المعرفة، بيروت.

١٧١ ـ مسند الشّهاب، للقاضي أبي عبد اللَّه القضاعيِّ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلفي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٧٢ ـ مشاهير علماء الأمصار، للحافظ ابن حِبَّان البستيِّ، عني بتصحيحه: م. فلايشهر، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٣ ـ مُشكِل الآثار، للإمام الطَّحاويِّ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن ـ الهند، ط١، ١٣٣٣هـ.

١٧٤ ـ مُشكِل الحديث وبيانه، للإمام أبي بكر بن فورك، تحقيق: موسى محمَّد علي، منشورات المكتبة العصريَّة، بيروت.

١٧٥ ـ مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجه، للحافظ البوصيريِّ، النُّسخة الأولى: مخطوط مصور في مركز التُّراث لأبحاث الحاسب الآلي، الأردن، النُّسخة الثَّانية: تحقيق: محمَّد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م (وهي كثيرة السَّقط والتَّحريف).

١٧٦ ـ المصنَّف، للحافظ عبد الرَّزَّاق الصَّنعانيِّ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٧٧ ـ المصنَّف، للحافظ أبي بكر بن أبي شَيْبَة، تعليق: الأستاذ سعيد اللَّحَّام، دار الفكر، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٧٨ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، النُّسخة الأولى: تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة، بيروت (وهي محذوفة الأسانيد)، النُّسخة الثَّانية: مخطوط مصور عندي (غير محذوف الأسانيد).

١٧٩ ـ المعجم، للحافظ أبي يعلى الموصليِّ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتُّراث، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٨٠ ـ المعجم الأوسط، للحافظ الطَّبرانيِّ، تحقيق: قسم التَّحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٨١ ـ معجم البلدان، لياقوت الحمويِّ، مصورة دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

١٨٢ ـ معجم الجرح والتَّعديل لرجال السُّنن الكبرى، تأليف: د. نجم عبد الرحمن خلف، دار الرَّاية، الرِّياض، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٨٣ ـ معجم الجرح والتَّعديل من كلام الحافظ الطَّبرانيِّ في المعجم الصَّغير، بقلم: صلاح الدِّين بن أحمد الإدلبي، مكتبة الاستقامة، مكَّة المكرَّمة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٨٤ ـ معجم المصطلحات الحديثية، صنَّفه بالعربية: نور الدِّين عتر، ترجمه وصاغه بالفرنسية: عبد اللَّطيف الشيرازي الصَّباغ، وداود عبد اللَّه كريل، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

١٨٥ ـ معرفة الرُّواة المُتكلَّم فيهم بما لا يوجب الرَّد، للإمام الذَّهبيِّ، تحقيق: إبراهيم سعيداي إدريس، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، وتقدَّم تحت مسمًّى آخر (برقم: ٨٠).

١٨٦ ـ معرفة السُّنن والآثار، للإمام البيهقيِّ، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي ـ باكستان، دار قتيبة، دمشق وبيروت، ودار الوعي، حلب والقاهرة، ودار الوفاء، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

١٨٧ ـ معرفة علوم الحديث، للحافظ أبي عبد اللَّه الحاكم النَّيْسابوريِّ، تعليق: د.

السَّيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١٨٨ ـ معرفة القرَّاء الكبار، للحافظ الذَّهبيِّ، تحقيق: بشَّار عوَّاد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عبَّاس، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٨٩ ـ المعرفة والتاريخ، للإمام يعقوب بن سفيان الفَسَويِّ، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.

١٩٠ ـ المغني في الضُّعفاء، للإمام الذَّهبيِّ، تحقيق: نور الدِّين عتر، دار المعارف، حلب، ط١، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

١٩١ ـ المقنع في علوم الحديث، لابن الملقِّن، تحقيق: شيخنا عبد اللَّه بن يوسف الجُديع، دار فوَّاز، الإحساء ـ السعودية، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٩٢ ـ مناقب الشَّافعي، للإمام البيهقيِّ، تحقيق: السَّيد أحمد صقر، دار التُّراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

١٩٣ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزيِّ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٥٩هـ.

١٩٤ ـ منحة المعبود في ترتيب مسند الطَّيالسي أبي داود، للشَّيخ أحمد عبد الرحمن البنَّا، المكتبة الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ.

١٩٥ ـ من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرِّجال، رواية أبي خالد الدَّقاق، تحقيق: د. أحمد محمَّد نور سيف، مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز، مكَّة المكرَّمة، دار المأمون للتُّراث، بيروت ودمشق.

١٩٦ ـ الموازنة بين المتقدِّمين والمتأخِّرين، تأليف: د. حمزة المليباري، المكتبة المكِّيَّة، السعودية، ودار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .

١٩٧ ـ الموافقات، للإمام الشَّاطبيِّ، تحقيق: مشهور بن حسن السلمان، دار ابن عفَّان، الخُبر ـ السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٩٨ ـ موضِّح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٩٩ ـ المؤتلف والمختلف، للإمام الدَّارقطنيِّ، تحقيق: د. موفَّق بن عبد اللَّه بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٠٠ ـ المؤتلف والمختلف، لأبي الفضل بن القيسرانيِّ، تقديم: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٠١ ـ الموضوعات، لابن الجوزيِّ، تحقيق: عبد الرحمن محمَّد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٠٢ ـ الموقظة، للإمام الذَّهبيِّ، تحقيق: عبد الفتَّاح أبو غدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٠٣ ـ موقف الإمامين البُخاري ومسلم من اشتراط اللّقيا والسَّماع في السَّند المعنعن بين المتعاصرين، تأليف: خالد منصور عبد اللَّه الدريس، مكتبة الرشد، وشركة الرِّياض، الرِّياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٠٤ ـ ميزان الاعتدال، للإمام الذَّهبيِّ، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٢٠٥ ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، الجزء الأوَّل: تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلفي، مكتبة المثنى، بغداد، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، والجزء الثَّاني: تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلفي، مكتبة ابن تيميَّة، القاهرة، ومكتبة العلم، جدّة، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٠٦ ـ نزهة النَّظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، (غير مؤرَّخة ولا معلومة النَّاشر).

٢٠٧ ـ النُّكت الظِّراف على الأطراف، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، تحقيق: عبد الصَّمد شرف الدِّين، الدَّار القيِّمة، بومباي، والمكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، (وهو ملحق بحاشية تحفة الأشراف للحافظ المِزِّيِّ).

٢٠٨ ـ النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، تحقيق: د. ربيع بن هادي، المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٠٩ ـ هدي السَّاري مقدِّمة فتح الباري، للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ، مصورة دار المعرفة ببيروت عن نشرة المطبعة السَّلفية بمصر.

٢١٠ ـ الوهم في روايات مختلفي الأمصار، تأليف: د. عبد الكريم الوريكات، مكتبة أضواء السَّلف، الرِّياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

❁ ❁ ❁

الـفـهــــــــــارسُ

أوَّلاً: فهـــرسُ الآياتِ القرآنـــيَّـــةِ

﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]

﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النِّساء: ٩٢]

﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾ [النِّساء: ٩٢]

﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]

﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]

﴿إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ [الأنفال: ٧٢]

﴿طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ [الشُّعراء: ١٤٨]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [الانشقاق: ٦]

ثانياً: فهرسُ الأحاديثِ والآثارِ(١)

أَبْصَرَنِي رسولُ اللَّهِ ﷺ وأنا أُحرِّكُ شَفَتَيَّ
أبو بكرٍ وعمرُ سيِّدا كهولِ أهلِ الجنَّةِ
أَتَى النَّبيُّ ﷺ الغَائِطَ، فأمرني أنْ آتيه بثلاثةِ أحجارٍ
أَتَى علينا زمانٌ ومَا يرى أحدنا أنَّهُ أحقُّ بالدِّينارِ والدِّرهمِ من أخيه (ث)
أثرُ إبراهيمَ: في الرَّجلِ يتزوَّجُ المجوسيَّةَ (ث)
أثرُ إبراهيمَ: في العَبْدِ يتسرَّى (ث)
أثرُ الشَّعبيِّ: في رجلٍ خيَّر امرأته فلم تخترْ حتَّى تفرَّقا
أثرُ عليٍّ: في رجلٍ تزوَّجَ امرأةً على أنْ يُعْتِقَ أباها
أَحْدِثْ لِمَا حَدَثَ وضوءاً
أخبرني رجالٌ مَرْضيُّونَ (ث)
أخذت يمين ربِّ ـ وكِلْتَا يديه يمين ـ، ففتحها، فإذا فيه صورةُ آدمَ وذُرِّيَّتِهِ
إذا بلِيَ المُصحفُ دُفِنَ
إذا تَرَكَ العبدُ الدُّعاءَ للوالدينِ؛ فإنَّهُ ينقطعُ عنِ الولدِ الرِّزقُ في الدُّنيا
إذا جامعَ أحدُكُمْ زوجَتَهُ أو جاريَتَهُ فلا ينظر إلى فَرْجِها
إذا ذَبَحَ المسلمُ فلمْ يذكرِ اسْمَ اللَّهِ فليأكلْ؛ فإنَّ المسلمَ فيه اسمٌ من أسماءِ اللَّهِ (ث)
إذا رأيتم على منبري فَاقْتُلُوهُ ـ يعني فلاناً ـ
إذا رويتَ من اللَّبنِ، وجاءتْ مِيرةُ أهلكَ
إذا سمَّاها فهي طالقٌ (ث)
إذا ضَنَّ النَّاسُ بالدِّينارِ والدِّرهمِ، وتبايعوا بالعِينةِ، وتبعوا أذنابَ البقرِ
إذا عَادَ الرَّجلُ المريضَ خَاضَ الرَّحمةَ، حتَّى إذا قَعَدَ عندهُ قَرُبَ منها
إذا نَسِيَ أحدُكُمْ الصَّلاةَ فذكرَهَا وهو في صلاةٍ مكتوبةٍ؛ فليبدأْ بالَّتي هو فيها

(١) الرَّمزُ (ح) يُشيرُ إلى أنَّ الحديثَ أو الأثرَ في الحاشية، والرَّمزُ (ث) يُشيرُ إلى الأثرِ.

لكلِّ أُمَّةٍ فرعونُ، وفرعونُ هذه الأُمَّةِ معاويةُ بنُ أبي سفيانَ
لكلِّ داءٍ دواءٌ، فإذا أصيب دواء الدَّاءِ برىءَ بإذنِ اللَّهِ ﷻ
لَمَّا بعثني رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى اليمنِ
لَمَّا زُفَّتْ فاطمةُ إلى عليٍّ كان النَّبيُّ ﷺ قدَّامها، وجبريلُ عن يمينها
لَمَّا فتحَ اللَّهُ على رسولِهِ ﷺ مكَّةَ
لَمَّا قَدِمَ عمرُ الشَّامَ أُتِيَ بطعامٍ، فلمَّا فرغَ أُتِيَ بثوبِ كتَّانٍ (ث)
اللَّهمَّ إنِّي أسألكَ رحمةً من عندِكَ
لو خرجتمْ إلى إبلِنَا فشربتُمْ من أَلْبانِها وأبوالِها
لو خرجتُمْ إلى ذَوْدٍ لنا فشربتُمْ من ألبانِهَا وأبوالِها
لو يعلمِ النَّاسُ ما في الصَّفِ الأوَّلِ؛ ما أصابوه إلَّا بقرعةٍ
ليسَ الخبرُ كالمُعاينةِ
ليسَ على الخائنِ قطعٌ، ولَا على المُخْتلسِ قطعٌ
ليسَ على المُنْتَهِبِ قطعٌ
ليسَ كُلُّنا كانَ يسمعُ حديثَ رسولِ اللَّهِ ﷺ، كانت لنا ضَيْعةٌ وأشغالٌ (ث)
المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى اللَّهِ من المؤمنِ الضَّعيفِ
مَا أُبالي ذَكَرِي مَسَسْتُ أو أَنْفِي (ث)
مَا أكذبَ الغرائبَ (ث)
مَا أَنْزَلَ اللَّهُ من داءٍ إلَّا أَنْزَلَ له دواءً
مَا خُيِّرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بين أمرينِ
مَا على أحدِكُمْ لوِ اشْتَرى ثوبينِ ليومِ الجُمُعةِ سوى ثوب مهنتِهِ
مَا غِرْتُ على امرأةٍ للنَّبيِّ ﷺ مَا غِرْتُ على خديجةَ
مَا قاتلَ رسولُ اللَّهِ ﷺ قوماً حتَّى دَعَاهُمْ
مَا كلُّ مَا نحدِّثُكم عن رسولِ اللَّهِ ﷺ سمعناهُ منه (ث)
مَا كلُّ مَا نحدِّثُكموه سمعناهُ من رسولِ اللَّهِ ﷺ (ث)
مَا مررتُ بملإٍ من الملائكةِ
مَا من عبدٍ مسلمٍ، ولَا أَمَةٍ مُسْلِمةٍ قرأَ في يومٍ وليلةٍ مائتي مرَّة: قُلْ هو اللَّهُ أحدٌ
مَا من عبدٍ يسترعيه اللَّهُ رعيَّةً فلم يَحُطْها بنصحِهِ؛ لم يجدْ رائحةَ الجنَّةِ

النَّاسُ شركاءُ في ثلاثٍ: في الماءِ، والكلإِ، والنَّارِ
النَّدمُ توبةٌ
نَضَّرَ اللَّهُ عبداً
النَّظرُ في مرآةِ الحجَّام دَنَاءةٌ
نِعْمَ المرءُ بلال، وهو سيِّدُ الشُّهداءِ
نهى النَّبيُّ ﷺ عنِ النَّوْحِ
نَهَى النَّبيُّ ﷺ عن بيعِ العُرْبَانِ
نَهَى رسولُ اللَّهِ ﷺ أنْ يُسمَّى الرَّجلُ حَرْباً أو مُرَّة أو وليداً
نهى رسولُ اللَّهِ ﷺ أنْ يمشيَ الرَّجلُ في نعلٍ واحدٍ، أو خُفٍّ واحدٍ
نهى رسولُ اللَّهِ ﷺ عنِ المُخَابرةِ (ح)
نهى رسولُ اللَّهِ عنِ البولِ في المُغْتَسَلِ
نهى عن بيعِ الولاءِ وعن هبتِهِ
نهى عن نَبِيذِ الجرِّ
هذا جبريلُ يخبرُني عن اللَّهِ ـ تبارك وتعالى ـ: ما أحبَّ أبا بكرٍ وعمر إلَّا مؤمنٌ تقيٌّ
هذا ركسٌ
هو الرَّجلُ يُسْلِمُ في دارِ الحربِ فَيُقْتَلُ، فليس فيه دِيَةٌ، فيه كفَّارةٌ (ث)
واللَّهِ ما كلُّ ما نحدِّثُكم سمعناهُ من رسولِ اللَّهِ ﷺ (ث)
وَضَّأْتُ النَّبيَّ ﷺ في غزوةِ تبوكٍ، فمسحَ أَعْلَى الخُفَّينِ وأَسْفَلَهُما
وقعَ في سهمي يوم جَلُولاء جارية كأنَّ عُنُقَها إبريق فضَّةٍ (ث)
وما بأسُ ذلك، ريحانةٌ يشمُّها
ويحكَ!
يا أبا الدَّرداءِ ما تقولُ؟
يا رسولَ اللَّهِ، أَلِهَذَا حجٌّ؟
يا رسولَ اللَّهِ، إنِّي رجلٌ شابٌّ قد خشيتُ على نفسي العَنَتَ
يا رسولَ اللَّهِ، هلكتُ
يا رسولَ اللَّهِ؛ افْتِنَا في بيتِ المَقْدِسِ
يا رسولَ اللَّهِ؛ مَا العصبيَّةُ؟

❁ ❁ ❁

ثالثاً: فهـــرسُ الفوائـــدِ والنُّكـتِ(١)

- التَّدليسُ من العللِ المُؤثِّرةِ في السَّندِ.
- قولُ ابنِ الجوزيِّ: «فينبغي للعَالِمِ أنْ يتوفَّرَ على التَّصانيفِ إنْ وُفِّقَ للتصنيفِ المفيدِ» (ح).
- قولُ حاجي خليفة: «ثمَّ إنَّ التَّأليفَ على سبعةِ أقسامٍ» (ح).
- قد يدَّخرُ اللَّهُ لبعضِ المُتأخِّرينَ ما عَسُرَ وخَفِيَ على كثيرٍ من المُتقدِّمينَ.
- قولُ ابنِ الجَوزيِّ: أنَّ اللَّهَ ﷻ أَطْلَعَ الخَضِرَ على ما خَفِيَ من موسى ـ عليهما السَّلامُ ـ.
- كتابُ «مُوضِّحِ الجمعِ والتَّفريقِ» للخطيبِ البغداديِّ أَصْلٌ في معرفةِ مُدلِّسِي الشُّيوخِ.
- الفرقُ بينَ تعريفِ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ للتَّدليسِ.
- الفرقُ بينَ تدليسِ التَّسويةِ والتَّسويةِ من غير تدليسٍ.
- تقسيمُ الحاكمِ أبي عبدِ اللَّهَ التَّدليسَ إلى ستَّةِ أقسامٍ.
- كان شُعْبَةُ بنُ الحجَّاجِ يتشدَّدُ في التَّدليسِ.
- يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ تابعَ نهجَ شيخِهِ شُعْبَةَ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ.
- قولُ خالدِ بنِ منصورٍ الدريسِ: «أنَّ من لَمْ يصفْهُ أحدُ أئمَّةِ الجرحِ والتَّعديلِ بالتَّدليسِ فلا ينبغي أنْ يوصفَ بذلك»، والرَّدُّ عليه.
- يجوزُ لمنْ استحكمتْ مَلَكَتُهُ بهذا العلمِ، وقويتْ به معرفتُهُ، إنْ وقفَ على نصٍّ فيه إشارة واضحة قويَّة على تدليسِ راوٍ، أنْ يصفَهُ بالتَّدليسِ.
- قولُ الحاكمِ: «لَمْ أَسْتحسنْ ذكرَ أَسَامِي منْ دلَّسَ من أئمَّةِ المسلمينَ صيانةً للحديثِ ورواتِهِ».
- كتبُ المُتقدِّمينَ الَّتي أُلِّفتْ في المُدلِّسينُ كلُّها مفقودٌ.

---

(١) الرَّمزُ (ح) يُشيرُ إلى أنَّ الفائدةَ في الحاشيةِ.

- قاعدةٌ في المدلِّسينَ: إنَّ المُحدِّثَ إذا أكثرَ من التّدليسِ عن شيخٍ له؛ دلَّ ذلك أنَّهُ لم يُحِطْ بحديثِهِ، وأنَّه ليسَ بذاكَ الصَّاحبِ الآخذِ عنه.
- تضعيفُ الألبانيِّ ـ رحمهُ اللَّهُ ـ لحديثٍ في «صحيحِ مسلمٍ» بسببِ عَنْعَنَةِ أبي الزُّبيرِ عن جابرٍ، والرَّدُّ عليه.
- عليُّ بنُ المدينيِّ أوَّلُ من صنَّفَ في المُدلِّسينَ.
- الحسينُ بنُ عليٍّ الكَرَابيسيُّ وَضَعَ كتاباً في المُدلِّسينَ يحطُّ فيه على جماعةٍ من المُحدِّثينَ.
- تحذيرُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ من كتابِ الكَرَابيسيِّ.
- كتابُ الكَرَابيسيِّ كانَ ذريعةً لبعضِ المعتزلةِ للطَّعنِ في كبارِ المحدِّثينَ وأهلِ الحديثِ.
- خطأُ الدكتورِ مِسْفر الدمينيُّ في عدِّهِ أَبان بن أبي عيَّاش في المُدلِّسينَ.
- خطأُ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ في تفسيرِ عبارةِ: «يُسوِّي الحديثَ، ويسرقُهُ» بأنَّ المقصودَ بالتَّسويةِ هنا: تدليسُ التَّسويةِ، والرَّدُّ عليه.
- تسويةُ الأسانيدِ إذا جاءتْ مقترنةً بسرقةِ الحديثِ فالمقصودُ بها: تغييرُ الإسنادِ، وتبديلُ رجالِهِ.
- إطلاقُ الإخبارِ على ما هو بالإجازةِ مذهبٌ معروفٌ قد غلبَ استعمالُهُ على مُحدِّثي الأَنْدلسِ.
- إطلاقُ (أخبرنا) في الإجازةِ من غير بيانٍ مذهبُ جماعةٍ من العلماءِ، كابنِ جُريجٍ وغيرِهِ.
- تدليسُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ لاسمِ عليِّ بنِ المدينيِّ بسببِ الجفوةِ الَّتي حصلتْ بينهما؛ لأجلِ إجابته في محنةِ خلقِ القرآنِ.
- كان الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ لَا يرى الكتابةَ عن أحدٍ ممَّن امْتُحِنَ فأجابَ.
- الإمامُ أحمدُ أمسكَ عنِ الرِّوايةِ عن عليِّ بنِ المدينيِّ في كتابِ «العللِ» خاصَّةً، وضَرَبَ على أحاديثِهِ، أمَّا في «المُسند» فقد روى عنه بعضَ الأحاديثِ.
- ابنُ حبَّانَ كثيراً ما يُطْلقُ لفظَ التَّدليسِ في كِتَابَيْهِ: «مشاهيرِ علماءِ الأَمْصَارِ» و«الثِّقاتِ» ويريدُ به الإرسالَ و.

- قاعدةٌ: كلُّ حديثٍ يرويهِ يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عنِ الشَّعْبيِّ؛ فهو على السَّماعِ، إلَّا حديثيْنِ.
- خطأٌ للدكتورِ القريوتيِّ عدَّ فيه بَاذَاماً مولى أُمِّ هانىءٍ في المُدلِّسينَ؛ بسببِ تحريفٍ وقعَ في نسخـةِ «التَّقريبِ».
- الاعتراضُ على الحافظِ بُرهانِ الدِّينِ الحَلَبيِّ في إيرادِهِ ثورَ بنَ يزيدٍ الكَلَاعيَّ في المُدلِّسينَ.
- الرَّدُّ على العلَّامةِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ شاكرٍ في تصحيحِهِ لزيادةِ لفظةِ: «وأسْفَلهما» في حديثِ المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ: وَضَّأْتُ النَّبيَّ ﷺ في غزوةِ تبوكٍ؛ فَمَسَحَ أَعْلَى الْخُفَّينِ وأَسْفَلَهُمَا.
- خطأٌ للدكتورِ عاصمٍ القريوتيِّ عدَّ فيه جميلَ بنَ زيدٍ في جملةِ المُدلِّسينَ، وتبعه على ذلك الدكتور مِسْفر.
- سُنيدُ بنُ داودَ كانَ يحملُ حجَّاجَ بنَ محمَّدٍ على تدليسِ التَّسويةِ.
- تحريفٌ وقعَ في اسْمِ جابرِ بنِ يزيدٍ الجُعْفيِّ في نُسخ «طبقاتِ المُدلِّسينَ» لابنِ حَجَرٍ، لم يتنبَّه له كثيرٌ ممَّن صنَّفَ في المُدلِّسينَ من المُعَاصرينَ.
- الاختلافُ في سماعِ الحسنِ البَصْريِّ من سَمُرَةَ بنِ جُنْدبٍ.
- قول: (حدَّثنا) أخفضُ في الرُّتبةِ من قولِ: (سمعتُ).
- التَّحقيقُ عند الحفَّاظِ النُّقادِ أنَّ الحسنَ البَصْريَّ لم يسمعْ من أبي هريرةَ (ح).
- خطأُ الدكتورِ مِسْفر الدّمينيِّ في جعلِهِ خالداً العَبْدَ من جملة المُدلِّسينَ، والرَّدُّ عليه.
- وَهْمٌ للدكتورِ مِسْفر عدَّ فيه زهير بن معاوية مُدلِّساً، وهو ليسَ كذلك.
- العجبُ من الدكتورِ مِسْفر حيثُ عدَّ زيادَ بنَ ميمونٍ ـ الكذَّاب ـ مُدلِّساً.
- الصَّوابُ سماعُ زيدِ بنِ أسلمَ المدنيِّ من عبدِ اللَّهِ بنِ عمرَ.
- الرَّدُّ على محمَّدِ بنِ شجاعٍ حيثُ عدَّ سعيداً المَقْبُريَّ من المُدلِّسينَ.
- وَهْمٌ للشَّيخِ الألبانيِّ ـ رحمهُ اللَّهُ ـ حيثُ الْتَبَسَ عليه اسْمُ: (سعيدِ بنِ سويدٍ) بـ: (سويدِ بنِ سعيدٍ).
- خطأٌ للدكتورِ مِسْفر في عدِّه سعيدَ بنَ عمرِو بنِ شُرحبيلَ مُدلِّساً.
- سماعُ سعيدِ بنِ المُسيَّبَ من عمرَ بنِ الخطَّابِ.

- جمهورُ أئمَّةِ الحديثِ على تضعيفِ أبي حنيفةَ (ح).
- قاعدةٌ: كلُّ حديثٍ يرويه يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ عن سفيانَ بنِ سعيدٍ الثَّوريِّ فهو على السَّماعِ، إلَّا حديثينِ.
- لَا يُعْرفُ لسفيانَ الثَّوريِّ عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، ولَا عن سَلَمةَ بنِ كهيلٍ، ولا عن منصورٍ تدليسٌ.
- الحُمَيديُّ من أَعْرَفِ النَّاسِ بحديثِ سفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وأكثرِهِمْ تثبُّتاً عنه للسَّماعِ من شيوخِهِ.
- سفيانُ بنُ وكيعٍ مثالٌ لمن أَبْطَلَ الأئمَّةُ حديثَهُ؛ لِعَدَمِ ضبطِهِ لكتابِهِ.
- خطأٌ للدكتورِ مِسْفر حيثُ عدَّ سفيانَ بنَ وكيعٍ في جُمْلةِ المُدلِّسينَ، والرَّدُّ عليه.
- حديثُ: «**كلُّ بني آدمَ همَّامٌ**» (ح) ليسَ له أصلٌ بهذا اللَّفظِ.
- حديثُ: «تسمُّوا بأسماءِ الأنبياءِ، وأحبُّ الأسماءِ إلى اللَّهِ: عبدُ اللَّهِ، وعبدُ الرَّحمنِ، وأصدقُهَا: حارثٌ وهمَّامٌ» (ح) حديثٌ ضعيفٌ، وهو معلولٌ بعلَّةٍ قلَّ من تنبَّهَ لها ـ.
- تفصيلُ القولِ في مرويَّاتِ الأعمشِ المُعَنْعَنَةِ.
- خطأٌ للدكتورِ القريوتيِّ في جعلهِ سليمانَ بنَ موسى الأَشْدقَ في جملةِ المُدلِّسينَ اعتماداً منه على كلامِ ابنِ حِبَّانَ في كتابِهِ «مشاهير علماءِ الأمْصَارِ»، والرَّدُّ عليه.
- خطأُ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ في جعلِهِ سُنيد بن داود من مُدلِّسي التَّسويةِ.
- خطأُ الدكتورِ القريوتيِّ في جعلِهِ شُريح بن عُبيد الحِمْصيَّ من المُدلِّسينَ.
- الاختلافُ في سماعِ شُعيبِ بنِ محمَّدٍ من جدِّهِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو.
- من أخطاءِ الدكتورِ القريوتيِّ في المُدلِّسينَ.
- من أَوْهامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ في المُدلِّسينَ.
- من أخطاءِ الدكتورِ القريوتيِّ في المُدلِّسينَ.
- من أخطاء الدكتورِ القريوتيِّ في المُدلِّسينَ.
- عبد الجبَّار بن وائل لم يسمعْ من أبيه شيئاً، ولَا أدركَهُ.
- الكلامُ في سماعِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ من أبيهِ.

- لطيفةٌ: ثلاثةٌ من المُدلِّسينَ في نسقٍ واحدٍ.
- من أخطاءِ الدكتورِ القريوتيِّ في المُدلِّسينَ.
- من أخطاءِ الدكتورِ القريوتيِّ في المُدلِّسينَ.
- من أوهامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ في كتابِهِ «طبقاتِ المُدلِّسينَ».
- ذَهَبَ العلائيُّ إلى أنَّ ابنَ جُريجٍ كثيرُ التَّدليسِ، بينما يرى الحافظُ ابنُ حَجَرٍ أنَّهُ قليلُ التَّدليسِ، واسْتَدَلَّ على ذلك بأمورٍ.
- ابنُ جُريجٍ كانَ يَرَى جوازَ إطلاقِ لفظ التَّحديثِ والإِخْبَارِ على المُناولَةِ والإِجازةِ.
- التَّسويةُ ليستْ مُقيَّدةً بإسقاطِ الضَّعيفِ، بل تشملُ إسقاطَ الثِّقةِ أيضاً.
- التَّنبيهُ على تحريفٍ وقعَ في النُّسخةِ الهنديَّةِ من «لسان الميزان» لابنِ حَجَرٍ.
- التَّنبيهُ على خطإٍ مطبعيٍّ وقعَ في اسمِ عثمانَ بنِ عمرَ بنِ فارسٍ في نسخةِ «لسانِ الميزان».
- من أخطاءِ الدكتورِ القريوتيِّ في المُدلِّسينَ.
- مِنْ أَقْبَحِ صُوَرِ تدليسِ الشُّيوخِ.
- من أوهامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ في كتابِهِ «طبقاتِ المُدلِّسينَ».
- تجهيلُ الدكتور مِسْفر لأبي الحسن المدائنيِّ ولأبي اليقظان عامر بن حفص الأخباريّيْنِ، والرَّدُّ عليه في ذلك.
- من أوهامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ في كتابِهِ «النُّكَتِ على ابنِ الصَّلاح».
- قولُ سفيانَ بنِ عُيَيْنةَ: «وكلُّ شيءٍ سمعته من عمرِو بنِ دينارٍ قالَ لنَا فيه: (سمعتُ جابراً)؛ إلَّا هذينِ الحديثيْنِ ـ يعني: لحومَ الخيلِ والمُخَابرةِ ـ، فلا أدري بينه وبين جابرٍ فيهما أحدٌ.
- الكلامُ في سماعِ عمرِو بنِ شُعيبٍ من أبيه.
- مِنْ أوهامِ الدكتورِ مِسْفر في المُدلِّسينَ.
- قاعدةٌ: أحاديثُ الأعمشِ، وأبي إِسْحَاقَ، وقتَادةَ إذا جاءتْ من طريقِ شُعْبَةَ فهي على السَّماعِ ولو كانتْ مُعَنْعَنَةً.
- شُعْبةُ حَسَنُ الحديثِ عن أبي إِسْحَاقَ، وعن كلِّ من يُحدِّثُ عنه.

- قاعدةٌ: أحاديثُ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ عن الحارثِ الأعورِ إذا جاءتْ من طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ القطَّانِ فهي على السَّماعِ.
- شُعْبةُ أعلمُ النَّاسِ بحديثِ قتادةَ، ما سَمِعَ ممَّا لم يسمعْ.
- عادَةُ الشَّاميِّينَ والمِصْريينَ جَرَتْ على ذِكْرِ الخبرِ فيما يروونَهُ، لَا يَطْوُونَهُ طيَّ أهلِ العِرَاقِ.
- بيانُ منهجِ ابنِ حِبَّانَ في أخبارِ المُدلِّسينَ الَّتي يوردها في «صحيحِهِ».
- وصفُ ابنِ مَنْدَهَ للبُخاريِّ بالتَّدليسِ، والرَّدُّ عليه.
- البُخاريُّ يقولُ فيما لم يسمعْ: (قال)، وفيما سمعَ لكنْ لَا يكونُ على شرطِهِ أو موقوفاً: (قالَ لي، أو قال لنا).
- من أخطاءِ الدكتورِ مِسْفر في المُدلِّسينَ.
- مِنْ أغربِ ما وقفتُ عليه من أخطاءِ الدكتور مِسْفر في كتابِهِ «التَّدليسِ في الحديثِ».
- قولُ الشَّيخِ الألبانيِّ ـ رحمهُ اللَّهُ ـ: «وجملةُ القـولِ؛ إنَّ كلَّ حديثٍ يرويه أبو الزُّبيرِ عن جابـرٍ وغيرِهِ بصيغةِ (عن) ونحوها، وليسَ من روايةِ اللَّيثِ بن سعدٍ عنه، فينبغي التَّوقّفُ عنِ الاحتجاجِ به حتَّى يتبيَّنَ سماعه الخ»، هو ممَّا زلَّ به قلمُ الشِّيخِ رحمهُ اللَّهُ.
- مِنْ أخطاءِ الشَّيخِ الألبانيِّ ـ رحمهُ اللَّهُ ـ في كتابِهِ «ظلالِ الجنَّةِ».
- من أخطاءِ الدكتورِ مِسْفر في المُدلِّسينَ.
- الاختلافُ في سماعِ مَخْرَمةَ بنِ بُكيرٍ من أبيهِ.
- من أخطاءِ الدكتورِ القريوتيِّ في المُدلِّسينَ.
- لا يشترطُ في تدليسِ التَّسويةِ أنْ يكونَ السَّاقطُ من السَّندِ ضعيفاً، بل قد يكونُ ثقةً.
- لم يُخرِّجْ البُخاريُّ في «صحيحِهِ» من حديثِ هُشَيمٍ إلَّا ما صرَّحَ فيه بالإِخْبَارِ.
- فائدةٌ: محمَّدُ بنُ عيسى بن نَجيحٍ الطَّبَّاعُ أعلمُ النَّاسِ بحديثِ هُشيمٍ، ما سمعَ منه وما لم يسمعْ.
- فائدةٌ: هُشيمٌ لا يكادُ يسقطُ عليه شيءٌ من حديثِ حُصينٍ، ولا يكادُ يُدلِّسُ عن حُصينٍ.

- عدمُ قبولِ روايةِ من وُصِفَ بتدليسِ التَّسويةِ مُطلقاً حتَّى يأتيَ الإسنادُ مُسلسلاً بالسَّماعِ الصَّريحِ بين كلِّ راوٍ وشيخِهِ إلى الصَّحابيِّ.
- البُخاريُّ ومُسلمٌ في «صحيحيهما» ينتقيانِ حديثَ الوليدِ بنِ مسلمٍ، ويتجنَّبانِ ما يُنْكَرُ له.
- أحاديثُ أبي جَنَابٍ يحيى بنِ أبي حيَّـةَ إذا جاءتْ من طريقِ أبي نُعيمٍ الفضلِ بنِ دُكينٍ فهـي على السَّماعِ.
- من أوهامِ ابنِ حَزْمٍ في كتابِهِ «المُحلَّى».
- يزيدُ بنُ زُريعٍ لـم يكتبْ عن يونسَ بنِ عُبيدٍ إلَّا ما قال: سمعتُ أو سألتُ أو حدَّثنا الحسنُ.
- الاختلافُ في سماعِ أبي عُبيدةَ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ من أبيهِ، والأكثرُ على أنَّه لم يسمعْ منه.

❁ ❁ ❁

رابعاً: فهـــرسٌ تفصيليٌّ بأسمـــاءِ المُدلِّســـــينَ

ــ أ ــ

ـ ب، ت، ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

ـ د، ذ، ر، ز ـ

- س -

ـ ش ـ

ـ ص، ض، ط ـ

الطُّفَاويُّ = محمَّد بن عبد الرَّحمن
طلحة بن نافع، أبو سفيان، القُرشيُّ، الواسطيُّ، نزيل مكَّةَ
الطِّهْرانيُّ = محمَّد بن حمَّاد

- ع، غ -

عاصم بن عمر بن قتادة، أبو عمر، الأوسيُّ، المدنيُّ [من الأخطاء]
عامر بن شراحيل، أبو عمرو، الهَمْدانيُّ، الشَّعْبيُّ، الكوفيُّ
عامر بن عبد اللَّه بن مسعود = أبو عُبيدة
عبَّاد بن منصور، أبو سلمة، النَّاجي، البَصْريُّ، القاضي
العبَّاس بن حمزة بن عبد اللَّه، أبو الفضل، النَّيْسابوريُّ، الواعظُ
العبَّاس بن عمر بن العبَّاس، أبو الحسن، يُعْرفُ بابنِ مروان الكَلْوَذانيِّ
عبد الجبَّار بن وائل بن حَجْرٍ، أبو محمَّد، الحَضْرميُّ، الكوفيُّ [من الأخطاء]
عبد الجليل بن عطيَّة، أبو صالح، القيسيُّ، البَصْريُّ
عبد الرَّحمن بن امرىء القيس بن الحارث بن الأشعر، أبو بسرةَ
عبد الرَّحمن بن زياد بن أَنْعُم، أبو أيُّوب، الشَّعبانيُّ، الإفريقيُّ
عبد الرَّحمن بن عبد اللَّه بن مسعود، الهُذَليُّ، الكوفيُّ
عبد الرَّحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرٍو، الأوزاعيُّ، الفقيهُ
عبد الرَّحمن بن محمَّد بن زياد، أبو محمَّد، المُحَاربيُّ، الكوفيُّ
عبد الرَّحمن بن يزيد بن تميم، أبو عمرو، السُّلَميُّ، الدِّمشقيُّ [من الأخطاء]
عبد الرَّحيم بن سليمان، أبو عليٍّ، الكِنَانيُّ، الأَشَلُّ، المَرْوَزيُّ، الكوفيُّ
عبد الرَّزَّاق بن همَّام بن نافع، أبو بكرٍ، الحِمْيريُّ، الصَّنْعانيُّ
عبد السَّلام بن حرب، أبو بكرٍ، النَّهْديُّ، المُلَائيُّ، الكوفيُّ
عبد العزيز بن جُريج، المكِّيُّ، والدُ عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج [من الأخطاء]
عبد العزيز بن عبد اللَّه، أبو وهبٍ، القُرشيُّ، الجُدْعانيُّ، البَصْريُّ
عبد العزيز بن وهب، الكَلَاعيُّ [من الأوهام]
عبد اللَّه بن أبي نَجيح، أبو يسار، الثَّقفيُّ، المكِّيُّ
عبد اللَّه بن أحمد بن محمَّد بن حنبل، أبو عبد الرَّحمن، الشَّيْبانيُّ، البغداديُّ

ـ ف، ق ـ

القاسم بن الوليد، أبو عبد الرَّحمن، الهَمْدانيُّ، القاضي، الكوفيُّ
القِبْطيُّ = عبد الملك بن عُمَيْر
قتادة بن دِعَامة بن قتادة، أبو الخطَّاب، السَّدوسيُّ، البَصْريُّ
قيس بن الرَّبيع، أبو محمَّدٍ، الأَسَديُّ، الكوفيُّ

ـ ك، ل ـ

كثير بن هشام، أبو سهلٍ، الكلابيُّ، الرَّقِّيُّ، نزيل بغداد
لاحق بن حُميد بن سعيد، أبو مِجْلَز، السَّدُوسيُّ، الأعورُ، البَصْريُّ
اللالكائيُّ = هبة اللَّه بن الحسن بن منصور
ليث بن أبي سُليم بن زُنيم، أبو بكرٍ، القُرشيُّ، الكوفيُّ
اللَّيث بن سعد بن عبد الرَّحمن، أبو الحارث، الفَهْميُّ، المِصْريُّ

ـ م ـ

مالك بن أنس بن مالك، أبو عبد اللَّه، الأصبحيُّ، المدنيُّ، الفقيهُ، إمامُ دارِ الهجرةِ
مالك بن سليمان بن مُرَّةَ، النَّهْشليُّ، الهَرَويُّ، قاضي هَرَاةَ
مبارك بن فَضَالة بن أبي أُميَّة، أبو فَضَالة، البَصْريُّ
مجاهد بن جبر، أبو الحجَّاج، المخزوميُّ، المكِّيُّ، المُقْرِئُ
المُحَاربيُّ = عبد الرَّحمن بن محمَّد بن زياد
مُحْرِز بن عبد اللَّه، أبو رجاء، الجَزَريُّ، مولى هشام بن عبد الملك
محمَّد بن أبي السَّرِيِّ = محمَّد بن المتوكِّل
محمَّد بن إدريس بن العبَّاس، أبو عبد اللَّه، القُرشيُّ، المُطَّلبيُّ، الشَّافعيُّ، المكِّيُّ، نزيلُ مِصْرَ
محمَّد بن إسحاق بن يسار، أبو بكرٍ، المُطَّلبيُّ، المدنيُّ، نزيلُ العراقَ
محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد اللَّه، الجُعْفيُّ، البُخاريُّ
محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد، أبو بكرٍ، المَوْصِليُّ، البغداديُّ، النَّقَّاشُ، المُفسِّرُ
محمَّد بن الحسين، البُخاريُّ

المُفَضَّل بن فَضَالة بن عُبيد بن ثمامة، أبو معاوية، الرعينيُّ، القِتْبانيُّ، المِصْريُّ، قاضي مِصْرَ
المُفَضَّل بن محمَّد بن إبراهيم بن مُفَضَّل، أبو سعيدٍ، الكوفيُّ، الجَنَديُّ
مُقاتل بن حَيَّان، أبو بِسْطام، النَّبطيُّ، البَلْخيُّ، الخزَّازُ [من الأخطاء]
المَقْبُرِيُّ = سعيد بن أبي سعيد
مكحول، أبو عبد اللَّه، الشَّاميُّ، الفقيهُ، الدِّمشقيُّ
مُكْرَم بن أحمد بن محمَّد، أبو بكرٍ، القاضي، المُحدِّثُ، البزَّازُ، البغداديُّ
موسى بن إسماعيل، أبو سلمة، المِنْقَريُّ، التَّبُوذَكيُّ، البَصْريُّ
موسى بن عقبة بن أبي عيَّاش، أبو محمَّدٍ، القُرشيُّ، الأَسَديُّ، مولى آلِ الزُّبيرِ
ميمون المَرْئيُّ = ميمون بن موسى
ميمون بن أبي شَبيب، أبو نصرٍ، الرَّبَعيُّ، الكوفيُّ
ميمون بن موسى، أبو موسى، المَرْئيُّ، البَصْريُّ

ـ ن، هـ ـ

النَّخَعيُّ = إبراهيم بن يزيد بن قيس
النَّزَّال بن سَبْرة، الهلاليُّ، الكوفيُّ
النُّعمان بن ثابت بن زوطى، أبو حنيفة، التَّيْميُّ، الكوفيُّ، إمامُ أهلِ الرَّأيِ
نُعيم بن حمَّاد بن معاوية، أبو عبد اللَّه، الخُزَاعيُّ، المَرْوَزيُّ، نزيلُ مِصْرَ
نِفْطَوَيْه = إبراهيم بن محمَّد
النَّقَّاشُ = محمَّد بن الحسن بن محمَّد
نوح الجامع = نوح بن أبي مريم
نوح بن أبي مريم، أبو عصمة، المَرْوَزيُّ، القُرشيُّ، ويُعْرفُ بنوحٍ الجامع
هبة اللَّه بن الحسن بن منصور، أبو القاسم، الطَّبريُّ، الرَّازيُّ، اللالكائيُّ
هُرَيم بن سفيان، أبو محمَّدٍ، البَجَليُّ، الكوفيُّ
هشام بن حسَّان، أبو عبد اللَّه، الأزديُّ، القُرْدُوسيُّ، البَصْريُّ
هشام بن عروة بن الزُّبير بن العوَّام، أبو المنذر، القُرشيُّ، الأَسَديُّ، الزُّبيريُّ، المدنيُّ

- و، ي -

يعقوب بن محمَّد بن عيسى، أبو يوسف، الزُّهريُّ، المدنيُّ، نزيلُ بغداد
يونس بن أبي إسحاق، أبو إسرائيل، السَّبيعيُّ، الكوفيُّ
يونس بن بُكير بن واصل، أبو بكرٍ، الشَّيْبانيُّ، الجمَّالُ، الكوفيُّ
يونس بن عبد الأعلى بن موسى، أبو موسى، الصَّدَفيُّ، المِصْريُّ
يونس بن عُبيد بن دينار، أبو عُبيد، العبديُّ، البَصْريُّ

❁ ❁ ❁

فهرس المحتويات

الفصـل الثاني:
أسمـاءُ مَنْ رُمِي بالتَّدليـسِ مرتَّبين على حروف المعجم

الفهارسُ